



# مكتبة دار الكتب الظاهرية مخطوطة

الذخيرة (الجزء الرابع)

المؤلف

محمود بن أحمد بن عبدالعزيز بن مازة (برهان الدين)



الرابع من الذخيرة  
حكم الديرة  
١ - ١٩

شبكة

الألوكة

www.alukah.net



ع  
٤٢٨

المجلد الرابع من  
الذخيرة في فرائد  
الدين  
٢

كتاب الخطبة ٦٨	كتاب الفضة ٥٢	كتاب الشفعة ٢٨	بعض الفصول من كتاب الاجازة ١
كتاب الامراء ١١٨	كتاب الاشربة ١١٤	كتاب الشرب ١٠٦	كتاب المزارعة ٧٤
	كتاب الكفالة ١٧٨	كتاب الوكالة ١٢٨	كتاب الحج ١٢٥

شبكة

الألوكة

www.alukah.net







العقد لان الانكسار من علمنا اوجوب العنان باعتبار العقد فان يد عند الاحارة الاجير  
 يكون معينا على الجبل ولا ضمان على المعين ولما كان وجوب العنان باعتبار العقد كان سبب  
 وجوب العنان العجز من حيث الاعتبار والحكم بغير ان السبب وقد وجد سبب العنان  
 من حيث الاعتبار لمكان العمل ومن حيث الحقيقة وجد سبب العنان في المكان الذي انكسر  
 من عمله ولهذا جبروا الجواب عن الاستكسال المبني الاخر مع ضمان انما لا يجتمعان في حالة  
 واحدة وقد اختلفت المسائل لها هنا سبب انه اذا منته فبقية في المكان الذي انكسر فقد  
 جعل المتاع اما انه من حيث العمل بل في المكان الذي انكسر فالاجير يجب له في حالة الامانة  
 وانما صار مضموثا عند انكسر وهذا من حيث العمل بل في المكان الذي انكسر فالاجير يجب له في حالة الامانة  
 جاز لا يراى انه لو حرك المتاع الى ذلك المكان المعين فاحرقه او طرحه فانه يضر قيمته في  
 ذلك المكان الذي احرقه او طرحه ولم يضر به الاجر لان الاجر واجبه في حالة الامانة  
 وهذه حالة اخرى ولم يجمع الاجر وال ضمان ومن وجه اخر ان الاجر مع العنان انما لا يجتمع  
 لان الضمان يصدر المضمون ملكا للاجير وليس العمل في ملك نفسه وهذا المعنى لا ينافي  
 ههنا لا اذا اصبحت في المكان الذي انكسر فاما يملكه المالك في المكان الذي انكسر فيجب  
 حمله الى هذا المكان بل ان العجز فيستحق الاجر كما لو استهلك المتاع بعد ما سلمه الى المالك  
 وهذا اذا انكسر وسط الطريق فاما اذا سقط من راسه او رلق رحله بعد ما انتهى الى  
 المكان المشروط وانكسر الدن فله الاجر والضمان عليه هكذا في من القاضي صاعد السائر  
 لانه متى انتهى الى المكان المشروط لم يبق العمل مضمونا عليه فانه يستوجب جميع الاجر وصار  
 العمل مسلما الى صاحب الدن حتى لا يستحق العجز والمتولد من عمل غير مضمون فيكون  
 مضموثا عليه بخلاف ما اذا انكسر في وسط الطريق لان العمل مضموث لانه لم يقع الفاع  
 عنه بعد وهذا الذي في من القاضي صاعد بوافق قول محمد رحمه الله احرافا على قول اب  
 يوسف رحمه الله وهو قول محمد او لا فالحال يجب ان يكون صامتا فقد ذكرنا بعد هذا عن ابن  
 سماعه رحمه الله في رجل استأجر حمارا ليجل له فريما من سمر الى بيته فجل الحمار ثم انزل  
 الحمار مع صاحب العرق من راس الحمار فوقع من ايديهما فجلت فالحال ضمان من قول اب  
 يوسف الاول وهو قول محمد الاول وابو يوسف ما اعتبر الوصول الى بيت صاحب  
 العرق اولوا اعتبر لما قال لوجب العنان وانما اعتبر بغير احران بد الحمار فثبتت  
 وصار العرق ضمانا فلا يبرأ من الضمان الا اذا رآك بد الحمار من كل وجه واذا وصعد عن  
 راس الحمار فصار بد الحمار من كل وجه في تسليم الحمار بد الحمار اطلاقا والى لا يبرأ  
 عنه ههنا فراجع محمد رحمه الله وقال لا ضمان على الحمار وانما الضمان على العنان في  
 اذ حصل للعتل لا يثبت به به او حصل بغيره لا يثبت على الحمار فحصل العنان ضمانا به به او حصل  
 الاخر لان على الحمار العجز مسلما الى المالك في موضع لم يجب الضمان على الحمار فالحال  
 المتاع بعد التسليم فلا يسقط عنه الاجر وان هلك بامر عيبي الخرز عنه فكل له عند  
 ابر حنيفة رضي الله عنه لا ضمان عليه والاخر عسب ذلك وعند ههنا ضمان والمالك  
 الحمار كما لو حصل للعتل عيبا به به فالحال ضمان الله في الاصل في الملاح اذا بعد الاجر  
 وعقرت السعينة مروح او زخ او مطر او من يبيح ليس في وسعه دفعه فلا ضمان

عليه

عليه وان حصل العرق لم يبرأ من الخرز عنه فكل له عند ابر حنيفة خلافا لما وان  
 حصل الخرز من علة ما فرقت من يده او من حرقه بغير اذ المالك صاحب المتاع  
 يقال ان على العمل مسلما اليه والمضمون مما حوز ان يضمن بالعقد وسع الاجر دفع ذلك  
 وان كان صاحب المتاع في السعينة او وكله فثبت السعينة من يده ومعاذته  
 فلا ضمان عليه الا ان يخالف لان على العمل غير مسلم اليه اذ كان صاحب الطعام في السعينة  
 وكان بمنزلة المالك وعقرت الدابة المستأجرة من يده او من حرقه بغير اذ المالك فثبت  
 وصاحب المتاع والى على الدابة فانه لا يضمن للاجير لانه لم يضر به من المتاع وكذلك هذا  
 بخلاف ما لو عقرت الدابة المستأجرة فثبت المتاع فذلك وصاحب المتاع ليس بمسئول  
 خلف الدابة فان الاجير يضمن لان الهلاك حصل من جهته به به وعلى العمل مسلما اليه لانه  
 سلم المتاع اليه وبسر معه خلف الدابة ليس باستئجار ولا مبيع اليه الا ان يرضى ان يدفع  
 السعينة فيكون من الدابة فكيف يضمن صاحبها لانه لا يضمن له من يرضى ان يدفع  
 السعينة فيكون من الدابة فكيف يضمن صاحبها لانه لا يضمن له من يرضى ان يدفع  
 من الدابة ان لو كان صاحب المتاع راقيا على الدابة فثبت الدابة من ساقه وسقط  
 المتاع وذلك لو كان كذلك لانه في المسبق لو حال متاعا على حال وصاحب المتاع  
 يضمن معه فثبت الحمار وسقط المتاع وسقط فهو ضمان لا ضمان من جهته به به وقال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه وان كان على الدابة مملوك صغير لم يبرأ من ضمانه به به وقال  
 لعنه فثبت الدابة وقدرها فثبت المملوك وفقد الحمار فانه يضمن الحمار ولا يضمن المملوك  
 وان كان الهلاك من جهته به به المضمون وهو المملوك وفقد الحمار فانه يضمن الحمار ولا يضمن المملوك  
 ضمان دمه والدابة يضمن بالعقد بخلاف المتاع به به اليه يضمن اذ كان العبد يضمن الحمار  
 المتاع اما اذا كان يضمن الحمار لا يضمن المتاع فانه يضمن العبد به به العبد ولا يضمن الحمار  
 فكان يضمن له لو كان على الدابة وذلك الموطأ وقد نص في هذا في مسلم السعينة فقال  
 ولذلك السعينة لو حال مملوك مع مملوكه ومثله لا يضمن له فثبت السعينة  
 من فعله وهلك الرقيق فان الملاح يضمن المتاع ولا يضمن الرقيق بشرط اتصال المتاع  
 ان لا يبيع مثل هذا الرقيق لا يضمن له يضمن له ان كان يضمن له لا يضمن له  
 وكذلك ما هلك من غير صنع الاجير المستأجر انما يجب عليه الضمان عند هذا اذا اراد العين  
 مسلما الى الاجير حتى قال محمد رحمه الله واذا كان رب المتاع والمكاري راكبي على الدابة  
 المستأجرة او سائعين او فاديين فثبت الدابة وهلك المتاع الذي عليه الا ضمان على  
 المكاري ولذا روي عن اب يوسف رحمه الله انه اذا سرق المتاع من راس الحمار ورب  
 المتاع معه فلا ضمان عليه لان بد صاحب المتاع فاما بعد وتمام به يجمع وفيه الضمان  
 الي غيره فاك القدوري رحمه الله في كتابه اذ كان الطعام في سعة يضمن يضمن و  
 غير مضمون الا انهما تسيران معا ويحسبان معا الا ان صاحب المتاع في احدهما  
 فلا ضمان على الملاح فيما هلك وفي المسبق لو كانت سقن كثير وصاحب المتاع او  
 الوكيل في احدهما فلا ضمان على الملاح فيما ذهب من السعينة التي فيها صاحب  
 المتاع او وكله ومن ما سوي ذلك قال هذا كله قول اب يوسف ومحمد رحمه الله  
 وذلك لانه ولا اب يوسف فيما اذا كانت السفن كثيره قول اخر فقال اذا كانت السفن

شبكة





برك معاوسم معاً حتى يكونوا في رفعة واحدة فلا تمان على الملاح وان تقدم بعضهما بعضاً  
 وكذا تلك القطر اذا كان عليها حوله ورب الحوله على غير فلا تمان على الحاله لان يد صاحب  
 المتاع يابته على جميع ذلك وعن ابي يوسف رحمه الله فيمن استأجر حمالاً ليعمل له فرفان  
 سمين لعله صاحبه والحمال يضعه على راس الحاله فوقه ويحرق الزرق لا يصح الحمال  
 لا يترك له اليه السمن فان السمن بعد في يد صاحبه ولا تمان الحاله يدون السمنير ولا  
 ابن سماعه في نوادره من محمد رحمه الله قال في نوادره من سماعه ولو حمله ثم وضعه في بعض  
 الطريق ثم اراد رفعه فاستغنان برب المخرج فرفانصا عنه فوقه فمخرج الحاله  
 لانه صاير في صاير حزين ولم يبر اعنه بعد لانه لم يسله الى صاحبه وان حمله الى بيت  
 صاحبه ثم انزله الحمال مع صاحب العرق من راس الحاله فوقه ثم انزلها فالحال صاير  
 عند ابي يوسف وهو يقول محمد رحمه الله ولا تمان يد الحاله يد الحاله فمخرج الحاله  
 يد الا اذا اراد يد الحاله من كل وجه واذا وضعها جميعاً عند الحاله لم يترك ولا يترك الحاله  
 ثم يرجع محمولاً له وقال لا تمان على الحاله لان السمنير يتركه في يد صاحبه فيرجع الحاله  
 القليلة بوالله العباس ان بعض الحمال المصنف لان المخرج وقع من ظهرها وليس من مشا  
 رهم الله المتوازي وروي عن سماعه عن حماد اذ كان رب الابه مع المكارى فعتزت الدابة لان  
 صمان على المكارى وان كان عنار الدابة من ساعدته او فناداه قال محمد رحمه الله في الاصل اذا  
 انقطع حمل الحاله وسقط الحمال بالانعاق لانه لم يمسسه حمل لا يحمل كانه هو  
 المستقل للعل لكان القدر حاصل من جنابه بله معنى في فتاوى ابي الليث رحمه الله  
 الحاله اذا ركب معار وتباليه الاستعداد في ساعد حتى تستد المتاع لتسرقه او مطروق  
 هو صمان وتاويله اذا كانت السرقة والمطروق لانه حبيبه يكون موضعاً وفي الواقع  
 استأجر حمالاً يحمل له طعاماً في طريقه فيأخذ في طريق آخر يستهلكه الناس وهكذا  
 المتاع ولا تمان وهكذا في كثير من المتاع الصغير قالوا وهذا اذا كان الطريقين متوازيين  
 لا يصح ولا يصح المعنى لعدم الغايه واما اذا كان بينهما تفاوت فظاهر من حيث  
 الطول والقصير والسهول والصعوبه من لاجل وهو رواه هشام عن محمد بن  
 غير انه اطلق في الكتاب لان الطريقين اذا كانا اذا كان ليلتهما الناس فلما يقع التفاوت  
 فيهما حق لو حمله في الطريقين ان كان مما يحمل الناس لما كان بينهما تفاوت فاحتش  
 ولكن اذا بلغ فله الاجرة في الامم وغيره لانه اذا سلب في التفاوت صورة فلا يمنع وجوب  
 الاجرة الباطل وهكذا الجواب عندي في الصاعه الا ان مادون له صاحبه في حمله في  
 الخبز في فتاوى ابي الليث رحمه الله اذا استأجر مكارياً يحمل له عصيراً اعطى دابته الى موضع  
 معلوم فلما اراد ان يضعه على الدابة اخذ احد العدلين من جانب وري بالعدل الاخر من  
 الجانب الاخر واشفق العدل من ربه وخرج العصير فالمكارى هان لنقصان الوزن والعصر  
 لان الحاله كان يصعد استأجر حمالاً ليعمل له حمله الى مكان معلوم فاشتقت  
 الحفنة معها وخرج ما فيها قال القتيبي ابو الليث رحمه الله وفيما سئل في  
 حفيه لاجل الحاله ولا يستند هذا بانتطاع الحبل لان يده التدرج كان من قبل  
 الحاله حيث سئل الحاله يحمل وادى وههنا القتيبي من قبل صاحب الحفنة حيث  
 جعل ما ليه حفيه لاستئجارها فيها قال القتيبي ابو الليث رحمه الله وبه تأخذون

فتاوى

فتاوى ابيضا وفي فتاوى المصنف اذا دفع حمالاً الى مكار ليعمله الى موضع وبشرط عليه ان  
 يسير اليه وصاحب الحاله بعد سرفصاعته الدابة مع الحاله قالان المكارى صنع ك  
 المتعاضد من بلات وان صاعته الدابة من غير يصنع من المكارى ليعمل المكارى  
 في قول ابو حنيفة خلافاً لها ويبيح ان لا يصنع اذا كان رب المتاع يسير معه لا يخل  
 بل ليل امر من قبل هذا وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله مكارى يحمل كرايس رجل فاستدله  
 لصوص وطرح الكرايس وذهب بالحاله قالان كان لا يمكنه التخلص منهم بالحار والكرايس  
 وكان معاراً له لوجله اخذ اللصوص الحاله والكرايس فلا تمان لانه لم يترك الحاله مع القدر  
 عليه نوع احصر في الساج والخياط فذكرنا بعض سائر الساج في فصل الحاله بالاجر  
 ومن حمله ما لم يتركه مع الساج كان ساجاً مع صهره ثم اراد ان يتركه في فصل الحاله بالاجر  
 فلا تمان عليه عند ابو حنيفة رضي الله عنه لان الغرض مادامه فهو ساكن عنده بالسكن عنده  
 لا يخل مادامه مع بعض المتاع باقاً وعندها هو صمان على كل حال وفي فتاوى ابي حنيفة  
 عن لا يصح مكرراً ما دفع الساج الى الخمر لم يصح فسرقة من عند الاجير ان كان الاجير يجر  
 الاول فلا تمان على واحد منهما وان لم يكن احدهما اول وكان احدهما من لراول بالاختلاف ولا يصح  
 ولا يصح الاخرية في قول ابو حنيفة رحمه الله خلافاً لها وهو نيل ما اذا اودع الوديعه من اجبي  
 غير اذن المالك وفي القدر وري وس استخرج على غله فله ان يعمل بنفسه واجره الا اذا اشترط  
 عليه العمل بنفسه فكل ما ذكره القدر وري رحمه الله اذا كان الاجير يجر الاول فلا يصح الاول  
 بالرد والاشترط على الاول عمله بنفسه واما اذا شرط عليه العمل بنفسه بعض المتاع في الاخر  
 فان كان الاجير يجر الاول في الطريق الى البيت شرط عليه الارضاع بنفسه فاصحبت شدي ما رها  
 لتشتق الاخر فان شرط عليها الارضاع بنفسه فاصحبت شدي ما رها بنفسه الاخر هكذا ذكره  
 شيخ الاسلام رحمه الله وفي فتاوى اهل سمرقند ساج ترك كرايس رجل في بيت الطل فسرقة  
 ليلها فان كان بيت الطل رجلاً ليسك الشاب في مثله لا يصح وان لم يكن رجلاً ولا  
 تمسك الشاب في مثله ان رضى صاحب الكرايس برك الكرايس فيه فلا تمان والا فموضاً من  
 وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله دفع الى ساج كرايسا بعضه مسنوع وبعضه غير مسنوع فسرقة  
 من عنده فكل قول من قول بان الاجير المشترك يعين ما هلكت يد من غير عنده بعض  
 السجاج كل الثوب لان المسنوع مع غير المسنوع شي واحد لا يخاله به وكذا يبيع البائس  
 يربطه فيه المسنوع مكان اجرام مشترك في الكل وفي هذا الموضع ايضا اذا دفع الى ساج كرايسا  
 لحاطه فبها وبقيت منه قطعة فسرقت فهو صمان وكذا اذا دفع من مال الى ساج ففصل  
 عند شيا فسرقة لانه ثبت له على مال الغير اذ لا مال له لا يملكه الاخر فافاض  
 بحب عليه رواه الزيادة وذلك لما لم يفسد في المسنوع اذا دفع الى ساج ففصل فافاض  
 بصيبا تقدم وقد حسمه استأجر وعرضه لاجل ان يفسد ان كان يدر صاع ويخوف فليس في  
 وان كان البرمته فله ان يفسد وتدمر السلسله قبل هذا نوع احصر في سائر الحاله  
 فقد كرايس سائل الحاله الى الحاله ففصل الحاله من حمله ما لم يتركه رجل  
 دخل الحاله لاصحاب الحاله احفظ الشاب فلما خرج لم يجد ثيابه فان اقر صاحب الحاله  
 ان خرج رفعه وهو ربه وهو بطن انه رفع شاب بنفسه وهو صمان لانه باول الحاله ففصل  
 لم يمنع القاصد وهو بده وان افتراي تدا انت احفظه في غايه الا في طيب ان الرابع انت

شبكة



فلايمان هكذا كولا له لم يصير بالكا المحفظ لما طن ان الرفع هو وان سرق وهو لا يعلم به فلايمان  
عليه ان لم يذهب عن ذلك الموضع ولم يمتعه وهذا قول الكل ان صاحب الحمار مودع في حق  
الثياب اذ لم يطرط باذ احتفظ الثياب احزا فاما اذا شرط له باراحتها الثياب اجزا ودفع الثياب  
الى الثياب وهو الذي يحفظ الثياب وفارسه خاصه دار ليمان عليه فيما سرق عندا منبهة  
حلتا لها لانه اجبر مستنقذ وفي فتاوى العسلى امره وحلت الحمار عاظت ثيابها الى الحماره  
التي تمسك الثياب اجزا وكان سبها خاصه دار فلما خرجت لم يجد ثوبا من ثيابها عندها  
فالان كانت هذه المرأة تدخل هذا الحمار ويدفع ثيابها الى هذه المرأة المسكحه ويعطيها الا  
على حفظ ثيابها ولايمان عليها عندا من جنيعة رعى الله عند خلاصها فان كان هذا اول مره دخلت  
هذا الحمار ودعت ثيابها الى هذه المسكحه فلايمان عليها بما في قولهم جنيحا لانه اذا كان  
هذا اول مره ولم يدع اليها اجزا ولا شرطت لها اجزا فهي مودعه لا اجبره مستنقذ هكذا  
وكو على نياس ياد كرا عن محمد رحمه الله ان كان على الاجر فلا مريه لمن يوصل له استخار  
يدين ان يكون الثانيه لاجره مستنقذ كمد رحمه الله حتى يضمن عنده والغنوي على ذلك  
لو جنيعة رعى الله عنه ان الثاني لا يضمن الايمان من المودع رجل دخل الحمار وذلك لصاحب الحمار  
ار اصع الثياب وانشأ صاحب الحمار الى موضع فوضع فيه ودخل الحمار فخرج رجل ولحق الثياب  
فلو كان عليه صاحب الحمار لانه عند صاحب الثياب من صاحب الحمار لان هذا الاستحقاق له  
فصار مودعا بعد فصر في الحفظ فصر ضامنا وهذا قول من لم يضر الذي يصره الله وكان  
او القاسم يقول لايمان على صاحب الحمار والاول اصح وقول ابو القاسم لو افترقا وكان في اول هذا  
النوع وهو بطرما لو دخل الحمار وذلك لصاحب الحمار ان ربط الدابة فقال هناك فطرد وذهب  
فلما رجع لم يجد دابته فقال لصاحب الحمار صاحب الدابة ان صاحبك قد اخرج الدابة ليسبقها ولم  
يكن له صاحب من صاحب الحمار لان قوله ان ربطها استحقاق لصاحب الحمار واذا ابتعدت الى  
موضع الربط فقد اجابه الى الحفظ فصار مودعا وقد فصر في الحفظ فصار ضامنا كذا هو بينا  
رجل دخل الحمار ونزع الثياب بين يدي صاحب الحمار ولم يقل بلسانه شيئا ثم خرج ولم يجد  
ثيابه فالمسئله على وجهين ان لم

صاحب الحمار يضمن المودع لان وضع الثوب يرضى عن صاحب الحمار اذ البركي حاضر او كذا في الجواب  
ايضا اذا كان حاضرا لا يضمن صاحب الحمار لان هذا استحقاق الثياب دون صاحب الحمار فلا  
يضمن صاحب الحمار الا اذا وضع صاحب الثياب على استحقاق صاحب الحمار مودعا فبينما يفتق  
المودع راذا فحق الحمار ودفع ثيابه الى صاحب الحمار واستنجره المحفظ واستنطر عليه الفمان  
اذا نكف نصاع الثياب فكان القديع ان يكره الله يقول من الحمار اجزا فاما اذا شرط  
الاجر للمستنقذ ان لا يضمن عندا من جنيعة رحمه الله اذ المريه واطلبه الفمان اما اذا شرط  
عليه الفمان يضمن كان القديع ابو جعفر رحمه الله سوى بين شرط الفمان وعدم الشرط  
وكان يقول بعدم الفمان لان شرط الفمان في الامانه مخالف لبعضيه الشرع فيكون باطلا  
فان القديع ابو الليث رحمه الله وبه تأخذ ونحن نفتي بما نصحت في اجزاء  
والنصار والاساقطه رحمه الله في الدل واذا استنجر الرجل راعيا فري عن غنما معلومه له فلا يضمن  
باجر معلوم هذا جائز ويكون الراعي اجبر استنقذ لانه اوفى العقد على العمل وذكر العمل ولا  
الا اذا قال لا يضمن عن غنم عري مع غنم غنم يضمن باجر واحد وقد مر هذا في اول هذا الفصل ولو

في الجواب

كان

كان استنجره مدع معلومه على ان يرضى غنما معلوما فهو جابر ويكون اجبر او حذ لا نه  
اوفى العقد في حقه على المدع ما ذكره اول الادا قال ويرى غنم غنم مع غنم غنم  
يكون اجبر استنقذ كما وقد مر هذا في اول هذا الفصل نصا في الراعي اذا كان اجبر او حذ  
وما نكف من الاغنام حتى لم يضمن لا يضمن من الاجر عسا بها ولو كان ما نكفها لان  
من اجبر حتى ولو ضرب شاة منها ففقت عينها او كسر يد هاهن لان اجبر الواحد في  
يعين بالثلاث لا يخالف لا يضره ولو ضرب واحد من الاجاره وانما دخل غنم الراعي  
وهو يحقق بدون الضرب واد الم يدخل غنم الراعي في حق الضرب بعد الاجاره  
كالحال فليها او قبل الاجاره لو ضرب شاة وتلف من غنم غنم يضمن فكذا في هذا  
ولو هلك منها شيء في السقي والرعى يضمن لانه فعل ما اذن له به لان السقي فعل  
تحت العقد لان الراعي لا يضمن بدونه واذا دخل تحت العقد لم يضمن ما هلك من هلكه  
امين والقول قول الامير مع النبي هذا اذا كان الراعي اجبر واحد او امانات من الاغنام  
لا يضمن عندا من جميعا لان الهلاك حصل من امر لا يمكن التفرغ عنه فانه ليس في يد  
الراعي ذلك وهذا اذا نكف الموت بصافتها او بالهيبه واما اذا الراعي الموت  
وتجدرت الاغنام ففعل قولنا من جنيعة رحمه الله القول قول الراعي لانه امين بالقول  
قوله انه مات كالودع واما عند هذا القول قول رب الاغنام وكان يجب ان يكون  
القول قول الراعي لان المال امانة به عندها وانما يضمن اذا هلك بامر يملك بالقرض  
عنه لانه بعد ذلك يصح ما منه يضمن النصح ولهذا قال اذا حط حطاطا لم يضمن التمييز  
فانه يضمن فحينئذ يبور الفحص كالغاصب يرد ان المال امانة في يد الاجر المستنقذ  
وانما يقتضي بالنصح اذا حصل الهلاك بامر يملك بالقرض عنه ولهذا علك محمد رحمه الله  
في الكتاب فقال لانه صنع حيث لم يحفظها من النحر والسرقة واذا كان المال امانة في  
يد واما يضمن كان يجب ان يكون القول قوله ما لم يقتد بالنصيب ولم يوجد منه  
الافزار بالنصيب لانه جعل القول قول صاحب الغنم وذلك لانه يجب على اجبر  
المستنقذ ربا وحفظا لم يجب على المودع وعلى اجبر الواحد شفا فانه لا يصح جوا او لا  
انما سرقه يضمن في ايدهم اموال الناس على ما انشا واليه في حديث علي رضي الله عنه  
وانما يرضى بزيادة حفظ لم يجب على المودع ولا على اجبر الواحد اذ الميراث القول قوله  
عند الهلاك وان لم يوجد منه الاقرار كسب الفمان لانه متى علم ان القول قوله عند  
الهلاك يملك المودع لا يجد في الحفظ فلهذه الضرورة لم يجعل القول قوله عند الهلاك  
وان كان المال عنده امانة لجعل ما هو المعنود من زيادة حفظ وجب عليه ما لا  
يجب على المودع وعلى اجبر الواحد ولو ساقها الى المورعي فخطب منها غنما او كسر شاة  
بان صعدت الجبل او كما لا يرضى ففقد يضمن ففقطت ولايمان عليه في قول ابو  
حنيفة رحمه الله لان الهلاك ما كان من قبله وعلى قوله صان لان الهلاك حصل من  
امر يمكن التفرغ عنه بان لا يضمن هذا المكان وان كان هذا المكان حصل بالذبح الصلح  
على الجبل وعلى المكان المرفوع وكذلك ان اورد هاهنا واليسقيتها ففقت شاة منها  
ففتي قول ابو حنيفة رحمه الله لايمان وعلى قوله ما من وكذا لو اكل منها او سرق  
منها فالمسئله على الخلاف ولو ساقها في الماله شقي او تسلك هروقت يضمن بالخلان

شبهة





بين علمنا الثلاثة وجميعهم اسو لو سافها فعمليت شاة منها من سياتها ان استعمل  
عليها لغزوت وان تكسرت رجلها او ايدى ونعنتها مغلبة الغنم عند علمنا الثلاثة  
وان ساق الراعي الغنم وساطع بعضها بعضا ليس سافها وان كان الراعي مسترخيا فهو من  
على حاله لان هذه حنانية من يده وان كان صاحبها ان كانت الاغنام او احد فلا حنان  
عليه وان كانت الاغنام لا تبتعد او تلتصق فهو من صوره الاخير الخاص في حق الاثنين  
والثلاثة ان يستامر رجلان او ثلاثة راغبا شرا ليرعى عنهما لغيره او لغيره فافترق  
في حق الامر الخاص بينهما اذا كانت الاغنام لواحد وبينهما اذا كانت الاغنام لواحد  
او ثلاث والعرف بينهما ان الاغنام كلها لما كانت لواحد فعمل الاجير في السور  
المصاحب الاغنام باعتبار القابل والمعتول كانه عامل له فيها فصار مغلبة في السوق  
مقبولا الى صاحب الاغنام وكان صاحب الاغنام ساق بنفسه ولو ساق بنفسه  
فغلب بعضها بعضا لا يجوز الغنم ان كانت الاغنام كلها للسابق وكذلك ما اذا  
كانت لرجلين بان كان بعضها لزيد وبعضها لغيره فعمل الاجير ان ساق من قبله الى زيد  
باعتبار القابل فانه على ذلك لزيد وفي حق القابل فان القابل ملك فاعطاه المقتول  
لا يتنقل فعمله في السوق الى زيد لانه في سوق المصول اجير عا اذا اسئل فعمله الى صاحب  
القابل باعتبار القابل ولم يتنقل باعتبار المصول لم يتنقل الاسفل فعمله في السوق  
والراعي ان سعت الاغنام على يدي غلامه او اجيره او ولد له الكبير الذي يعمل له لان  
الرد من الحفظ وله الحفظ بدس في عباله فكذلك الرد بدس في عباله فيها هلك  
في بده حاله الرد وان كان الراعي مسترخيا فلا حنان عليه في قول او جنيته على حاله  
وعندهما ان هلك بامر لم يكن الخبز عنه فهو من كالتور ونعنته وهلك في  
بده حاله الرد وسطر ان يكون الرد ليس بفدر على الحفظ لانه متى كان مغبرا لا  
يغدر على الحفظ يكون هذا نصيبه وانما الاجير بعض عندهم حركتها وسطر ان يكون  
الرد كبيرا يغدر على الحفظ لانه متى كان صغيرا لا يغدر على الحفظ يكون هذا نصيبه  
والاجير بعض عندهم حركتها وسطر ان يكون في عباله لانه متى لم يكن في عباله كان الرد  
بيده وبداجني سواء ليس له الرد بيد الاجنبي وكذلك بيد من ليس في عباله وكره ان  
الامام اذا هلك احد الطوائف او لم يبق معه اسان المشترك ان يرد بيد من ليس في عباله  
وليس الخلف ذلك والحاكم المهروربه سوابقها وقال ليس لها ذلك الراعي المشترك اذا  
خلط الاغنام بعضها ببعض فان كان ممكن التفرق ان كان يعرف فعمله واحد فلا حنان  
عليه لان مثل هذا الخلط ليس باستهلاك ويكون بمنزلة خلط السود بالبيض والقول  
قول الراعي في بيع الغنم بكل واحد لان في اليد له فيكون القول قوله ان هذا هو  
وهذا وان كان لا يمكن التفرق ان كان يقول لا اعرف فعمله واحد فهو من  
قيمة الاغنام لان مثل هذا الخلط المستهلك يؤوله حلالا بالسود بالبيض  
والقول قول الراعي في عقد الرقعة لان صاحب الغنم يدعى عليه وباده وهو  
بكرهه يعتبر فيه الاغنام يوم الخلط وهذا في قول في حنيفة رحمه الله لا يشكك  
وعلى قولها اختلف المشايخ بعضهم قالوا يعتبر الرقعة يوم التمسك وقال بعضهم يوم  
الخلط وهو الصحيح ان الاجير المشترك عند مما لا يضمن بالتقصير وانما يضمن بترك الخلط

والصحيح

والصحيح ومن علم ان يجرى صاحب الغنم ان شأوا واصنووا وان شأوا واخذوها مستتركة كما  
في خلط الخلطة بالخلطة وادعى بغيره طائفة من الغنم فان الراعي حلف ما هذاه  
غنم هذا لانه يدعى عليه معنى لو اقرب به بلزمه فاذا انكر يستخلف فان حلف سري وان  
نكل ضمن الغنبة لصاحبه اذا حلف الراعي في شاة منها قد جبرها فهو من ضمن قيمتها  
يوم يصحبها لان الخلع ليس من عمل الراعي فيه على فلا يكون داخل تحت العقد قال  
مشايخ بلزمتهم انه هذا اذا كان يترجى حيوتها وموتها اما او اتفق موتها فلا حنان  
عليه لان الامر بالراعي بالحفظ والحفظ المكن حاله التمسك بالموت بالذبح فنصروا موافقا  
بالذبح في هذه الحالة وذكر الصدر الشهيد في الباب الاول من شتركة واقباله ان من  
دعى بشاة انسان لا يجرى حنوتها بغيره والنعار والراعي لا يضمن في مثل هذا عرف  
بين الاجنبي وبين الراعي والنعاروا لعقب ابو الليث رحمه الله يسوي بينهما فقال لا يضمن  
الاجنبي ولا يضمن الراعي والتعار لوجود الاذن بالذبح فلا في حق الكل في هذه الحالة  
وهو الصحيح وكذلك لو اسجد لغيره لان الذبح في مثل هذه المواضع لا صلاح للراعي  
في الجوار ولا يجرى ولذا في العمل لان الذبح لا يبيح التمسك بهما وفي العرس ايضا لا يجرى عندنا  
حنينة رده الله لان القصص من هذه ان هو العرس بكره كراهه التمسك واذا باع  
المالك بعض الاغنام فان كان الراعي حاضرا لم يضمن من الاجرة ان كان مسترخيا بطل من  
الاجرة باع وقالوا من يضمن الكلام فيها اذا مات بعض الاغنام وهذا لان الحنان  
يستحق الاجر بتسليم النفس وقد كلفه الذبح في فسي ما في وسعه واما المشترك  
فلا يستحق الاجر بالعمل ولم يوجد عمل الذي فيما باع واذا اراد وب الغنم ان يزيده  
الغنم ما يطيق الراعي ان يملكه اذا كان الراعي حاضرا لان رب الغنم ملكه جميع ما يقدر  
في حق الراعي في هذه الاجارة فصار الاجير في حق الذي يملكه العبد له ولان يملك  
عبد من الراعي ما يطيق فكذلك اهاهاها ولا يملكه فوق طائفة لان الاجير الخاص لا يكون  
اشغى حاله من عبده وليس له ان يملك عبده من الراعي ما لا يطيق فهذا اول وسوا  
سمى له الغنم او لم يسمها فاعلم ان الاجير في هذه المدة لا يملك ما يملكه وصار اجير وحده  
الاجارة الى اقصى ما في وسع الاجير من الراعي في هذه المدة فصار كانه يملكه ولو قدر عليه  
حاز العقد وان لم يسم الغنم كذاهاهاها هذا استلزم شهيرا ليرعى عنده ولم يشر الى الغنم  
فاما اذا اشار الى الغنم بان قال استأجرنيك لترعى هذه الاغنام فصار كانه استأجر ان يربي  
في الغنم والقياس ان ليس له ذلك كما في الراعي المشترك وفي الاستحقاق له ذلك لانه  
لزمه يربي في هذه الاغنام وكان المستحق عليه حركتها هذه الاجارة من الراعي ما في وسعه  
وطافه ولو بعير موجب هذا العقد انما سعيه بغيره الاشارة وكما سعيه الى ذلك لان  
قوله هذه الاغنام ذكر بعض ما يملكه اول الكلام على موافقة حركته لان سلطان العقد  
ينبغي دعى هذا لا غير وذكر بعض ما سئل اول كلام على موافقة حركته لا يوجب بعض  
اول الكلام واذا لم يوجب بعض اول الكلام صار وجوده والعدم غير له ولو ائتمروا  
قوله هذه الاغنام كان له ان يملك من الراعي ما يطيق كذاهاهاها خلاص الاجير المشترك  
لان الاشارة في الاجير المشترك ليست بذكر بعض ما سئله مطلق العقد بل هو ذكر  
جميع ما يملكه العقد لان العقد في الاجير المشترك لا يجوز الاشارة الى الاغنام ويكره

شبكة





العدد وادكانت الاشارة سابقا لجميع العقد بعلو العقد المشار اليه فلم يكن له ان يكلفه مقدار الزيادة اما هي هنا العقد يجوز ان لم يشتر الى الاعطاء ولم يسم عدد هاهنا حتى عليه من الرعي قدما ربا بطريق فكانت الاشارة ذكر بعض ما سئل اول الكلام والفرقة ما ذكرنا واذا ولدت الاعطاء ولا فان كان الراعي اجيرا خاصا فعليه ان يولد وان كان الراعي اجيرا مشتركا فليس عليه ان يولد وان شرط على الاجير المشترك رعي مجزئ من الاولاد فهو شرط فاسد لو قارن به العقد فسد فيها شيء او في الاستحسان يجوز وجد الغياب في ذلك وهو ان بعض المعقود عليه يحرم بول الاجير ربا في الاعطاء والاولاد اذ كانت يحرم بولها كان حصه الاولاد من الاجر يحرم بولها فتكون حصه الامهات يحرم بولها ايضا مع الجواهر له من الخطر في هذا العقد لانه لا يدرى ان الاعطاء يلدن او لا يلدن وجه الاستحسان في ذلك لئلا يجبرها له انما يجب فساد العقد اذ كانت ما فيه من التسليم والتسليم وهذا المعنى لا سابقا هاهنا لان تسليم الاولاد مما يحتاج اليه في الحال حتى يقال يحرم بولها وانما يحتاج اليها بعد الحدث وبعد الحدث في معلومة لان رعي الاولاد شرط على سبيل الزيادة وما يكون الزيادة على المعقود عليه لا يكون لها حصه من ذلك ما لم يوجد بل يكون بمثابة الاصل وعقد الاولاد الذي هو حال اعطاء الولد الاولاد معلومه مكان الاجر معلوما والخطر المبكر وجوز الاولاد في فساد العقد في الزيادة لا يجب خطا في الاصل والخطر في حال لا يمنع العقار في حال اخر والخطر الاولاد لا يمنع العقار والعقد في الامهات للحال وليس للراعي ان يري على غيرها بغير امرها وان فعل ذلك من ما تلف منها لان الامير لم يرض بغيره عند الاجارة لان الاجارة عقدت على الرعي والامر ليس من الرعي فصار للحال فيه بعد العقد كالكال قبله ولو ان الراعي لم يرض بذلك ولكن الحال في العقد في الزيادة واحدة منها ان تعطي فلا ضمان على الراعي في ذلك بالاجماع ان كان الراعي اجيرا خاصا وان كان اجيرا مشتركا وكذلك الجواب عند ان حشيفة رحمه الله وعندنا هو صان لان الحلال حصل امره في الخزر عنه وان بدت واحدة ونزل انتبا عنها حتى لا تصح الباقي فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه فيها بدت بالاجماع وان كان الراعي خاصا وعقد او حشيفة رحمه الله ان كان الراعي اجيرا مشتركا لا يضمن وان ترك حفظها بدت والامر انما ترك حفظها بعد ذلك لا يضمن الباقي وعندنا بعض لانه ترك الحفظ بعد رعي الاجرة عنه ورأيت بعض الشيخ لاضمان عليه فيها اذ بدت اذ امره من سبعة بدتها او معقود لغير صاحبها بدت وان تكاري من سعي الواحد فهو منقطع لانه لم يرض سوا سعيها وهذا وان بدت البقرة والخز عليه فربما لم يرض على اشاع حلالها فاقبل على فزفه منها وترك ما سوي في ذلك فهو في سعة من ذلك ولا ضمان عليه لانه ترك حفظ البعض بعذر على قولها بعض لانه ترك بعذر مبني الاجرة عنه في الجملة واذا كان الراعي اجيرا مشتركا فربما هاهنا يولد تعطي واحدة منها او هكالت باقية نحو الخز في الجملة وافرأش التسع والسقط من الجبل وما اشبهه ذلك فقال له رب الغنم انما شرطت عليك ان ترعي في موضع كذا وكذا

لوعين

لوعين بوصفا غير هذا الموضع وقال الراعي بل استرط على الرعي في الموضع الذي عندها قالوا فرب الغنم الاجماع حتى يرضى الراعي بالاجماع لان الاذن بسفاس من جهة والبيته بينه الراعي حتى لا يضمن في قول أبي حنيفة رحمه الله لانه هو الذي لا يرضى سب ما ليس سب ما يستحق وكذا في اذ كان الراعي اجيرا خاصا واختلافنا على حواظنا فاقول قول رب الاعطاء ملوكنا واذا حالت الراعي وبها هاهنا في غير المكان الذي امره فخطب فهو صان ولا الجزاء وان سلمت الغنم الغنم ان لا تعلمه وفي الاستحسان يجب الاجرة ان الراعي موافق في اصل الرعي في نفسه فخطبه فان الرعي في بعض الاماكن ربما يكون اجودا من البعض فقلنا عايناه الخلاف وان عطيت الاعطاء فاحسبنا الضمان ولو وجب الاجر علينا عايناه ان ان سلمت الاعطاء فاحسبنا الاجر وان وقع الاختلاف بين الراعي وبين صاحب الاعطاء فقلنا صاحب الاعطاء من ذلك بالرعي في هذا المكان وقال الراعي لاهل امر بني الرعي في هذا المكان فاقول قول صاحب الاعطاء راعي الرماك اذا هو حق ربه لو توفى الوهق في عقدها عذرنا فخطب فهو صان لان الوهق لم يعمل بحسب الاذن لانه ليس من عمل الرعي انما كان البلف حاصل من عمل غيره ما دونه فيكون وان فعل ذلك باذن صاحب الرماك فلا ضمان هكذي وكذا في الاصل وقال بعض مشايخنا هذا اذا كان الراعي اجيرا واحدا واما اذا كان اجيرا مشتركا فهو صان لان هذا من حيايه يرضى فيكون رعيه ما لو رعي فصرقوها فممنوع على انه لا ضمان عليه على كل حال لان هذا ليس من عمل الراعي انما كان الراعي معقدا ولا ضمان على المعين على كل حال واذا شرطوا على الراعي ضمان باعطي فهوون جابر ولا يفسد به العقد لانه هذا بشرط بعينه العقد وليس لاحد المتأخرين فيه منفعة وان شرط ذلك بعد العقد لم يفسد الشرط ولا يفسد به العقد هكذي وذكر شيخ الاسلام في شرح لعمارة على نيات ما ذكرنا في رعي في شرحه اذ ان العقد القبيح شرط من الشروط المفصلة في الحق باصل العقد وسند العقد في قوله ان حشيفة عيب ان يقال على قول ابو حنيفة في فصل له اجاره انه اذا لحق هذا الشرط بالعقد ان يفسد العقد واذا شرط على الراعي با وسبها والا فهو صان فليس عليه ان يضمن التسمية عيب الشرط في هذه التسمية بعد الفسخ العقد فيها لان الاجارة فيها ما تبث في التسمية لم يرضها بل من ذلك كما قبل الاجارة ولا يرض صاحبها بهذا الشرط لما مر من قبل هذا وهل يفسد العقد بهذا الشرط فهو على التفصيل الذي ذكرنا في المسئلة المتقدمه واذا قال رب الغنم للراعي دعتك اليك ما به شاء وقال الراعي لا لي التسعي فالقول قول الراعي لانكاره التسمية فيما زاد على التسعي وان اقاما البيه فالبيته بينه صاحب الغنم لانها بينه ربا في الفسخ على الراعي وليس للراعي ان يرضى من المان الغنم وان اكل لان هذا التسمية لم تدخل تحت العقد لانها ليست من الراعي في شيء وليس للراعي اذ كان خافعا ان رعي غنم غيره باجر ولو انه اجر نفسه من غير عمل الرعي ومضى على ذلك شهر ولم يرض الاول به فله الاكلا على كل حال واحده منها لا يضمن على ذلك الا انه ياتر وان كان هذا اجيرا واحدا وليس له ان يواجر نفسه من غيره خلافت الاجير المشترك لان الاجير الواحد الرعي يسميه الاجير المشترك من وجه من حيث انه يمكن انما العمل بالكل واحدا منهما بما فيه في المدة بان رعي غنم الاول في المدة ويترجم

شبكة





الاول في المدعى وسري عنه الثاني فمن حشده بقدر على ان يعا العمل الى كل واحد منهما بنامه كان  
 اجبر استمر كما ومن حيث انه اوقع العقد على المدعى لا العمل كان اجبر واحدا وليكن اجبر لغيره  
 من كل وجه كما في النصار والمسلما كان له ان يوافق نفسه من غير وجه يستحق الاجر على كل  
 واحد منهما كما لا يلا ولا ينافر ولا يتصدق بشي من ذلك ولو كان اجبر واحد من كل وجه بان وقع  
 العقد على المدعى لا العمل لا يمكنه صرفه الى كل واحد منهما بنامه في المدعى ان اجبر نفسه يوما  
 بدينه لخصا او لخدمته فحده او حصده في بعض اليوم لغيره وانه لا يستحق الاجر كما  
 على الاول وبما اذا كان له شئيهما باجر مشترك وفي راعى الشئيهما خطرهما وقلنا لشئيهما  
 بالغير مشترك لا يستحق الاجر على كل واحد منهما ولا يستحق ومن حيث انه ما يوفى  
 على الشئيهما خطرهما بقدر الامكان وبما اظهر باسمه الاجر الواحد ونقصان الاجر كان  
 باجرهما لان الاجر انما يستقطب بمعه بعض المعقود عليه عن الاول وهذا يوجب الاجر  
 فيتعطل العمل الشئيهما بهذا اظهر باسمه الاجر الواحد في حق الاخر وفيما عدا ذلك  
 من الاحكام لاختلاف الاجر المشترك وبطريق هذا ما قلناه في باب الظاهر اد الاستاجر  
 طر استهزا ليوضع وله كانت اجبره وجده في لا يكون لهما ان يوافق شئيهما ولو احرست  
 نفسها من قوم آخرين ولم يعلم الاولون حتى مضت المدة وقد ارضعت ولكل واحد منهما  
 فانما يستحق الاجر كما لا يلا ولا ينافر ولا يتصدق بشي من ذلك وبما وان كانت اجبره  
 وحده لانها اوقعت العقد على المدعى لا العمل لان لها شئيهما بالاجر المشترك في الرضا  
 من حيث انه يمكنها ان يرضع الى كل واحد منهما بنامه يوم راعى الشئيهما خطرهما  
 فانما بانها لغيره بالاجر المشترك فلا يصدق بشي من ذلك وهذا ولو كان يرضع يوما  
 او يومين من الشهر او مرض سقط الاجر لانه لم يرضع نفسه للرعي في مدة النقط والمرص  
 واجبر الواحد انما يستحق الاجر بنسبته لنفسه في المدة واذ لم يسلم نفسه للرعي في  
 مدة النقط والمرص واجبر الواحد انما يستحق الاجر بمره بعض المدة لم يستحق من الاجر  
 بمره ولو دفع اليه عنه على كراجها الباقى واصوا فيها فان هلك فاسد لانه  
 استأجره ليجعل ومعد وولان الاصوات والالبان الموجودة في الحال مجهول  
 المقدار وما يرداد ويحدث بعد ذلك ساعة فتساعه واذ كان احدهما معد وما يقع  
 جواز الاجاره ويحرمها او بان يمنع قال ولو دفع رجل عنه المرامي واشترط على الرعي  
 حشا معلوما وميثا معلوما وما بقي من الباقى وسميها واصوا فيها فهو للرعي في هذا  
 فاسد لان فيه ما في الاول فانه استأجره ليجعل ومعد وولان ما بقي بعد المشروط  
 مجهول ومعد ومرويه زيادة غير ليس في الاول وهو انه يجوز ان يبقى للرعي في  
 بعد المشروط ولرب الغنم مكان في هذا الفصل زيادة مع ليس في الاول فاذا اخرجته  
 الاجار في الفصل الاول فمرهنا اولي وما اصاب الراعي من الباقى وسميها فهو  
 مناس لان استأجرها على عقد فاسد وله على صاحب الغنم اجر المثل لانه استوفى في عمله  
 عكرا جاره فاسد قال وان دفع الراعي عن رجل الى غيره فاستأجرها المدفوعه  
 اليه واقر بذلك الراعي فان لصاحب الغنم ان يضمن الراعي وليس له ان يضمن القاض  
 اذا لم يضمن المدفوع ذلك المدعى ولم يرضع للرعي بنسبه اما الراعي يضمن لانه لا يجلو  
 اما ان يضمن امثلا او ميثا او شي ذلك اعتبر لا بد من احباب الضمان عليه متى دفع المال

لا بد

الى من ليس فعيا له ولا يضمن القاض المدعى لانه لم يثبت ان اضمن القاض مكان  
 للمدعى لا اقرار القاض ولا بالسبب لو ثبت اسبابا بقرار المدعى انما دفع للرعي  
 معقول في حقه ولا يقبل في حق المدفوع اليه اذا انكره فلم يكن له يضمن القاض  
 وان اقام المدعى البينة ان اضمن كان له اقرار القاض بذلك ان كان يضمن واسما  
 بعينه في يد القاض كان المدعى ان يأخذه لانه وجد عين ماله وان كان مسئلا كان  
 المالك بالخيار ان يضمن القاض وان يضمن الراعي اما يضمن الراعي فلا استكمال لانه دفع  
 ماله الى غيره وانما القاض يضمنه مسئلا في قول ابي حنيفة رحمه الله ان الراعي دفعه  
 اليه على سبيل الاجار ومن مذهبه ان مودع المودع لا يضمن ان كان لولئك لانه وضع السله  
 انه استأجرها المدفوع اليه ومودع المودع يضمن اذا استأجره عند تمام جميعه انما لا يضمن  
 فيها لانه في يده وادعى الراعي في مكان لم يردن بالرعي فيه يستحق الاجر فهدا على من  
 وجهي اما ان عطيت الغنم او سلمت فان عطيت فانه لا اجر عليه لانها لما عطيت صار  
 مناسا فصارا لغيره ملكا ومن وقت الخلات وضار راعيا ملك نفسه فلا يستحق الاجر وان  
 سلمت فالقياس ان لا يستحق الاجر في الاستسكان يستحق الاجر وجه القياس في ذلك انه  
 خالف فلا يستحق الاجر وان لم يرضع فبا على ماله استأجره داه ليدهب بها الى مكان  
 كما يذهب بها الى مكان اخر وحتت الداه فانه لا اجر عليه وان لم يرضع فذلك هذا  
 وجه الاستسكان وهو ان الراعي فيما صنع موافق من وجه يخالف من وجه لا يوافق  
 في العمل المعقود عليه بخلافه في الصفة لان التقاوت من الكافي في حق الرعي فلو  
 تميز فلا يلحقه بالعنسن بخلافه في سبب العاوت السري في الحس واحدا انما  
 اختلا في الصفة لانه غير ان الرعي في بعض الامكنه وما يكون اجرو مكان موافقا  
 الاصل بخلافه في حق الصفة والعمل بهما في حاله واحده مستغدر لان احدهما يوجب  
 الاجر والاخر منع فعلا في حالين ان لم يسلم على استعانت الخلاف واوجبنا الضمان ولم  
 يوجب الاجر وان سلم على استعانت الموافقة واوجبنا الاجر واما في باب الداه فالبس  
 بخلافه من كل وجه لان الطريق في حق الركوب متفاوتة بقاء واما حشا وبطريق  
 نفس الداه يوما بالسر فيه لصعوبته وبطريق لا يفسدها السر فيه شهر  
 لسرولته فالختلاف بين السنين باعتبار التفاوت جميعها اسم واحد وهو  
 الركوب واختلاف المحاسنه بين السنين بسبب التفاوت دون الاسم باختلاف  
 المجانيه الباقى من حيث التحقيق ولو استوفى حشا التحقيق بان استأجر  
 داه للركوب فاستأجره غيره او ليس ثوبه لا اجر عليه سلم او لم يسلم فذلك  
 هذا في فتاوي اهل سمرقند وقالوا لاهل قرطبه وموعلامه في استأجره ليدفع  
 النظر الى جميع الدواب فذهب من دواب سرجه الايمان عليه لانه انما يرضع  
 دواهم في هذا المدعى بامرهم وهم انما يستأجرون البقار بما في وسعه فاذ لم  
 يكن في وسعه النظر الى جميع الدواب في ذلك المدعى لم يلزمه ذلك فلا يكون تأكي  
 خطا اليه فلا يضمن وفيه ايضا اهل موضع حربي العرف ان القاراد اودخل البقر  
 في الشكك ارسلفه في سلك صاحبها قال ابو نصر الديوسي لما كان عليه لما تفرغ  
 من ان المعروف كالمشروط وقال بعضهم اذا لم يعد ذلك خلاصا لاهان عليه ودق

شبكة



في النوازل ان من ارسل بقدره الى يدع لبرعاها فالحاله فرحانه رد لغزته وادخلها القوم  
فطلبوا ما احبها في الغزيرة فوجدوا ثمر بعد ما وجدوا ان في القوم في ذلك اليوم  
قال ان كان اهل الغزيرة من نوازل البقار اني بالبقرة الى الغزيرة وليس بجذوة ان يدخل كل  
بقرة في منزله صاحبها فالقول قول البقار اني قد جئت بالقدره الى الغزيرة فوجدت  
ولا حنان عليه ادخلت وان ايا ان كان من قديمها وفي المسكن استمر البقار في الغزيرة  
البقار اني ادخل البقار الغزيرة الى موضع كذا منها وان ايا من قديمها فالقول قول البقار  
يرى اني وان مات بقدره من قديمها الى موضع كذا منها وفي المسكن استمر البقار في الغزيرة  
قال هو على الشوط الاول فان بقدره من قديمها الى ذلك الموضع ولم يسمع بالشوط الذي  
كان بينه وبين اهل الغزيرة لم يسمع البقار اني قد جئت بالقدره الى الغزيرة فوجدت  
جاء به عليه استخسار في النوازل امره بعد ان كان البقار في الغزيرة فقال الرسول فقال القوم  
لم يأخذ منه فذلك النوازل فقامت لها بينة فها ان تزج على البقار لانه ظن ان البقار  
دفعها الى الغزيرة فبقي اذ بها لا يرجع البقار الى الرسول ان كان يعلم انه لم يسمع ذلك  
دفع اليه وان لم يسمع على ذلك رجوعه لانه لم يسمع البقار اني قد جئت بالقدره الى الغزيرة فوجدت  
لو فقتله القوم في ذلك الموضع فقامت له بينة فها ان تزج على البقار لانه ظن ان البقار  
ارسلها في الزج لان الذبح انما كلف البقار البقرة وذلك غير صنف الى البقار فقام  
لم يرسلها في الذبح وقد مر احنا في كتاب العصب واللعان اهل فريده برعون وا  
بالقوة فذهبنا منها فبقدره في ذنوبه اخذهم قال ابوهم من رسلهم هو صاحب في ذلك  
من بعض الاجر المستزك وقال ابو الليث رحمه الله عندهما انه لا خير في قتلهم فقام  
لان كل واحد منهم معين في رعيه الاجر له لانه لو جعل اجرا كان ذلك مباح له سبعة  
منعهم من حبسها وذلك لا يجوز فكان حبسها لا اجرا او المعين لا يضمن ذكر المسألة  
في مجموع النوازل قال به فخرج الى اكل يعني الاجر ثم عاد فضايع فغرسها بطران  
صايع بعد ما رجع الاجر من اكل ولا حنان على الاجر وان صايع قتل ذلك فهو مباح  
ولا حنان على صاحب الثوب حال لا حنان له ان تحفظها باجره لكن هذا اذا لم  
يشترط الحفظ بنفسه على ما مر قبل هذا قالوا انما يضمن الاجر اذا ترك الدواب من  
غيره فانما من اهلكه وانما اذا تركها فظاع الدواب من اهلكه ولا حنان على الاجر  
حال تحصل استوجر بحفظ الحان فسرقت الحان شي لا حنان عليه لانه بحفظ الدواب  
واما الاموال في يد اربابها فلا يضمن الا يصعب منه وذكر عن احمد بن محمد القاضي  
في الحارس يحرس الحواشي في السوق فيصعب حياوت منه حتى انه صايع لا يضمن  
المستزك لان لكل واحد ما يوت على حده فصار بمنزلة من يربي غنما لكل استسكان في  
وعنه ذلك قال القتيبي ابو بكر رحمه الله عندي ان الحارس لا يضمن الا اذا اراد ان  
يسهل نفسه في صفاحه لم يكن له ذلك والقوي على قول القتيبي ان يكره القتيبي ان  
حفظه واد استاجر الحارس واحد من اهل السوق فله ان يجد الاجر من من يملكه ولا  
ما يملكه من اذ كان المستاجر يبيعهم لان في هذا حرج المعاملة وصار كأنهم استاجرو  
جميعا وان هو لم يربطوا ذلك فكل واحد منهم باطله لان في ذلك حرج المعاملة واد استاجر  
وليسهم حرا لا يملكهم حصاره كالشدة على انفسهم فكان استجارتهم لا يملكهم ولا يبيعهم

الفقار

البقار في الحفظ وان اربابها لعب الغزير من مصره فاذا غاب عن مصره بغيره  
الحفظ قالوا وتا ويله اذا اربابها السنين فقلنا لا حنان على كل حال فربما يكون كذلك نوع  
السنين وسونا بينهما في السنين فقلنا لا حنان على كل حال فربما يكون كذلك نوع  
احد من سبيل هذا النوع قد مر قبل هذا من نوع الى سبيل اربابها  
بذلك ان صاحب الاربع قال للصبايع لا يصعب اربابها وروى في ذلك من بعد ذلك  
هناك الا يضمن في هذا الصبايع ولا حنان على الصبايع لان الاجارة قد انقضت بغيرها  
الصبايع والمستاجر لا يضمن من منع الاجارة من غير رعي صاحبها الا بعد رعي حكمه  
العقد بعد من المستاجر ومن هذا العقد ان العين اما ان يملكه يد الاجر ما يضمن  
ما في يد الاجر العدي ولم يوجد منه العدي في منعه في اي السبب فصار موضع القوم  
على الحب في الحانوت واما عقد ابن اخيه فطاعا وعاب العصار فدل ان حبسه  
الحانوت الاسفل وطوطرا الثوب وهذا علي وجهين ان كان البيت الاسفل تحت  
اللو فطاعا انسان عاب عنه الموضع الذي كان فيه الثوب وانته على وجهين ان كان  
كان من اذعت منه الى العصار اياه او اياه او لم يكن له اب ولا ام فقتله الحانوت  
فالحان على العبيد لانه صنع بترك الحفظ الواجب عليه ولا حنان على العقار لان له  
ان يحفظ الثوب سدد ذلك العبيد ولا يضمن العصار بترك الثوب عند العبيد وان كان  
العبيد على مقتضى العصار من جهده ما ذكرنا لكن العصار اذ يبيع واما عقدا فطاعا  
لحانوت فالحان على العصار لانه مخالف في استخفافا من ليس له عابا له وان كان في  
العبيد بحيث يراه مع دخوله لانا لم نسمع وان كان العبيد يملك الثوب فلا حنان على  
واحد منهما اما العصار فلان له حفظه سيد العبيد واما العبيد فلان لم يملك الحفظ  
لما كان الموضع الذي فعل منه حذفت يربي الثوب فيه فصار على صاحب الناس في الحان  
لستسبها في المعقور وحفظها فقام الاجر ثم رجع الشاب وقد ضاع منها خمس  
قطع لا يدرى كيف ضاعت ومضى صايعت قال القتيبي ابو جعفر رحمه الله اذا  
فعل ان ضاع في حال فومعا لا حنان على صاحبها بترك الحفظ الواجب عليه وان ضاع  
الشباب من العصار في الوجهين جميعا قال القتيبي ابو الليث رحمه الله انما قال  
له ان يضمن العصار لان الهلاك لم يكن له به فله به باخذ عصاره من ثوب فصار له  
املكه وقد اصاب الثوب بحاسه عند المرقن فلو انظر اليه صاحب الثوب كلف  
العصار بنفسه فامتنع العصار من ذلك وتشاجر او ترك الثوب في يد العصار فله  
عنده ان كانت النجاسة لم تنقص من قيمة الثوب فلا شيء على العصار لانه ان خالفت  
بالرهن فاذا اشكره على بيته وبين المالك خرج عن ضمان قيمة الثوب والنجاسة اذا  
لم تنقص من قيمته لا يملك منه شيئا بل يملك من قيمته على عديمه ونجاسة فكل  
صاحب العبيد عند نفسه ليعمل تلك النجاسة فله ان لا حنان عليه وان تنقص قيمته  
ليس على العصار الا انفسان الثوب والثوب هلك اما ان لا يملكه بالنجاسة خرج  
من الثوب وهو من حرق ثوب ضمان حرقا ليس له افعال له وحب الثوب  
اصل هذا الحرق فاني بترك الثوب عنده فذلك لم يكن على الحرق الا انفسان الحرق  
لذلك هبنا واذا في اجرة العصار وثوبنا من ثياب العصار فخره او عسر الحرق فله

السبب



عليه لان الحرق حصل من عمل المضاره من ثوب المضاره والاجير مادون في ذلك  
لان الادن يثبت بالاجاره وانه اجير المضاره فيما كان من ثياب المضاره ولا يثبت الحرق  
من عمله المادون في ذلك لان الاستناد لا يثبت المضاره ولم يخالف والاستناد  
لا يثبت الاجير مستوفى الى الاستناد لانه عمل يادونه فيكون عمله مستوفى اليه فيجب ان  
الاستناد عمل بنفسه من حيث الظاهر ولو عمل الاستناد بنفسه حقيقة كان عليه العمل  
لذا هيما واد اوطى ثوبا فخرق ان كان ثوبا موطا مثله بل ايمان عليه بذلك لانه مادون فيه  
من حيث الاستناد ولا بد وان كان ثوبا لا موطا مثله ما يذهب بعض سوا كان الثوب  
ثوب المضاره او لم يكن خلاف ما لو دقت فخرق او عصر فخرق لانه مادون في ذلك  
من جهة الاستناد وهذه الخلاف ما جعل شيئا من ثياب المضاره من الاستناد مستقط  
على ثوب فخرق ان كان من ثياب المضاره لا يثبت الاجير وانما يثبت الاستناد وان  
لم يكن من ثياب المضاره من الاجير وفيه الوطى بعض في الغالب اذا كان مما لا يوطا  
مثله وجه الفرق بينهما ان الوطى عموما دون فيه من جهة الاستناد لا يثبت ولا لا  
استنادا ايضا فلا بد ليس من اعمال المضاره ولا يثبت الثوب اذا كان في موطا  
مثله فان ثبت بدلا له المالك الربى من وطىه لا اذن بوطيه وانما الحول من اعمال المضاره  
واستأجرها ناد اسقط على ثوب المضاره فالاستناد حصل من اعمال المضاره وفي ثوب  
المضاره والاجير ما مور اعمال المضاره في ثياب المضاره فيجب عليه مستوفى الى الاستناد  
فلا يثبت الاجير وبعض الاستناد كما لو دقت فخرق وان وقع على ما ليس من ثوب المضاره  
والاستناد حصل من عمل غير مادون فيه لانه اذن بالمضاره فيما كان من ثياب المضاره  
لا فيما ليس من ثياب المضاره وليس اجير فيما لم يكن من ثياب المضاره فاداه  
يكن يعمل راوسا راجا من المضاره فو فقت شراره على ثوب فاحرقته ان كان من  
ثياب المضاره فلا ضمان على الاجير وانما الضمان على الاستناد فان لم يكن من ثياب  
المضاره ضمن الاجير اما ما كان من ثياب المضاره فلا بد مادون فيه ايضا  
وهذا من سانه فما تولد منه يكون ضمان ذلك على الاستناد لا على الاجير كما لو دقت  
فخرق منه ويضمنه ليس من ثياب المضاره لانه ليس باجير فيما ليس من ثياب  
المضاره فيكون الاجير والا حسي في ذلك على السواء لو كان اذا استأجر رجلا فخرقه  
فوقه شي من يده من متاع البيت وسقط على من في متاع البيت فاقصده فاقصده  
لا ضمان عليه لانه اجير في حق الواضع والموقع عليه لانه استأجر له فخرقه وانما استأجر  
لترفع متاع البيت ويضمنه فيكون غير اجير المضاره اذ اذ فخرق ثوب من ثياب  
المضاره بخلاف ما لو سقط على ود يجهه كان عند صاحب البيت واقصده فان  
هناك على المقامر الضمان لانه ليس باجير فيما كان عند من الود يجهه فيكون هو  
والاحسي سوا كان يجهه له اجير المضاره اذا سقط من يده شي فوقع على ثوب  
ليس من ثياب المضاره فاقصده وهذا كدعوى الضمان على الاجير وكذلك هذا  
تعلق المودع اذا سقط من سقط من يده شي فوقع على المودعه فاقصدها بعض  
وهيها فالتا بعض وذلك لان المودع مأمور بالحفظ والاسا له غير مأمور بالحرق  
فيها فاد استقام من يده عليها شي كان ضامنا لانه لم يولد هذا من الخط فاما الاجير

لنفسه

لنفسه مأمور بالعمل في متاع البيت لانه وهو الذي يتولى رعاها وصونها فاد  
تولد من ذلك ضارا لا يكون عليه ضمان لانه توكل من عمل يادون فيه وكان فاس  
الود يجهه في مسئلتنا ان لو سقطت المودعه من يده المودع فخرق فخرق ههنا ضمان  
لان الضمان حصل من الاستناد وانه مادون فيه فمك ذلك هذا ولو ان اجير الضمان  
فيها برق من الثياب اسقط منه المدة فو فقت على ثوب فخرق فخرق على ه  
وهم من اما انقلبت المدة او لا على الثوب قبل ان تقع على الحشمه التي يدق  
عليها او انقلبت بعد ما وقعت على الحشمه التي يدق عليها فان انقلبت قبل  
ان تقع على ثوب المضاره وحرق ثوبا ان كان من ثياب المضاره فلا ضمان عليه  
وان الضمان على الاستناد لان الحرق حصل من عمل المضاره فيما كان من ثياب المضاره  
فيكون يادون الاستناد لانه اجير المضاره في حق هذا الثوب واجير المضاره لا يضمن يادون  
به وانما يضمن الاستناد وان وقع على ثوب ليس من ثياب المضاره فلا ضمان  
لان الحرق حصل بغير اذن لان اذن بالاجل يثبت بالاجاره وانه اجير فيما كان من ه  
المضاره وليس اجير فيما كان من ثياب المضاره وليس باجير فيما ليس من ثياب المضاره  
فيكون هو الاحسي في ذلك سواء اذا انقلبت المدة بعد ما وقعت على الحشمه  
التي يدق عليها ثياب المضاره فاصاب ثوبا اخره كبر في ظاهرها الروايه انه لا يضمن بالا  
تفصيل يبين ان يكون ذلك الثوب من ثياب المضاره او لم يكن من ثيابه وحكي  
من اي يكر البني رحمه الله انه كان يقول يجب ان يكون الجواب فيه كالجواب فيما اذا  
وحدثت المدة ثم استأجر على هذا الثوب وقد ذكر الجواب فيه على التفصيل فمك ذلك هو  
لان الادن لا يثبت بالاجاره وانه اجير المضاره فيما كان من ثياب المضاره ولكن في  
ظاهرها الروايه لم يثبت فيه مكره فرق بين انقلبت المدة على الثوب الذي ليس من ثياب  
المضاره حل وفوقها على الحشمه وهي انقلبت بعد ما وقعت على الحشمه  
وعليها ثياب المضاره فيذلك العمل غير مادون فيه لانه اذن يثبت بالاجاره وانه  
اجير فيما كان من ثياب المضاره وهذا غير اذن مقصور على الاجير ولم ينتقل الى  
الاستناد فكان الضمان على الاجير لا على الاستناد فاما اذا وقع او كبر الحشمه التي يدق  
عليها وعليها ثوب المضاره فخرق ثوبا فخرق على ثوب اخر ليس من ثياب المضاره وح  
ق فخرق الجواب حصل يادون الاستناد لانها وقعت على ثوب المضاره اولا وانه اجير في  
حده فيكون مادون في حقه واد كان هذا العمل باطلا يادون الاستناد استقل هذا  
العد من العمل الى الاستناد مكان الاستناد وفي نفسه ثم انقلبت المدة بعد ما  
وقعت على الحشمه التي يدق عليها واصاب الثوب فخرق ولو كان كذلك يجب الضمان  
على الاستناد لا على الاجير فمك ذلك هذا وان اصابت اذن يجب ان يكون الجواب فيه  
على التفصيل الذي ذكرنا في الثوب ان كان الانقلاب على الادنى مثل ان تقع على  
الحشمه ما الضمان على الضمان وان كان بعد ما وقعت على الحشمه يجب ان يكون الضمان  
على الاستناد لا على الاجير لان الاستناد حصل بنفسه ولو كبر شيئا من اداء المضاره وان  
كان ممانقو يدق عليه فلا ضمان عليه لانه مستقط على استئجارها لا على استئجار  
ناله يدق ولا يدق عليه ولو حرقها فخرق الثوب على حرقه به فمك فخرق







ما لو لم يفت الاول بالثاني فليس له قطع الملاحه وقطع المستند لا يكون محل احدهما بالآخر  
 الاول مع الثاني فاما ان اعتبره ضعيف كل واحد منهما وكذا لا يكون محلا ليعتد احدهما  
 محل الثاني فخطا بغير ان جميعا ولو شربوا السلهة على حولا بان شرط العمل عليهم على وجه  
 لا يتحقق مع الشرط حتى لو اوفى بالحق بغير الختان بالملاحه  
 دفع الى مضار ثلثه لما سله العضا واليه فاد ليس هذا في قول محمد رحمه الله العزل قول  
 العضا ومع غيره في قول من يفتن العضا في قول من لا يفتن العضا ولكن لا يفتن في الاجر  
 ولا اجر عليه واما ان كان العزل قول العضا ولا يفتن اعين جميعا فالقول قول العضا في مثل  
 هذا لا لغاصب يقول هذا هو الذي يفتن به وان اعتبر بما ذكره لنكالمودع اذا قال هذا هو  
 الذي اودعني الا لا يفتن الا لان العضا والامير ما يفتن به حتى دفع العضا في العضا انما في العضا  
 اما في اعاب العضا على غيرها فلا ان المدعي الاجر والمكدر هو المستاجر لا اجر ولا يفتن بنفس  
 اعتدنا فاما ان كان استأجره المعنود عليه ولم يجره استأجره فها هو في العضا في العضا  
 استأجره لا ليعمل له حوله الى بلذكا او سلهما الى السمسار فها هو في العضا في العضا  
 ان وزن القول في العضا في قول من لا يفتن في الوزن فانا لا نعطي من الاجر حصة  
 ما يفتن في العضا بعد ذلك فقال السمسار او فبما اجره وكذا في الحال فالقول في الحال في  
 والاصح في كل واحد منهما على صاحبه لانه لا يفتن بينهما اما المحصوره بين الحال وبين  
 صاحب القول في العضا من محمد رحمه الله ففتن في العضا الى ملاحه او حصة في قول من لا يفتن في  
 موضع الشرط فان رب الطعام يفتن طعامي وقد كان كاله على الملاح وقال الملاح لم يفتن  
 قال قول صاحب الطعام فيقال لصاحب الطعام كاله حتى ياخذ منه من كل كم مقدار  
 ما سي وطلب بخان الملاح وقد كان دفع اجره فالقول في الملاح لان الطعام اوفر وبها  
 لصاحب الطعام كل حتى يفتن ما يفتن من طعامه لان في الوجه الاول الملاح يدعي زيادة  
 الاجر وصاحب الطعام شكر لما ذكرنا ان الاجر ما يفتن به الملاح لا يفتن العقد وفي الوجه الثاني  
 صاحب الطعام يدعي وجوب رد شي من الاجر حصة به والملاح يكره ان يفتن به  
 لصاحب الطعام كل حتى يفتن ما يفتن من طعامه فيجوز له ان يفتن ما يفتن من الطعام  
 من الطعام كما هو ظاهر لا يفتن فان كان المراد به الاول فهو قول الكل ظاهر وان كان المراد  
 به الثاني فهذا على قول محمد رحمه الله فاصح او على قوله قول ابن يوسف على ما ذكرنا  
 اذا قال الاجر المستكره قد ردت اما على قول ابن حنفية رحمه الله ليس لصاحب الطعام  
 نصيب الملاح الا حصة به او بقصر منه على ذكرنا والفتوى على قوله وفي النوار لا كره  
 سفيته قال لصاحب السفيه حصة به بدوهم في ذات الدرهم وقال الراي  
 على استناجر في العضا حيث استأجر ليعطى السكك فقد ادركوا بان يفتن  
 الدراك لان صاحب السفيه حيث استأجر ليعطى السكك فقد ادركوا بان يفتن  
 كذا ذكره في اجدها ارجل ادعي على رجل انك استأجرته في العضا في العضا  
 في سفيته من يولد الى اصل بعشر دراهم وادعي عليه رب السفيه ان يفتن في  
 في سفيته من يولد الى اصل بعشر دراهم فالقول لكل واحد منهما مع غيره فانه لا  
 يفتن احدهما ليعطى باولي من الدراهم من الاجر لاستواها لهما في العضا في العضا  
 فلو كان في ان سدا احدهما وان اقرع لهما درهم فحسن والاجر لكل واحد منهما في صاحبه

فلان اقاما

فان اقاما البينة فالبينة بينة الملاح ولم على صاحب السفيه عشر دراهم ولا اجر  
 لصاحب السفيه على الملاح لان الامر من جميعا لو كانا كانت اقرارا لصاحب السفيه  
 لانه لا بد للملاح من لو يفتن السفيه ولو ادعي على رجل انك استأجرته في العضا في العضا  
 سفيته الى اصل بعشر دراهم وادعي عليه الاجر وقال الاجر انك استأجرته في العضا في العضا  
 لان بينة سفيته دراهم فالقول لكل واحد منهما مع غيره فانه لا يفتن  
 في سفيته من يولد الى اصل بعشر دراهم فادعي عليه رب السفيه ان يفتن في  
 الامر من يفتن في العضا في قول من لا يفتن في العضا في قول من لا يفتن في العضا  
 او دفع ثلثه الى مضار ثلثه لما سله العضا واليه فاد ليس هذا في قول محمد رحمه الله العزل قول  
 العضا ومع غيره في قول من يفتن العضا في قول من لا يفتن العضا ولكن لا يفتن في الاجر  
 ولا اجر عليه واما ان كان العزل قول العضا ولا يفتن اعين جميعا فالقول قول العضا في مثل  
 هذا لا لغاصب يقول هذا هو الذي يفتن به وان اعتبر بما ذكره لنكالمودع اذا قال هذا هو  
 الذي اودعني الا لا يفتن الا لان العضا والامير ما يفتن به حتى دفع العضا في العضا انما في العضا  
 اما في اعاب العضا على غيرها فلا ان المدعي الاجر والمكدر هو المستاجر لا اجر ولا يفتن بنفس  
 اعتدنا فاما ان كان استأجره المعنود عليه ولم يجره استأجره فها هو في العضا في العضا  
 استأجره لا ليعمل له حوله الى بلذكا او سلهما الى السمسار فها هو في العضا في العضا  
 ان وزن القول في العضا في قول من لا يفتن في الوزن فانا لا نعطي من الاجر حصة  
 ما يفتن في العضا بعد ذلك فقال السمسار او فبما اجره وكذا في الحال فالقول في الحال في  
 والاصح في كل واحد منهما على صاحبه لانه لا يفتن بينهما اما المحصوره بين الحال وبين  
 صاحب القول في العضا من محمد رحمه الله ففتن في العضا الى ملاحه او حصة في قول من لا يفتن في  
 موضع الشرط فان رب الطعام يفتن طعامي وقد كان كاله على الملاح وقال الملاح لم يفتن  
 قال قول صاحب الطعام فيقال لصاحب الطعام كاله حتى ياخذ منه من كل كم مقدار  
 ما سي وطلب بخان الملاح وقد كان دفع اجره فالقول في الملاح لان الطعام اوفر وبها  
 لصاحب الطعام كل حتى يفتن ما يفتن من طعامه لان في الوجه الاول الملاح يدعي زيادة  
 الاجر وصاحب الطعام شكر لما ذكرنا ان الاجر ما يفتن به الملاح لا يفتن العقد وفي الوجه الثاني  
 صاحب الطعام يدعي وجوب رد شي من الاجر حصة به والملاح يكره ان يفتن به  
 لصاحب الطعام كل حتى يفتن ما يفتن من طعامه فيجوز له ان يفتن ما يفتن من الطعام  
 من الطعام كما هو ظاهر لا يفتن فان كان المراد به الاول فهو قول الكل ظاهر وان كان المراد  
 به الثاني فهذا على قول محمد رحمه الله فاصح او على قوله قول ابن يوسف على ما ذكرنا  
 اذا قال الاجر المستكره قد ردت اما على قول ابن حنفية رحمه الله ليس لصاحب الطعام  
 نصيب الملاح الا حصة به او بقصر منه على ذكرنا والفتوى على قوله وفي النوار لا كره  
 سفيته قال لصاحب السفيه حصة به بدوهم في ذات الدرهم وقال الراي  
 على استناجر في العضا حيث استأجر ليعطى السكك فقد ادركوا بان يفتن  
 الدراك لان صاحب السفيه حيث استأجر ليعطى السكك فقد ادركوا بان يفتن  
 كذا ذكره في اجدها ارجل ادعي على رجل انك استأجرته في العضا في العضا  
 في سفيته من يولد الى اصل بعشر دراهم وادعي عليه رب السفيه ان يفتن في  
 في سفيته من يولد الى اصل بعشر دراهم فالقول لكل واحد منهما مع غيره فانه لا  
 يفتن احدهما ليعطى باولي من الدراهم من الاجر لاستواها لهما في العضا في العضا  
 فلو كان في ان سدا احدهما وان اقرع لهما درهم فحسن والاجر لكل واحد منهما في صاحبه

ف



الذهب وطوله ودفعه الى من يمسكه ففسد من الثاني فان كان الصانع الاول دفعه  
الى الثاني بغير ما يملكه ولم يكن الثاني اجيرا ولا تلميذا لمكان المال ان بعض اهلها خاف  
قولها ومنه ان يفتنه ربه الله عنه الصانع ما من قاله ذكره في قوله بعد العمل فلم  
قله بعض اهلها اذا خرج من العمل صار ربه بدو ربه اما ما ذكره في العمل فبده بدها  
لا بد نصرت في مالها لغيره في امره وودع الموضع انما لا يبعث اذا لم يصر في الوجود  
بغير امر ما يملكه اذا ادا له الامور والمستاجر في المعقود به فهذا على وجهين ان كانت  
الزيادة يجرى له لا يجرى لسوا كانت الزيادة من الامور والمستاجر وان كان الزيادة  
من جانب الآخر يجوز سوا كانت الزيادة من بعض ما اجرا ومن خلافه من اجرا وان  
كانت الزيادة من جانب المستاجر ان كانت الزيادة من بعض ما استاجر لا يجرى له  
تلك الزيادة منعها منعها بحسبها وانما باطل عندنا وان كانت من خلافه من اجرا  
عز لا يملك منعها منعها بحسبها وانما باطل عندنا وان كانت من خلافه من اجرا  
ما استاجر عن زيارته تلك منعها منعها بحسبها من خلافه من اجرا وانما يجرى له  
الاسلام هذه الامور في شرح كتاب الصلح واذا المستاجر في الاجرة فان جدد الاجارة  
عند الزيادة سقطت الاجارة الاولى وان لم يجد لا تسقط الاولى ويكون هذا رتبة  
الاجرة بينه كالزاد في الفم ذكره في المستفي ونابل هذه المسئلة اذا كانت الزيادة  
من خلافه من اجرا او من كل الرجل رجلا وان يشتري له اذا يعينها بعد ذلك  
معلوم منعها بالآخر بطالب الوكيل بالاجرة والوكيل بطالب الوكيل بالاجرة  
بالاجرة وان لم يطالب له الاجرة واذا ذهب الآخر اخرج من الوكيل او ابراه مع والوكيل  
ان يرجع الاجرة على الامر الوكيل باستيفاء الزاد اذا ما فصل اجاره مع الآخر ان لم يكن الاول  
بعض المستاجر لما نصحه بحسبه فاستاوا سخطا تاوان قصه بالقاس ان يقع المتناقص  
وبه الاستحسان لا يقع واذا امكن ان يستاجر ارضا له شبرا فاجرها مشهرا مشهرا  
الاول للوكيل والشهر الثاني للوكيل واذا وكل رجلين باستجارة ارض فاستاجر  
احدهما وقع العقد للوكيل لان الوكيل لا يبيع بالاستجارة بعد اتيان العقد للوكيل  
فبيع للوكيل فان دفعه الوكيل الى الوكيل لعقد بينه وبين الوكيل اجاره سداه بالثقة  
وهذه المسئلة بعض الاحاد سعت ما لمعاطي في مواد رتب سماعه من محمد ربه الله  
وبه الامالي من المعشقة رجل امر رجلا ان يواجر ارضه وارصه من رجل اخر معلوم فضل  
فان الواجر يفض المستاجر الاجاره فالشخص جابر ولا ضمان على الواجر اجر ولو كان  
الاجر حاشا بعتة وتخلل الآخر ذلك لا يجوز سوا فضنه على الامر والفقهاء في المسئلة الثانية  
الاجر سوا مما لو كان الواجر لا يبيع ربه الله على ملكه عن سخط فاجر فاذا وكل  
الرجل رجلا ان يستاجر له ارضا يعينها من رجل هذه السنة بانه درهم فاستاجر  
الوكيل وفض من الواجر واذا وكل ارض من الوكيل ففعل الوكيل من الواجر  
باخذ الاجر فله على وجوه الاول ان يكون الآخر مطلقا وفي هذه الوجه ليس للوكيل  
ان يحبس له ارض الوكيل لان الوكيل لا يستاجر في حق المعقود وكان استاجر لنفسه  
فاجر الوكيل ولو كان هكذا وكان الآخر مطلقا لم يكن الوكيل منع الدار لاجل الاجر لان  
لا يملكه بعض العقد فكذلكها هنا فان منعها الوكيل مع انه ليس له حق منع حتى

منه

مضت السنة فلا جرح واجب على الوكيل لان الوكيل في حق المعقود غير له القابل لنفسه  
والاجر من حق العقد ولو استاجر لدار لنفسه سنة وقضى لدار سنة الاجارة كان عليه  
الاجر وان لم يكن كذلكها هنا ويرجع الوكيل على الموكل بالاجرة لان الوكيل يفتن الدار من  
الاجر وله حق المنع وقضى الوكيل على الموكل على وجهه من فقهه لانه من الموكل في حق  
المعقود عليه لان الوكيل في حق المعقود عليه الذي معامله الدار بداره وبما به  
وللمنع حكم الوجود غيا فبشأنه في حق العقد فاذا صار الوكيل كيدا للموكل صار  
كان المنافع شائنا في يد الموكل فلا يملك شيئا من الاجر الا اذا خرج يد الوكيل  
ان يكون يد الموكل وذلك باخذ معين بان يحبس الوكيل العين بالدار حتى يصور  
بدا للوكيل يد ضمان على العقد وذلك لم يوجد هنا لانه ليس للوكيل ها هنا حق  
الحبس بالاجرة والباقي ان يصير الوكيل ما سوا ذلك يحبس العين لانه لو اعترضها  
حق المنافع ليست تحمل العصب عينا وكذا حق العين لانه لو اعترضها  
للعين اما ان يعتبر من الاجر اس الموكل لا وجه الى الاول ان يفتن الوكيل الدار  
من الاجر حصل حكم العقد ولا وجه الى الثاني لان الموكل ليس يملك للعين والعين  
من غير المالك لا يضره واذا لم يملك يد الوكيل بد عصب ولا ضمان على الموكل  
حب يد الوكيل يد امانة فصار حذو المنافع في يد الموكل وحذو من يملك يد  
الوكيل سوا الوجه الثاني ان يكون الآخر موجلا الى سنة والحوادث في هذه الوجه  
الاول والى في هذه الوجه اظهر لان العقد اذا كان مطلقا فاجرة كسب الا  
بالسنة واذا كان الآخر موجلا كسب الا بعد السنة فكان انقضاء حق الجدي  
للكوكل ههنا اظهره وان كان اولي بان لا يملك يد عن النيابة والامانة و  
بالضمان ولو عصب رجل اجري الدار من المستاجر او من الاجنبي تحت السنة  
لمعرب عليها لجران بد الغائب ليس كيدا المستاجر ولا كيدا الاجر فيها ورجح  
الحكم العقد والمنافع حدث شيئا متبعا لحصل هلاك المعقود عليه فبطل  
فضض العاقد وقيل يقض من وقع له العقد فذهب سقوط الاجر خلافة  
الفصل الاول ان هناك الدار الوكيل عند حدوث المنفعة حقيقة وبذلك  
الوكيل يد الموكل على حصل هلاك المعقود بعد فضاء من وقع له العقد من  
حيث الحكم فلهذا لم يسقط الامر وبما به في تعليق جدي القاصي الا ما وجد  
رجه الله وذكره بعض الروايات ان الوكيل في هذه الصورة لا يرجع بالاجر على  
الامر استحسنه قال رجه الله وهو الصحيح وكانه قال ان الوكيل بالخاص  
صار خاصا لدار من الامر والعصب من غير المالك منصوص في الجلة فصار  
هذا وما لوه عصبه اجنبي سوا هلكي وروي بسامه في لؤاوه من على  
يوسف رجه الله فقال الوكيل الاستجارة في حق المعقود كان استاجره لنفسه  
تواجر من الموكل كذا لو كان هكذا جفت جفت ولم يسقط الدار على الموكل حتى  
مضت السنة لم يفتن الوكيل الاجر على الموكل كذاها هنا قال وكذا لو كان  
الامر يقض الدار من الوكيل ثم تخدي عليه الوكيل فاجرها من يد الاجر حتى مضت

بين

شركة



السنة لزمه الاجر لرب الدار على الوكيل ويرجع الوكيل به على الامر لان الموكل ينفق  
 الدار له حق الفسخ فصار الموكل قابضاً بمحضه حكماً ولو سقط الاجر عن الامر انما سقط  
 اذا جرد به الوكيل من ان يكون الموكل ولم يرجع على ما مر فان اتقده من الدار من سكن  
 الموكل فلهما ان عليه لانه لم يصير عاصماً الدار من الامر لما مر ولم يصير عاصماً  
 بالسكن لان اكثر ما في ذلك انه شرط سكن الامر لان السكنى مثل السكنى الا ان كان  
 من استأجره او استسكنها بنفسه فاستسكنها غيره باجر او بغير اجر لم يضر في الفسخ  
 بلزمه الاجر فيها لذلك هذا الذي ذكرنا اذا استأجر الوكيل الدار سنة باني ورية  
 موطلة او مطلقة فاما اذا شرط الوكيل بفعل الاجر مع عليه وعلى الامر لان الامر  
 مطلق وفعل الاجر معناه ففعل الوكيل ذلك لا كوكيل بالمبيع المطلق بل كوكيل  
 البيع بالاجل المعناه بالانفاق فلهذا ان كان فسخ الوكيل الدار وفي الاجر ولو لم  
 يرجع ان يبيع الدار من الامر حتى يستوفي الاجر لم يدر ان الوكيل بالاستسكان في حق حديق  
 العقد كانه استأجره لنفسه ففاجرة من موكله بشرط تفعل الاجر كان له حق فسخ  
 الدار كذا هو من اذاع الوكيل الدار من الموكل بعد ما طلب الموكل حتى مضت السنة  
 والدار به بد الوكيل بالاجر للاجر على الوكيل لما مر ولا يرجع به على الامر لانه لما حصل الدار  
 من الامر لا به لما حصل الدار من الامر وله حق الفسخ جرحت بد الوكيل من ان يكون  
 بد امره وسامه فلم يصير له حادته بد الموكل حكماً فلهذا يجب الاجر على الموكل وما  
 كالموكل يشترى العين اذا فسخ العين وطلبه الامر فلهذا عند الوكيل في هذا  
 بد الموكل وهذا يبطل عن الامر ان لم يفسد له ذلك لانه لم يفسد فلهذا يطلب  
 الامر الدار حتى مضت السنة ثم مر الوكيل الاجر به على الامر لان الامر صار قابضاً  
 للدار ففسخ الوكيل فلو سدد بد الوكيل انما سدد بالثمن وذلك انما يكون بعد  
 الطلب ولم يوجد فصار بد الوكيل قابضاً بحكم الشبهة بما في الوكيل بشري العين  
 وان مضى نصف السنة فطلب الامر الدار ففسخ الوكيل منه حتى تمت السنة وطب  
 الاجر كله على الموكل ويرجع على الامر بمحضه ما كان قبل الطلب ولا يرجع بمحضه  
 ما بعد الطلب والمتم اعتناء بالبيع الكل وصار كالموكل بشري الا ان كان اذا  
 هلك بعضه في بد قبل طلب الموكل وبعضه بعد طلب الموكل ومنع الوكيل بالو  
 يواخذ بالثمن كله ويرجع على الاجر بمحضه ما هلك قبل الطلب ولا يرجع بمحضه  
 ما هلك بعد البيع والطلب وكذلك هاهنا وفي نوادر سماعة عن محمد رحمه  
 الله وحمل امر رجلا ان يبيت جارا رطبا بعينه واستأجر الما سوركا لعه الامرت  
 ان الامر استأجر الارض لنفسه بعد ذلك من صاحبه وهو لا يعلم بالاجارة فخر  
 على فانه لا يكون له ان يردوها ويكون في بد حكم الاجارة معي فلو لا ذلك هاهنا الاجارة  
 لان استئجار الما سوركا قد مضى ونفذ على الامر وتعلق به حق الامر فلا يملك ابطال  
 حديق النقص والرد عليه وفيه ايضا الوكيل في استئجار دار بعينها بعينها و  
 استأجرها خمسة عشر ودفعها الى الموكل وقال انما استأجرتها فلا ارجع الامر  
 وعلى الوكيل الاجر لرب الدار لان العقد بنفسه على الوكيل لكان الخلاف وهذا للمله  
 في نقل على الاجارة لا تعتقد وفي نوادرهم من محمد رحمه الله الوكيل باجارة

الدار

الاراضي اذا دفع الاراضي مزارعة ان كان المزارع من قبل الوكيل وفي نوادرهم من  
 عن ابي يوسف في الوكيل باجارة الدار عشرة ادا اجرها خمسة عشر في سنة  
 فاسد ومضى وبالحسنة ان كان قد اخذها اذا استأجر الرجل رادا ولم يسجد  
 ما يعمل فيها سهرت الى السكنى وليس له ان يعمل فيها على العقار من والحدادين  
 فان عمل ما تقدم كان عليه العنان ولا اجر عليه فلهذا وعنده الاجر استسكانا  
 والاراضي اذ في مكان لم يرد له بالبرقي فيه فطلب العن او ما عليه صار الرجل  
 ضاماً كما عطل ولا اجرة وان سلف العن كان في وجوب الاجر له قياساً  
 واستسكانا على ما مر واذا استأجر ثوبا ليلبسه مدة معلومة باجر معلوم  
 اجر ليس له ان يلبس غيره فان لبس غيره فان جعل عليها غيره ضمن ولا اجر عليه فان  
 ركب هو وجعل معه اخر فضلت فطلبه الكراكله وان عصب بعد ثوبه فذلك  
 المكان من ذلك اركوب فطلبه الاجر كله وهو ما من لم يصف فبمقتضى اذا استأجر  
 دابة ليلبس في مكان فذهب في مكان كذا ان ذهب بها في مكان اخر فبمقتضى  
 الدابة او هلك فلا اجر عليه والاصل في بعض هذه المسائل ان استأجر العن  
 عليه انما يجب الاجر على المستأجر عند استئجاره ليس بمعقود عليه انها الاجر على  
 المستأجر اذا تمكن من استئجارها هو معقود عليه واما اذا لم يتمكن فلا اجر  
 ان من استأجر من اخر ثوبا ليلبسه ليلبسه وعصب هذا المستأجر من  
 الاجر ثوبا اخر فثان المستأجر ليس الثوب المضمون واثوب المستأجر ان كان يتمكن  
 من لبس الثوب المستأجر ان كان في بيته فانه يجب الاجر على المستأجر في الثوب المستأجر  
 وان لم يتمكن كان عصب رجل الثوب المستأجر من المستأجر الاجر على المستأجر اصل  
 لهذا ان الوجه الاول استوفى ما ليس بمعقود عليه وهو ثوب الثوب المضمون  
 من تمكن من استئجارها هو معقود عليه وفي الوجه الثاني استوفى ما ليس بمعقود  
 عليه مع غيره من استئجارها هو معقود عليه ومن استوفى ما هو معقود عليه وبقائه  
 فان لم يعين سقفا اعتبار الزيادة فيجب الاجر ولا يجب العنان واذا هلك العين بسبب  
 استئجار الزيادة مستغنى لكل العين بحسب كل العين وان صار مستغنى لبعض العين  
 بحسب كل العين وهل يجب الاجر فيها اذا وجب ضمان كل العين لا يجب كل الامر من  
 متى كان المستوفى مع ما دخل تحت العقد جسداً واحداً حيث استأجر الا ان يميز ما يوافق  
 فان كان تفاوتاً فحسباً التفاضل بحسب اختلافه ولا يعتبر معقوداً عليه واستغنى  
 لا يجب الاجر وان كان التفاوت بسبب الاختلاف بحسب اختلافه بل يعتبر بالعين  
 واحداً ويكونا لتفاوت راجعاً الى القيمة فان لم يميز يجب العنان ولا يجب الاجر واذا  
 سلب الاجر لا يجب العنان اذا ثبت هذا حسباً الى مسأله البيت فيقول المعقود عليه  
 لما كان هو السكنى فاذا سكن وعمل فيها على العقار من والحدادين فذلك استئجارها هو  
 معقود عليه وهو سكناء الا انه استوفى زيادة في لبس على الفصار والمزارع  
 فان سلف الدار سقفا اعتباراً لزيادة فان هلك الدار لا يجب الاجر وحسب كل العنان  
 لان استئجارها الزيادة صار مستغنى لكل الكراكله فان الكراكله عند الحلال  
 ولم يجب شي من الامر واما مسأله الراعي فلهذا الرعي في هذا المكان والمشي في المكان

ين



الذي اذن الرعي فيه واحدا سيما الان بينهما تفاوت وهذا التفاوت يسير في الرعي ولهذا سميت  
 الاجارة على الرعي وان لم يكن المكان في الجنب واحد فكان هذا الغنم في الصدفة فان  
 الرعي في الامكنة ربما يكون اجرة فلهذا كان كما قلنا واما مسئلة التوب فلنا تفاوت  
 بين التوب فاحش فالتوب محسب في مختلفين وان جمعها لاسم والداخل  
 تحت العقد مكان ليس غيره واعتبار هذا التفاوت غير داخل فكان هذا استنباطا للرعي  
 مجتهد وان لم يكن المستاجر محكما من استنباطا هو معتق وعليه وهو ليس  
 في المدة لان ذلك انما يكون اذا لم يكن في يد غيره وكره لك الوجه فيما اذا استاجر دابة  
 فبقيها لركوبها في مكان معلوم فاروق غير الى ذلك المكان وسلبت الدابة فقد استوفى  
 ما هو المعقود عليه وزاد ما اسلمت سقط اعتبار الزيادة فيجب كل الاجرة وان  
 هلك من الركوب بعد بلوغها الى ذلك المكان لم يسقط الزيادة فيجب الثمن ولكن  
 انما بعض يفتي فيه لانه ما سبب الزيادة صار مستحبا لبعض الدابة وهو  
 ما زاد على مقدار ركوب المستاجر اما قدر ركوب المستاجر فهو داخل في الاجارة لان  
 الحقوق عليه ما هنا مقدار ركوب لانا لمدة فصار قدر ركوبه من هذه الدابة  
 مستأجر او البعض وهو مستأجر فصار ما سببها هذه الزيادة مستحبا لهذا  
 التدرج فلهذا يجب عليه من ذلك العقد وجب كل الاجرة فيما اذا استأجر دابة  
 ليدهب الى مكان كذا فذهب بها الى مكان اخر معقول بين المكانين تفاوت في  
 الركوب فاعتبر الجنب مختلفين فلم يكن الركوب الى مكان اخر معقودا عليه  
 واستنباطا غير المعقود عليه الى المكان الذي اصبحت اليه العقد فمضى هذا يخرج  
 جنس هذه المسائل والاصل ان سداد الاجارة اذا كان لجهالة المسمى يجب اجر المثل  
 بالغا ما بلغ وادان العشاء ليس باخر مع كون المسمى معلوما يجب اجرا المثل كما هو  
 المسمى وقد مر هذا الاصل من جهة فضل بان ما عورس من الاجارات وبالا  
 يجوز قال جرحه الله في الاصل اذا استأجر الرجل من اخذوا سنة بعينه وكن  
 المستاجر الدار شهرا وهذه العبدية بد المستاجر قبل التسليم الى رب الدار وان  
 المستاجر اجر مثل الدار يعني حصه الشهر لان العقد قد تسدد بهلاك العبد قبل  
 التسليم كانه بعض العرس بالقرض اذا هلك احد العوضين قبل التسليم منه فشا  
 الشهر مستوفاة على العقد العاقد فيجب رد هاتين العتسار وتقدر ردها  
 صورة فيجب ردها على من يرد قيمتها وفيه المنافع اجر المثل لانه يجب اجرا المثلها  
 هنا بالغا ما بلغ حتى اذا كان اجرا المثل اكثر مما يجب من قيمة العبد يجب ان لا يخل  
 باه اذا كانت الاجارة فاسد فان هناك لا يرد اجرا المثل على قيمة العبد والعرضان  
 المنافع انما تقوم بالعقد وفي سلبنا الاستيفاء في الشهر حصل على عقد جابر من  
 كل وجه لان العقد كان جابرا حاله الاستيفاء في الشهر وانما سدد من بعد فصار  
 المستوفى سقوطا من كل وجه فصار ملحقا بالعين ومضى وجب رد العين بسلبنا  
 وتقدر رد عينه يجب رد قيمته بالحق ما بلغت فانما اذا كان العقد فاسدا من  
 الاصل فالعقد وجد من وجه دون وجه فانه وجد ما سلم لا يومه فثبت تقوم المنا  
 من وجه دون وجه فثبت تقوم بقدر المسمى ولا يثبت فيها رد على المسمى فصار

على المسمى الاستيفاء يكون بقدر عتد ولا يجب بغيره بل قد شي فلهذا اوجب قيمة المنافع  
 ولم يوجب قيمة العبد وقرق بين الاجارة وبين المكاح فان تزوج امرأة على عتد  
 وهذه العتد قبل التسليم او استحق المهر فخرج المهر على الزوج بغيره العبد لا يفتي  
 المبدل وهو منافع بغيره وبما في الاجارة متى هلك العبد قبل التسليم فثبت  
 الدار بغيره قيمة المبدل وهو منافع الدار لا بغيره الدار والغرض ان المكاح مما لا يحل  
 التسليم كسب من الاسباب فلا يفتي به لال العبد قبل التسليم او استحقا قد اذن  
 بسدد واد السبع او سدد وجب رد المنافع وتقدر ردها بغيره فيجب ردها مع  
 يرد بغيره العاقبة اذ العبد المعضوب ثم اجار المالك الاجارة فالاجرة فيها معنى قبل  
 الاجارة للعاقبة لانه هو العاقد وفيه يستعمل المالك لانه فصوله حتى المالك  
 ولو لم يجر حتى مضت السنة والاجر كله للمو اجره كذا كرس في فناوي الى التسليم  
 الفقيه وهو بمنزلة ما لو اجر عتد سنة ثم اعتقه وسط السنة واجر العبد الاجارة  
 فاجر ما مضى من السنة للعقود واجر ما بقي من المدة بعد العقد للعقود وذكره المختار  
 في ارجاء ربه والاجارة عتد تا توقف على الاجارة كما يرا العقود قالما لا يفتي الاجارة  
 فان اجار المالك قبل استيفاء المنفعة جاز وكانت الاجرة للمالك وان اجار بعد استيفاء  
 لم يفتي الاجارة فالاجرة للمالك وان اجار في بعض المدة فالاجر فيما مضى وفيما  
 للمالك في العتد ولو اعطى العاقبة الارض مزارعة فاجاز رب الارض جازا وكان  
 الزوج قد شغل لاسم ولا في العاقبة من البرع وهو للمالك وان ضمن الزوج ولم  
 يفتي الاجارة وهو العاقد وذكر شيخ الاسلام رحمه الله كتاب المزارعة ان  
 البذر اذا كان من جهة العاقبة لا يجر اجارة المالك لان العقد لم يرد على حق  
 المالك انما ورد على منافع العامل ودال على العامل وعلى بعض الخارج من بذر العا  
 وذلك جهة واد المربى ول العقد ملك المالك بملك اجارته فان كان البذر من  
 قبل العامل صححت اجارة المالك قبل الزراعة ولا يجر بعد المزارعة لان الاجارة  
 وردت على منافع ارضه فتوقف على اجارته الا ان اجارته لا يجر بعد الزراعة  
 لان العقد انشئ بها بئنه فله اجارة المالك لا قبل بعد الزراعة لان العقد قد  
 انشئ مستكرا اذ اجر العاقد مستكين ومضت السنين ثم ادعى المالك  
 اني كنت اجرت عتد لا قبل قوله لا يفتي ولو قال كنت امرته بعمل كذا لغيره  
 رزقها ابوها فثبت الزوج فقالت كنت اجرت عتد لا بغيره فثبت في الا يفتي  
 ولو كانت كان بامرني قبل فله الميراث ساحة بين يدي رجل بوث لرجل في الفا  
 رجل ببيع الفاقة كل شهر بثلث قال العتد ابو جعفر رحمه الله ما حصل من اجرة  
 المالك لانه عاقب ويخبر بغيره في ذلك لحيته قال ابو الليث رحمه الله انما يجب  
 الاجر اذا جنى هناك دكانا او حوزة حتى يصير بذلك غاصبا اما اذا لم يعمل في ذلك فلا  
 لانه ليس باخر من المستاجر في اجارات البوازل ذكرنا في كتاب البيوع كيف  
 الاستصناع وصفته وما عورس من ذلك وما لا يجوز ولم يذكر به المسائل فذكرها  
 هنا وجرحه الله او رد باب الاستصناع في البيوع والاجارات فثبت فقلنا  
 هذا هكذا ايضا استأجره والاستصناع ان يكون العمل والعين من الصانع

ص

ج



فاما اذا كان العين من المستصنع لاني الصانع يكون احاره ولا يكون استصناعا  
 قال محمد رحمه الله واداسل الرجل الى حايك في ثوب من فعلن ينجيه له وسمي طوله  
 وعمره وحسنه ورغبته والعزل من الحايك حتى استصنعها والقياس ان  
 عز لا بد استصناع في عمل مظهر يدل معلوم فخور كما في الحفاف والاواني  
 استحسن وقال لا يجوز ان حوار الاستصناع خلاف القياس لانه بيع المعدوم  
 الا انه حور القياس الناس ولا يعامل في الثياب فيسبى على اصل القياس وان  
 صرب كذلك احلا يصير سلبا ذكر المسئلة في كتاب الاعازات من غير ذلك خلاف وذكر  
 في كتاب البيوع من شترع شيخ الاسلام رحمه الله ان الاستصناع فيما الناس فيه يعامل  
 يصير سلبا نصرب الاجل في قول ابو حنيفة رحمه الله وعندنا لا يصير سلبا فيما  
 لا يعامل للناس فيه عز الثياب يصير سلبا نصرب الاجل بالاجماع وفي التدوي  
 وان صرب في الاستصناع احلا فهو بمنزلة المشترا فيه الى قبض البديل في المجلس  
 واخيرا ولو احدثت في قول ابو حنيفة رضي الله عنه وقال ابو يوسف ومحمد  
 رحمه الله ليس سلبا من غير قبض لانه لا يعامل بالناس منه يعامل وبها لا يعامل لم  
 فيه ذكر المسئلة في اعازات من غير ذلك خلاف يوجب ما ذكر شيخ الاسلام في شرح  
 كتاب البيوع ان فيما لا يعامل فيه يصير الاستصناع سلبا نصرب الاجل بالاجماع  
 قال محمد رحمه الله اذ اذبح خدي الحذاء يصنع عماما ساه باجر مني في ايدى  
 عليا امرية الحدي وانه لا خيار لصاحب الحدي وغيره على القول ولو كان قد فسخ  
 امره فان خالفه من حيث الحاشي بان امره بان يصنع منه فلما تصنع له من  
 حد بامثل جديد ولا باله ولا خيار لصاحب الحدي وان خالفه من حيث الموصف  
 بان امره بان يصنع له فدر ما يصنع للتجارة فوضع منه يصنع له الحطب فصاحب  
 الحدي بالخيار وان شئنا منه حد بامثل جديد وترك التدوم عليه ولا اجر له  
 وان شئنا الحد القديم وادعاه الاجر وله لك الحكر في كل اسله الى عامل يصنع  
 منه شئنا ساه وكا حله الى الاسكاف لصنعه حسن وبما اشبهه رجلا  
 سلم عز لا الحايك ليس به وامراه ان يريد في العزل رطلان من عند فخذ  
 على رطلان من عند فخذ ان يقول ان رطلان من عند فخذ ان اعطيك مثله  
 فامر ان يبيع منه ثوبا على صفة معلومة باجرة معلومة فانه حايك  
 استصناعا سوا كان الا من شترط في عقد الاجارة او لم يكن فالقياس فيما  
 اذا كان الاستصناع من شترط في عقد الاجارة ان لا يجوز هذه الاجارة لان هذه  
 اجارة مشترط فيها ما لا يفتصمه العقد وكحد المتعارفين فيه ولكن بناء  
 القياس للتعارف واليعامل فان العرف جار فيما بين الناس لانه ينعون عز  
 وبامرون الحايك بوضع ثوب مقدر ولا يبيع العزل الثوب المامورون بسترطون  
 فرض ما ان لا ثوب من عند الحايك فبشرط متعامل فيما بين الناس من  
 عز لم يمسك فيجوز بترك القياس لانه كان ترك القياس في الاستصناع لانه  
 وترك القياس فيما اذا اشترى بعلائه ان يستر له البايع وحده وكان للقر  
 حاسر ان استرط فيما اشترى اخر فهو حايك لانه مشروط بتعارف فيما بين الناس

ذكره

وكذلك هذا الوجه والثاني اذا قال رطلان من عند فخذ ان اعطيك عزلا مثل  
 عزلك وانه حايك ويكون فرضا الوجه الثالث ان يقول رطلان من عند فخذ  
 ايضا ويكون فرضا واما جعل فرضا كما اذا قال علي ان اعطيك مثل عزلك لانه  
 وان احفل البيوع يحفل الفرض ايضا فكان حمله على الفرض حتى لا يصير باعاه  
 ما ليس عنده وانه مني عنده شترعا واما اذا سكت انا جعل فرضا وان احفل  
 الهبة لانه كما يحفل الهبة يحفل الهبة يحفل الفرض والعزل على التمتع عن لانه  
 لتلك النفعه دون العين على ما عرفت فالهبة لتلك العين والتمتع جميعا  
 فكان الاقل بصا فكان اولى بالاثبات ثمران لم يكن مشروطا في عقد الاجارة  
 حازت الاجارة فيها سوا واستصناعا وان كان مشروطا فالمسئلة على القياس في  
 والاستصناع الذي ذكرنا وان وقع الاختلاف بين رب الثوب وبين الحايك بعد  
 دفع الحايك من اجل فقال رب الثوب لم يرد فيه شيئا فقال الحايك لا بل  
 زدت والثوب يستهلك بان باعه صاحبه قبل ان يعطى القول قوله رب الثوب  
 مع تبينه وعلى الحايك البينة فان نكل رب الثوب على البينة ثبت ما ادعاه  
 الحايك فيلزم رب الثوب ذلك فان خلف بري ما ادعاه الحايك وان كان الثوب  
 قابلا سببا في الكلام فيه بعد هذا ان شأنا الله تعالى الوجه الرابع ان يقول رطلان  
 رطلان من عند فخذ ان اعطيك ثمن العزل واخر علك كذا كذا واما قالها  
 ان لا يجوز في الاستصناع يجوز وفي القياس طريق ثلثه ان كان بشرط العزل  
 مشروطا في الاجارة احدهما انه باع ما ليس عنده لا على وجه السلم يكون  
 فاسدا والثاني انه بشرط بيعا في اجارة وهذا يوجب مسادا لاجارة كاسية  
 اجارة الدار والثالث لم يستصنع في حق الزيادة لان العمل والعين  
 من الحايك والاستصناع في الثياب لا يجوز كما لو استصنع في اصل الثوب  
 وان لم يكن مشروطا لا يجوز في ثيابا لليلة الاولى والثانية الا انه في الاستصناع  
 يجوز لتقابل الناس فان الانسان قد يدفع عزلا الى حايك وبامر يبيع  
 ثوب ويطلبه لا يبقى العزل المدفوع للثوب او يدفع عزلا وعنده انه يبيع هذا  
 العزل فينتقل العزل عن القدر المأمور به ولا يجد رب الثوب عزلا فيقول  
 رطلان من عند فخذ ان اعطيك ثمنه فاما كان كلا الامرين منعافا فيما  
 بين الناس ترك القياس فيها وحصل له الاثر وهو الذي لو ارد عن بيع ما ليس  
 عنده فادخلنا هذا قاله اخلا بعد الفراض من الثوب فثابت رب الثوب  
 لم يرد فيه شيئا وقال الحايك زدت فيه ما امرتني فيه فلهما وجهان  
 كان يستهلك كذا ان القول قوله رب الثوب مع تبينه على علمه لانها تتناول على  
 شئ ولم يكن معرفته ما وقع المتعارفين فيه من جهة عزلا فيعتبر فيه الدعوى  
 والاثار والحايك يدعي بصاحب العزل زيادة من العزل وزيادة الاجر  
 ورب الثوب يكتفي بالقول قوله مع تبينه على علمه لانه خلف على فعل المعبر  
 فيثبت على العا فان نكل عن البينة ثبت الزيادة فكان عليه جميع ما سأل الحايك  
 بعينه باز العمل وبعضه من العزل لانه ما ادعاه الحايك بغير ثوب

س





الثوب وكان كالثياب باقذاره وان جلف ولم يثبت الزيادة ذكر محمد رحمه الله في  
 الكتاب انه يطرح عنه ثمن الغزل ويزيده اجر الثوب لانه لم يثبت الزيادة من  
 عند الحائك كما لو جلف ربح الثوب فلا يكون له ثمن الغزل فيطرح عنه ما يخص  
 الغزل ومعرفة ذلك وهو ان يثبت المسمى على اجر مثل عمله فيها امر به وذلك عمله  
 في من ونصف على ثمن الغزل المشروط على الحائك لانه قابل المسمى بالغزل والمثل  
 في من ونصف لان ثمن من عزل اعطاه المستاجر ونصف من استخري منه فطرح  
 عنه ثمنه وما اصاب العمل وهو اجر الثوب بالزمن حتى انه ان كان المسمى مثلاً  
 دراهم باز الغزل وباز العمل فيه الغزل درهم واخر مثل عمله فيها امر به دراهم  
 من المسمى يطرح عنه درهم ثمن الغزل ونصف ما بقي من المسمى على اجر مثل عمله  
 فيها عمل ومثل العمل لا يحصل الاخر باز عمله فيما دفع اليه من الغزل وفيما امر به  
 بالزيادة ولم يوفى العمل فيها امره بالزيادة فلا بد ان يطرح عنه حصته ذلك من  
 الاخر وكيف يتعرف حصته ما لم يعمل في الزيادة من الاخر في عمل مختلف المشايخ  
 فانه يصح تعرف باعتبار الوزن ان كان مما دفع ثمن من غزل وما شرط عليه نصف  
 من ثمن الباقي من المسمى بعد ثمن الغزل وذلك دراهم ان كانا ثلاثة  
 باز اما على وثلثه باز اما لم يعمل فيطرح عنه الثلث ولا يعتبر السهولة والصعوبة  
 في العمل بسبب صغر الثوب وكما في المراحل اذا مات الدابة المستعمل في  
 وسط الطريق فانه يطرح بعض الاجر ويبقى لبعض لم يتغير قدر الساقط من  
 القابل باعتبار السهولة والصعوبة فكذلك في العمل بسبب صغر الثوب  
 وكما وهذا لان العمل قد يسهل على الحائك بطول ويصعب بتقصيره فانه  
 متى مضى يحتاج الى الوصل والى العمل ليرتفع مداراً ومضى طالك يحتاج الى ذلك  
 مرة واحدة وهذا التفاوت يعتبر فيما بين العمل من هذه الصناعات في  
 زيادة الاجر بسبب صغر الثوب وبعضها فيما بسبب الكثرة فلا بد من اعتبارها  
 واذا وجب اعتبارها يجب ان يقسم الباقي من المسمى وذلك دراهم على اجر  
 مثل عمله في من ونصف وفي من دراهم يكون باز الزيادة نصف درهم  
 فيطرح عنه من درهمين نصف درهم حصته ما لم يعمل فيطرح المراحل لان  
 الصعوبة والسهولة في المراحل ساقط الاعتبار فيما بين أهلها اذا اختلفت  
 المسافة على المراحل لتسهيل والصعب وهذا واجب قدر المراحل في قيمة كل امر  
 خلاص ما نحن فيه لان التفاوت في الغرض والكثرة في المتفاوت في الاجر  
 فلا بد من اعتبارها لانه لا يكون التفاوت بين الغرض والطول بغير او  
 درعين حينئذ لا يكون لهذا المعيار غيره في زيادة الاجر ونقصانه ولم  
 يذكر محمد رحمه الله ان صاحب الثوب يحرم له بذكر الجار وان خالفه الحائك  
 في صنعه ما امر به لانه متى شغل الثوب من من ونصف يكون أطول فيما اذا  
 صم نسجه من واحد والطول في الثياب منه يرفعون كما تصادف والرقم لان  
 الطول يجعل لنوع لا يجعل له التقصير الا ان التقصير غير ممكن بعد هذا هلاك  
 الثوب لانه لا يمكن ترك الثوب عليه حتى يصنفه عن كمثل عزله فتعني وجوب

الاجر

الاخر ثم ما ذكره في الاجر او المسمى فيقول بعضهم اجر المثل لا بما وزح حصه المسمى  
 وعلى قول بعضهم ان يرضى صاحب ذلك المسمى بما يوجب له الزيادة من المسمى  
 اجر المثل كما وزح حصته من المسمى كما قلنا فيما نقرر من المسائل ويجوز رحمه الله ذكر  
 الادوية في هذه المسئلة معطفاً وليس على المسمى نصيب من أجره على حسب ما ذكرنا في  
 المسئلة الاولى وما اذا كان هناك من اوله الى آخره لانه لا يتغير معرفه ما وقع النسخ فيه  
 من حيث الوزن وان كان الثوب قائماً في الحجاب فيه كما يجب فيها اذا كان الثوب  
 مستهلكاً في جميع ما ذكرنا في هذه المسئلة واحد وهو انه من جلف ولم يثبت الزيادة له ان يزل  
 الثوب عليه ويصنفه عن كمثل عزله فاما عدا ذلك في الحجاب فيصالح الحجاب فيما اذا كان الثوب  
 مستهلكاً فاما اذا كان الثوب قائماً وقد عرف مقدار ما دفع اليه اما اذا كان الثوب  
 قائماً فانه يوزن الثوب لان معرفه مقدار ما وقع النسخ فيه ممكن من العمان بالركن  
 لان ما دفع اليه اذا كان معروفاً يعرف الزيادة من حيث الوزن ولا يلتفت الى قول  
 واحد منهما بل يوزن الثوب فان وزن ما داهو من واحد لم يثبت الزيادة بتعني يكون  
 القول قول صاحب الثوب من غير ثمن وان كان موثق بالقول قول الحائك ان لم يرض  
 الثوب ان الزيادة من الرقيق لان الزيادة ثابت بعد لو صاحب الثوب وان ادعى الزيادة  
 فانه يري أهل العمل بانها الصانع فان قالوا فدرهم الرقيق مثل هذا القول قول  
 صاحب الثوب مع كونه لان الظاهر ما رتبنا هذا للثوب لما قال أهل العمل بانها الصانع  
 ان الرقيق يزيد هذا القدر لانه يحصل القول قوله مع اليقين لان الزيادة لم يثبت  
 سفيان في من الرقيق وانما يثبت بفتح من الظاهر وان قالوا ان الرقيق لا يزيد هذا  
 القدر وما للظاهر من رتبنا هذا الحائك فيكون القول قوله مع اليقين فافادع هذا  
 الى الاسكان واستاجر باجر مسمى على ان يحترق له خنجر رقيق الم مقدار والصعوبة  
 كسبله الاسكان في وسطه من عذبة وصفت له البطانة والحق فهو جاز استحقاق  
 والقياس في ذلك وهو ان هذا الجار شرط فيها بشرط يفسد كما لو استاجر داراً  
 وبشرط فيها بشرط ولا بد من شرطها بشرط يفسد على وجه السطرى بالبيع عند  
 الانسان لا يجوز الاسكان وكان محترق له ما دفع ثوباً الى الحائك ليعطيه له جبه على ان  
 يحترقها ويطلبها من عذبة باجر مسمى فانه لا يجوز لما ذكرنا وكذلك هذا الا انه ترك  
 هذا القياس في باب الحف والنفاس فان الناس يحاموا هذا في الحف ولا يعاملون  
 في فصل الخياطة في فصل الخياطة الى ما يقتضيه القياس من ذكر محمد رحمه الله  
 الحية في الأصل على هذا الوجه وفي المسمى ابراهيم عن محمد رحمه الله رجل دفع الى رجل  
 ثوباً قال له اني عندك فهو جاز فاشبه على ما اذا اشترى حفا وقال للبايع اني  
 بغير من عندك فصار في المسئلة رواية ثابان ولودع اليه بطانة وقال لظاهرها من  
 عندك فهو باسند بانثاق الروايات ثابان محمد رحمه الله يجوز هذا التصرف وان كان  
 صاحب العمل النعل والبطانة ومعه الى رجل ويطاؤه بنسج النعل فلهذا اذا اخرج  
 الرجل اسكناً ان يحترق له خنجره ويكسبه اربع قطع من صوف يزلزله ولم يزل الرجل النعل  
 فهو جاز استحقاقاً وكذا ابراهيم في الخنجر في الخنجر يجوز من غير ان يري الاسكان  
 الرناح وفي نوادره سماعه سوط الأراء في النعل وهكذا في الغنط الأربع وكذلك في

شبهة



توزيع الحق فأدرك في الجوانب يعمل وفي العمل تحسب روايتان واولها ان هذه  
الاخاره استخسما فاذا عمل الاسكان في ان كان عليه مقدار اسكان لا يراه  
احد صاحب الملة في القول ولم يكن له حجة فقد اعتبر الحق ربه للزوم له  
الموافق من كل وجه لان اشتراط الموافقة من كل وجه بين المسي في الدية ويلحق  
على الآخر ممكن لانه لا يمكن ان يتفاوت يقع بين الموصوف في الدية وبين  
العين تنسلف اعتبار الموافقة من كل وجه للزوم واما متباينة مقام الموافقة  
من كل وجه وكلاهما السلا لا يشترط الموافقة بين المسي في الدم وبين العين للزوم  
واما بشرط المعارضة لان الموافقة من كل وجه غير ممكن فذلك هذا قلبي لصاحب  
الجلد خبار الروية لا في حق العمل ولا في حق العمل لانه لا اشكال في العمل  
لا اشكال لان كان واجبا في مقامه الاجر وما يستحق الدية لا يثبت فيه خبار الروية  
كما في التام ولا ينسب في حق العمل وان صار مستترا في العمل لا يثبت فيه السلا لوجهين  
اولهما ان سرية العمل لا حارسا للاخاره فانه مستر واما في الاخاره فكون سقائه  
وكل السع لا يتأخر حكم المسوع فاذا لم يثبت في الاخاره خبار الروية لما ذكرنا في التام  
فيما صار سقائه للاخاره والبان ان العمل بخبار الروية غير ممكن لان العمل بخبار الروية  
انما يرد ما استترى من غير زيادة ضروري حتى احدها وههنا لا يمكن رد ما استترى  
الا بزيادة ضروري حتى احدها فانه متى رد العمل وحده يحتاج فيه الى بعض الصفة  
فاذا دمع الحق بعض الاسكان في قيمة الحق وكل ذلك ضروري ما اسكان هذا اذا كان  
علاما راسخا ما اذا مسد بان خالف في نفسه ما اسره ذكر ان صاحب الملة  
بالجوار ان سائر ذلك الحق عليه وضمنه فيه جلد وان سقا اخذ الحق واعطاه الاجر  
واما غير الماد كذا ان العامل من وجه يخالف من وجه فان سقا ما الى الخلاف وضمنه  
وان سقا ما الى الوفاق واخذ الحق فان ترك الحق عليه وضمنه فلا اجر عليه لان العمل  
حصل بالفعل متى ترك الحق عليه فلا يكون عليه اجر وان مال الى الوفاق واخذ  
الحق فانه يعطيه اجر مثل عمله في حرر الحق من عمل غير بعد ذلك يعطيه فيه  
ما زاد العمل فيه فعدا عن عمله في حرر الحق من عمل غير بعد ذلك يعطيه اجر مثل عمله  
لان الساق في حرره الحق اجاره وفي الاطراف المحصية متى تقدر الحجاب المسي  
في اجاره العمل ولا يعب ما زاد العمل فيه وفي العمل على وعن ما زاد العمل على صاحب  
الحق وفي مثل هذا يجب فيه ما زاد كما في الصنيع اذا حصل حكم العصب واذا اراد  
المالك اخذ الثوب فان صاحب الثوب يضمن فيه ما زاد الصنيع فيه فلهاذا اعتبر  
الجرم في العمل في حرر الحق وفي حق العمل اعتبر فيه ما زاد ومعرفة ما زاد العمل  
فيه ان يطرأ عليه قيمة الحق من عمل غير مثل في منظر والى قيمته من عمل بسيط فان  
كان عليه غير مثل ولا يطرأ عليه من قيمته من عمل بسيط ان يطرأ عليه ما زاد  
فيه ودهان يكون ودهان قد مراداه العمل فيه في نظره في العمل في حرر الحق  
غير مثل ومنه فان كان يلازمه سقائه في قيمته ما زاد فيه خمسة ثم يطرأ عليه  
المسي فان كان خمسة مثل المسي وان قل من المسي بالاسكان في ذلك فان كان  
المسي اقل من خمسة فان كان المسي اربعة فانه يعطى له اربعة لا ابراه عن الزيادة

علاوة

على اربعة لا يرضى اربعة فاذا اعتبر قيمة ما زاد العمل او البطانة فيه لا يعتبر اجر مثل  
عمله في حرر العمل لان اجر مثل عمله في حرر ملة اعتبر لما اعتبر فيه ما زاد العمل فيه  
لان فيه ما زاد العمل ان يعتبر الحق من عمل بسيط وعمل من عمل وانما سقا العمل والعمل  
يكون تقدير ما زاد العمل فيه العمل والحق فيهما وجبا اجر مثل عمله في حرر العمل لا يثبت  
اجر مثل عمله من فرق بين هذه المسئلة وبينها اذا وقع حقا محذرا الى اسكان في عمله  
يعمل من عمله اجر معلوم حتى جارت الاجاره استحصا بالانفاصل فعمله يعمل لا  
يعمل به الحيا فحق اعتد الحق بذلك وتثبت لصاحب الحق الخبار لما في هذه المسئلة  
واذا اخذ الاخذ فانه يعطيه اجر مثل عمله وفيه ما افضل به من العمل من الاعمال  
لا بما ورده ما سمي وههنا اوجب مع اجر المثل قيمة ما زاد العمل فيه ولم يوجب عليه  
قيمة العمل والبطانة من الاعمال محذرا والمثل حقه للاسكان في الموصوفين على  
بالعمل فقيمة احد الموصوفين وجب فيه ما زاد العمل فيه في غير العمل اجر مثل عمله في حرر  
الحق من عمل ومضى بان كان وفي الموضوع الاجرا وجب قيمة العمل الاعمال محذرا  
من سقائه فان قال بين المسلمين ما ذكره في تلك المسئلة يكون ذلك في هذه المسئلة  
صاحب الحق اذا اراد ان يعطيه اجر مثل عمله في حرر الحق والعمل والبطانة في قيمة  
العمل والبطانة من العمل فانه في تلك المسئلة وذلك لان الحاصل في الحق في  
الحق وقيمة العين من الاعمال محذرا وان سقا اعطاه مع اجر عمله في الحق ما زاد  
العمل في الموصوفين حقا منهم من فرق وقال في سقائه امكن ان يحا ما زاد العمل  
والبطانة فيه لان العمل والبطانة اوجب زيادة في الحق وفي تلك المسئلة  
بكي الحجاب قيمة ما زاد العمل فيه لان بطل الحجاب في العمل الحجاب في وجب  
فساد في الحجاب فلا يوجب زيادة في الحق واذا اعتد الحجاب ما زاد العمل فيه  
اوجب قيمة العمل من الملاءمة محذرا في تلك المسئلة من تلك المسئلة ان لو نظر  
عليه فلاحدا اجر عليه فلاحد وجب على العمل الحجاب وهذا صاحب الحق  
اذا اختار الاخذ يعطيه اجر مثل عمله وفيه ما زاد فيه لا بما وز فيه ما زاد العمل فيه  
كأنه هذه المسئلة ثم قال محذرا انه في المسلمين حقا لا اجاز به ما سمي بها  
تضمن العمل فاما ما يحصل العمل فانه يجب انما يبالغ وذلك لان ما يحصل العمل اجاره  
وفي الاجاره متى وجب اجر المثل لا بما ورده المسي وما يحصل العمل بدله من ومنه  
وجب فيه العين فانه يجب انما يبالغ في الشري القاسد ومنه من قال تأتبه  
لا بما ورده ما سمي في حق العمل والعمل حقا وانما كان كذلك وذلك لان ما حصل ان  
بدل عن من تحت الصورة والحق في يديه من منعه حقا لان العين انما يملك بها  
للاخاره والمملوك بالاجار من منعه فلهذا انما يملك سقا للاخاره فلهذا المربة فيه  
خيار الروية وحاز وان لم يكن سقا للاخاره وقرن محذرا انه بين هذه المسئلة  
وبين مسئلة الصنيع فانه اذا قدم في الماشع له يبيع له بعض من عمله وحيث  
ما سمي الا بما يحصل في منعه ما مربه بان اسبق او قصير في الاصابع حتى لعب الثوب  
قال صاحب الثوب بالخيار ان سقا ترك عليه ومنه فيه ثوبه ايضا وان سقا اعاد الثوب



واعطاءه اجر من غير ان لا يحاوزه ما سمي ولم يعل يعطيه فتمت ما زاد الصنيع فيه فانه  
قال في مسئلة الخلف يعطيه فيه ما زاد الفعل فيه والحق في المواد حين حصل عمل  
العقل والصانع في المواد من موافق من وجهه مخالفت من وجهه في اصل العمل موافق في  
الصحة بخلاف في مخالفة الصنيع يعطيه اجر مثل عمله ولم يوجب فيه ما زاد الصنيع  
وجه العمل وحب فيه ما زاد الفعل فيه مع اجر مثل عمله ووجه الفرق بينهما وهو ان  
اوجبت في مسئلة الصنيع فيه ما زاد الصنيع فيه لسوينا فيه في حالة العصب وبين  
حاله العقلان الواجب في العصب وهو مخالفت من كل وجه في الصنيع فيه ما زاد الصنيع  
فيه فلو اوجبتا ههنا فيه ما زاد الصنيع في مسئلة وتدخل في العقل لسوينا في  
حاله العصب وبين حالة العقل والغنا اعتبارا للعقد وعمل الصانع استند الى عقد قائم  
بينهما لان الصانع لم يخالف من كل وجه وانما خالف من وجهه في اللون وانما في اصل  
الصنيع موافق فيكون مخالفا من وجهه موافقا من وجهه فوجب ان لا يعطيه في المثالين  
العام ولا يجعل ما يصنع بغير عقد ما وجب اجر المثل في مسئلة الصنيع حتى لا يكون  
اعتبار العقد والتسمية ويكون في اجاب اجر مثل عمله فيه العمل وفيه الصنيع  
لان اجر مثل عمله ان سطر اياه بكر لسنا اجر لهذا والصنيع من عنده بخلاف مسئلة  
الفعل لان اوجبتا فيه ما زاد الفعل فيه ولم يوجب اجر مثل عمله في خبر الفعل  
لا يوجب التسوية بين حالة العصب وحاله العقل حتى لا يلغوا اعتبارا للعقد لان  
الواجب حالة العصب في مسئلة الفعل فيه الفعل من ابلالا فيه ما زاد الفعل  
فيه كمن عصب ساحة فادخلها في بناءه بوجه فيه ساحتها من ابلالا فيه ما زاد  
الساحة في بناءه فذكرها ههنا فان قيل ان كان اجاب اجر المثل في مسئلة الصنيع  
لنفع الفرق بين حالة العقد وحاله العصب حتى لا يلغوا اعتبارا للعقد ولا يعتبر  
الصانع كالتالي بغير عقد وان اطلاقا كان يجب ان نوجب اجر عمله في الصنيع من غير  
ان يكون الصنيع من عنده وفيه الصنيع من ابلالا اعترض في مسئلة العمل اذا اعله  
بما لا يعمل به الخفاف فالحال في نفع بينهما الطريق من حالة الصنيع وحالة العقد  
والجواب عندنا ان المعايير بين العصب والعقد يقع فيها الطريق الا انه غير ممكن  
اعتبار هذا الوجه في مسئلة الصنيع لانا اوجبتا فيه العمل على وجهه وفيه الصنيع  
من ابلالا احتجنا الى نفع الصنيع من ابلالا ما يتصل بالنوب ولا يمكن نفعه لان  
فيه الصنيع تفاوتت بنفقات المسار ولا يعرف قدر لما فيه هذا الوجه للتفرقة  
بين حالة العقد ومن حالة العصب بل في التفرقة وجه الاجاب اجر المثل في  
مسئلة الصنيع خلاف مسئلة الفعل لان نفعه من ابلالا في حاله ما يتصل بالخط  
ففي اوجبتا اجر عمله على وجه امكان اجاب فيه الفعل من ابلالا الوجهين جميعا  
عند ولزم كونه الصنيع لا وجها واحدا وهو اجاب اجر المثل لان التفرقة بين حالة  
العصب وحاله العقد لا تقع الا ان نفيه اوجبتا بغير وجهه اجر مثل عمله في اجاب  
احد الخف ولم يوجد المسح وهذا في قول من يقول بان اجاب المسح في مثل هذه المسألة  
من رضى بالعصب واحدا واحدا الخف يقول ما اعتار احدا الخف ولم يرض بالعصب  
وفي مثل هذا لما لا يجب اجر المثل في قول هذا القائل وعلى قول من قال يجب اجر

المثل

المثل في قول هذا القائل وعلى قول من قال يجب اجر المثل على كل حال مني جالعا  
الى هذا السائل ولوان رطلاد نفعه الذي يعمل ليعمله من عنده بغير مشي فانفلة  
يصل عمله الخفاف فهو جازيهاية وان لم يكن جيدا فلا جازيهاية لانه وافق شرطه من  
حيث العرف ولو وافق شرطه من حيث الشرط بان سواه تعلقا موصوفا فان  
به لك لم يكن له اجرا فكذا اذا وافق شرطه من حيث العرف وتوافق شرطه  
عرفا لما انعم به ليعمل به الخفاف وان شرط الحدوده فاني ما سطر على اسم  
الجد اجبر على قوله ولا خيار له لان مطلق اسم الخف ينصرف الى اذ في مطلق  
عليه اسم الخف لا الى المسماة في الجوده في العرف والعادة كما في التسليم وان لم  
يكن خيدا لم يندخلت مخالفت مقرر وطه من حيث الشرط ولو خالف مشروطه من  
حيث الشرط اوجبتا ان يجبر قال ولو اختلفا في قدره الا لا اجرا بان قال الاسكاف  
شترطت في درهما وقال رب الخف شترطت لك دا نغني وقد حذر على ما وصف  
له ولم ينفذ في ذلك وانما صاحب البيت قال لبيته ببناء العامل لا طاعتا لبيته  
العامل زيادة اجر فكان الجواب اني لا نقول كما في الباع والمشتري في الخفاف  
حيثما لبيته ولم يدر ان الجواب فيها اذا لم يرض لما يرضه ويحذر ان يخرجه في ذلك وفيه  
العمل من ابلالا وحمل الفول قول من يشهد له فيه الفعل كسب الصنيع لان لا يعمل  
الفعل بحقه موجب معلوم ولو حصل بغير عقد وهو فتيته من ابلالا لا يقع المبرر  
عنه الا بالسهة فيجعل ذلك موجب العقد حاله الاختلاف في التسمية كما في مسئلة  
الصنيع وكما في النكاح على قول من يصفه ويحذر فيها انه اذا اختلفا في مقدار  
المسح فان كانت قيمة الفعل دهرها كابد عليه لا سكاف قال قول من قوله مع عيبه ان  
فيه الفعل فعمل موجب العقد حاله اختلافهما في مقدار العمل كما في انما لا  
ان العقد عقد به الا ان رب الخف ادعى لانه حط عند اربعة دنانير وانكر الاسكاف  
فكون الفول قول الاسكاف مع تيممه وان كانت قيمة الفعل يشهد لصاحب  
الخف ان كان دافعي كما يدعي صاحب الخف فعمل الفول قوله مع تيممه لان قيمة العمل  
عمل موجب العقد حاله اختلافهما في مقدار العمل كما في انما لا يقع المبرر  
الا ان الاسكاف يدعي انه زاده اربعة دنانير ولما خلف صاحب الخف لم يثبت الزيادة  
فيبقى له رد الفول ولا يخفى ان كان المسح قائما عند جميعا لانها لم ينفذ في  
موجب العقد انما اختلفا فيها نغني موجب العقد ما يشك في موجب فانه لا يجب  
الخالف او الرب يوجد الدعوى والاكثر من الجاهلين كما في بيع العبي اذا اختلفا  
ان الخف كان الغا الا ان الباع ادعى زيادة خمس مائة على الالف والاربعين في  
المشتري يرض خمس مائة ويكر الباع لا يجب الخالف عدهم حيثما ذكر ذلك هذا  
وان كانت قيمة الفعل لا تشهد لاجدها بان كان لعنت ورواية غالبة خف كل واحد  
منهما على دعوى صاحبه كما ذكر في فصل الصنيع في بعض روايات هذا الكتاب  
ودلنا كما ذكرنا ان قيمة الفعل عمل موجب العقد حاله اختلافهما في مقدار العمل  
كما في انما لا يقع المبرر لانها اختلفا فيها نغني موجب العقد ادعى  
الاسكاف ان رب الخف زاده على هذا الموجب نصف الخف وانكر رب الخف ادعى

ف

ل

د

شبكة



صاحب الحنف يراوده انق وانكر الاسكات ذلك فحصل كل واحد مدعي عليه  
 فوجب كل واحد منهما على دعوى صاحبه بخلاف ما اذا كانت قيمة النعل مستهد لا جديها  
 لان مستهد له قيمة النعل لا يدعي غير النعل الذي لا يستهد له موجب العقدا ما  
 ابر او رباؤه واذا انقضت الدعوى والا كما رتب الحائنين لم يجب الخالف هذا  
 اذا اختلفا في مقدار الاجر فما اذا اختلفا في اصل الاجر قال صاحب الحنف علمته  
 لي بغير اجر وقال الاسكات لا بل علمته لك باجر ذكره علمت كل واحد منهما على  
 دعوى صاحبه لان كل واحد منهما مدعي عليه ايا صاحب الحنف فالتزم  
 بدعي على الاسكات هبته العمل والنعل والاسكات ينكر ذلك وكل واحد منهما  
 ادعى من النعل والعمل وصاحب الحنف انكر ذلك لكل واحد منهما ادعى عقدا انكره  
 وصاحبه فوجب الخالف فان كان النقص معتذرا كما في بيع العين اذا اختلفا في  
 نوع العقد لا يمتداه ادعى احدهما الهبة والاخر البيع والمال هالك بسبب الخالف  
 لان كل واحد منهما مدعي عليه فذلك له وان جازا ولم يثبت واحد من الامر  
 فذكر ان صاحب الحنف يقر بقيمة ما اذا النعل منه وكان نصيب ان يقر بقيمة  
 من ابلا لهما لو خالف لم يثبت واحد من الامرين ذكر ان صاحب الحنف يقر بقيمة  
 ما اذا النعل منه وكان يجب ان يقر بقيمة من ابلا لهما لو خالف لم يثبت  
 واحد من الامرين ذكر ان صاحب الحنف يقر بقيمة ما اذا النعل منه وكان يجب  
 ان يقر بقيمة من ابلا لهما لو خالف لم يثبت واحد من الامرين فبني على ان  
 يقر بقيمة ولا يثبت حتى يحصل بغير عقد فاحتمل ان مالك اخذ الحنف فانه يقر بقيمة  
 النعل من ابلا لان الجواب ان الامر كما ثبت لم يثبت واحد من الامرين الا ان  
 لم يثبت لهما مع اخلاصهما في كيفية العقد انه كان هبة او بيعا او غصبا  
 الا ان فادان الامتثال حاصل لما ذكره بقوله بانه يعطيه قيمة النعل  
 من ابلا لان هذا حل الغاصب وهذا كان ماد وانما في النعل ولم يكن غاصبا فادان  
 قيمة ما زاد النعل فيه وهو من حيث الحكم قيمة النعل من ابلا ولا يكون سفي منه  
 بدل العمل الا ان في سفي منه الصنيع او يجب قيمة ما زاد الصنيع فيه اذا كان  
 غاصبا وانما قيمة الصنيع لا غير كانه لا قيمة للنعل بغير عقد ولكن لما تعدد ايجاب  
 فيه الصنيع مرا لا حاشا فيحصل بالتوب او يجب قيمة ما زاد الصنيع فيه ويجعله  
 قيمة الصنيع لانه قيمة العمل فكذلك هاهنا او يجب قيمة ما زاد النعل فيه وهو قيمة  
 النعل لانه العمل ضرورة ان لا يصير المادور في العمل غاصبا ولم يجر صاحب  
 الحنف ههنا مثل ما كان غير فيما سفي لان فيها معنى كان العامل على الناس وجبة  
 فكان له ان يعمل على الخلاف ولما الوفاق هاهنا موافق في كل وجه الا ان الخلاف  
 وقع ابر او بغير اجر واذا لم يكن له العمل لم يجز ولكن قال باخذ الحنف ونعطيه قيمة  
 النعل وكان الجواب في التوب اذا هبت به الدرع والعتبة في صنع النعل الصنع  
 لا يكون لصاحب التوب لقيمة التوب بل باخذ التوب ونعطيه ما زاد الصنيع  
 فيه بذلك ههنا قال ولو عمل الحنف كله من عند حتى صار اسصصا كما اختلفا  
 فيه قبل النقص في مقدار الاجر كان القول قول الاسكات وكان يجب ان يقر

لان الاستصناع يصير شيئا في الامانة وفي بيع العين اذا اختلفا في مقدار ارضه  
 الثمن قبل القبض يتحلفان فبينا ان قال لا يتحلفان ويكون القول قول  
 الاسكات مع مبيته لان مبيته لا يتقيد لان المستصنع يدعي على الاسكات ما لا يقر  
 الاسكات لزمه فان انكر استخلف واما عين المستصنع لا يثبت له لو كان  
 لا يقره حتى كما لو اقر به فله واذا اختلف الصنيع ووجب التوب فقال وبالنسبة  
 اسرنا ان نقضه لبعضه وقال الصنيع اسرنا ان اصبعه بزعفران قالوا لولا  
 رب التوب مع مبيته وهذا قول علي بنارحمهم الله وقال ابن ابي ليلى القول  
 قول الصنيع مع مبيته والخلاف في هذا المسئلة نظير الخلاف فيها اذا قال  
 اكنت مالك يا ذاك او هديت دارك يا ذاك وانكر صاحب المال جعل قوله علمته  
 القول قول صاحب المال مع مبيته وبعض المفسر على قولين او على القول  
 المقر مع العين ولا ضمان عليه وذهب في ذلك الى ان المقر ينكر تسمية الثمن  
 وصاحب المال يدعي عليه فيكون القول قول المقر مع مبيته كما لو انكر الاكل  
 اصلا واما قلنا انه ينكر سبب الثمن لانه اقر باكل موصوف بالاذن وصححها  
 موصوفة بالاذن وهو غير موجب للثمن فكان منكرا للثمن من اصل قالو  
 قال اقره لك بالنف واناصي او يصحون وقال المقر له لا بل اقرت وانت بالغ او  
 متفق وعلموا وذهب الى انه اجر بسبب موجب للثمن وادعى باسمه وانكره  
 صاحب المال اكره فيكون القول قوله كما لو اقر بالدين وادعى الثمن او الاكره  
 وانكر صاحب الدين ذلك واما قلنا انه اقر بسبب موجب للثمن وذلك لانه  
 اقر بالاكل وبالصنيع في ثوب العين وهذا سبب الثمن في الصنيع متى  
 اخذنا مالك بترك التوب على الصنيع وادعى الاذن الا ان الاذن لم يثبت  
 مجرد دعواه لما انكر صاحب المال له دعوى عليه واذا التزم الاذن في غير  
 اكل مطلق بغير اذن وانه سبب الثمن بخلاف ما اذا اصاب الاقرار على  
 حالة الصنيع لان الخلاف به وقع انما ليدت قد وجدوا لم يوجد المقر يقول  
 يوجد لان اقرار الصنيع والمجنون لا يكون اقرارا وكان المقر منكرا لانه  
 المعنى والمقر له مدعيه فكل من يقر له ما لو ادعى انه اقر له والمدعي عليه قال لم  
 اقر ذلك وكان كما لو قال المراه ترو جنتي وابا صبيبه وقال بل ترو جنتك وانت  
 بالقد فالقول قول المراه كانه انكر التكاخ معنى واما ههنا سبب الثمن  
 خلق وهو الاكل والقطع والمساطة وانه سبب ثمن الا انه ادعى المراه يدعي  
 الاذن وانكر صاحبه فيكون القول قول صاحب المال ووجه الفرق وهو  
 ان اصادف اقراره على حالة الصنيع ليس بدعوى على المقر له ولكن كما يدعي من فعله  
 فثبتت معمله بقوله واما هاهنا يدعي اذن صاحب المال وان فعل يوجد من  
 صاحب المال فيكون دعوى عليه ولا يثبت ادانته وان استصنع العمل فحين  
 عند اسكات فله مفرق منه قال المستصنع ليس هذا على المقر او المقره  
 والتفطير الذي اسرنا وقال الاسكات بل هذا امر من اراد الاسكات ان  
 يجلف صاحب المال ليس له ذلك بل على الصنيع اذا ادعى انما صانع كان باسمه واراد

طه

جب

ن



استخلاف صاحب التوبة كان له ذلك لان الغنياع يدعي على صاحب التوبة معنى او اقره  
لزمه ولو لم يكن له خيارا فادان التوبة بغير خلاف على ذلك لان الاستخلاف  
يدعي على المستضعف معنى او اقره لا يلزمه فادان التوبة بغير خلاف على ذلك لان الاستخلاف  
لا يبدد ويتباني بعقد سبيل الاستضعاف على المتضررات ان يتنازل الله تعالى قال محمد  
الله في كتاب الشريعة العليم اجراس حكيم دأرا عشرين سنة فجات المستحار  
عجابه منها فادان ان تسوئ من ذلك فالجواب ان سناجر كل شيء من الشهور الاول  
مدرهم والاخر نصفه الاخر فان معظم الاخر للسته الاخر وحكم ان الاسد كانوا الكس  
بيع المعامله فلما كان في ربيع الفقيه محمد بن ابراهيم المحدث رحمه الله كره ذلك المكاني  
سببه الربوا واحد هذا النوع من الاجاره لفصل الناس الى الاستراح بالموال  
لفصل لهم منفعه الارواح الارض من الامن عن دهاب شي معهود من المال فجعل  
بمقابلته السنين المقدمه سار فلهذا من الاجر وحل بغيره الحال فغنا فلهذا السنه  
الاخر واستثنى ثلثه ايام من احرك كل سنة وشروط الخيارات لكل واحده من هذه  
الايام الثلثه وانما ثبت الخيار في الايام المستثناه عن العقد لانه لو شرط الخيار  
في الايام لداخله في العقد لاد الخيارات على ثلثه ايام في عقد واحد وانما يوجب  
فساد العقد عن اوجبه رحمه الله لانه لو شرط الخيار في الايام لداخله في العقد  
لا يبيع فسخ المشروط له الخيار بعير محض من صاحبه عند اوجبه رحمه الله فاشاء  
اذا شرط في الايام لداخله في العقد لا يبيع فسخ المشروط له الخيار لما راجع عن العقد  
لا يشترط خصه صاحبه لان الفسخ حينئذ لا يكون استناعا عن لزوم العقد بعد هذه  
الايام ولا في شروط الخيار في الايام لداخله في العقد لا يبيع فسخ المشروط له الخيار  
الوقت فان من باع عبدا على انه الخيار بعد شهر لا يبرأه المبيع من ملكه في الحال وكان  
الشيخ الامام الخليل ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يفتي بوجوه الاجاره وكذا من  
من بعده من الابهة بخارائه فتوى الجواهر في هذه الاجاره وكان الزاهد من مستحباب  
رحمهم الله كان الشيخ الامام ابو بكر بن حامد والشيخ الامام ابا جعفر السمرقندي رحمهما  
الله وامثالهما لا يفتون بحول هذه الاجاره وكانوا يقولون فيه شبهه الربوا وليس  
الامر كما قالوا والمعنى المحرر دفع حاجة الناس باموال المعمرين الانسان لا يفرق عن  
شئ من ماله من غير ان يبيع فيه ماله الا ما ذكرنا في ذلك السار ولا يدفع الخواص كولوخذ  
هذا بضاف الامر على الناس بغير الدرع يجوز وهذه الاجاره اختلاف ائمتنا بينهم في  
فضلتي احد ما انصر اذا كان من المبتاع قد يثبت لا يثبت الى بيع الاجاره غالبا  
هل يبيع هذه الاجاره بعضهم قالوا لا يبيع وبه كان يعني المقتدر الامام ابو عاصم  
العاصمي رحمه الله وحده ذلك ان القالب لم يفتي المستضعف في حق الاحكام حتى يحكم  
موت الموقوف بموت اقرانه فاذا كان الظاهر والقالب انه لا يبيع في تلك المدة  
صارت الاجاره موبده معنى والسبب في الاجاره بطلها لان بعض المدة المذكوره  
خرجت من الاجاره وتلك المدة يحمله فيمكن ان يبيع في باقي المدة وجهالة المدة فانه  
مجه الاجاره وبعضهم جوزوها ومن جوز الحصة رحمه الله لان الغرض في هذه البيا  
لصنع كلام العاقد رواه بتعقبي التوقيت ولا عبرة لوجب احد المتعاقدين قبل

استماله

استماله لان ذلك ادعى بوجده اكلاب المده مقدارا لمعيش الانسان اليه فالظاهر  
ولا غير له ونظير هذا اذا تزوج امرأة الى ماله سبه فانه يكون منع ولا يكون تكملا  
في الروايات الصحيحة الظاهر من اصحابنا رحمه الله وان كان لا يبيع في هذه المدة غالبا  
وجعل ذلك بمدة الوقت للتيسير لانه في مسائلنا وانما علمنا هكذا لما ذكرنا ان العير وظن  
الانطواء يفتي بالتأجيل تصار التكاثر موقفا والتكاثر الموقوف تامل وكان الغرض ان  
على التفتي رحمه الله يقول ان سناجر بيزد وون في فصل التكاثر في مثل هذه الصورة وحل  
في تلك السنين غير له التاخير وهكذا روي الحسن بن زباد عن اوجبه رحمه الله فاسا هذا  
على ما ذكرنا قال الطائفي في باب الاطلاق والله لا افرجك الى خروج الدجال والارواح  
الشر من معبرها فان هناك بغير مولى استحصانا وتحصيل ذلك التاخير غير له التاخير  
لانه في الفصل الثاني ان هذا العقد بغير عقد او اخذ او عقودا متفرقة قالت  
بعضهم بغير عقودا متفرقة حتى لا يرد مد بعض الخيارات على ماله بلنه ايام في عقد واحد  
فان ذلك يوجب فساد العقد على قول اوجبه رحمه الله لان المدة مشتمل على العقد  
فان عقد واحد او اقال بعضهم عقودا واحدا لا لو اعتبرها عقودا فيما سوى العقد  
الاول من العقود يكون مضادا وفي الاجاز المصانفة لا يملك الاجر بالتجديد ولا بالتأجيل  
والغرض من هذه الاجاره ملك الامر وسي على هذا الاختلاف اجاره ايا المبتاع اجاره وطوله  
واستجار الدار للتسوية اجاره وطوله وجه البيان هذا العقد لا يملك التاخير في  
المدة التي يصح قبل الاجر في الاجاره لانه يكون من راي حق الصغير وهل يفتي القضا  
الى باقي من جعله عقودا قال لا يفتي في السداد الى باقي من جعله عقودا واحدا قال  
يفتي في السداد الى باقي الشيخ الامام طهر الدين المغربي رحمه الله كان يعني بعدد  
السداد الى باقي المدة وكان يقول هذا عقد واحد لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر فان  
الاجر مولا حركت هذه الدار بكذا هذه المدة بهذه الشرايط والمستاجر يقول لا يستاجر  
واما معنى فلا مفسود فاما ما بشرع عقد واستناعا من هذه المدة من العقود فلام  
ما هو مفسود فاما من هذا العقد وهو التوبة فالمال مع حصول النفع للمستاجر ويمكن  
كل احد منهما من الفسخ قبل تمام المدة لا لتبرع العقود وكان الصدر الشهيد حصار  
الدين رحمه الله يقول اكره عندنا انما بغير عقودا في حق سائر الاحكام عقودا واحدا  
في حق ملك الاجاره بالتجديد او بالتأجيل ومن اعتبرها عقودا واحدا ففسد بغير  
موايل فانه يرد الخيار على ثلثه ايام بغير قيد الخيار على ثلثه ايام ولكن في العقد فان  
من جوز هذه الاجاره بشرط ان الشرط الخيار في هذه الايام المستثناه التي هي داخله  
في العقد فكان اشهر ابا الخيار في غير العقد وان كان لا يفسد العقد وان كان زابدا  
على ثلثه ايام بالاجماع من اعتبرها عقودا ففسد من ملكنا الاجر بالتجديد واستتم لفظ  
التجديد فان لم يملك العقد في هذه الاجاره فالحيلة اذا كانت الدار للصغير ان يجعل  
مال الاجاره تمامه السنين الاخرين ويجعل ثلثه السنين المقدمه مال هو اجر ثلثه  
او اكره في توي والد الصغير المستاجر من غيره السنين المقدمه ويبيع ساروه عن اوجبه  
ومحمد رحمهما الله لا يبيع هو العاقد خلافا لابي يوسف رحمه الله فان اراد ان يبيع جميعا  
عليه يفتي بحكم الحاكم لان حكم الحاكم المولى في المحرمات باق وان استأجر ابو الصبي

استماله



لهي فانه ينظر الى الجرم مثل كل سنة لهذه الارض فيجعلها في الاجارة على اعتبارها للسنة المستمرة  
والسنة المستمرة فليصوره ذلك اذا كانت اجرة هذه الارض كل سنة ما يجعلها في الاجارة  
عشرين سنة من اويل هذه السنين حتى قبل وتعمل بمطابقة عشرين سنة من السنين  
الغالب في قبل فيجوز جعل المصنوع وان كان لا يتاخر من اجرة عشرين سنة من السنين  
لا سيما في الناس من اجرة هذه الاجارة وما يجوز الاجارة المطوية في العنق والاصابع يجوز  
في الدواب والمها لئلا يكون الغني لا يوجب الفضل على كل سنة في الاملاك حسب الامكان  
ما يجوز اذا استمر الاوقات من المصنوع في طوله فان كان الوقت شرط ان لا يواجر  
اكثر من سنة يجب مراعاة لشروطه لا سيما وان كان شرط ان لا يواجر اكثر من سنة الا اذا  
كانت الاجارة اكثر من سنة انفع حتى العنق فيجوز اجرة اكثر من سنة حسب حال المصنوع  
ان يواجر اكثر من سنة او اقل في ذلك حسب الفقرة وان لم يشترط الوقت في الاجارة  
اكثر من سنة كان المصنوع امام ابو علي السني رحمه الله يقول لا يجوز للمصنوع ان يواجر  
اكثر من سنة لو فعل ذلك مع وكان المصنوع اماما لرا هذا ابو جعفر الصاري رحمه الله  
الاصابع على ذلك سنين وكان لا يجوز في غير الاصابع اكثر من سنة وكان ابو الليث رحمه  
الله يبنى الجوار في ثلاث سنين في الاصابع والدور وقد نقل عن جماعة من مشايخنا انه  
لا يجوز اكثر من سنة وكان الغني ابو جعفر رحمه الله يبنى الجوار في اربع سنين  
كان الصدر الشهيد رحمه الله يبنى الجوار في ثلاث سنين في الاصابع الا اذا كانت المصلحة  
في عدم الجوار وفي غير الاصابع كان يبنى الجوار في اربع سنين واما اذا كانت  
المصلحة في الجوار او ذكر بعض مشايخنا في شرح حبل المصنوع في الجوار في الاجارة الطويلة  
على الاوقات ان يعقدوا عقودا متفرقة على الاوقات كل عقد على سنة فقلت استأجر  
تلاوي بن فلان كذا اسلحين عقودا كل عقد على سنة فيكون العقد الاول كذا ما والقياس  
غير لازم لا مع صفات ولكن هذه الحيلة مندي متعبد لان من لم يجوز الاجارة  
الطويلة على الوقت انما لم يجوز صلبا للوقت عن المطلاق فان الوقت اذا انقضى  
بد الاستأجر من طوله والناس يرويه متصرف منه فقلت الملاك يقع في فقهنا انه  
مكنه فيسددون له بالمالك لو اتموا من الدهر منطل الوقت وفي حق هذا العنق  
لا فرق بين ان يكون الاجارة معقودة بعد واحد وبين ان يكون معقودة بعقدين  
فلا يجوز ما قل من اجرة المثل بحيث لا يتعاقب الناس في مثله فان اراد الحيلة يجوز مثل هذه  
الاجارة الطويلة فالحيلة ان يواجر المصنوع كل سنة مدة اجرة المثل فيري في المستأجر  
ويجوز الا ان لا يكون المعقود في غير المستأجر في اخر الصلح بالمال الذي هو اقل عليه دينه  
في سنة استأجره او معقودا في يد ابيه يجوز من هذا الوجه فان كتب استأجره الطويل على  
الوقت في ثلاث سنين باجر المثل واجر المستأجر من الاجرة وحده وعاد في ذلك حاله لانه  
يجوز فيه فلو اذا استأجر الوقت باجر مثله حتى جازت الاجارة ورخصت اجرة في الاصابع  
الاجارة واداروا اجره مثله بعد معنى بعض المدة ذكر في فتاوى اهل سمرقند انه لا يستأجر  
الاجارة وذكر في شرح متروك انه لا ينعى الاجارة ويحد على ما اراد والى وقت البيع  
للمصنوع ولو كانت الارض بحال لا يمكن منع الاجارة بان كان فيها ربح لم يستأجر  
فالى وقت التراب فيجب للمصنوع حساب ذلك وبعد الزيادة التي تارة السنة في اجرة مثله

وربما

وربما اجرة المثل انما تعرف اذا زادت عند الكل وكذا الطحاوي في هذه الجملة في كتاب  
الزراعة وفي العنق وفي جهام الوقت اذا اجرة المصنوع من رجل في آخر وراد في الاجارة  
ليس للمصنوع ان ينعى اجارة المصنوع اذا اجره باجر مثله او انقص قدر ما ينقص الناس  
فيه لان السنين في الزيادة على اجرة المثل منعته وهذا كله في الوقت ما املأه اذا  
رخصت اجرة المثل او لا لا ينعى الاجارة فانفاق الروايات هذا كله في اجارة المداو اما  
اذا كان المستأجر ارضا لم يكن فيها ربح ولا ينعى الاجارة عايزة وان كان فيها ربح او  
شجر لا يجوز واختلف المشايخ في تعديل هذه المسئلة بعضهم قالوا انما لا يجوز لان المستأجر  
عالم لا ينعى المستأجر من الاوقات فهو بمنزلة ما لو استأجر ارضا مستقنة او ارضا عايزة  
وبعضهم قالوا انما لا يجوز لان يدرب الارض فابدها على الارض حتى يكون اللون الارض مشغولة بالربح  
الذي هو منه وكذا قد استأجر ما لا يقدري على تسليمه ولا يجوز وكذا ان اجارة المداو لا ينعى  
قاله الاجارة ويجوز اجرة المثل للمستأجر بانفاق الروايات لا ينعى للمستأجر في هذه  
المسئلة واما اجارة الاجارة حتى يجب الاجارة ارض وسلم الاجارة الى المستأجر فقلت  
روايتان في حق الروايتين شرط التسليم لعمدة الاجارة وان اراد الحيلة في ذلك فله  
حينئذ ان يبيع صاحب الارض او الطل بماله الى الذي يريد ان يستأجر ارض  
على ان يعمل فيه بنفسه واجرته واعوانه على ما يروق له فهو بمنزلة ما يبيع مزرعة  
من ذلك لعمدة الارض ولشعبه ولشعبه سبعا للدفع اليه يصفى الشجر الذي له  
الى ميات هذه الصيغة والى شجرة اراد الداع ويرضى الدفع اليه بذكره لعمدة اجرة  
الارض او اصل الكرم بعد ذلك من صاحب الارض بالشرط ان يبيعها له قبل ان ياتي  
ان يبيع المزرعة والاشجار من يريها استأجر الارض بمن ماله وبيعها لمن يشاء واجر الارض  
منه على الشرايط التي بينها لها وان كان المزرعة الغنم ولا يقدري على بيع الارض ان يبيع  
الزروع في الحيلة في ذلك وذكر شيخ الاسلام حقا هو رده ان يواجر الارض بعد مضي السنة  
التي فيها الزرع فيجوز وهذه اجارة مضاف الى وقت في المستقبل وانما جاز في القدر  
الاسما يرضى العنق رحمه الله بان يشاء عينا كما هو بتردد في اجارة الارض  
التي فيها اشجار رضى لعمدة الكرم معه حصل وبيع الاشجار قبل اجارة بعضهم كانوا لا  
يجوزون ذلك ويقولون ان بيع الاشجار لها ليس بيع رغبة اياها هو بيع حيلة بدل  
ان المستأجر يمنع عن قطع الاشجار واذا كان بيع الاشجار بيع حيلة لا يجوز  
ملك البائع فمن يواجر الارض يواجرها وهي مشغولة بجن البائع وبذ البائع فابدها  
عليها لا يجوز وبعضهم قالوا انما ليس فان كان العنق الذي يبيع الاشجار بمنزلة بيع الاشجار  
او اكثر فستبدل به على ان يبيع كذا اشجار بيع حيلة فلا يجوز الاجارة بملك وكان الحاکم الامام  
عبد الرحمن رحمه الله يقول اجارة حايض وبيع الاشجار رضى رده لانها قصدت اجارة  
والحيلة لها وان يكون بيع الاشجار رضى رده وانما ينعى اسم الرغبة وحده فيجوز الاجارة  
كيفية ان كان من الاجارة وكان الشجر اماما لم يبيع الزيادة رضى رده ان يبيع الاجارة حايض  
وبع الاجارة رضى رده لان المستأجر منع عن قطع الاشجار للعرف والعادة وقد يجوز ان يبيع  
الانسان عن القرعة مثل كذا الارض ان يبيع السلاح في ايام الغنم من اهل الغنم ممنوع  
عنه منع صاحب عن بيعه مع ان السلاح بذلك وكذا من اشترى ثوبا في ارض الغير واذا

وربما



ان يعلم ان الغنم بضرا الارض وان يبيع المشتري من القلع ويقال له حد فية الشجر وان يكون  
 كان ذلك نصف فاسه وكذلك كان الطي اوى حده استعمل بعهده بيع الاشجار بشرط وهو ان  
 يكون بيع الاشجار بشرط معها الى باعها وان لم يكن له باب يبيح ان يفسط طريقا معاولا لها من  
 جانب الارض اسابدون ذلك بشرط الاستجار لا بصفة الاجاره وسعت الشجر الحمار طرية  
 الذي المرعيان رحمه الله الصبح طريقا معاملة الذرع والاشجار لان من احتار الاجاره الطو  
 اجاره هامر ارا من شبهه الربوا الذي في بيع المعاملة وبيع الاشجارها هان معاملة  
 لانهم يردون عود الاشجار على ملكه عند فسخ الاجاره فندونوا فيها فدا منه وكان  
 في بيع الاشجار مطلقا به خلو موضعها الارض في ارض الروا يبين لا يمكن بيع اجاره  
 ذلك الموضع لانه يكون مستجارا املاك نفسه فان قال اما يظل موضع العود فذلك  
 على الشجر وعوده في الاشجار فيها واه وعوده مستجار موضع عود الشجر لا ينعرف  
 الاشجار فيها واه وعوده مستجار موضع عود الشجر لا ينعرف الاشجار فيها واه وعوده  
 لموضع عود الشجر وبيع اياه اذا استجار عود اصل الشجر ان يستثنى مواضع الاشجار  
 حتى يفسط اجاره بما واه فانه اذا لم يستثنى جبر الاجاره بما يفسط ملكه وملك  
 المستجار وبما هو صفة واحدة واه لا يجوز ثم اذا اراد ان يكتب كتاب الاجاره  
 الطويلة في دار يكتب بعد التسمية هذا ما استجار فلان بن فلان الغلاني جميع  
 الدار التي هي ملك الاجاره في داره تحت نظره وموضع هذه الدار في كورة كذا في  
 حلة كذا في سكة كذا في سكة كذا في سكة كذا في سكة كذا في سكة كذا في سكة كذا في سكة  
 او الميراث الاول منها او الثاني احدودها كذا او الثالث واحدودها كذا او واحدودها  
 من حقها ياتي سنة متواترة غير ملته ايام من اخر كذا سنة من سبع وعشرين سنة  
 من متقدمها او لها عشرة اشهر كذا او اخرها سبعة اشهر كذا او لها خمسة سبعة  
 وعشرون ايام من ثورن شته نصفها كذا على ان يسكنها من احب وسمع بها في يوم  
 الانتاج وبما واه من احب اجاره حصصه ثمانية ايام لا تساد فيها ولا عده على ان يفسط  
 سبع وعشرين سنة من اوائلها سوى الايام المساء سدس درهم ونفس المستجار  
 هذا جميع هذه الدار المساء المدة في هذا الكتاب يوم وقع عقده الاجاره هذه  
 بصا مستجارا رفاعي كل شاعلي ومانع ولم المستجار هذا جميع الاجاره المذكورة في  
 هذا الكتاب تمامه وكان على سبيل التحمل الى الاجاره ففسخ سنة الاجاره هذا مستجارا  
 وجعل لكل واحد من العائدين صاحبه الحصة في هذه الايام المساء بفسخ العتديها  
 احب ويعرفان على مجلس هذا العقد على غير راعي لعله بها ولا يواحد منهما من مرض  
 وعرض ولا يواحد على واحد منهما ولا عليها وبعد ما بعد فسخ عقد هذه الاجاره وتمامه  
 والاقوال بعد ما ان اعي انفسها انها ارا هذه الدار المدة في هذا الكتاب طارها  
 واطرها وسائر ارضها وبنائها وجميع حقوقها وما فيها ومنها من فذل وكثر دخلها  
 وخارج عنها وعودها وراها عند عقد هذه الاجاره من هذه الاجاره من صاها وفاقا  
 على ذلك وانه في يوم كذا من سنة كذا وانا كذا او لها عشرة اشهر كذا لانه لو كان في وسط  
 الشهر والربو لا يري في اي وقت يفسط هذه الاجاره فيبشرا عن كذا في احبار  
 الفسخ فليست ولا حتى لا يفسط الفسخ خارج الايام المستتاه وانا كذا في هذا المستجار

فلان

فلان في الاجاره فلان البيع لان هذه المسألة واجب ففسط الشري مكس قبل فسخ التين  
 بعد كتابه الشري وهاهنا الاجاره واجب في المستجار حتى يفسط بلاء من ابدانه  
 بعض الدار واما بشرطها في الاجاره المستتاه عن العقد الحكة التي ذكرها قبل  
 هذا قالوا ولا ينبغي ان يكتب في استنراط الحار على ان لكل واحد من التين هذه  
 الايام محض من صاحبه ويعود محض منه لان كل من استجار حرم الله له جميع الفسخ  
 بدون محض من صاحبه على ان يفسط بلاء من ابدانه قبل ان يفسط حرم الله له وكان هذا  
 شرطه فاسد وجعل في هذا العقد موجب ففسط المستجار من احب  
 مدة ففسط من سبعة اشهر واستجارا صاها هذه المدة في الاجاره هامر من اجاره  
 طويلة لا شئ في الاجاره الطويلة لا يجوز في هذه الاجاره العشرة لان اجاره  
 المستجار لا يفسط صاها ولا يفسط حرم الله لها من حصارها عند واحدة اموت  
 لا يجوز فلو ان العقد فيها ورأى المدة العشرة مضاف واصاها الاجاره الى وقت  
 في المستتار اجاره فاذا انقضت المدة بعد الطويلة واما اذا استجارا صاها او اذا  
 اجاره طويلة فتران الاجاره هامر من غير اجاره طويلة لا يفسط الاجاره الباقية اصلا  
 حتى ان الاجاره الاولى اذا انقضت الاجاره لا يواحد من تسليم الى المستجار الظن حصل  
 اراد ان يستجار اذا اوصافا سبعة معلومة وعات المستجار ان يفسط الاجاره  
 بونه او موت الاجاره بعد ربه الاجاره او التوبة فالحكمة في ذلك ان صاها  
 المستجار لكل سنة من اول سبعة الاجاره اخرها فليلا يفسط ان يستجاره الاول  
 ويجعل كذا الاجاره السنة الاخر من هذه السبعة سنة اذا انقضت العقد فليست  
 مستنوده لان ربه ما يفسط ربه ويمنع ربه الدار من الفسخ كذا في معظم الاجاره  
 هو بقاها الاخر وان كان ربه الدار هو الذي يخاف ان سكت المستجار بعض السنين  
 وليفسط العقد بعد ذلك بعد فسخ العقد في بقاها المدة لانه قد نزل في كذا الاجاره ولو ن  
 الاولى في لا يفسط المستجار العقد في بقاها المدة لانه قد نزل في كذا الاجاره ولو ن  
 ان العقد لم يفسط ربه صاها الدار كذا الحصار ربه اجاره المستجار على هذا الوجه  
 في حكمه وذكر ربه الله في كتاب الاجاره في مثل هذه الحيلة في الغلاف ففان  
 الاب اسما العلامة ليعلم العمل وتلك ان بلغ العلامة ففسط ارضا مستجارا مكره  
 كذا ان العمل يخاف كل واحد منهما من صاحبه يفسط اياها العلامة والعاقلة وذكر الحيلة  
 من الحاضرين على ما ذكرنا وليريد الحصار ما اذا كانت كل واحد منهما من صاحبه  
 العدة رقت العقد لهما وذكر شيخ الاسلام خواهر زاده رحمه الله الوجه في ذلك  
 ان يجعل سبعة اشهر من الاجاره للسنة الاولى وكذا السنة الاخرى وما ياتي من الاجاره  
 يكون مقابلا ما في السنة الاولى والسنة الاخرى حتى انه اذا اراد ان يواحد ربه  
 من انسان مثلا عشرين سنين بالثوبه يعلن ان ربه يفسط مقابلا السنة  
 الاولى واربعه وخمسون مقابلا السنة الاخرى وما ياتي وذلك ما به مقابلا ثمان  
 سنين المستجار اجاره طويلة اذا استجار المستجار من غير اجاره طويلة ذكر الحكم  
 احمد بن قتي رحمه الله في شرطه يبيح له ان يفسط في الاجاره الثانية الايام الستة  
 في الاجاره الاولى ويستثنى بذلك ما ليس الدار في العقد الثاني من الايام من غير

شركة







المسح قبل الغيب والرياء من الماد من المسح قبل الغيب فمنه موصوفه بالاحتياط لا ينفذ  
مستطاع من الغيب فيمنع من كراحتها على الاحتياط على التواضع على هذا احتياط القادر  
سقط عن المشتري فاما ان يحب عليه فبذلك الاحتياط فلا يعرف طوبى له وان كرهه  
من مستأجر كساحته اذ انما قد انما رده وادرس حتى يحسن احوال مستأجره على ان الشئ  
الامام الزاهد عنده لو احدث له في رده الله ان كان يقول المثل اذا احذر الوقت مدد  
معلومه كما هو اليوم بما راى رجل الميت لجزاها وراى انما في الحقد ليس الشئ  
ان يمتد المستأجر الى ان يسقط الاجارة لان الوقت لا يحسن حاله لان منه رجل في الوقت  
رجل استأجر من اجاره اذ اجاره طوبى له بما يده دينه وفضة الدار حسن  
وغيره انما لا يحسن حتى الغشيب الاجارة بموته ولم يترك ما لا سوى هذه الدار  
نورا ان لاد ان اجاره هذه الدار من المستأجر بالما بعد له والى على موزة اجاره  
طوبى له بما يمتد هذه الاجارة من بين وارث الاجاره من المستأجر فاستأجر  
لا يرجع على الوارث بالما بعد لانه لا يجب على الوارث المستأجر على حكم انفس الاجاره  
ما تنصحه الاجاره من المستأجر فالحق فاذ لم يمتد منه شيئا على الاجارة السابعة لا  
يجب عليه عند انفسها رده على النفي من المستأجر على الميت ودلته بالما بعد ان تركه  
الميت فلهذا الدار فبها حسنون فمطالبة المستأجر بعد حسنون بالما بعد عن ابى  
يوسف رحمه الله في رجل اجاره من رجل فله الله ثوبا بعد من غير عذر ركه الى  
المشتري ومات في يده فليس للمستأجر ان يضمن الثوب فيضمنه فليس له ان يضمنه  
بغالب الزمان لان حق المستأجر في المنافع والقبض لا يلاقيها وحق المالك في  
العين والقبض لا يلاقيها وعنده انما رجل استأجر دارا على انها عشرة اجاره عشرة  
دارا فزمرها ثوب وهدى خمسة عشر حرسا او وهدى خمسة اجاره ثوبه فله الاجاره  
التي سماه ولو قال كل حرب بدرهم حسبه عليه كل حرب بدرهم سبيل شيخ الاسلام  
ابو الحسن الاسعري رحمه الله من مقدار اجاره الصكاكين فذلك الوقت فله ان كانت  
سبع الف فبها خمسة دراهم فان بلغ الفين فبها عشرة دراهم هكذا الى عشرة الاف  
حتى يحسب حسنون ودرهما في عشرة الاف ثم سارا وفي كل الف درهم من الخمس الواجب  
وان كانت اوسع منه باقل من الالف ان لم تكن من المستند مثل بالحق وسبعة الالف  
حسنة ودرهم وان كان ضعف ذلك فبها عشرة دراهم وان كان نصف ذلك فبها  
درهم وان في الزيادة والنقصان على اعتبار ذلك قال شيخ الاسلام هذا لو اذكر لنا  
السيد الاجل الزاهد الاستاذ ابو شجاع قال شيخ الاسلام هذا كما نرى عن ابى  
حنيفة رحمه الله او من بعض اصحابنا المتقدمين رحمهم الله استأجر رجلا لخدمة  
فبها واسطى الزرع اذ عجب الاجر لما منى فاستأجره اجرا بعد الاصل فلامه  
شيخ الاسلام في السير الصغير في باب موصف الحراج رجل استأجر من  
اجره ان ياد دينا ولم يسكنها حتى امره بداران يعطي له عشرة دراهم من  
اجره الدار على ان يكون موصفا لرب الدار على الفاقين ثم استأجره اجاره بثمانين  
اهدا لا سبيل للمستأجر على المستأجر لان ربه الدار يصير كالمستأجر بهذا القول  
الاجر فعند بعض الاجاره يكون رجوعه على رب الدار لا على المستأجر فبعد ذلك

اذ كان

اذا كان المستأجر بعد المستأجر من اودي من اجاره الدار حتى على الاجر بها اعطى  
وان دفعه افضل لم يرجع على الاجر الا على امره بالاداء او يرجع الاجر على المستأجر من قبل  
ما دفع من المستأجر استأجره اذ بعثها لان دفعه عليها مقدار او ارجع المكارى  
ان دفع عليها شيئا من متاعه من المستأجر فله المستأجر ان يمنح المكارى من ذلك مع  
هذا اذا وضع وبلغته لاديه من ذلك الموضع يجب المسمى بكونه بخلاف ما اذا استأجر  
دارا وشغل بعضه رب الدار يحتاج لنفسه حيث يسقط على المستأجر كحسنة من  
الاجرة في باب اجارات الدواب من شرح شيخ الاسلام رحمه الله استأجر رجلا لخدمته  
له خشيته من كرسه الى حماره على الجمل فبها في الما قبل له اجاره المثل كرسه باسنة  
سبيل شي من التوارك اجاره الى موضع باربعة دراهم على ان يرجع في يومه ذلك  
مزرعة بعد خمسة ايام قال عليه درهمان لانه حاله في الرجوع فبها اجاره ذلك  
خامسة المستأجر يضمن بالتمهل لان العي في يده امانه والمكر في الامانات مادركا  
اسفل رجل ودرهم عن رجل عسرا الاستاذ فلا اجاره ولا ضمان عليه في غضب فتاوى  
ابو الثالث رحمه الله استأجر رجلا بداره معلوم لعل معلوم فاستأجره فله الاجاره  
مثل عليه واذ كانت الاجرة في المثل حاله يجب فيه الاجرة كرسن الاسلام  
في كتاب المزارعة في باب المزارعة يكون البذلقة له لرجل والعل الاخران الاجاره على  
عمل كان العامل سركا فيه لا يتخذ اصلا واجاره المكان لوضع لعله مستأجره من شئ  
حاشا اذا قال الاجاره في هذه الدار سنة بثلث درهم كل شهر عليه يتبع الاجاره على ان  
وساين درهم ويضمن القول الثاني نسخا الاول كالمواضع بالثمن بالثمن في التفسير  
ابو الثبت رحمه الله اذ افترض ان يكون الاجارة كل شهر بما يلا فاعطى في التفسير  
لا يلزمه الاثنت درهم لانه لم يمتد فيه العقد الاول وان ادعى الاجارة كان قصدها  
من الاول طوع المستأجر العطاء في التفسير فالقول قول مدعي الضم مع حسنة  
كما لو نواصعا على مع محمد ثم اضر العقد على ما من غير شرط بنت البيع بينهما بطلان  
لان بينهما انهما ناسرا على ما نواصعا عليه لداونه انما اذا قال لاجره اجرتك  
داوي هذه يوما واحدا بكذا وسه صا ما ولو قال اجرتك داوي هذه سنة يوما واحدا  
وبالاشد صا ما مسكتها سنة كان عليه اجرة مثله في يوم واحد ولا شيء له في سنة  
الساقى لاد على الاجار في الساقى وانما وجب اجرة المثل في يوم واحد لان الاجارة في يوم  
واحد وقت نصف الفسار بغيره لدا يوم في التوارك اسفل من اجره ودرهم  
وسل الى المقترض حماره لم يسكنه ويستعمله في شئ من حتى يوفيه عليه الزايم والحجارة  
عند المقترض لعل المستأجر اجاره فاسسه فان استأجره لعله اجرة مثله وكذا ذلك  
اذا سل الى المقترض داره لم يسكنها فله اجارة فاسسه ولا يكون رهنا فيه لو  
استأجره من داره من رجل وقال ليس لي كما يوفى هذا فانه اراد عليه دارا فله  
فلا طائل له باجرة القانوت والاجرة التي يجب عليك هذه لك تدفع المقترض الدار  
وسكن القانوت منه قال ان ذكر برك الاجرة عليه مع استغراضه منه المال فله  
واحد على المقترض بريد اجرة المثل وان كان ذكر برك الاجرة قبل الاستغراض او بعد  
فلا اجر على المقترض والقانوت عده عار به لان في الوجه الاول قصدا لوصول ما دفع

شبكة



عناقم الدار الى المختص فارضنا سبعة اياما فالمستغفر من واقعه على ان ياتي  
على تلك المواقعة فكان احاره فاستدعى ابا عبد الله عليه السلام فطلبه في سائر  
الدار شيئا وكانت له اربعة اشهر في السجن انما حبس في الدار من قبل ان ياتي  
عنه من دفعه الى اربعة اشهر الى ان ياتي في السجن فادنى باستيفاء ما في الدار  
في الحال حتى يجمعها من قبل من هذا الوجه من جماعة من بني يوسف وجمها  
ابنهم رجل سنا جرم من اخواننا على ان ياتوا في اخره فمستدعيه داهم فزعموا  
وحدثها خمسة عشر رجلا وحدثها خمسة عشر رجلا فله الامر الذي يبي  
ولو قال كل حبيب يلد في حبس عليه كل حبيب يدور في جماعة عن حبيبها  
انه رجل الذي من رجل اذا قيد سبعة من سكني المستاجر الدار فمستدعيه الاحارة  
في العبد فانه يرد العبد ويطلبه احد مثل الدار وانما كان كذلك كان جعل العبد  
صاحب به فصار له الاجرة من حوائض هذه الاحارة في معنى العرض بالعرض  
بعد ذلك احد الموصي فيمنع الامانة والعص على العرض الثاني وادانته في الامانة  
على العبد عدا العبد الى الملك المستاجر بموجب رد العين على المستاجر وجوب على المستاجر  
رد المتنازع على الاجر ويجوز رد صورة فحبس ردها معنى يرد اجر المثل واذانكا  
من كل شئ يرد ردهم على ان يرد له ولا يرد غيره من روح اسراة او امرأته فله ان يرد لها  
وليس لصاحب الدار ان يرد لان هذا شرط ما لا ينفك منه لصاحب الدار  
ان سكني عن لافرا الا ان يرد فيكون يرد سكني عن المستاجر متعفة للمستاجر  
فقد كثر من هذا العقد مع هذا الشرط وان كان هذا شرط لا ينفك منه العبد  
لانه ليس له ما يرد فيه شفعه ومثل هذا الشرط لا ينفك منه العبد وهذه المسألة  
سار له واولها ان لا يكون للرجل تركه من الوعد ولا يرد صوره وتذكرنا هذا التناول  
في المسائل المتقدمة وحصل استاجر من رجل من اربعة ايام بدهم ثمان والمستاجر  
اودع الموضع المستاجر خمسة ايام من هذه العشرة كان على المستاجر اربعة العشرة  
اياه لان بد الموضع بد الموضع كان الموضع بد المستاجر في جميع المدة ولو كان مكان  
الاجارة عارسة واني المسألة على ما في وجوب الاجارة مدة العارسة رواه ابيان  
وحصل استاجر فكاكنا شهر اكل يوم بدهم ثمان في مائة ايام في المدة ان من  
فتح المكان الى ثمانية ايام اعرج في مساعد فلم يبع المستاجر لو كان ثلثة ايام حرمنا من  
العاره هل يجب عليه اجرة هذه المدة ان لم يكن الغالب هو العارسة فان كانت امتعته  
في المكان فيقرب حصة المتنازع لاجر العبد حصة المستاجر بدهم ثمان او اعله  
داركان حرمنا رطلها كوستي في سبب وعله دارداره وعلها لو ستمه  
ما طلبه لرد حده او بد مكان يعاخي مرادعت لرد فاقى كان راضي لرد درين  
مدت له رد كان مفهومة باستدعيه واجب سوه وبرد له دارانه جواب  
المتك له ان عليه دارين وقاضي يا سواد او كدرن فصار ممنوعا عن الاستدعاء  
بالوكان فيسقط عنه الاجر كافي فيسقط العصب تا صدمه ما بد في لرد فادانته  
حرم ورسد لمعومه وان ما بد معال وقصد ما بد في مي ليد يتولى سائر الرضا  
عليه لرب وبرد وجرد ورسد استمر دشايد داران شدي دركشت سولي بودا

سور

ست واجب شود وجوب السبله اكرامه در اوقات مقابله ما سوي وسمائل ساهار  
ستولى بسبب واجب سودا التي يفسد محل الخطا لمعينة الى موضع محل واجب  
السفينة تلك الخطية في سفينة اخرى يستحق اجر المسمى لان بين السفينتين  
لا عاوية في الجرد ذكر الشيخ الامام الاجر العاوية الله تعالى استاجر لرجل عيشة  
عليه فليس لكاره ان يحل على امرأته ولو لم يكن معها من قبلها لكانت معها  
اي بعد ثلثة ايام الحارات القديمة وبها استاجر رجل باخر ما في زار سعد بكون يارد  
تجاري حرمها را سادرا فليد وبتجاري اورد سبي واجب سودا سبي وعلى هذا كرى  
مرد كرى با حارت لرضعها وبرايد رار دغ برلرد ورا سادرا فليد وبرايد رار دغ  
واجب سودا سبي وانا وجوب الاخرى ما سادرا لا سادرا كرهنا حده الله في كتاب  
الاجارات من الجامع الصغير صورتها رجل استاجر رجلا ليعمل مثاقا له وبعث له  
الطريق فاحل الاخر في طريق اخر وبلغ ذلك المكان فله الاخر كسى وله ان يحل له  
في اخر فاحل الناس وبلغ ذلك الموضع فله الاخر المسمى وكذلك لو جلد في العبد فاحل  
الناس فله المسمى الاخر اذ باع المستاجر من احب في المستاجر دفع الفين الى المستاجر  
بهمه مال الاخره بطل ان كان الاجرة اكان مسطرة وان لم يكن بها من المسمى بطل  
لان في الوجه الثاني هو مسطر في الاد التخليص ملكه فهو بطل العبد والرجل اذا  
فتح بين المستاجر وفي الوجه الاول هو ليس مسطر لا يمكنه ان يدفع الفين الى  
الاخر فيبقي الاجرة مال الاخره فليس ملك المستاجر له رجل يكادى داهم فله  
بها الى سرح متاعا ان اجرها درهم وان ذهب بها الى طواوش فاجرها البضا درهم  
وهو ان يذهب بها الى سرح ولم يجاوره وعلى احد الشديتين اجرها الى سرح اقل  
من درهم فكان الاخر الى سرح فله بطل فبطل الاجارة سبل من اجرة الفان قيل  
على من عاها واستاجرها ان عاها والزوج اماها فالاجر على الزوج وان دعت المرأة  
اماها فالاجر على المرأة وان طاعت المرأة من زوجها ان استاجرها الثانية لا عبر الزوج  
على ذلك لان اجرة الثمانية في نعتي بمن الدار واجرة الطبيب وذلك لا يجب على الزوج  
اما استاجر دارا يتي بعينه نحو الثوب او العبد مدة معلومة وسكن المستاجر الدار  
في مدة الاجارة ثم استثنى ذلك المسمى رجوعه كرهنا حده الله في الاصل وقرن بين الاجارة  
فروا لكاح فان من تزوج امرأة على نفقته واستثنى ذلك الثمن من بد المرأة فالمرأة  
تزوج على الزوج فبطل ذلك الثمن استثنى ما حذرت وادهم اجر لندهم فوسما برونك  
هم ساهار وارلدو مزواج سودا واللعبة اشكر اردلن وبعده لوب ابل استاجر  
واجب شود استاجر من اكل يوم بدهم ثمان في عشرة ايام او اكثر من ذلك فاحل له ساهار  
ساده دفع المراه دهنا له ماله وثني المراه بد المراه عشرة ايام ثمان المستاجر فقي  
دين القريب واسره المراه لرجل حده الاخر لعشرة ايام التي كانت معها وساهار بتي  
لرجل لا بد صار عارسة الرجول ودخل في صانته والاجر مع النكاح لا يجتمعان استاجر  
المسا بعد انفق عايتها لترضعه وله منها باجر معلوم فترجوها هل سفي تلك الاجارة  
فيلبقي ان لا يبي لان اجارة بعد العاها على حسب دود المتنازع ساهار فسا  
فبعد ما تزوجها فبطلت الاجارة على ارضاع ولده منها فانه استاجرها في هذه

شريعة



الحاله ولو استأجرها في هذه الحاله لا يجوز الاجاره كذا ما هنا وحصل الشري من آخر  
 غلايا وعرضا ونقصه واجزه من البايع منه معلومه باجر معلوم بشرائط المشتري  
 هل يطلب المشتري البايع باجره ما مضى من المدة فقد قيل ينبغي ان لا يطلب الا بدليل  
 ان البايع كان عاصبا وان المشتري كان عاصبا العاصب وعلى عاصب العاصب  
 المستوفى على العاصب فادفعه الى البايع يحصل رد المعضوب وان كان المذنب فمعرفة  
 الاجاره لما عرفت ان المشتري خصه او اعطى له المشتري فمعرفة او اعطى له المشتري  
 وان دفعه الموقع خصه اخرى وحصل دفع غلامه او اجتهد للمشايع واستأجره ليعمل  
 عمل السج فآراد السج ان يسلم الخدم الى السج احر ليعمل ذلك العمل فقد قيل ليس له  
 ذلك وهو الا ان كان السج في معنى المودع ولكن باجر وليس للمودع ان يودع ما من هذا  
 الكلام ان هذا العقد لا يقع اذا استأجره ليعمل لغيره عليه وعطيه في اساقه ليعمل  
 اما الاستجار ليعمل السج لا يقع ولذا كان طريقه في هذا العقد ما قلنا كان السج  
 مودعا وليس باجر فالتعريب لما ذكرنا في الاصل اذا استأجره الرجل من اخر دار او غيرها  
 اليه رب الدار لا يسا منها كان فيه متاع له وسكنها المستأجر فابى ربح عنه خصه  
 ذلك وهذا مستكمل لان العاصب صفه لان السج صفه الدار ولهذا قالوا لو استأجر دارا  
 على ان فيها ثلاث بيوت فاذا فيها عتيان واحد محصر ولا يسقط شي من الاجر كما لو اشترى  
 عتيان اعل انه كانت او خيرا والحواس ان العاصب ان كان صفه الان العوات بفعل البايع  
 والموقف له خصه من الدار اذا ما لم يفعل البايع كما في بيع العتيان ثلاث سالوا انهم  
 بيت منها او اوطا وسكن المستأجر في البايع حيث لا يسقط شي من الاجر لان الموقف  
 هلالا نه سماويه والموقف من فوات ما فيه سماويه لا يوجب سقوط شي من الدار  
 ذكرنا من الحواب فيما اذا استأجر دارا على ان فيها ثلاث بيوت فاذا فيها عتيان واحد محصر ولا  
 يسقط شي من الاجر فذلك فيما اذا لم يعمل كل بيت بكونا ما اذا كان كل بيت بكونه عتيان  
 ذلك على قياس المسئلة المحررة التي تقدم ذكرها في هذا الفصل في التناوي اذا استأجر  
 مساطه ليرسل العروس فالاجاره فاسده والاجره بكونه عتيان لهما الا ان يكون في  
 وجه المحدثه من غير شرط ولا مفاضي فيكون اهلون وفيه نظر والحواس ان يقول اذا  
 استأجرها منه معلومه او كان العمل معلوما انه يجوز الاجاره وطلب لهما الاجر  
 برس العروس ليس بخصه هل يبيحتاجه فصار كسائر الاعمال المتبايعه وفيه فناء  
 الفصل لولا انه في النكاح لا يوجب الاجره وان كان ينبغي رحمه الله رعه من مشايخ زمانه  
 كانوا يفتون بوجوب اجرا لمنزل لهما لان محله الامرية النكاح تقوم بها ولها سعي في اصلاح  
 مقدمات النكاح فتستوجب اجر المنزل بمنزله الدار في باب البيع وفيه ايضا اهل يذهب  
 بخلافه سوا ما قلنا فاما باجر واجل اجاره معلومه لغيره ويرجع امره الى السلطان  
 الاعظم لا يختلف عنهم واحدا اخر من عامتهم عنهم ونفتوه ذلك انه اذا كان حاله  
 لو ذهب الى السلطان سيقاله اصلاح الايام او يومين جازت الاجاره فان كان  
 حاله لا يعمل له ذلك الا بعدة فان وهو الاجاره وفيه معلوما فالاجاره جازية والاجر كله  
 فان لم يوافق الاجاره فاسده ولم اجر عليهم على قدر مرسومهم وهذا نوع موسع في الاجر  
 اما على جواب الكتاب لا يجوز هذه الاجاره الاموتة وبه نقض وهكدي ذكره في السج

سج

جمل

استأجره ليعمل

رحم الله في باب الرثوه في شرح ادب القاضي ان هذه الاجاره لا يجوز الاموتة وان كان  
 به الاصلاح يوما او يومين قال في الاصل رجل تزوج امرأة ورث عليها وهي في منزل  
 بكرها كانت عندها سنة فلما صاحب المنزل طلب اجرة منزلها فقالت المرأة للزوج اجر  
 منزلها عليك وقال الروح انما اسكرتك واحده عليك وقالت المالك فخرت بك اسه  
 لا غير لا تكثر الزوج  
 معنى باجر وقال الرجل ما اجر على انك تسكن باجر  
 انها لم تجر لانها وان اجرت فلا اجر عليه ولم يجر على الزوج لانه لم يجر لغيره  
 ولا يصح من هذا الاجر لرب المنزل فلا يجب عليه الاجر وان من الاجر عليه لرب البيت  
 الا ان يوافق الزوج بالاجر كانه كل عنده بالاجر لرب المنزل والكثير يوافقها كذا  
 به فان ادعى باجر سوى ابي يادها او غيرها ان كان يوافقها فلا اشكال  
 كما لو قيل عنها بدر اجروا ان كان ما دنيا ملكه وذلك لانها لعرفت ان الزوج انما  
 بعث منها احر المسكن على سبيل الصلة لا ليرجع عليها بذلك لان الايسر كان  
 والمعروف كالسج وطولها بشرط في الكماله ان سئل عنها ولا يرجع ذلك عليها  
 ولو صرح ان يرجع بذلك عليها ولو صرح ان يرجع بذلك عليها كبيع فكذا هذا وظن  
 هذا ما قاله شيخنا رحمه الله في كتاب النكاح ان الاب اذا ضمن المهر عن سبه الصغرى  
 فانه لا يرجع في مال الصغرى في الاستحسان لانه في العرف انما يبدل المهر بغيره  
 للصغرى لا ليرجع في ماله فكذا هذا فان المهر يضمن لرب المنزل ذاك وكذا اشبه  
 لها فان قال الصغرى انك احر ولا يضمن لرب المهر فانه لا يلزمه الاجر لانه لم يضمن  
 عنها لرب المهر حتى يجر اجرا لغيره بالاجر وهو احر من احرها ما عليها من  
 الاجره ومن من المديون ما عليه لصاحب الدين ولم يوجد هذا علم يوجد  
 تنكح عور هذه الكماله في الاصل باجر لانه استأجره من رجل كل شهر  
 بدريه واستمرط فاما بينهما على ان يروا حدها في افضى النكاح والآخر في  
 مقدمه ولو شرط له في اصل الاجاره فان الاجاره جازية ولكل واحد منهما ان  
 يرجع عن ذلك اما الاجاره حاسره لا يباحث من شروط بيعها فانه قال ولم  
 بشرط في اصل الاجاره ولكل واحد منهما ان يرجع عن ذلك لان هذه مواضع  
 على المهور ولكل واحد من الشرط ان ينفق المهور وان كان لكل واحد منهما ان  
 ينفق الفقه فيمن العلم وانما اذا اقرا وعرضا الا انهما فيمن ينفق كل  
 واحد منهما بالافترق اذا اراد احدهما بعض الفقه كان له ذلك يكون لكل واحد منهما  
 بعض الفقه فيمن حق كل واحد منهما في المنفعة قبل وجودها بصيغ  
 احدهما من الاخر او في اخرى ثم ذكر في الكفاية ان الاجاره لا يفسد اذا التزمت  
 بشرط في اصل الاجاره ولم يرد ذكرها وانما اذا شرط في اصل الاجاره هل يفسد  
 الاجاره قال شيخنا في القابل ان يقول بان يفسد الاجاره ولذا قيل ان يقول  
 لا يفسد الاجاره وجه الاول وهو انه بشرط في العقد ما لا يفسد العقد لان  
 هذه هي مواضع العقد وادانها بما على هذا الوجه الذي شرطه وان لم يكن لهما  
 في التمتع والآخر في المخرج لا يفسد الاجاره الا في ان الا في سببها لا يفسد على ذلك  
 ولا حدها في هذا الشرط منعها وكل بشرط لا يفسد العقد ولا يفسد اجاره منعها

شك











ذكر في اول شفعة الاصل قال الشيخ الامام شمس الدين رحمه الله لا شك ان  
الروح شريك في البر والطريق الحق بالشفعة في البر والطريق والكل في  
حكمة واحد فاذ اصابا واحدا حق بالبر بعض كان حق بالجميع ويعرف من هذه المسئلة  
سبيل الحق وعلى قياس سبيل الشريك في البر الحائط التي تقدم ذكرها يجب ان  
يكون في هذه المسئلة دورا بين عن اي يوسف رحمه الله صاحب السبل الحق شفعة  
العلوم الحارة الملائق به اذ العباد بين شريك في الطريق وفي التدوير في  
استنوايه وفي الاصل في باب شفعة اهل الكثران صاحب العلوم صاحب السبل  
اذ العباد في طريق العلوم السبل عن ارباب وفي شفعة الاصل استنوي سبل  
من دار علومه لاخر وسبيله لاخر وطريق البيت الذي استنوي في دار اخرى وانما الشفعة  
للمدعي في دار الطريق هذا اذ العباد بين شريك في العلوم في دار دار العلم اذ  
كان مقام العلوم في الدار مقام صاحب العلوم وفي شفعة سبيل الشريك في  
الزوايا سبل كرجو وفوقه علومه لاخر باع صاحب السبل سبيله فصاحب العلوم  
الشفعة وان باع صاحب العلوم علومه فصاحب السبل الشفعة من عدد الشفعة  
ان كان طريق العلوم السبل كان حق الشفعة لسبب الشريك في الطريق ان  
كان طريق العلوم في السبيل كان حق الشفعة لسبب الجواز اذ الجواز في  
بالاقتبال والاتصال بين المالكين ثابت فان لم يراجه صاحب العلوم السبل بالشفعة  
حق في مقدم العلوم في قول اي يوسف رحمه الله يطلب الشفعة خلاف لحدوده  
استوجب قول اي يوسف ان الشفعة هي ما اتي به الجوار والحوار انا بعدت  
الاتصال وقد راي الاتصال مثل الاحد بالشفعة في الجوار في سبل شفعة كما لو  
باع الدار التي يستقر بها الشفعة قبل الاخذ بالشفعة هي ما سبب ثراا البنا لا  
سبب غير البنا لان البنا منقول والشفعة لا يستقر بالمستقل وحق الثران  
هي ما باقى في الشفعة باقى ولو بيع السبل والعلوم مدم فحق في ملك  
اي يوسف لا شفعة لصاحب العلوم باقى ان عده حق الشفعة لسبب  
البنا وعلى قول محمد في الشفعة لان عده حق الشفعة ليس بسبب البنا  
عدا العلوم في ثراا العلوم باقى وان كانت له امتات بعضها فوق غيرها وبكل  
سببها في السبيل متبع الاوسط كان للاعلى والاسفل جميعا الشفعة وان بيع الاع  
والاوسط اولى بالشفعة فان بيع الاسفل يترك الاوسط اولى بالشفعة وفي  
ايجاد ارضها لانها سبب ولها مساحة والساحه بين ثلاث بقوت وثوب في الحق  
منه فام ارضها في السوت نصيبه من الموت والساحه من سبب على عموما ذكر على  
الابنه السرخسي رحمه الله في المسئلة التي تقدم ذكرها وفيه ايضا حائط بين داري  
رجلين والحائط بينهما فصاحب الشريك في الحائط اولى بالحائط من الجوار وهما سواد  
في غيبة الدار باجدا بهما يريون هذا اذ لم يكن الحائط من الارض مشترك بينهما وكذا  
البيتين الدارين رجلين في طريق باع صاحب الدار ارض الشريك في البيت  
اولي بالبيت وهو مع الحائط سواء في غيبة الدار وبت غير اقدمه دور لغوم باع في  
من ارباب تلك الدور في غار عافي السبيل العظمي والشمع طريقه في الدار في ان

من

بيع مستنوي البيت باقى الى الطريق الاعظم فاحيط باب الدرب الشفعة لشركه في  
الطريق وقت البيع فان سلوا ارباع المستنوي البيت بعد ذلك فلا شفعة لاهل الدرب  
لا بعد ارباع شريك في الطريق وفيه البيع الثاني يكون الشفعة للجوار الملائق  
وهو صاحب الدار وكذا ارباع قطعة من الدار في طريق الدرب هذه  
الحالة في سبيل الكافي باب الشفعة في البنا ودرب غير بائنه ايضا وحسب  
حسبته وباب المستنوي الدرب وطريق المسجدا وبنا فيه الاخر الى الطريق  
الاعظم فهذا درب باقى لوسع فيه دار لا شفعة الا للجوار ولذا لمسجد الحطة  
المسجد الذي يحيطه الاعام جعل في سبيل العائش وهذا ان المسجدا ان كان  
حسبته بطريق الى الطريق الاعظم وهذا الدرب غير له رب باقى ولو كان  
المسجد دور يحون دينه وبسبب الطريق الاعظم كان اهل الدرب الشفعة  
بالشفعة لان هذا الدرب لا يكون باقى لاهل الدرب المسجدا مسجده حطة في  
الافقي ولكنه كان في اول السبيل فان من اول السبيل الى موضع المسجد  
باقى لا شريك فيها الشفعة الجوار والملائق وما ورا ذلك يكون غير باقى  
كان اهل تلك السبيل كلهم الشفعة ولو لم يكن المسجد مسجده حطة بان  
اشترى اهل الدرب من رجل من اهل دار باقى افقي الدرب طهرها الى الطريق  
الاعظم وجعلوها مسجدا وجعلوا في الدرب باقى ولم يحلوا الى الطريق  
الاعظم باقى او جعلوا المراع رجل من اهل داره فلا اهل الدرب الشفعة سبب  
او درب غير بائنه ايضا دار وبنا هذه الدار ارباع الدرب ارباع السبيل وفيه  
الدور باب اخر يخرج منها الى الطريق الاعظم فان كان هذا الطريق العامه  
ليس لاهل الدرب ان يعمروه فهذا سبب كما رآه لوسع فيها لا يجب فيها الشفعة  
الا لجوار وان كان طريق اهل الدرب والسبيل خاصه بان احد لوه ولهم منع  
العامه فاهل الدرب شفعوا بالشريك في الطريق لان الدرب جليله غير بائنه  
من حيث المعنى قال الصدر الشهيد رحمه الله في شرح هذا الكتاب على  
هذا سببا وسائر السبيل ان كان باقى هل يداها حطة فلا شفعة فيها  
الاعظم الجوار فان كانه احدثوا الفناء فالشفعة لكل ولما لم يبق في  
طريقها وادي لا علومه من وجهين ان كان موضع الوادي يملوك في الاصل واحد  
ثواب الوادي فهذا المسجدا الذي احدث في ارضي السبيل من الشفعة الامام  
سواد ان كان في الاصل واد مالوا ومسجد الحطة سواء في الشفعة لان  
الراهد عبد الواحد الشباني رحمه الله وكان يقول ارباعا التي طهرها وادي  
عجرا ادا بيع في رصعته منها واد فاهل الرقعة كلهم شفعوا كما رآه عن ابن مارك  
وكان شمس الابنه السرخسي رحمه الله يجعل هذه الاربعات في السبيل  
الثانيه وتبين ان باقى السبيل التي في ارضي الوادي سببا على ان تقدمه  
امر الشفعة على الفناء الحادث وعلى فناء الحطة في السبيل فبنا في نوادره من  
عن محمد رحمه الله في ارض بين قوم اشترى اوان وكل واحد حصته وبعوا الطريق  
بينهم وجعلوه باقى لاهل الدرب ارضي حائتي السبيل وجعلوا ابوها الجوار باقى

ل

يق

شفعة



داره فالشعبة الكلاية هذه السكك كانت نافذة فابها كانا غير نافذة  
 فان شأنا سدوها سكك غير نافذة منها عطف مدور يربط بالعطف الذي  
 يقال الفارسيته حملة وصوره العطف المدور هذا **والعطف**  
 متارك فباع رجل ينزل على السكك او اسفلها او في العطف فالشعبة جميع السكك  
 وان كان العطف مرمحا بان يكون سكك مدور في كل جانب منها رفيعة **و**  
 الرصعة دور موزنة هذا **فباع** رجل في العطف من كل الشفعة  
 لاصحاب العطف دون اصحاب السكك ولو باع رجل في السكك وادركها فباعها  
 شفعها وهو بطريق عظمي غير نافذة منها سكك صغير اذا بيع في السكك  
 العطف وادان الشفعة لاهل السكك فالخاص ان العطف المدور لا يصير السكك  
 في كل السكك الا يرى ان هاتين السكك في هذا العطف صغير صغير بمنزلة سكك  
 سكك اخرى شفعة الكافي وعلى هذا فيرخص ابيع منه بغير فباع رجل  
 ارض على النهر المذبح يكون الشفعة لاهل المذبح حسابك امدق ابيع من بئر  
 المسقى ان ساعده من الذي يوسف عن ابي جعفر رحمه الله في دور فيه راحة  
 مستديرة بجميع الدرب سعت دارية في الاربعه التي عليها الدرب فمركب  
 في الشفعة وادان دور فيه مستطيل فيه راحة ليست على ما وصفت  
 والشفعة لشعبة السكك واهل تلك الاربعه شركاء في دورهم ولا شركاء في اهل الاربعه  
 وية نواردها في ابي يوسف رحمه الله المدور والمروية والمستطيلة  
 سوا وادان دارية الاربعه فاهل السكك من شفعة لا شفعة لاهل الاربعه  
 السكك في شفعة في البيت رحمه الله دار سعت ولها بايان في زقاق غير نافذة  
 فان كانت في الاصل دارين باب احدهما زقاق والاخر زقاق آخر واستراها  
 رجل وبيع الحائط بينهما حتى صارت كليهما في واحد كان لاهل كل زقاق ان اخذ  
 الحائط الذي يليه وان كانت في الاصل دار واحد ولها بايان فالشعبة لاهل  
 الارضين في ارض مع الدار بالسوية لان الدار لما كانت واحدة في الاصل كان الحائط لكل  
 الدار باسطة لاهل الارضين والغير للاصل دون العادمين ويظهر هذا الزقاق اذا  
 كان في اسفلها زقاق اخر الى جانب فرفع الحائط بينهما حتى صار لكل سكك واحد  
 كان لاهل كل زقاق شفعة في الارض الذي لهم خاصة ولا شفعة لهم في الارض  
 الاخرى مثل هذا ينطبق في الاصل قال محمد رحمه الله في الاصل والشركة في البناء  
 احق من الدار قال محمد رحمه الله الشفعة في راحة فان كان المراد منها كونهما مكانا  
 خاصا فهذا ظاهر وان كان المراد منها غير مأكول فوجهه انما هو حصص الانفاق  
 بذلك وهو ان يمنحوا غيرهم عن الانتفاع به وهو غير له الطريق الخاص به  
 استحقاق الشفعة في الشفعة الحسن بن زياد رحمه الله فموزة وادان ارضها  
 متارك فافتموها واصاب كل واحد منهم منزلة فموزها اما بينهم الطريق فباع  
 بعض من صار له منزل منزله في الدار المنزلة في الدار الشفعة كان الحائط  
 الشفعة اذا كان لزيد المتارك الذي بيع وان كان لزيد الطريق الذي بينهم وليس  
 لزيد المتارك له ان يبيع المتارك وطريقه بالشفعة وان لم يكن لزيد المتارك

والزريق

ولا الزريق الطريق الذي بينهم وكان لزيد منزلا اخر من الدار فلا شفعة في هذه السكك  
 دليل على ان الشفعة كالحق المبيع تحت لحران حق المبيع ايضا قال محمد  
 رحمه الله في الاصل المشتركة في النهر الصغير كل من كان له سرب احق من الجار  
 الملازم وان كان النهر كبير يجر فيه السفن فالشفعة للجار الملازم في باب شفعة  
 الارضين من شفعة الكافي قال الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد الشافعي رحمه الله  
 اراد بالسفن هاهنا السماريات التي هي امغر السفن وذكر الشيخ الامام شمس الدين  
 رحمه الله ان المذهب عند ابي جعفر رحمه الله عنه ان النهر الكبير الذي يجر فيه  
 السفن من الانهار يكون في معنى النخل والغرات ولا يجر فيه السفن يكون  
 في حكم النهر الصغير وذكر شيخ الاسلام جواهر زاده رحمه الله ان المشايخ اختلفوا  
 في حكم النهر الكبير والصغير بعضهم قالوا النهر الكبير ما يتفرق ماؤه بين الشركاء  
 مستدللوا بما رواه في جماعة المسلمين والنهر الصغير ما يتفرق ماؤه بين الشركاء  
 ولا يبي ادان في آخر الاراضي ولا يكون له شفعة وعليه المشايخ على ان الشركاء  
 على النهر لا يفتشون في هذا النهر كمن كان يواحد حصون هذا النهر فغيره لئلا يفتشوا  
 بعد هذا في حد ما يحصى وما لا يحصى بعضهم قد رما لا يحصى بحسب ما روى بعضهم  
 قد رما لا يحصى بانه وبعضهم قد رما لا يحصى بارجح وبعضهم قد رما لا يحصى بعين  
 وبعضهم يفتشوا قالوا انما ما قيل فيه انه مقبول في كل من يجر فيه زمامه ان ارض  
 كثير اكان اكثر وان ارض قليل كان في قليله ان عامه المشايخ في روافد النهر والسكك  
 حيث جعلوا الشفعة في النهر اذا كان بين اقسام حصون خاصة وان كان النهر مستديرا  
 الى المغاور في جماعة المسلمين ولم يفتشوا الشفعة في الطريق الذي له شفعة في الطريق  
 العامة شفعة خاصة وان كان اهل السكك ما يحصون بغير خاص لرجل في ارض رجل  
 وعليه روي ما لصاحب النهر باع صاحب النهر مع الذي بالشفعة ان لم يترك له ارض  
 بالري في النهر مع النهر لشي واحدا لا اسفعا بالري بدون النهر لا يجر في حمار النهر  
 يكون جارا لري قال محمد بن النهر في الشفعة في النهر والري على السوا  
 ولا يفتش الملازم بالري ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في شجرة مشراحة في سطحه  
 ساقه حارية منها شرب هذا المشراحة من الحائرين كان الشفعة هذا العطف  
 من ارض حائرين كان حق الشفعة في كل المشراحة لا يكون الساقية حائرين في باب  
 الاستحقاق الشفعة في شرح القدوري ذكر ذكر شيخ الاسلام في باب شفعة  
 الارضين بغير خاص لرجل عليه ارض والاخرين عليه ارض باع صاحب النهر خاصة  
 لهم شفعة في الشفعة وان باع النهر والارض جميعا كانوا جميعا شفعاء في النهر وكان النهر  
 هو ملازم الارض او لا يجر في الشفعة في الارض واسما على الفصول **فصل في الشفعة**  
 في بيان ما يجب فيه الشفعة وما لا يجب قال صاحب ابن ابي عمير رحمه الله الشفعة لا تنقسم الى قسمين  
 مقصورة وانما تنقسم بينا للعقار على ما ياتي في آخر هذا الفصل وانما يجب عقوبا  
 في العقارات كالدار والكرم وغيرهما من الاراضي مما يجزى العنقمة او لا يجزى كالبحر  
 والري والنهر وغير ذلك وانما يجب في الاراضي التي تملكها حتى ان الاراضي التي  
 جازها الامام لبيت المال ويوقع اليها من مزارعة كضارهم فيها كالدرا والساوا

ملا

شركة





اذا التفت وبما تراه تعلقوها من موضع بكونها فان يفت هذه الارض في غيرها بالان  
 الارض الما يفت ما اذا كانت الا كره برر عوسها صغيرا لا عور وسع الكا في دارا اذا  
 كان مخرجها لا يجوز ولكن لا شفعة فيها بل اذ القاضى للمصافاة بالشفعة واما  
 جيب عتق الما لا حتى لو شفع دار يحب دار الوقت فلا شفعة للوقت والا باخذها المثل  
 في بناوي الى اللبب رحمه الله وكذلك اذا كانت هذه الدار وقتا على رجل لا يكون للوقت  
 عليه سبب هذه الدار لما قلنا في بناوي اهل سمرقند قالوا ما يحب اذا ملك العقار  
 بعوض هو من مال داه امير بغير عوض او بالارث او بالصدقة فلا شفعة وكذلك اذا ملك  
 بعوض ليس هو عين مال كما اذا جعل الدار ميراثا للكاخ او لغيره في باب اجاره او ملك  
 خلق او صلح عن جمل العبد فلا شفعة وهذا لان حق الشفعة يفت بخلق الفاسق  
 لان احد الشفعة ملك مال العبي بغير رضاه عرف بالبيع والمالك بالبيع  
 بعوض وهو عين مال فلو وقع الملك فيه بغير عوض او بعوض ليس هو عين مال يفت  
 على اصل الفاسق وان تزوج امراه بغير مهر وتزوج لها داره مهر او قال لها صا حرك  
 على ان اجعلها لغيره او قال اعطيتك هذه الدار فهل فلا شفعة لا شفعة فيها  
 في الصور كلها يفرق بين هذا وبينها اذا قال لها صا حرك من مهرك على هذه الدار  
 وقال مما وجب لك من المهر والفرق ان في الفصول الثالث جعل الدار ميراثا  
 ابدا لا بد لان المهر ثابته فاك مهرك داري حرك مهر اوله بغير جعلك بدلا  
 عن مهرك وهذا مستحسن بالدار ميراثا لا ميراثا لم يكن في النكاح فتعني واما  
 وجبت الشفعة لان فاد اصارا لدار ميراثا مستندا يكون له الا عن الصنع وان لم يكن  
 بعين مال فلا يحب فيه الشفعة كما لو تزوجها ابتداء على الدار ماله الفصلين  
 جعل الدار لدار من المهر بضا والمهر عين مال نصار الدار مما لو لم يها هو عين مال  
 الشفعة فيها لا شفعة وكذلك لو تزوجها على غير مهر فرض القاضى لها مهر اذ اعياها  
 بذلك الدار وان است الشفع فيها الشفعة لان الدار في هذا الفصل بدلت  
 عن المهر لا عن ما في المهر وفي الدناوي وحل تزوج امراه ولم يمس لها مهر اذ وقع  
 اليها وازاها على رجلين ان كان الزوج قال جعلها لمهرك فلا شفعة فيها لان  
 هذا بعين مهر المثل ولا شفعة في المهر وان قال جعلها للمهر ففيها الشفعة  
 لان هذا عوض عن مهر المثل وكانت سببا واما ملك الدار بدلا عما هو عين مال  
 وبالبس مال فلي قول ابي حنيفة رضي الله عنه لا شفعة الشفع اصلا ولا في قولها  
 بحسب الشفعة في حصة المالك من الدار في صورته اذا تزوج على رجلين ان يرد لداره  
 عليه الف درهم او صلح عن النكاح على دار على ان يرد صاحب الدار عليه الف درهم  
 او خالف امراه على ان يرد الروح عليها الف درهم واداهب دار الما انسان بشرط  
 او بعوضه منها لداره او لم ياكل ولا شفعة فيها للشفيع مالم يتعاضا وبعدا  
 فيها وهذا لما عرف في كتاب الهبة ان الهبة بشرط العوض هبة ابتداء وبغيره  
 بعدا اصلا لبعض البدل فيقول انصالا لبعض البدل في هبة فلا شفعة في الهبة  
 وبعد الفرض البدل هو بيع وحق البيع الشفعة واداهب شفعنا مسمي في دار غير  
 يجوز ولا مسموم على ان بعوضه لداره او لم ياكل ولا شفعة للشفيع فيه لما ذكرنا ان الهبة

بشرط العوض بعد هبته ابتداء الهبة في شفع يحمل الشفعة لا يجوز ما تعقدت الهبة  
 بصفة العساذ في الابتداء والتمام على الابتداء فيكون التام بصفة فاسدة والبراءة  
 في الصدقة والحق والعريء المعليه بشرط الجواب في الهبة لان هذه الانقاط الما  
 الهبة والعبد لا يختلف باختلاف الانقاط واما الوصية على هذا الشرط اذ اقبل الموصي  
 له بثلث الهبة ثم قال في الكتاب او صيت يداري معا فلان بالث درهم وما شئت  
 فقال الموصي له صليت بثلث للشفيع الشفعة وان قال او صيت ان يوهب له على  
 عوض الف درهم فهو بمنزلة الهبة بشرط العوض بنفسه واداهب حقا على انسان  
 وصالحه المدعي قبله على دار فلا شفع ان باخذ الدار بالشفعة سواء كان الصانع  
 اكرا او عن اخره لان المالك بالشفعة يقع على المدعي وفي زعم المدعي انه ملك هذه الدار  
 عن صا كما هو عين مال فتبين لا مخرج له ويغلق لو ادعى دارا بدلي رجل بطله  
 المدعي قبله على ان يعطيه المدعي قبله درهم وترك الدار على المدعي قبله سطر  
 ان كان الصانع عن اخره المدعي قبله فلا شفع الشفعة وان كان الصانع عن اكره  
 فلا شفعة للشفيع لان المالك بالشفعة هو عين مال يقع على المدعي قبله فاذا كان الصانع  
 على اخره ففي زعمه انه ملك الدار بعوض هو عين مال واد كان الصانع عن اكره  
 زعمه انه لا ملك له اربعون ما دفع الدار لم يرد على البس فادلية القول كما ان  
 بعين زعم من يقع المالك عليه واد استر في دارا على ان المشتري فيها بالمساوية  
 ايام بالشفيع بالشفعة في قوله لم يرد ان لم يرد ان لم يرد ان لم يرد ان لم يرد  
 حصة زعمه الله لان حق الشفعة بعد انقطاع عن البايع لا يفت من المشتري الا  
 تبيان للشفيع ان يفت على البايع ولا يفت على المشتري في اعي زوال ملك البايع  
 زوال الجاه وعي هذا قلنا ان من اقر سبيع داره من رجل وانكر المشتري كان للشفيع  
 ان باخذها بالشفعة وذكر الفزدري رحمه الله في شرحه روي عن ابي حنيفة رحمه الله  
 لا شفعة للشفيع بشرط الخيار وفي التدوير ان خيار الروية وخيار العيب  
 لا يمنع ثبوت حق الشفعة لانه لا يمنع زوال ملك البايع وان كان المشتري بشرط  
 الخيار لنفسه بشرط او لم يفتيه ذلك ولا شفعة للشفيع عند ابي حنيفة رحمه الله  
 لان المشتري بشرط الخيار يادة على ثلثة ايام فاسد عنده ولا شفعة في الشري القاضى  
 على باين وان اقبل المشتري خياره على ثلثة ايام حتى انقلب البيع صحا  
 وجب للشفيع الشفعة وان كان الخيارا بعين البايع والمشتري فلا شفعة  
 للشفيع لاجل خيار البايع لا لاجل خيار المشتري وفيه شفعة الكافي في خيار  
 في الشفعة اذ استر في دارا بشرط الخيار للمشتري فبعثت دارا لدار المشتري  
 كان المشتري لشفعة لا تفتي وان كان خيار المشتري يمنع دخول المبيع في ملك  
 المشتري ولا شفعة في الشري الفاسد سواء كان المشتري مما ملكه بالقبض او لا  
 ملكه وسواء كان المشتري قبض المشتري او لم يقبض ملك البايع وان قبض على  
 حقه في الاستر واد وهذا اذا تزوج البيع فاسدا واما اذا مسد بعد انعقاد البيع  
 فمن الشفع سبق في حاله الا يرى ان نصرا في الاستر من نصرا في دارا غير  
 بقاء باقى اسل او اسم احد هما او قبض الدار ولم يقبض الخبر فان البيع بفسد











بمؤخره وعلى ذلك ان حقيقه رحمه الله لا تنطبق شفعته وان طالعت المده وعلى قوله ما مثل  
اد اطلالت المده واختلفت الروايات عنهما في المده الطويله في روايه عن محمد رحمه الله  
انه يدرى لاهما بام وروايه اخرى انه قد يدرى فغالب المده اذ انكر المده تدرى اطلت  
شفعته وهو احدى الروايتين من ابو يوسف رحمه الله قال شيخ الاسلام الفقيه ابو  
علي هذا وعن اي يوسف رحمه الله مثل قول المصنفه رواه محمد بن صالح رحمه الله  
في الاصل وادان المصنفه في المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
مولى من الاجل على ذلك الاجل قبل ان يطلب هذا الطلب او يثبت من يطلب ولا  
والنقد في هذا مضي ذلك الاجل قبل ان يطلب هذا الطلب او يثبت من يطلب ولا  
شفعته له فان قدم المصل الذي فيه الدار في المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
الاشهاد والاعتراف عند البايع اذ كان الدار في يديه او عند الدار في يده المصنفه المصنفه  
فانه لا يطل شفعته وان طال ذلك فلا خلاف انه انما يطل هذا الطلب بعد ذلك  
لا يمانه اشباع المصنفه لاجل الحوصه لانه كلما قدم بصيرا فيه انكسر المصنفه  
لجانه وانما شفعته في المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
نظان الشفعه وفي المصنفه من محمد رحمه الله اذ ان يطل المصنفه المصنفه المصنفه  
شفعته لانه لو كان في البلد فام في هذا سدر الشفعه اذ اعطى المصنفه المصنفه  
طريق مكنه يطلب طلب الموانئه ومج من طلبه الاشهاد او بنفسه بأكمل  
وكذا لطلب له الشفعه فان لم يفعل ومضي طلعت شفعته وان لم يحد  
من توكله ووجه انما يطل على يده كتابا ويوكل وكذا في الكتاب فان لم يفعل يطل  
شفعته فان لم يحد وكذا في المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
رحمه الله وفي ما روي اهل سمرقند من ان شفعه عند الفاضل يدرى الى السلطان  
الذي يولي الفاضل فان كانت شفعته عند السلطان واسمع الفاضل عن اخيه  
فهو على شفعته لان هذا عند الشفعه اذ علم بالبيع في نصف الليل ولم يدرى  
الخروج فان اعيد من اصبح مع لان هذا باخر بعد ذلك وانما في المصنفه المصنفه  
اذ اسم البيع يوم السبت فلو يطل الشفعه بطلت شفعته لان هذا باخر  
بعد ذلك فلو يطل اهل سمرقند من ان شفعه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
الشفعه عند الفاضل لا يدرى ذلك يطل شفعته مام يطل فهو على شفعته  
لان هذا عند رعيه الطلب من الشفعه في البيع الفاسد وقت انقطاع  
حق البايع بالاشهاد في بيع الفصول والبيع بشرط الخيار للبايع بعين الطالب عند  
عند الاماره هكذا في كل شيخ الاسلام رحمه الله في الباب الاول من شرحه وجه  
قول محمد رحمه الله ان عليه من حق الشفعه انقطاع حق البايع وحق البايع  
ستقل وقت سقوط الخيار في البيع بشرط الخيار وقت الخيار في بيع الفصول  
بعين الطالب في هذا الوقت وجه قول المصنفه يوسف رحمه الله ان حق البايع  
وان كان سيقطع عند الاماره الا ان الاماره تستند الى وقت العقد لان الاماره  
انما هي عند العقد والصحة لا تعوم بنفسها وانما يقوم بالموصوف وتستند الوقت  
العقد مكنه وهو انقطاع حق البايع فيكون وقت الطلب وقت العقد لان البيع

ماثل

الفرد

الفاسد لان هذا حق البايع انما ينقطع بغيره المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
الي وقت العقد بان يغير حال وجوده فكذا انقطاع حق البايع لا يستلزم الطلب  
وقت تصرف المصنفه هكذا في كل من يطل عن ابو يوسف رحمه الله انه كان يطل  
بعين وقت البيع ثم رجع وقال سكته عند الطلب وقت البيع ليس يسلم ولو قال  
اطلت شفعتي بذلك تسليم في الحقيقه يستلزم العوض روايتان في هذا المصنفه  
بعين الطلب وقت البيع نظر لانه تغير ثبوت هذا المصنفه وان كان التبع بال  
وهو الى سنة بعين الطلب وقت العلم بالبيع حتى ان الشفعه لو قال انما سطر  
الاجل ولم يطل كامل بالبيع بطلت شفعته روايه الحسن من ابو حنيفة وذكر  
ابن ابي مالك عن اي يوسف انه قال كذلك قال وقال ابو يوسف ايضا انه على  
شفعته وسكونه عن الطلب قبل الاجل لا يكون تنجها للشفعه في الاجل  
في باب شفعه اهل المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
اهل العود فان كان لا يدرى ان سكت او يطل بنفسه سكتهم فلم  
يطلب طلب الاشهاد بطلت شفعته لانه ترك طلب الاشهاد بغيره فلم  
اذا انقضى البايع والمصنفه ان الشفعه علم المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
ذلك في الطلب فقال الشفعه طلب سكتت وقال المصنفه ما طلبت فالتفت  
قول المصنفه في الشفعه المصنفه ولو قال الشفعه طلبت الشفعه ما طلبت  
وقال ابو يوسف رحمه الله انما اقال الشفعه طلبت الشفعه من علمت بالقول  
فوله ولو قال علمت اس بطلها في ذلك الوقت لا يصد والاشهاد وهكذا  
ذكر الحضان رحمه الله في باب الفاضل على من الشيخ الامام الزاهد عبد الواحد  
الساقي رحمه الله انه قال اذا كان الشفعه على المصنفه وطلب طلب الموانئه بسب  
حقه لكن اذا قال بعد ذلك علمت سكت كذا وطالب لا يصد ويطل الطلب ولو قال  
ما علمت الا الساعة يكون كاديا بالحساب في ذلك ان يقول لاني ان المصنفه المصنفه  
تريه في الاخرت فيكون صادقا وان كان اخر قبل ذلك فالتبع المصنفه اذ ابلغت  
في نصف الليل واحسرت بنفسها وراى انه ان يستلزم ذلك فالتبع المصنفه المصنفه  
بفول حقيقه في نصف الليل واحسرت بنفسها فالتبع المصنفه المصنفه المصنفه  
يوم بدر سكته وذكر جوس بيا في ياداره اذا كان الشفعه بطلب الشفعه من  
المصنفه في الوقت المتقدم وعلى انه اذا انزل ذلك بحساح الى المصنفه فقال الساعة  
علمت والبايع الشفعه للسكان يقول ذلك ويحلف على ذلك ويستلزم في نفسه  
ونداخ على ذلك ما ذكره في ياداره الا في المصنفه المصنفه المصنفه المصنفه  
الوديع من جوس ما اودع عند من الدار ام له ان يحد حقيقه ويحلف عليه ويستلزم  
في حقيقه اذ ان الشفعه بطلب الشفعه من جوس علمت بالبيع وانما المصنفه  
هنا والمطلب الشفعه بعين المصنفه في كل ايه ب الفاضل المصنفه المصنفه المصنفه  
ما علم انه طلب شفعته ولم يدرى منه خلافا وذكر الفاضل على المصنفه ان هذا قول  
ابو يوسف رحمه الله وقال محمد رحمه الله انما ينقطع على البايع ما طلبت شفعه حين

الشيخ



لعله الشري فان قال المشتري القاضي جلده باه لطلب هذه الشفعة طلبا صحيحا  
ساعة علم الشري من غير ان يفتح القاضي على ذلك ذكره موسى بن يعقوب سمعته فان  
انما المشتري يبيته ان الشفعين علم بالبيع سدرمان ولم يطلب الشفعة وامام  
الشفيع يبيته انه طلب الشفعة من علم بالبيع والبيته بيته الشفعين في قول  
ابو جعفر رضي الله عنه وقال ابو يوسف رحمه الله البيته بيته المشتري ذكره في نوادر  
ابو يوسف ورايه ابن سماعه على فتاوى ابي الليث المشتري اذا اراد طلب الشفعة من  
فاقول قوله مع بيته ليعده ذلك فطران ان طلبه عند سماع البيع يلف على  
العلم باه ما يعلم ان الشفعين حتى يبيع البيع طلبا الشفعة لانه لا يحط علم به وان  
اكر طلبه عند ما به خلف على البيته لانه يحط علم به من سماعه مواد من  
عده رحمه الله اطلب الشفعين الشفعة وداقعه الى الامام والقاضي به جله بيته  
للمدعي ابعده لقن فان اعلمه ان في هذه المدعى والادبيل بيته وفي فتاوى ابي  
الليث رحمه الله الشفع اطلب الشفعة فقال المشتري هات لدرهم فخره  
شفعك فان كانك احضارا لدرهم ولم يحضر بيته اطلب الشفعة هكذا في  
من عهد النصارى لاسل وما يتصل بهذا الفصل دعوى الشفعين الشفعة  
وقضى القاضي له بذلك وسان شرائط وكتب المحضر في ذلك واذا ادعى الشفعين الشفعة  
ويحضر المشتري عند القاضي فالتاقي بيطر في دعواه افي بيته ام فاسد وانما  
يبيع دعواه اذ ابي موضع الدار المشتري فاعلمها في اي موضع وفي اي جمله وفي اي  
سكن وفي اي حدة وهاهنا هذا لان المدعى انما يبيع في المعلوم واعلم العتار بها  
ذكرنا عاد ابي بن هذه الاشياء ومصاربه معلوم ما سأل القاضي ان المشتري  
فمنه لادرس القاضي لانه اذ لم يفتحها من العلم بالبيع الدعوى على المشتري  
ما لم يحضر البيع كان ابي ليدلها بغير ان كان المالك للمشتري فاما ذكر القاضي علم ان  
المشتري وجد حصص بعد ذلك بيته ان يسهل له ما سبب يدعي الشفعة وهذا  
لان اسباب الشفعة مما يجزئها العلم بالبيع والادبيل الشفعة للجار  
الغالب وبعضه فالوا الشفعة بالاموال وعندنا الشفعة على مرات فلا بد من  
ان يبيته منها حتى يبطر القاضي ان سارعه سببا هل هو سبب وبعد ان يكون  
سببا هل هو محبوب القدر سألته عن طر الشري وكيف صنعت حتى جعلت هكذا  
ذكر صاحب الاقضية قال سألنا ابا جهم رحمه الله والقاضي يقول له متى علمت  
وكيف صنعت حتى علمت وانما سألته عن وقت العلم بالشري وعن وقت الاخبار  
حتى يرى القاضي ان المدعى هل يظاوت من وقت العلم او من وقت او من وقت الاخبار  
الوقت انما هو افعه الى القاضي فان عند ابي يوسف وعنده رحمه الله اذ انظروا  
المدعى فان القاضي لا يفتي الى دعواه وعليه الفتوى وانما احنا رتبنا رحمه الله ان  
سأل القاضي عن وقت الاخبار حتى يرى القاضي ان المدعى هل يظاوت لانه وقت  
العلم لان العلم لا يثبت الا بدليل يظاوت به والشفعة لا يطل بترك الطلب بعد  
وسكو الخبير اليه فتاوى القاضي طلبت يريد به العلم المتعلق به ويكون ذلك  
مصححا فبالبالقاضي عن الطلب بعد الخبر الشفعة ثم اذ اسأل المدعى طلب المواثبة

مقال

هذا للشيخ علمت او قال حتى اجبت من غير ان يثبت ولا منك مساله عن طلب الاشهاد  
هل طلب الاشهاد بعد ذلك من غير ما حيز وبعضه فان قال نعم يسأل ان الذي طلب  
بخبره هل كان ادرك اليه من غيره فان قال نعم ليس ان الاشهاد قد وقع وان لم يكن  
اقر به اليه سألته عن موثقتهم فان كانوا في مصر واحدا فلهذا ذلك على طريق  
الاستخفاف وان كانوا في اماكن متفرقة فالحكم فيه على المتعاضل التي ذكرنا  
ان اذ ابي رحمه الله الطلب فذكر مع دعواه فعند ذلك القاضي سأل المدعى  
عليه عن دعوى المدعي فان انكر ان يكون شفيعا واكر سبب شفيعه بان  
كان المدعي ادعى الشفعة بسبب الجوار والمدعى عليه انكر ان يكون المدعي  
جارا للدار المشتراة وان يكون المار الذي تحت الدار المشتراة ملكا للمدعي  
فاقول قوله وان كانت تلك الدار في يد المدعي فطلب المدعي ان يفتح البيته على ذلك  
تلك الدار ملكا لان اليه خلفه فحق ان يكون ذلك ويحتمل ان يكون لاجاره  
او عاربه والحوال بسبب الجارة او العاربه ليست بسبب الاستحقاق  
الشفعة والمخالف لا يبيع حصة البيته فان كان الطاهران به يملك ولكن الظاهر  
يكون لا يملكها وان لا يبي لا يستحقان اكر يكون واحد الشفعين الى الاستحقاق  
على المشتري والظاهر لا يبي ذلك واذا لم يبق قول المدعي في ملكه ملك الدار  
يجاز المدعي الى اقامة البيته عليه فان لم يكن له بيته واذا سأل الشفعين  
فلهذا ذلك لانه هو المالك في الحصة على قول ابي يوسف رحمه الله استخفاف  
في العاربه قول محمد رحمه الله على الشرائك لان المدعي يدعي عليه استخفاف  
الشفعة ليعز بالسبب فصار كما لو ادعى المالك بسبب الشري او غيره وهو  
يكره هناك خلف على البيته فلهذا اهيته في الشفعين اذ احضر البيع فان كان  
المحضر سالا يثبت البيع او لا يبيح الرسالة سواء كان المحضر ولعله او انشئ حرا  
كان او عبدا صغيرا كان او كبيرا حتى لو ترك طلب المواثبة عند ذلك واخبر  
طلب الاشهاد وطلب شفيعته وان لم يكن المحضر رسولا وانما اخره من تلقا بيته  
فان كان المحضر رجلا يمدعي او كان المحضر رجلا واحدا عدل لثبت البيع بحضره اذ  
سواء صدقته الشفعة على ذلك او لزمه اذا ظهر صدق المحضر هكذا اذكر الطحاوي  
في كتابه وروي الحسن بن ابي جعفر رضي الله عنه انه يشترط العدل والعدالة  
لثبوت البيع بحضره حتى لو اخبر رجلا عن رجلين او رجل عدل فلم يطلب طلب  
المواثبة او اخبر طلب الاشهاد لا يطل شفيعته على هذه الرواية فان كان رجلا  
واحدا غير عدل ان صدقته الشفعين في ذلك لا يثبت البيع بحضره بالاجماع هكذا  
ذكره وكلاهما شرح الطحاوي رحمه الله وان كان كره في ذلك لثبت البيع بحضره  
وان لم يصدق المحضر عند ابي جعفر رحمه الله وعندنا في البيته البيع بحضره اذ  
ظهر صدق المحضر وعلى مناس روايه الحسن بن ابي جعفر لا يثبت البيع بحضره اذ  
وان اراد وان يثبت في ذلك فلهذا لا يبيح المدعي لئلا يفسد الحكم  
فان من فلا في يوم كذا من شهر كذا سنة كذا فاحضر معه كذا فان القاضي قد  
وان كان لا يعرفها فليطلب ان يفتح بعد ذلك كذا نسبي فلان واحضر رجلا كذا فان

هر

ع



فانه هذا الذي حصل على هذا الذي اضرع اشترى دارا بدينه كذا في محله كذا  
يعرف بل هو المحدث وهذه الدار كذا والثاني والثالث والرابع كذا حدودها وحقها  
وجميع ما فيها الدار احدها فيها والحاجه منها من حقها كذا وحقها ووزن سبعة  
منه كذا وانتهى هذا الدار وصارت سبعة بدينه وان هذا الذي حضر احق بهذا  
الدار اشترى هذا المشتري هذا المشتري فيها بدينه التي يحوز هذه الدار المشتري  
احدها وهذه الفاني والثاني والرابع كذا وانتهى على فلا كان اشترى هذه الدار  
المحدث بدينه هذا الكتاب الى حقه احق بشفعها فبما في ساعة كذا من يوم كذا  
من شهر كذا من سنة كذا وانتهى طلب شفعها كما على شرا بها طلب معا فبدينه من  
غير طلب اشترى هذا المشتري فانه كان اقرب اليه من الدار المشتري فانه  
هو احق بشفعها فيها من غيرنا حتى ولا يقسم وطلبها منه بشفعه فيها  
واشترى على ذلك شهرا فاشترى الفاني شيوه المدعي عليه هذا الذي حضر معه  
عاشي ووصف في الكتاب بذكر انه اشترى هذه الدار التي ادعاها هذا  
انه احق بشفعها المحدث هذه الموصوفه في هذا الكتاب بكذا ورعا ووزن سبعة  
بدينه كذا الحدودها وجميع حقها الدار احدها والحاجه منها وبقية وصارت  
بدينه وبدينه سبعة ذلك ان كان يريد الكتاب بدينه فبدينه اني يوسف رحمه الله بكتب  
وانتهى على فلا اشترى بها الدار التي حدودها ووصفها في كتابنا ولا يدعي  
من طلب الشفعه لان على قول او حقيقه يوسف رحمه الله يستغنى على  
العلم على ما سدد وان كان يريد الكتاب على قول محمد رحمه الله يكتب وان فلا اشترى  
بشفعها الدار التي حدودها ولا يدعي من طلب الشفعه وان كان كذلك للدينه  
بكتب قال المدعي فلان هذا الذي حضر للقاضي الاستماع من دينه على دعواه  
سالك واجابه القاضي الى ذلك فاحضره من الشهود ومن رجل كذا فلان  
ورجل كذا فلان وذكر انه فلان يعرفه القاضي بالاسم والنسب والحليه وما  
يعرفون به من القبايل بدينه بدينه هو لا لادن حضر وان الدار التي بيعت  
في موضع كذا حدودها كذا على ما ذكر المدعي ذلك هذا المدعي حضر لم يترك عن  
ملكه بدينه فبدينه ان اشترى المدعي عليه هذا هذه الدار الموصوفه في هذا  
الكتاب بدينه هذا اليوم لا يعلمون خروجها من ملك المدعي هذا المذكور فيه وان  
ذكر الشهود بدينه المدعي على البات فان قالوا المدعي فلان هذا المشتري والى وينا  
هذا من ملكه وان هذا المدعي احق بشفعه هذه الدار المشتريه في الحوار التي  
حدودها ووصفها في ذلك خمس اجناس وان اشاروا الى محضر الدعوى فقالوا  
ان الدار التي بي ووصف حدودها وموصفها في محضر هذا الدعوى واساذا  
الى محضر الدعوى كذا هي لان الاشارة الى محضر الدعوى كذا هي اعادوا  
ذلك في لفظها فيها وقد فتع ذلك بيطران كان المدعي طلب طلب المائتين  
والاشهاد على وجه الاحاجه الى اقامة البينة عليه ولو انكر طلب المائتين  
وطلب الاشهاد فبكتب شهودا البنا ان فلان المدعي حين اشترى هذه الدار  
التي ادعاها انه احق بشفعها المحدث في هذا الكتاب ولم يبق في يوم كذا من شهر

كذا من سنة

كذا من سنة كذا طلب الشفعه بدينه الدار من غير ذلك ولا ملكه ثم ذهب  
الى المشتري هذا ان كان هو اقرب اليه من الدار المشتريه من غيرنا حتى ولا يقسم  
وطلب منه الشفعه باثنا واستشهدنا على طلب الشفعه لهذا الدار المحدث  
الموصوفه وانه اليوم ثابت واثم على شفعه وانه اولي بهذه الدار من هذا  
المدعي عليه بشفعه فيها وان انكر المدعي عليه المشتري والنفق واشترى  
سوى ذلك من حوازه وشفعه وطلب الشفعه العلني يحتاج الشفعه  
الى اثبات الشري والنفق عليه ذلك لانه سبب حقد او بعض سبب حقد  
والشفعة تنبذ بالشري او بالشري او بالشر كمدع الشري على ما ذكرنا ولا انسان  
بملك اثبات سبب حقد كما على اثبات حقد فبكتب في المحضر سالك  
القاضي فلان فلان المدعي عليه كذا داما عليه فلان من هذه الدعوى  
الموصوفه في هذا الكتاب من الشري والنفق وغير ذلك فانك فلان الشري  
والنفق على ما ذكرنا داما المدعي عليه فلان المدعي القاضي الاستماع من  
شهاده ودعواه ما للقاضي اجابه الى ذلك فاحضر من الشهود فلا ولا  
فبدينه ان فلان فلان المدعي عليه هذا الذي حضر المدعي هذا  
اشترى من فلان بدينه فلان في الدار التي حدودها كذا وحقها ووزن  
بكذا وحقها ووزن سبعة وانه شين هذه الدار المحدثه فيه وانه اليوم  
بدينه فان هذا المدعي احق بشفعه بدينه اشترى هذه الدار التي يحوز هذه الدار  
المحدثه في هذا الكتاب وان انكر المدعي عليه ان يكون المدعي عليه العلني  
واشترى بدينه ذلك فان القاضي يسأل المدعي من طلبت بالشرى فان اجاب  
وقال طلبت منه بدينه وقال المشتري لم يطلب فالقول قول المشتري  
وغيره بدينه اشترى وقت العلم وبينا بين فالقضي ان الحصة في الاصل  
والعلم ارض فاذا لم يملك وطلبت كالحقت عليه عند القاضي انما يطهر  
الحال وقد وجد منه الطلب الحال فيصده واذا لم يملك وقت كذا فبدينه  
ظهر عند القاضي عليه بالشرى في ريان ما مضى ولم يثبت طلبه في ذلك الوقت  
لا من اقرا له لا يملك على غيره وكان القول قول المشتري لانه بيكر  
وجود الطلب في ريان سابق والقول قول المشتري ان المدعي  
الطلب وقال لم يملك سدد شيوه وطلب العلني طلب الموائين وطلب بدينه  
على وجه القاضي يقول لم يملك بدينه حصة منك فان قال ان القاضي كذا فبدينه  
من المصير ان ذلك معروف فالتقاضي بدينه بدينه لانه لا يملك من الحصة  
الا عند القاضي بدينه وان كان القاضي في المدينه تلك المدينه في القاضي  
لا يملك بدينه ذلك على قوله ما عليه المشتري وان بي بدينه بدينه بان قال  
لم يملك المشتري منه بدينه اشترى ايام وطلبت من طلبت وقال المشتري لم يملك  
على فالقول قول المشتري وعلى الشفعه البينة وان لم يكن الشفعه بينه حقت  
المشتري على العلان حقت على فعل العين وبعض شفعه اشترى بدينه اشترى  
ان ادعي الشفعه الطالب مطلقا تحالف المشتري على العلم وان ادعي حصة

فها



المشتري وطلبته بالسلم وقلت له سلم الدوا الى فان قال المشتري لم يطلبه احد  
على السات لانه خلف على امر حري بينه وبين الشفع فيكون الخليف وان قال  
الشفيع للقاضي لم يطلبه فاسمع من يهودي احابه القاضي في ذلك فكتب  
في المحضر يدعاه القاضي باليمين على ذلك فاحضر من الشهود فلان وفلان اسما  
وسمهم ويعرفهم ما يعرفون به من القارة يشهدون ان فلان المدعي لما علم  
بحريان اليهم من المشتري المدعي عليه هو او يبي ما به فلان في الدار الشتر  
المحدوده الموصوفه في هذا المحضر في يوم كذا طلب من الموائيه من عريش  
ثم ذهب الى المشتري المدعي عليه ان كان هو اقرب اليه من غير تلخر وطلب  
الشفعة با ياحضرته واشهد على الله والله الموثق فاستقر على شفيعته  
فانه احق بهذه الدار المشتراة بسبب هذه الشفعة من المشتري المدعي  
عليه هذا فان قال المشتري انه علم قبل هذه الموفت الذي طلب الشفعة ولم يكن  
يطلب بالقول قول المشتري وان اكر المدعي عليه جميع ذلك بان قال لشفعة  
له قبل بالقول قوله وبسبب القاضي المدعي هل له يمين على ما يدعي فان  
قال لا يمين لي وطلب يمين المدعي عليه حلفه القاضي لاداعي عليه معنى  
لرافقه باليمين واذا اكر لم يخلف القاضي سايرا لدعائوي ثم القاضي حلفه على  
اليمين السببية ما اشترى الدار التي بين يديه ودها ووصفها في هذا  
الدعوى ولا خلف على الحاصل بالله ما خلفنا شيك شفعة من الواحه الذي  
ادعي وانما اعطى على السبب لطلب المدعي لان الدعوى في الشفعة سببية  
لغيره او يبي العلم اختلان ظاهر في الاستحقاق الشفعة بالجواز فاحلفنا  
على الحاصل بما يتدارل قول من لا يري الاستحقاق الشفعة بالجواز فاحلفنا  
في يمينه بمصرره المدعي فان قبل لما ان في الخليف على الحاصل صر المدعي  
في الخليف على السبب فصر المدعي عليه لاداعي اشترى ولا شفعة للشفيع  
فان سالت من الطلب او السبب فلكا الشفعة فلما القاضي لا حد سوان الحاق  
الصور واحد فان مراعاة جانب المدعي بالتميز له ودفع الصر منه اولى  
لان السبب للشفعة وقد وجدوا سبقا الحق بعد وجوب سبب وجوبه  
اما يكون بغارض المستعظ فيجب التمسك بالاصل حتى يقيم الدليل على خلافه  
فان انكر المدعي عليه المشتري والجواز الا انه قال لم يطلب الشفعة حين  
بلغه شري هذه الدار وطلبته من الشفع المدعي في ذلك كتاب الاستحقاق  
ان القاضي حلفه بالله لقد طلبت شفعة هذه الدار واشهدت على ذلك  
محضر المشتري او الدوا قبل انما نسقم هذا اذا ادعي المدعي عليه انه بلغه  
خير المشتري وهو ما امن الناس فاما اذا امر بين عمدة من يشهد بحسب بلغة  
خير المشتري بالقاضي حلفه بالله لقد طلبت الشفعة حين علمت المشتري وصر  
الى اليهودي فدرت وطلبته بامر اخرى عند محضره والمشتري اذ اذ  
واستبدت عليه وان ادعي الشفع انه بلغه الخبر وان طلب الاثبات في  
اصح فانه يجب ما بلغه شري الدار الا في الموفت الذي يدعي وان طلب الشفعة

واشهر عليه

واشهر عليه حين اصح ولو كان المدعي عليه حين انكر جميع ما ادعاه المدعي  
وحلفه القاضي وكل يمين في المحضر بعد جواب الاثبات من المدعي عليه فلان  
فلان المدعي القاضي ان خلف المدعي عليه وانما يذكر سوال المدعي ذلك لان  
استحقاق المدعي عليه حين المدعي حق الانسان لا يوجب بدون طلبه في يمين  
حلف القاضي فلان المدعي عليه على ما ادعي عليه فلان ولم يخلف فصر  
عليه القاضي اليهم ثلاث مرات وان لم يحلف الزمة الغنما بكونه من اليهم  
فلم يحلف وانما يذكر عرض اليهم ثلاث مرات فجزا عن قول الحصاص صر  
اياه فانه يقول انما يجوز الغنما بالقول اذا عرض القاضي اليهم على المدعي عليه  
ثلاث مرات ويعلل به كل مرة انه ان لم يحلف بعد العرض ثلاث مرات  
عليه بكونه من يمين فالزم القاضي فلان المدعي عليه ما ادعي عليه وسمى  
ووصفه في الكتاب وخطي بذلك عليه بكونه من يمين ذلك لان الغنما بالقول  
جالت الغنما اليه وبما يتفصل بعد المسائل اذا افقي للشفيع يقول  
له هات الثمن وحدا لدار وهذا لان الغنما بالشفعة للشفيع لرفع ضرر  
المشتري منه ولا يجوز الا اذا دفع الشفع الثمن الى المشتري او لا يراجه الدار  
ولان الشفع من المشتري ترك منزله المشتري من البايع ثم المشتري لا يملك  
على فحين المسح بالمرشد الثمن كذاها هات هكذا ذكر في الاضية وهذا استدارة  
الى ان القاضي يقضي الشفع بالشفعة قبل ان يحضر الثمن كذا ذكره في الميم  
السورية في شرحه وقد روي الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ان القاضي  
لا يقضي للشفيع بالشفعة ما لم يحضر الثمن فصار من ابي حنيفة رحمه الله والشافعية  
روايات في كبح الطواوي قال لا يقضي للقاضي ان يقضي للشفيع بالشفعة حتى  
يحضر الثمن او يفي لا يفي فصاره ولكن المشتري ان يحضر الدار حتى يبين الشفع  
الثمن وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف رحمه الله وعلى قول محمد رحمه الله  
لا يقضي بالشفعة حتى يحضر الثمن فان قال الشفع ليس عند ي الثمن احضر  
اليوم او قال عند او ما اشبه ذلك فالقاضي لا يقضي له ذلك ولا يخل حلفه في  
الشفعة فزق بين هذا وبين المشتري مع البايع فان المشتري اذا لم يدفع الثمن  
الى البايع في الحال وما طلبه في ذلك لا يخل المشتري والعرف ان البايع لا اراد  
المسح عن ملكه قبل وصول الثمن اليه فقد اصدق بنفسه على اختياره فلا يسلط بالمال  
ملك المشتري وانما يسلط له ما سالت ولا يحد حصر المسح وانما المشتري لا يملك  
ذلك بنفسه من احسار ليقول احساره قبل وصول الثمن بل الشفع ملك ما بين  
كذلك فصر من نفسه وانما يجوز للانسان دفع الصر عن نفسه على وجه  
لا يضر غيره ودفع الصر عن المشتري باطل الشفعة اذا قال ليس عند ي  
الثمن واحضر عند فان قال الثمن عند صر فادفع معي حتى اعطيك او قال  
الثمن في يميني فادفع واجي بالثمن فان القاضي يمينه هذا المختار لانه لا يملكه  
ان يحضر الثمن مع نفسه لانه لا يري ان القاضي هل يقضي له ام لا فيصير هذا  
التدريعوا اختلاف ما راع عليه واذا دفع الشفع الامر الى القاضي فطلب منه

الشفعة



ان ينقص فدا على وجهي ان كانت الدار في يد البائع فالفاضي لا يسع خصوصته  
ولا يفي له الشفعة الا بغيره البائع والمشتري لان البائع والمشتري  
فكان النقصا لنفسه فلا بد من حضورهما فان كانت الدار في يد المشتري فالفاضي هو  
المشتري وحده فليس له حضوره ولا يستطاع حضوره البائع لانه ليس له ملك  
ولا يدركه كالاختي فان اخذ الدار من المشتري فمعه دية ومكان ما له على البائع  
عند لان لا بد ان ينقسم البيع الذي جرى بين البائع والمشتري ويضع الملك على  
البائع هو المذهب عندنا على ما ذهب اليه ومعنى انقسام فيما بين البائع والمشتري  
بعت هذه الدار اجماعا البيع وقوله ملك اضافة اليه فاذا اخذها الشفعة  
بالشفعة ينقسم على المشتري فصار له البيع مضافا الى الشفعة بعد ان  
كان مضافا الى المشتري وانقصت الاضافة الى المشتري وبطلت في  
الحصوات من ربي سهم الى رجل فقدم عليه منزلة واحد اليهم والوجه في نفسه  
لم ينقطع ولكن انبجده الى الاول فدا ينقطع بملك هذا ونثبت في شفعة الخانع  
ان المشتري اختلعه وان الشفعة اذا اخذ الدار بالشفعة انه يملكها بعد  
جدي او يملك الشفعة التي جرت من البائع والمشتري الى الشفعة عامية  
على انه يملكها بعد جدي ولو قد دخل عهد رحمه الله مساليل بذكر قوله العدة  
من جدي ذلك اذا اشترى دارا فباعها فاشترى نفسه له فيها خيار الروبة  
فان كان للدراشفعة واحدة بالشفعة فله خيار الروبة فدا ثبت عهد رحمه الله  
خيار الروبة للشفعة في هذه الصورة فلو كان الطريق طريق حول تلك الشفعة  
الى الشفعة لكان لا يستلزم خيار الروبة او الروبة لو كمل بان كان الوكيل  
قد راي المشتري قبل الشري وهذا ثابت الخيار للشفعة فلو انما ان شئت الدار  
بعد جدي وقال ايضا رجل اشترى من اخيه دارا على ان البائع يري من كل عينها  
حين جارا لمع عندنا حضور الشفعة الى ان فادها بالشفعة واطلع على عينها  
كان له ان يردّها على من اخذ الدار منه ولو كان الطريق طريق حول تلك الشفعة  
لما ثبت له خيار العيب علم انه ملك الدار بعد جدي جرى بين الشفعة وبين  
البائع وهذا البيع او شفعه بالشرط فاذا مقتضاه وهو ضد السلامة والبيع  
انه ينقص ذلك البيع باخذ الشفعة الدار من البائع يعوب البيع المستوفى  
لشري عليه ذلك البيع لو ابا لا يري عوده وفوات العقب المستوفى بالبيع بعد  
الصعد بوجوب استيفاء ذلك البيع كالمعنى في الشفعة واذا استوفى ذلك  
عادا المبيع الى ملك البائع فبصرف الشفعة بملك المبيع على ملك البائع فلو ان  
البائع العهد على البائع وروي ابو سليمان عن ابي يوسف رحمه الله ان المشتري  
اذا كان يؤخذ الفتن ولم يفتن الدار حتى فقي القاضي للشفعة حضورها فانه يفتن  
الدار من البائع وينتد الفتن المشتري وعهدت على البائع فلو ان الشفعة  
في هذه الصورة وجدا لدار مسافرة فادها على البائع او على المشتري بفتن القاضي  
فاذا المشتري ان يادها بشرائه او اراد البائع ان يردّها على المشتري فحكماء  
ذلك الشري والمشتري بالخيار ان شاء اخذها وان تركها من قبل النقص الذي

حدث

حدث الشفعة فيها فان اخذ الشفعة الدار من المشتري واراد ان يكتسب كالاخذ  
المشتري لكون وقته للشفعة على المشتري له ذلك ويكتسب الكتاب سري المشتري او  
بريب الاخذ عليه بالشفعة لان الشفعة ثبتت فيما ملك حصة المشتري فكل سري  
المشتري او لا حتى لا يملك المشتري ملكه من حصة باعته بالشري بوقت من الدهر  
ويأخذ الشفعة من المشتري كتاب بشرائه الذي كتب على باعته فان لم يشتري  
ان يرفع الدار له فله ذلك لان الكاخذ ملك المشتري ولكن ينبغي للشفعة ان يكتسب  
لنفسه بغيره فوفا على تسليم المشتري الدار اليه بالشفعة فان كان الشفعة  
لعدو الدار من البائع يكتسب كما على البائع على حصة يكتسب كواحدة من المشتري  
ويكتسب في هذا الكتاب ان المشتري انما يكتسب على هذا الكتاب ولجأه  
وافر له لا حتى له في هذه الدار وفيه منه واذا وقع الشري فمن حول الحصة  
مثلا لخصر الشفعة بملك الشفعة واراد اخذها الى ذلك الاصل فليس له ذلك  
الارض المأخوذة ويقول القاضي له اذ لم يرض المأخوذة اما ان يتدلى  
حالة او يصير حتى يمل الاصل فان بعد الفتن حاله وان اخذ من البائع سعة الفتن  
عن المشتري وان بعد الفتن وكان اخذ من المشتري على الاصل فحق المشتري  
على حاله حتى لا يكون البائع ولا يملك المأخوذة من المشتري قبل ان يمل الاصل فان  
صحت حتى يمل الاصل وهو كذا بشفعته ولكن ينبغي ان يبال الشفعة في المال  
على ما هو ظاهر الرواية وهو كذا اذا كان الاصل معقوبا فاما اذا كان غير  
لحو الحصاد والكراس واشياء ذلك فتلك الشفعة انا اعني الفتن واحدها فلو ان  
له ذلك لان الشري بالاصل فهو لم يفسد حتى الشفعة لا يكتسب في الشري  
القاسد فاذا فقي القاضي للشفعة بالشفعة ومنه له اطلاقه وان كان  
الفتن في وقت كذا فلا شفعة ذلك فلو بات به فطلعت شفعته وكذا اذا قال  
للمشتري ذلك الشفعة فان جازا لداشيرة والفتن دارهم وقد تطلب المشاء فيه  
قال بعضهم لا تطلب شفعته وبعضهم يقول في الجواب فتبين بان لا تطلب  
شفعته وكذا ان اذ قال الشفعة اذ لم اعط الفتن في وقت كذا فانما من الشفعة  
فهو محقق فسل حقه ان لم يعط الفتن في ذلك الوقت في القدر في المشتري  
سفر من ابي يوسف رحمه الله ان قول الشفعة لا حتى له عند فلان براه عين  
الشفعة وان وقع الشري بالجناد وقدا اشترى الموقوف بالشفعة باخذ  
الحار وانما س هذا في شفعته وامقات الناطق واذا وقع الشري بما لا يملك  
نحو المكيل والموزون وما اشبهه فالشفعة بالشفعة بغيره ذلك الذي يشترى  
بغيره فبينه وقت الشري لا وقت الاخذ بالشفعة الدليل عليه ما ذكره شيخنا  
الاسلام رحمه الله في شفعته انما في اذا اختلفت الشفعة والشري في وقت  
العرض يوم الشري فان كان العرض قائما يوم العرض لئلا يجعل القول  
قول من يشترى كذا القيمة لئلا يفسد وكذا شمس اية الخواص رحمه الله هذه  
المشكلة ايضا فقال ان كان قائما يوم العرض فبينه في الحال فبينه عند  
العقد وان كان هالكا فالقول فيها ان المشتري هذه الحصة في باب الشفعة

شفعة



بالعرض الشفيع اذا شفع اليه المشتري واستعمل منه اذ قد جعله مرجع عن ذلك  
 وهو رجوعه الى باب الجني من ادب القاضي للخصم فدا **المسألة** ان المشتري  
 في استيفاء الشفيع كل المشتري لخوا رغبته وفي استيفاء الشفيع المشتري نحو  
 فان المشتري من حاكمه قد مررت بمسلمان من مسابلي هذا في صدر الكتاب في  
 فصل مراتب الشفعة بين جماعة في فدا عن ابي يوسف رحمه الله داربي فقام اشوا  
 واصاب كل منهم ناحية منها معلومة الا ان طريقهم واحد ولحل داره اجدت نصيب  
 بعضهم فباع احدهم نصيبه من بطل وملكه شركا وصلا طريق الشفعة فالحق والملا  
 لبعض نصيب هو كمال الشفعة في المبيع وان لم يكن له نصيبه لان الدار واحد  
 وكذلك الغزبة والارضون من قوم شركتها فحق في ملكه بالشفعة نصيب  
 اقربته متفرقة ولحل ارض تلافية بعض هذه الارضين والى افق اجد الحام  
 الملا في الشفعة فيما بين من جميع هذه الارضين وان لم يكن ملازقة لاسها  
 ارض واحدة ولو كانت ارض كبره وقرق شربها من بطل لا افق في ملكها بالشفعة  
 نصيب من هذه الارضين تبقى فلا شفعة لهما الا انها لا رفته فحق على الفضل وقال  
 ولو كان الذي بيع منها فراحان في احدهما صاحبه وعلى كل فراحايط محيط به  
 ولاحد الغزاة من جار ملا في ملكه الشفعة فيها وان كان الذي بيع بيتان  
 وعلى كل واحد بيتان حايط محيط به وله باب على حله ولحل ارض على احد  
 الشتانين كان له الشفعة في البيت الذي يملكه ولا شفعة له في الآخر  
 وقرق بين الشتانين وبين الغزاة من روي بن سباعه عن ابي يوسف رحمه الله  
 انه ايضا الجواب في مسئلة البيتان بخلاف هذا فقال له الشفعة في البيت  
 حتما قال في هذه الرواية ولا يسهل الشتان في الغزاة والارض الامصار ولو  
 كان لرجل دور على بعضها بعضا فباعها بالشفعة في الدار التي يملكها قال ايها  
 في هذه الرواية والستانان في المحضر غير له الدور واذا كان له داران في قرية  
 باعها وارضا من اراضي تلك القرية معها وله جار على احدهما من الداور ولحل  
 الحازان باخذ الداران والارض ولو كان باع الدارين باعها بالشفعة لا باخذ  
 منها الا التي يملكه وحصل بيع الدارين مع الارض بمنزلة بيع الغزبة والارض مع  
 رجل له بيتان عليه حايط واب يتبع بيتانه وارض بيتان خلف البيتان ولحل  
 قطعة ارض الى جانب الحايط الذي على الشتان فالشفعة له في الشتان والارض  
 المتصله به وعنده اذا كان للرجل دور فباع منها وحلها دارا واحدة وحلها  
 ارضا وباعها بالشفعة الشفعة في ذلك لانها صارت واحدة ههنا قال في  
 سائت محارجه انه من حوائت يملكه على بعضها بعضا واب كل واحد  
 الى الطريق الاعظم ولحل للجنب حائوت منها حائوت فباع الحائوت التي تملكه  
 في الشفعة فملك الشفعة قال في الشفعة في ذلك كذا قال  
 غيره في التوبة في دار واحدة قلت فان باع صاحب الدار حائوتها واحدا  
 باع الاوسط منها وهو لا ياتي حائوت ذلك الرجل قال له ان باخذ بالشفعة  
 صور مسئلة التوبة في دار واحدة رجل له بيتان في دار رجل فباع البيت

تعلق

فباصحبا له ارا ان باعها جميعا ولو كان البيتان منفردين احدهما باعته باعته  
 من الدار ولا ياتي احدهما الاخر فباع صاحبه البيت الشفيع فان الشفيع في  
 البيت اياه الذي يملكه دون الآخر قال ههنا ايضا سالت محارجه الله عن محارجه  
 ارضه متلازمة كحل على واحد منهما ارض انسان يبيع امثله الاوجه فالشفيع  
 ان باخذ الغزاة الذي يملكه وليس له في نفسه شفعة لان كل فراح على حده وان  
 لم يكن بينهما طريق وله لك لو كانت قريبة خالصه لرجل باعها يدورها وكذا  
 وارضها فباعها من باع ارض انسان والشفيع باخذ الغزاة ثلثها افضل  
 استاذ من فيها اذا اراد الشفيع احد من المشتري وترك الباقي فباع  
 ان يعلم ان الروايات ابعثت عن اصحابنا رحمهم الله ان المشتري اذا كان واحدا  
 والباقي او اذا كان واحدا وقد اشترى له ارض حقة واحدة ان ليس للشفيع  
 ان باخذ البعض دون البعض وفيما للضرر عن المشتري يعني به ضرر  
 الشفعة وان كان المشتري واحدا قال باع اسن اولئك والباقي اشترى له ارض  
 واحدة فليس للشفيع ان باخذ نصيب احد البايعين دون الآخر وان كان المشتري  
 اسن اولئك والبايع واحد فالشفيع ان باخذ نصيب احد البايعين دون الآخر  
 وان كان المشتري اثنين اولئك والبايع واحد ان باخذ نصيب احد المشتري  
 والغير ان المشتري اذا كان اثنين فليس نصيب احد منهما ضرر  
 الشركة على المشتري ولا على البايع اسن على المشتري فلا شفيع باخذ ثلث  
 نصيبه واسن على البايع ان باخذ النصيب نصيب للشفيع والنصف الآخر  
 يبقى للمشتري الآخر فاما اذا كان البايع اثنين والمشتري واحد افق احد  
 الشفيع نصيب احد الثايعين ضرر عيب الشركة له على المشتري في البايع  
 خلاف ما لو اشترى نصيب كل واحد منهما بشفعة على حدة كان للشفيع ان  
 باخذ نصيب احدهما وان كان المشتري يملك عيب الشركة لا بد من هذا المعنى  
 حيث نصيب كل واحد منهما بشفعة على حدة قال القزويني رحمه الله في شرحه  
 ونذكر من بعضهم خلاف هذا فانه روي عنهم ان البايع اذا كان اثنين فالشفيع  
 ان باخذ نصيب احد البايعين قبل الغنص وليس له ان يلعن المشتري  
 ليس له ان باخذ نصيب احدهما قبل الغنص لان قبل الغنص التملك على البايع  
 وقد اجمع ما خرج عن ملكه وبعد الغنص التملك يقع على المشتري فيلحقه  
 ضرر عيب الشركة في البايع وروي عنهم ان المشتري اذا كان اثنين فليس  
 للشفيع ان يلعن نصيب احدهما قبل الغنص لان التملك يقع على البايع فيكون  
 عليه الصفقة وله ان يلعن نصيب احدهما بعد الغنص لان التملك يقع على  
 المشتري وقد اجمع ما حكم قال القزويني رحمه الله وسوسى كل نصيب  
 بما او كان اثنين حقة واحدة والعيب ولا تخاذ الصفقة دون اثنين ولا لملك  
 الشفيع يوكاله يوكل رجل رجلين باع ارض باعها بالشفيع ان باخذ نصيب احد  
 المشتريين فان كان الموكل رجلين والوكيل واحد لم يكن له ان يلعن نصيب احد  
 الموكلين والحاصل ان ظاهر الرواية بنظر هذه المسائل الى المشتري فان



كان المشتري واحداً المشتري الدار لنفسه او جماعة يتوكلهم باه والبايع واحد  
وتد اشترى نصفه واحد فليس للشفع لان لا يجد الكل او يدع الكل ولو كان  
المشتري ولو كان المشتري جماعة اشترى او اوجد يتوكله اياهم نصفه  
واحدة او شفعه فليس للشفع ان باحد نصيب احدى ولو كان المشتري ولو كان  
والبايع اثنين فطلب الشفع نصيب احدى اهل البيت ان باحد نصيب  
احدى دون الآخر هل يكون في شفعته ذكره آخر شفعته الاصل انه في شفعته  
المواثيق وطلب الاشهاد في هذا الجواب يجوز على ما اذا وجد منه طلب  
قال بعض مشايخنا رحمهم الله في الكلي ان باحد نصيب احدى لان ترك  
طلب المالك في النصف لا يدل على تركه في الكل وتركه في الكل لا يطل شفعته  
عند ابن حنيفة رحمه الله اصله وعندها الى شهر وهو المختار في النصف اولاً  
واما اذا طلب طلب المواثيق وطلب الاشهاد في النصف سطل شفعته لانه  
اكتفى بما يوجب بطلان شفعته وما يمنع بطلان بالان طلب الشفعه في  
النصف طلب في الكل لا في المشتري فقد وجد الطلب في الكل من هذا الوجه  
وانه يوجب في شفعته وترك الطلب في البعض ترك الطلب في الكل  
لا في المشتري وانما يوجب بطلان شفعته في الكل فكل حقه في الشفعه  
النائب والساقط فلا يقع التملك وانما عرفت ان لا غير التملك لا يثبت بالشك  
وقال بعضهم هذا الجواب على الظاهر واذا طلب طلب المواثيق والاشهاد في  
النصف لا يطل شفعته لانه وجد ما يوجب بطلان شفعته وما يوجب بطلان  
وايها كانت باه ولا يطل بالشك واذا اشترى الرجل دارين صفقة واحدة  
وشفعهما باه ان باحد احدى دون الآخر فليس له ذلك ولذلك لو كانت  
ارضين او قريتين او قريتين فارضيهما وهو شفعه ذلك كله وانما له ان يخرجه  
ذلك او يدعه وسوا كانت الدارين متلازمتين او فريتين بعد ان يكون  
ذلك صفقة واحدة في آخر صفقة المالك في وقت قول ابن حنيفة وان يوثق  
رحمهما الله في مثل هذه المسئلة في الشفعه الحسن بن زباد رحمه الله وان كان  
الشفعه شفعه احدى منها وقد اتبع صفقة واحدة ذكر شيخ الاسلام رحمه الله  
انه باحد الدارين هو شفعه في ظاهر الرواية وروي عن ابو حنيفة رضي  
الله عنه لو اشترى المشتري الدارين متاع منها صفقة واحدة والشفعه باه  
الدارين المتاع او يدع الكل وذكر شيخ الامية السرخسي رحمه الله في شرحه  
كان ابو حنيفة رحمه الله يقول اولاً انه ان باحدهما جميعاً او يدع وقال باحد  
واحد منها ثم رجع فقال باحد التي هو شفعه باه خاصه وهو قول ابن بوسين  
رحمه الله وفي الشفعه الحسن بن زباد رحمه الله في مثل هذه المسئلة ان الشفعه  
باحد الكل او يدع الكل وهو قول ابن حنيفة والابو يوسف وقد ذكرنا قول ابن بوسين  
في هذه المسئلة في العرائض والسيان وقد ذكرنا قول محمد رحمه الله في الاقراجه  
والجواب في العنصر **المستباح** في الدار اذا بيعت وله شفعه  
فاداك الدار شفعان منهم احدى فان كان كل فضا الغاي في الشفعه بينهما

شفعي

شفعي احدى الدارين او يدع لغيره غير ذلك عتبان يعلم ان الشفعه احدى الدارين او يدع  
مثل الاستيفاء والقضاء بانه يبيع الدار حتى انه اذا كان للدار شفعان سلم احدى الشفعه  
فيل احدى وفيل العتبان للاخر ان باحد الكل لان مثل الاستيفاء والقضاء بانه يبيع الدار  
واحد منها سبب سوت حتى الشفعه في كل الدار وان كان يبيع بينهما لان الجمع بينهما ليس  
الا بجمع بين الحقتين في شيء واحد فلا بد ان احدى ما يبيع ترك احدى الدارين وهذا  
جائز كما لو رخص داره من رجلين فانه يبيع راحته كل العين من كل واحد منهما جميعاً وبه  
حتى لو فسخ بين احدى ما كان للاخران عتبان الكل بدونه وبعد الاستيفاء وبعد القضاء  
بطل حق كل واحد منهما فافق في صاحبه حتى انه اذا كان للدار شفعان وفسخ  
الغاي في الدار بينهما ففسخ احدى ما يبيع ترك الاخران باحد الجمع وهذا لان الشا  
لما فسخ الدار بينهما ما وكل واحد منهما معصياً عليه من جهة صاحبه ففسخ في نصيبه  
فطل شفعته ففاق في صاحبه صورة واذا كان الشفعان من البعض ففسخ في  
الغاي في الشفعه ليعتق بطلان الشفعه حتى انه اذا اخرج الشريك والمخارجه  
الشريك في الشفعه مثل الغنا لكان له ان باحد الشفعه ولو فسخ الغاي في الدار  
وللشريك ترك الشريك في الشفعه فلا شفعه له ان باحد الشفعه ولو فسخ الغاي في الدار  
البعض فليس للشفعه المختار ان باحد الدارين حق المختار في كل الدارين نصفه في  
المالك ان باحد الشفعه بالطلب وقد وجد الطلب من الشفعه المختار حتى الغنا  
لربما لو بعد الحق المختار لا يوجب غير متاكّد ومتى وقع الاستيفاء من المختارين  
فانما يطل ان لو كان حاضر اما الزيادة فلا حتى انه اذا كان للدار شفعان احدى  
حاضر والاخر غائب وفي الغاي المختار بكل الدارين للغائب ان باحد النصف واذا  
حصل بعض الشفعه نصيبه لبعض لم يقع العمل وسقط حقه وفسخ على غيره من باقي  
كل مثل المختار في الشفعه لا يستفاد ولكن بسقط حقه بدلالة الاعراض في حق  
الباقين واذا فسخ الغاي المختار بكل الدارين ففسخ حقه وفي النصف بخر حقه  
ففي له تلك باقي بكل واحد منهما حتى يبيع مساوياً لهما فان قال الذي فسخ له الدار  
اولاً للباقي ايا الشريك الكل فاما ان باحد الكل او يدع لغيره الله والباقي ان باحد  
النصف فكذا ذكره القدر في رحمه الله لو كان الشفع المختار باحد الدارين للشريك  
بالشفعه ولكن اشترى الدار منه ثم حضر الغائب ان باحد الدارين بالبيع الاول  
وان شاعدها بالبيع الثاني بالبيع الاول فلان المختار استقط حقه في الشفعه لما  
اخذ في الشري وخرج من البيع فكان للاخران باحد الكل واما بالبيع الثاني فلان الشريك  
المشتري اعرض عن الشفعه حيث اقدم على الشري ومع الاعراض لا يثبت له حق الشفعه  
وخرج هو من البيع فكان للاخران باحد الكل وفي المسئلة في اشكال لان حق الشفعه  
في البيع الثاني امانت بعد تمام البيع الثاني فلا يطل بالاعراض قبله والمخارجه وهو قد  
معرض بالشري الثاني فلا يفسد هذا الشري هذا الحق مع فسخ هذا الشري  
الاعراض فلا يثبت الشفعه اذا اشترى اثنان شرا له لم يفسد اعراضاً لانه مقل على  
العقل وهو معنى احدى الشفعه ولو كان المشتري الاول شفعاً للدان فاشترى  
الشفع المختار منه ثم قدم الغائب ان باحد نصف الدارين بالبيع الاول وان شاعده



الكل البيع الثاني لان المشتري الاول لم يثبت له حق قبل الشراء فيكون بشرائه معروفا  
عنه متى هو مشتري في البيع الاول ولا يكون الغائب سبب البيع الاول الا المشتري  
واما بعد فقد ثبت للشئح الخامس حق الشئح سبب البيع الاول واذا اشترى  
سببا حقه عن البيع الاول ولم يتلق بعد حق من لونه معروفا كان الغائب ان يحدد  
الكل البيع وانه اعز بالصواب **الفصل الخامس** في انكار المشتري جوار الشئح  
في المسق قال هشام سالت محمد رحمه الله عن الشئح اذا طلب الشئحة بدو في يده  
برهائها قال المشتري ليست هذه الدار لك قال فاحترق في ان ياحنيفة رحمه الله  
كان يقول على الشئح البينة يعني القاضي لا يفتق المشتري بالشئحة ما لم يبره البينة ان الدار  
التي في يده دار له قال ابو يوسف رحمه الله انه اذا كان في يده فانه المشتري بها  
قال هشام قلت لمحمد ما قولك قال القاضي ما قاله ابو حنيفة رضي الله عنه وعن  
ابي يوسف رواية اخرى كما قاله ابو حنيفة في الاحتياط من كسبه الشئحة وانه غافل  
يبنى ان يشهد وان هذه الدار التي لجوار المتعقد ملك هذا الشئح قبل ان يشتري  
هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لا يعلما خرجت عن ملكه ولو  
بالا ان هذه الدار الحارة لا يملك في الجوار لو شهد ان الشئح كان اشترى هذه  
الدار من فلان وهي في يده او وهبها منه وفتن بها قاله بكلي فلو اراد الشئح ان  
عليه المشتري ان يثبت ملكه ذلك ذكر هذا التعريف في واجبات الساطع لا بد من عليه  
سبب لو اقر به بلزمه فاد انكر سبب بعد هذا قال محمد رحمه الله يستثنى على الشاب  
وقال ابو يوسف تحت على العلم بان يبيع ان هذه الدار ملك هذا لان هذا متعلق  
على ملكه دار ليست في يده وبه احد الصدر الشهيد وفي المسق من سبب عام  
بناؤه عن ابي يوسف رحمه الله انه في رجل يبيع دارا قام رجل يبيعه ان هذه الدار  
كانت في يده فانه مات والده وهذه في يده فالحاصل الذي انما البينة  
فان يطلب شئحه دار الى حنيفة لم اقص له بالشئح في بيع البينة على ذلك  
اخرا الباب الاول من المسق دار في يدي رجل اشترى بها اخر فبعث دار في حنيفة  
المقر له بطلت الشئحة باقراره الذي اقر بها فلا شئحه له فيها حتى يقيم البينة  
ان الدار اراه وفي الثالث منه رجل اشترى دارا وله شئح فاقتر الشئح ان  
الدار التي لها الشئحة لاخر فان كان سكنت عن الشئحة ولم يطلها بعد فلا  
شئحه للمقر له وان كان طلب الشئحة فلم يطلها الشئحة لان في الوجه الاول  
بريد ان يوجد باقراره حقا لم يكن ولا كذلك في الوجه الثاني فقد ذكرنا في الفصل  
المستعمل ان المشتري انما يجب الوفاء من الاموال في شئحه بينة الدار من الجوار  
فان كان صاحب الدار اقر ان الجوار بينة وبين هذا الرجل لم يحصل له بها شئحه  
بينة دار في يدي رجل اشترى بها اخر فانه لا يثبت المقر له الشئحة كراهتها  
وذكر الحنفية رحمه الله في اسقاط الشئحة ان البائع اذا اقر بيمينه من الدار التي  
شراها منه بينة الدار الجوار لا يثبت الشئحة لان المشتري يترك يمينه والمقر به وكان  
ابو بكر الجار في محلي الحنفية في هذا ويبقى يوجب الشئحة للجوار ان الشئح لم يثبت  
الا باقراره وكان يستدل بحسب الجوار **الفصل السادس**

في حق

في حق المشتري في الدار المستقومة اذا اشترى الرجل دارا وارصا وبني فيها سائر  
غيره سائر حضر الشئح وطلب الشئحة امر المشتري برفع يمينه وعرضه وسلم  
الساعة الى الشئح وروي عن ابي يوسف رحمه الله عن ابن ابي عمير ان ابا عبد الله  
والعمر الذي احدث او يترك الوجه لطاهر الرواية انه يبي على محل علوه حق  
الغير فليطرحه بضره فكان له ان يبيعه كالمشتري اذا باع من غيره والزيادة  
ان في بعض النسخ واما المشتري الا ان المشتري هو الذي اشترى منه حنيفة على  
محل يعلق يد حق الغير واذا اشترى راضا ورزها سائر في فقبل المتفرقات ان سائر  
انه يعلق يد العيون اشترى دارا وصيغها اشترى راضا ورزها سائر في فقبل المتفرقات ان سائر  
ان سائر في الشئحة واعطاء ما زاد فيها وان سائر في فقبل المتفرقات ان سائر  
في وامعنه وفيه نظر فان المشتري اذا باع في الدار المستقومة سائر في الشئح ان  
يقتضى سائر في الدار ولا يطلعه ما زاد فيها قبل ان كان المذكور في العيون عن محمد  
رحمه الله يدعو النظر صحيح وان كان في يوسف رحمه الله يدعو النظر لا يفتق  
الجواب في مسألة البينة على احدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله كذا قيل  
بحر ان يقر محمد رحمه الله بين البينة وبين الصئح لان البينة اذا انقضت لا يفتق المشتري  
كثير ولا يسل له الفئض ولا كذلك اذا انقضت الصئح فاد حصل الدار المشتري  
مسيرة او مشتري فمحل الشئح يفتق له بالشئحة وله ان يفتق الصئح ويقتض  
المون يحل ان يبيع من المشتري في الدار المستقومة صحيح الى ان يبيع بالشئحة  
وله ان يبيع وله ان يوافق ويطلب له الفئض والآخر وكذا له ان يفتق وما اسبه  
من الصئحات لان بناء المقر واطلاعه بيمينه الملك فانه ثابت للمشتري  
ونائب للشئح حتى اقدم وقبل الاخذ لاحل له في الحل اصلا فلهذا يجوز بغير فانه  
والملاق منها غير ان للشئح ان يفتق كل بضره الا الفئض وما كان من تمام الفئض  
الاربي ان الشئح لو اراد ان يفتق بضر المشتري بعد الدار الى يد البائع وبلغها  
منه لا يكون له ذلك ولذلك لا يملك بعض منه المشتري حتى ان من اشترى نصف  
دار غير مقسوم فباعه المشتري البائع ثم حضر الشئح ليس له ان يفتق بضره  
سوا كانت المصلحة على او يغير فانه لان الشئح من تمام الفئض كما عرفت ان يفتق الشئح  
فما جعل للنسبة من سائر وذلك في رضى الله تعالى عليه ان الفئض اذا  
كانت في يدي بعض الفئض عن ابي حنيفة رضي الله عنه رواية ان قال الصدر الشهيد  
في وامعنه والمنازلة لا يفتق وانما جاز العرف بين الفئض والفئض وسائر  
الشئحات لا يملك ليس في الفئض والفئض اما حق الشئح لان حق الشئح  
في الاخذ قبل الدار الاول وبعد الفئض والفئض يمكنه الاخذ قبل الفئض فاما سائر  
الشئحات ففقط اما حق الشئح لا يملك الاخذ قبل الفئض الاول من المشتري  
الاول لا بعد اتمامه الى ملكه ولا يملكه اعادته الى ملكه المشتري الاول لا يفتق  
بضره فانه لو لم يثبت للشئح حق بعض بضره بطل حق الشئح بضره  
ذكر العود وروي رحمه الله ان الشئح انما يحدد الفئض الذي اصاب المقر به  
اذا وقع في جانب الدار المستقومة لا يحد اذا وقع في غير جانب فليس له فئض



الكل المبع الثاني لان المشتري الاول لم يثبت له حق قبل الشراء حتى يكون بشرا به معروفا  
عنه حتى هو شريك في البيع الاول ولا يكون الغائب سبب البيع الاول الا الصنفين  
وانما يعتقد فقد ثبت للشئح الماخر حق الشئح سبب البيع الاول واذا اشترى  
سقط حقه من البيع الاول ولم يبق له حق مع لو لم يعرفه ما كان للغائب ان يأخذ  
الكل المبع والله اعلم بالصواب **الفصل الثاني** في انكار المشتري حواري الشئح  
في المشتري قال هشام سالت محمد ارحمه الله عن الشئح اذا طلب الشئح بداهة بديه  
برحمته الله وقال المشتري لمسته هذه الدار لك قال فاحترق في ان ايا حبيفة رحمة الله  
كان يقول على الشئح البيعة يعني الماخر لا يفتق بالشئح بالشئح مالم يره البيعة ان الدار  
الدي في بديه داره لم يملك ابو يوسف رحمة الله اذ كان في بديه فله الشئح في  
قال هشام قلت لغير ما قولك قال الفيا س يا قال ابو حنيفة رحمة الله عنه ومن  
ابو يوسف رواية اخرى كما قال ابو حنيفة في الاحتياط من كسبه الشئح في داره فقال  
عني ان يشهدوا ان هذه الدار التي لحقوا المتفعة ملك هذا الشئح قبل ان يغير  
هذا المشتري هذه الدار وهي له الى هذه الساعة لا يغيرها خرجت عن ملكه ولو  
قالا ان هذه الدار الجارية لا يفي في الحياوي لو شهد ان الشئح كان اشترى هذه  
الدار من فلان وهي في بديه او هبما منه وقتها قال بكفي فلو اراد الشئح ان  
على المشتري بالله فله ذلك وذكر هذا الكفر في وافتات الناطق لا بدعي عليه  
سقط لو ان بديه بغيره فاد انكروا في بعد هذا قال محمد رحمة الله يستحق على الشئح  
وقال ابو يوسف يحتج على العمل بالله ما بين ان هذه الدار ملك هذا لان هذا متعلق  
على ملكه دار ليست في بديه وبه احد الصدر الشهيد في المشتري من سماعه في  
نواذره عن ابى يوسف رحمة الله في رجل في بديه دارا قام رجل بيعة ان هذه الدار  
كانت في داره مات والده وهذه في بديه قالنا جعلها للذي اقام البيعة  
فان حيا يطلب شئحه دار الى حنيفة لم افسد بالشئح حتى بيع البيعة على ذلك  
اخر الباب الاول من المشتري دار في بديه رجل انما لا خرجت داره حبيها و  
المغزله بطلب الشئح باقراره الذي اقر بها فلا شئحه له فيها حتى يقيم البيعة  
ان الدار اراه في البالد منه رجل اشترى دارا ولحقا بغيره فامر الشئح ان  
الدار التي لها الشئح لآخر فان كان سكت عن الشئح ولم يطره بعد فلا  
شئحه للمغزله وان كان طلب الشئح للمغزله الشئح لان في الوجه الاول  
سوي ان يوجب باقراره حقا لم يكن ولا كذلك في الوجه الثاني فقد ذكرنا في الفصل  
المستفاد ان الشريك فيما يحب الحياط من الاصل اول شئحه ببيعة الدار من الجارة  
فان كان صاحب الدار اقر ان الحياط بيته وبين هذا الرجل لم اجعل له بهذا الشئح  
بغيره دار في بديه رجل اقر انما لا في بديه المشتري المغزله الشئح لداها حيا  
وذكر الحصاص رحمة الله في اسقاط الشئح ان البائع اذا اقر ببيع من الدار الشئح  
نواذره عند بيعة الدار الجارية لا يستحق الشئح لان المشتري شريك ببيع والمغزله وكان  
ابو بكر الخوارزمي يحكي الحصاص في هذا ويثبت بوجوب الشئح الجارية لان الشئح لم يثبت  
الا باقراره وكان يستدل بحسب الحياطة **الفصل الثالث**

فيمن

في بغير المشتري في الدار المستغومة اذا اشترى الرجل دارا وارضا وبى فيها ثوبا او  
عمر غير شئحه حضر الشئح وطلب الشئح امر المشتري برفع ثوبه وعمره وسلم  
الساعة الى الشئح وروي عن ابى يوسف رحمة الله عليه ان يأخذ الفين وثبة البنا  
والغرس الذي احدثت او يترك الوجه لطاهر الدوايه انه يبي على محل جلوده حتى  
الغير لم يطل حقه بغيره فكان له ان يفضه كالمشتري اذا باع من غيره والكرامة  
ان في بعض النماذج واما المشتري لان المشتري هو الذي اشترى نفسه حيث يبي على  
على بغيره حتى الغير واذا اشترى راضا ورزها حيا في قتل المشتري ان سكت  
انه يغلى وفي العيون اشترى اذا او صيغها باشياء ثم يرفعها الشئح فهو الجارية  
ان سكتها بالشئح واعطاه مازا وحيا وان سكتها قال الصدر والشئح  
في وافتات وفتيه بغيره فان المشتري اذا بى في الدار المشغورة بئانا للشئح ان  
ينقض البنا وياخذ الدار ولا يعطيه ما زاد فيها قبل ان كان المدكور في العيون عن محمد  
رحمة الله يدعو النظر صحيح وان كان ابى يوسف رحمة الله يدعو النظر لا يبي  
المواهب في مسألة البنا على احدى الروايتين عن ابى يوسف رحمة الله عليه او قيل  
يجوز ان يبي محمد رحمة الله بين البنا وبين الصنف لان البنا اذا انقض لا يحل المشتري  
كذلك ولا يبي له البنا ولا كذلك اذا انقض الصنف فاذا حصل الدار المشتري  
مسبوق او مفترق لم يحل الشئح بغيره له بالشئح وله ان يفيض المسبوق  
المنع بغيره ان يبيع المشتري في الدار المشغورة صحه الى ان يحل بالشئح  
وله ان يبيع وله ان يواجر ويطلب له الفين والآخر وكذا انه ان يبيعه وما اشبه ذلك  
من الضرورات لان نفاذ الضرف واطلاقه بغيره الملك فانه تات للمشتري في  
واتت للشئح حتى اهدى وقيل لا يحل له في الجمل اصله لانه يجوز بغيره  
والطلاق بينهما ان الشئح ان يفيض كل بغيره الا الفين وما كان من تمام الشئح  
الابى ان الشئح لو اراد ان يفيض بغير المشتري بعد الدار الى يد البائع ويبلغ  
منه لا يكون له ذلك ولذلك لا يملك بعض فتيه المشتري حتى ان من اشترى نصف  
دار غير مقسوم وقاسم المشتري البائع بغيره الشئح ليس له ان يفيض فتيه  
سواك المقتضية بغيره او بغيره لان الفتيه من تمام الفتيه لما عرف ان بغيره المقام  
تبا على النسخة فتيه ماض وذكر في وافتات الناطق رحمة الله ان العتمة اذا  
كانت بغير بعض العتمة عن ابى حنيفة رضي الله عنه روايتان قال الصدر الشهيد  
في وافتات الناطق انما جاز لا يفيض وانما جاز العتق بين العتمة والعتق وسائر  
الضرورات لانه ليس في الفتيه والعتمة ابطال حق الشئح لان حق الشئح  
في الاخذ بغيره الاول وبعد النقص والعتمة يمكنه الاخذ بغيره الاول فاسا بين  
الضرورات فتيه ابطال حق الشئح لا يملكه الاخذ بغيره الاول من المشتري  
الاول لا بعد اعادة الى ملكه ولا يمكنه اعادة الى ملك المشتري الاول الا بغيره  
بغيره الله فانه لو لم يثبت للشئح حق بعض بغيره بغيره حق الشئح بغيره  
ذكر الخوارزمي رحمة الله ان الشئح انما يأخذ نصف الذي اصاب المشتري  
اذا وقع في جانب الدار المشغورة لانه اذا وقع في غير جانبه فليس له بغيره



الشمعة فلا يكون جازا ولا يستحق الشمعة وفي الذم وري له اذا كانت مشرقة لم يكن  
 رجوعها من احد ما يصيبه من رجل وانهم المشتري والمشتري الذي لم يبع شجرة الشمع  
 فله ان يفتن المشتري في ان يبيعون رجلان اشترياها واما المشتريان فلهما شمعان  
 فاشترىها من رجل المشتري فله ان يفتن المشتري التي اشترىها فلهما شمعان  
 وفي فتاوى المفتي رجل اشترى رطلين من رجلين فباعهما في ثوب واحد وبعدهما  
 رجلا الشمع وطلب الشمعة احد الاخرين فبعت الما ببيعهم فبعتون ان الغن فبعتهم  
 على قيمة الاصل فبعت رطلين من ثوب واحد وعلى قيمة الراب الذي باعه فبعتهم  
 الش عليهم فبعتهم وتكون المشتري الاخر واعادها ما كانت قبل ان يبيع المشتري  
 ثم حصر المشتري فقال للمشتري ارفع عنها ما احدثت لان ذلك ملك المشتري الجواب  
 كما وصفت من قبل في الكتابات بين المشتري من هذا الباب وجعل المرحوم كذا  
 الجواب في المسئلة في سائر اشياء الشمعة قبل البيع وبعد  
 البيع بين المشتري والمشتري الشمعة لم يبع ولم يمس استعاضة اليه هذا الحق او لم يبع  
 لان شتم الشمعة استعاضة عن الاخرى ان يبيع من غير قبول ولا يريد بالرد واستعاضة  
 الحق بغيره وهو الحق اما لا يبيع على المشتري كالمستعاضة والطلاق في شتم الشمعة  
 لا يخلو من ثوب واحد اما ان سار الشمعة على ما سوي الما اراد ان يبيع فبعتها  
 الشمعة لا يخلو من ثوب واحد اما ان سار الشمعة على ما سوي الما اراد ان يبيع فبعتها  
 جاز والمال لا يبيع لان هذا اشتري من حق الملك لانه لا حق للمشتري في الراد واما  
 له حق ان يخذ الراد بالشمعة ولا اعتبار من غير حرج من الثوب لا يجوز لان  
 حق الشمعة امر غير غلاف القياس فلا يبيع من غير حق جواز الاعتراض  
 منه واما ان سار الشمعة على ان يخذ ثوبا او نصفها وفي هذا الوجه  
 الشتم جاز وهذا ظاهر والاخذ جاز ايضا لانه اخذ شيئا معلوما من الدار  
 وهو النظيف او الثلث بشي معلوم لان ثوب نصف الدار وثلاثة معلوم بنفس  
 ويكون احد هذا النصف على الشمعة لا يخلو من ثوب واحد لانه ما ذكر في الكتاب  
 لو كان في الدار جازا لكان يخذ هذا النصف وهذا النصف ولو كان هذا شتما  
 في كل الدار واحد النصف او الثلث لم يدرى من الدار ثوبا او ثوبين في كل هذا  
 النصف واما ان سار الشمعة على ان يخذ من الدار ثوبا او ثوبين في كل هذا الوجه  
 الصلح والكتل باطل وله ان يخذ جميع الدار بعد ذلك او يدرى ان الاخذ  
 بين جميع الدار لان ثوبين فيها يخلو لانه انما يجرى من ثوبين يبعه المرحوم  
 والظن ان يبيع الثوب على ثوب البيت وعلى ثوب باقي الدار والباقين يتناولون في  
 ذلك فان قيل اليس له لو اشترى دارا فباعها بالشمعة باخذ الدار بغيره لانه  
 الا ان يركب القياس لصوره لان بيع الدار لا يبيع به لانه بيع ما هو معلوم والا  
 مع البيع وجب الشمعة ولا يمكن الاخذ الا بغيره القيد او جازا الاخذ بالشمعة  
 لانه الضرورة ومثل هذه الضرورة لا يتناولها هاهنا لان احد البيت يبيع  
 معلوم يمكن للشمع وليس اذا استعاضة اعتبار الجاز له الضرورة ما يدل على ان يستعاضة  
 اعتبارها بغير ضرورة واذا بدل الصلح والكتل وكان المشتري على شتمه فرق

بشرط

بين هذا وبين ما اذا سلم الشمعة على مال اخر من لم يرب المال كان الشتم جازا  
 وهاهنا قال الشتم لا يبيع والعوض المسمى لا يبيع الشمعة في المسائل والفرق  
 ان يبيع الشمعة على مال اخر لا يجوز له محال فكان ذكر المال ولا ذكر غيره  
 ولم يسم الشمعة ولم يسم كذا المال مع الشتم كذا ههنا واما تسليم البعض  
 البعض بذكر له جواز محال وهو ان يكون الماخذ معلوما فلا يبيع كذا العوض  
 ولا ذكر سواها اعتبار العوض فاما اذا لم يسم له العوض يبيع على حقه واما  
 وهب الشمعة الشمعة او باعها من انسان لا يكون تسليمها كذا في فتاوى  
 اهل السنة لان البيع لم يجر فمحله اصل فلما ذكر سمس الاية السمس  
 رده الله في شرح كتاب النكحة قبل باب البقاء واما الشمعة كان ذلك  
 تسليم الشمعة ولا يجب المال على فالحق الشمعة لا يخلو من البيع لان البيع  
 تنال من حق الشمعة لا يخلو من ذلك فبعت كماله عباد من الاستعاضة  
 البيع الروح زوجته من نفسها وهو الصلح وقد ذكر محمد رحمه الله شتمه الما  
 ما يرد عليه وسبق ذلك بعد هذه النكحة التي في هذا الصلح ان شابه  
 بقال اداس الشمع ثم راد الما بعد ذلك في المبيع عدا او امة كان للشمع ان يبيع  
 الدار بحصة من الثوب لان الراد يبيع ما يملك العبد فبعت ان حصة الدار من  
 الثوب اقل ما في الشمع في الباب الاول من شتمه الواضحة وفي هذا الباب  
 ايضا اداس الشمع الشمعة ثم حرج الما من الثوب شيئا فخذ الشمعة لان الما  
 يبيع ما يملك العبد فكان كالمواجر بالبيع الما سار فاما ابيع محس اذا قال الشمع  
 سلمت الشمعة في هذه الدار كان شتما محس وان لم يبيع احد او كل لكان  
 قال للما سلمت لك شمعة هذه الدار والدار في يد الما ولو قال ذلك الما  
 بعد ما سلم الدار الى المشتري لا يبيع الشمع فباعت لان تسليم الما المشتري  
 انما يبيع تسليم الشمعة للما لان الشمعة من احد الشمعة من الما هذا  
 المعنى لا ياتي بعد التسليم الى المشتري وفي الاستعاضة ببيع التسليم ويكون معنى  
 قوله للما سلمت لك سلمت لك شتمك واجلته ولذلك افان المشتري وكلا  
 من جهة فبعت بشرى الدار فقال الشتم سلمت شمعة هذه الدار والدار في  
 يد الما هو الشتم فباعت واستعاضة لان الما يبيع بشرى في حق الما  
 كالمشتري كالمشتري كالمشتري من موكله ولو لم يبيع الشمعة الشمعة للما كان  
 الجواب فيه على التفسير الذي ذكرنا وكذا ههنا اذا قال احس الشمع كذا  
 بشمعة هذه الدار للما وقال لهذا المشتري فبعت لهما لهما والى  
 وههنا لك او قال امر من ههنا ان كان هذا تسليم الما والمشتري  
 لان كلام المشتري الشتم خرج على وجه الجواب فبعت اعاده ما في السؤال وصار  
 نذكر كلام الشمع سلمت للما وسلمت لهذا المشتري وفيه معناه لا يخلو  
 وسيل خلاف ما قال الشمع لا يبيع استعاضة لا يكون تسليم لانه لا يمكن ان  
 محال ولا تسليم للما لبيع استعاضة فلو مع مملوكا من الاجبي ولا وجه لانه

شبهة



الفصل الأول ذكر من علم الناطق المشير وهبنا الله ذكر أنه لتسلم الشفعة  
 لتبر هذه المسئلة حجة لتسلم الآية السري في مسئلة بيع الشفعة التي تقدمت  
 ذكرها إذا قال أحسن الشفع أصالحك على كذا على أن أت الشفعة فسل كان التسليم  
 صحيحا ولا عيب المال ولو كان قال أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة على كذا  
 الصلح ما لا يخلو هو على شفعته والفرق أن في المسئلة الأولى الشفع الشفعة  
 بالمال وتسلم الشفعة بالمال صحيح وإن لم يسم المالك هذه المسئلة ما سلم الشفعة  
 بل أقام الشفع مقام نفسه في الشفعة وأما بقوله أحسن فقلت الشفعة إذا  
 على له الشفعة إذا قال التابع قلت البت مع هذه الدار وقال المشتري قلت  
 المشتري هذه الدار فهو تسليم صحيح لأن تسليمه ببعضها هو حصة لأن ما  
 ليس من له فهو تسليم للتابع والمشتري به ون تسليمه وحده في هذا البيع والبيع  
 الشفعة فصار لتقدم كلامه سلبت الشفعة هذا الدار حصة دون غيرها  
 كان هذا استلزاما صحيحا لا موقولا فلو كان كذا كنت استبرأ بها لنفسك فلو  
 لا يكون تسليمها وكذا لو قال الشفع للتابع سلبت الشفعة لك لأن كنت معها  
 من ذلك لنفسك وإن أت بها لغيره لم يكن ذلك تسليمها هذه الحجة في الباب الأول  
 من شفعة التتابع في تناوأي البت رحمه الله إذا قال الشفع للمشتري سلبت  
 لك شفعة هذه الدار إذا أخذت غيرها لغيره فهو على شفعته لا موقولا في التسليم  
 إليه لا إلى الموكل وفي تناوأي الفصل أن هذا تسليم الأمر والمطارد كونه تناوأي  
 إلى البيت ههنا ذكر الصدور التمهيد رحمه الله وفيه الحاوي وفيه الفاروي إذا قال  
 المشتري استبرأ بها لنفسك في الشفع الشفعة ثم ظهر أنه استبرأها لغيره  
 قال محمد رحمه الله بطلت شفعته وإذا أسأل الخارج فقام الشريك مع تسليمه حتى  
 لو لم الشريك بعد ذلك شفعته لا يكون الحار وإن أخذ الشفعة **الفصل الثاني**  
 في الشفع إذا أخبر بالسبع من الشفعة ثم ظهر أن لا  
 ما أخبر الشفع أن له المشتري لأن في الشفعة ما إذا المشتري غير موافق  
 شفعته لأنه رضى بجواز شخص معين فلا يكون راضيا بجواز غيره ولا يملك  
 شفعته عند لم يعقد بعد لأنه سلم شفعته بهو ربه وربه لم يعقد فلم يعقد  
 ساجده ولو كان المشتري لا نأ ذلك ومعه بطلت شفعته في نصيب  
 الذي لم يوافق نصيب غيره لا يرى أنه لو لم يكن عا لما الشريك الآخر لم يكن  
 شفعته الآخر إذا لم يعلم أول ولو أخبر أن الشك الف فقام الشفعة فلو كان ذلك  
 فهو على شفعته ولو كان الشك الف أو أكثر فلا شفعة له لأن الأرض بالتسليم  
 خمس ثلثه أما الرضى بالتسليم بالثمن يكون رضى بالتسليم أكثر من الف ولو أخبر  
 أن الشك في مال كذا أو موزن في الشفعة فقام الشفعة فلو كان الشك في مال كذا أو موزن  
 فهو على شفعته على كل حال سواء كان ما ظهر مثل ما أخبره أو أقل أو أكثر من حيث  
 القيمة لأن الشري إذا وقع بالمعك أو الموزن فالشفع يأخذ بثمن من حيث  
 لا بالقيمة وقد يفسد على الإنسان أو على غيره أو يفسد عليه أو يفسد على غيره ولو أخبر أن

الشفعة

الشك في أمن دوات القبة تسليم شرطه أنه في آخر من دوات القبة بأن أخبر أن الشك  
 دار إذا قال الشك على جواب محمد رحمه الله في الكتاب أنه على شفعته من غير فصل  
 قال شيخنا رحمه الله هذا الجواب صحيح فيما إذا كان فيه ما ظهر مثل قيمة ما أخبر  
 لأن الشك إذا كان من دوات القبة فالشفع أصالحك على كذا على أن تكون الشفعة على كذا  
 فكانه أخبر أن الشك الف درهم وما به دينار فسل ثم ظهر أن الشك مثل ما أخبر وأكثر  
 وهذا لأن التسليم صحيحا ولا شفعة له ولو أظهر أنه أقل مما أخبر أقل مما أخبر  
 كان على شفعته كذا ما ههنا ولو أخبر أن الشك عند قيمته الف أو ما أشبه ذلك  
 من الأشياء التي هي من دوات القبة ثم ظهر أن الشك دراهم أو دينار فلو كان الجواب  
 رحمه الله أنه على شفعته من غير فصل بعضنا قلنا لو أخبرنا الجواب بحمل  
 على ما إذا كان ما ظهر أقل من قيمة ما أخبر أو أكثر فلا شفعة له ومنه من قال هذا  
 الجواب صحيح في أن الإطلاق يلائم المسئلة المتقدمة لأنه وإن كان يأخذ بالقيمة  
 فتدبر قيمته بما في ذلك لأن يقوم الشيء بالثمن يكون وأما سلبت لا يفسد  
 معبوتا وهذا المعنى بعدم إذا كان الشك دراهم ولو أخبر أن الشك عند قيمته  
 الف درهم فظهر أن قيمته أقل من الف فله الشفعة وإن ظهر أن قيمته  
 أو أكثر فلا شفعة ولو أخبر أن الشك الف فسل ثم ظهر أن الشك شيء من دوات  
 القبة فلا شفعة إلا إذا كان فيه الشك أقل من الف درهم هكذا في ذكره شرح  
 القذوري وفيه المسئلة بذكر قول المسالج فيما إذا أخبر أن الشك الف درهم وإذا  
 الشك ما به دينار فلا شفعة لأن يكون قيمته الدنيا رافعا من الف فلو كان ذلك  
 رحمه الله في كونه صحيح الجواب فيه كالجواب مما إذا ظهر الشك دراهم فالشفع الإسلام  
 رحمه الله في شرحه وهو قول أبو يوسف رحمه الله قال وروى عن زفر رحمه الله أنه  
 على شفعته كذا وهو قول أبي حنيفة رحمه الله حمل الجواب فيه على الجواب في المسئلة  
 والشعير قالوا ما ذكره أبو حنيفة ورزى رحمه الله قياس وما ذكره أبو يوسف هـ  
 استحسن وجه قول أبي يوسف أن الدراهم والدنانير اعتبارا واحدا في أكثر الأحوال  
 حتى كل مصاب أحدهما بالآخر والمكره على البيع بالدراهم مكره على البيع بالدنانير وإن باع  
 شئ بالدراهم ثم اشتري بأقل مما باع بالدنانير لا يجوز له الاستري بالدراهم ورب الدين  
 إذا ظهر دين الدين وحده بالدراهم لم أن يأخذ بمالك المصارف وأما إذا صار دينار  
 على أي رب المال فيه كالمصارف دراهم وإنما اعتبر أحسن في حق الرب موافق  
 الترتيب ما ربح أحدهما بالآخر مضافا ولا في حق الجاهل حتى إذا استأنه عشرة  
 ثم أخرجها بدينار طاب له وإن كان فيه دينار أكثر من عشرة دراهم قالوا هو شفع  
 وقد سلمت تعطله معتبر في ما وجب الحاسنة حكم الجاهل فكان التسليم بالدراهم  
 سلمنا بالدنانير إذا ثبت فيه دينار مثل الدراهم وأكثر وأبو حنيفة رضى الله  
 عنه بقوله الدراهم والدنانير اعتبارا واحدا حتى أن الأكره على الأكره على الأكره  
 بالدراهم لا يكون أكثر على الأكره بالدنانير وفي بعض الأصحاب اعتن حاشا وأكرا  
 وفي مسائل أخبار وأجواب لأن تسليم الشفعة أن كان أعارا إلا أن التسليم بما على  
 الأخبار لا أخبر أن الشك كذا فقام في أحد الوعين وهو الاختلاف اعتبر جنس من جنس

شفعة











ان يكون الدارس في الوكيل وفي هذا الوجه الطلب منه صفات الوجه الثاني ان يكون  
الوكيل قد سلم الدار الى الموكل وفي هذا الوجه لا يصح الطلب من الوكيل هكذا  
يقول العلماء بواجبهم وهكذا ذكره الاصحاب من غير وجه الله قال  
المصدر الشهيد الجواب في الوكيل مع الموكل كالجواب في البايع مع المشتري  
ان كانت الدار في يد البايع فالطلب منه صحيح وان كانت في يد المشتري  
الطلب من البايع هو المختار عن طريق ما بين الوكيل والبايع اذ سلم الدار الى  
حفظ حتى يصير المشتري والوكيل اذا شئتم من وجهه وان لم يحضر الموكل في  
الطلب الرابع عشر في شفعة الصغير وما ينصل به قال  
محمد رحمه الله الصغير والكبير في اشتغاف الشفعة سواء الاصل في شفعة  
الشفعة سواء قال المولى في اشتغاف الشفعة والكبير سواء لان المولى يرب  
منبت له الصغير والبايع كما ينبت للكبير ينبت للصغير قال وان وصفت لاني  
من سنة اشهر منه وفي المشتري في الشفعة لا ينعسا في حوده بوجه البيع  
وكان وصفه من ذلك قدومه وهو غائب فان جاز به لشفعة ان يبيع عوضا من  
وفت المشتري فان لا شفعة له لانه لم يثبت وجوده وقت البيع لا شفعة ولا  
حقا الا ان يكون اياه مات قبل البيع وورث المولى منه حينئذ ينشأ في الشفعة  
وان جازت له لشفعة اشهر فصار هذا الاصل وجوده وقت البيع ثابت كما لو ورث  
من اسه نارا او عين الشفعة للصغير والذي يقوم بالطلب والاخذ من  
فام مقامه شترع في استنباط حقيقته وهو ايوه شرعي انه لو اخذ اب اسه  
نور في الحد شرعي يصيبه الغاشي بان لم يكن له احد من هؤلاء فهو على شفعته  
اذا ادرك فادرك وقد ثبت له خيار المولى والشفعة ما صار رد النكاح  
او طلب الشفعة فانهما كان اولاهما وطلب الثاني والمصلحة في ذلك يقولون  
الشفعة فادرك له احد من هؤلاء فترك طلب الشفعة مع الاصل في طلب الشفعة  
حتى لو بلغ الصغير لا يكون له حق الاخذ وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال  
محمد رحمه الله لا يطل الشفعة على هذا الخلاف اذ سلم الاب والوصي من بعضهما  
شفعة الصغير من شفعته عند ابي حنيفة وابي يوسف حتى لو بلغ الصبي  
لا يكون له ان يخذها بالشفعة لان تسليم الشفعة وترك طلبها ترك الخيار  
لان الاخذ بالشفعة خياره وطلبها طلب الخيار فيكون تركها ترك الخيار من  
ملك الخيار في مال انسان ملك تركها ايضا وان الاخذ بالشفعة يكون بعوض  
بتسليم الشفعة وان كان يستلحق الصغير ولكن بعوض واستدحا حق الصبي  
بعوضه اصله ولا به هولا الا ترى انهم ملكو بايع مال الصغير في تسليم الاب  
الوصي شفعة الصغير صحيح عند ابي حنيفة وابي يوسف ومحمد ما سلموا  
في بيع العضا وفي غير مجلس القضاء لان تسليم الوكيل في غير مجلس القضاء  
حينئذ لا يمانع من الصغير في مجلس القاضي وغيره فاما الوكيل انت من الموكل  
في مجلس القضاء وفي المحضوم وتقدر المحضوم في غير مجلس القضاء فكان الموكل  
مات لانه وجب في مجلس القاضي اذا اشترى اذ لا يملك الصغير والاب شفيعهما كان

في

الاب ان يخذها بالشفعة عند ما كان لو اشترى الاب مال اسه لنفسه فله ان  
يعود اشترى واحدة بالشفعة ولو كان مكان الاب وبيعه كمن اشترى الامه السرخسي  
رحم الله هذه المسئلة في تسليم الشفعة ولو يبيع في الجواب ذكر المصدر الشهيد  
رحم الله هذه المسئلة في واقعاته وبها الجواب المسع ان كان في احد الوصي هذه  
الدار بالشفعة مستفعدة بان دفع سري الدار بعض سريه ان كان فيه الدار متلاصقا  
وتد اشترى الوصي احدى عشر فان الصبي الصغير يبيع الوصي في نصرة مع الاجاب  
ويأخذ الوصي بالشفعة يرفع ذلك فاذا كانت الحال هكذا كان احد الوصي بالشفعة  
شفعته حق الصغير مكان الوصي ان يخذ الدار بالشفعة على مناس قول  
ابي حنيفة واحدي له وابني من ابي يوسف ومحمد الله كاش في سري الوصي بنينا  
من مال الصغير لنفسه قال فان لم يبي في احد الوصي هذه الدار بالشفعة شفعته  
في حق الصغير بان وقع سري الدار للصغير من الدار لا يكون للوصي الشفعة الا اذا  
كان يكون للوصي ان يشترى شيئا من مال الميت لنفسه مثل العينة الا ان كان في  
كان الوصي وبها الاخذ يقول اشترى وبطلت الشفعة ثم يبيع الامر الى القاضي  
حتى يثبت فبما عن الصبي فبما الوصي منه بالشفعة وسلم البني الصبي في الغني  
بما في الوصي في فداوي ابي حنيفة وفي الفتاوى عن العينة ان يكرهوا  
لا يملك الصغير دار والاب شفيعها فلا يخذها بالشفعة ما لم يرد ذلك الا ان او يبيع  
الدار حقيقة قال القاضي بوا الجواب هذا الجواب في الوصي فاما الاب فلا يخذ  
الاب لو اشترى مال اسه لنفسه مع كذا ما خد من غير مضاعف من دار او رحمه  
الله ان الوصي يشترى بالطلب الشفعة ويرك في تسليم الصبي ولو كان الصبي  
شفعه دارا اشترى الوصي لا ينفيد ولا يطل الشفعة على يد الصبي  
الاب ما اذا واينه الصغير شفيعها فم يطلب الاب الشفعة الشفعة للصغير  
حتى لو بلغ الصغير فليس له ان يبيع ان يخذها بالشفعة لان الاب كان متمكنا  
الاخذ بالشفعة فسلوكه يكون سيطرا للشفعة ولو باع الاب دارا لنفسه  
وانه الصغير شفيعها فم يطلب الاب الشفعة حتى لو بلغ الصغير كان  
له ان يخذها لان الاب هاهنا لا يمكن من الاخذ بالشفعة بكونه باعها وسكونه  
من لا يملك الاخذ لا يكون سيطرا كدهه كخلفه شمس الامه السرخسي رحمه الله  
باب تسليم الشفعة وهكذا ذكر القدوري رحمه الله في شرحه واحاله الى المواد  
ابي يوسف فاما الوصي اذا اشترى دارا لنفسه او باع دارا له والصبي شفيعها  
فم يطلب الوصي شفعته فانما يبيع شفعته اذ لم يملك الوصي لا يملك البيع والشر  
للصغير منه نفسه الا اذا كان منفعة للصغير فادرك الوصي الاخذ لم يكن سكونه  
بنسبها هكذا ذكر القدوري رحمه الله في شرحه وفي داره شفعته قال قلت  
محمد بن بولس رحمه الله اشترى دارا وابنه الصغير شفيعها فم يطلب الشفعة  
قال اما في شمس قول ابي حنيفة رحمه الله لا شفعة للصغير لان تسليم الاب  
حاي عليه واسم الوصي فهو على شفعته لانه لا يذران يخذ له من نفسه  
ويجب ان يكون الجواب في سري الاب دارا لنفسه وابنه الصغير شفيعها في التسليم



ان لم يكن الصبي وهذا الاخذ ضروريا ونفع شري الاب الدار بمثل الغنمة او بالكو  
مقدار ما يتعين من الناس في مثله لا يكون للصغير الشفعة اذا بلغ واذا كان الصغير  
في هذا الاخذ ضروريا ونفع شري الاب بالكو من الغنمة مقدار ما يتعين من الناس في  
مثله لا يكون للصغير الشفعة اذا بلغ واذا كان الصغير في هذا الاخذ ضروريا ونفع  
شري الاب بالكو من الغنمة مقدار ما يتعين من الناس في مثله لا يكون للصغير الشفعة اذا بلغ  
لان الاب لا يملك الموقوف في ماله الصغير مع نفسه على وجه الضرر فلم يكن يملك  
الزكاة في هذه الصورة فلا يكون سكوته مسئالا للشفعة الذي يوجد به هذا مسئله  
وكرها جنس الامه السرحسي رحمه الله في باب تسليم الشفعة وصورتها الشري  
دارا بالكو من ماله الصغير وصورتها الشري بالكو من ماله الصغير وصورتها الشري  
حيثما هو العوض لان الاب لا يملك الاخذ ههنا بالانفاق لكثرة التبن والسكوت عن  
الطلب والسكوت عما يقع من يملك فيمنع الصبي على حقه اذا بلغ ومحمدان يكونان  
في الوصي او الشري اذا انفسه والصغير شفيعا فانه يطلب حتى يبلغ الصبي كما  
التفصيل ايضا ان الصغير بالشفعة بالشفعة فلا شفعة للصغير اذا بلغ عند ابيه  
واحدى الروايتين عن ابي يوسف رحمه الله ان الوصي لو اشترى من ماله نفسه  
شيئا للصغير فلا شفعة فيه شفعة طاهره حاز عبد الله حقيقه واحدى الروايتين  
عن ابي يوسف فكان الوصي مخيرا من الاخذ مكان سكوته مسئالا لشفعته وان لم  
يكن للصغير في الاخذ الشفعة شفعة طاهره كان له الشفعة اذا بلغ بالانفاق  
لان الوصي لا يملك من الاخذ في هذا الوجه بالانفاق فلا يكون سكوته مسئالا ولو كان  
الوصي باع الدار او باي المسألة بحالها فالصغير على شفيعته اذا بلغ بالانفاق كما في الاخذ  
اذا ملك الاب او الوصي اشترى به هذه الدار بائنه درهم للصغير فملك له الشفع  
اثر الله فانه اشترى بحسب ما به تضديه فانه لا يصدق وباجد انه اراد ان يرد  
حتى يبيع الشفع على الشري بحسب ما به الفصل الخامس عشر  
في وجوه الخلل في هذا الباب نوعان نوع لا سقاطه بعد الوجوب وذلك ان يكون  
المشتري بالبيع ما يملك بما احدث فلا يملك الا في الاخذ فيقول الشفع  
بهم او يقول اشترى بفسطاطه شفيعته وان لم يرد بالاجماع هكذا ذكره  
الاسلام رحمه الله في شرحه وذكر جنس الامه السرحسي رحمه الله في شرحه  
لا يرد اذ لم يكن قصد المشتري الاصل اراد الشفع ونوع يبيع وجوبه وقد اختلف  
الساجد في الاول على قول ابي يوسف لا يرد وعلى قول غيره يرد وهذا القائل فامر  
فصل الشفع على فصل الزكوة وفي اداهه الخلل يبيع وجوب الزكوة خلاف بين  
ابي يوسف ومحمد رحمه الله ومنهم من قال في الشفع لا يرد الخلل يبيع وجوب  
بالخلاف والابا الخلاف في فصل الزكوة ففي هذا القائل صانع في قول محمد  
الفرقي بين الشفع وبين الزكوة وفي المشتري قال هشام سالت محمد رحمه  
الله عن رجل حصل بئاس داره هذه لرجل ثم باع بئنه الدار منه هو وامر  
الشفعة قال كان ابو يوسف رحمه الله لا يرى بذلك بائنا فاما محمد رحمه الله  
لرايه شديدا ولم يحط عن ابي حنيفة رضي الله عنه شيئا وفي فتاوى النعلبي

سبل

سبل انما يكون ابي سفيان رحمه الله عن هذا اتفاق هذا مع مكره في الاحوال كلها  
وقيل انما اذا كان ما سفل فلا يرد وقيل في جميع الاحوال ثم بعض الخلل في  
اليوم وجوب الشفع وبعضها يرجع الى تعليل الوجه في الشفعة ما قلنا  
يرجع الى منع وجوب الشفع ان يباع البايع شيئا معلوما من الدار بطريق  
او مو معا او معلوما من الدار بطريق فيصير المبيع كانه ما وهب بغير رعيه  
والطريق وان كان مشتاعا الا انه لا يحل الغنمة وهذه المشاع فيما لا يملكه  
جابه فصار يشترى في الطريق ثم يبيع بئنه الدار منه بئنه الكا فيصير اقل  
من الجار الا ان الخليل يملك له الجار اما لا يملك له الشريك في الزكوة ومن جملة  
ذلك ان يصدق بطريقه بئنه من الدار على المشتري بطريقه وسئلها ثم  
يبيع الباقي منه فلا يكون الجار الشفعه ومن جملة ذلك ان يربط المشتري  
عقدوا باع من الجانب الذي هو متقبل لملك الجار حتى يرد وجاز به عن بئنه  
الدار ثم يبيع الباقي منه ومن جملة ذلك ان يبتاع صاحب الدار من المشتري بئنه  
يوما الى الليل بحرقها به حرس داره التي يربط بئنه بئنه حتى يفتي اليوم  
او شرط العجا حتى يملك دار الجار والحال ثم يبيع الباقي منه فلا يكون الجار شفيعا  
لا في الجار والاول لا يملك بئنه بعد الاحاره ولا في الباقي لان المشتري بئنه في الدار  
وقت البيع والشريك مقدم على الجار ومنه ان يبيعها بشرط ان يبيع الشفعون  
الدارك او يبيع الشريك البايع فاداه في بئنه بئنه ومنه ان يبيعها بشرط الجار  
بلنه ايام فلا شفعة له قبل اسقاط الجار واذا اسقط الجار بئنه بئنه  
وامسا التي يرجع الى الخليل اقرعه ان يبيع غير ابي المشتري بئنه اعتبارا في  
ثم يبيع بئنه اعمتار الدار بعشر التي فلا يربط الشفع في ابدال المشتري  
بئنه التي فلا يملك في الباقي لان المشتري بئنه وقت شري الباقي في الوار  
ان المشتري في هذه الصورة حات انه ان اشترى العشر بئنه اعمتار  
التي لا يملك الباقي لعين التي فالحيلة في ذلك للمشتري ان يشترى العشر  
خيار بئنه ايام حتى ان البايع ان اقر ان يبيع الباقي فالمشتري يبيع البع في  
العشر على الجار فلو ان البايع حات هذه الصورة انه ان باع الباقي بعشر التي  
يبيع المشتري البع في العشر الاول على الجار فالحيلة للبايع ان يبيع الباقي  
ببئنه الجار لنفسه لانه ايام ثم يبيع ان البعير معا فان حات كل واحد منهما  
انه ان احاز لم يربط صاحبه فالحيلة في ذلك ان يملك كل واحد منهما وكذا الجار  
المع وبشرط على الوكيل ان يبيع بشرط ان يبيع صاحبه ولا يبيع ان لم يربط صاحبه  
ومنه ان يشترى الدار بئنه كثير فيبيع المشتري بذلك من خلاف شفيعه  
ما هو اقل قيمه منه فاذا اراد الشفع ان يحدد له التي الكثير فلا يربطه فيه  
لكثرة التي ومنه هو قوب مما تقدم انه اذا اراد ان يشترى دارا فبئنه  
عشره الف درهم بعشرة الف وعشرة بئنه ان يشترى بئنه الف درهم  
وبعطيه عشره الف درهم ودينار بعشرة فاذا اراد الشفع الاخذ بعشره  
الف درهم لان المشتري ونفع بهذا الخذر وان استحق الدار باع المشتري على البايع

الاشارة



ما ادى من الدراهم والدينار فقط لا نه لما استحق الدينار بطل الصرف لا يظهر  
ان الحق لم يكن عليه فصار من اشترى من احد ديناراً بعشرة عليه ثمانية وثمانون  
الدينار من عليه فانه بطل الصرف ويرد الدينار له ههنا ومهنا ان سبع العباس  
الدارين المشتري لم يقدعه من قليل ونوع المساحة من كثير فلا يحل للغير  
الشفعة في السوا وعبيد المساحة لكثرة الحق ومهنا ان فيه الدار  
اذا كانت مثلاً الف سبع سنين في الدار شيان عيان ماله فيه الف بالغير  
ثم اشترى المشتري الدار وتمشها الف بين ذلك الشيء الدار هو صفه المعاد  
بين الفين ويكون من الدراهم الف درهم اذا اراد الشفع احد الدار ليعدها  
بالف درهم فلا ينعقد احد **الفصل السادس عشر** في اختلاف  
الواقع بين الشفع والمشتري في الحق اذا اشترى الرجل داراً فبعضها وفتقر  
الشيء بغيره فاختلف الشفع والمشتري في الحق والقول قول المشتري مع عيبه  
ولا يحال فان كان الشفع مع المشتري ترك ميراثه البايع مع المشتري وان وقع  
الاختلاف بين البايع والمشتري في الحق والمشتري كان يقول قول  
البايع مع عيبه لان المشتري يدعي عليه الميراث بالثالث وهو ميراث الابن البايع  
والمشتري بمقتضى ان ههنا الشفع لا عيب لان هناك البايع يدعي على المشتري  
زاد الف والمشتري يكره ههنا المشتري لا يدعي على الشفع شيئاً لانه  
ليركب له على الشفع في حق يخلف الشفع وانما اقام بينه فقلت بينه  
وان اقاما البينة في البينة بينه الشفع عند ان حنفية وعبد رحمها الله  
وعند ابو يوسف البينة بينه المشتري فوجه قوله ان الشفع مع المشتري  
بترك ميراثه البايع مع المشتري لان الشفع بميراث الدار من جهة المشتري كما  
ان المشتري بميراثها من جهة البايع بتركه ووقع الاختلاف على هذا الوجه بين  
البايع والمشتري فاقاما البينة بينه البايع لانها تثبت الزيادة ودليله اذا  
وقع الاختلاف بين البايع والمشتري والشفع فقال الشفع الحق الغيب  
وقال المشتري انان وقال البايع بانه الاب وانما هو البينة في البينة بينه  
البايع لانها تثبت الزيادة كراههها وكذلك الركن بالشعري مع الموكل اذا اختلفا  
في ميراث الفين وانما البينة بالبينة بينه الموكل لانها تثبت الزيادة في  
الشيء ولاي حنفية وعبد رحمها الله طريقان احدهما ان العمل بالنسب متى ههنا  
ولا نصار الى الحق بيان الامكان اما ان يحصل كانه اشترى موه بالغير وميراثه  
بالغير كان للشفع ان يجرى بالالف الا ترى انه لو تمتع بها او باقر الماشي  
بان اقر المشتري انه اشترى بالف واقر موه اخرى انه اشترى بالغير كان للشفع  
ان يخذ بالف فلا يقال ان الغدس اذا نسيها لمعاينه او بالان ارى يحصل كل واحد  
ثابتاً في حق الشفع اما اذا ثبت العقد بالغير بالبينة لا يعتبر العقد بالف ثابتاً  
في حق الشفع اما اذا ثبت العقد بالغير بالبينة لا يعتبر العقد بالف ثابتاً  
حق الشفع ويجعل العقد بالغير واستأله الا ترى ان المشتري لو اقر بالمشتري  
بالف واحد الشفع الدار منه بالف فقام البايع انه كان بالغير كان للمشتري

الوجه

ان يرجع على الشفع بالف اخرى لا ناله كما لم الان ههنا العقد بالغير لم يثبت  
البينة لان بينه المشتري على العقد بالغير في ماله لان هذه البينة لا يثبت  
الغير من نفسه لان الغير عنه سابقا عليه الشفع الا ترى ان بعد ما اقام البينة  
البينة على المشتري بالثالث لا يحال المشتري فان لم يكن المشتري بينه المشتري  
مقبولاً على البيع بالغير كان البيع بالغير ثابتاً باقرار المشتري فلا ينعقد به البينة  
بالف فيحصل كانه ما يقر على حق الشفع بخلاف ما اذا وقع الاختلاف بين البايع  
والمشتري لان ههنا العقد بالغير بينه البايع لان بينه البايع على العقد  
بالغير مقبولة لان هذه البينة لزم المشتري بالالف الف الف الف واختلاف  
ما اذا اختلفوا في كماله لان بينه البايع على الزيادة مقبولة كما انها مقبولة الزيادة  
على المشتري فكان البيع بالزيادة باقياً بالبينة فيجوز البيع بما دونه في  
حق العاقد والشفع وما لو كمل مع الموكل اذا اختلفا قد روي عن سماعة  
عن محمد رحمه الله ان البينة بينه الموكل في طاهر البينة بينه  
الموكل لان الموكل مع الموكل يترك ميراثه البايع مع المشتري ويدركنا في  
الحديث الطريفي الثاني بينه الشفع بالبينة المشتري في حقه المشتري في  
اولى وبينه المشتري في حقه البايع في الشفع بالهو حصر في ذلك والاشهاد  
والبنية تثبت لاصل شرطه لا لزوم فاما تثبت ميراثه كانت اولى بالقبول  
خلاف البايع مع المشتري لان هناك يبيع كل واحد منهما ميراثه في البيع  
بالزيادة واذا اختلفا البايع والمشتري والشفع في الحق فثبت البينة في حق  
على جهين الاول ان يكون الدار في البايع في هذا الوجه سطران كان ما قاله  
البايع اقل مما قاله القول قول البايع واخذ الشفع ذلك من غير بين على احد  
وان كان ما قاله البايع اكثر مما قاله البايع يبيع المشتري بمقتضى ذلك  
ان كل البايع فالشفع باخذ بالغير وان بكل المشتري لزمه ثلثه الف درهم  
والشفع باخذ بثلثه الف درهم ان يفتا وليس له ان ياخذها بالفي درهم وان اقر  
المشتري ان المشتري كان بالفي درهم فان خالف وطالبها الغرض من القاضي  
او طلب احد هاتين وحس القاضي العقد بينهما فالشفع باخذ بما قاله البايع ان شئاً  
وضع العقد مما لا يطل حق الشفع الوجه الثاني اذا كانت الدار في المشتري  
فالحجاب فيه نظر الجواب فيما اذا كانت الدار في المشتري فالجواب فيه نظراً  
الجواب فيما اذا كانت الدار في البايع واذا كانت الدار في المشتري فقال  
بعيننا اراء بالف درهم واستوفيت الحق وقال المشتري اشترى بها بالغير  
فالقول قول البايع واخذ الشفع بالف درهم وتطله فيك عهدها منه واستوفيت  
الدين وهو الف درهم وقال المشتري اشترى بها بالغير اخذها بالدين والدين  
ان البايع اذا بدا بالافزاد بالاستيفاء لا يجر منه بيان مقدار الدين بعد ذلك كما  
لم يبق بعد استيفاء الدين وتسلم الدار في المشتري واحط من هذا العقد بل  
صار كالحق ولو ان اختلفت بين مقدار الدين لا يجر من هذا لراههنا واذا بدا  
بيان مقدار الدين لا يجر منه الاقرار بالاستيفاء لان قبل الاقرار بالاستيفاء ثبت الشفع

الشفعة







الكل او ابراه عن الكل او ذهب الكل من حق المشتري لانه لا بد من ان يكون له ما يبيع به  
 في حق من يبيع المشتري بالدار بجميع الحق لان هذا الخط لا ينفق باصل العقد لانه لو  
 انفق بطل من حيث صح كان العقد غير من باطل فلا يكون الخطوط متساوية للثمن باطل  
 العقد من حق الشفع جميع الحق كما كان قبله فان كانت هذه الضمانات بعد  
 من البيع الثمن من المشتري فالجواب على الخط والطه ما ذكرنا قبل الفرض ان خط  
 البعض او ذهب البعض من حق المشتري والشفيع ووجب على الشافع رد مثل ذلك  
 على المشتري واخذ الشفع بما ورثه المخلوط والموهوب وان خط الكل او ذهب الكل  
 يقع ولا على حق المشتري ولا يقع في حق الشفع فالابراه بعد القبض لا يقع لاحق  
 المشتري ولا على حق الشفع سواء كان الابراه من البعض وفي المسئلة فوج استكمال فان  
 بعد القبض لو اعتبر فالتك في دمة المشتري ينبغي ان يبيع الابراه كما يبيع المذهب والمط  
 كما قبل القبض وان لم يبيع ثانيا ينبغي ان لا يبيع المذهب والمط كما لا يبيع الابراه  
 الثمن بل في دمة المشتري بطلانه بعد القبض لان البايع ما يبيع عن حقه الا ان  
 البايع ليس له المطالبة لان المشتري بطلانه عطل ولا يبيد مطالبه كل واحد  
 منهما ما صبه بعد ما يري المشتري المذهب او الخط لمطالبة المشتري معذ لان  
 لان البايع لا يملك المطالبة لان المشتري قد يري فيجب على البايع رد مثل ما يقبض  
 بعد الخط والمذهب واسا الابراه انما لم يبيع لان الثمن غير ما في دمة المشتري وتكون  
 الابراه وان ابراهما لا يستحقا وبراها استحقا الواجب ولهذا يقال ابراه ابراه  
 واما اطلق البراه اطلاقا انصرف الى البراه من حيث الاستيفاء لا ان يفسر كانه  
 من ماله فقلنا ابراه براه من حيث استيفاء هناك لا يبيد الواجب من دمة  
 فلا يكون البايع رد شي خلاص المذهب والمط فانه يبيع واحد وهو الخط والمذهب بطريق  
 استعاط الواجب ولهذا لا يبيع الخطوط وذهب خط استعاطا بدهن عليه وان  
 الامام يميل الى انه السرخسي رحمه الله ذكر في شرح في كتاب الرهن ان ابراه البايع  
 المشتري من الثمن صح على البايع رد ما يقبض على المشتري ولوراد المشتري  
 في الثمن رباذه بعد القبض والشفيع باخذ الدار بالثمن الاول ولا يظهر الزيادة  
 في الشفع وقرق بين الزيادة وبين الخط فان الخط يطهر في حق الشفع والقرق  
 ان الزيادة تضمن ابطال حق الشفع فانه تمت للشفيع الاخذ بالثمن الاول  
 ولم يبع الزيادة في حقه صانه لحقه اما الخط لا ينفق ابطال حق الشفع بل منه  
 منع للشفيع لان الخط يخرج بعض الثمن عن العقد فلهذا انما اذا استقر  
 الرجل ارضا ورزق فيها رزقا ثانيا للشفيع فلهذا ان اخذها وباعها فلهذا انما اذا استقر  
 وفي الاستحسان لا ياخذها في الحال وبترك في يد المشتري الى ان يتقصد  
 لان المشتري يحق في الزيادة من وجه فانه رزق في ملكه بنفسه وكونه مضافا  
 الزيادة بمن غره ويستخدم في الزيادة من وجه فلهذا رزق فيها هو حق الغير وانه  
 يطلق الثمن لصاحب الحق الا ان لو اعتبر ما لو به متقدبا بطل حق المشتري في  
 الزرع اصلا فلا يملك ان يتاخر او لي من الاطلاق حتى لو كان الزرع بنا وقرق  
 اورطه يوم المشتري بطل هذه الاشياء ليس لهذه الاشياء به معلومة

والشفع

والشفع لا يملكه معلومة ابطال ناسوي الحاسان في معنى المظلم فاسما جاب الشفع  
 لانه ليس بعد المشتري بطلان وجه فانه ان كان المشتري بترك بيعه ابراه  
 وروي عن ابو يوسف رحمه الله بترك باجر المثل وكان ابو يوسف ناس هذا على ما اذا انتهت  
 مدة الاجارة وانه لا يبيع رزق لم يستفد بعد حتى يترك في المستاجر باجر المثل وانه  
 ظاهر الدوا به فرق بينهما لان المشتري بالثمن للرفعة واجاب الاجر على مالك الروضه  
 وانه يستفد وكان الشيخ الاسلام ابو بكر محمد بن حامد على من الشيخ الامام ابو نصر  
 الكبير رحمه الله انه كان يقول سلم المشتري الارض الى الشفع بترك باجر منه مدة  
 معلومة يعلم ان الزرع يدرك في مثله بغير الشفع والمشتري وكان ابو بكر بن حميد  
 يقول ما قاله الشيخ الامام هذا لا يقع في عقد لان الارض مشغولة بزرع الارض فجمع  
 التسليم فان اسحق ما الشفع موطر الارض قبل الارض الفرض ومن مذهبه ان  
 اجاره العفارة قبل الارض لا يجوز انما يقع هذا الموطر على قولها لان عند اجارة  
 العفارة قبل الشفع جازع قال محمد بن احمد في الجامع رجل ادعى شفعة في دار له يد  
 رجل وقال الذي في يد دار اشتريتها من فلان بكذا او انما شفعتها وصود البايع  
 الشفع في ذلك وكذا الذي في يد داره قال الدار ادري وراها من ابراهام  
 الشفع بين ان الدار كانت للبايع ولم يبق المذهب على البيع من صاحب الدار فقلنا  
 قبل الشفع لان الشفع يدعي انفسه الا بعد انبات ملك البايع في الدار بقبضه  
 حصة انبات الملك للبايع في الدار وهذا اصل كبير في الشفع ان من ادعى لنفسه  
 شيئا لا يوجب على انبات ملك البايع في الدار فقلنا لا يوجب شيئا الا انبات ملك البايع  
 الاخر كانت شفعة على انبات الملك للبايع فانه من هو حق في انبات ملك البايع وهو  
 بطل ما لو ادعى دار في يد انسان انه دار ما شترها من فلان فلا يملكها وانكره  
 المدعي عليه دعواه وقال الدار ادري وانما المدعي البينة على دعواه فالبايع ليس  
 بينة وطريقه ما قلنا ولا ذلك لو كان الشفع اخام بملكه ان هذه الدار كانت لواله  
 مات وتركها من انا للبايع فالبايع بغير بينة في يد البايع او في الانزي ان في مسلة  
 شري العين التي تقدم ذكرها لو اخام المدعي البينة ان الدار كانت لابي البايع مات  
 وتركها من انا للبايع والبايع مغفر بالبيع وشفيع الثمن من المدعي عليه بغير بينة  
 المدعي عليه لانه لو كان البايع بينة بشفيع عليه بملك البايع ثبت ملك البايع  
 فيكون الملاك عليه بالحقه التي اقربها وقد اقر بالملك عليه بشفيع البايع وببوت  
 حق الشفع للشفيع واقر انه في ملك نفسه صحيح بغير اقراره بالبيع وانه سبب  
 لبوت حق الشفع للشفيع بغير بينة المشتري ان ثبت حقه في الشفع والبايع  
 بما ادعى من البيع بملك وسوت حق الشفع للشفيع واحد الثمن من الشفع  
 ولا الدار الى الشفع والعهد عليه ان سبت مثل الدار الى البايع بشفيع الشفع  
 الدار من البايع فيكون العهد على البايع واما خيرا المشتري على الوجه الذي قلنا لان  
 حق الشفع للشفيع ما ثبت في حق المشتري لان سبب الشفع ما يملكه والبايع  
 واما شفعه وملك البايع لا يبيع بغير البيع ثبت باقرار البايع لا يكون حقه في حق المشتري  
 باقرار البايع بغير المشتري فلهذا ان كان صدق المشتري البايع والشفيع في ذلك

في

يج



الدار الى الشفعين واحد الفين والعهد على المشتري اعتبارا ما لم يبيع الساب بغيره  
 بالبيع الفاتح معاينة فان قيل كيف يعلم صدق المشتري والشفع وتماثل البيع  
 اول سره فاما البيع موصى اخره الاول فيجعل اقراره على ذلك الاقرار بعد تكليف  
 المشتري بمعرفة استناده اخر بعد تكليف المشتري ولو استناده اخر بعد تكليف  
 المشتري كان المشتري ان يصدر منه على الاقرار الثاني كذا ههنا او يقول فان الشفعين  
 لما فقي بالشفعة على المشتري فقد كلفه في انكاره التيم والصق انكاره بالعدم فان  
 ابي ان يصدر من مابو سره الدار على البيع لان الدار ملك البائع وقد اخذ البائع ان المشتري  
 انما يملكها عليه بالبيع فاذا رد المشتري اخذ البائع وجب عليه رد الدار على البائع  
 وكان للشفع ان ياحدها من البائع بالشفعة لان البائع جنى اخذ بالبيع وتكرار  
 لسبب من شقوت ملك المشتري ونسبوت حق الشفعين في الشفعة وتكرار المشتري  
 ان كان يملك اخذ البائع بالملك للمشتري لكن لا يملك اخذ البائع بتقوت حق الشفعين  
 للشفع ان ياحدها من البائع بغير اقراره ويكون العهد على البائع لان الشفعين  
 عهد الدار بملك صفة فصدرا للمشتري لانه انما اخذ الدين بمقتضى الدار ولم يرد الدار  
 للمشتري ولا يملك البائع ايضا خيار الروية ثبت للشفع بدون الشرط وكذلك خيار  
 العيب وخيار الشرط لا يثبت بدون الشرط حتى من اشتري دارا وشرط الخيار  
 للشفع فاحدها الشفعين فلا خيار له وهذا لان العقد بالشفعة شري حتى فقيت  
 بالمشتري حقيقة ولو استناده الشفعين ثبت له خيار الروية وخيار العيب من غير  
 شرط ولا يثبت خيار الشرط الا بالشرط وكذا اذا استنادهما حكم رجل اشتري دارا ولم يرها  
 فقيت دار غيرها ولحقها بالشفعة لم يطل خياره بخلاف خيار الشرط وهذا  
 بطل خياره انما يطل من حيث ان ما جعله لك الرضى الا ان ذلك الرضى كبره وان  
 صرح الرضى ونصح الرضا قبل الروية لا يطل الروية ويدل الرضى اول هذا  
 اذا كان العقد بالشفعة قبل روية الدار للمشتري اما اذا كان بعد ما يطل خيار الروية  
 فكذلك يدل الرضى في شرح الطحاوي اذ استل الشفعين الشفعة ثوان المشتري  
 رد الدار على البائع ان كان الرد لسبب هو فتنس من كل وجه بخلاف خيار الروية  
 بخيار الشرط وبخيار العيب قبل الفتنس فتنس او يفرق فتنس بعد الفتنس فتنس  
 لا يحد للشفع حق الشفعة لان كان الرد لسبب هو يبيع جديلا حتى الثالث  
 غير المرد العيب بعد الفتنس بغير فتنس والرد حكم الا انه لا يحد للشفع حق الشفعة  
 حتى يبيع البائع والمشتري العقد بينهما لا يطل حق الشفعة سوى كان البيع  
 سبب هو فتنس من كل وجه يبيع جديلا من وجه في شفعة الجامع من باع بالشفعة  
 له سواء اكره لنفسه او باع لغيره وكذلك لا شفعة للذي يبيع الدار بغيره ان  
 من وكل انسانا ببيع دار ببيع الدار لا شفعة للوكيل ولا لوكيل من اشتري دارا  
 او اشتري له ملكه الشفعة حتى ان من وكل انسانا بغير دار كان للوكيل والوكيل  
 لكل واحد منهما الشفعة في شفعة الخذ وري اذا باع دارا لم يكن له جمل فلان يبيع  
 وملاو شفعتها وكحل لا يثبت له حق الشفعة في الباب الاول من شفعتها  
 الواثقات او في رجل يدار ولم يعلم الكوفي له حتى يبيث دار غيرها فخر في الروية

وادي

وادي الشفعة ولا شفعة لانه لو كان الدار وقت البيع ولو فتنس السبب وان مات  
 الموصي لم يخل ان يعلم بالوصية ترضيت الدار بحسبها وادي الورثة شفعتها فليعلم ذلك  
 لان موصيه يملك قبله في الباب الثاني من شفعة الواثقات اذا وقع الصلح على من  
 على داره لثقتا خا لا يحد للشفعة لا يحد للشفعة ولو كان مكان العلم سببا للشفعة  
 الشفعة في هذا الباب ايضا تحصل ورث من ابيه دارا ولم يخل بذلك فبيعت  
 دار حبيب تلك الدار فليطلب هذا الوارث الشفعة على اخوان هذه الدار له طلب  
 الشفعة لا شفعة له لانه لم يطلب طلب الموائمة او هو عند العلم بالبيع فالجمل  
 ليس بغير ذلك ايج فتاوي اهل سمرقند ومعه نظردار في يدي رجل قال  
 ملحق الدار اشتريت هذه الدار من فلان وقال فلان لايل وههنا من ما يجب  
 البدر فالتكول قوله المدعي للمدعي حتى كان له ان يرجع فيها وان لم يرجع في القيمة  
 حتى حضر الشفعين كان للشفع حتى احدها ارب بالشفعة هذه المسئلة بغيره  
 في الجامع في ابواب الشفعة من كتاب السور والله اعلم بالصواب واليه المرجع  
 والاتباع كتاب الشفعة من هذا الكتاب ص ١٠١ عشر  
 فصول الاول بيان كيفية القسمة الثاني بيان ما يفسد وبالا بفسد وما يجوز فيه  
 وما يجوز الثلاث بيان ما يوجب عيب العينة من غير ذكره ما لا يوجب العيب في البيع  
 من العينة وما استعمل في الغرض منها وفيها يفسد في الغرض العينة الخاصة في العينة  
 ستنق منها غير السادس في فتنس الدار الساب في بيان بطل العينة عن العينة من  
 لايل وعلى المنيب اوله بن اوسجي له وفي طهارة الدين او الوارث او الوصي له بعد  
 العينة وفي دعوى الوارث بطلان المشاوعسا من اعلان له في بعد العينة  
 الناس في دعوى الطلوع في العينة التاسع في المباشرة العاشرة في المشتريات  
 اسال اول فالتكول ان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول في العلو الذي لا يسل  
 له وهو شرك بين رجلين وفي السجل الذي لا يملو له وهو مشترك بين رجلين  
 الردين وعلوه لاخر طلبة العينة من الثاني وطلب احدهما لا يجب دراع  
 من السجل بدرعين من العلوق لا يحد حده انة بعينه على العلوق والى فلان  
 كان فقيها على السواحب دراع بدرعين وان كانت قيمة احدهما على الضعف  
 من الاخر بحسب من الذي فتنس على الضعف دراع بدرعين من الاخر حتى يمتو  
 في القيمة وحاصل الخلاف في هذه المسئلة يرجع الى ان المعاملة بين العلوق  
 والسجل فتنس من حيث القيمة لثوار العينة او من حيث المفعة فتنس من  
 حنيفة رضي الله عنه يعتبر بالمعادل من حيث المفعة حتى اذا تساوى الضمان  
 في المفعة حازت العينة عنده وان تفاوت في القيمة وعنده حده انة بعينه  
 المعادل من حيث القيمة حتى اذا تساوى الضمان استويا العينة في العينة  
 رادت العينة عنده وان تفاوت في المفعة والاصل عند محمد بن ابي حنيفة  
 عدم رجوع اعتبار المعادل في القيمة بعرض المعادل في العينة الا ان يري ان  
 نعم المشترك بين اثنين وفي الابل المشترك بين اثنين اذا اراد العينة المعادلة  
 في القيمة لما يجدر اعتبار المعادلة في المفعة والمعينة ونهاية انفسهما وكذلك



الدار المشترك بين اثنين اذا قسمت وفي احد الجانبين بناو لا ينافي الجانب الآخر بعينه المعادله  
 في العشرة من حيث القيمة لا بعد اعتبار المعادله في القيمة والمنفعة لا لا ينافي  
 الى ان الآخر ما عرفت المعادله في القيمة والاصل عند لو عينة رضى الله عنه اعتبار  
 المعادله في المنفعة ما استلزم ان كان اسبب اعتبارها بنوت المعادله من حيث القيمة  
 وفي القيمة بعد اعتبار المعادله من حيث المنفعة لا لا ينافي في مقدار المنفعة  
 في كل واحد منهما من حيث كونها غير موزونة فاعتبرنا المعادله في القيمة وفي  
 مسهل الدار المشترك اعتبارا للمعادله من حيث المنفعة غير ممكن لانه ليس له المعادله  
 متعده البناء في مسهل اعتبارا للمعادله بين السفلى والعلو من حيث المنفعة ممكن  
 الدرعان لا ينافي المدرجات والمنفعة الاصلية في العلو والسفل المسكن  
 ومتعده السفلى في السفلى على ضعف متعده السفلى في العلو وان ذلك من  
 وجهين كلاهما ينافيان على مسألة اخرى ان صاحب العلو هل له ان يعلو  
 ذكر محمد رحمه الله هذا الكتاب مطلقا ان عتدي حشيرة رضى الله عنه ليس له ذلك من  
 قضا بينهما اذا اصغر صاحب السفلى اولم يضر وعلمه عامه المساجع بالصلح  
 السفلى ان يسفل فمحل بعينه سررا اذا لم يضر ذلك العلو والسفل متفقان  
 مداهمه وسفحه ساطنة والعلو متعده واحدة وهي المنفعة بطا هره وبعض  
 متساوية فالوا ان لصاحب العلو ان يعلو اذ لم يضر بالسفل كما ان لصاحب  
 السفلى ان يسفل ولم يضر بالعلو فكل قول هذا القائل لا يثبت ما ذكرنا من الوجه  
 لبيان التناوت في المنفعة فليس التناوت من وجه اخر فيقول السفلى  
 فوام العلو ورون العلو فيكون الاستغناء به حاله بين العلو ويدون العلو للعلو  
 فوام مع السفل بالافواه له يدون السفلى وانما يمكن الاستغناء في حاله واحده  
 فنام العلو فكان متعده السفلى على الصعف من هذا الوجه وانما نفع المعادله  
 بينهما اذا حسب دراج واحد من السفلى على الصعف من هذا الوجه ولو كان رطل  
 سفرد مشترك بين رجلين وسفل سفرد مشترك بين هذين الرجلين طلبوا العشرة من المتناهي  
 كابل مع العلو والسفل مشترك بين هذين الرجلين طلبوا العشرة من المتناهي  
 فكل قول ابي حشيرة رضى الله عنه يجب دراج من البيت الكامل بدراج ونصف  
 من السفلى المفرد حتى يكون دراج من السفلى من البيت الكامل بدراج من السفلى  
 المفرد ونصف دراج من السفلى المفرد بدراج من العلو من البيت الكامل وبسبب  
 دراج واحد من البيت الكامل يتكافؤ دراج من العلو المفرد وبارادراج واحد من السفلى  
 من البيت الكامل ودراج من العلو المفرد وادراج واحد من العلو من البيت الكامل  
 فان قيل كيف نفسر العلو مع السفلى فسمه واحد عند ابي حشيرة ومن مذهبه ان  
 البيت المفرد قد لا ينقسم فسمه واحد اذا لم يكن في دار واحدة فسمه فسمه المسئلة  
 انما اذا كانت في دار واحدة والبيان في دار واحدة عند ابي حشيرة رحمه الله ليس  
 فسمه جميع لما بين عد هذا ان شاء الله تعالى وليس كانا في دارين فهو محمود على ما اذا  
 نزاهنا على العشرة ولكن طلبوا من القاضي المعادله فيما بينهم عند ابي حشيرة رحمه  
 الله عوزا العشرة على هذا الوجه حاله التناهي المتناهي بعد هذا ان شاء الله تعالى واذا كانت

الدر

الدار ومن الناس من يوزن دارا واحدا من جميع مضميه منها في دار واحدة والى الباقون  
 ذلك قال ابو حشيرة رحمه الله القاضي ينقسم بينهم على كل دار على حدة ولا يجمع لغيره كل  
 واحد منهم في دار واحدة الا ان يصطلى عليه سوا كانت الدار ومضميه متساوية او غير  
 في حدة واحدة اوسية مجلس في مصر واحد اوسية مصرين وقال ابو يوسف ومحمد  
 الله لا يراى في ذلك القاضي فان راى الصواب ان ينقسم كل دار على حدة فعلى ذلك ولم يذكر  
 الصبر الواحد والمصرين على قولهما قال هلال الراي وجماعة من سنا عن هذا القول  
 على قولها على ما اذا كانت في مصر واحد ما اذا كانت في دار واحدة ومصرين مختلفين  
 في الجواب فيه عند هذا كالجواب عند ابي حشيرة رحمه الله فاما الغايزل ان كانت المناز  
 في دارين منفردة اوسية دار واحدة ساسه بان كانت احدى المناز في احدى الدار  
 والاخر في اهلها فالجواب فيه كالجواب في الدار وان كانت في دار واحدة وكذا ما سنا  
 ونقسم فسمه واحد بالاجماع اما البيوت فان كانت في دار واحدة ولا ينقسم فسمه  
 واحدة كالدور وان كانت في دار واحدة فسمه فسمه واحدة بالاجماع متساوية كانت  
 او ساسه واذا تزاوبا على فسمه الجميع والقاضي ينقسم بينهم فسمه الجميع في العلو  
 قها بالاجماع ذكر محمد رحمه الله هذا المسئلة على هذا الترتيب في الباب الاول  
 من كتاب العشرة وذكر في باب فسمه الحيوان والعروض اذا كانت العتديين  
 قوم وطلب واحد منهم ان يجمع القاضي بمضميه في عتدي واحد فان كان مع العتدي  
 اخر هو محل العشرة للجميع فسمه القاضي الكل فسمه جميع الاجماع ويجعل ذلك الشيء  
 اصلية العشرة والعتديين بها ويجوز ان يثبت الشيء بغيره وان كان لا يثبت  
 مدفوعا وان لم يكن مع العتدي اخر هو محل العشرة للجميع فعلى قول ابي حشيرة رحمه  
 الله القاضي لا ينقسم جميع على قولها الراي في ذلك القاضي فكل قضا من المسئلة يجب  
 ان يقال في الدار والمنازل والبيوت اذا كان شيء هو محل العشرة للجميع ان القاضي ينقسم  
 الكل فسمه جميع بالاجماع ويجعل ذلك الشيء اصلية العشرة والدور والمنازل متساوية  
 والحاصل ان القاضي لا ينقسم الاحتمال من المنفعة من كل وجه فسمه جميع اذ في ذلك  
 بعض السركا بان كان بين رجلين ابل ويعر وعنه فطلب احدهما من القاضي ان يجمع  
 مضميه في الاصل اوسية المفرد اوسية العتديين فسمه على هذا الوجه وفي المجلس المفرد فسمه  
 الاعداد فسمه جميع عند طلب البعض ان كان بين رجلين فسمه كثيرا وكان بينهما  
 ابل كثيرا وطلب احدهما من القاضي ان يجمع مضميه في طائفة فكل القاضي ذلك والدور  
 احدا من مختلفين من كل وجه عند ابي حشيرة رحمه الله والعبد كالمالك واذا تزاوبا  
 فسمه حابره في النصول كلها بالاجماع واذا اختلفوا في نية البنا مال بعضهم  
 جعل فسمه البنا بالدرعان من الارض قال بعضهم بالدراهم والقاضي يجعل فسمه البنا  
 بالدرعان من الارض مكان العتديين ابو بكر الراي يقول اذا كان مع العتديين اخر  
 هو محل العشرة للجميع انما ينقسم القاضي الكل فسمه جميع اذ رضى الشرع كالقسمة الكل  
 اذا لم يكن ذلك ما للقاضي لا ينقسم فسمه جميع عتدي وكان الشئ الامام فسمه الشئ  
 السجسي رحمه الله يقول الاظهر عندى ان القاضي ينقسم الكل فسمه جميع عند ابي حشيرة  
 رحمه الله وان اى بعض النكر كاذك ويجعل ذلك الشيء الذي مع العتدي اصلية العشرة







عجل العنفة وما عجل العنفة مستناع لا يتبدل منفعة التي كانت قبل العنفة  
ولا يوت العنفة فاما المشاع الذي تبدل منفعة التي كانت قبل العنفة  
يجعل العنفة فلا يحرى فيه الحبر على العنفة ولو طلبنا العنفة في الوجه الثاني  
من العنفة في رواية بنسب العنفة بينهما والله انما يحد رحمه الله في الاصل في باب  
ما لا يقسم من العنفة وغيره واليهما شيخ الاسلام رحمه الله ورواه لا يقسم  
العنفة بينهما ذلك بكونها وذلك ان شأنا العنفة بانفسهما وان شأنا تركها لا بد والله  
مال كثر من المشاع لان هذه العنفة صفة للشركاء لان المنفعة عليهم وليس  
للعنفة ولا له الاصل بالغير وان رضى ذلك الغير ذكر شيخ الاسلام في اول كتاب العنفة  
ان العنفة لا يقسم ومسا عباد له وانه شر وخيرهم ان العنفة يقسم وذكر شيخ الاسلام  
في باب ما لا يقسم من العنفة ان في هذا الفصل روايات وان كان نصيب أحدهما  
من البيت شفعاً فله لا يستحق به اذا قسم البيت ونصيب الآخر اكثر فطلب  
لأحدهما العنفة فهذا على وجهين أحدهما ان يطلب صاحب البيت العنفة فالحكمة  
ان العنفة يقسم بينهما وهكذا ذكر رحمه الله في الاصل في باب الا يقسم  
من العنفة روايات والله ابو حنيفة رضى الله عنه اذا كان الطريق بين قوم ان انقسموا  
لأكثر من بعض طريق وأسند واراها بعض نسخة واما الآخر في العنفة لا يقسم  
فمنه صرا وفساد او ان كان لكل واحد طريق وسند فاني قسمه بينهم بعض  
مشايخنا رحمه الله والوا ان المسألة يحول على ان الطريق بينهم على السواء وكانت  
عند لقسمة بينهم لا يسمي لصاحبها الطريق وأسند وبقي لصاحب الطريق  
وسند فالعنفة لا يقسم اذا طلب صاحب البيت العنفة ومنه من قال الطريق  
لا يقسم في الحالين خلاص البيت والعرف على قول هذا القائل في نسخة الطريق  
يعطى ذلك صاحب القابل في داره لانه متى قسم الطريق ولا يمكنه الطريق  
فما وقع في نصيبه لا يمكنه الطريق في داره فلا يمكنه الاشباع به ارض بعد ذلك  
ويعطى ذلك الغير لا يجوز واما نصيب في قسم البيت يعطى ذلك صاحب القابل  
في نصيبه لانه يمكنه ان يدخل في بناء ذلك فهو سم عليه منزله الا ترى انما يجوز  
الناس في الطريق بين الشريكين لما فيه من تعطيل الملك على كل واحد منهما في يومه  
صاحبه وكذا لا يجوز قسمه وفيه الطريق اذا نصيب تعطيل الملك على أحدهما ويجوز  
النهاية في مسألة البيت لان ملك كل واحد منهما لا يتعطل في نوبه صاحبه لان  
صاحبه يتنفع به من حينه فلما استغنت العنفة في مسألة البيت انما يتنفع به  
وهراس فطلب الان في نصيب صاحبه الان ذلك لا يصح ما نقله الا ترى ان  
حار اسند او العارية وان كان فيها فطلب الارض على المستغنى ملك الغير الوجه  
الثاني اذا طلب صاحب القابل العنفة وفي صاحب الكثير ذلك ذكر الحاكم في المشيئة  
رحمة الله في المختصر انما يقسم واليه ذهب شيخ الاسلام رحمه الله وذكر الكوفي رحمه  
الله في المختصر انما لا يقسم وهكذا ذكر الغنعة ابو البيت رحمه الله وعمل هذا  
قوله اصحابنا رحمه الله والله ما لنا الحاكم عبد الرحمن والقاضي الامام الاستاذان  
والشيخ الامام شمس الامة السرخسي قال الفصل في الشريعة رحمه الله والغنوة في

لا بد

الاول لان الطالع في العنفة وهذه العنفة لا يقسم فوات منفعة على الاى منه  
كانت له قبل العنفة لان قبل العنفة صاحب الكثير يتنفع بنصيبه فيكون هذا  
في حق الاى منه الا انما هكذا ذكره شيخ كتاب العنفة وذكره في شرح ارباب  
التصانف رحمه الله ان الاى ان العنفة لا تقسمها ووجه ذلك ان الطلب وان رضى  
بالصرا لان رضاء المظهر لا يلزم العنفة شيئا وانما المظهر يطلب الاى من  
العنفة وانما الطلب الى مستعد ملكه وذلك لا يوجد عند صاحب القابل قال  
ابو حنيفة رضى الله عنه اذا كان بين رجلين حاجتا طلب أحدهما العنفة من العنفة واني  
الاخر فالعنفة لا تقسم لانه لو قسم بعد المحدث كان في المحدث اثنان المنفعة ولو  
قسم قبل المحدث بالساحة كان قسم الارض كان ذلك سببا الى اثنان المنفعة لا يطلب  
ان يقسم نصيبه بعد العنفة لانه يكون مستغنى في نصيبه وكذا يجوز ان يملك مستغنى  
لا يستغنى في ابتاع الحرام الا يجمعه ان قسمه او لك فيما بينهم بركم العنفة لان الحق  
لهم ويكون التدرج في ذلك اليهم في المنفعة في اول الباب من كتاب العنفة حاطب  
بن الدارين سقط حتى بدا استدلال احد الشريكين في الحائط اثنان وعك  
الاخر لا يري قال محمد رحمه الله لا يقسم بينهما بلعله ان يقع نصيب كل واحد منهما  
ان قسم ما بين الاخرين وهما رحمه الله وذكره في اخر هذا الباب بن ساعدة عن محمد رحمه  
الله حاطب بن رجلين وارضى لذلكت بينهما انقسم الحائط وارض الحائط ما استطاع  
فصنعت طلب أحدهما العنفة فان كان لها عليه حد وقع لا يقسم ارض الحائط وان  
لم يكن لها عليها حد وقع فقسمت ارض الحائط قال محمد رحمه الله في الاصل في ذلك  
في السوق بين رجلين سبعان فيه سكا او بولان فيه هلالا بينهما او اراد احدهما حصة  
ولي الاخر ان العنفة ينظر في ذلك ان كان لو قسم اثنان لكل واحد منهما ان يعمل في نصيبه  
العمل الذي كان يعمل قبل العنفة فمذا ان كان لا يمكنه ذلك لا يقسم ما ذكرنا وان  
كان رضى بين رجلين واذا قسمه الريح فيما بينهما دون الارض فالعنفة لا يقسم  
الا ببلغ الريح وسبيل لانه بعد ما بلغ وسبيل ما رمالا او عوا او في العنفة معنى  
الماء كذا لا يجوز ان ينفذان قبل غيبان ان يقسم بينهما ذلك في هذا وفي ذلك في  
حسب هذا احصا لا يجوز ان ينفذان قبل غيبان ان يقسم بينهما ذلك في هذا وفي ذلك في  
مشعر فانه يهرق حنظل هذا الحارس الى مشعر ذلك الحانبه وشعر هذا الحانب  
الى حنظل ذلك الحانبه لاحتيا لا للوار والحواس من وجهين أحدهما ان موضع حنظل  
المسألة ايضا طلب العنفة من العنفة ومن كانت العنفة من العنفة لا يمكن  
صرف الحسب منها الى حنظل الحنظل لا يقسم بين رجلين يكون بينهما والى العنفة عند  
طلب بعض الشريك العنفة لا يسبق على هذا التعديل لو حصلت العنفة بالار  
عوزان لها العنفة والمبايعه في تقدير حوس مقاسه حوس مباحة الوجه الثاني  
انه انما صرف الحسب الى حنظل الحنظل اذا كان الحنظل الاخرى لا يسبق ويجوز ان  
سرد العقد عليه ما يفراده كانه الحنظل مع الشعر اما اذا لم يكن الحنظل الاخرى  
للسبق فانه لا يصرف الحنظل الى حنظل الحنظل الا ترى انه لو باع فغيره في مشعر  
لا يجوز ولا يصرف في هذا الى بوى ذلك لان البوى ما يفراده ليس يحل البيع ولا يجوز

طلب

س

في



اذا سمع هذا يقول الحظ ان كانت محلا للسمع فيكون السمع الذي لا يسمع  
 معه ولا يسمع من السمع بل الحظ ان كانت محلا للسمع فيكون السمع الذي لا يسمع  
 لا يجوز واما اذا كان الزرع محلا لاسم الغاشي اذ كانت الغشنة بشرط الزرع  
 فانه اذا سمع شرط الزرع فقد شرطت الغشنة اعازة الارض وانه شرط فاسد للسمع  
 لا يقع مع الشرط لاسد فاما اذا اراد الغشنة بشرط الزرع فانه ان يسمع السمع في  
 هذه الغشنة بشرط العار به لولم يسمع ان لا يقع لكان الضرب وقد رتبنا به وهذا  
 الجواب على احدى الروايتين ولما على الرواية الاخرى ينبغي ان لا يسمع الغاشي ان يسمع  
 لما ذكرنا هذا اذا طاب الغشنة من الغاشي وان طلب احداهما او الاخرى فالتأني لا يسمع  
 على كل حال ولو اقسام الزرع ما يسمعها وان كان الزرع قد بلغ وتصلب بالجواب قد  
 قد مر وان كان الزرع محلا لاسم شرط الزرع لا يجوز وان قسمنا بشرط الفلج جار  
 فاعان الروايات وفي المسئلة زرع بين رجلين وقسمنا ثل ان يدرك قال ابو  
 حنيفة رضي الله عنه لا يجوز وقال ابو يوسف رحمه الله ارادوا حيا وفيه الطائر  
 يدون فيه الفيل يملأ اسمه الزرع قبل المانع يدون الارض ان اقتسم بشرط  
 الفاعل حار وان اقتسم بشرط الترك لا يجوز ان رغبنا الاسر الى الفاعل والغاشي لا يسمع  
 بشرط الترك وهل يسميه ولا بشرط فهو على الروايتين وان طلب احدهما الغشنة  
 فالغاشي لا يسمع الاسر والفلج ولا بشرط الترك ولا يسمع الساعه الواحد والواحدة  
 الواحد وكل شي يحتاج الى كسر في قسمه او شق او قطع لا يسمع وطلب البعض اذا  
 كان في قطعة او سمع او لم يسمع وروايت لم تكن كذلك يسمع والاولى ابو يوسف قسم  
 لان الحظ واحد وسبعة هذا الحظ مما لا يتفاوت بعاد ولا يكتفى استدرار الحظ  
 العبد على قولنا في سبعة وان كانت فاه او مهر او بئر او عين وليس معه ارض وطلب  
 بعض الشرط الغشنة فالغاشي لا يسمع به لان سبعة هذه الايت لا يحصل  
 ما لبعض وان كان مع ذلك ارض لا بشرط الا من ذلك فسميت الارض وتربل اليها والفرق  
 والغاشي على الشرط وان كان لبارا وبارا الارضين ميعر فسميت الارض والبار  
 والعين لان الغشنة هاهنا من غير ضرورة ذلك لان الارض الواحدة والنبات  
 الواحد قد يحد رحمه الله في الاصل واذا كانت الواحدة فاسمها واحد  
 بعضها على البعض لصلح فيه البناء فسميت الغشنة وهذا المعنى حار في صورته  
 كانت الارض فارسي وهي ثلاثون راقا فسمي عنها اذرع من جانب مثل غيره  
 عشرين راقا من الجانب الاخر اذ اهل النبا اولى من المعان فاقسموا على ان يكون  
 لاحده هذه العشرة وللآخر عشر ومن هذه الغشنة جارية فاذني فيها بالمعادلة  
 من حيث المعنى وهو الما له عند بعدد اعتبار المعادله من حيث العصور  
 بالدرع وان اقتسموا الحصة بالسوية فسميت بشرط ان دفع النبا في  
 بعضه اعطى نصف فيه النبا لآخر هذا على وجهي الاول ان دفعوا النبا فيه  
 عدل فسمي الغشنة معناه سموا فيه النبا وبنوا مثلاما به وبشرط ان من دفع  
 النبا في بعضه اعطى لصاحبه خمس درع وفي هذا الوجه الغشنة حار لانها  
 قسم الارض بالسوية وراع الذي لم يقع النبا في بعضه من النبا بل معلوم من صاحبه

وكل ذلك حار ويعتبر الكل فسمت الوجه الثاني اذا لم يسموا فسمت النبا ولم يسموها  
 وفي هذا الوجه الغشنة فاسدة فسمت فسمت اسمها بالانها بشرط في الغشنة  
 ما يشترط الغشنة من غير شرط فسمت الارض فسمت من ترك النبا  
 الشرط وجب على الذي وقع النبا في بعضه نصف فيه النبا لصاحبه فسمت  
 بعد هذا ان شاء الله تعالى واشترط ما يقتضيه العقد من غير شرط لا يوجب مناد  
 العقد عرف ذلك في موضع خلاف ما لو شرط حقله او شجره ان هذا شرط  
 لا يقتضيه الغشنة من غير شرط لانه من غير هذا الشرط لا يجب على من دفع النبا  
 في بعضه حقله اما ههنا علامه واذا اقتسموا الحصة فسمت من ترك النبا  
 كذلك على الشرط وقع النبا في بعضه نصف فيه النبا لآخر لانه لا وجه له  
 ترك النبا لولا ان شرط لان ما يجب النبا من الارض صار ملكا لهما حتى ترك النبا  
 كذلك يسمع من وقتنا ساحة الارض في بعضه ولا وجه له ان يسمع الذي لم يقع  
 النبا في بعضه يسمع بعضه لانه لا يمكن بعض بعضه الا بعد بعض فسمت  
 صاحبه وفي خلافه يسميه فلم يسمها وحده سوى ان يملك النبا  
 سمع النبا في بعضه الارض وبعضه صاحبه من النبا او يملك صاحبه الارض  
 بعض صاحبه من النبا ويملك صاحبه الارض بعض صاحبه من النبا او يملك  
 لان المالك متداقل ولا يملك الارض صاحبه اصل وصاحب النبا صاحبه  
 السمع واعتبار صاحبه اصل ولا يملك الارض صاحبه اصل وصاحب النبا صاحبه  
 الشرط بين اثنين اذا فسمت وفيها زرع واشجار فسمت يدون الاشجار والزرع  
 فسمت الاشجار والزرع في بعضه صاحب من الاشجار والزرع بالقيمة وطريقه ما قلنا  
 في المختار من سماعه في مواوره عن ابو يوسف رحمه الله في ارض مزارعين  
 قوم في بعضها زرع فسم الغاشي الارض بينهم فسم زرع من غير ان يقوم الزرع  
 وقال من اصله الموضع الذي فيه الزرع احدها بعضه فسمت ذلك واحد  
 منهم قال ان الارض ان عزم فيه الزرع واحدا في هذه الغشنة قال فسم  
 الغاشي على زرع فيه الزرع ويضي الغشنة عليه قال وكذلك هذا في الاراد ان  
 فسمت الغاشي على الزرع ولم يقوم النبا قال ومن فسمت النبا فسمت اخرا  
 فسمت سمي الغشنة او ليرسمها فسمت به وكان ابن ابي ليلى يقول في الزرع نوادر  
 ههنا من يحد رحمه الله ارض بين اثنين بناها احدهما فقال الغاشي ارفع نباله  
 فيها قال فسمت الارض بينهما فوقع من النبا في بعضه يسمع النبا في بعضه  
 ذكر شيخ الاسلام رحمه الله في اخر كتاب شرح الغشنة ان بعد الثاني ان سعى  
 النبا لولا ذلك لم يسمع في بعضه ولا يسمع من مكان واذا كانت الواحدة يدونه  
 حصوا وكافروا بعد الغاشي ارضا مزارعين في ارضهم سلوا فسمت النبا في بعضه  
 رضي الله عنه الغاشي لا يسمع الا دروا وسائر العقار ما قرأوه حتى يفتوا بالنسبة  
 ان ملاك مات وتركها ميراثا بينهم وقال ابو يوسف ويحد رحمه الله فسمت النبا فسمت  
 بينهم وبينه فسمت انما قسمتها بينهم باقرارهم لا بالقيمة وعلى هذا الخلاف اذا



افتروا ان معهم وارث اخر او صغير فالدار كلها في ايدي الذين حضروا عند القاضي و  
وسلوه العتقة واسموا على ان الدار اذا كان كل واحد منى منها في يد عايب او صغير  
سوي هو الارض حصرا عند القاضي وطلبوا من القاضي العتقة والقاضي لا يقسمها  
بينهم حتى يعموا الميتة على المرات واسموا في العترة على ان افتروا اليها مرات بينهم  
والعروض على ايديهم وطلبوا من القاضي العتقة ان القاضي يقسمها وان لم يقسمها  
على المرات واما اذا قالوا اسير بنا هذه الدار من فلان وطلبوا من القاضي العتقة  
فالقاضي يقسمها بينهم باقرارهم عند القاضي وعند اي حنفية رواجنا في اليهود  
من البراءة يقسمها بينهم باقرارهم كما هو مدعيها وفي رواية قالوا لا يقسمها  
حتى يعموا الميتة على المشتري من ثلثي وجهه فله في فضل المرات ان افتروا ان  
الدار في ايديهم مرات افتروا على ان الدار في ايديهم لا يقسمها احد منهم ولا يقسمها  
صاحب اليد فليجعله في يد من عدم المارة من ثلثي وجهه بشرعا ولا حاشه الى اثبات  
ذلك بالعتقة والدار عليه فضل المشتري او فضل العترة وهذا علة ما اذا  
كانت الدار كلها او شى منها في يد العايب لان هناك افتراء غير صحيح لانه لا بد ان  
فيما افتروا فلا بد لهم من الاثبات بالعتقة اما هاهنا فلا علة ولا حنفية وفي  
اسه عنه ان التركة قبل العتقة مستغاة على ملك حكم حل الميت الا ترى ان التركة  
اذا اذوت قبل العتقة كانت الزيادة للميت حتى يقضي منها ما دون الميتة ويقتد  
وصحابه وبالعتقة سقطت قدر ما بقي من الملك حتى يصير الراسدة لمن وقع  
في سهمه وقوله لهم ليس بمحمد حكم الميتة لان فضل المشتري على طاهر الزاوية  
لان العتقة هناك لا يضمن بطلان سهم من ملك البايع لان المشتري بعد ثبوت  
النقص ملك المشتري من كل وجه ولم يبق للبايع فيه حق الا ترى ان ما حدثه  
من الزيادة حدث على حكم ملك المشتري واما العروض فلما القاضي لا يقسم  
العروض ليعطى ما بقي من ملك الميت واما القاضي يبيع عروض الميتة لان العرض  
منه محض عليه التوى واللف الا ترى ان القاضي يبيع عروض الميتة واما يبيعها  
محصيا على العايب واما العقل فمحصية سقطت باقراره حتى يضمن ما نظروا في القسمة  
بل كان لا بد للميت ولا بد له من حجة يقوم عند القاضي فير على قولها  
اذا قسم القاضي الدار بين الورثة باقرارهم بينهم انه قسم باقرارهم لان حكم العتقة  
بالسهم في حكم العتقة بالافتراء لان حكم العتقة بالسهم بعد ذلك العترة  
حتى لو اذعت ام ولد هذا الميت او مدبره العتق والقاضي يقضي بها بالعتق  
ولا يملكها انا منه الميتة على الموت وحكم العتقة بالافتراء لا يبعد في الا ترى  
انه لا يبعي العتق في هاتين المصورتين الميتة تقسم على الموت فاذا كان بعض  
الورثة حضروا وبعضها والدار كلها او بعضها في يد العايب وطلب الحيا  
العتقة من الورثة القاضي واما الميتة على المرات فان كان الحاضر واحد  
فالقاضي لا ينقل سهمه ولا يقسم الدار ومن ابي يوسف ان القاضي يبيع من  
العايب حصتها ويسمى الميتة عليه ويقسم الدار وجه طاهر الرواية ان التركة  
قبل العتقة ان يبيع على حكم ملك الميت من وجهه على ما مر مرات ملكا للورثة

مخبر

حتى لو اعتق واحد منهم عند من التركة قبل العتقة نفذ العتق في نصيبه وكل واحد  
من الورثة قبل العتقة نصيبه ونصيب شركائه فالحاضر يبيع راله ما بقي من  
ملك الميت ويدعي على شركائه قطع الارفاق نصيبه وليس جازا القاضي نصيب الذي  
من حيث انه دعوى على الشركة العتق فلا يجوز له نصيب الوصي بالعتقة بل لا يولي  
على الميتة المورثة نصيب الوصي من حيث انه دعوى على الميتة وليس للميت  
وارث ولا وصي فان القاضي يوجب عنه وصيا لان ذلك دعوى على الميت من كل وجه  
والقاضي ان يبيع وصيا عن الميت اما ههنا فلا حاشه واذا لم يكن للقاضي ان يبيع  
وصيا عن الميت وهذا الواحد لا يبيع حصتها عن الميت وعن سائر الشركاء لا بد  
ولا يبيع مدعي عليه بعد قبول بيعه لان الميتة من غير الحاضر لا ينقل فان  
حدث اثنتان وبار المسئلة حاله فالقاضي يبيع الميتة ويسمى الدار فحصل احد الحيا  
مدعي والآخر مدعي عليه والدار لورثة نصيب حصتها عن الميت ومن باقي الورثة  
فان قيل كيف يحصل احدهما مدعي عليه وكل واحد منهما مدعي عليه صاحبه والمقر  
بإدعية المدعي لا يبيع حصتها المدعي فلتأكل واحد منهما اما بقدر على العترة ولا افتر  
على العترة اطل مضار وجوده والعدم بمنزلة الا ترى ان من ادعى على ميتة ودينها وافر  
وصيه فان المدعي يملك ما في يد الميتة وينصب الوصي حصتها وان كان الوصي  
مقررا والذي ذكرنا من الجواب فيما اذا كان بعض الورثة عايبا وشي من الدار في سهمه  
فالجواب فيما اذا كان في الورثة صغير وشي من الدار في يد حصص واحد من الشركاء  
واما الميتة على المرات وكل من القاضي العتقة فالقاضي لا يبيع الميتة ولا يقسم  
الدار بين الورثة ولو حضر اثنان او ثلثة فالقاضي يبيع بينهم ويسمى الدار بين الورثة  
ولا يحتاج الى نصيب الوصي من الصغير لعتقة العتقة وكذا اذا كان بعض الورثة  
عايبا وقد حضر اثنان من الورثة فالقاضي يبيع بينهما ويسمى الدار ولا يحتاج الى نصيب  
الوصي من العايب لعتقة العتقة وقرق بين هذا وبين ما اذا كان الصغير عايبا  
فالقاضي لا يبيع حصتها عنه ولا يسمي الميتة من الحاضر والعقود ان نصيب  
الحصص عن العتق لا يكون الا لصورة وشي في الحضور لا ضرورة ولا بد من احصاء  
الصبي كما بين احصاء البايع فلا يبيع القاضي عنه حصته حتى الحضور ويجعل  
حضور الحضور حضوره واذا لم يكن للقاضي ان يبيع حصتها عنه في هذه الصورة  
سقى المدعي من غير حصص والدعوى لا يصح من غير حصص والميتة لا تسهم من غير  
دعوى صحبه واما اذا كان الصغير عايبا ففي نصيب الوصي فضل الجواب ضرورة  
ولان الدعوى تدعى على الصبي لكونه حاضر الا انه محرم عن الجواب في نصيب عنه  
وصيها لغير حصصه ويعلق ما اذا وقع الدعوى على الميتة لان هناك وقع العترة  
عن احصائه ومن جواره في نصيب القاضي عنه وصيها في الارض جميعا واذا كانت الدار  
سراها وفيها وصيه بالثالث وبعض الورثة عايبا وبعض حضوره فمن الوصي له  
الامر الى القاضي فاقام الميتة على المرات والوصيه وطلب العتقة فاعلم ان الوصي  
له شريك في هذه الدار وكان بمنزلة الورثة فان حصص بينهم وحده فالقاضي لا يبيع  
بنيته ولا يقسم الدار كما لو حضر واحد من الورثة فان حضر هو مع احد الورثة فالقاضي

مخبر

شركة



سبع بينهما وبينهما لدارك لو حصر الواسان وان كانت الدار بين ثلثة نفر بالشري  
واحد من قارب واقام اسان سهم البينة على الشري وطلب من العاين العتية والعاين  
لا سبع البينة ولا يثبت الدار بينهم وهذا لان الحاضر من المستر بن لا سبع حضرا  
عن العاين منهم لان الثالث بالشري اكل واحد منهم ملك حديد تسبب ماسره في  
نصيبه فاما المرات لا نسب لورثه ملك متعدد نسب حادته وانما اشترك الهم ما كان  
من الملك المورث طريق الخلافة من الميت فيستعمل ان يحصل البعض حصرا عن البعض  
في ذلك لا جارا للميت في حقه وهذا الخلافة عن الميت وسبيل حشر هذه المسألة  
بعد هذا في هذا الفصل ان يشاء الله تعالى وان كانت الدار بين رجلين فيها سهم  
وفي الصفة بنت وطريق البينة والصفة وسبيل باطهر البينة على طهر الصفة  
فانفسا تصاب احد هما الصفة ونظرة من ساحة الدار او صاحب الآخر البينة  
وان من في الصفة على الدار وسبيل الما على طهر الصفة فالمسألة على وجهين الاول ان  
يكون لصاحب البينة مكان فتح الطريق وسبيل الما في نصيبه من موضع اخر وفي  
هذا الوجه العتية جارية وليس لصاحب البينة حق المروسة في الصفة والآخر في  
سبيل الما على طهرها سواء ذكر ان في العتية ان لكل واحد منهما نصيبه بحقه وانه  
ذكر ان الوجه الثاني ان الما يكن لصاحب البينة مكان فتح الطريق وسبيل  
الما في نصيبه من موضع اخر وفي هذا الوجه ان ذكر ان لكل واحد منهما نصيبه  
بحقه وانه دخل الطريق وسبيل الما في العتية وتعرف والوجه في ذلك ان عند  
ذكر الحقوق اجتنبت العتية ما يوجب دعوى الطريق وسبيل الما في العتية وهو  
اشترط الحقوق كاستيصال البينة وما يمنع دعوى طهرها وهو لعظمة العتية لان العتية لا تار  
لا تطلع حق كل واحد منهما عن صاحبه وانا نطلع حق صاحب البينة عن الصفة  
من كل وجه اذا لم يكن لصاحب البينة حق المروسة في الصفة وحق سبيل الما على  
طهر الصفة فالحل لهما جميعا في كل حال مستغدر مغلما لمعظم العتية اذا  
استكن في الطريق وسبيل الما في نصيبه والعسا شرط الحقوق لان العمل بصفة  
العتية في هذه الصورة لا يفسد العتية واصل والسروط اساع وعلمنا بشرط  
الحقوق ههنا بفساد العتية لانها فتنة ضرورية فسدت العتية فسد بشرط  
منها وفي العمل بصفة العتية في هذه الصورة المعال للعتية والشرط جميعا  
وفي العمل بشرط اعتبار الشرط من كل وجه واعتنا بالعتية من وجه كان هذا  
اولي وذكر الما كالتشديد رحمه الله في العتية في هذا الوجه وهو ما لا يترك لصاحب  
البينة اسكان فتح الطريق وسبيل الما في نصيبه من موضع اخر ولم يذكر الحقوق ان  
الطريق والسروط يدخلان في العتية ولا يفسد العتية والصواب انها لا بد لاجل  
عليها ذكرنا طرق بين العتية والاحارة فان الاحارة لا يدخل الطريق والسروط من غير  
ذكر الحقوق استحقاقا حتى لا يفسد الاحارة ولا يدخلان في العتية وان كان يفسد  
العتية والعرق اما الوقت يدخل في الطريق وسبيل الما في العتية كما قلنا في الاحارة  
لعلنا به بالا لان الما لان الظاهر من حال العاين ان يفسد بقرعة الصفة الارادة  
الحال لا يغير لها اذا اصاب الصريح علافا كما في مسلة الاكر اذا صرحا ان العتية ليس

في النسخة

وفي العتية وحدها الصريح علافا وهو لعظمة العتية لانها وصفت للاقرار وحلوس النصيب  
من الشريك على ما مر واما في الاحارة لم يوجد من عتات كماله الحال فلهذا اقرنا ذكر  
هذه المسألة في كتاب الاسلام رحمه الله في الباب الاول من شرح كتاب العتية وذكر في آخر  
الكتاب اذا اقلصا دارا فاما ونفت الحدود بينهما فاذا احدهما لا طريق له فان كان يقد  
على ان يقع في نصيبه طريقا اخر فالعتية جارية وان كان لا يجد ان يقع في نصيبه  
طريقا اخر ان لم يفت العتية ان لا طريق له فالعتية جارية وان لم يجد في نصيبه  
فاسد لان في الوجه الاول هذه فتنة يفتت بقرعة على احد الشريكين  
يرميه وفي الوجه الثاني من غير رضاه والعتية جارية وفي هذا الوجه بالراضين الا ان  
ان البينة الصغير لا يثبت اذ يطلب احدهما العتية والآخر اذا اقلصا بينهما  
بالراضين جارا فمضى قيا في تلك المسألة ينبغي ان يقال في المسألة المتقدمة في الوجه  
الثاني انها اذا لم تترك الحق اياها يفسد العتية اذا لم يجد صاحب البينة ان لا طريق  
واذا اقلصا لا يفسد العتية وعلى قيا في تلك المسألة المتقدمة ينبغي ان يقال في مسلة  
آخر الباب ان الما يقد على ان يقع في نصيبه طريقا اخر اياها يفسد العتية اذا لم يترك  
الحقوق واما اذا ذكر الحقوق يدخل الطريق تحت العتية ولا يفسد العتية  
وصاحب الجواب ايضا اذا لم يقد على ان يقع في نصيبه طريقا اخر وان ذكر الطريق  
يدخل الطريق وسبيل الما في العتية ولا يفسد العتية وان لم يترك الحقوق حتى لم  
يدخل تحت العتية ان لم يفت العتية ان لا طريق ولا سبيل لهما العتية جارية  
وان لم يعلم فالعتية فاسدة وذكر في كتاب الاسلام رحمه الله في باب قسمة الارضين  
والعرق ان الطريق وسبيل الما في العتية يدون ذكر الحقوق والموافق اذا كان  
الطريق وسبيل الما في العتية ارضي العتية ولم يكن في نصيبهم ولم يكن لكل واحد  
هذه الحقوق في نصيبهم حتى لا يفسد العتية وكان هذا ما علمنا به لا لهما  
كان الظاهر من حالها انهما بعض ان العتية وليس في داخل هذه الحقوق في  
العتية في هذه الصورة تترك العمل بلعظمة العتية لان نصيب كل واحد منهما قد  
خلصا فاما في هذه الحقوق بلعظمة العتية ما اذا كانت هذه الحقوق في نصيب  
لان هناك لو دخل الطريق في العتية لا يفسد نصيب كل واحد منهما لو سلم  
يجل بالا لان الما في العتية لا يفسد الاحارة واذا كانت الدار بين رجلين فاقسما على  
ان يملكا الارض على اربعة اقسام البينة والاشي لمن الارض فهذا على ثلثة اوجه  
الاول اذا شرط في العتية على المشتري واوله البينة مشتري فاعتب صاحب من البعض  
بما ترك على نصيبه من نصيبه من الارض وان سكتا عن القلع او لم يفتن طاد ذلك  
جازت العتية انهما لانهما شرط لاحدهما البينة من غير الارض ولا قرار للبينة الا  
الارض فكان شرط عليه القلع من حيث المعنى وان شرط ترك البينة فالعتية  
فاسدة لان الشريك وط له البينة نصيبه مشتري فاعتب صاحب من البينة ونصيبه  
لازم يترك عليه قرار البينة نصيبه من الارض مما يملك سبعة الارض  
يكون احازة وهو اجاره فاسد بحالة الما في هذه فتنة شرطت فيها العتية  
فاسد والسمع واسرطت فيه اجاره فاسدة واذا وقع الحائط لاجل العتية



وعليه جدوع الاخر واد صاحب الحائط ان يرفع الجدوع عن الحائط ليس له ذلك الا  
ان يكونا بشرط ان يرفع الجدوع سواء كان الجدوع واحد على الخصوص من قبل  
الفنعة والحائط بينهما او كان السقف والجدوع مع الحائط معاً كما يجب ان يرفع الحائط  
لا يرفع الجدوع والسقف والجدوع والاخر وجه ذلك ان اشتراط الحائط لاجل جدوعه  
المختصة بالفنعة ان كان يفتني خلوص الحائط عن شغل صاحبه واشتراط السقف  
لاخر بوجوب ان يكون الحائط مستويا عن صاحب السقف ليس له ما يشترط في السقف  
فاحد الاعتبارات ان كان يوجب رفع البناء واعتبار الاخر يمنع رفع البناء ولا يكون له  
الرفع بالاشتراك في حوز شرط رفع الجدوع في الفنعة وفيه نوع اشكال لان الفسحة  
فيها معنى البيع ولهذا كل شرط ما يفسد البيع يفسد الفنعة فرفع الجدوع في  
السقف يشترط ان لا يرفع ولا يجوز وكذا الفنعة بهذا الشرط ينبغي ان لا يجوز واد كان  
اصل الشرط كالحوائط اخرى فيها المشتري بان يرفع واحد منهم نصيبه فيقسم  
الدار على احدى العوض فاذا كان اصلها للمشتري فحري على ان يات واحد من  
المشتريين بالغا في لا يشرع في خصم سائر المشتريين لان شرط الوعد الاول  
المشتري قام مقام البايع في الشرط الاول كان اصلها لولائه ورسد الموجه  
الثاني الوارث قام مقام الوارث في الشرط الاول وكان اصلها شري شرط  
هذا الى الاول في تناو الى البيت رحمه الله وفي هذا الموضع ايضا صفة من خمسة  
من الوارثين احدى صفتان هما بيان وانسان حاضرا ان كان شري رجل نصيب  
احد الحاضرين وطالب شريك الحاضرين بالفنعة عند القاضي واحدا من العوض  
والباقي يامر شريكه بالفنعة ويحمل وكما في الباب والصغير مورات في رجل  
في دار وميراث بينهما في دار اخرى فاصطفا على ان لا يحددها في هذه الدار ولا  
ما في تلك الدار وادفع ذلك دارا في مسكنها فان كان سائر الشاهدين في من  
كل دارا وان لم يسميها ولم يعلم كرهى لم يجر بحاله ما يستحقه كل واحد منهما  
وهو الجواب له يعني الى المتأخره واد كانت الدار مشتركة بين رجلين فقسما  
ورفعهما بطريق تقدير السيد وسعلا نصيب احدهما الدار ونصيب الاخر  
تلك الدار على ان يكون الطريق لصاحب الثالث ولصاحب الشق في حق المرور  
فهذه الفنعة جارية بعض سنا عنها قالوا هذه المسئلة ولعل على حق المرور  
على الاثر واجاز لان الذي شرط له المرور في الطريق صا ومشتري ياجر المرور  
من الذي شرط له فيه الطريق بما يترك عليه من نصيبه من الدار بعض سنا  
قالوا هذه المسئلة لا بد لغير جواز حق المرور وليس طريق حوا هذه الفنعة  
ما قالوا انها طريق ان يمر الطريق كان مملوكا لها وكان لها حق المرور فيه  
وتد جعل احدهما نصيبه من رفته الطريق ملكا لصاحبه عوضا عن بعض  
ما احدث من نصيب صاحبه بالفنعة وبقي لنفسه حق المرور وهذا هو الشرط  
كن باع طريقا مملوكا من غيره على ان يكون له حق المرور وكن باع السفل على ان  
يكون له حق قرار العلوانه يجوز لهما ان يحددا الدار بين رجلين وبينهما  
من من دار اخرى اقتسماها على ان يحددا الدار والاخر الشق من علما

بكم

سهم السقف كرهى بالفنعة جارية وان لم يعلم بالفنعة مردوده وان علم احد هما  
وجعل الاخر بالفنعة مردوده ايضا هكذا كرهى في كتاب الفنعة بعض شائعات قالوا  
ان على المشتري ان يرفع السقف فلهذا الجواب لا يستقيم على قول الكل ويجب ان يحوز  
الفنعة عند الكل وان علم الباطن وجعل المشتري وطيلة فلهذا الجواب لا يستقيم  
على قول ابي يوسف ويجوز ان يحوز الفنعة عند اصل المسئلة ما كرهى في كتاب  
الفنعة السابعة اذا اشترى الرجل نصيب غيره من دار مشتركة غير وفدا  
احدهما قدرا نصيب دون الاخر ان علم المشتري جازيا لا نفا وان علم البايع ولم يعلم  
المشتري جازيا على قوله في حقيقته يوسف خلافا لهما ومنهم من قال لا يلزم الجواب  
الطابق في كتاب الفنعة والدفعة مردوده عند جميع بطاها وما فرق هذا الدال  
بين الفنعة والبيع واختلفوا فيما بينهم في جهة الفرق منهم من قال الفرق من جهة  
الموضوع موضوع المسئلة في كتاب الشفعة ان البايع اضاف البيع الى نصيبه وكل  
عنه البيع جميع نصيبه حكم الاصل فلهذا لا ينبغي للبايع حق المتأخر بعد ذلك بان قال  
عنه نصيبه كذا وموضوع المسئلة هي بناءا ما اضاف الشق الى ابعثا انما  
ذكر الشق مطلقا وعند ذكر الشق مطلقا جعل ذلك فيقع المتأخره في متدا الصبي  
الشق الشاذ يقول عند الشق كذا وفي الثاني وان اسم الشق يقع على بعض  
نصيبه وان يقع على كله والمشرط له يقول عند ذلك جميع نصيبك فيقع المتأخره  
من هذا الوجه فباسم مسئلة البيع من مسئلة الفنعة ان قال البايع بعث نصيبا  
من هذه الدار ولو قال هكذا الاخر يبايعان فباسم مسئلة الفنعة من مسئلة البيع  
ان كان الشق مضافا اليها وكذا ان كان كذلك بان قال هذه الدار لاجل ان  
والشق الذي لسا في الدار الاخرى للاخر ولو قال هكذا كانت مسئلة الفنعة فلهذا  
سائر المبيع على الوفاق ان جعل البايع وعلى هذا الخلاف ان جعل المشتري نصيبا  
فالسهم الاسلام جواز زاده وغير الاسلام شمس الابه وجعل المتأخره  
من فرق بين الفنعة والمبيع من حيث الحقيقة والفرق ان مبنى الفنعة على المعاد  
في المبيعة والمال به ولا يجر ذلك معلوما لكل واحد منهما الا اذا كان الشق معلوما  
لكل واحد منهما فلما عقد معا وصية تفصدهم الاسوي باع والمشتري هو الذي يفتقر  
المسح فليست ان يكون متدا والمسح معلوما له اما حق البايع في الممن وهو معلوم  
وتحقق هذا المعنى في كل من الفرق اذا اشترا الشركا معا بينهم وفيهم شريك غائب  
او صغير ليس له وفي لا يقع الفنعة وان معلوما ذلك باسم القاضي فثبت الفنعة لان  
علم باسرا القاضي كذا في الثاني منه ومنه ولو قسم القاضي بينه وفيهم غائب او صغير  
ليقع الفنعة ونسب المتأخر حصتها من الغائب وتكون له كذا اذا معلوما باسم القاضي  
وان قدما لغائب ولما في نصيبهم جاز وكذا ان ابلغ الصغير وان قسمهم جاز لان  
هذا يفرق عقد له بغير حال وقوعه والغائب صغير وكذا ان الصغير او صغير  
بغيره وكذا كل تصرف عقد وله بغير حال وقوعه فان قيل لا يثبت في هذا الوفاق  
المشتري ومن مذهبنا ان المشتري لا يثبت اذا كان شري حصصا بان اشترى  
شئنا بدراهم لغير غير اسرع فاما اذا كان المشتري فيه بيع فانه يتوقف على الوفاق

بكم



اشترى حاوره لنفسه بعد الغنم فان اشترى الحاربه بعد لانه بيع في حق العبد  
اذا تمت هذا فتكون هذا الغنم اشترى منها معنى البيع مما ان يتوقف وان كانت  
العائيه الوصي فاذا وارثه على لواء الوارثه عند بيع حبيبه ولي يوسف ومها  
الله وعند محمد تطلق العتقه وجه قول محمد رحمه الله ان موت من له الاجاره قبل  
الاجاره تطلق العتقه كما لبيع المحض وجه قولها اما لو اطلق العتقه بموت  
من له الاجاره احتجوا في اعاده مثله فانها فان كان لا يطالب فابرة فانه انما يعمل  
الاجاره من الغائب او من الوارث او من الوصي او من العتق بعد البلوغ اذا كان  
ما وقع عليه العتقه ما يما وقت الاجاره واما اذا اهلك فلا تطلق العتقه المحض بل يوقف  
على الاجاره اما يعمل فيه الاجاره اذا كان المبيع قائما وقت الاجاره وكما ثبت الاجاره  
بالقول صريحاً ثبت دلاله بالفعل كما في البيع المحض **الفصل في**  
**الاعراض** في بيان ما يدخل تحت العتقه من غيره كروما لا يدخل ويذكر  
الشجر من قسمة الاراضي وان لم يذكر المحقوق والمراقف كما يدخل في بيع الارض  
ولا يدخل في الزرع والثمار من قسمة الاراضي وان ذكر المحقوق كانه الثمار والزرع  
ليست من حقوق وحقوق الارض وما لا يتنفع بها دون الارض بل من حقوق الارض وهذا  
لا يدخل في البيع المحض بل ذكر المحقوق وكذلك ان ذكر المراقف مكان المحقوق لا يدخل  
الزرع والثمار في ظاهر الرواية لان في العرف يراد بالمراقف المحقوق فصار ذكر  
المراقف والمقوق ولو ذكر وايه القسمة بكل قلبه او كثر هو فيها ان سها ان  
قال اجزها من جموعها لا يدخل في كل حال لان الامتعة وان كانت فيها وليست  
والامتعة الموصولة لا يدخل في كل حال لان الامتعة وان كانت فيها وليست  
منها فوجه ما هو اما شرط الصاحبه كل قلبه وكثير هو فيها من كل وجه  
ومنها من وجه ما يكون فيها لا يكون له تجليات الزرع لانه فيها من كل  
وجه ومنها من وجه لان الزرع من كل الارض فلهذا لم يرد في الطريق وفي الزرع  
في بيع الارض بل كل قلبه وكثير هو فيها ومنها واما السرب والطريق هل يدخل  
من سرب المحقوق في القسمة ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في المحقق فانها يدخلان  
وهذا الجواب مما في الاصل في موضع اخر من هذا الكتاب فانه قال اذا كانت الارض  
في قوم ميوما انفسها بغير قصاص صاحب كل انسان من قسمة فاح على حدة قلبه  
طير بعد الشرب والطريق وسر اما يد وكل حق لها والعتقه انما لا يدخل في  
البيع بدون ذكر المحقوق فلهذا في العتقه كانه معنى المبيع ان فرق ما بين البيع  
والقسمة ان البيع جائز في كل حال والعتقه جائز ان امكنه ان يجعل لا يملكه  
سربا او طريقا من موضع اخر فان لم يمكنه ان يورث العتقه ان الطريق  
ولا سرب له وذكر في العتقه براءه وان لم يمكنه ما عتقه بالعتقه لان البيع وضعه  
لذلك ما بعد عليه ودرج هذا المعنى على حدة واما العتقه كذا في القسمة  
معنى القسمة معنى لانها لا تملك من القسمة والعتقه والعتقه تملك العتقه  
واما المحقق الايراد والمقصود من العتقه على معنى المشترك فانه كانت

المعنى

لم يرد في العتقه فبدون ذلك لا يكون منسفة على العتقه فهو قسمة على رضا هو ثم اذا ذكر  
المقوق والمراقف في العتقه واما يستحق كالمقوق الطريق فيها اصاحه  
بالعتقه ان لم يملكه المحقق طريقا اذا امكنه ولا وندكرنا حبيبه هذا انما  
يكون ولو كان الطريق في الارض عتقها استحق كل واحد منهما الطريق بل ذكر المحقق  
امكنه لخاصة طريقا اخر او لم يمكنه ولم يرد المحقوق والمراقف في العتقه واما  
ذكر كل قلبه او كثر هو فيها او سها هل يدخل الطريق والسرب في البيع الاسلام  
رحم الله في المسئلة روايان في رواية لا يدخل لان هذه الحقوق ليست في المبيع  
ولا منها وروا هذا الكتاب يدخل في العتق فانه جاز ان يرد هذه الكليات  
فيها سها يراد به ادخال هذه الحقوق اذا اريد ان يرد رضا على ان يرد  
هذه الكليات والعتقه في غير هذه العتقه وعلى ان يرد في هذه القطعة التي  
وعلى ان لا تملك القطعة التي فيها تلك القطعة فالذي شرطه الظاهر بالظاهر  
حي لم يرد في العتقه بل العتقه التي فيها الظاهر ان يملك العتقه فالعتقه تستحق  
بالعتقه العتقه ولذا في الاثر اذا اراد ان يرد لعل محله فانه يستحقها باصلها  
واذا باع العتقه او باع الشجر مطلقا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله ان في المسئلة  
روايتين وذكر ضمن الامية السرخسي رحمه الله في شرحه احتجنا في ابي يوسف  
وعبد ربهما الله على قول ابي يوسف رحمه الله يستحق العتقه باصلها وعلى قول  
محمد لا يستحق فيجوز ان يرد في البيع وبين العتقه والاخر اراد العتق في  
في العتقه بعض نصيب كل واحد منهما باعتبار اصل ملكه واصل ملكه في العتقه  
فانما يكون محله مثل القطع فمن ضرورة الاستحقاق بعض العتقه باصلها الاستحقاق  
جميع العتقه وكذلك في الاثر لان الاثر اجاز على العتقه له فاما البهائم  
سلك سبيل فلا يستحق الا المسمى فيه والعتقه اسم لما اراد مع من الارض الارض  
بلا يجوز ان تملك له الملك استحقاقه في شئ من الارض بقتضيه العتقه في البيع بالبيع  
العتقه باصلها والمبايع يستحق باصلها في الاقرار والعتقه في الاقرار والعتقه  
والبيع بائنا في الروايات ههنا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله وذكر الحنفية في  
كتاب الشروط ان الحائط والعتقه والتحق سواهم ذكر محمد رحمه الله في كتاب  
ان الصخرة تستحق باصلها في العتقه ولم يذكر مقدار ذلك بعض مشايخنا  
قالوا يدخل في العتقه من الارض ما كان محرابا العروق يوم العتقه عروفا  
لو قطع عتق الصخرة واليد بالشمس الاله رحمه الله وبعضهم قالوا لا يدخل من  
الارض مقدار عتق الصخرة يوم العتقه واليه اشار في الكتاب فانه قال  
اذا ارادت العتقه على ما كان لصاحب الارض ان يرد سارده ذلك ان الدار  
يودر ما يملك من الارض مقدار عتق الصخرة وقت العتقه فان قطع الذي لصاحبه  
العتقه والصخرة لله ان يرد سها فانه لا يصاحبه ملك ارض مقدار  
العتقه الذي وقت العتقه فكان له ان يرد فيها ما شاء وان اراد ان يرد فيها  
فمنعه صاحب الارض عنه ان ذكر وايه العتقه بكل حق هو لها وليس لصاحب الارض  
ان يعيده وله الطريق الى عتقه وان لم يذكر او اذ كان علم وقت العتقه ان الطريق له

المعنى



والغنية جارية والأما الغنية مردودة وان كانت فريده وارضا ورحاين قوم من المراث  
فانفسها واصاب رجلها ونهرها واصاب الآخر السرب وادرجه مسماه  
واصاب آخر افرجة مسماه فافتنوها بكل حق هو لها واراد صاحب المهر ان يتر  
الى مهره في ارض اصاب صاحبه الغنية فبعضه فليس له منه ادا كان مهر  
في وسط ارض هذا لا يصل اليه الا ما رسته لان ذكر المعوق والحالة هذه لا شرط  
الطريق يمشي بالشرط وان كان يصل بدون ارضه بان كان المهر معقرا كان جد  
الارض لم يكن له ان يهرق في ارض هذا وان كان الطريق على الهبة ارض المهر  
في نصيب صاحبه يدخل في الغنية بذكر المعوق امكنه الوصول الى المهر دون  
ذلك الارض ولم يمكنه وقد مر حديث هذا وان يستطو الى الغنية المعوق والمراقف  
وفيما اشبه بها وان كان في ارض الغير فان لم يمكنه في الطريق بالغنية فاسد  
الا ادا عجل بالذوق والغنية وان امكنه في الطريق في نصيبه فالغنية جارية  
وكذلك اذا امكنه المروني على المهر بان نصيب الماهن موضع وكان يمكنه  
المروني ذلك فهو جارية وان كان يهرق نصيبه فيكون الغنية جارية وان لم يكن  
شي من السرب ليسوا فالغنية فاسدة لان المروني يعتقد وان كان المالك الغنية  
ان كان المارق لا يملك نصيبه والحق هذا ما ادا لم يمكنه في الطريق في نصيبه  
ويدخل العلو والكشف الشارح في نصيبه ادا وان لم يدر المعوق والمراقف  
والطريق لا يصل بدون ذكر المعوق والمراقف عند ان يهرق وعند هذا ادا كان  
معه من الدار والمواشي الغنية بغير الماهن في البيع في ماوى اى في البيت  
رجه الله دار بين قوم افتنوها فوقع نصيب احد منهم بيت فيه حمامات وان لم  
يذكر والحيات في الغنية فريده كما كانت فان ذكرها فان كانت لا يوجد الا  
نصيب بالغنية فاسد لما ذكرنا ان الغنية في معنى البيع وبيع الحمامات ادا كانت  
لا يوجد الا نصيب فاسد فلو الغنية وان كانت الحمامات توجد نصيب صد الغنية  
جارية لان بيع الحمامات ان كانت يوجد نصيب جارية وهذا كله ان افتنوها  
بالليل حتى اخرجت كلها في البيت واما اذا افتنوها بالهار بعد ما خرجت البيت  
والغنية فاسدة كالبيع في مجموع الدار واول شريك ان افتنوها كذا نصيب وفيه  
اعتاب وخافان فالاعل ان هذا المصنف لفلان بكل قليل وكثيرا والاعل ان نصيب  
الاعتاب والمراقف نصيب الاعراب والاعل ان نصيبه وان لم يفر ذلك سعي مشتركة  
لان نصيبه العقار مع بيع الحرم لا يكون بها الاعراب والاعل ان نصيبه عليه  
او بذكر القليل والكثير في ماوى اى في البيت رجعه اسكنهم بين اثنين افتنوها فوقع نصيب  
الاعلى في نصيب احداهما مع الطريق الذي يفرق فوقع النصيب الاسفل في نصيب الآخر مع  
طريق وقعه للنصف الاسفل استجار فان الغنية او الغنية ارضه نصيب الآخر مع  
الطريق وفان الغنية ابو البيت رجعه الله ان جعل ذلك الطريق له ولا يملك له الا بها  
غير له الارض والشهر يدخل في بيع الارض فيها وان جعل الحق للمهر وله لا يملك الطريق  
الطريق في الطريق بيني مشتركة وفيه ايضا لو كان بين شريكين دار فباعا بايديها  
ووجهه فباعتا فباعتا الدار والباب الموصوع لا يدخل في الغنية الا بالذوق كانه البيع

النظر الرابع

**الفصل الرابع في الرجوع عن الغنية واستعمال الغنية فيما يجب ان يعلم ان المالك لا يبيع**  
لواحد من الشريك في سهم يهبه بنس الغنية بل يوفد ذلك باحدى اربع اما الغنية او  
فما القاضي والعروة وبوكلا رجل يلزم كل واحد منهما سهمها فان لم يفرجه الله والماكل السهم  
او ما يشبهه بين رجلين واذا افتنوها فباعتا ما يبيعون ولم يفرع عن طلب العداوة  
لم يدر احداهما الرجوع فان يدر له قبل تمام الغنية فان كان ذلك قبل خروج العروة فله الرجوع  
لان المفسود من الغنية وهو يبيع الا نصيبه يحصل قبل الا فرع كما لا يخل الا فرع  
في الغنية والمفسود لم يحصل بحال المساواة في باب البيع وان يدر له بعد تمام الغنية بان يدر له  
بعد ما خرجت فريدها او بعد ما خرجت فريدها ويبيع نصيب كل واحد منهما غير الرجوع  
لان الغنية في معنى البيع والرجوع عن البيع بعد تمامه لا يخل وكذا الرجوع عن الغنية وان كان في  
الشركاء لبعثوا فله هذه المسئلة في الماهن على وجهين ان كان القاضي والغنيان او القاضي  
لا يملك في الماهن الشراكا العديرون بعض السهم ولا ذلك قبل خروج سهمي من السهم  
وان كان القاضي وعرضه والشركا لبعثوا فريدها فريدها وكل واحد منهم الرجوع  
لان الغنية لم يفرع حق كل واحد منهم الشراكا حق من لم يفرع فريدها لا يفرع نصيب  
نصيب كل واحد منهما واما في حق من خرجت عنه وان نصيب نصيبه الا ان ما يفرع  
صاحبه من نصيبه لم يفرع كانه وحده احد شرط الغنية وان خرجت فريدها  
الغني من مزاراد احد منهم ان يفرع ليس له ذلك لانه نصيب نصيب كل واحد بالغنية  
في حقهم لان يفرع السهمين بغير السهم الثالث ولو كان الشراكا اربعة مالم  
يخرج فريدها ثلثه سهم كان لكل واحد منهم الرجوع وهو يفرع على ما قلنا في نوادر  
رسم لو كانت الغنية من القاضي اوس فباعتا فليس لاحد الشراكا الرجوع  
وان الرجوع وان لم يفرع املا لان القاضي يفرع على ذلك فلا يملك الرجوع  
لا بعد خروج الفريضة ولا قبل خروجها وان كان عام بين فريدها هو اعلمها فباعتا  
نصيبها ما يفرع سهمه او لا عدو له الا الاول فله الاخر لان مجهول لانه  
لا يدرى ما نصيب كل واحد منهم بعد الا فرع فانه لا يدرى اي سهم بعد له  
والحد اذا الوسط او الروي وهذه حرمها لم يفرع نصيبه الى الماهن فباعتا الغنية  
كان نصيب البيع وان كان في المرات ابل ويفرع فله الا بل والمقر شراكا والغني  
فباعتا فريدها اعلمها واقرعوا فباعتا اياها لان ما نصيب كل واحد منهم منها بعد  
الفريضة معلوم بخلاف الفصل الاول فان ما نصيب كل واحد بعد الفريضة ليس ه  
معلوم واذا كانت الدار بين رجلين فافتنوها على ان لا يفرع الا الثلث من مخرها  
والآخر الثلث من مخرها بالجميع فباعتا فباعتا فباعتا فباعتا فباعتا فباعتا فباعتا  
بها ولا يفرع منها ما لا قبل ووقع الحدود وانما يفرع منها بعد وقوع  
الحدود وهذا لان الرضا بالغنية انا يفرع وقت وجود الغنية وتمامها كالرضا  
بالبيع يفرع بعد وجود البيع وتمامه وتمام الغنية بوقوع الحدود والغنيان اما  
الغنيان ولا يفرع الا الا فرع به يفرع وذكر في الاحاس الفريضة ثلثه الاولى الا فرع  
حق وانما حق الا فرع وانما باطله كمن اعترف احد بعد به بغيره بغيره بغيره  
والاخرى لطلبه النفس وانما جاز ان يفرع بين الناس لسا فريدها والثالثة في

شركة



اشاء حق واحد ونفسا بئس مثله فيغير رتبها كحق ما انفسه وهو جاز ومما ينزل به هذه  
**الفصل** في انفسهم قال ابو حنيفة رضي الله عنه اخر قاسم الارضين والدور على  
عدد الروس وما لا يل قدر الانصاف حينما يما استحق الاخر بالمثل وعمل القاسم  
الزير والمساعد بنظر كرم العمل فيكون عمله في نصيب صاحب الحشم الكز يكون  
الاجر على صاحب الكثير لا يزي ان الشريك في دارا اذا استجاروا رجلا ليعطي سطر  
الدار والشرك اذا استجاروا رجلا لكرهما او الشريك في الحفظة اذا استجاروا  
رجلا لمطبخها او حبلها او الشريك في الحيا بعد ان التا حروا رجلا ليعطيه كان الآخر عليه  
على قدر الانصاف وطريقه ما قلنا ولا في حنيفة رضي الله عنه ان منفعة عمله ولو في الشريك  
بالسوية لان منفعة عمل القاسم نصيب نصيب كل واحد منهم ويعين نصيب كل  
واحد منهم لا يحصل الا بالمثل في انصاف الكل وانما لم يفتح الكل لا يفتح نصيب كل  
واحد منهم واذا كان هكذا كان العمل في نصيب كل واحد منهم واقباله ولشركائه  
على السواء فهو معنى في لسان منفعة عمله وقع للشريك بالسوية بعلامت تلك الصور  
لا يتك منفعة عمل العامل لم يفتح لهم على السوية لان ما هو المعنود من العمل في  
بله الصورة يحصل بوجوه العمل في بعض العمل على الخصوص فانه لو طين بعض السور  
او طين بعض الحطيم وبني بعض الجدار لا يفتق ما هو المعنود من عمل الآخر بالذ  
القد يكون العمل في الباقي واذا كان هكذا حصل على الآخر في نصيب كل واحد منهم وانما  
له خاصه ولذا استجار رجلا ليكمل حفرة مستعملهم او ليدرع ثوب مستعملهم ان  
كان الاستجار على العشرة والمسل على اللزاق وان كان الاستجار لنفس العمل والدرع  
لصاحب العمل والثوب معلوم الدرع والقد والآخر على قدر الانصاف هذا كله ما ورد  
في الاسلام من هذه وبعض اصحاب الشرح ذكروا في شرحهم قالوا وهذا اذا  
طلبوا من القاضي العشرة ونسبها باب القاضي او نسبها للقاضي بنفسه واما اذا  
استجاروا رجلا ليعتس ما بينهم فالآخر عليه على السواء لكن الكلام بعد هذا ان صاحب  
العليل يرجع بالزيادة على صاحب الكثير قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا يرجع ولا ان  
ذكر ان اذا اؤكل رجلا ان يستأجر قاسما يفسر الدرهم فالآخر عليه على كل واحد منهم  
الكل عليه الاخر على السوية عند او حنيفة رضي الله عنه وما يرجع على كل واحد منهم  
على قدر المثلث وفي المسعى ابراهيم عن محمد رحمه الله لا كرا حنيفة بن رجبين فاحر  
العمل على انصاف اخر الحساب على الروس قال ساكان من عمل فيقول على انصاف ما كان من  
حساب هو على الروس في قساق فيلاني حنيفة رضي الله عنه العمل على الحساب  
في العشرة يستحق منها شي واذا اوتحت العشرة بين الشريك دارا وارض ثمر استحق  
سواء ذكر حنيفة رضي الله عنه هذه المسئلة في الاصل وحصله على ثلثه او حقه الاول ان يبيع  
حروا سابع من كل الدار ما يستحق نصف الدار او ثلثها او ما اشته ذلك وفي هذه الا  
العشرة ما شهد الوجه الثاني اذا استحق حروا نصيبه على انصاف كل واحد منهم وفي هذا الوجه  
نفسه محصيه فائق بعد الاستحقاق والفرق بين الوجهين ان العشرة في الوجه  
الاول تشد فائدتها لان ما يدة العشرة اقرار الانصاف ولما طر لهم سريه اقرت كل  
الدار طهران الاقرار لم يحصل لان نصيبه الذي طهر سابع في الانصاف ما في الوجه الثاني

الفصل

العشرة منفعة لان ما هو المعنود من العمل العشرة وهو الاثر ارجا حاصلها هاهنا في ما ورا  
استحق ليس الذي طهر فيه نصيب الاخرى ان المستحق عليه الجار لا يد نصيبه نصيبه  
استحقه فان بعض العشرة عاد الامر اليه كان قبل العشرة ونسبنا من العشرة فيما ورا  
المستحق وان اثار العشرة رجح على صاحبه بعض المستحق فهو ان لا يعتبر استحقاق  
البعض باستحقاق الكل ولو استحق نصيب كل واحد منهم رجح على صاحبه ثلث كل ملك  
بذلك واحد منهما لان الذي اصاب المستحق عليه العشرة يشك كان له في الاصل وثلثا  
استحقا من صاحبه من كل واحد منهما الثلث اثنان في الكل واحد منهما اما صاحبه  
فما كان له في الاصل لا يرجع على احد وما استجاره منهما كان لهما ان يرجع عليه ما حصنه  
وذلك ما في بذلك واحد من صاحبه فغند استحقاق الثلث يرجع فسدس  
ثانيه بذلك واحد من صاحبه وعلى هذا القياس فافهم الوجه الثالث اذا استحق  
حروا من نصيب احد منهم وفي هذا الوجه العشرة لا تعد عند ابو حنيفة رضي  
الله عنه ويكون للشخص عليه الجار لان هذه العشرة افادت فائدتها وهو امتياز  
نصيب كل واحد من المتقاسمين وانما لم يترك الشريك فيما بينهما وعند ابو يوسف العشرة  
ما سدد وقول محمد رحمه الله معطرب وذكر في سفر في حنيفة رضي الله عنه ان حنيفة رضي الله  
عنه وذكر في سفر ابي سليمان في قوله اني يوسف وهكذا انفسه لما كثر الشريك في العشرة  
والاولى في وقد روي بن جماعة وابن رستم قول محمد رضي الله عنه في حنيفة وفي الشرح ما حصل  
المسئلة على ثلثه او حقه ايضا لكن لم يذكره ما اذا استحق حروا سابع من كل الدار  
وذكر كما في ما استحق جميع نصيب احد منهم ذكر ان العشرة باطله وينسوا الباقي وهو  
الذي لم يستحق سائرهم ان كان ثانيا في يد الآخر لم يسه فان كان باعده فالباع ما في كان  
نصف ما باع فذير ملكه ونصفه حرم عاترك لصاحبه ومن ان ذلك كان مستقلا  
وبول المستحق مما لو كان الباع صادقا ملكه وعليه ان يرد على المستحق عليه  
نصف قيمة ما باع وذكر ما اذا استحق حروا نصيب احد منهما واحا بان  
العشرة باطله في الكل بخلاف ما ذكر في الاصل على ما من قبل هذا وذكر ايضا ما  
استحق حروا سابع من نصيب احد هما وذكر في المسئلة خلافا في ابو حنيفة وصاحبه  
على قول ابو حنيفة لا ينقص العشرة ولكن عمر المستحق عليه ان بعض العشرة ونسبنا باقي  
في يده الى ما كان في يد الآخر فيصا به نصيب المعقول **الفصل في الشراك**  
في حصة الزكوة وعلى الميت اوله دين على الموصي له وفي طهر الدين بعد العشرة وفي طهر  
الوارث والموصي له بعد العشرة في دعوى الوارثه وبقا على الميت او عتاقا من اعبان الزكوة  
بعد العشرة قال محمد رحمه الله اذا اقتص المورثه دارا للميت او رثا للميت وعلى الميت ومن  
قال اخر من يطلب الدين فان لهما ان يفتنوا العشرة سواء كان الدين قريبا او حكما  
عسان يعلان الوارثه اذا طلبوا نصيب الزكوة من القاضي وعلى الميت دين والقاضي  
يعطيه وصاحب الدين قايب فان كان الدين يستغفر الزكوة فالقاضي لا يعطيهما  
بينهم لانه لا يملك له الزكوة ولا يكون في العشرة فائدة فلا تنسبها وان كان الدين  
شهر يستغفر الزكوة فالقياس ان ينسبها ايضا بل يوفى الكل وفي الاستحقاقان  
توقف مقدار الدين وقسم الباقي بناء على ان الدين اذا لم يكن مستغفرا للزكوة لا يمنع

شركة



[illegible]

دعواه وانتسب بمسند والعروة في دعوى العصب ساقط لان اقواله على نفسه هذا العصب  
 امر بغيره هذه العصب في هذه العصب ولا يقع العصب منه من الزور لو كان مسلطاً له  
 الوارث لكل الانكماش على العصب انما هو من ادعى العصب ليست له نصيب من دعواه  
 به ساقطاً اما دعوى الدرس لا يفتى لان العصب لا يفتى مع تمام الدرس لان  
 لا يورث من بعض العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب  
 ان بعض العصب وان ساقطاً له انما هو من ادعى العصب لا يكون اعلى حالاً من اعادة العصب  
 العصب نصاً والعروة اذ العصب تواروا بعضهما فله ذلك بعد الاول واداه العصب  
 ان لا ياتى به وتزل هذه الدار من انك ولو حصل لهم او لورثة تواروا على بعد ذلك انما  
 له العصب اذ ادعى به العصب على الميت فثبت بمسند ولو كان قال بول هذه الدار  
 من العصب وتال لورثته وبأى المسلك حالها لا يتصل بمسند لان العصب الثاني مناصر  
 وفي العصب الاول عصباً فحق له ان يورث من مسند وفي العصب الاول عصباً فحق له  
 ان يورث من مسند في العصب الاول ان يكون هذه الدار من ول الميت لان الميراث من الميت  
 ما تركه الميت والدين والوصية لا ما كان لورثته من ول الميت لان الدرس والوصية  
 اما بعض من ترك الميت اما في العصب الثاني سبق منه الادوار فيكون الدار ملكاً  
 لهم بالكلية واما يكون الدار ملكاً لهم بالكلية واما يكون الدار ملكاً لهم بالكلية  
 اذ كانت الدار من ولهم اذ العصب له وصية ولا دين واداه العصب لورثته الذين هم بالكلية  
 بعد اعلى من ان كان الدرس للميت وفي هذا الوجه ان فسوا الدرس والعصب حوله  
 ان شرطوا لورثة العصب ان الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذا العصب والدين  
 الذي على فلان لهذا الوارث الا مع هذا العصب وهذه المسئلة باطله في العصب والدين  
 وان فسوا الامان ففسوا الدين باطله لان الدرس معلوم حقيقة لكن اعلى له  
 حكم المجهول عن حق الشرى واستبداء ذلك كما هو المراسي ولا حجة في حق العصب تفتى  
 على العدم في حق العصب وسقط العدم باطله لان العصب في الاصل يورث من  
 لكل المفعول ولا وجود له للعصب الذين الوجه الثاني اذا كان الدرس على الميت فاداه  
 على من كل واحد منهم من عقيم على حده او افسوا على ان من احد منهم جميع الدرس  
 فان كان العصب من شرطها في العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب  
 فيها كاله بدس لورث العصب ومثل هذا يوجب فسوا البيع فوجب فسوا العصب  
 وان لم يكن العصب من شرطها في العصب انما من بعد العصب لورثته فاداه العصب  
 اوجه ان من شرطها انما هو العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب  
 فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب  
 الميت كان هذا ما يراه ان رضي العصب وتفتى العصب وهذا لما استرط في الضار  
 ان يري العصب الميت صارت الكماله حواله وحلت التركة من الدين والمناخ من لزوم  
 العصب تمام الدرس في التركة وان اوصاه فله من نفق العصب وان لم يشرط على ان  
 العصب الميت لا يتخذ العصب وان رضي العصب فاداه العصب فاداه العصب فاداه العصب  
 عن الذين اعزهم الذي له على الميت ومن اذ اجاز العصب التي قسمها لورثته تواروا  
 بعضها كان له العصب باب قسمته بين الميت والفصل السابع



حرمان الارث فيها فصاروا شركاء في تركته لا يورثه الا انه لا ينقسم قدر الدين حتى  
لا يحتاج الى نقص حصاه بعد ذلك ولا يحد منهم كقوله لا شيء قبل هذا قول ابي حنيفة  
رضي الله عنه اما على قولهما باحد منهم كقوله وان لم يكن الدين معكوكا للفاشي فالفاشي  
يسأله على الميث ومن قالوا الا بالفاشي فيقسمها بينهم فان ظهر من بين يدي النسبة  
بالعشرة مردود الا ان يعضوا منهم من مالهم لان حق العزما ينطلق بالتركة بلحق  
حق العزما بالمعسوم كمنع نداء العشرة حتى يسقط في حقه كما عسى لقاد البيع ولزاد  
لو ظهر وارث اخر او موصي له بالثلث او الربع والعشرة مردود ولا ينفذ فيها ان  
التركة شريك اخر وقد مضى او نفي فان قالوا الورثة من خصصني فخصني حتى الموحي  
له بالثلث او الربع او حق الوارث الذي ظهر من ماله ولا تنفذ العشرة لا يكون  
لهم ذلك الا ان يرضى به الوارث او الموحي له بالثلث او الربع ولو قالوا ان يخصص حتى  
الموحي له بالثلث المصلحة او حق العزما من ماله ولا ينفذ العشرة فلهذا والفق  
غير ما انما نصير الامور في المساس من بعد الاجتهاد في ابتدا العشرة اذا ارادوا ان يعضوا الورثة  
فيما بينهم ويعطوا حق الوارث فالموحي له بالثلث او الربع من ماله ليس لهم ذلك الا ان يرضى  
الوارث ولا يورث له كل جفتهما غير التركة فلا يسقط للمالك ان يعضوا الورثة لانهما لو ارادوا  
ان يعضوا الورثة في تركته يعطوا حق الوارث والموحي له بالثلث او الربع من ماله ليس لهم  
ذلك الا ان يرضى الوارث والموحي له لا جفتهما غير التركة فلا ينقطع له مال ارضاءها هكذا  
في الامور والارواح ان يعضوا التركة ويعطوا حق العزما والموحي له بالثلث ليس له من  
مالهم كل شيء لان جفتهما معنى التركة وهو المال لا يورثه غير التركة واما ما عدا  
التركة من التركة ومال الوارث سواء ائتمنوا له ام لا فلهذا كان للميت مال اخر لم  
يدخل في العشرة وليس للعزما ولا الموحي له بالثلث من ماله حتى يخصص العشرة ويعطى جفتهما  
من المال الذي لم يدخل تحت العشرة فلهذا اذا كان موافقا لوصي العزما لم يكن له ان  
يعطوا او يرضى اسنان بعضا من الميت او يرضى بعضا من الميت لا يكون العزما  
من ماله العشرة وان ادى بعض الورثة من الميت لرجوعه في التركة والعشرة مردود لانه  
قام مقام العزما في هذه الصورة بخلاف ما اذا نزع وان ضمن الورثة التركة بما بينهم وهم  
وارث العزما وعزما لم يرضوا العزما فان كانت العشرة بعزما ونفس الذي حضران  
ينفذ العشرة وان كانت العشرة بعضا من ماله الذي حضران ينفذ العشرة وان كانت العشرة  
بعضا من ماله الذي حضران ينفذ العشرة وان كان مكان الوارث موصي له بالثلث وهو  
عاش لم يرضى ان يرضى العشرة بغيره فلهذا ان ينقض العشرة اذا عرك الفاضل بعينه  
لان الموحي له بالثلث كالحال لورثته يكون التركة كالحال لورثته اذا كان عاقل او بعضهم  
قالوا له ان يرضى العشرة وان عرك الفاضل بعينه هذه العاقل يعرف بين الوارث  
وبين الموحي له والقول الاول اصح وان لم يرضى على الميت ومن قاله بعض ورثته من  
العشرة وعليه من امكن له وارث عام لم يرضى ما قسم ورثته الميراث الاول فالخير  
الميراث الثاني ان بعض العشرة وكذا لو ارثه الغائب او الصغير اذا امكن له ان يرضى  
العشرة وادعى احد الورثة بغير التركة بعد الفراغ من العشرة مع دعواه وسمعت  
بعضه ولو ادعى عيب من اعيان التركة ان كان له اسراء من الميت في حقه لا يقع

دعواه

دعواه ولا تنفع بدينه والفرق بين عوي العين باعص لان اقراره على شئ من هذا العين  
اقراره على هذه العشرة في هذه العين ولا تنفع العشرة بين الورثة لو كان ملكا لغيره  
الوارث كان الاقرار على العشرة اقرارا منه ان هذه العين ليست له فغير دعواه انه  
له ساقتا اما في دعوى الدين لا ينافي لان العشرة صحيحة مع قيام الدين الا ان  
الدين يرضى بعض العشرة فاذا لم يكن فيه تناقضا فيه ساقتا فيه ساقتا كان مسموعا قال وله  
ان يرضى العشرة وان باسرها لان باسرها العشرة لا تكون اهل جالاس احاد العشرة  
العشرة نصا والعزما اذا اجاز العشرة فوارثا وبعضها فلهذا العشرة اولى واذا اجاز الرجل  
ان فلا ياتى بترك هذه الدار ميراثا ولم يعمل لغيره او لورثته فترادى على حد ذاته ان  
له بالثلث او الربع او حق الوارث على الميت فثبت بدينه ولو كان قال بترك هذه الدار  
ميراثا لغيره او لورثته وبان في المسئلة على ما لا تنفذ بدينه لان في الفصل الثاني يتناقص  
وفي الفصل الاول عزمنا فقل لا له لم يرضى منه وفي الفصل الاول غير ساقتا  
لورثته منه في الفصل الاول ان يكون هذه الدار ميراثا للميت لان الميراث من الميت  
ما تركه الميت والدين والوصية لا ياتيان لورثته ميراثا لان الميت لا يورث الوصية  
ايامها من ميراث الميت اما في الفصل الثاني سبق منه الاقرار بكون الدار ميراثا  
لغيره بالكلية وانما يكون الدار ميراثا لغيره بالكلية وانما يكون الدار ميراثا لغيره بالكلية  
اذا كانت الدار ميراثا لغيره بالكلية له وصية ولا دين واذا قسم الورثة الدين فيما بينهم  
فهذا على وجهين اما ان كان الدين للميت وفي هذا الوجه ان قسموا الدين والعزما عليه  
ان شرطوا في العشرة ان الدين الذي على فلان لهذا الوارث مع هذا العين والدين  
الذي على فلان لهذا الوارث الاخر مع هذا العين وهذه المسئلة على العين والدين  
وان قسموا الاموال فترادى فترادى بالدين معلوم حقيقة لكن اعطى له  
جزء الموجود في حق الشري واشياء ذلك كاحد الباس ولا حاجة في حق العشرة بغير  
على العزما في حق العشرة ونسبة المردود باطله لان العشرة في الاصل بشرط  
لكن في المنفعة ولا وجود له لانه في الذين الوجه الثاني اذا كان الدين على الميت فاقسموا  
على ان من كل واحد منهم ومن غيرهم على جزء او اقسموا على ان من احدى جميع الدين  
لان كان الصانع مستورا وكذا في العشرة فاسد لان هذه العشرة بشرط  
فها كذا لم يرضى العزما العشرة ومثل هذا يوجب نصا والبيع فيوجب نصا والعشرة  
وان لم يكن الصانع مستورا وكذا في العشرة فها نحن بعد العشرة لعزما فلهذا على بطله  
اوجهان من بشرط اتمام التركة لم يكن العشرة نافذة على معنى ان لو ان بيعه لانه  
قام مقام العزما وان من على ان لا يبيع الميت ولا ميراثه بشئ وعلى ان سري العزما  
الميت كان هذا جائزا ان رضي العزما ونفذت العشرة وهذا لا ينافي بشرط طاعة الصانع  
ان يرضى العزما الميت وارثا كماله حواله وحلت التركة من الدين والمال من لزوم  
العشرة قيام الدين في التركة وان اوصا به فلهذا ينقض العشرة وان لم يرضى على التركة  
العزما لم ينفذ العشرة وان رضي العزما به لانه سقى الكمال فلا يجاوز التركة  
عن الذين العزما الذي له على الميت ومن اجاز العشرة التي قسمها الورثة فترادى  
بعضها كان له العشرة بدين الميت

الفصل السابع

شركة



في بيان من بالفتنة على الغير ومن لا يلا الاصل ان من ملك سبع مائة فتنة لان  
 اذ سمع سبع مائة من ملك سبع مائة فزاره فزاره اذ عرفت هذا فتكون الاب والباسم  
 بال اولاد الصغرى على ان كان او سقوا لا يسمي سقوا لا يسمي بقى فالحق في الفتنة  
 الاب في ذلك بماله الاب واما في الام فباسم ماله ولها الصغرى سوي سوي العفار  
 من نزل الام والام يكن الصغرى احد من سميتها ولا ماله من غير نزل الام العفار والمفول  
 في ذلك على التوا وهذا لان في الام فباسم ماله والام والام والام العفار والمفول  
 لانها التي يربها هذا الصغرى عمنها على نفسها على الصغرى فانها ما لم تحضر في حفظه  
 لا سقوا ولا تقير الصغرى بغيره وانما سميتها وكان ذلك ان يحفظ ما ورثه الصغرى  
 من غيرها بعينها وما كان في ذلك ان يحفظ ما ورثه الصغرى من غيرها بعينها وما كانت  
 ملكا سقوا العفار والمفول على التوا في ذلك وما كانت ملكا سقوا العفار والمفول  
 من هذا الصغرى عمنها لانها تحصى سميتها وانما كانت تلك بعينها كما جازها في  
 التوا وانما سميتها في الام بعينها حق وهذا الذي هو فباسم ماله في ذلك وصيها  
 مع الفتنة التي يربها من الام عمنها وانما سميتها سقوا كما حقه الى شهابان  
 فان عليه دين ولا ماله الا من سميتها ولا ماله من الصغرى من غير الام العفار  
 والمفول في ذلك سقوا اذ عرفت الجواب في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 موضع ملك هذا الوصي السبع ملك الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 عمنها السبع مائة في ذلك سقوا اذ عرفت الجواب في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 الام هو الجواب في ذلك سقوا اذ عرفت الجواب في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 في ذلك سقوا لان ماله لا يلا على الصغرى كما لا يلا في الام فباسم ماله في ذلك  
 بماله في الام ولا يجوز بيع الاب الكافر على ابنته المسلم ولذا لا يجوز فتنة الاب المملوك  
 على ابنته الحرة ولا يجوز فتنة المملوك على ابنته الحرة ولا يجوز فتنة الوصي بين  
 الصغرى من كذا لا يجوز بيعه ماله احد من الاخر فتنت الاب فانه اذا قام اسم ماله ولده  
 الصغار او لم يورثوا كالأولاد بعض ماله ولده الصغار من بعض الجارية في ذلك الوصي  
 ان سبع خمسة احد الصغرى بن مائة من رجل فباسم ماله في ذلك الوصي  
 الوصي لم يبيع نصيبه بغيره سقوا خمسة الصغرى الذي باع نصيبه في ذلك الصغرى فبما  
 وبغيره كل واحد من الصغرى من واما حقه في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 وفي الوصي وبغيره اخرى ان يبيع حصتها من رجل فباسم ماله في ذلك الوصي  
 سقوا بماله الوصي اذا قام اسم ماله مستر كما يسمي وفي الصغرى لا يجوز الادان الصغرى  
 فيها سقوا ماله عند ابنته خمسة ماله وعنده حقه اسمها لا يجوز وان كان الصغرى  
 سقوا ماله في ذلك سقوا اذ عرفت الجواب في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 الصغرى منه سقوا ماله وان كان في المورثة صغرا وجازا والكافر حضور فباسم  
 الوصي الكافر ومير نصيب الصغار ماله ولم يورث نصيب كل صغرى جازت الفتنة لانها  
 حوت من ابنتي فان سقوا الوصي حصه الصغار بعد ذلك لا يجوز هذه الفتنة لانها  
 حوت من واحد لا يجوز فتنة الوصي على الكافر وللصغرى العفار ويجوز فتنته في المورثة  
 بغيره ماله ان كانت المورثة كاهن كما رأوا بعضهم حضوره عقيب فتنتهم المورثة واد

صم

بصيرهم راد العلى رجه الله العروس من تركه الاب وان كان فيه صغرى وكثير حاضر وكثير  
 غائب فتترك الوصي نصيب الغائب مع نصيب الصغرى وتاسموا الكبر الحاضر فقط  
 قول في فتنة وجه السعادت فسمي في العفار والعروس وعلى قوله لا يجوز العفار  
 وعروس العروس كما في السبع واذا كانت المورثة سقوا وكذا في العفار الوصي نصيب كل واحد  
 من الصغرى والكافر وفتنة في الكل لا يجوز اصل لان الفتنة فيها بين الصغار لا يجوز  
 اصل لانها حوت بين الواحد واذا لم يحضر الفتنة فيها بين الصغار لم يحضر حق الكافر لان  
 من سقوا الفتنة متى صارت ان يمتار حق بعض الشركاء ولم يوجد في هذه الفتنة ذلك  
 واذا قام اسم الوصي الوصي له بالتلف والورثة صغار وبنو الميراث واما الميراث في ذلك  
 من ولده في عمنه فلا حان عليه لان له ولا يورث على الصغار ولو كانت المورثة كما رأينا  
 فباسم الوصي الوصي له واحد نصيب المورثة كما رأينا في ذلك الام في اختلاف وزفر  
 ويعتبر ان الفتنة في العروس جارية وبنو العفار لا يجوز الفتنة في قول في فتنة وزفر  
 خلافا لابي يوسف وجهها الله ولو كان الوصي له غائبا والمورثة كما رخصه فباسم  
 الوصي المورثة ولعل نصيب الوصي له الفتنة بالملكية في قول في فتنة وزفر خلافا لابي  
 يوسف ذلك لاختلاف على هذا الوجه في اختلاف وزفر ويعتبر في قوله في فتنة وزفر في  
 اسم عمنها الوصي فباسم مقام الوصي لو كان ماله ملكه في ذلك ماله في ذلك الوصي اذا  
 نصيب الغائب وصلى للغير في كل شيء فباسم ماله في ذلك العفار والعروس جاز لان الوصي الغائب  
 ملكا سقوا ماله الصغرى اي شيء كان فباسم ماله في ذلك الفتنة هذا اذا جعله الغائب وصلى في كل  
 شيء واما اذا جعله وصلى في الفتنة او لا يحفظ في عينه بغير فتنته لا يلا في ذلك سقوا  
 ماله اذا عمنها الميراث لانها في الام ملك الفتنة وهذا اختلاف وفي الاب فان الاب اذا  
 اليه في نوع نصيب وصلى في النوع كالأولاد اذا انقسموا الوصيان المالك واخذ لهما  
 نصيب بعض المورثة واحد الآخر نصيب بعض المورثة لا يجوز اما عند ابي حنيفة ومحمد  
 رضي الله عنهما فلا يسمي الوصي واحد حتى لا يورث احدهما الاية اشياء معدودة في ذلك فتنة  
 بين واحد واما عند ابي يوسف رحمه الله فان كل واحد منهما مثل الآخر نصيب مائة  
 اخذ بماله مائة مائة مائة نفسه وذلك لا يجوز وان اغاب احدهما فباسم الآخر المورثة  
 لا يجوز عمنها خلافا لابي يوسف ولا يجوز الفتنة على الميرس ماله والمعنى عليه والوصي بين  
 ونعم ابراهيم او لو كان الفتنة في حال صحته وافتنته وهذا لان العار من سقوا  
 الروا كان ملحقا بالعدم لان ماله موجود في فتنة فباسم ماله في ذلك الوصي  
 المانية الوكا له حاله العدة لا يورث ماله يكن بائنا للغة عليه من الولاية لا يثبت له  
 الفتنة في الامير في ذلك سقوا اذ عرفت الجواب في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في  
 العاط في الفتنة بوعان دعوى العاط في الفتنة بوعان دعوى العاط في ذلك ماله  
 بالفتنة فباسم دعوى العاط في الفتنة بوعان دعوى العاط في ذلك ماله بوعان دعوى العاط في ذلك  
 ان يدعى احد المتنازعين العاط في الفتنة بوعان دعوى العاط في ذلك ماله بوعان دعوى العاط في ذلك  
 يدخل تحت دعوى العاط في هذا الدعوى لا يجوز ولو اقام البينة عليه لا يسمع بینه  
 حصلت الفتنة بعض الغائبين او بغيرهم لوجوب احدهما الاخر اذن مثل هذا  
 العاط عمنها يمكن والثاني انه يورث الى ما لا يثبت له في ذلك سقوا اذ عرفت الجواب في الفتنة لان في الفتنة عمنها فان الاسان في

شبكة







انما يعرف من مجموع الحق بمصر صاعدا بعد فلان من بعض جهة في المسكن من جماعه عن ان يعرف  
رحمة الله وادرسه من جهة القاضى بينهما فلان احدها الصاعبة الذي يدعى هو الذي  
اصابته والذي يدعى له وقائه الاخر والذي يدعى هو الذي اصابت به كل واحد منهما  
ما في يده ولا يصدق على صاحبه ومما يصادف من جهة اخرى ان يبين واعني احدها الكرس  
منه عاقل وان احدهما لا يصدق عليه قاله فمعدل القصة ثم وقع ما وقع في غيره وقع بمصر  
ولا يرد من كل القاصير بعد البناولي برحمتك بالآخر الذي احدهم في ادب القاضى  
للمصنف اذا اذعن له الفقه وانكر الآخر صانع العان **الفصل الثاني**  
في المباحات من العلم ان المباحات في حق المتنازع وانما يحايد من الاعيان والمركبة التي  
الاصح فيها مع مباحاتها عن غيرها واحده اذا طلقها بعض الشركاء ولم يطلب الشرع من الاجر  
فمنه الاصل وانما قد يكون بالزمان وقد يكون بالمكان وبكل العلم في كونه حواجزا بعضهم  
قالوا ان حرج المباحات من الجنس الواحد والمنفعة معها وانها لا تستر اكرامه الساب  
والاراضى بعرضه وادرسه من جهة متساوية من وجهين لا يفرق بينهما في المباحات وادان  
احدهما ولم يطلب الآخر منته الاصل لاجل الاخر عليه وان حرج في الجنس الواحد لا يرد  
والعبد بعرضه من كل وجهين لا يفرق من غيرهما وهذا لما ذكرنا ان المباحات في حق  
المسا مع تخير بعرضه لا عيان وفتنة الاعيان لا تعتبر مساوية من كل وجهين في الجنس الواحد  
واعني مساوية من وجهه اذ لا يرد من وجهين في الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة وتساوية  
تسوية كما لا يستحق الا بغير احدهما بل في حق المتنازع من واثق الامثال ولكن  
اذا طلب احدهما احر الاخر عليه لان التعاقب يستلزم له في حق المتنازع وبعضهم قالوا  
ما ان المباحات في حق الجنس الواحد من الاعيان المتفاوتة يتساوية في اعتبار احوال من وجه  
عامية من وجهه كما ما سبق في كل واحد منهما بعضه نصيبه ونصيبه نصيب صاحبه  
عامية له من صاحبه ولا يثبت مساوية له فوجه ما تحجه هذا القابل ان المباحات حباير في  
الجنس الواحد ولو كانت مساوية من وجهه لما حاربت في الجنس الواحد لا في حقين يكون مساوية  
المنفعة عن حجبها وانما يحرم ربوا التساوي لكل واحد منهما بعض المباحات بعدد وجهه عند  
ولو كانت مساوية من وجهه لما افرق احدهما بل في حق المباحات في حق غيرهما بل في حق  
ولو كانت مساوية من وجهه لما حاربت من غيره كرحمان المدعى والاولى لان احدهما ما يكون غير  
بعض وهذا يجوز لان كل واحد منهما ما يترك من المنفعة من نصيبه على صاحبه في يومه  
صاحبه انما يترك لشرط ان يترك احدهم نصيبه عليه في كونه وانما لم يحرم التساوي  
القاضى ان لا يحرم التساوي وصلى عليه الربوا لان الذين مع العبر ليسوا بآية في العبد  
الا ان المعنى يقتضيه من حيث الحجة لان العبد افضل من الدين والحد منه الا ان الفضل من  
حيث الحجة يحرم عند وجود وصلى عليه كدبره وهو الذي مع الجنس فلان لا يحرم عند  
وجود احدهم في حق الربوا في الاثنا بعينه هذه الحرمة عند وجود واحد وصلى عليه ربوا  
الفضل وهو العبد والدين ايضا ثلاث القياس والمضى رده فيها هو مساوية من كل وجه  
وهو التبع والمباحات افرار من وجهه وسماوية من وجهه فيجعل فيها بعضه القياس  
بقوله ان لكل واحد منهما بعض المباحات بعدد وجهه عند رضى الوجه ضم بعد ذلك  
ان سأل الله تعالى بقوله ان المباحات يكون من غير بيان المدعى فلما حاربت فتنة المتنازع فتكون

معتبرة

معتبرة بنسبة العبد في فتنة العبد حاضرة من غير بيان المدعى وكذا في فتنة المتنازع  
قال ابو حنيفة رضي الله عنه دار بين رجلين نهما با على ان يسكن هذا منزلا معلوما وهذا  
منزل معلوما وعلى ان يواجر كل واحد منهما منزلا وبما كل عليه فهو جابر لذكره في بعض  
الروايات وذكره بعض الروايات وعلى ان يواجر كل واحد منهما في الرواية الاولى  
بما يراه في السكنى والاستقلال جميعا من حيث المكان وبيان انهما اذا نهما با في  
السكنى ولم يشترط الاجارة ان كل واحد منهما لا يملك اجارة منزله اذ ملك كل واحد منهما  
الاستقلال في استئجار الاجارة مع السكنى يعني والى هذا ذهب ابو علي الشافعي وكان الشيخ  
الاسم شمس الامية السرخسي رحمه الله يقول ظاهر المدعى ان كل واحد منهما يملك الاجارة  
منزله وان لم يشترط الاجارة وعلى الرواية الثانية يكون هذا ما به اما في السكنى وفي  
الاستقلال من حيث المكان وبيان للمباحات في الاستقلال يجوز طاله الافراد معصوكا  
كما يجوز ملكها بما في السكنى وانما ملك كل واحد منهما اجارة منزله من غير الشرط  
ظاهر في نصه على ما ذكره سب الامية لان المباحات في حق المتنازع فما يفسد كل واحد منهما  
من المنفعة يحمل مستحقا بافترا رده بملكه لان المنفعة حجب واحدة  
بمنزله فتنة المكمل والموزون وهو عاقل لا يفتني عن المنفعة المملوكة من جهة  
غيره بشرط ذلك له او لم يشترط وطها ان ينسبها العبد وتطال المباحات اذا المباحات ولا  
هذا لان اصل في المباحات المقصود من غير الملك فتنة العبد والمباحات حجب عنه الا بغير  
ان في الاصل المطلوب احدهما فتنة العبد وطالب العبد القاضى المباحات والقاضى لا يملك  
بيها بل في الاصل اذا طلب احدهما فتنة العبد لا يستلزم المباحات وذكره غيره  
في باب المباحات في الحيوان ولكل واحد منهما بعض المباحات بعدد وجهه ووجهه  
رحمة الله هذا هو ظاهر الرواية قال شمس الامية الحاتمي رحمه الله ان يكون لاجل حق المباحات  
اذا قال اريد بيع نصيبه من الماروقا ان اريد ان اسم العبد حتى يهرق نصيبه كل واحد منهما  
اذا قال اشترى المباحات ليعود المتنازع مستحقا لمساواة كانت والقاضى لا يحسم المدعى وتكون  
ان سماعه عن محمد بن جهم ان الله انه ليس لكل واحد منهما بعض المباحات من غير رضا صاحبه الا  
عند اراؤم الذخيرة فكان سب الامية ان اراؤم في المسألة هو الرواية قال شيخ الاسلام احمد  
بنه وانما يكون لاجل الفضل بعدد وجهه بعدد وجهه على ظاهر الرواية اذ احدثت المباحات من  
اصحابها اذ احدثت حكمه لا يترك لا يفتن بعض احدهما الا لا لو فصلها بنفسه وهاهنا  
احتجنا الى الهادة من ظاهرها بايضا واذا حصلت بغير ارضيها لو يفسد بها الاحتجاج الى اعادة منتهى  
وانما يحتاج الى ما هو اعقل من هذه الفتنة وهي الفتنة نعمنا القاضى وليس له ان يرضى بها ان  
عبد في منزله ما ارضى به او يرضى ما بالان العبد بعد المباحات باق في الذكر والذكر لو نهما با  
على ان يكون له في كل واحد منهما والعبد في يد الاخر في جابر على ما يراها اذا نهما با في دار  
واحد من حيث المكان وانما اذا نهما با فيها من حيث الزمان وذكره رحمه الله في كتاب الفرائض  
عبر سواها في السكنى او في الاستقلال او في غيرها وذكره رحمه الله في الروايات انه لا يجوز زنا  
وغيره كما ان بعض مشايخنا انما اختلفت المواب لاختلاف الموضوع وصح المسئلة في كتاب  
الصلح انما اختلفت في موضع ما ذكره في كتاب الروايات ان اوجها طلب المباحات من القاضى  
رنا وانما افرار القاضى لاجل غير علمها من المتنازع من قاله على رواية الروايات وانما على ذلك



وترادفها لغيرها في المشقة والاسان والدارين اذ انها ساعلى ان يسكن احدهما هذه الدار  
 والاخر الدار الاخرى وبنوا كل واحد منهما ما في يده من هذه العتمة جائزة سواء كانا في موضع واحد  
 او صنفين لان نسبة العتمة الى هذا الوجه بالترادف جائزة وكذا نسبة المنفعة ولو لم يسلط  
 المهراباه من الثاني بهذه الصفة وان اختلف في الثاني لا يجرى على غيرها عند اوجبة رضى الله  
 عنه هكذا ذكر الحنفى رحمه الله تعالى في كتابه واليه مالت سيرة الاسلام لان نسبة المهراباه في الدور  
 بهذه الصفة عند اوجبة رضى الله عنه وكذا المهراباه في الثاني سمى لانه في المهراباه في الثاني  
 المسحوقين رضى الله عنه ان الثاني على الاى على هذه العتمة عند اوجبة رضى الله عنه  
 العتمة على قوله والخوف ان العتمة في المهراباه في الثاني المنفعة دون العتمة ومنفعة السكنى  
 معا وتلافا وتلافا لان المهراباه اقرارا لانها دالة على ان عري الحرة عليها اعلان نسبة  
 العتمة لان العتمة هناك في الثاني المهراباه والمهراباه في الثاني كانت العتمة معا دالة فلا  
 عري الحرة عليها فان اعلن احدى الدارين ولم يعلل المهراباه الاخرى فليس الذي يعلل دارة ان  
 يشارك الاخرى على علم دارة لان الذي علمت دارة اما اخر لنفسه باذن شرعيه ولو اخرها لنفسه  
 بغير اذن شرعيه كانت العلم لم تكن اذا اخرها باذن شرعيه ويكن العلم طمنا له لان الادارة  
 حصلت باذن الشرع وفي الدار الواحدة اذ انها ساعلى الاستقلال بها فان علمت في يده لغيرها  
 اكبر فالتراباه والفصل بينهما والخوف ان معنى الاقرار والعقبة في الدارين من ارجح معنى ان  
 كل واحد منهما يعمل على المنفعة والاعلة في الوقت الذي حصل اليها صاحبه فاسوة لكل واحد  
 منها هو من يرد على صاحبه بغيره فليس له في الدار الواحدة اذ انها ساعلى الاستقلال  
 دالة ما بعدها فصل في العلم قبل وصول الاخر اليها وذلك لا يكون مصداق العتمة ليجعل كل  
 واحد منهما ودافع صاحبه في اثاره نصيب صاحبه في بعضه كل واحد منهما يجعل موصفا  
 عما نصيب صاحبه من حرمته نصيبه والمعاوضه تقتضى المساواة بعد المعاوضه بنصيب  
 المهراباه فيما سمي للمساواة واذا اختلف كل واحد منهما الدار التي يرد به فافاد احدهما ان معنى  
 المهراباه ونصير فيه الدار التي يرد به لهذا اذا معنى هذه الاجارة فاما اذا لم يرضى بنصيب  
 الاخر نصيب المهراباه فمساواة لكل المستاجر والمهراباه في الفصل في التبرع على اكل العلم باطله لان  
 علم الفصل والتبرع من سائر الجودت واما جودت المهراباه فيها لاسان في هذه العتمة بعد  
 الوجود او ما يكون عوضا عنه فلهذا الدار وكيفية ولهذا لا يجوز المهراباه في العلم على الاول والا  
 والابون لا سائر منها العتمة بعد الوجود وجوبه وادانها ساعلى استخدام عتمة على استخدام  
 العتمة هذا سائر استخدام هذا العتمة الاخر هذا سائر منها واما في حق العتمة الواحد لان  
 هذه نسبة يوجبها الحكم الاخرى انه لو طلب احدهما المهراباه على هذا الوجه والآخر جبر  
 الاخرى وجبر سائرهما لو جبر المهراباه لان يجوز ما يوجب الحكم اولى لان التفاوت بين العتمة  
 اما يمكن من وجه واحد من حيث ان نصيب احدهما قد يقبض الاخر نفسه لكن لم يملك التفاوت  
 في سائر المهراباه لان البادى منها اما استخدام العتمة في ثوبه على المهراباه فلا يملك في الاستخدام  
 على وجه دفعه لانه لا يصح بالعبد المستترك في المهراباه في الشهر الاول لا يصحعه عن المهراباه  
 في الشهر الثاني باذ كان التفاوت من وجه واحد كان سائرهما ولا يصح اعننا ومعنى الاقرار  
 اقرارا من وجه وساد له من وجه ولا يصح النسب الحنفى وهذا علم ما لو رضى الدار  
 في العتمة الواحد على الاستقلال فيها ساعلى ان يواجره هذا سائرهما باكل علمه ويواجر هذا سائرهما

وبأكل علمه حيث لا يجوز لاجل ان التفاوت بين النصيبين هناك يمكن من وجهين من حيث  
 التفرقة في العتمة ومن حيث مقدار العتمة لان البادى من المستاجر من يستخدم العتمة على الاجارة  
 ما لم يرضى باستخدام نصيبه ولا استخدام المستاجر الثاني وقد صفت مثل ما استاجر  
 الاول واذا وقع التفاوت من وجهين كان ما عتدها ومنى تحسب تفاوت لا مقارنتها اقرارا  
 بل عتمة مبادله من كل وجه كذا في نسبة العتمة في الحنفى المختلف اذ ان الحنفى اذا عتدها مبادله  
 من كل وجه كان مبادله مستفاد من حنفى واحد منها مستفاد يكون دواء الجوز وان ترا  
 عليه ما في العتمة والاعطاء السهل على الاستخدام لان نسبة العتمة على هذا سائرهما  
 جابر وعند الكل وان كانت لا تجوز من غير ارض عند اوجبة رضى الله عنه فكذا افسه  
 المنفعة على هذا الوجه لان العتمة اذ استويا في المهراباه في حنفى واحد منها اقرارا من وجه  
 الاستعمال ولا يمتنع ولا اعتبار معنى الاقرار فيكون المهراباه في حنفى واحد منها اقرارا من وجه  
 ولا يصح النسب الحنفى لما سمي ان حرمته النسب الحنفى الحنفى الحنفى الحنفى الحنفى الحنفى  
 من كل وجه ولو لم يرضى العتمة على الاستقلال فيها ساعلى ان يواجر هذا العتمة  
 ويواجر هذا العتمة الاخر سائرهما باكل علمه لم يرضى قول اوجبة رضى الله عنه فكذا افسه  
 وبعد رضى الله عنه فان العتمة اذ استويا في المهراباه في حنفى واحد منها اقرارا من وجه  
 العلم الاستعمال ولا يمتنع ولا اعتبار معنى الاقرار والتفرقة مبادله فصل في استخدام وكفى  
 حنفى رضى الله عنه ان التفاوت بين العتمة بين في الاستقلال تفاوت ما عتدها فاما ان  
 عتدها سائرهما في المهراباه في حنفى واحد منها اقرارا من وجه والتفرقة مبادله فصل في استخدام وكفى  
 في احدهما فاعتبر المهراباه في حنفى واحد منها اقرارا من وجه والتفرقة مبادله فصل في استخدام وكفى  
 عليه علم ما لو تراعى على نسبة العتمة على هذا سائرهما وان كانت مبادله على استغنا  
 مع حنفى التفاوت عند اوجبة رضى الله عنه لان التفاوت فيه باعتبار معنى الدار  
 نصيبا دالة باعتبار الارض فالتفاوت ليس بين الارض والارض ولهذا كان نسبة الاقرار  
 اقرارا من وجه وساد له من وجه فيكون اعتبار معنى الاقرار في هذه المهراباه باعتبار معنى  
 الارض وبما انكى اعتبار معنى الاقرار ولا يثبت حرمته النسب الحنفى وبما الصريح في  
 العتمة سمان يكون التفاوت باعتبار واحد منها فاعتنوا بغير المهراباه فيه مبادله  
 من كل وجه ونسبة المستاجر بين نصيب الحنفى لاسان ساعلى ان يرضع هذه ايسر  
 ورضع هذه ايسر سائرهما كان حائرا ولا يثبت هذا بين المهراباه والاعطاء فكذا  
 لان الثاني اقرارا في حنفى واحد منها اقرارا من وجه والتفرقة مبادله فصل في استخدام وكفى  
 واستغنا لاسان ساعلى ان يواجر هذا العتمة الدار سائرهما وهذا هو الدار سائرهما  
 فيها اقرارا في قول اوجبة رضى الله عنه ويجوز رضى الله عنه وقال اوجبة رضى الله عنه  
 والاعطاء في الثاني في استغنا الدار نظام الخلافة في الثاني في استغنا الدار نظام الخلافة  
 وقد شهد في الخلافة الركوب في حنفى واحد منها اقرارا من وجه والتفرقة مبادله فصل في استخدام وكفى  
 غاوت واحسن ولهذا الوا استاجر اية للركوب ولم يرضى الرابك لغير رضى الله عنه المهراباه  
 مبادله من وجه في حنفى واحد منها اقرارا من وجه والتفرقة مبادله فصل في استخدام وكفى  
 من وجه واحد وهو الركوب لاسان حنفى التفرقة والتفرقة فكان ليسر افسه المهراباه  
 اقرارا من وجه فلا يملك الرى واما في الدار الواحدة لا يجوز انها في استغنا لا لاجل



وهل يجوز اليها في ركنا الاستدراك على قولك ان حقيقته رحمه الله لا يجوز واسا على قولها ذكره  
 الاستدراك على ان التفاوت يمكن من وجهين فحتم اليها باه سادكم من كل وجه  
 وذكره في الآية السرخسي رحمه الله انه يجوز وانها في مما لو كان استحقاقا فان  
 احدهما اوق استصحب اليها باه لان كل واحد منهما اما وفي سبله الحمد لله للخر سطر  
 ان سبل الحمد لله الذي يده ولم يسبل ولو استصحبته الشريك لا يلقه نقص من الشتر  
 الاخر لئلا ياتي بام علات ما اذا استصحبته الشريك وزاوه ثلثه ايام فانه لا يواد للآخر  
 ثلثه ايام لا يواد وناها كان يحكم الالاف لا يحكم العقد لان اليها باه لم يساد ما را د  
 على الشتر والمنازع لا ينقض بالالاف من غير عقد فاما اذا نقضت ثلثه ايام ولو نقضها  
 نقضا هاهنا يحكم العقد لا نه غات بعض المعهود عليه قبل النقص في وقت العقد فلا يحكم  
 للآخر اياما من الالاف يحكم العقد ولو ان احدهما الشتر كله واستصحب الآخر الشتر  
 كله فلا ضمان ولا اجر وكان يجب ان نقض نصف الشتر لانه اليها باه ساد له من  
 وجه والباقي له من كل وجه لا يفسخ بغيره احد العوضين قبل النقص بل يفسخ ولهذا  
 قالوا من استاجر اذ العبد ونقص الدار ولو سبل العبد حتى هلك العبد تفسخ الدار  
 كان عليه اجر المثل لان مال العبد فسد العقد ولم يفسد ففسد العبد ففسد الدار  
 الدار يحكم عقد فاساد والجواب اليها باه ميزان له من وجه واخر من وجه فاعتبار  
 المسا دله ان يقوم المتافع ما عسار الاخر لا يقوم والحمد لله بالملك ولو عطف  
 احد الخادمين في خدمه من شرط له هذا الخادم فلا ضمان لا يفسخ من كل ما دون  
 فيه ولذلك المثل ولو ان يندم من سكتي من شرط له فلا ضمان لما قلنا وكذلك لو اخبر  
 المثل من اراو دها فيه فلا ضمان لان هذا من حيلة السكتي الا ان المستاجر والستعير  
 يمكن ذلك والسكتي يادون فيه ولذلك لو فوضا فزلق رجل بوضوه او وقع فيه  
 حتى يضره انسان فلا ضمان ولو فوضا فزلق او فوضا فزلق او فوضا فزلق او فوضا فزلق  
 حتى انه ان كان ملكه صاحبه الثلث عند اي حقيقته وعندها رجمه الله من النصف  
 على كل حال وقد علمه صاحبنا بالحرف وسامان نصيب صاحبه وان كان ما دنا السكتي في  
 من اخطا من مال هذا الجواب غلط في السلان البالي ليس الاوضع الاخر والطيبين  
 والذين نصيبه على بعض ولو وضع جميع ذلك في الدار لخل وجه المتألم بعض كذا هي  
 والستس الامه الجواب في رحمه الله فان كان عاتق هو لا يجب ان يكون الجواب في  
 المستعير هذا اذا ابنى فيها وعطس بها انسان لا ينقض كالورضع بها شيئا والورضع  
 امه والروا به خلاف لو فوض والروا به هاهنا يكون رواه في فصل الجاهه وانه يكون  
 معيونا عليه امه من رجلين جاف كل واحد منهما صاحبه عليها فذلك احدهما يكون  
 عندك بوضا وعند ي بوضا وقال الاخر لا ينص بها على بولي عدل قال مشايخنا رحمهم  
 الله بحاشا في باب الدار في جميع المواضع بحرا اعتق في الحراري والطلاق في النسا  
 في فصول الشرايه وعنده ان الآية هذا الموضع فانه لا يحسم ملكه وهو  
 مطهر ما لو اخرا الفاضي ان لا ياتي جواربه في حرمان وسبيل في العنا ومطار وحده  
 في حاله الحرس وانه من حر استبر لا يكون للفاضي عليه سبل كعشره ملكه كذا هي  
 وان سبلها في الدار والفاضي يداها ما سنا وان سنا افرع والستس الامه السرخسي رحمه

الله تعالى ان يعجز بينهما طبعا والله مال سس الامه الجواب في عدا وانه من رجلين  
 ما دنا على ان حكم الامه لعددها وخدمه الصداق على كل واحد منهما طعام الخادم الذي  
 سطر لخدمة الماهة وانظر ان هاهنا ثلاث مسائل في كل سطر فاس واستصحبنا في كل سطر  
 امه اذا استصحبنا ذلك طعام الفتيان بحسب طعام العبد والامه عليه بعضه وفي  
 الاستصحبان يجب على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في الماهة وفي السكوة ان  
 سكتا عن ذلك هاهنا كسوة العبد والامه عليه ما نقص فبا سنا واستصحبنا الدار اليها باه  
 في الماهة ان يكون على كل واحد منهما طعام الخادم الذي شرط له في الماهة وفي سطر  
 الطعام والفتيان ان لا يجوز في الاستصحبان جواربه الكسوة اذا لم ينسب الخادم  
 عروضا واستصحبنا او الثالث اذا ما سطر الطعام والفتيان ان لا يجوز في الاستصحبان  
 عروضا الكسوة اذا سطر شيئا معلوما لا عروضا شيئا ويحسبنا او الماهة  
 في داره والاب حايه عروضا وكذلك لو سطر على ان يستخرها خيرا حارت الماهة باه  
 في داره وحايه الماهة باه داره ومملوك على ان يسكن هذا الدار رسته ويسكن هذا  
 المملوك رسته حايه وعلى العبد ما طلقه عروضا حقيقته رحمه الله خلا لها المعتدات  
 القها سطر في المقرات واد ان يخلو المكيل والمولود في واحد هاهنا فتيان والدي  
 السرة يده لم يفسد نصيبه حتى هلك نصيبه والدي هلك فمهلك عليها والذي بقي  
 فهو يجرها والاصل في هذه المسئلة واحسانها ان في شتمه المكيل والمولود اذا هلك  
 نصيبا هاهنا لا يفسد نصيب بعض العتية ويعود الاسراى ما كان قبل العتية وهذا ان  
 هذا العتية ساد له من عروضا وان كان اذرا من وجه فان كل واحد من الشترين ما اخذ  
 احد نصيبه حكم يديم ملكه واحد نصيبه من نصيب صاحبه عروضا عاتق  
 على صاحبه من نصيبه فبا عتيا والمياه لاد اهلك احد النصيبين قبل النقص  
 شعير العتية ولا يفسد حتى هلك نصيبه مما قصه صاحبه كافي البسم واعتنا  
 الاثر لا يفسد العتية حتى من نصيبه عاتق نصيبه صاحبه فلا ينقطع حتى بالملك  
 والاحتفال ولو كان الدار نصيب من كان المكيل والمولود في ذلك نصيبا اخر  
 لا يفسد نصيبه لانه انا هلك المقتوس لان حب انتفاض العتية وانما قصه  
 الاثنية في الفضل الاول باعتبار الماهة والدار لعل ان هلك المقتوس لا يجب  
 اسما من الماهة على ما قالوا فحين شترى عيدا عاتق عروضا وتبين العبد ولم يسبل الماهة  
 حتى هلك العبد لا يفسد نصيب الماهة ولو سطر سطر العبد ينسب الماهة وفيه التسع  
 ولذا هي هنا بوسر صاحب الدار ينسب نصيب صاحبه اليه اليه وعن هذا الاصل  
 ثلثان الدهقان اذ قال الاكار فتمت العلة واعل نصيب من نصيبك ففعل  
 لم يملك نصيب او هاهنا قبل فتمت الدهقان نصيبه ان هلك نصيب الدهقان  
 هلك قبل نصيبه بان هلك نصيب اذار لا يفسد نصيبه لانه هلك نصيبه  
 بعد الفسخ فان الدار كلها في يد الاكار ففعل هذا الاصل يخرج من هاهنا  
 المسائل وفات الماهة عروضا في يد الاكار ففعل هذا الاصل يخرج من هاهنا  
 الاكار نصيب الدهقان فلما رجم افا هلك ما افتره لنفسه قال الاكار ففعل  
 لادرك نصيب نصيبه الى بيته او لا فاما رجع اذا هلك ما افتره الدهقان فافلا



الذين انكسر الكحل والمورون اذا كان من جازر وغائب او من بالغ وصح فاحذر الحاضر والمالغ  
 نصيبه فانما بعد قسمه من عرصه لشروط سلامه نصيب الغائب والضعف حتى  
 لو هلك ما في مثل ان يصل اليه الغائب كان الجهال عليه ما حكم ذلك عن كتاب العشرة  
 اذا كنت العمل وتولت ورثته واوصي بثلث ماله لثلاثه في ثلث الغاضي وعزل الثلث  
 للمساكين والثلثين المورثه فلم يعط احد منهم شيئا حتى مضى الثلثان كان ما دفع  
 عليهم جميعا ونفذ العشرة وثلثه الغاضي لو اعطى الثلث للمساكين وضاع الثلث  
 فالورثه عصب او من عصبها وصار اقل الثلثان بضعان من مال الغدنه لان في  
 الباقي العتبه وقد ثبت اذا الغاضي مات عن المورثه في الثلثين وكان العتبه على  
 الورثه ولذلك الفصل الاول المستفي رجل من بني اطماع امر احد بني صاحبه بالعسفه  
 ودفع اليه حوالا فقال كل حصي من الطعام فيه منه حظا بروه هذا نصيبك كذا نصيب  
 لو قال اعطى حوالا فقال هذا وكل حصي فيه وان قال اعطى حوالا من عديك  
 ولم يزل هذا وكل فيه ففعل بهذا النصيب من حصصه وعرض عمره وان  
 عسر من عسرهم بما فيه فحين استخري من اخر حمله بعينها وقتت البايع اخر  
 حوالا هذا وكل فيه وذهب المشتري وكالها البايع فهو نصيب وان لم يزل هذا  
 فليس يبيع من ثوبين ببيع واحد من ثوبين ببيع واحد وان قال هذا وكلها  
 البايع بعينه المشتري فهو ليس ببيع وشرا العذري ان الحوالا اذا كان معينا  
 بان قال هذا ففعل البايع ذلك فهو نصيب عديا بوسع وان لم يكن معينا فان  
 كان المشتري حاضرا فهو نصيب وان كان غائبا لم يكن نصيبا فذكرها ههنا في العتبه  
 بواجبها وبغيره من عود ولو اقر رواية العذري عن ابي يوسف في  
 البيع اذا افسد المورثه المتركه فيها بغيره على قمار نصيب الله تعالى واخرى نصيب كل  
 واحد ثم اراد ان يسلط العتبه على الغاضي ويحمله الدور والاداعي مشركه  
 بينهم مسلطا فكانت لهم ذلك لان هذا نصيب العتبه بالتراضي فالتقسيم في غير المكيل  
 والموروث معنى البيع فكان نصيب العتبه من ثلث اقله واذا انفق اقله كان  
 لهم اذ اوقع الشريك نصيبا احدى والاعضاء استدلته في نصيبه الاخر هل يجوز  
 على العتق من لم يملك في العتبه ذلك شيئا فيه رواه ابن رجب بن بسم عن محمد بن  
 اسد انه لده اربعين ساعه عن محمد بن اسد انه لده اربعين ساعه عن محمد بن اسد  
 في اول كتاب العتبه اذا كان في المورثه اربعون ساعه ففعل ذلك ونفذها باحسانه  
 بدعوى الارواح والحق الى واحد منهم عن جميع نصيبه من المتركه حار لان عتق حليه  
 رضي الله عنه اما لا يحرم نصيب واحد من الورثه في دار واحد فطريق الحر من الغاضي  
 فانما عتق الشراضي بها بربعه فتمت شتر العذري ولو وقع احد الورثه في دار اولي ولهم  
 من الورثه في دار واحد بطريق الحر من الغاضي فاما عتق الشراضي بها بربعه فتمت  
 شتر العذري ولو وقع احد الورثه في دار واحد من الورثه من غير مولى ابا فتي  
 عن جميع نصيبه من المتركه فانه لا يجوز بيعي لا ينفذ على الباقي ويكون موقوف على  
 لغاظه وكان الباقي ان يسميه والاعوان ارادوا ويحمله لها في العتبه وهذا  
 ظاهر وانما الاستسكان ان الدافع هل يخذ نصيبه من الارواح بعد استوداد الباقي

والورث

والجواب ان ليس له ذلك ويجوز للغاضي ان يخذ على نفسه احدى ولكن المستحب ان  
 لا يخذ وهذا لان العتبه ليس بغايه على العتبه حتى لا يعرف على الغاضي مباشر  
 بالتصا من حيث انها سعاد بولاه المتأخرين بل ان الغاضي حي الا في ولم يملك الا  
 ذلك فمن قال انها ليست بضا حاز احد الاخر علمها ومن حيث انها ليست العتبه  
 المستحب ان لا يخذ الاخر عليها بوجه المستحب ههنا من عتق ربهما الله ارض من  
 رجلين من احدى ما قال الاخر لثاني ارفع يداك عنها ليس الارض عليهما فان وقع من  
 الباقي غير ورتبه فبها فعتق عند ان يري رجلين عاب احد الرجلين في احدى  
 الشريك الحاضر وقال فاسمي هذين العبدون علي فلان العتبه فانه يستحق  
 من نصيبه الحاضر واحد الحاضر عتق او احد الاخرين عتق عتق الغائب واجاز  
 العتبه بقرات العتبه في يدي الاخرين فالتقسيم حايه وعتق الاخرين حايه  
 ولا ضمان عليه فيه وان مات قبل الاعاده بطلت العتبه والغائب نصف العتبه  
 الباقي وهو بالخيار نصيب نصيب نصيبه من العتبه الملبس ان يشاء من الذي ما نصيب  
 به وان شاء من شركه وانما نصيب كل واحد من نصيبه على الاخر نصيب من شركه نصيب  
 احدى العتبه وقدم شركه الى الذي وطالب شركه قال قد عتقت نصيب فافهم  
 العتبه على ذلك لا ينفذ نصيب لغير العتبه لانه يريد اطلاق العتبه ما نصيب  
 قبل ان يشترط بالعتبه وهو البيع من العتبه ولا ينفذ على انما نصيب نصيبه فافهم  
 الليك كما  
 يقول الفصل الثاني في الدعوى في الحائط والمصنعي في الحائط اذا كان بين  
 رجلين احدى ما عليه حشبه ارا الاخران بضع عليه حشبه في الحائط بين  
 رجلين احدى ما عليه ارا احدى ارا بضع عليه حشبه في الحائط اذا كان  
 بين رجلين فافهم ارا حشبه عليه ارا حشبه عليه وما يتحمل به الرابع في نصيب احد  
 الشريك في الحائط المشترك في الحائط في الحائط في الحائط في الحائط في الحائط  
 العلوي والسفلي الساع في المتن فأتت الاصل في الحائط في الحائط في الحائط في الحائط  
 من انفق لاولا اما ان لا يكون مصلحا بينها ولا يلا احدى ولكن يكون بين اربابها  
 او يكون مصلحا لاسا احدى والافضل فوعان اتصال سريع واتصال شرا وهو تلازم  
 ولا خلاف اما ان لا يكون لها عليه شيء من المدوع والمدوي او كان لها عليه حشبه حشبه  
 او كان لها عليه هادي او كان لغيرها عليه حشبه حشبه ولا حشبه هادي وان لم  
 يكن الحائط مصلحا بينها ولم يكن لها عليه شيء من المدوع وعين فانه ينفذ  
 الحائط بينهما هكذا ذكر في الاصل لهما اثنان في الدعوى وليس به من سار  
 بينهما فليس احدى اولى من الاخر ينفذ بينهما ومعنى قوله ينفذ بينهما انه  
 اذا تمت لغيره احدى اربابها فنفذ بينهما مضافا وان لم يعرف كونه في اربابها وقد  
 ادعى كل واحد منهما انه ملكه وفيه عدم حشبه اربابها لهما لا يشارك لهما لانه  
 عني بينهما هذا كذا ارا اربابها رجلا ن كل واحد منهما يدعي انهما ملكه وفيه بدويون  
 لم يعرف اربابها لانه لا يشارك لهما لانه لا يشارك لهما وان عتق اربابها في  
 اربابها ينفذ بينهما مضافا كذا ههنا وكذلك اذا كان لغيرها هادي ولوا

شبكة



ولا شيء الاخر عليه يقتضي بينهما لان موضع المودع لا يثبت على الحائط بل يستعمل لان  
الحائط اما ينبغي الاستغناء عنه ذلك موضع المودع عليه لا موضع المودع والفرادى  
لان السدود على المودع والفرادى لا يمكن وانما موضع المودع والفرادى لا يستعمل  
والحائط لا يثبت على الاستغناء وهو وسطهما لو كان احدهما على الحائط فربما يفسد  
شيء للاخر وهناك يقتضي بالحائط بينهما لان صاحب القوت غير مستعمل الحائط  
بالظن بل الذي كذاها هنا فان كان احدهما عليه حدود ولا شيء للاخر فانه يقتضي  
به لصاحب المودع لان لصاحب المودع يد مستغلة ولاخر مستعمل ولا استعمال  
فيكون صاحب اليد المستغلة اولى لزمانه من صاحبه امان واحدهما راك والآخر عليها  
والدليل اولى لان له مكانا مستغلة وكوب سائر فيه امان واحدهما لانه والاخر  
مستعمل بطرق منه كان الاخر اولى كذاها هنا وانما اعتبر الاستعمال بهما اذا استعمل  
في اليد لان الاستعمال زياده ولعل في الصدق ليس من حبس اليد مستعمل للترجيع كيد  
اليد وهو السري من باليت فان عليه ذي سرج باليد كيد البدل  
رايد على الصدق وان من حائط حبس اليد مستعمل للترجيع كيد الاستعمال  
دليل رايد على الصدق لان الظاهر ان الاستعمال انما يكون من المالك كما ان الظاهر  
ان اليد تكون المالك لا العنبره وان لم يكن من حبس اليد لان الاستعمال ابداع بعد توثيق  
اليد كما رجحنا اخر سوي اليد مستعمل للترجيع وكذلك اذا كان للاخر عليه هو ادي لان  
الفرادى ليس باستعمال الحائط على ما ينبغي فكون وجوده والعدم بمنزلة ما اذا كان  
احدهما حدود واحد ولا شيء للاخر والاخر عليه هو ادي هل يقتضي لصاحب المودع اولا  
لم يذكره رحمه الله هذا طاهر الرواية وقد قال بعض مشايخنا انه لا يقتضي  
لصاحب المودع الواحد لا شيء لموضع حد واحد فكان كما اذا كان عليه فرادى  
و روي من سماعه عن محمد رحمه الله انه قال يقتضي لصاحب المودع الواحد وهذا  
لان لصاحب المودع مع اليد موضع استعمال لان موضع المودع استعمال الحائط حتى يقتضي  
لصاحب المودع اولى بسبب الاستعمال كما يكون اولى لو كان له حدود ولا شيء للاخر  
او كان للاخر عليه فرادى و روي هذا اذ المالك الحائط المسارع فيه متغلبا بهما  
فاما اذا الحائط المسارع فيه متغلبا بهما ان كان انصافا انصافا بربع او انصاف  
نلارته فانه يقتضي بينهما نصفان لانهما استويا في الدعوى والانصاف بالارض والبناء  
حيثما يقتضي بينهما نصفان فاما اذا كان انصاف احدهما انصافا بربع وانصاف  
الاخر انصافا بثلثه فمضاهي الربع اولى لان صاحب الربع مستعمل الحائط  
المسارع فيه كان موا حائطه بعد اربع ربع الحائط المسارع فيه لان غير الربع  
اذا كان الحائط ليس بقدرا وان يكون انصافا ليس الحائط المسارع فيه واطلاحيه  
المسارع فيه وان كان الحد من حبيب والترجيع ان يكون ساعدا احدهما ان يكون  
مراكسه في الاخرى فاما اذا اقترب واحد على لا يكون بينهما او اذا كان يقتضي الربع هذا  
كان لصاحب الربع مع انصاف موضع استعمال والاخر مستعمل استعمال من غير استعمال  
فيكون الانصاف مع الاستعمال اولى وكان بمنزلة الدليل على الرواية والمتعلق بالتمام  
فان المالك اولى لان له مع الانصاف استعمال وكذلك هذا فاما اذا كان متغلبا بهما احدهما

انصاف بربع وليس للاخر انصاف ولا له عليه حدود فانه يقتضي لصاحب الانصاف ان  
كان بربع ولا استكمال وان كان انصاف بثلثه فذلك لانها استويا في حق الانصاف  
بالارض الملوكة واحدهما زيادة انصاف من خلاف الحبس الاول وهو الانصاف  
بالسائر على الاخر وكذلك اذا كان متغلبا بها احدهما والاخر عليه هو ادي  
بوقتي الانصاف لان الحد ادي وحده لوجوده ولو كان احدهما انصاف بربع والاخر  
عليه حدود فان كان الانصاف بثلثه فذلك الحائط المسارع فيه وصاحب الانصاف اولى  
عليه عامه المشايخ وهلمدي روي من ان يوسف رحمه الله سئل انما لي بقدر ربع  
الانصاف على صاحب الحد و ان كان فكل واحد منهما على الحائط بل استعمال كان  
الاستعمال بالربع سابق على الاستعمال بالحد و ان لم يربع يكون حاله البناء والبناء  
يكون سابقا على وضع الحد و ان استعمال بالربع يكون سابقا على استعمال وضع الحد  
فان ساعدا على ادي بثلثه اولى بهذا ١٧٢٨ بربع حدود الاخر خلاف الروا فان صاحب الربع  
على الاستعمال المودع فكان صاحب الانصاف اولى بهذا ١٧٢٨ بربع حدود الاخر خلاف  
ما لو اقام صاحب الربع على ان الحائط لزمانه بربع حدود الاخر خلاف ما لو اقام صاحب  
الترجيع على الحائط لانه فانه بربع حدود الاخر والحد وهو ان اليد مستعمل للترجيع  
للاستغناء في الحائط العز فاما انصاف التراجع فهو بربع طاهر المالك القاب بربع  
طاهر فطاهر بربع للترجيع ولا يعالج دون الاستغناء في الاخر ان الملك البناء  
باليد لا يعالج للاستغناء في الشفعة فلو ان الملك الثاني بالانصاف يعالج للترجيع ولا  
يعالج لانتقال حق صاحب المودع وان كان الانصاف بثلثه طريق واحد وكره في الاستعمال  
رحمته ان صاحب الانصاف اولى بربعه احد الطواوي والتشيخ الغنم امام محمد  
المشرد رحمه الله وذكر شمس الامام السرخسي رحمه الله ان صاحب الحد ادي وان  
كان على الحائط المسارع فيه عود سري على عود هو على حائط احدهما خاصه والاخر  
عليه حدود فانه اولى اختلف المشايخ فيه ولو كان احدهما انصاف بثلثه والاخر  
عليه حدود فمضاهي الربع اولى لان صاحب المودع مستعمل الحائط بربعه و الاخر  
مستعمل الحائط وان كان احدهما على الحائط عشر حشوات ولاخر عليه ثلاث حشوات  
بصاعدا فمضاهي الحائط بينهما نصفان لانهما في الاستعمال الذي سمي الحائط لاجل على المودع  
فان الحائط سمي لتسقيف والتسقيف كما جعل بالعرض فحصل ما دون ذلك الى الملك  
راسوا في اليد فربما ان صاحب العرض زيادة الاستعمال لان الارض  
واحد والترجيع لا يثبت بالارض في الحبس الواحد ولهذا فمضاهي الحائط ههنا هذا  
هو جواب طاهر الرواية وعن ابي يوسف رحمه الله سئل انما لي باحتيظه وحق الله  
عنه كان يقول كما ذكره طاهر الرواية بربع ربع وقال يقتضي لكل واحد منهما الحائط  
حشودان صاحب حشود بربع وصاحبه ما ربع منه والتول قول صاحب اليد  
والثاني بينهما لاسوابهما فيه وعن ابي يوسف رحمه الله فاما اذا كان احدهما عشر حشوات  
والاخر ثمانية اندكان يقول اولاه كما ذكره طاهر الرواية بربع ربع وقال يقتضي الحائط لكل  
لصاحب العرض ولكن لا يور الاخر بربع المودع اما انصاف صاحب العرض لان بركا







فما روي عن هشام بن عمار بن داري بن سفيان حتى يد السفله احد الشريكين في الحائط  
 انهم قالوا لاجابي قال لا انصرفي بهما فاعلم ان يقع غضب كل واحد منهما ان انصرف فمما  
 دار الاخر وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا ان القاضي ان كان لا يري العتمة بالافراغ لا يقيم  
 لما ذكره او اما اذا كان يري العتمة يدون الافراغ قال القاضي يفتسر اذا كانت العتمة  
 عريضة على الوجه الذي بينا وتحصل تضبيب كل واحد منهما بل يداوه ونما لا يتعلل  
 وقال بعضهم اذا كانت العريضة عريضة فالقاضي يحكم على كل جالب واليه انما انما  
 رحمه الله بعمارة وعليه الفتوى ووجه ذلك ان العريضة اذا كانت عريضة على الوجه الذي  
 قلنا والذي يطلب العتمة طلب يتم المنفعة عليه بالعتمة بغير شريك عليه كذا الدار  
 والارض وروي المصنف ان يوسف رحمه الله في حائط بين رجلين لهما ان يفساوان في احدى  
 ذلك الحائط فذكر الحيز من عريضة بينهما اذا كانت العريضة عريضة او غير عريضة فذكر  
 الثاني اذا ادا فاحدهما ان يبنى ايدا دون طلب العتمة وان الاخر هل يبنى على السبا فان  
 كانت عريضة الحائط بحيث لو شئت اصاب كل واحد منهما ما يكتفيان ببنى فاحدهما فاحدهما  
 لا غير لان الاسان لا يبنى على السبا بل يبنى شريكه الا اذا كان في تركه ذلك فليس شريكه  
 ولم يوجد ذلك ههنا وان كانت عريضة الحائط عريضة فقد اختلف المشايخ فيه  
 بعضهم قالوا لا يجبر واليه قال الحصاف رحمه الله وبعضهم قال يجبر واليه قال الشيخ  
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل والشيخ الامام شمس الامة رحمه الله وهو الاستدلال في امساعه  
 عن السبا امر ارضا حرمه بغير طيل متافع الحائط والسبب في السبا امر ارضا حرمه بغير طيل  
 له مقابل ما اتفق ملك الحائط وينفع به ايضا له لما قلنا اذا ادى لحدها الحائط بغير ارض  
 شريكه هل يرجع على صاحبه من ارض الحائط المتافع فيه قال بعضهم لا يرجع على كل حال وهذا  
 ذكره في كتاب الاقضية وهكذا ذكر الفقيه ابو الليث رحمه الله في النوار في ارضيها  
 رحمه الله وقال اذا كانت عريضة الحائط عريضة على نحو ما بينا لا يرجع لانه غير مصطبر  
 فيه وان لم يكن عريضة الحائط على نحو ما بينا يرجع لانه مصطبر فيه وان لم يكن عريضة  
 الحائط وفي واقعات المصنف رحمه الله قال في دعوى الاملا حائط بين رجلين فانه  
 فلاحوا الشريكين ان يمتنعوا السبا لانه ان يمتنعوا فاسم ارض السبا متنعين ولو بني احدهما  
 ليس لهما يرجع على شريكه لانه لم يكن له ان يلحقه بالسبا الوجه الثاني اذا كان على الحائط  
 حوله ان كان عليه حديد وعوانه على وجهي احدهما اذا كان لهما عليه حديد وظلت احدهما  
 فتسرع عريضة الحائط والجواب فيها انه لا تسرع عريضة الحائط الا من راض منها واذا كانت  
 العريضة عريضة على المصنف الذي قلنا لا حق كل واحد منهما بغير جميع العريضة  
 وهو وضع المدح على جميع الحائط ولو فتشت عريضة الحائط من غير وجهي احدهما فستفقد  
 حده كاحصل الشريك من غير رضا او انه لا يجوز واذا اراد احدهما السبا وان الاخر ذكر  
 بعض مشايخنا ان عريضة الحائط ان كان عريضة لا يبنى الا على السبا وذكر شيخ الاسلام  
 رحمه الله لا يرجع من غير فصل وذكر شيخ الاسلام السراجي رحمه الله من غير فصل وعليه  
 الفتوى لا يبنى عدم الحرج على كل حال صاحبه فان لم يمتنع المدح على جميع الحائط من غير  
 المصنف الذي قلنا لا يرجع السبا على الشريك ويكون مستطوعا وهكذا ذكر الحصاف رحمه الله في  
 بعضا به وبعض مشايخنا ما اوردوا في سفلو ما واليه اشارة في كتاب الاقضية وهكذا روي

ساعده في مواد روى محمد رحمه الله وهو العريضة لان الثاني حق وضع المدح على جميع الحائط  
 ولا يوسل الا ذلك الا السبا على جميع الحائط فكان مصطبر في السبا فلا يكون مستطوعا كما لو  
 كان ارض الحائط لا تقتصر فيها احدى ما وفي دعوى الاسلام حائط بين دارين ولا يبنى عليه  
 حديد وان لم يمتنع فطلب صاحب المدح بناءه وحمل عليه حديد واليه انما انما اراد عريضة  
 المدح السبا اراد الاخر فتسرع ارض الحائط بغير وجهيها ايضا ان الوجه الثاني من هذا الوجه  
 ان كان عليه حديد وطالب هو العتمة او الاخر يحرم الا اذا كانت العريضة عريضة على  
 الوجه الذي بينا العريضة وعليه الفتوى واذا اراد الذي له الحول السبا والى الاخر  
 ذكره في بعض المواضع انه لا يبنى صاحبه عليه والعريضة انما يحرم عليه لما ذكرنا فاما اذا كان  
 لهما عليه حديد واذا ادى الذي له الحول له ذكر الحصاف رحمه الله في نفسه فاما الجواب في  
 هذا الفصل فطلب الجواب فيها اذا كان لهما عليه حديد والعريضة انما يرجع لانه لا يوسل  
 لصاحبه في وضع المدح الاسلام الحائط وكان مصطبر في السبا فان سفلو الاخر عريضة  
 الحائط عريضة على المصنف الذي قلنا ان يمتنعوا السبا لانه ان يمتنعوا فاسم ارض السبا متنعين  
 به حائط العتمة بغير كل موضع لم يبنى السبا مستطوعا اذا كان لهما عليه حديد او كان للثاني  
 عليه حديد كان للثاني ان يمتنع صاحبه عن الاسفلح المان يرد عليه ما اتفق اورد عليه فتسرع  
 السبا في حسب ما اتفقوا فيه على ما ياتي به بعد هذا ان شاء الله تعالى فان قال صاحبه  
 انما استعج بالمتني هل يرجع السبا عليه اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا لا يرجع اليه الذي  
 القاضي الامام ابو عبد الله له اربعة اماكن في شرح كتاب الحيطان والشيخ الامام المعروف  
 عوا هو رده رحمه الله في شرح كتاب المارعة في باب اليد في المارعة في سفلو  
 السفل والعلو وبعضهم قالوا يرجع واليهما الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل وهو  
 اعتنى بالعدد والشهد فمما رحمه الله ثلث اوجه بماذا يرجع ذكر القاضي الامام الفقيه  
 في شرح مختصر الصحاوي في كتاب المصلحة في مسلة العلو والسفل ان صاحبه العلو يرجع  
 على صاحب السفل بغير السفل مسلة السفل ان يمتنع وهكذا ذكر الشيخ الامام في شرح كتاب  
 المارعة وذكر في سفلو السفل في الحائط المستترك انه يرجع بصف ما اتفق وفي العلو  
 والسفل يرجع على صاحب السفل بما اتفق على السفل واستحسن بعض المتأخرين من  
 مشايخنا رحمه الله وقالوا ان يبنى بامر القاضي يرجع بما اتفق وان يبنى بغير ابر القاضي يرجع  
 بغيره السبا وذكر القاضي الامام ابو عبد الله له اربعة اماكن في شرح كتاب الحيطان ان يبنى  
 بغير ابر القاضي يرجع بغيره السبا لانه ان يبنى بامر القاضي يرجع بغيره السفل ورواه  
 في رواية يرجع بما اتفق وبما يفتقر بهذا الفصل في صلب واقعات المصنف رحمه الله  
 روي في سفلو ما في كتابه حتى صارت حجة الاخران على العارضة وللشريك ان يبنى عليها ولو  
 كانت الطلعة في قائم يمتنع بها او اداها الا انه قد ذهب في سفلو ما في بعض ما يبنى الشريك  
 في ارضه جامع الشريكة وان كان معسرا فلا يبنى عليه ان يمتنع بذلك اتفقوا به ان يمتنع بذلك  
 على شريكه وكذلك الكرام اذا صار معسرا يمتنع بينهما الا انه اذا اكسر يمتنع شريكه على اعادته  
 في ارضه وروى المصنف عن محمد رحمه الله طاحو انه يبنى شريكه ان يبنى احدهما في سفلو  
 بغير ارض شريكه لا يكون مستطوعا لانه لا يوسل في الانشاع بنصيب نفسه الا لا يكون  
 المصنف رحمه الله من طاحو انه وجام بين اثنين استأجر بنصيب كل واحد منهما رجل شرا اتفق







أضرب المهرمون ولم يضر أن أراد أن يدخل الدار المهرمون فوجدوا أو جمع كوة وقد اجتمع  
فيه ما يطبقون الضرب وهو الملك وما يجمع الضرب وهو الحق وذلك لأن ما يمنع راجح على  
ما يطبق لأننا لو جئنا الراهن من الضرب فسيصبح الحق الآخر سائر جده في الضرب  
لأن له أن يقبل الرهن بعضا الدين ومنه المصلحة الضرب يطبق الحق المصلحة أصلا  
والتأخر هو من الأبطال بخلاف ما نحن فيه وأوجبه رضى الله عنه يقول أحسنه  
ما يطبق الضرب وما يمنع لأن ما يمنع راجح على ما يطبق فيكون العيب المانع لا يطبق  
كأن الرهن أعين المانع وهو حق الكفر في حق صار مجموعا عن أحداث الضرب أصرا  
بالراهن أو لم يصير وسقط اعتبار الملك المطلق للضرب وإنما قلنا المانع راجح وذلك  
لأن ضرر الأطلاق فوق حصر المنع ولأن معنى ذلك من الضرب فله ملكه فاما يكون  
عليه مجرد منعنا ما ماعين على من ملكه لا يكون ومنه المصلحة له الضرب فانه بذلك  
القدر حق صاحب الحق في العيب والمصلحة جميعا ما يمنع كانت العيب له كرامة الرهن ولما  
إذا أراد صاحب السفل أن يبيع في نفسه السفل أن كان لا يبيع بالعلو من غير صاحب  
العلو وإن كان يضر به فذلك عندنا حقيقته رضى الله عنه إذا لم يبيع لصاحب العلو  
حق في نفسه السفل فصار كالحارس وعنده ليس له ذلك إلا إذا كان صاحب العلو لا يبيع  
العلو حق في نفسه السفل لأن فوام العلو بالسفل وقوام السفل بالمنفعة فصار  
المنفعة حقا لصاحب العلو من هذا الوجه بخلاف الحارس فذكر الخلاف في نفسه العلو  
والسفل على الوجه الذي ذكرنا في حق الجامع الصغير وفي دعوى الأصل وذكر في كتاب  
الفتنة في نفسه السفل المسألة فذكر أبي حنيفة رحمه الله وقال هذا بمنزلة العلو لرجل السفل  
لاخر إذا صاحب العلو ان يصف من غير رضا صاحب السفل كان له ذلك إذا لم يضره  
بصاحب السفل قال شيخ الإسلام رحمه الله في شرح كتاب الفتنة بعض منافعنا قالوا  
في مسيلم العلو والسفل من أبي حنيفة رضى الله عنه روايتان في رواية الجامع والفقهاء  
لا يملك صاحب العلو الضرب في العلو إلا إذا كان صاحب السفل وإن لم يضره بغيره  
بالسفل وفي رواية كتاب الفتنة فله إذا لم يضر بغيره بالسفل ويعتبر في رواية الأصل  
في مسيلم العلو والسفل لا يملك صاحب العلو الضرب إلا إذا كان صاحب السفل فله إذا لم يضره  
بغيره وإن لم يضر بالسفل رواية واحدة وما ذكر من الاستثناء في كتاب الفتنة  
أواد به قولها يعني جواب أبي حنيفة رضى الله عنه في المسألة بخلاف ما في مسيلم العلو  
والسفل قال الأصم والسعيد رحمه الله وإذا شك أنه هل يضر بالسفل أو لا يضره المختار  
على قول أبي حنيفة أنه لا يملك وإذا لم يضر بالسفل ولا يضره فاختار في قول أبي حنيفة أنه يملك  
الثالث إذا كان صاحب السفل يسفل وهذه صاحب العلو علوه أحد صاحب السفل فله  
بما السفل لا يضره عليه حق الحق بالملك فيكون من غير ذلك فقول عليه بذلك السفل إذا  
انضم السفل من غير أن يضره صاحب السفل في هذا العمل لا يحرم صاحب السفل على ما السفل  
لا يضره ما أن يحرم نفسه وأحق صاحب السفل لا يضره إلا أن يحرم نفسه لأنه مالك السفل ولما  
لا يضره بغيره إذا كان السفل كذا لم يكن كذا على هذا السفل علوه ولا وجه له أن يحرم  
لصاحبه لأن حق صاحب العلو في الغزوات من غير بعد وحسن صاحب السفل فله  
عيب أن يضره الحق كذا لو كان مكان الحق بذلك لم يضره بعد وكل فذلك لصاحب العلو

ليس لك المولى في هذا كذا في العلو طرقت سوى أن يبي السفل بفسك فان شئت  
باب السفل من مالك وأدلت السفل وأراد صاحب السفل أن يبيك فيه كان لصاحب  
العلو أن يمنع عنك ذلك حتى يودي فبعضه اليك إلى صاحب العلو وذلك لأن السفل لم يملك  
العلو له يبي بغيره صاحب السفل فيكون السفل كذا في العيب إلا أن العامس  
معد في البناء لا يجوز أن يمنع صاحب الأرض من الانتفاع بارضه حتى يودي فبعضه  
اليك إذا أدى اليك فبعضه بغيره صاحب السفل فيكون السفل كذا في العيب إلا أن العامس  
ملك السفل بأحد يبيع وصاد لأنه لا يسفل له إلى بعض هذا الشأن الذي يبيع  
في السفل هذا أما أن يملك صاحب السفل الأرض أو صاحب الأرض السفل ملك البناء  
لأن السفل والأرض أصل فلهذا يملك البناء بالفتنة فذكر أوجب على صاحب السفل في  
السفل أن يبيع طاهر الرواية وذكر الحنفية هذه المسألة في نفسه وأوجب على  
صاحب السفل أن يبيع صاحب العلو في السفل وهكذا ذكر الطحاوي رحمه الله  
في مختصره من مسانعة من قال ما ذكر الحنفية في السفل على ما إذا يبي بغيره صاحب السفل  
ويبي بغيره ما يملك له الرجوع مما اتفق لأن السفل لا يضره بغيره كذا في الفتنة في الأعيان  
بابا عنه وما ذكر في ظاهر الرواية في السفل على ما إذا يبي بغيره صاحب السفل  
أد صاحب السفل ومن يبي بغيره يبي بغيره نصير البناء مما كان له كذا في العيب  
ثم صاحب السفل يملك عليه البناء الذي هو ملكه وإنما يملك بغيره والي  
هذا ما لا يخفى في الإسلام المعروف بخلافه رواه وهو من مالك إذا يبي بغيره صاحب  
السفل يرجع عليه بما اتفق وإذا يبي بغيره في المسألة روايتان والبيعاك  
من الأعيان التي يبي بغيره الله شرا فذكر أن لصاحب العلو أن يمنع صاحب السفل عن  
الانتفاع بسفل حتى يرجع عليه بغيره في السفل على ظاهر الرواية وإن منع صاحب  
السفل إذا التمسك لا يرجع عليه بغيره بين هذا وبين ما إذا استغفار من آخر ثوبا  
لغيره بغيره ورهن بغيره أن العيب في باب السفل من صاحب السفل أن السفل لا يملك  
إلى المعير والغير أن أحد الفتنة في باب السفل من صاحب السفل أن السفل لا يملك  
ملك الباقي والفتنة ملك صاحب السفل كان يملك السفل أمه بالفتنة فيكون  
صاحب السفل يستأجر السفل بما يودي وأحد لا يضر على الشري وأما في ما لم يضر  
بما أحد وجب له في هذه المسألة وأحد المصل في باب الدين أحد العين الواجب  
حكما وليس بشرى ولهذا أجاز أحد يضره في الدين من طرقت بغيره وإذا  
كان غير جده حازا حازا الراهن على ذلك لأن الغير على إذا عيب الحق لصاحب الحق بغير  
كأنه العاس والموقع في دين بين هذا وبين رضى بين الشريكين أو عيب بين  
شريكين في باب أحدهما واتفق الآخر يكون من غيرهما اتفق حتى لا يكون له أن يبيع  
على صاحب يبي بها هذا لم يجعل صاحب العلو يبيع في السفل وكذا لا يضر  
صاحب العلو أحد في العلو بالسفل أرض ولذلك أحد الشريكين في الزرع وأحد  
لا يضره إلى أحد أحد الأتفاق على نصيب صاحبه والغير أن المنع في  
باب الزرع وأحد غير مصطرحه الأتفاق على نصيب صاحبه بل هو من غير  
والمنع مما يرجع على غيره كما لو فقي من غيره بغيره وأما قلنا أنه غير مصطرح

شبكة



الحال لا يخاف ان يكون صاحبه ضاعرا او غائبا وان كان حاضرا فلا ان الغايي  
 غيره على ان ينعقد نصيبه فحقه ولا يصطبر الى الاتفاق على نصيبه وان كان  
 غائبا فلا ان الغايي يامر المشتري بالانفاق حتى يرجع على صاحبه بما اتفق لان الغايي  
 ولا به الامر الا ان كان في موضع له ولا به الاخبار اذا كان حاضرا وادراك الامطر اركان  
 مترعا فاما لصاحب العلو فيصطبر الى البناء فاحذر ان كان صاحب السفل او غائبا  
 ان كان حاضرا فلا ان الغايي لا يحبره على البناء الا ان كان لا يحبره على بناء ملكه واذا  
 كان غائبا فلا ان الغايي لا يامر صاحب العلو بالصالح مع عليه بما اتفق لانه ليس  
 للغايي الاخبار على البناء والامر يوصل الى صاحبه من جهته صاحب السفل ولا  
 يصطبر الى البناء والمصطبر لا يكون متيقنا اذا جاز الحبر في باب الدرع والعبد  
 والعلو المشتري على الاتفاق ولحقه صاحب السفل على البناء وذلك لان حق  
 كل واحد من الشريكين في الدرع والعبد وهذا الحق ينعقد بترك الاتفاق عليه من  
 حريه صاحبه فمجرد المنع عن المنعده سلبا حقا فانما على صاحبه بترك الاتفاق  
 فيمنع عن الاطلاق على الاتفاق فاما حق صاحبه المعلوم بعد الاقدام فانه  
 لان حقه فاد العلو على السفل والامر في العلو لا يصير صاحب السفل بترك البناء  
 حقا فانما على صاحب العلو لا يحبر على البناء يكون مكتسبا له حقا فانما لا يملكه ولا  
 يحبره انسان على منعه وهذا بين هذين بين مشترك بين رجلين او دارس  
 بين رجلين انهم في احد هاتين احد صاحبه وان لا يرجع على صاحبه بشي لا ينفقه  
 البناء ولا انفق وصاحب العلو اذا بنى السفل كان له ان يرجع فقيمة البناء على صاحبه  
 السفل ووجه الفرق بينهما وهوان احد الشريكين في الدار والبيت بعد الاقدام  
 غير مصطبر الى البناء نصيب صاحبه لتصرفه في حقه في السكنى لانه يمكن  
 بماسر صاحبه حتى يبني نصيبه خاصه واذا امتكنه البناء نصيبه خاصه وبقي  
 حقه بذلك لم يكن مصطبرا الى البناء نصيب صاحبه بل كان معقدا وكان كالغايي  
 والغايي اذا بنى في ارض غيره فانه ليس له ان يرجع بقيمة ما بنى على صاحبه وكان  
 معقدا من الانتفاع بارضه بل المالك بالخيار وان شئت انقص بناءه وان شئت تركه وانفق  
 بارضه فانما هيها صاحب العلو فيصطبر الى البناء لانه لا يوصل الى حقه ببناء  
 من حريه صاحبه لان صاحبه لا يحبر على ذلك فالحق لو وصل الى حقه بطريق سوي  
 البناء على السفل يكون مصطبرا فزول اسم العبد حتى لو كانت السلعة صغرى  
 عند لوسه كايكده البناء نصيبه فانه اذا بنى لا يصير متيقنا في مسألة العلو والسفل  
 لان صاحبه لا يحبر على البناء كايكده العلو ولا يملكه العتقة لانه لا يحبر العتقة في ارض  
 لاحد اوجه طريق الا ان بين الكل واسم على المالك والقبول العتقة في ارضه  
 والمقتضيات في التوارك ان بين رجلين سفل واحد هاتين هاتين عورته بطريق  
 العتقة ابو البيت رحمه الله هذا هو القياس وهو قول علي بن ابي حمزة رحمه الله وقال بعضهم  
 لا بد من بناء يكون سفل بينهما وبه نأخذ وانما قالنا صاحب السفل لا يحبر لانهم كانوا في  
 اهل الصلاح والبناء فاما من جاز بينهما في الاحارات الجامع الصغرى جليله  
 بين كرس لرجلين انهم فاستغدي احدهما على السلطان لما في صاحبه ان بنى فامر

السلطان

السلطان من ماله المسعدي ان بنى الحدار على ان يابدا لآخرتهما جميعا فيكون لهما ان  
 يابدا لآخرتهما صاحبا لكر من وقال ابو بكر رحمه الله في حدار بين اثنين واحد  
 غايي فبنى الحدار في ملكه حدا على حشب وبقي موضع الحدار على حاله ثم قدم  
 الغايي وارا ان يبنى بطريق الحدار ما يجره ويجعل مساحة الحدار الى ملكه  
 ليس له ذلك وان اراد ان يبنى حاكما على الحدار الذي كان الحدار الاول او بنى حاكما  
 ارض من ذلك في وسط الاس وقال عبد الله بن رطلين وكل واحد منهما عليه حوله فهو الحدار  
 واذا احدهما ان يرفع السفل والى الآخر يبنى ان يقول الذي اراد الاصلاح لصاحبه  
 ارضه ملكه باسفلوا به وحده وعبره ان يرفع رفقته في وقت كذا ويشترط على ذلك فان  
 سفل ذلك ولا ينفذ ان يرفع الحدار وان سفلوا حوله فلهما ان يرفع رفقته في وقت كذا ويشترط على ذلك فان  
 حايه مشتركة بين اثنين وهي لا يور من ضرر سفلوا به وارا احدهما ان يرفع وانفق  
 الآخر على رفقته وفيه ايضا لو هدم احدهما رفقته فانه امتنع احدهما من البناء  
 عليه واذا اهدم الآخر ولكن ابني الآخر رفقته من الاسفل به حتى يستوي في  
 نصف ما اتفق ان اتفق بامر الغايي ويهتف فتمه البناء انفق بامر الغايي  
 وفيه شرط التوارك قال ابو بكر رحمه الله في حدار بين رجلين وبنت احدهما سفل  
 وبنت الاخر على قدر راحة ودرعين فان هدم فمقال صاحب السفل لصاحبه الاسفل  
 ان يبنى حدا على رفقته حتى يساوي ذلك بل يبنيه جميعا من اسفله الى اعلاه قال  
 القتيبي ابو الليث رحمه الله وان كان بنت احدهما سفل وربعه ارض او حوله فمقال  
 ما يمكن ان يبنى بينهما فانه لا يملك على صاحب الاسفل حتى يبنى في موضع البيت لانه منزلة  
 الحدار من سفل وعلو فمقال بيان الكل وهو قول ابي القاسم رحمه الله ثم رجع وقال ابي  
 حنبل يملكه عليه ثم بعد ذلك بشرط ان يبنى شرا ذوات الغناوي رجل باع دارا له من قبل  
 فادعى الماراد بنى هذا الحدار من ماله لنفسه وان الباع ماله عطاء حصته من الختف  
 واراد بيع المشتري ان كان الحدار هو الذي يبنى الحدار سفل فمقال يبنى في البناء وان  
 هدمه او اهدم بنفسه لا يكون مستطوعا بعد ذلك ان يكر المشتري ما ادعاه فالقول  
 قوله وليس الحدار سفل منكر والمصوم الحدار من الباع وان صدق سفل وان وضع الحوله  
 يعود ذلك ان ياحد برقعها وان كان وصعها ما دته ليس له ان ياحده برقعها وله ان  
 عا صومها اتفق وفيه كتاب السفل اذا كان لرجل وعلوه لآخر وان سفل السفل وجد وعمر  
 وهو ارضه وبنايه وطسه لصاحب السفل عرا لصاحب العلو سفل في ذلك وفيه  
 التوارك قال ابو القاسم رحمه الله في حدار بين رجلين احدهما عليه حد وبع الآخر عليه  
 سفل منه فهو الحدار من اسفله وبعها ارضه بالاساطين فمقال يبنى بها معا حتى يبنى  
 فاما بلغ الباع موضع سفل هذا في صاحبه السفل ان يبنى بعد ذلك لا يحبر ان سفل  
 بهما او بذلك قال ابو القاسم رحمه الله في حدار بين رجلين احدهما عليه حد وبع الآخر عليه  
 وطيرانه ووطاقتين سفل بينهما وبنايه حدارهما ان يرفع حداره وبعها الحدار الثاني  
 وكيفية السيرة فيما بينهما وبنايه الحدار ان يرفع حداره اطلق واحد مني ويهدم ان  
 سبق بينهما اقترارا للحدار بينهما فقل ان يبنين انهما حايطان وكلما الحدار بينهما



















لنحيط المزارع له ثوبا الوجه الثالث اذا شرط ان تلي الخارج للعامل والثالث للدافع  
وفي هذه الوجه المزارعة فاسدة ايضا لان تقدير هذه المزارعة كان الدافع والاعمال  
اربع ارض هذه يدرك ليكون الخارج كله لك وارض الاخرى هذه يدرك  
يكون الخارج بينا اثلاثا ثلثاه لك وتلتك في هذا بوجوب فساد المزارعة لانه دفع  
اليه اربعة مزارعة لمعطى المزارع ارضا اخرى ليعزها لنفسه وهذا بوجوب فساد  
المزارعة كما لو دفع اليه ارضا مزارعة على ان يعطيه رب الارض ثوبا او غيره  
هذه اذ كان الدافع من ارضه واليد رهنها وقد شرط العمل على الدفع اليه فان  
كان شرط العمل عليهما في هذه الصورة بان دفع رطل الى رجل ايضا على ان يعمل  
رب الارض والدفع اليه يدرك مستررك بينهما فان شرط الخارج بينهما نصفين  
فهذا ان كان بعد هذه المزارعة كان الدافع فاسد للعامل انا ارض هذه الارض  
يدرك على ان يكون الخارج لي وارض انت هذه الارض الاخرى يدرك على ان الخارج  
كله لك وهذا خارج الارض وتصل صاحب الارض معبر ارضه من  
العامل في الارض الواحدة يصير معبر نصف ارضه من العامل فاما اذا شرط  
ان يكون ثلثا الخارج لاجدها والثلث لاجراهما كان المزارعة فاسدة لانه لو لم  
يشترط في المزارعة عمل رب الارض كانت المزارعة فاسدة فاذا شرط ذلك ففقد  
انفكاك العسا لان شرط عمل رب الارض مع المزارع فيفسد المزارعة او في ان يفسده  
المزارعة واذا فسدت المزارعة في هذين الوجهين كان الخارج بينهما نصفين على قدر  
يدريهما فحقا اصاب رب الارض بطلت له وتفرم العامل لصاحب الارض اخر مثل  
نصف الارض ان شرط الثلثين لرب المال ثم يأخذ العامل من نصف الخارج ثلث  
يدره وقد راعهم من اخر مثل نصف الارض ويصدق بالفضل وان شرط الثلثين  
للعامل لا يفرم العامل لرب الارض شيئا من اخر مثل نصف الارض ولا يصدق بشي  
لان في الوجه الاول العامل استند الخارج من ارضه ليعزها لاجرة فاسدة وفي الوجه  
الثاني استند الخارج من ارض الغريم العارية هذا اذا كان الارض من اجددها فاما  
اذا كان الارض مسترركه من رطل دفع اجددها الى صاحبه على ان يزرعها فهذا على ما  
اما ان كان البذر من جهة المزارع او من جهة الدافع ولذا اذا كان من جهة المزارع  
فان شرط ان يكون الخارج بينهما نصفين ففقد مزارعة فاسدة فاك مستأجر المزارع  
اسا اريد بقره المزارعة فاسدة المزارعة من نصيب الدافع لانه لا مزارعة في نصيب  
المزارع بل في نصيبه مستورة ان شارح وان شال لم يزرع واذا فسدت المزارعة ففقد  
كله لصاحب البذر وهو المزارع وتجزم المزارع لرب الارض اخر مثل نصف الارض  
وان لم تجز الارض شيئا من المزارع للدافع اخر مثل نصف الارض وان شرط الثلثين  
المزارع والثلث للدافع ففقد المزارعة جازية والخارج بينهما ما شرط وان  
شرط الثلثين للدافع لم يدرك بقره لانه هذا المصطلح في الكتاب قالوا يجب ان  
تكون هذه المزارعة فاسدة وهذا كله اذا كان البذر من جهة المزارع فاما اذا  
كان من جهة الدافع فان شرط ان الخارج بينهما نصفان فالمزارعة فاسدة وكذلك  
ان شرط ان يكون الخارج بينهما اثلاثا فالمزارعة فاسدة ايضا هذا اذا كان الارض بينهما

والبذر

والبذر من اجددها فاما اذا كان البذر من جهة المزارع فان شرط ان يكون البذر بينهما نصفين وفي  
هذا الوجه ان شرط الخارج بينهما نصفان فهو جازي والخارج بينهما ما شرط وان شرط  
ان الخارج بينهما اثلاثا فان شرط الثلثين المزارع ففي المسئلة روايتان في رواية يفسد  
المزارعة وفي رواية لا يفسد وان شرط الثلثين للدافع فالمزارعة فاسدة فافان  
الروايات وان شرط ان يكون ثلثا البذر على الدافع وتلتك على المزارع فالمزارعة فاسدة  
شرط الخارج بينهما نصفين وانما فاحل احدثا مزارعة وهي جازية على ان يزرعها  
والبذر منها رهنها مع رب الارض ثلث سمين فليزرعها بقره على ان يزرعها رب الارض  
من يده ففقد مزارعة فاسدة لا لعدم شرائها والزرع بينهما على قدر البذر وللعامل  
اخر مثل ربعها وللصاحب الارض اخر مثل نصف الارض الذي استعمل البذر للعامل  
لا يمتنع به بقره فاسدة واسا على بالصواب العذر انما في الشرط  
في المزارعة هذا الفصل يشتمل على انواع الاول في شرط الخارج كله لاجدها وانه على ما  
اما ان يكون البذر من عمل رب الارض وصورة دفع الى رجل ايضا وبذر على ان يزرعه  
يفسد وبقره واحدا وشرط الخارج كله لرب الارض فهذا جازي هكذا ذكره محمد بن  
اسد في الأصل ولم يرد بقره فهو جازي ان المزارعة جازية لان هذا العقد ليس  
بمزارعة لان في المزارعة الخارج يكون مسترركا والخارج في هذه الصورة ليس بقره  
فاما اريد به ان شرط جميع الخارج لصاحب البذر جازي وهذا لانه ليس يجب هذا  
الشرط الا الاستغناء بالعامل ليعز ارضه لان هذا شرط العمل من غير عوض وهو  
نفس الاستغناء والاستغناء جازية وان شرط ان يكون الخارج كله للمزارعة  
فهو جازي واذا به ان شرط جميع الخارج للمزارع جازي اذ ليس يجب هذا  
الشرط الا اعاده الارض من المزارع وافراض البذر منه وكله للشارع جازي لان  
بقره لانه حال الاحتجاج وهو شرط لو دفع الى رجل ثوبا والف درهم وقال له اعمل  
ليما توفى على ان الزرع كله لك فهذا الشرط جازي وتصل صاحب الخانوق بقره  
الدائم لذاته وان كان البذر من جهة المزارع وهو الوجه الثاني فهذا على  
وجوه احدثا ان يقول صاحب الارض لرجل ازرع ابني بقر من طحاك على ان  
يكون كله لي وهذا فاسد لان صاحب البذر يصير مستأجر الارض فكل الخارج في  
هذه الصورة والشرع انما احوز استئجارا والارض ببعض الخارج بخلاف القياس في  
جوان الاستئجار وكل الخارج على اصل القياس واذا فسدت هذا العقد كان جميع الخارج  
لصاحب البذر وعليه اخر مثل الارض لصاحب الارض من الخارج تدر بقره وما عزم  
ويصدق بالمزادة وكان ينبغي ان يكون جميع الخارج لرب الارض كما استظهره  
المزارع ففقد البذر من رب الارض ويصير رب الارض فاقضاه حكما لا يضا له بقره  
وهذا لان صاحب الارض لما شرط كل الخارج لنفسه فقد يطلب من المزارع ان يملك  
البذر منه اولا وتغير رايته ذلك بالبيع لا بقره فكذا العوض يجب ان يملك  
وانه نوعان فبعض وهب والغرض ان يملك انما له اولى الا ترى انه لو كان البذر من  
جهة رب الارض بقره البذر من المزارع فيها مستأجر ان يكون كذلك ولو لم يملك  
البذر اذا كان من قبل رب الارض انما جعل رب الارض مقترضا ولم يجعل مستأجر العا

مل



لانه لو لم يعمل بغير قضاة العاقل عما يلائم نفسه من وجه ولرب الأرض من وجه من حيث  
انه يملك شريعته من رب الأرض ولو جعلناه مغترضا البدر من العاقل يصير العاقل  
فيما رزق عاملا لنفسه من كل وجه والاصل في عمل المزارع ان يكون له من كل وجه ما له عمله  
لغيره ولم يثبت جعل المزارع عمله لغيره ايضا ولا مقتضى استئجار المزارع كله للعاقل  
لان جميع الخارج كما يكون للعاقل بطريق آخر فيكون عاملا لنفسه من وجه ولرب  
الأرض من وجه يكون له بطريق آخر فيكون عاملا لنفسه من كل وجه واستأجر المزارع  
ليكون المزارع عاملا لنفسه من كل وجه ولو جعلناه مستأجرا الأرض بجميع الخارج  
كان عاملا لنفسه من وجه من حيث انه يملك شريعته الأرض والمزارع عاملا لنفسه  
لنفسه الاصل ما لم يعمل عمله لغيره ولم يثبت جعل عمل العاقل لرب الأرض لا لغيره  
ولا مقتضى استئجار الأرض منه فحاشا به مستأجرا الأرض ليعمل عاملا لنفسه من وجه  
يكون له كما استأجر الأرض منه فحاشا به مستأجرا الأرض ليعمل عاملا لنفسه من وجه  
والغرض ساد وكذا ولو قال رب الأرض المزارع ازرع لي رزقي سددك على ان يكون الخارج  
كله في هذا شرط جازي ونصيب العاقل مغترضا البدر من رب الأرض ويكون الخارج كله  
لرب الأرض ويكون المزارع مغترضا البدر من رب الأرض وهذا لان رب الأرض ما اخرج شيئا  
من شيء يؤولي كله فالتاجر لصاحب الأرض ولصاحب البدر في صاحب الأرض مثل بذر  
لان صاحب البدر لما قال له ازرع لنفسك فقد ازرع للبدر منه وصار رب الأرض  
فاربعا لذلك ساد واذا قال بعد ذلك على ان الخارج كله لي فقد استغنى عنه ما رزق  
في الأرض واستغنى ما وقع في الأرض لا يبيع واذا قال رب الأرض ازرع لي رزقي سددك  
على ان الخارج كله لي فذكر في كتاب المزارعة ان هذا استغنى عن ذكر بذر في الأرض  
انه في بيع الخارج في باب احد الحدين ان هذه مزارعة فاسدة نوعا واحدا  
في استئجار بعض الخارج لرب المزارع وصاحب الأرض اذا شرط في عقد المزارعة  
بعض الخارج لرب احد سوى المزارع ورب الأرض سلطان لم يشرط عمله في المزارعة  
بوجوب فساد المزارعة ويكون ما شرط له لصاحب البدر وان شرط عمله في المزارعة  
ان كان البدر من قبل المزارع وصورتها اذا دفع الرجل أرضه الى رجل على ان يزرعها  
سبوره ويغريه ويجعل فيها معه هذا الرجل الآخر فاحد اخرج منه من ثمنه والثالث من ثمنه  
لصاحب الأرض والثالث لصاحب البدر والثلث لصاحبه الذي لا يورس  
جهنمه وهذه المزارعة فاسدة واراد بها العساة في حق المزارع الثاني لان المزارع  
الاول صار مستأجرا للأرض لما كان البدر من جهنمه وصار مالكاً منعته الأرض بغير  
الامارة فيعتبر عما لو كان مالكاً لما يملك الرتبة وما لك الرتبة اذا دفع الأرض لغيره  
مزارعة على ان يعمل معه المالك لا يجوز لغوات القلم بين الأرض وبين المزارع فكل ذلك  
هي بنا فساد المزارعة في حق الثاني لا بوجوب فساد المزارعة في حق الاول لان المزارع  
الثاني عليه مشروط فله في المزارعة الاولى حتى لو كانت المزارعة الثانية مشروطا  
في الاول بان قال على ان يعمل بها هذا الرجل الآخر معه كانت المزارعة الاولى فاسدة  
عند بعض المشايخ وهم انه كان يبيئ بنفسه لا بغيره لئلا يفسد رزقه الله عليه وقال  
بعض المشايخ لا يفسد المزارعة الاولى وان كانت الثانية مشروطا في الاول لانها غير

مشروطة

مشروطة لرب الأرض بل هي مشروطة للثالث فعاد صنفه شرطت فيها صنفه الا حث لاجد  
للمعاقدين وشي هذا لا يوجب فساد العقد اذا قال لغيره بعت منك هذا العبد  
كأما على بيع دارك هذه من بلان او قال ان غرضي بلاناً الا حثي الدار بعت في المسمى  
ان استأجر الصنف في الصنفه الا حثي موجب فساد العقد كما شرطت فيها لاجد  
العاقدين فزعم في هذه المسئلة وفي مسئلة مذكرة في باب المعاملة وصورتها  
رجل دفع عمله الى رجل بمعاملة ما نصف على ان يعمل فلان معه على ان يعطي العاقل فلان  
ما به فلان المعاملة فاسدة في حق الاول وما هنا قال لا يفسد المزارعة في حق الاول  
اما على قول من ترك من شأنا ان المزارعة في حق الاول فالمرء يفسد لان على الثاني  
معتقود على الاول غير مشروط بغيره والعقود بين هذه المسئلة وفي مسئلة المعاملة  
ظاهر ان في مسئلة المعاملة على الثاني مشروط في المعاملة الاولى ولو كان مزارعة  
الثانية مشروطة في المزارعة الاولى وجب العساة ايضا وفي مسئلة المعاملة لو كان  
عمل الثاني معطوفاً بان قال ويجعل معه فلان على ان يعمل لغيره ما به رزقه كانت  
المعاملة الاولى جارية ايضا واما على قول من خالف من شأنا هي بنا ان المزارعة  
في حق الاول لا يفسد وان كانت المزارعة مشروطة لصاحب العمل لان مقتضى ذلك  
عائد لصاحب العمل لان صاحب العمل مستأجر العاقل فيكون له العمل الثاني على  
العاقل الاول فاذا شرط على العاقل الاول كانت صنفه هذا مشروطا بما في المزارعة  
العمل فساد العبد باعتبار المعنى مشروط لصاحب العمل لا لثالث فكان  
هذا صنف مشروط في صنفه لاجد للمعاقدين فاما في مسئلة المزارعة والعقد  
الثاني مشروط المزارع الثاني لا لرب الأرض لان مقتضى ذلك غير مائة الى رب الأرض  
لان رب الأرض ليس بمستأجر مني كان شيئاً بعتت في المعاملة فاما اذا  
اخرجت شيئاً لغيره في المعاملة لغيره المعاملة لان لا يرغب فيه وجوده وعدمه  
غيره وان لم يزرع العمل شيئاً في المدة المحض وبه يظهر ان اخرجت بعد تلك المدة في  
تلك السنة كانت المعاملة فاسدة وان لم يزرع في تلك السنة فساد المعاملة حديثها  
كانت المعاملة جارية لانها اذا اخرجت شيئاً في تلك المدة فلم يفسد ان يزرع من  
المدة ما لا يخرج الثمرة في مثل تلك المدة وهذا يوجب فساد المعاملة واما اذا اخرجت  
بها عمله ولم يزرع شيئاً في تلك السنة لا يري ان المدة التي شرطت في المعاملة بغير  
خرج في مثل المدة او لا يخرج الثمرة في مثل تلك المدة ان لم يحدث بها تلك  
العلة وقد في العساة فساد العقد وبما لعقد جارية فموتة اذا كان حال المدة  
متمملاً ان خرج الثمرة وبما ان لا يخرج فلا يثبت العساة بالفساد والاحتياط واذا دفع الرجل  
الرجل عمله لغيره بمعاملة ما نصف فهو جازي وان لم يبيعها ومالك ان يبيعها ان المعاملة  
اذا عرفت على ما هو في حد الفاء والزيادة فحاشا له ان يفسد رزقه الله عليه واما  
عائد لا يفسد في نفسه بالبيع على العاقل فان المعاملة لا يبيع وان كان كذلك فانه يفسد  
على ما هو في حد الفاء والزيادة فكان آخر العمل بعض ما يخرج من عمله والمعاملة ببعض  
ما يخرج من عمل المعامل جازي واذا خرج من حد الفاء والزيادة كان آخره عمل شيئاً موحوداً  
ما يخرج من عمله والمعاملة حورت بخلاف القياس بالآخر فاما اذا كان آخر العمل بعض الخارج







عليه ولو شرط بعض الحاج لمعراج مما كجواب فيه كجواب فيما اذا شرط العبد احداهما ولا  
عليه اذ لا يشترط وجوب الدين على الغير وفيه العبد اذ لا يمكن عليه دين ان لم يشترط عليه  
لغيره لشرط العبد بشرط المولاه فكذلك ان شرط العبد ان لا يشترط عليه بعض الشرط  
لغيره بشرط المولاه وان شرط عليه فلهذا لا يعتبر الشرط بشرط المولاه ولا لولا  
لان العبد ليس من اهل ان يمتنع بشئ فبشرط المولاه له بشرط المولاه ولا خلاف ان العبد  
المديون الا ان يري ان من اوصى بساكن فلا يملك بشرط المولاه ولا يملك له صاحب المولاه  
ههنا لكذا واداه مع ارضه مزارعة الى رجل على ان يزرعها سنة بعد سنة ويخبر فلان كان  
لرب الارض ثلث الخارج والمزارع ثلث الخارج ولصاحب البقية ثلث الخارج فمزارعة فيها  
رب الارض والمزارع حصة وفيه حتى صاحب المزرعة فاسد لان صاحب المزرعة دفع المزرعة  
مزارعة ودفع المزرعة مزارعة لا يجوز ومنه حديث صاحب المزرعة انه قال فله ثلث  
نفسه المزارعة فيها رب الارض والمزارع انما هذه المزارعة شرط فيها مزارعة  
فاسد فليكون مزرعة بشرط مزرعة فاسد فليكن شرط العبد في نفسه فاسد انما  
وجب النسيان اذا كانت مزرعة واحدة للعبد وللصاحب المزرعة بشرط المزرعة  
صار مستأجر المزرعة اذ لا بدركان من جهة رب الارض فالمزارعة فيها رب الارض  
فالمزارع حصة فاسد في حق صاحب المزرعة وعلى رب الارض حصة المزرعة فاسد لان المزارع  
مستأجر المزرعة اذ لا بدركان من جهة نفع المزرعة استنطاق الاعمال على احوال  
الاصول في هذه المزرعة انما اذا شرط المزارعة على المزارع او على رب الارض ليس من اعمال  
المزارعة فيفسد المزارعة لا بشرط فيها لانها ليست من المزارعة وفيه مزرعة  
لا بدركان في هذا الشرط بوجه فساد المزارعة وبمعدلة احوال والاحكام فيفسد بهذا  
الشرط فكذا المزارعة اذا شرط فيها ما كان من اعمال المزارعة لا يفسد المزارعة لا بشرط  
فيها ما يقتضي المزارعة وشرط ما يقتضي العقد في العقد بوجوب لا يفسد العقد لانما  
والفصل بين مزرعة وبين غيرها على المزارعة ان كان على مزرعة ونحوها فلهذا  
فهو من عمل المزارعة وكل عمل لا يسمى كالمزرعة الخارج فهو ليس من اعمال المزارعة اذ شرط  
على المزارع او على رب الارض كالحصاد والذبا من المزرعة ورمعه الى السهم ففسد  
المزارعة بهذا طاهر الذبا من المزارع وروي صاحب الامالي عن ابي يوسف رحمه الله ان المزارعة  
مع شرط الحصاد لا يفسد المزرعة على المزارع كما يروى قال المغيرة ابو بكر رحمه الله الخبي  
كان يجمع بينه وبين غيره من مزارع الخبي رحمه الله فموتوا في المزارعة مع هذا الشرط  
وكان ابي يرد على هذا ويقولون يجوز شرط المغيرة والحق ان مزرعة رب الارض لان المزارعة  
بشرط المزارع متعاقبة في الناس رحمه الله ما روي عن ابي يوسف رحمه الله انما على المزارع  
في استنطاق هذه المزارعة على المزارع وحده لا يستحسن ان هذه الاشياء لم يثبت من اعمال  
المزارعة لا لا يثبت ولا يثبت ولا يثبت فاستنطاق المزارع على المزارعة فساد المزارعة  
لو شرط عليه الطن والحق ان مزرعة رب الارض وما يقول بان المزارعة بهذه الشرط  
متعاقبة فلهذا متعاقبة في بعض المزارع وان الحكم ففسادها وعلى بعض المزارع لا يكون حصة  
ولو وحدها متعاقبة جميع المزارع ما حكم ففسادها وعلى بعض المزارع لا يكون حصة  
شرط كذا الاظهار واصلاح المستأجر على احوال ان شرط على المزارع فاسد فاسد

كان المزارع من قبله او من قبله رب الارض ما اذا كان المزارع من قبله لانه شرط في المزارعة  
ما لا يقتضيه المزارعة لان المزارعة تقتضي كذا الاظهار واصلاح المستأجر على رب الارض  
لا على المزارع لان رب الارض مواخر للارض ببعض الحاج فتعبر عما لو اخرجها بالذبا وهذا  
اصلاح المزارع رب الارض حتى يبين المستأجر من الاظهار كذا هي مزارعة ما اذا كان المزارع  
من قبل رب الارض فانه استأجر العامل ببعض الحاج للمزارعة ولعل حريص من اعمال  
المزارعة لما ذكرنا من جعل المزارعة واستأجر العامل للمزارعة وبمعدلة احوال فلهذا  
ويكون الخارج للمزارع وبغيره المزارع اجبر مثل الارض ورب الارض وبعض صاحب الارض  
المزارع اجبر مثل عمله كذا الاظهار واصلاح المستأجر وان شرطه ان لا على رب الارض فلهذا  
خارج من اهل ان يكون المزارع من قبل المزارع لا بشرط في المزارعة فيها رب الارض  
وان كان المزارع من قبل رب الارض فانه استأجر العامل بعمل المزارعة بشرط على  
نفسه ما ليس من عمل المزارعة فلهذا يفسد وان شرطه عقد المزارعة لرب الارض على  
احدهما فان شرطه المزارع فلهذا يفسد وان شرطه حصة المزارع لا بشرط في المزارعة  
ما يقتضيه المزارعة لان المزارعة بوجوب الكراب على المزارع لا يفسد على المزارعة الا بوجوب  
العقد على المزارع من غير شرط اذا كان لا يحصل الزرع المرجوب فيه الا بالكراب وما اذا  
شرط على رب الارض ان كان المزارع من قبل المزارع كانت المزارعة فاسد لان المزارع  
يجوز مستأجر الارض مع رب الارض ببعض الحاج واستأجر رب الارض ببعض الحاج  
لا يجوز هذه مزارعة بشرط فيها احوال فاسد وان كان المزارع من قبل رب الارض فلهذا  
حاصلا ان شرطه المزارع فلهذا يفسد وان شرطه المزارعة على المزارع فلهذا يفسد  
الكراب واستأجر العامل لبعض عمل المزارعة وكل ذلك خارج عن المزارعة ومن سلك هذه  
الطريق يبول انما يجوز المزارعة اذا جاز بين الكراب وقتا معلوما حتى يكون وقت انعقاد  
المزارعة معلوما فاما اذا لم يكن المزارعة فاسد فلهذا وقت انعقاد المزارعة والى هذا ذهب  
العديد ابو بكر الخبي والمغيرة ابو جعفر المفسر وان رحمه الله ومن المتأخرين من قال بانما جاز  
هذا العقد لان اراد بهذا الكراب المعنائه وهو الكراب قبل المزارعة وان شرطه ان لا  
في المزارعة غير مزرعة قبل انما المزرعة الارض حتى من كان المزارع من قبله فلهذا بشرط  
في المزارعة لا يكون لا شرطه هذا الشرط لا بوجوب فساد المزارعة حتى لو كان المزارع من هذا  
الكراب فساد المزارعة فلهذا يفسد المزارعة لانه نص لا يشك المزارعة وان شرطه بعض  
العبد واجبا المتعاقبة في نفسه مزرعة وبشرط هذا الشرط بوجوب فساد العقد ومن سلك في  
هذه الطريق يقولون يجوز المزارعة بين الكراب وقتا معلوما ولم يبين فلهذا بشرط في  
المزارعة على احوال ان شرطه من نفسه فلهذا يفسد المزارعة اذ كان المزارع من جهة المزارع  
لان المزارع صار مستأجر الارض ببعض الحاج وما لم يفسد لانه يفسد من مزارعة  
الارض بوقت الحاج والسرقين مجهول وجهه الاخر منع حصة الاجارة ويكون الخارج كله للمزارع  
فلهذا بشرط الارض ولا يفسد من قبل رب الارض حصة المزارع من قيمة السورين الذين شرطه حصة  
الارض من مزرعة الارض لان شرطه الا حصة المزارع حصة المزارع الزرع بعد الحصاد الفاء بحصة  
المنفعة وهو قوله الارض ما على السرقين صار مستأجر الارض بالاسلاف كالمزارع والمنفعة عند  
الاسواق من غير عقد ولا شرطه عقد وما اذا كان المزارع من قبله فلهذا يفسد المزارعة

ع

ا







فأما في سبله السقي وكذلك ولا به أراد السقي العباد بغيره والسقي المعنا ديم بعد  
 العباد بدريوت الفالندريكون المبر له يكون فامة ولو كان المزارع من هذا السقي السقي  
 المزارعة كانت المزارعة جارية كافي مسلة الكراب لان الجبال لا يكون زابل وقت ما لم  
 العبد واما اذا ارض على البعض على ان مارتحت بعضا منها بغير كراب فذلك المزارع يفسد  
 العبد لم يرد كرمه الله في الكتاب وعلى قياس ما قاله الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل  
 رحمه الله يجب ان يكون المزارعة فاسيل بخلاف ما ذكره من ان هناك انكر حمل العبد  
 على الصحة بان يحمل كله من صله ويكون المزارع يحمل كل عقد جميع الارض فاما اذا ارض  
 على البعض لا يمكن ان يحمل المزارع على عقد جميع الارض بل يكون المزارع يحمل ما وله  
 يحمل قول واذا دفع رجل ارضه الى رجل على ان يزرعها بحد على ان يزرعها بحد  
 فالحارج بينهما ان يزرعها بحد فالحارج كماله المزارع فالحارج كماله المزارع فالحارج كماله  
 المزارعة والاعا ره ومثل هذا لا يحرره بين المزارعة والاعا ره ومثل هذا لا يحرره بين  
 الادا ره المحصيه بان يقول الرجل لغيره ان سكت هذه المزارعة فاعطيك عشرة دنانير  
 سكت هذه المزارعة اخرى فلا تلحق عليك فيها هاهنا اولي وان زرعتها حطه فالحارج بحد  
 وان زرعتها بحد فالحارج كماله المزارع ولو دفعها اليه على ان يزرعها بحد فالحارج  
 بحد وان زرعتها بحد فالحارج كماله المزارع ولو دفعها اليه على ان يزرعها بحد فالحارج  
 بين المزارعة والحاجره والعاكس وعطف الناسد على المحصيه ولم ينشر هذا القول  
 ومثل هذا في الحارة المحصيه لا يوجب فسادا للحاجره وان قال بحد فان حطت هذا  
 التوب روضة ذلك دهر وان حطته فارتفعت المزارعة بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 بينهما فان زرعتها بحد فالحارج كماله المزارع وعلى المزارع ارضه لتمام المزارع  
 واذا دفع الرجل ارضه الى رجل على ان يزرعها بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 بحدان والشعر من دود على صاحبه وان زرعت الشعر لصاحب الارض والمخطة بحد  
 عليه فذلك الحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 المحصيه بان قال الحجاب ان حطته رومية ذلك عشرة وان حطته فارتفعت المزارعة  
 فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 المصغر فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 البند وهدا الحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 انما ان زرعتها حطه فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 سببها فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 ولو كان المزارع حطه صاحب الارض والمسكه بها المزارع فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 المزارعة وبني الاستعانة وبني اعادة الارض واقرض المزارع ومثل هذا الحارج بحد فالحارج بحد  
 المحصيه المزارع بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 سببها ان كل عمل لا يزرع منه لتمام الارض والمزارع منه سبب الارض المدفوعة اليه  
 فان المزارع يجب عليه سوا كان له العمل سبب المزارعة والمزارع له العمل سبب المزارعة  
 وهو ذلك اذا كان المزارع بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد

سقي

سقي بهذا المزارعة لان المزارعة انما بعد لتمام الارض المزارع منه سبب الارض  
 المدفوعة اليه المزارعة لان المزارعة انما بعد لتمام الارض المزارع منه سبب الارض  
 المزارعة على المزارع عليه وان لم يكن ذلك مسبوقة المزارعة لا يزرع المزارع عليه لان  
 مثل هذا العمل مشروط بحد المزارعة لا ينفك ولا ينفك عن هذا المزارعة فالحارج بحد فالحارج بحد  
 الاسم بحد المزارع من ذلك الاسم استأجره معني ولا ينصرف الى المزارع منه الا بالمشيئة  
 واذا امتنع المزارع عن الكراب والبدري من جهته فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 لا يزرع المزارع لان حركته المزارع ولا من حيث المزارع ولا من حيث المزارع عليه وصار  
 ولا يزرع المزارع لان حركته المزارع ولا من حيث المزارع ولا من حيث المزارع عليه وصار  
 الحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 وان لم يكن الكراب مشروطا المزارعة فان كان لا يزرع الكراب لتمام الارض المزارع  
 فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 ذلك ان زرعت قال انما الاسي فسادا وتكفي ما التفتا فذلك السقي بعد المزارعة  
 وهذا يعرف بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد  
 الكراب ان كان السقي بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد  
 لا يزرع عليه وان لم يكن السقي بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد المزارع بحد  
 الكتاب قال بعض مشايخنا رحمهم الله وانما يكون السقي على المزارع بحد المزارع بحد  
 الحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 الحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 ان الواجب على المزارع السقي بعد ما يزرع من العباد دون المزارعة بحد فالحارج بحد  
 البند الذي يزرع منه المدفوع اليه على بحد الارض بحد المزارع بحد المزارع بحد  
 اسنارها بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 الارض والاداء على الارض وفارسية اب داسي فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 سمعون المزارع بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 لا يزرع المزارعة لان المزارع بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 وهو احتيازا لتمام الارض بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 او البطلان والفاط ذلك ما بينهما والحال والبيع عليها بها وذلك الحجاز عليها لا يزرع  
 من عاقل المزارع حتى يزرع على المزارع وحده فان شرط ذلك على المزارع فالحارج بحد  
 والي يزرع فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 بحد المزارعة فان ان المزارع حطه المزارع وجمع واداس من عاقل الارض ومن  
 غير ان شرط ذلك فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد  
 حتى هلك المزارع قاله الفقيه ابو بكر الطي رحمه الله بعض المالكة وقال الفقيه ابو  
 النبي رحمه الله هذا الحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد فالحارج بحد





وهذا الذي ذكره وانما على ما اخبرنا من احوال على خلاف ظاهر الرواية في صحة القسمة  
هذه الامانة على المزارع اما على ظاهر الرواية لا ينعى كيف ما كان لان الشرط على  
ظاهر الرواية لم ينعى مضار ذكره وعدم ذكره سواء لم ينعى هذا الشرط لا ينعى  
المزارع بالتأخير لزاها هنا واذا صار للربع فصلا وارا ان ينعى وسواء فصلا  
لذلك ما ينعى عليه بل ان الغرض ليس من اعمال المزارعة لا ينعى ولا ينعى  
المزارع بل يوجب للمزارع ان ينعى الغرض اليه معاملته للمعاملة في الغالب  
لم ينعى وكان بين له الحصاد فيكون عليه ما وبعد القسمة المعطى على كل واحد من المزارعين  
نصيبه لان ذلك موافق لمقتضى المعاملة في المزارعة في المزارع والقسمة  
قال بعد ربه الله في الاصل اذا وقع الرجل بخلاف كمال معاملته بالانصاف ولم ينعى مدعى  
فالتقاسم ان لا يورث والاستقصان ان يحوز به المعاملة على سنة من سنة واحدة  
تلك السنة فعلى جواب الاستقصان فرق بخلافه انه بين المعاملة وبين المزارعة وان  
من دفع ارضه الى غيره مزارعة ولم ينعى سنة من سنة معلومة لا يجوز المزارعة لغيره  
للمزارعة على ربع واحد سنة واحدة او وقع المعاملة على مزارعة واحدة والمزارع وان كان  
في باب المعاملة غير ان كان ابتدا العمل بالانصاف ولا ينعى الفصل والكرامة في الاماكن  
وان يقدم او تاخر كان سببا لغيره لها فيما بين الناس واذا كان لا ينعى في العمل لا ينعى  
لا يقدم انما هو ولا ينعى فيها كانت المدعى معلومة غير انما في باب المزارعة المدعى  
غير معلومة غير ان كان ابتدا العمل فيها لا ينعى وينتج عن ذلك ما اذا كان  
من يزرع في الحريه ومن يزرع في الرعي فاذا كان ابتدا العمل فيها ينعى وينتج عن ذلك  
ان انما هو كذلك فكانت المدعى معلومة ولذا وقع الى رجل اصول رعية ثانية في الاصل  
ولم ينعى لذلك فان لم يكن له ارضا وسما معلومة كانت مدعى المعاملة به يورثه بخلاف القسمة  
لادراكه وقت معلوم فالبطلان في المزارعة لا يورثه بعد ذلك وان طاف الزمان اما الطبيعة فكلها  
واذا وقع الرجل في رجل بخلافه او كذا معاملته اشهر معلومة يعلم بها ان القسمة  
والقسم لا يخرج مخرج من مثل تلك المدعى والمعاملة فاسبق لان رب الفضل حصل له على العمل  
سواء لا يورثه سببا وقت وجوبه بالانصاف وهذا يوجب فساد الاجارة كالمواثيق  
بشيء لا يملكه او بعد اتي او يملكه لا يورثه بالانصاف وهذا اذا كانت المدعى معلومة  
فبما ان الزرع لا يخرج في مثل تلك المدعى واما اذا كانت مدعى فخرج القرض في تلك المدعى  
وتد لا يخرج فالمعاملة موقوفه ان اخرجت القرض في المدعى المضروبه بصحة المعاملة  
لا يطرأ على العمل ما ينعى المستأجر على نفسه وقت وجوب التسليم فهو من  
المعاملة وان لم ينعى طرأ على العمل ما ينعى المستأجر على نفسه وقت وجوب  
التسليم لغير المعاملة الى وان لم ينعى طرأ على العمل ما ينعى المستأجر على نفسه وقت  
وجوب التسليم ففسدت المعاملة وهكذا اذا اخرجت المدعى المضروبه بنتها بغيره  
في مثله في المعاملة فاما اذا اخرجت بنتها بغيره في مثله في المعاملة لا يجوز المعاملة  
لان ما لا يورث فيه وجوده وعدمه فغيره وان لم ينعى القرض في المدعى المضروبه بغيره  
اخرجت بعد تلك المدعى في تلك السنة كانت المعاملة فاسدة وان لم ينعى في تلك السنة  
اصلا لانه حدث بها كانت المعاملة جارية لانها اذا اخرجت بنتها في تلك المدعى لم يفسد

من بين المدعى بالخارج في مثل تلك المدعى وهذا يوجب فساد المعاملة واما اذا  
حدث بها عليه ولم ينعى في مثل تلك السنة لا يورث المدعى الذي ينعى في المعاملة  
من عجز في مثل تلك المدعى او لا يخرج ثمران خروج القرض في مثل تلك المدعى ان لم ينعى فيها  
تلك المعاملة فوقع السنة في فساد العقد وقد انقضت جارية موقوفه اذا كان حال  
للمدعى بمثلها ان يخرج الثمرة ويبيع من لا يخرج ولا ينعى الفساد والسنة والاحتمال اذا  
وقع الرجل في رجل ثلثه بلع معاملته بالانصاف في مزارعة وان لم ينعى فيها  
ان جزان المعاملة اما عقدت على ما هو في حد الثمار والزيادة فصحت واذا عقدت على  
ما ينفق عليه وصار حال لا يورث في نفسه سبب على العامل فان المعاملة لا ينعى  
واما كان كذلك لا ينعى عقدت على ما هو في حد الثمار والزيادة فان اخرج العامل  
جس ما خرج من عمله والمعاملة ببعض ما خرج من عمل العامل لا يورث اخرج من  
حد الثمار والزيادة وكان اجرة عمله سنة موقوفه او لا يخرج من عمله والمعاملة تكون  
على التقاسم بالانصاف اما اذا كان اخرج العامل بعض الخارج من عمله فمعه ان ينعى  
عند المعاملة اذا كان في حد الثمار يطير في عمله ولو استثنى بغيره في اية اجرة  
اذا عرفت انما هي الى خارج المسئلة فيقول ما وقع عليه المعاملة في حد الثمار والزيادة  
وقد معلوم لان وقت ابتدا العمل ما بعد الزرع من العقد كجاءه الطلع الى العمل  
عقب العقد ولا يورثه وقت معلوم فماتت المعاملة فان قيل كان يجب ان لا يورث  
المعاملة لا حصل اجرة عمله بعض ما خرج من عمله وشيئا موقوفه ذلك وهذا يقع  
عمر المعاملة كالو دفع في مثل تلك المدعى والطرف على ان يقوم عليه بالانصاف ويورث العمل  
مع العمل بينهما نصفين وكما لو دفع ارضا مزارعة بالانصاف على ان يكون الخارج مع  
رب الارض بينهما نصفين وكما لو شرط طبع بعض الخارج للعامل يوما او عشرين فلا  
فانما هذا هكذا اذا كان ما شرط من الموقوفه فمعه اجرة عمله معقولا بان كان  
مستغنى بمقتضى الانصاف ما خرج من عمله فاما اذا كان ينعى في مثل تلك المدعى  
عمله بان كان يورث الموقوفه بما يورث من عمله فانه يجوز المعاملة لانه يجوز ان ينعى  
الشيء بغيره وان كانت السنة معقولة فماتت ما اوردت من المسائل لان هناك  
اما يستثنى الموقوفه مع ما خرج من عمله بمقتضى الانصاف كل واحد منهما مما ينعى عن  
الاجر وكذلك لو كان فيه تسامحا او احضا لانه لم يفسد عمله فالمعاملة جارية  
وان دفعه بعد ما ينفق عليه وليس يورث على ذلك شي الا انه لم يورث بالمعاملة  
فاسدة والخارج لصاحبه الفضل والعامل اجره مثله وكذلك الثمار وكلها والمعنى ما ذكرنا  
ثم انما لم يفسد عمله في هذه الصورة لانه لم ينعى في مزارعة ويكون المعاملة الى وقت  
توقعه ولذا في طرأ به في ذلك شرح شيخ الاسلام رحمه الله على هذا اذا كان ينعى  
معاملة على ان يكون الفضل مع الثمر بينهما نصفين ان كان الفضل في حد الثمار والزيادة  
فالمعاملة على الفضل والثمار بغيره وان خرجت الفضل عن الثمار والزيادة فالمعاملة  
فاسدة واما يعرف خروج الاستثناء عن حد الثمار والزيادة اذا بلغت وانما يشترط لانه  
لا يورث العمل عليه سببا للزرع والشرط على ثمانية البلوغ متى بلغ وحل والمزارع  
قد خرج عن حد القرض على هذا اذا يورث الرجل ارض نفسه وبنت الزرع الا انه لم يفسد





تدفع الى غيره من اربعة حتى يسهه العامل ويسويه حاز واما اذا ساهى الزرع فذبح الارض  
مع الزرع المستاهى بالضعف ليعطيه ويحدد لآخر بالمعنى ما ذكرنا في ضاوي الى البيت  
وجه انه وقع كوما معاملة ومثله استحقاق الاحتياج الى العمل سوى المعطى فان كان يحتاج  
لغير معطى ذهب ثمرها قبل الادخال يجوز المعاملة ويثبت المعطى هاهنا بالخيار والزيادة  
وان كان حال لا يذهب ثمرها الى وقت الادراك لولم يحط لآخر المعاملة في ذلك الاستحقاق  
ولا يصيب العامل من ذلك وفي ضاوي الفضل شجرة يجوز بيعه ودفعها بمعاملة وللعاقل  
حصصه من الجوز كما يحتاج الى السقي والمطبخ حتى لو لم يصب الى احداهما لا يجوز وان  
كان الفضل بين رجلين وتدفق احداهما الى صاحبه بمعاملة كان يقوم عليه ومنه  
ويجوز ان يخرج منه خلاص من ذلك من يرضى به بينهما بالامانة فليصير للذائع وثلاثة  
للعامل فلهذا المعاملة فاسد لان العامل استأجر العامل ثلث حصص من الثمار  
من العمل ليعمل في عمل مشترك فيه والاحارة على عمل الاخر منه فتكون لا يفتقد أصلا  
ولو كان مكان المعاملة من اربعة بان كان الارض بين رجلين تدفع احداهما الى صاحبه  
من اربعة لغيرها من راسها نصف على ان العامل للمحتاج فسد فكر باطل ان  
الراي بين المزارعة جارية والعرض ان معنى الاحارة في المعاملة واحدة على معنى الشر  
فالتحت المعاملة بالاحارة المحصنة في الاعارة المحصنة الثلثة والصفحة للمعاملة  
بالاحارة المحصنة وفي الاعارة المحصنة التركة على العمل باقية معها وكذا في  
المعاملة فالثمة المزارعة معنى الشراكة والصفحة والصفحة المحصنة والصفحة  
في العمل لا يمنع سائر الشراكات وكذا لا يمنع الاعارة فاما مسددة المعاملة  
كان الخارج بينهما فحين على فذلك كما في الفضل ولا يصدق واحد منهما على الآخر  
في ذلك من عمل واحد ولو كانا استأجران ان يكون الخارج بينهما نصفين فذلك جائز لان  
الذائع لم يتناول شئ من نصيبه بل استعان به وان كان الفضل بين رجلين ودفع الى  
احدهم معلوم على اربعة فالحاج للعامل والضعف الاخر بين صاحبي الفضل صفان  
فهذا جاز وانما هو لشرط ان يصف الخارج لاحدهما حتى الفضل والضعف الاخر  
بين الآخر والعامل صفان او على المثلثة فهذا ساد لان ربا الفضل استأجر العامل  
لعمل فالحاج ان يكون احرا العامل لاحدهما بعينه دون الاخر بحيث شرط لاحدهما  
بعينه جميع ما يوجه نصيبه وان شرط للعامل نصف الخارج ثلثا من نصيبه احدهما  
بعينه وثلثا من نصيبه الاخر والضعف الاخر بين صاحبي الفضل صفان فهو والمعاملة  
فاسدة وقال في الارض بين رجلين تدفعها الى رجل من اربعة على ان يزرعها بيد رجلها  
ان للمزارع الثلث من الخبز من نصيب احدها بعينه وللشاهد من نصيب الاخر  
والباقي بين ذبي الارض صفان وكذا في المزارعة جارية وبشرط المعاصفة بين ذبي  
الارض باطل فخر على ان وجهه انه في جواب المسئتي وقال لا فون بينهما فسقي  
ان حكم بفسادها وحكروها تعين متجانها صم انه قالو اما ذكر في المعاملة وراية في  
المزارعة بالوداد واما ذكر في المزارعة وراية في المعاملة بالمعاصفة في المسئلة  
وذا بين ومن المتشاج من قال بين المسائتي ففوق مخرج من هذا كذا في العمل  
فاما شروط الفضل بعض العمال المعاملة على العامل يمكنه عن الباقي بان سكت عن ذلك

سئل عن رجل كان له ثوب عنده شئ لا يدرى له العمل الحاجب بان كان له ثوب لا يخرج أصلاً بدون  
 السقي ويخرج بدون السقي فله ثوب من قبل هذا العمل ويخرج من غير عبادة أو أنه يفتقر  
 بدون السقي وفيه الوجه المعامل فاسدة وأما إذا كان المستوفى عنه لا يوزن في الخارج أصلاً  
 أو يوزن في حوزة ويكون ذلك معلوماً للمالك لو كان لا يدرى له المالك أنه لم يورثه أو أنه قد  
 أولا يورثه للمعامله جارية وأن شرط رب العمل السقي على نفسه فإن كان يعمل السقي لا يورثه  
 خارج والمعامله فيها جارية وأن شرط على رب العمل فإن كان يعمل السقي يورثه بحصول  
 الخارج أو حوزة به للمعامله فاسدة وأما إذا شرط رب الأرض السقي على نفسه والظن  
 على العامل فبذلك وأما لو شرط السقي على نفسه وسكن من الباقي سواء أدا شرطه أو لم  
 على رب العمل فإن كان الضم في مكان لأصاح فيه الاحتفاظ كان يورثه وأما لو شرط  
 والمخاربه فيه فالحوزة لا شرط السقي على رب الأرض فإن كان السقي لا يورثه الخارج  
 أصلاً وإذا دفع المثل على العمل للمعامله على أن الخارج فيها مفسدان وكان  
 أن يسأله العامل فلان العمل معه بما به درهم كان هذا وأما إذا قال له وكان  
 يسأله العامل آخر ولم يعين الآخر والعرق وهو أن استيفاء واحد وعينه ليس من رضا  
 المعامله لأن العامل لا يملكه فاسدة لجميع الأعمال بنفسه فعلم إذا شرط استيفاء واحد  
 بعينه فذلك شرط ما لا يصح المعامله ولا يورث الضم منه نفع لأن العمل لا يورث  
 العمل وفيما إذا شرط استيفاء واحد لا يصح شرط ما لا يورثه للمعامله ولرب العمل فيه  
 دفع على العمل الأرض لنفع لرب العمل وفيما إذا شرط استيفاء واحد لا يصح شرط ما لا يورثه  
 للمعامله وإذا دفع المثل إلى رجل لم يعمل في أرضه لم يعمل في أرضه لم يعمل في أرضه  
 العمل والحاج بينهما بمعنى كانت المعامله فاسدة فوف بين هذا وبينها إذا دفع المثل  
 إلى غيره أرضاً فيما ورع فذلكما يورث على أن يقوم عليه ويستحق حتى يفسد أو أحرق الله  
 على من يورثه بينهما بمعنى كان ذلك ما يورث أو لا الموصوفين وهذا الشرط في العمل  
 والعرق حسنة وجه العرق أن العمل يعني العمل العامل ونقص شيئاً آخر هو نقصه  
 من هذا الوجه الثور ولو دفع بكذا وأرضاً بينهما لم يعمل في أرضه فإن كان يكون بينهما  
 معنى يورث كذا ما هنا فاسدة العمل لا يورث العمل في أرضه ولا يورث شيئاً آخر فكل من يورث  
 الأرض في الأرض فاسدة العمل لا يورث العمل في أرضه ولا يورث شيئاً آخر فكل من يورث  
 وإذا دفع إلى أرضاً منها لغرضها أعزها على أن الأرض والآخر بينهما معنى فبذلك  
 لأنها شرط السقي لجميع كذا العمل العامل لأن سيات العرس مصاف العمل العامل  
 أنه لو كان فاسداً كان العرس له وهذا جارية في الأرض وكذا في المزارعة العمل  
 أسد لا يورثه وأن شرط أن يكون الأرض لا يورثه الفاعل لا يورثه هذا الشرط  
 فاعط العرق على ما به دماً لا يورث العمل بالشرط والمعامل ولا يورثه في الصورة ولا يورثه  
 وأن العامل حوزة في الغناس بالشرط والمعامل ولا يورثه في الصورة ولا يورثه  
 فهو إلى أصل الغناس وأن شرط أن يكون الأرض بينهما فاسدة لا يورثه العمل  
 فاسد للوجهين الذين ذكرناهما وأن شرط أن يكون الأرض بينهما معنى فبذلك  
 فاسد لا يورثه العمل فاسد لأن شرط الأرض لا يورثه العمل فاسد لأن شرط  
 الأرض ليس لم يكن إلا أن يورثه فاسد والغناس لا يورثه العمل فاسد



وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله في النوازل ان النزع انما يملكه الاصل فادان كان الاصل  
لاحد من اهل بيته كان يكون النزع كله له لكن عرفنا ذلك بالاشارة وبما على الناس  
فان رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع كل حصة من ارضه بالشفقة وكان الميراث في النزع  
لا في الاصل وان سلطان يكون النزع بينهما وسببها عن الاعراس فالاعراس لمن كان الاعراس  
من حصة لان الاعراس يملك صاحبها والخارج منها يكون ملكه فلهذا قال الاعراس لصاحبها  
سحق على الشرط كما لم يشترط له غيره سقى على ملكه فلهذا قال الاعراس لصاحبها  
ونزل النوازل دفع الى رجله ارضه العرس فيها الاستحجار والعرس بقضبان من قبله عرس  
المدفوع اليه وادرك الكرم وكوب واستحجار الارض كل سنة بغير سببها فلهذا ومن  
الاربع مثل المدفوع الاستحجاره قال اذا احدثت وقت لا تسرقه قبل ذلك لانه لا يضر ربح  
العراس جديده فلا دفع الاستحجاره ايضا اذ ادفع الى ارضه العرس فيها العراس  
على الخارج بينهما قضبان ولم يوفت له وفنا عرس فيها قضبان الدافع وجعلت ارض  
المدفوع اليه وورثه سواء فادان في الورثة ان يدفعوا الى المدفوع اليه فلهذا قال الاعراس  
كله اليه سواء الارض فانه في الارض على العشرة فبذلك قضبان حصة العراس  
فذلك دفع عرسه وما وقع في نصيب غيره كلف فلهذا وسببها ارضه ان لم يجرى  
وان كانت الارض مما لا يحتمل العشرة كلف فلهذا الذي جرى بينهم في ان لا يجرى  
الاول امكن دفع العرس بعد دفع بعض الاستحجار وسبب الوجه الثاني بعد دفع العرس  
فبذلك المبلغ اذا دفع ارضه الى رجل على ان يجرى فيها العراس على الخارج فيها  
والنصف المدفوع عرس الارض ان شاعروا نصف في العرس وعلى صاحبها ان شاعروا  
ولو كان مكان العامل مستحجارا ما تقصت المدفوع فذلك ان ساقا له فلهذا  
وليس لرب الارض ان يملكه الاستحجار من غير رضا المستحجار اذ لم يجرى فلهذا الاستحجار  
صروا حصة الارض والعرف ان الاستحجار يبيع الارض من وجه لئلا يملكها بالارض ولها ذلك  
في بيع الارض من غير شرط وهي اصل من وجه حتى جاز سببها دون الارض فلهذا  
الامانة لئلا يملكها رب الارض على العراس بالعتبة من غير رضا اذ لم يجرى فيها شره  
منه لم يملك السقف لئلا يملك على صاحبها العلو فلهذا من غير رضا ولها السقف  
سببها على العراس بعتبة بالعتبة من غير رضا اذ كان شره كانها وهذا اذا كان شره  
فيها وهذا لانه اذا كان شره كان الاستحجار كان له منع الشره من الدفع لانه لا يسمع بعتبة  
من الاستحجار في ارض نفسه فلا يكون لاحد ان يملك هذا الحق بالدفع من غير رضا وقبل الدفع  
لا يسمع الدفع بغير ما حق يملك للعامل حصة فكان لرب ملك نصيب العراس من غيره  
ولا يملك صاحب اصل وشرا بعتبة البيع فلهذا ما لو لم يكن لرب الارض شره في الاستحجار لان  
المستحجار يملك من غيره من غير شرط لرب الارض فلا يملكها عليه رب الارض لان  
يكون فلهذا يضر الارض من شره لا يضره او يكون استحقاقا لرب الارض ان يجرى  
للمستحجار فلهذا استحجاره من غير الشرار ويملكها عليه من غير رضا وعامة بعتبة ارباب  
العقد وفي المراجعة اذ دفع ارضه الى رجل ليعرس فيها النوازل على ان يجعل من موضع الى  
موضع اخر والخارج بينهما نصفين فان عين موضع النوازل ان قال على ان يجرى هذا النوازل  
لا يجرى على كماله وان لم يجرى موضع النوازل اذ استحقاقا لا فلهذا ولا فلهذا

هو النوازل وان الاستحجار يجرى ذلك في اخر من هذا الفصل في المراجعة  
اذ دفع الرجل كرمه الى غيره معاملة وثام عايد العامل مدة ثمنه له فلهذا عند الاداء والمطالبة  
الشره ان كان رد عليه حصة بعد ما جرت العرس والعرض وما يحال لو طعنت كان لها  
في الاصل شره وهو شرطه على الشرط المدفوع وان كان رد فلهذا جرح العرس وبعد  
جرحها وان كان في وقت لو طعنت لم يكن لها فلهذا فلا شره في وقتها واذا دفع النوازل معاملة فلا  
العامل ان يبيع الوصل على الاستحجار حاصل العصب على الدافع فلهذا في الوصل من ربح  
اله الشق حتى يفتق الشق فلهذا حصل فلهذا الوصل في الشق وما اشبه ذلك الى ان  
يم الوصل على العامل على العامل على هذا جرت العادة في زماننا وعليه الدعوى في  
دفع كرمه الى رجل معاملة بالشفقة وشرط العرس على المزارع فلهذا في المراجعة فلهذا  
رحم الله في المراجعة فلهذا بالشفقة وشرط العرس على المزارع فلهذا في المراجعة فلهذا  
في زماننا في اهل بيته من عرس في بيته في ارضه فلهذا في المراجعة فلهذا  
الاستحجار في بيته فان كان رب الارض يجرى العرس في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
فالاستحجار في المراجعة ولكن لا يطبق له ديانة فيها عيبه وبين الله تعالى اذ كان عرس في المراجعة  
امره فان كان عرس باهر ومن غير شرط شره فلهذا لان رب الارض ما يجرى  
الارض ليعراس في وقتنا وي ابي السبب رحمه الله اذ عرس على جاذبه في وقتنا ماله  
معاملة ما العراس في عرس رجل ومن حله حله وقال الرجل الشق في لانه كذا  
جاذبه في عرس في عرسه وان كانت المائدة العراس والشعره له وان كانت  
المائدة لرجل فان كان العراس في عرسه لم يجرى له مثل هذا العمل في الشعره لعل  
المائدة وان لم يجرى في عرسه لم يجرى في عرسه فلهذا في المراجعة فلهذا  
في المراجعة فلهذا لان المائدة على ما يحب المائدة ولذا لو كان العراس في المراجعة  
من ارض رجل يجرى فيها العرس وعليه لصاحب الارض فلهذا في المراجعة فلهذا  
وهذا امثال دفع الى رجل ارضه فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
قال العراس لصاحب الارض سرق في المائدة التي دفعها الى وانا عرسها من عرسها  
ما دفعها لانه دفع في المدفوع اليه على العرس الذي في الارض والقول مؤلفه في المائدة  
التي دفعها اليه قد سرق منه حتى لا يكون عليه ضمان المائدة لانه امين ارضه  
هناك الامانة العرس في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
شرطت في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
ولق كانت المعاملة معطوفا على المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
نزل العراس وقد شرطت المعاملة في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
والوجه ذكرها فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
على ان يواجر وارثك او يبيع عندك مني وانا فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
من المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا  
في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا في المراجعة فلهذا























[illegible]

21



أما باع رب الأرض بعدما استحصده رب المزرع فان باع بدون الزرع اذ باع  
الأرض لحصنه من الزرع خارج البيع من غير ان ينفذ لان التوفيق في حق المزارع  
في الفصل الاول حتى لا يتصل حصه في بيعه الزرع الى وقت الاستحصاء  
وهذا المعنى لا يعلقها هنا وان باع الأرض مع جميع الزرع فبذلك البيع في الأرض  
وحصته رب الأرض من الزرع ويؤخذ في نصيب المزارع فان اجد المزارع  
البيع فبذلك البيع في نصيب المزارع ايضا كان المزارع من التوفيق حصه نصيبه  
من الزرع والتوفيق من الحق لرب الأرض وان لم يجر البيع بغير المشتري اذ لم يجر  
بالزراعة وقت المشتري لم يجر الصفقة عليه وان كان صاحب الأرض باع  
الأرض بغير البيع في الأرض وحصته رب الأرض من الزرع فبذلك البيع  
الحق وان يشاء أحد الأرض وحصته رب الأرض من الزرع حصته من الحق  
وان شئت ترك لغيرك الصفقة عليه فان كان باع الأرض مع حصته من الزرع  
فلم يجر المزارع البيع ولم يجر المزارع حتى استحصده الزرع بعد البيع في  
الأرض ولا خيار المشتري وما فتاوى القاضي رحمه الله اذ وقع ارضه مزارعة  
رب الأرض وفي هذا الوجه للمشتري ان يبيع المزارع من الزراعة لان المشتري  
مستأجر المزارع ولا يمكنه ان يبيع المزارع الا بالملك المالك ومن استأجر  
ولا يملك ان يبيع المزارع من الزراعة لان المشتري ان يبيع من ذلك فبعد  
ذلك ان لم يكن المزارع شريك في العمل ولم يجر شيئا من اعمال المزارعة فلا  
شي للمزارع حقا ودبا به وان كان على بعض الاعمال كحفر الانهار واصلاح  
المسالك فبذلك حقا ولكن يعني لرب الأرض ان يبيع المزارع فيما يبيع  
وبين ربه باعتبار ما عمل له في ارضه ما دونه على وجه البيع الوجه الثاني  
اذا كان لغيره من قبل المزارع في هذا الوجه ليس للمشتري ان يبيعه من الزراعة  
لان المزارع في هذه الصورة مستأجر للأرض من رب الأرض ببعض المزارع  
بأنه معلوم ولو كان مستأجرها بالدرهم مد معلوم فبذلك ربه رب الأرض  
كان المستأجر ان يعمل فيها ويرجع الى ان يحمي الملك وليس للمشتري صفقة  
كذاها هنا وفيه ايضا اذ وقع ارضه مزارعة الى رجل فالمرء من قبل  
رب الأرض على المزارع الأرض باع رب الأرض الأرض فان كان الزرع قد  
تمت وباع رب الأرض مع الزرع بعد ما كان عليه من فاقه لا والله الامن  
بأن الأرض فالبيع حقا وليس للمزارع حق الممتنع ونوع الحق على الأرض والمزارع  
فما اصاب الأرض فهو لرب الأرض وما اصاب الزرع فهو لغيره وبين المزارع  
بعضان وان كان الزرع لم يثبت بعد ما باع رب الأرض فالبيع حقا وحصه  
الأرض من الحق لرب الأرض فبذلك بعد ذلك الوجه رب الأرض بغير  
غيره من ذلك العسل بينهما والأرض والزرع كله للمشتري هكذا ذكره

وهذا

وهذا الجواب صحيح فيها اذا باع رب المزارع فاما اذا باع بغيره في المزارع فالبيع مؤبد  
في اداءه المزارع سواء باع الأرض بعد ما تمت الأرض او قبل ان تمت ولكن اذا باع حصة  
من المصن ان كان مخصوصا الى ان يستحصده المزارع اذ علم انه لا وفاء له الامن من الأرض  
وان كان المرء من قبل المزارع فليس لرب الأرض من الأرض قبل الزراعة من  
غيره لربها بعد وبعد القائل المرء في الأرض ليس لرب الأرض معها بعد وبعد  
عدو له لانه اذا كان المرء من قبل رب الأرض والحق المرء في الأرض فليس له بيعها  
بعد وبعد عدو له فتاوى الى الميت رحمه الله رجل دفع ارضه مزارعة لغيره  
المزارع بغير الأرض رب الأرض بغير المزارع فان لم يكن الزرع قد تمت وقد كان المرء  
من قبل رب الأرض فلا خيار للمزارع من الحق في الأرض لانه لا يملك له في المرء المبدور  
فلا خيار في المزارع انما يثبت في الخارج وان كان المرء من قبل المزارع فله حصه  
ثمة بغيره من المزارع لان ذلك ملكه وان كان الزرع قد تمت وقد باع الأرض  
مع نصيبه من الزرع بغير المزارع فالبيع حقا وبيعه نصيبه ونصيب المزارع فيه  
قائم وان كان قد دفع القليل قبل ان يجر شيئا فلا خيار للمعامل من الحق وان  
كان باع القليل بعد ما جرح الحق مع جميع الحق بغيره في العامل والبيع حقا وبيعه  
حصة نصيبه من الحق وان باعها مع نصيبه مع المرء بغير العامل والبيع حقا وبيعه  
نصيبه ونصيب العامل فيه قائم واذا باع الرجل ارضا فيها زرع لم يثبت فان كان  
المرء قد عثر في الأرض فهو للمشتري ولا خيار للمزارع وان سناه المشتري حتى  
تمس ولم يكن على هذا المزارع فهو للمزارع ايضا والمشتري منقطع فيها فله هذا  
لان الحظيرة التي قسمت في الأرض كجزء سبعا على الاغزاد فصار جزء لغيره  
من الأرض فدخل في البيع فكل ما اذا لم يفسد ذلك لم يثبت ولم يسمع بعد ولما  
القيده ابو النبي رحمه الله انه للمزارع على كل حال الا اذا ابيع مع الأرض ايضا  
او دالة والله على اعلم وحكم العسل الثالث عشر في زراعة أحد الشريك في الأرض  
المستأجر في زراعة الخاص بين التوابع من حصة أسيرة رجلين بينهما ارض غراب  
أحدهما وليس لها ان تزرع نصف الأرض ولو اراد في العام الثاني ان يزرع ربه في  
النصف الذي كان ربه في موضع آخر ان علم ان الزرع يبيع الأرض ولا يبيعها فله ان  
يزرع كلها واذا حضر الغراب فله ان يبيع بكل الأرض مثل تلك المدة لان ربه الغراب في  
مثل هذه बात دالة فان علم ان الزرع يبيعها او لربك معها ويريد ما فوقه ليس  
الحامر ان يزرع شيئا منه اصلا لان الرضي غير ثابت ها هنا وروى الى مالك عن ابي  
يوسف رحمه الله عن ابي حنيفة رضى الله عنه انه لليس الحاضر ان يزرع مقدار  
حصة في التوابع ايضا اذا زرع أحد الشريك في الأرض المشتري لغيره من صاحبه  
ولم يردك التوابع ان يفسد الأرض فيها ومنع في نصيب الزرع افره وما وقع في  
نصيب الآخر افره بغيره من ما دخل الأرض من النقصان به ذلك وان كان ادرك  
او ربه من الادراك عديم المزارع لغيره نقصان نصف الأرض ان كان دخل فيه النقصان  
لا بد في نصيب المشتري عاصب وحكم العسل هذا وفي نصيب المشتري ارض بين رجلين  
زرعها أحدهما بغيره ان شريكه وراضيا ان يعطيه الذي لم يزرع نصف المرء

سابقة











والخيار وان شئنا قطع معه وان شئنا ادي اجر مثل الارض من ماله وعلى في الزرع بنفسه  
والخيار هو اذا استحق قدر بطر الى مضيق الغاصب فاحسن ذلك ما عزم من اجر الارض  
واجزا من مضيق الغاصب وكان الفضل للغاصب ولا يأخذ من ذلك اجر الفلح لانه  
لم يعجز عن ذلك وانما يأخذ من حصة الغاصب بكل ما عزم من ماله فانما يأخذ بنفسه  
هو مضيقه فيه وانما يأخذ الزرع الا عزم اذ اعلى في ذلك فلا واما اقل الزرع فان  
اسمح الغاصب معه في ذلك فقلنا وانما الارض فصاحبها وان في ذلك الغاصب كان  
للعاصب ان يودي اجر مثل الارض ويقال له فقه في الزرع فاعمل بنفسه واجر ارب  
حتى يستحقه فليحس حصصه من الارض ما عزم عنه من اجر الارض والاجر او كان حاله  
فيه مثل حال المزارع على الزرع الاول وهذا كله اذا كان يقضي الفاضي فاسا اذ الفلح اذ  
يعجز فضا فاض ولا يفي من صاحبه هو مضيقه عنه وبسبب الامر فخصه منه ولا يفي  
على واحد منهما ان يصدق بما اساه من الزرع الا ما وجد للغاصب من الزرع فيقبل  
ان يحسب الارض المزارعة الا ترى ان رجلا لو دفع الى رجل مالا ففقد ربه ما يفتقر اليه  
بغضوب فعمل به ثم اخذ المصروف منه المال فان الغاصب يفتقر في حصصه من  
الزراع ولا يفتقر المصاحب شي من حصصه لانه كان اعمى في ذلك فاما اذا اخذ امر عليه  
واذا اخرجت الارض المزارعة قبل ان يدر في دفعه يفتقر حتى اذا اخذ امره فعلى  
المزارع ان يدفع المزارعة ولا حاجة الى العمل لان البذر لم يثبت وقال الغاصب انما انفي  
على المزارعة لان البذر قد حفر في الارض فمثل للغاصب عليه اجر مثل الارض في ان  
يستعيد الزرع فاذا رضى به فله وجب على المزارع ان يعطي على المزارعة في استن زراعته  
والغاصب وكان الامر كله على الغاصب لا يرجع على المزارع ولا يفتقر بشي فان قال  
الغاصب لا اعطى الا اخرجوا وانما اخذ البذر يعني من رب الارض فمثل المزارع انت المزارع  
ان شئت ما عطل المزارع وقد نسل للغاصب اخرج به ربه وكره الارض احد بذر به وان شئت  
لان عليه اجر مثل الارض في ان يستعيد الزرع فان رضى به في ذلك جازت المزارعة ولم  
يكن لرب الارض احد بذر به سبيل ويكون المزارع مطعونا فضا عنه من اجر الارض ويكون  
المزارعة فيها على ما شرطوا ولا يحضر بشي فيها وحبب لصاحب الطعام لان رب  
الارض اعاد المزارعة والبذر عطا له مثل ان سب ويكون له همه فلا يفتقر واحد  
منهما بشي من زيادة الزرع بعد ذلك واذا عجز به او راعه في ارض بنفسه فقبل  
ان يثبت الزرع كان لصاحب الارض ان يغيره فلا يفتقر في البذر النبات المحطلة فانه على  
وجه الارض وبعد النبات على ارضه او يدره كغيره من السبل رحمه الله في اخر كتابه المزارعة  
في باب قبل باب فانه التوسط فقبل بعض القنون رجل غصب ارضا ورعاها فحطلة  
بها احصا وهي بدو لم يثبت بعد فضا حسب الارض بالخيار وان شئت رعاها حتى ثبتت ثم  
يقول له ابلغ زرعك وان شئنا اعطى وما زاد البذر فيه اما الخسارة لانه لا طريق لم يزرع  
الارض الا ذلك فان اضرنا اعطى الضمان كيف يقضي روي ههنا عن محمد رحمه الله انه  
يقضي ما زاد البذر فيه ويعيوم الارض وليس فيها بدو ويقوم فيها بدو وروي المثل عن  
ابي يوسف رحمه الله بدو واذا لم يجره بعد العرج حتى يلفظ والفلاح فعمل ما يريها  
فمنه بدو بعد وروى ارضا لغزو وقال محمد رحمه الله دال قيمة بدو وبدو رعاها بنفسه

[illegible]



وان كان ذلك اهلون على الارض واقل صرنا من الحنفية يختلف ما اذا استأجرها  
بدرهم ليرزها حنفية فخرج فيها ما هو اقل صرنا بالارض من الحنفية فخرج  
وليس بين الاخير والآخر ان في المزارعة سعر يزرعها غير الحنفية وسواها لا يزرع  
لان الاجارة لا يزرعها وهو كذلك سواء زرعتها حنفية او غيرها ولو كان ذلك لو كان  
عنده الارض سارعة ليرزها حنفية او قال ليرزها حنفية او قال وارزها  
حنفية فهذا كله شرط حتى لو زرعه غير الحنفية فصرنا لعلنا ان قوله يزرعها  
حنفية فان زرعتها حنفية لا يستقيم الا بعد ان يفعله معلقا بما قبله فصرنا بشرط  
ولو كان وارزها حنفية يكون شرطها او يكون مشروطا لم يذكر هذه المسألة في  
المزارعة وقد كثر في المضاربه ما دفع الى رجل الف درهم بمضاربه وقال عده هذه الالف  
بمضاربه لا نصف واعمل بها ما تشاء فيكون في المضاربه وصحت لعل بها في غير الكونه  
لا يصح مخالفا من سلكنا فيهما من ان يكون الحوافر في المزارعة  
كذلك لان قوله وارزها حنفية ما سلكنا لاسدانه بلا اعتبار معلقا بما قبله فلا يصح  
شرطا في المضاربه وكان الشيخ امام الحليل ابو عبد الله في العمل بوجه التبعيض  
بغير هذا شرط في المزارعة لا يتم لو اعني شرطه لان هذا بنا على نوع الدرع يجوز  
المزارعه فيها سواء استحصا أو لو جعلنا سورة لا يكون سائنا لنوع الدرع فلا يجوز  
المزارعة فيها على اختلاف المضاربه لان بيان مكان العمل ليس شرطها المضاربه فيها  
واستحصا أو لو جعلنا سورة لا يكون سائنا لنوع الدرع فلا يجوز المزارعه فيها على  
اختلاف المضاربه لان بيان مكان العمل ليس شرط المضاربه فيها كما استحصا أو  
فلا ضرورة الى ان يحصل قوله واعمل بالثوبه وانما مما يستقيم الا بعد ان يفعله  
بما قبله العمل الخامس عشرة في اختلاف الواضع بين رب الارض والمزارع  
يجب ان يعرف بان اختلاف الواضع بين المزارع وبين رب الارض نوعان احدهما ان يختلفا  
في مواز المزارعة وسادها ودعوى الحوافر ان يدعى احدها شرط الصفه او القنص  
او الربح او ما اشبه ذلك فيما لا يوجب قطع الشريك في الخارج ودعوى الفساد  
ان يدعى شرط ما يوجب قطع الشريك عسى وذلك على وجه واحد ان احدهما ان يدعى اشتراكا  
افترضا معاومه والثاني ان يدعى اشتراكا في الغنص ورابعة عشر والثالث ان  
يدعى اشتراكا في الغنص او الثلث او الربع او حتى الاخر استراطا افترضا معاومه فلو  
على وجهين احدهما يكون اليد من قبل المزارع وهذا الوجه ان كان هذا الاختلاف  
في المزارعة فالقول فلول من يدعى الفساد سواء كان يدعى الفساد صاحب الارض  
او صاحب الارض لا اذا كان يدعى الفساد صاحب البذر لان صاحب الارض يدعى  
الشريك في الخارج متى حصل الخارج ويدعى الفساد بيكر واما اذا كان يدعى الفساد  
صاحب الارض ولا صاحب البذر يدعى في رب الارض لزوم العقد ويملك سواها  
الارض ويدعى الفساد بيكر فذلك ولا خلاف ان فان اختلفا قبل الدواعي لاسيما المعلقا  
على حوافر العقد بل ادعى احدها مزارعة فاسبق ولا يزرع مزارعة برة وفي مثل هذا  
لا يجب الخلاف كانه باب البيع اذا ادعى احدها الحوافر والآخر ادعى الفساد فان قيل  
فان يدعى ان يحصل العقود فلول من يدعى الحوافر كانه باب البيع لو ادعى احدها

المفصول كلها على الشراكة وهذا كله إذا أدرك الربح من غير شيء أو من غير صاحب البذر  
والذي لا أرض له ولو أدرك الربح لم يبق له نصيب الأرض فالربح نصيب الأرض وعليه  
الأجر وفيه حصة من سقاه قبل أن يفسده حصة فإن سقاه بعدما فسده لم يضره  
الضمان فيها يثبت لهذا العضد ذكره في نواحي العضد رحمه الله إذا مضت سنة المزارعة  
شروطها المزارع للربح عشر سنين قال الشيخ الإمام اسمعيل الزاهد رحمه الله جواب  
الكتاب أنه لا يجوز ولا يكون هذا مزارعة وعلى أن يرفع مقدار بدو وأجر مثل عمل غيره  
ويصدق بالفضل قال وهكذا كانوا يبنون محارقات الأبل وأيضاً بعض الكتب أنه  
يجوز أن هذا لا يكون بعدما لو كان لا حرفة فيه هذه الأرض كما كانت له لو لم  
مع بل أن وذلك حايروها هنا أولى وبعض متأخرينا ذهبوا إلى أن كانت الأرض معدة  
للمزارعة بأن كانت الأرض في وقت انعقاد أهلها رعاة أرضي الغير وكان صاحبها في أربع  
بنفسه ويدفع أرضه مزارعة ذلك على المزارعة ولصاحب الأرض أن يطلب المزارع بحصة  
الربح فإنه كما هو متعارف أهل تلك الغزوة النصف والربح أو ما أشبه ذلك  
وهكذا كره فينا وبني النسخي وهو ينظر الدار المعدة لأجاره إذا سكنها الشيطان فإنه  
يجل على الأجرة كذا هي هنا وعلى هذا إذا ركت مستأجره وإن لم يكن الأرض معدة للمزارعة  
أصل أو عاده أهل تلك الغزوة مستأجر له لا يكون ذلك مزارعة ويكون الحاج كره  
للمزارع وعليه نقصان الأرض إذا انتقضت الأرض فالوفاة كانت الأرض معدة  
للمزارعة فإنما يجلي ذلك على وجه المزارعة إذا لم يعل وقت المزارعة أنه رعيه يملك  
وجه العصب وأما بل أخري وجه المزارعة أما إذا علم يدر زمها على وجه العصب  
أو يتأول أخري وجه المزارعة إذا لم يعلم وقت المزارعة أنه رعيها على وجه العصب  
مريها لم ولا له أو يتأول أخري أن استأجر رجل أرضاً والأرض بغير الأجر وقد أجاز  
بغير أن رب الأرض ولم يوجد من رب الأرض الأجرة وقد رخصها المستأجر لا  
يكون هذا مزارعة والربح للمستأجر وأن كانت الأرض معدة للمزارعة لا رعيها  
سأول الأجرة ولو لم يعلم منه وقت المزارعة شيء من ذلك ثم ادعى بعد ذلك أنه  
رعيه معصاً لا يقول قوله وفي الدار المعدة لأجاره إذا سكنها رجل يتأجره  
سكنها معصاً لا يصدق ويجعل أجرة لأن الأجر حايروها بالأمم فيجب التسليم في  
استأجرها والذي بعد رعيه رعيه على وجه العصب أو رعيه في رب الأرض وأن كانت  
معددة للمزارعة يكون هذه مزارعة فاسأل على رواية هذا الكتاب لأن الرواية  
أن كون الأرض معدة للمزارعة بتمام عقد المزارعة إلا أن هذه مزارعة ليس  
بها شأن المدة ومزارعة ليس فيها بيان المدة فاسأل على جواب الكتاب  
فصحت أن يكون الخارج كله للمزارع وعلى المزارع ثلث الأرض مثل الأرض هذا الذي  
ذكرنا كله في أرض الملك أما في أرض الوقف يحمل مزارعة على وجه المزارعة وأن لم  
يكن الأرض معدة للمزارعة أن كان ما نصيب الوقف من الخارج خير الوقف أما إذا  
كان غير المثل أو كان نقصان خير الوقف لا يحمل على وجه المزارعة العضد  
الربح عشر إذا أراد المزارع أن يسرع غير ما سأل عقد المزارعة فإذا  
دفع الرجل إلى رجل أرضاً على أن يورعها مسقطه فليس له أن يورع غير الحنطة



حائرا والاخر سافدا رجا لو ادعى احد الزوجين فنا والكاح وادعى الآخر مفسدا  
والجواب هنا هكذا اذا اتفقا على بيع عقد كالمبيع والتمسك وانما اذا اختلفا في نوع  
عقد حصل القول قول الممكر وان كان الممكر يدعي مفسدا العقد كما قالوا في عدة  
يدي رجل افعاء رجل انه اشترى منه شرا فمضى او صاحب اليد يدعي افسادا  
اجابة فاسد كان القول قول صاحب العقد وان كان يدعي عقدا فاسدا لانهم اتفقا  
في نوع العقد فمعتبر فيه الدعوى في مسئلتنا اختلفا في نوع العقد ادعى احدهما  
المراعة وادعى الآخر الاجارة والفاصلة لان المراعة اذا فسدت كانت اجارة  
عب للمزارع احر المثل حصل الخارج او لم يحصل فوجب اعتباره الدعوى والاكار والغير  
من يدعي المفساد على ما يسألون اقاموا البيه والبيه سيند من يدعي الخولة لان  
بيته اكثر مما لا يثبت اصل العقد وصحة الحوار وبينه يدعي المفساد في صحة  
الحوار وان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب اليد سواء كان  
يدعي المفساد او الحو او سوا اخر صحت الارض سببا او لم يخرج اما اذا كان صاحب اليد  
يدعي الحوار فلا يثبت بغير وجوب احر المثل وان اقاما البيه والبيه منه يدعي  
الجواز الوجه الثاني اذا كان البدر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض  
يترك منزله المزارع في الوجه الاول مما عرفت من الاحكام في جانب المزارع كونه  
كذلك في جانب رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى احدهما شرط  
البيعت وادعى الآخر فعدا ما علمنا من قايما اذا ادعى احدهما شرط البيعت والآخر  
الآخر شرط البيعت وزيادة عشرة فهذا على وجهين ايضا الاول ان يكون البدر  
قبل رب الارض وفي هذا الوجه ان كان المدي كرا بده الا فخره على المصنف ما  
البدر وهو رب الارض والقول قول المزارع الذي يدعي البيعت سواء وقع هذا فلا  
شك في الزراعة او بعد الزراعة لانهما اتفقا على عقد واحد لانهما اتفقا على شرط العقد  
وانه كان في البيعت المزارعة الا ان صاحب اليد يدعي انه شرطه زيادة  
عشرة فخره ادعى شرطه اربا بوجوب فساد العقد ولا يحصل قوله وان اقاما  
البيه والبيه منه من يدعي مباداة العشرة الا فخره وان كان المدي زيادة  
العشرة الا فخره من لا بد من جهة وهو المزارع ان اختلفا قبل المزارعة والقول  
قول يدعي الحوار وهو صاحب البدر وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول  
لا بد من جهة وهو المزارع ان اختلفا قبل الزراعة فالقول قول يدعي الحوار وهو  
صاحب اليد المدي لهذه الزيادة بدلا عن عمله او عن مباحه لا بد من لا بد  
من جهة باخر ما في اوجه او عليه فخره بايع ادعى رب ادمه يدك المعقود عليه  
من كان المعقود عليه معقودا بالمشتري وقد علمنا في هذه القول قول المشتري  
وان كان المعقود عليه قائما غير معقود بالمشتري كان القول قول البايع لان  
البايع سكر تسليم المعقود عليه بما حضر المشتري من اليد لا اصل هذا البيع  
نان بيع العين اذا ادعى البايع ان البيع كان بالغ ورطل من حرمه وانكر المشتري الوط  
ان كان المبيع معقودا بالقول قول البايع لان البايع يتكبر وجوب تسليم المعقود  
عليه بما حضر المشتري من اليد اذا ثبت هذا فيقول متى اختلفا بعد الزراعة

لا بد من جهة ادعى زيادة في يد المعقود عليه معقود ههنا لا بد من جهة بلون  
القول قول المشتري لزيادة واد كان الاختلاف قبل الزراعة فمن لا بد من جهة  
زيادة يدك الجمل والمبيعة ارض وانما يدعي مفسدا العقد كما قالوا في عدة  
اقام حجة البيه والبيه منه من يدعي زيادة العشرة الا فخره هذا اذا كان  
البدر من قبل رب الارض وان كان البدر من قبل المزارع فان المزارع في هذه الوجه  
يترك منزله رب الارض في الوجه الاول مما عرفت من الاحكام في حق صاحب الارض  
فدوسل دلا ادا كان البدر من قبل المزارع هذا اذا ادعى احدهما شرط وادعى الآخر  
البيعت وزيادة عشرة فخره قايما اذا ادعى احدهما شرط البيعت وادعى الآخر شرط  
البيعت الا عشرة فهذا على وجهين ايضا احدهما ان يكون الاختلاف بعد الزراعة  
فان احرجه الارض شيئا فادعى شرط البيعت من لا بد من جهة وهو المزارع فالقول  
قول رب الارض لان المزارع يدعي شرط البيعت في الشرط في الكاح وادعى  
رب الارض لا يدعي شرط المزارع شيئا فيكون القول قول رب الارض فقول في هذا  
وسبها اذا ادعى صاحب الارض وهو صاحب اليد شرط البيعت وزيادة عشرة  
البيعت والمزارع الذي لا بد من جهة يدعي شرط البيعت لآخر وقد احرجه  
الارض وشكنا في ان القول قول المزارع الذي يدعي حجة العقد لان ههنا كونهما  
على ما يلحقه المزارعة وهو شرط البيعت وكان اتفاقهما على المزارعة ولكن  
ادعى شرط زيادة العشرة الا فخره ادعى شرطه اربا بوجوب فساد العقد بعد اتمامها  
على بيع والعقد لا يثبت قوله اما ههنا لم ينعقد على ما يلحقه العقد لانهما  
ادعى الاخر اقله بعن البيعت لانه يستثنى العشرة عن البيعت والممكر بالامتنان  
متمكنا واد الاستسقاء فصر بغير مبيع البيعت في الحاصل وان لا يدعي البيعت  
المزارعة فلم ينعقد في نوع عقد بل اختلفا فيه احدهما ادعى مزارعة مبيعة والاخر  
المارة فاسد في مثل هذا يعتبر الدعوى والاكار والممكر من يدعي مباداة العقد  
وان اقام حجة البيه والبيه منه ببيعت المزارع قايما اذا لم يخرج الارض شيئا والقول  
قول صاحب البدر وهو رب الارض ايضا وان اقام حجة البيه والبيه منه ببيعت المزارعة  
مما علمنا في هذه الاختلاف بعد المزارعة قايما اذا اختلفا قبل المزارعة  
فدوسل وجهين ايضا ان يدعي البيعت صاحب الارض وهو صاحب البدر وفي هذا الوجه  
القول قول صاحب البدر وان اقام حجة البيه والبيه منه ببيعت المزارعة  
يدعي البيعت المزارع فالقول قول صاحب اليد روا البيه منه المزارع هذا الذي  
ذكرنا اذا اختلفا في حوار العقد ونساده قايما اذا اتفقا على حوار العقد واختلفا  
في بيعة والشرط فقال صاحب اليد والآخر شرطت له الثلث وقال الآخر شرط  
في البيعت فمذا على وجهين الاول ان يكون البدر من قبل رب الارض وفي هذا الوجه  
ان وقع الاختلاف قبل المزارعة ولا يثبت له ولا احدهما ههنا متحالفا لانهما اتفقا  
في يد عقد بيع ونفس والمعقود عليه قائم في الحال كما في البيع والاجارة وسوا  
في المزارع من مشاع من قال هذا على قول ابي يوسف رحمه الله بهما بين رب الارض



حائرا ولا يعرف ما سدا وكما لو ادعى احد البروجي فساد النكاح وادعى الآخر صحته  
والجواب هنا هكذا اذا اتفقا على بيع عقد كذا البيع والنكاح واما اذا اختلفا في نوع  
عقد حصل القول قول المالك وان كان المالك يدعي فساد العقد كما قالوا في عديد  
يدعي رجل اذماه رجل انه اشترى منه شرا فبيعه وصاحب اليد يدعي انه اذماه  
اجاره فاسد كان القول قول صاحب العبد وان كان يدعي عتقا فاسد الا انهما اتفقا  
في نوع العقد فبيعه وفيه الدعوى في سلبنا اختلفا في نوع العقد ادعى احدهما  
المراعه وادعى الآخر الاجاره والفاصل لان المراعه اذا عتقت كانت اجاره حتى  
عبد للمراعه او المثل حصل الخارج اوله يحصل فحجب اعتبار الدعوى والابكار والنز  
من يدعي الفساق على ما عسا وان اقاما البيه فالبيه سببه من يدعي الجوله لان  
سببه كذا ما لا ينافي اصل العقد وصفه الجوار وبينه يدعي الفساق في بيع  
الجوار وان كان هذا الاختلاف بعد الزراعة فالقول قول صاحب اليد وسوا كان  
يدعي الفساق او الجوار وسوا اخرجت الارض شيئا اوله يخرج اما اذا كان صاحب اليد  
يدعي الجوار فلا يترك وجوب اجر المثل وان اقاما البيه والبيه سببه يدعي  
الجوار الوجه الثاني اذا كان اليد من قبل رب الارض وفي هذا الوجه رب الارض  
يترك ميراثه المزارع في الوجه الاول مما عرفت من الاحكام في جانب المزارع كونه  
كذلك لا ينافي رب الارض في هذا الوجه هذا الذي ذكرنا اذا ادعى احدهما شرط  
المصنف وادعى الآخر ففرا ما علموه كما اذا ادعى احدهما شرط المصنف وادعى  
الآخر شرط المصنف وزيادة عشرة فهذا على وجهين ايضا الاول ان يكون اليد  
قبل رب الارض وفيه هذا الوجه ان كان المديعي كذا في الا فخره على المصنف صاحب  
اليد وهو رب الارض فالقول قول المزارع الذي يدعي المصنف سواء وقع هذا في  
شرا الزراعة او بعد الزراعة لانهما اتفقا على عقد واحد لانهما اتفقا على شرط العقد  
وان كان في حصص المزارعة الا ان صاحب اليد يدعوه انه شرط له زيادة  
عشرة فخره ادعى شرطه رايد اوجب فساد العقد فلا يفسد قوله وان اقاما  
البيه فالبيه سببه من يدعي زيادة عشرة الا فخره وان كان المديعي زيادة  
العشرة الا فخره من اليد من جهة وهو المزارع ان اختلفا في المزارعة فالقول  
قول مدي الجوار وهو صاحب اليد وان اختلفا بعد الزراعة فالقول قول من  
لا يدري جهة وهو المزارع ان اختلفا في الزراعة فالقول قول مدي الجوار وهو  
صاحب اليد والمدي بيده الزيادة فلا يفسد قوله او عن مباح او مملوك من لا يدري  
من جهة مباح مباح او مملوك او مملوك ففرا باع ادعى زيادة في قول المعهود عليه  
فان كان المعهود عليه مضمونا للمشتري وبذلك لا يفسد قوله والقول قول المشتري  
وان كان المعهود عليه قائما غير مضمون للمشتري كان القول قول البايع لان  
البايع يترك تسليم المعهود عليه بما احضر المشتري من اليد لاصل هذا المع  
ثان بيع العبد اذا ادعى البايع ان البيع كان بالقبول وطلب حرم وانكر المشتري في الطلب  
ان كان البيع مضمونا فالقول قول البايع لان البايع يترك وجوب تسليم المعهود  
عليه بما احضر المشتري من اليد اذا ثبت هذا فيقول مدي اختلفا في المزارعة

لا يدري من جهة ادعى زيادة في قول المعهود عليه مضمونا هناك مضمونا فيقول  
القول قول المالك للزيادة واما اذا كان الاختلاف قبل الزراعة فمن لا يدري من جهة  
زيادة في قول المالك والمصلحة ارضه وانما يدعي سببا فيكون القول قوله وان  
اذا اختلفا البيه فالبيه سببه من يدعي زيادة عشرة الا فخره هذا اذا كان  
اليد من قبل رب الارض وان كان اليد من قبل المزارع فان المزارع في هذا الوجه  
يترك ميراثه رب الارض في الوجه الاول مما عرفت من الاحكام في حق صاحب الارض  
فمن قبل ذلك اذا كان اليد من قبل المزارع هذا اذا ادعى احدهما شرط وادعى الآخر  
المصنف وزيادة عشرة فخره فاما اذا ادعى احدهما شرط المصنف وادعى الآخر شرط  
المصنف الا عشرة فخره على وجهين ايضا احدهما ان يكون الاختلاف بعد الزراعة  
فان اخرجت الارض شيئا فالمدعي شرط المصنف من لا يدري من جهة وهو المزارع فالقول  
قول رب الارض لان المزارع يدعي شرط المصنف يدعي الشرط في الخارج والقول  
الارض يتكون ولا يدعي على المزارع شيئا فيكون القول قول رب الارض فخره في هذا  
وجهين احدهما اذا ادعى صاحب الارض وهو صاحب اليد بشرط المصنف وزيادة عشرة  
اخره والمزارع الذي لا يدري من جهة يدعي شرط المصنف لآخر وقد اخرجت  
الارض شيئا فذكرنا ان القول قول المزارع الذي يدعي جهة العبد لان هناك انتفاءه  
على ان يكون له المزارعة وهو شرط المصنف وكان انتفاءه في المزارعة ولكن  
ادعى شرطه زيادة عشرة الا فخره ادعى شرطه رايد اوجب فساد العقد بعد ان اقاما  
على بيع والعبد فلا يفسد قوله لانهما اتفقا على بيع واحد لانهما اتفقا على شرط العقد  
ادعى والاخر افسد بعض المصنف لانه يستحق عشرة عن المصنف والمالك بالامتنان  
مكتوبا والاسبق فصار مضمونا للمصنف في الحاصل وانما لا يفسد قوله  
المزارعة فلم يفسد على نوع عقد بل اختلفا فيه احدهما ادعى زيادة عشرة والآخر  
اجاره فاسد في مثل هذا يعتبر الدعوى والابكار فالبكر من يدعي فساد العقد  
وان اقاما حجة البيه فالبيه سببه في المزارع فاما اذا لم يخرج الارض شيئا فالقول  
قول صاحب اليد وهو رب الارض ايضا وان اقاما حجة البيه فالبيه سببه  
صاحب اليد ايضا هذا اذا اختلفا بعد المزارعة فاما اذا اختلفا في المزارعة  
فدعي وجهين ايضا ان يدعي المصنف صاحب الارض وهو صاحب اليد وفيه هذا الوجه  
القول قول صاحب اليد وان اقاما حجة البيه فالبيه سببه ايضا وان كان  
يدعي المصنف المزارع فالقول قول صاحب اليد والبيه سببه المزارع هذا الذي  
ذكرنا اذا اختلفا في جوار العقد وفساده فاما اذا اختلفا في جوار العقد والبيه  
في سدة الشروط فقال صاحب اليد والآخر شرطه لانه الثالث وقال الآخر في المزارعة  
طالمصنف فخره على وجهين الاول ان يكون اليد من قبل رب الارض وفيه هذا الوجه  
ان وقع الاختلاف قبل المزارعة ولا يفسد لهيا ولا احد لانهما اتفقا في المزارعة  
في يد عقد بقاء وتبيع والمعهود عليه قائم في المزارعة كما في البيع والاجاره وسدا  
في المزارع من مشتريان قال هذا على قول اي يوسف رحمه الله في المزارع



مستثنى بصفة المزارع اذا كان البدر من جهة المزارع بائع وفي باب البيع يرد ان  
 قول اولي يوسف الاول وفي قوله الاخر يد اعم من المشرى وهو قول محمد بن عبد الله  
 هناك ذلك ومنه من قال البدر انه من المزارع في قوله الاخر وهو قول محمد بن عبد الله  
 لان المزارع اسمه بالمكرين كان البداية محبة اولي بهذا الطريق ويدان من السكر  
 في باب البيع على قوله الاخر لان المشرى اسمه بالمكرين سانه ما قلنا ان المزارع لا هذه  
 الصورة لو ترك لا يترك وهذا هو وجه المكرين وصاحب البدر اذا ترك وهذا هو وجه  
 فاذ اعلمنا ان القاضي العقد بينهما اذا ملكتا او طلب احدهما الغنم وان قامت لاجلها  
 بئس بعد ما قلنا ان كان القاضي قد فسخ العقد بينهما لا يثبت في بيته وان لم يكن  
 ففسخ العقد بينهما قبلت بيته وابها اقام البينة على دعواه بمعنى قبل القاضي قبل  
 بيته وان اقام البينة فالبيته بئس المزارع هذا اذا اختلفا في الزيادة وان اختلفا  
 بعد الزراعة ان قامت لاجلها بئس في الاصلان ويكون القول قول صاحب  
 البدر مع بيته لان المزارعة في معنى الاجارة وفي الاجارة اذا اختلفا في مقدار الاجرة  
 بعد استئجار المزارعة لا يملك الغان هذا اذا كان البدر من جهة المزارع والمزارع في  
 هذه الصورة يترك من تركه رب الارض في الوجه الاول وان اقاما البينة فالبيته  
 بئس رب الارض وان لم يكن لها بينة فان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يملك الغان  
 وان كان الاختلاف بعد الزراعة لا يملك الغان ولكن الاختلاف قبل الزراعة يملك الغان  
 وسواء يسمى رب الارض فالوا ما ذكر في الكتاب انهما يملك الغان في هذه المسئلة يجوز  
 على ما اذا قال صاحب البدر انا لا ابيع المزارعة فلما اذا قال انا لا ابيع المزارعة لا معنى  
 التالف هذا والبيع اذ كان لاجلها فيه فبشرط او خيار ووجه الاختلاف في مقدار الثمن  
 اذا قال صاحب المزارع انا لا ابيع البدر وانما ابيع الغان واذا قال لا ابيع البدر فانها  
 حالان كذا اها هذا الذي ذكرنا اذا اختلفا على صاحب البدر وان اختلفا في مقدار  
 البدر وادعى كل واحد منهما ان البدر من جهته وكان ذلك بعد ما استحصل الرجوع  
 والقول قول المزارع وكذلك اذا مات المزارع او مات رب الارض بعد ما استحصل الرجوع  
 ووقع الاختلاف بين المزارع والبدر في مقدار الشرط فان اختلفا على صاحب البدر  
 والقول قول ان كان حيا والقول قول ورثته ان كان ميتا وان اختلفوا في صاحب  
 البدر فادعى كل واحد ان البدر من جهته كان القول قول المزارع ان كان حيا والقول  
 ورثته ان كان ميتا لان البدر كان في يد المزارع حين يدره في الارض وبعد ما ثبتت كانه في  
 يد ابيها والقول قول صاحب البدر في جميع ما في يد ابيها لم يكره بعضه ولو لم يكره  
 مات ووقع الاختلاف بين ورثتهما على البعيل الذي قلنا فيما اذا كانا حيين او كان  
 احدهما ميتا وان كانا حيين واقاما البينة على مقدار المشرى وقد ذكرنا حكمه وقفا اذا  
 اختلفا على صاحب البدر وان اختلفا في البدر والمشرى واقاما البينة فالبيته بئس  
 رب الارض لان المزارع والمزارع صاحب البدر وان اقر رب الارض فاقاما البينة ان صاحب  
 البدر وان شرط لنفسه الثلث قبلت بيته وهذه الخواص طاهر لا حق البدر في  
 خارج في البدر والمزارع صاحب البدر مسك لا حق مقدار المشرى ولا له اذا ثبت  
 بالبينة ان صاحب الارض صاحب البدر كان القول قوله في مقدار المشرى ولا اذا ثبت

البينة

البينة ان صاحب البدر كان القول قوله في مقدار المشرى ولا يملك المزارع ولا معنى لغير  
 البينة فيما كان القول قوله فيه والوجه في ذلك ان سعي اقامة البينة على مقدار  
 المشرى يكون القول قوله رب الارض مع البينة لصداع البينة لسطع البينة عن نفسه  
 وهذه قايمة عظمه وان نذر المزارع باقامة البينة انه صاحب البدر وانما شرط  
 لنفسه الثلث قبلت بيته وكل جواب عرفته في فصل البينة فيما اذا كانا  
 حيين في جواب فيما اذا كانا اثنين واحدا لان الوارث يقوم مقام الميت وانما  
 على اعم الالمس في المشرى في المزارع في الزيادة في المزارع ان  
 يعلم ان الزيادة من رب الارض ومن المزارع في الزيادة قبل ان يزارعها بها  
 خالجه وحدث الزيادة من صاحب البدر وان لا يدر من جهته وبعد ما اتممت  
 المزارعة فيها جازية وحدت الزيادة من صاحب البدر بان ادراك الزرع والزا  
 من صاحب البدر ولا يجوز وكان الخارج بينهما على ما شرط في المزارعة والزيادة من  
 من صاحب البدر بعد الزيادة قبل المزارعة انما جازية من المزارع لان الزيادة  
 انما جازية في حال عجز زبنة المزارعة فان اتممت المزارعة على الخارج ما دام الخارج  
 في حال العجز جازية في الزيادة ايضا كما في البيع والاجارة وانما الزيادة بعد ان يزارعها  
 الزرع بها انما لم يجز من صاحب البدر لان الزيادة من صاحب البدر لا يمكن جازية  
 بطريق الخط لا يكون ممن له الامن عليه وصاحب البدر مستاجر فالأجرة عليه فكيف  
 يجوز منه الخط لو جازت الزيادة منه صحت زيادة حقيقته وتعد بغيرها فان  
 زاده لان الزيادة في اليد معتبرة باصل العقد والاصل لغرض معقود اعلمه  
 تكون ما رايه فكذلك الزيادة وانما جازية من غير صاحب البدر لان عجزها بطريق  
 الخط يمكن لان من لا يدر من جهته جازية الاخرى الاخر فيصور منه الخط فابن  
 بطريق الزيادة بطريق الخط وان لم يملك المعقود عليه حال عجز زبنة العقد عليه لان  
 الخط اخراج بعض البدر عن العقد فيقتضي قيام البدر لاكون المعقود عليه حال  
 عجز زبنة العقد عليه وعن هذا قلنا ان من استثنى عجزه فقصده فصار  
 في يد غيره اذ البائع في الشئ شيئا لا في الزيادة ولو حط البائع عن المشرى بعض  
 الشئ لم يخط وطريقه ما قلنا بيان هذا الاصل من المشتري بل ترجح في دفع الرجل  
 ارضه مزارعة بالصف مدق معلومة وشرط البدر على المزارع فلما ادرك الزرع زاد  
 المزارع لرب الارض سيدان نصيبه حتى صار لرب الارض الثلثان والمزارع الثلث  
 والزيادة باطله لان الزيادة حصلت من رب البدر في حال عجز زبنة المزارعة اذا  
 لم يجر الزيادة في حال عجز الزيادة كالحال قبلها وقبل الزيادة كان الخارج بينهما  
 مناصفة فكذا بعد الزيادة وبمثل ذلك لو زاد رب الارض المزارع السدس واصطفا  
 على ان يكون لرب الارض الثلث والمزارع الثلثان وذلك جازية ويكون ذلك من رب  
 الارض خطا عن بعض نصيبه والخط مستجيز لانه لا يدر من جهته ويكون لرب  
 الارض الثلث والمزارع الثلثان والخواص في المعاملة كالجواب في المزارعة اذا كان البدر  
 من جهة رب الارض جازية الزيادة من قبل المزارع لرب الارض قبل ادراك الزرع ولا يجوز  
 فكذا في المعامل الفصل السابع عشر فيما اذا مات المزارع والمهر بما فاضع



بالزرع والاعمال المزراع ولم يدر ما يصنع بالزرع فقال صاحب الأرض استئلكه المزراع وقد  
ورثه المزراع يسرق الزرع فان حصده رب الأرض من الزرع يكون ذلك كما للمزراع  
ولا ينفق في القول ورثه المزراع انه يسرق وهذا ان حصده رب الأرض من الزرع كان  
اما نفعه بالمزراع بدليل نفعه اذ هلك الزرع في يد المزراع لم ينفق لرب الأرض شيئا  
اذا كانت امانته في يد المزراع فادامات فلم يبين في هذا المعنى ما تبحر به لا يصح مما شافنا  
ونع الاختلاف لا مقدار نفعه الزرع بعد الموت فالقول قول ورث المزراع لان رب الأرض  
يدعي عليه زيادة وهو يظن ونكذلك الحواسيب في المعاملة اذ امانات العامل ولا يدر  
ما يصنع بالخمار فان حصته صاحب الخمر من الخمر يكون في حصة ماله لما ذكرناه هذا  
كله اذ يعرف خمر الخمار ونبات الزرع واما اذ لم يعلم ذلك فلا ضمان فان ترك العامل  
مالا من ديارهم او دنا يتركه كان عليه دين الصحة فصاحب الأرض والخلل اسوء للرب  
من يدر به اذ اظهر المزارعة والمعاملة في حالة الصحة واما كان كذلك لان سبب وميراث  
هذا الدين عند المزارعة والمعاملة لان التفصيل لا يتحقق بدون ما يختص من العقد  
السابق فيكون الوجوب مضافا اليه والدين متى وكنت في حالة الصحة عايد وانه  
كان في حالة الصحة ساقى من الصحة كما لو كفل لرجل في حالة الصحة عايد وانه  
على ان يذاب الكفول له على الكفول عنه شيء من موت الكفيل وعلى الكفيل  
دين الصحة فانها ليست بواجب وطريقه ما قلنا وان كان كفل المعاملة والمزارعة الا اذ  
المريض هذا في عين المريض الذي وجب بافزاره في المرض فيكون مواجها في دين  
الصحة العقل الثاني عشر فيما يجب من الضمان على المزراع والمعامل في المرض  
رجل معاملة على ان يقره بغيره او يستد منها ما يحتاج الشئ ويصدق ما يحتاج الى الشئ  
فاحر الاكرا رسد الاشياء حتى اصابتها البرد وهي استجارا لم يفسد افسدها البرد  
والاكار صان فيه ما صابها البرد في ثناء ويصدق بان وليس للعامل ان يترك  
شئ من الاشياء والضممان وقت الدرع واحراج الكرم لا يحل له ان ياجد من الضمان ولا  
فاذا ربح الضمان وقت الدرع واحراج الكرم لا يحل له ان ياجد من الضمان ولا  
من الاعضاء بفصل من الصبح عند التسديد يعني يدوم ولا يفسد من الحاجة نفسه  
من ذلك شيئا بغير اذن صاحب الكرم ولو فعل ذلك يضمن العامل في الكرم اذ ابيع  
اوراق العرصاد بغير اذن صاحب الكرم واحار صاحب الكرم سلطان احار صاحب  
الكرم البيع حال قيام الأوراق فالحق له وان استئلك الممتري الأوراق بغير اذن صاحب  
الكرم او لم يجر فلا شيء له من الثمن ولم الضمان وان شافض العامل وان شافض الممتري  
لان كل واحد منهما ممتري العامل بالتسليم والمشتري الغرض الاكار اذا نزل سقى  
الزرع حتى فسد الزرع يصير صامتا للزرع يعني يفسد رب الأرض ويعتبر قيمة الزرع  
يوم ترك السقى وان لم يكن للزرع قيمة في ذلك الوقت بغرم الأرض مردوعة وفسد  
مردوعة فيفضل ما بينهما وهذا الخلاف ما ذكره في كتاب السرب فيمنع الماس  
من ارض رجل حتى هلك رغبه عطشا انه لا تضمن المانع شيئا لان وجوب الضمان على  
المزراع يترك التسقي باعتبار ان التسقي من اعمال المزارعة فاستحق على المزراع  
فبذلك يصير مصدرا وهذا المعنى لا ساقى في تلك المسئلة وفي ثناء وتناوي في الله

الزم

اذا اجر المزراع السبي آخر الانفعلة الناس من فان اخر اخر انفعلة الناس لا يضمن وكذا  
اذا ترك الاكار حفظ الزرع حتى اصابه افة من اكل الدواب او نحو ذلك يضمن لان الضمان  
والحفظ واجب حكم العقد وترك الحفظ الواجب حكم العقد بموجب الضمان الا ان  
ان الموضع اذ دل ساقا على الوديعه يضمن وانما يضمن بترك الحفظ الواجب عليه  
بالعقد واذ لم يطرده لم يطرده لغيره حتى اكل الزرع بيطران كان الحراد يمكن طرده  
ودفعه فاذا لم يطرده الاكار ولم يدر دفعه فغلبه الضمان وان كان عال لا يمكن  
طرده ودفعه فاذا لم يطرده ودفعه فلا ضمان عليه والحاصل ان في كل موضع  
ترك الاكار الحفظ طمعه القدرة بحجب الضمان وبالا فلا وهذا اذا لم يترك الزرع فلما  
اذا ادرك فلا ضمان على المزراع بترك الحفظ لان بعد ادراك الزرع الحفظ عليه لا على  
المزراع خاصة وفيه هذا فصل المعاملة في الاسعار والفضل لا يصير المزراع  
يترك الحفظ صامتا في جميع الخوازل عن ان يوسف رحمه الله حرب الى احدنا  
ان يستفد بحر عليه فان فسد الزرع قبل ان يبره الامر الى الغاي فلا ضمان وان  
ربح الامر الى الغاي فامره الغاي بما يمنع من اذ اسد وفي ثناء في الضمان وان  
رجل دفع الى رجل ارضا وبعثا ويدر ارضه ففسد المزراع البقرة الى المزراع فلا  
ضمان عليه ولا على الرجل وذكر في كتاب العارية في الفسار المستفاد من هذا  
وذكر في كتاب الاحار ان لا الضمان المستفاد من هذه الصورة ان المستاجر  
صانم ولا ولا في ثناء وفي التسقي رحمه الله ايضا اذ دفع الرجل بعض المزراع  
حتى يزرع الارض بغيره فذبح فلما ترك التسقي رحمه الله يسرق من فيه اخلاف المتاجر  
واختار شيخ الاسلام على السعدي رحمه الله انه لا ضمان الفصل التاسع عشر  
في التوكيل في المزارعة والمعاملة قال محمد رحمه الله واذا وكل الرجل لغيره  
ارض لم يدر فيها مزارعة هذا السنة على ان يزرعها المزراع بيد من جهته  
بالتوكيل خارجا لان التوكيل حصل بما يملكه الاسر والتوكيل جميعا يكون جائزا  
كالوكله بالبيع والاجاره فان دفعها التوكيل مزارعة بالثلث والربع او بالخمس او  
بثلث من دنانير او بأكبر بحيث يتغايب الناس في مثله كان جائزا عند جميعهم وكان  
الغاي من التوكيل والمزراع على ما شرط في المزارعة لانه وكله ببيع المنفعة مطلقا  
مقايان التوكيل وجه المزراع مضمون بما لو وكله ببيع العين مطلقا اذا باع فيها  
بغاي الناس في مثله جاز عند جميعهم فلا تخور مع المنفعة بما يتغايب الناس في  
مثله فانها دون العين اولى فاما اذا دفعها مزارعة لغيره لغيره الناس في مثله ذكر  
ان المزارعة جائزة ولا يعمل فيه خلافا من مشايخنا رحمه الله فان ما ذكره في الكتاب  
قول ابن يوسف وغيرهما انه واما على قياس قول ابن حنيفة رضي الله عنه ولو  
كان يرى جواز المزارعة فالمرارة جائزة لان هذا وكل ببيع المنفعة مطلقا التوكيل  
بيع العين مطلقا اذا باع بالانفعاين الناس في مثله جاز عند ابن حنيفة رضي الله  
عنه وللتنقعة دون العين اولى وهذا هو الظاهر لان مسائل المزارعة انما يبي  
على قولها فعمل المدكور قولها الاما نفع في الخلاف ومنهم من قال بما ذكره في الكتاب  
فوكلمه فانه لم يجر فيه خلافا فعلى هذا ابو حنيفة رضي الله عنه يحتاج الى الفرق بين



هذا بين الوكيل وبين العبيد ووجه الغرض في ذلك وهو ان ما ينسب لرب الارض وفي  
المزارع في المزارعة معلوم عرفا في كل مكان بحيث لا يزدون ولا ينقصون عن ذلك  
فانه لا يزدون ولا ينقصون الا في حق المزارع ان يكون الثلث للمزارع والثلثان لرب الارض  
وفي غيره يعرفون ان يكون ثلثه اسير لاجلها وسمها ان لا يكون لرب الارض  
المزارع ولرب الارض في المزارعة معلوم في كل مكان يعرف مطلق الامر بالمزارعة  
الى المزارع وصار المعروف كالمشروط فاما بيع العبيد مثل العقيقة وما سواها في ذلك  
ان كان معروفة فاما بين الناس فالبيع بالاعيان الناس في مثلته معروفه ايضا  
بين الغافلين الناجر قد بيع العبيد بالاعيان الناس في مثلته حق سخرى يسلعه  
اخرى مخرج عليها ربحها هذا العقد ولهذا قالوا لو حلف لا يبيع فباع شيئا لا  
ينقض الناس في مثلته حيث يسهل ولو كان المخرج في الساعات التي جعلت للبيعة  
او اقل بحسب يتقاسم الناس في مثلته لا يعرف مطلق العبيد اليه واذا كان المخرج  
مستترك الدلالة في باب البيع لا يستفيد الامر بالبيع مثل القبيح في مثلته فاما ما جرى على  
عمومه لان الأصل للعالم بحري على عمومه ما لم يرد دليل المقصود قالوا الا ان هذا الامر  
لان جبراً ربحه الله قال ان دفع ما لا ينطابق الناس في مثلته جاز ولو ثبت الامر بالبيع  
في ذلك المكان كما لو نزل على ذلك فالتصديق ان عمل في الخلاف ولكن هذا الطعن ليس  
بشيء مندي في حد من في الدماء ان الوكيل بالسخرى اذا سخرى له العبيد يملكه  
العبد ليس له ان يملك المزارعة على قولهم ان رزقها المزارع على ذلك فخرجت الارض  
طما تملكه اذا كان من الموكل والمزارع على ما شرطه لان الوكيل جاز ان يشرع ما يشاء  
ومن عصب ارض انسان ودفعها الى غيره مزارعة بشرائها وورع المزارع كان المزارع  
بينها على ما شرطه ولا في لرب الارض وكذلك هذا ولو عصب المزارع الارض فالمزارع  
يعض نقصان الارض في قولهم جميعاً لان النقصان حصل بغير علم والعناوين بالكلية  
عند جميعاً وان ارادت الارض ان يعض الموكل نقصان الارض لا يكون له ذلك في قول  
ابن حنبل في قول ابو يوسف رضى الله عنهما الاخر لانه لو ضمن الموكل من عصب العصب  
فان لم يوجده منه ابلان وان لم يزرع الارض والعناوين لا يعض بالعصب عندنا  
حشينة وهو قول ابو يوسف الاخر واما على قول حنبل وابي يوسف فصاحب الارض  
بالخيار ان يشأ من الموكل لان العناوين عند بعض بالعصب ويحرم في العصب فان  
ضمن المزارع فالمزارع يرجع على الموكل لانه مستأجر للارض والمستأجر اذا حكمه صانع  
استأجر كان فزار ذلك على الآخر وان من الموكل لانه مستأجر والمستأجر اذا حكمه  
فما ان فيها استأجر لا يرجع على المزارع لانه لو يرجع على المستأجر كان المزارع ان يرجع  
به ذلك عليه ولا بعد الذبح وهذا اذا وجب المزارعة نفسها لرب الارض فاما اذا  
لم يوجب نقصاناً في الارض ما حكمه لم يرد كجرحه الله في الكتاب في الكتاب هذا  
الصلح بينا وحكي عن الشيخ الامام ابو بكر العتافي رحمه الله انه يقول نحو المزارع  
استصفاً على الموكل ويكون الخارج ويكون الخارج بين رب الارض والمزارع على  
ما شرطه ولا يكون للوكيل من ذلك شيء وقال عمر من سنا بخيارهم انه ان المزارعة  
جائزة الا ان الخارج بين الوكيل ولا في لرب الارض وهو الموكل وقد اسأرح رحمه

الصلح

انه ان هذا يجوز احرار من عصب وقد سلم الارض من النقصان في المزارعة على رب  
الارض استصفاً ان يكون الخارج بين المزارع ورب الارض كما شرطت المزارعة فاشا  
على العبد المجرور اذا احرار من مولا مزارعة الى رجل فزرعها واخرجت الارض طمناً  
كثيراً ولو يوجب المزارعة نفسها لرب الارض فان هناك يجوز المزارعة استصفاً ما يرد  
الخارج بين المزارع ورب الارض يضمن وكذلك هذا وانما قلنا انه يجوز لان المزارع  
مخبر من دفع ارضه مزارعة كالعبد مخبر من دفع ارضه مولا مزارعة وهو  
ما استأجر اليه هذا الكتاب وهو ان العبد المجرور المزارعة يجوز استصفاً  
اذا لم يوجب المزارعة نفسها لرب الارض فيما بين المزارع والعبد لان المزارعة في  
هذه الحالة دفع محض فانه يحصل له بعض الخارج من غير نقصان على رب  
الارض وان عصب المجرور على المانع كما لا يوجب من قولك العصب وصار ما شرط للعبد  
كسب العبد وكسب العبد يكون لمولاه لا يوجب كسب العبد من الخارج كسب المجرور  
هذه والعقد واحد من المجرور فيكون المصروف في الارض المعصية اذا سلمت من النقصان  
المجرور لانه لا يجوز له ان يكون العاصب في الارض المعصية اذا سلمت من النقصان  
بغيره العبد المجرور فان كان الوكيل دفع الارض مزارعة بشرائها بالناس  
فيه حتى جازت المزارعة على الموكل والخارج يكون بين المزارع ورب الارض على ما شرط  
المزارع والوكيل كالودع الموكل بنفسه والذي على من يوجب رب الارض الوكيل  
لان الوكيل احرار من بعض الدرع فيعصب بها المزارعة بالدرهم والدنانير وهذا  
نقص المجرور ان الوكيل لا يملك في حق العقد كذلك ههنا وليس لرب الارض  
ان يعصه الا بولا كانه من الوكيل لا يفتقر العقد عندنا راجع الى الوكيل كانه عقد  
لنفسه ولو عند نفسه لا يملك غيره ان يعصه بحسبه الا بولا كانه منه فذلك  
هاهنا فان دفعه المزارع الى رب الارض يرى استصفاً نالاً لو نقصنا فتعصب  
اختصا الى اعادة مثله ونقص الشيء لا اعادة مثله استصفاً لا اعادة مثله  
والاستصفاً في هذا بط النسيان والاستصفاً في المستأجر من الوكيل اذا  
دفع العن الى الموكل بين استصفاً نالاً لو نقصنا فتعصب اختصا الى اعادة مثله  
فلا بعدد البعير للاستصفاً به هذا اذا كان البدر من قبل المزارع واما اذا كان  
البدر من قبل رب الارض فان دفع البدر ارضاً او ذراً الى رجل وكلفه ان يدفعها  
مزارعة هذه السنة فدفعتها الوكيل كالعصر مزارعة بغير ابطها بتأمين  
الناس في مثله حتى جاز ذلك على الامر كان الخارج بين الامر والمزارع على ما شرطه  
المزارعة والذي على من يوجب رب الارض في الموكل فكل رواية هذا الكتاب وعلى رواية  
كتاب الوكالة الذي على من يوجب رب الارض الوكيل فكل رواية هذا الكتاب فترى  
بينها اذا كان البدر من قبل رب الارض في الموكل فكل رواية هذا الكتاب فترى  
ان صاحب البدر ما يستحق من الخارج ليس يستحق بالشرط بالعقد وانما يستحق  
لا بد من ملكه الا ان يرضى به لو فسدت المزارعة فالخارج كله لصاحب البدر  
واذا كان ما يستحق لا يخرج ملكه الا ان يرضى به لو فسدت المزارعة فالخارج كله  
لصاحب البدر واذا كان ما يستحق صاحب البدر من الخارج حكم المالك لا حكم



العقد فليس يصيبه يكون من حق المالك لأن من حق العبد فكذلك المالك إذا ما لم يخط  
عن صاحب العبد من الخارج ليستحقه العقد والشرط فيكون ضمن نفسه من  
حق العبد فيكون المالك قد فاق نص الوكيل نصيب رب الأرض وعلى رواية كتاب  
الوكالة من المزارع ولا يصيب نصيبه وعلى رواية هذا الكتاب لا يبرأ المزارع ومعه  
نصيبه لأنه لو نصيب نصيبه لا يحتاج إلى إعماله مثله ثانياً فإنه لا يدفع بأهل الوكيل وإنما  
يدفع إلى الموكّل فكان الفحص مطبقاً للاستعمال به وهذا دفعه الموكّل من أرضه  
بما يبرأ من الناس فيها ما إذا دفعها بما لا يتبعها من الناس فيه لم يخرج الموكّل من هذا  
وكل يسرى للمنفعة مطلقاً لأن رب الأرض مستأجر للعامل إذا كان المزارع من جهة  
رب الأرض والموكّل يسرى العبد مطلقاً إذا استأجر بها لا يتبعها من الناس مثله  
لا يجوز على الموكّل تكليفها هنا من مستأجرها من قال ما ذكره في الكتاب فزعموا أنها  
قول أبي حنيفة رضي الله عنه لو كان يري حمار المزارعة ينبغي أن يحوز هذا العقد  
الموكّل لأن هذا وكل يسرى عن الموكّل كيف ما كان كالقول لكعبره مع عدي هذا  
بعض ما به أن هذا وكل يسرى بعض الخارج وأنه عومر كنعنة العامل والمنفعة في  
معنى العومر لا ينبغي أن يتبعين بالعقد وإذا لم يخرج هذا العقد على الموكّل عند الكمال  
وعندهما صار الموكّل عاملاً أرض الموكّل ويذكره أفعال المزارعة إلى حوزة المزارعة  
فيما بين المزارع والوكّل ويحوز رب الأرض في نصيب الموكّل من نصيب المزارع  
وبين أن نصيب المزارع لأن كل واحد من المزارع نصيبه فإن من المزارع فالخارج  
يرجع على الوكيل لأن المزارع أحبه والأجير يرجع على المستأجر بما يتبعه من العومر  
وأن من الوكيل لا يرجع على المزارع وأن أراد نصيبه نقصان الأرض فإن استعصب  
الأرض بسبب المزارعة فعلى يوكّل أبي حنيفة وأبي يوسف الأول له أن نصيب المزارع  
وليس له أن نصيب الوكيل وعلى قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد رحمه الله له  
الخيار فإن من المزارع رجع هو على الوكيل وأن من الوكيل لا يرجع على المزارع على  
ما يثبت وأدفع الرجل إلى رجل أرضاً وأمره أن يدفعها إلى آخر مزارعة وله  
ليس له المدّ كان للوكّل يدفعها مزارعة السنة الأولى وإن دفعها مزارعة  
أكثر من ذلك لا يجوز وهذا الاستحسان والقياس أن يكون له أن يدفعها مزارعة  
بما شئت من المدّ من حيث التوكّل فيما شئت ما قالوا فيمن وكل رجلاً أن يسير  
له أحصيه بعد الوكالة بآول عامه ينتهي إليها أحصيه حتى أنه لو مضى أيام القم  
من هذا العام ولو بشر له أحصيه فاستمرى أحصيه في أيام الخريف من العام الثاني  
لا يجوز قلنا والتوكّل حصل بالمزارعة ولها عامه ينتهي إليها كالحالة وهو وقت الحصاد  
فإنه إذا حصد المزارع انتهت المزارعة بها بيتهاً ولهذا قالوا إذا دفع الرجل أرضه  
مزارعة سنة فحصل المزارع قبل حصاد السنة انتقضت مدة المزارعة وإن بقي بعض  
السنة إذا كان الثاني من السنة لا يلحق للمزارعة فمعهذا فوكّل بآول الغاية  
من وقت التوكّل من هذا الوجه وإذا وكل الرجل حراً بالمعاملة في الضل والأجر  
فإن كان وكلاً من جانب العامل فهو الذي على بعض أصيب بالمعاملة بما في  
الروايات وإن كان وكلاً من جانب رب التعليل في رواية هذا الكتاب لا يملك ضمن

نصيب

نصيب رب التعليل وعلى رواية كتاب الوكالة يملك العبد العشرة في  
المدّ وأخت الدرع إذا كان مشتركاً بين رجلين واحدهما غائباً فيقول عليه الخاضر  
من حاله ما له ثم يملك الدرع أوله من حقه ثم يرجع على صاحبه لأن الشرط يثبت  
للماصر إنما انقضى نصيبه ذلك وبنا على ذلك الدرع كسنة مال أحسنه ٢  
منح السبي باب السرية يوس أهل المحصن ثم يلحقها السرية الأخرى أروهم  
وهشام عن محمد رحمه الله رجل في يده أرض فزوعها فقال رب الأرض امرتك  
أن تزرعها فزرعتها فأمرني وقال المزارع عصمتها ورعتها فاقول قول المزارع  
أن حذره قد بذرته ونقصته ويتصدق بالفضل وهذا لأن المزارع زوعه بذرته  
في يد المزارع بما دللنا المذركا لظاهره كما ينبغي له إلا المذركا لظاهره بما في فضل  
قوله في سبيل الغنم أو الفاسم رحمه الله عن مزارع رزوع يوثق فأخذ بعضها من  
الأرض وبقي البعض يمسك بعد ما لم ينفذ المعاملة فإن كان بقي الأرض على حاله ولم  
يبلغ فهو بين المزارع ورب الأرض على ما استظهرنا لأن حكم المزارعة الأولى ما فيه وإن  
بقي معلوماً فهو الذي يمسك لستفهمه لأن المزارعة الأولى أنقصت من كل وجهها التعليل  
الدرع من الأرض فأعتبر السقي وإن ثبت من غير سقي ينبغي أن يكون بينهما على قدر جهتها  
في المذركا وإذا دفع إلى رجل أرضاً مزارعة على أن يزرعها سنة هذه مدته ونحوه  
على ما أخرج الله من شيء فهو بينهما نصفان وعلى أن يستأجر فلا يملك معه بما يزرعه  
كان هذا فأسد الحلات بالشرط في المعاملة أن يستأجر أحدهما أو لم يجر من الآخر  
لا ينفذ المعاملة والغرض أن استأجر أحدهما بعينه ليس من نصيبنا المعاملة أما  
استأجر أحدهما بعينه من قضايا المعاملة لأن المعامل لا يملكه أغنية جميع الأموال  
ينفسه واستأجر بالانقضاء العقد في العقد والشرط ما ينفذ العقد لا يفسد  
العقد سبيل الفقيه أبو جعفر رحمه الله إذا رزعا الدرع من الأرض فملك فيها رزوع  
من سائر ماله وأدرك فهو بين الأكار ورب رب الأرض على قدر نصيبهما إلا ما خرج من  
بذر مشترك بينهما ولصاحب الأكار أن يصدق بالفضل من نصيبه لأنه سقي أرض  
غيره بغير أدنه ولو كان رب الأرض سقاه وعمل عليه حتى ينته فهو له لأنه استعمله  
فإن كان الحب فبما فعله فما ذلك والأفلاحي عليه وإن سقاه أحبه كان متعلقاً  
والزراع بين الدرع ورب الأرض على ما استظهرنا من استأجر أرضاً وزرعها ورفع الدرع  
فبقت هناك سنة بالسقي الأرض حتى ينت ذلك الحيات فهي له دفع كرمه إلى  
رجل معاملة فبقي الرجل في الكرم على الاستيفان شيئاً من ثمار الكرم لأن الاستيفان  
بالعمل ولم يوجد ذلك إذا عمل على الاستيفان بمط الاستيفان أو أثاره حتى ضاعت الثمار  
لا يستحق شيئاً من الخارج فالمزارع فيه على التفضل أن كان المذركا من جهته يستحق  
لأن هذا ما يملكه وهو مستأجر الأرض ببعض ما يجمع فلا يحرم سواها إلا ما يملكها  
إذا عمل على شيئاً من الكرم حتى اختلف الخراج أو ضمنت للاستيفان شيئاً كان ذلك له  
فخرج من أصل مملوك له وهو مستأجر الكرم فأما إذا كان المذركا من جهته رب الأرض  
ينبغي أن لا يستحق شيئاً لأن الخارج ليس بما المذركا وهو ليس مستأجر الأرض بل هو  
مستأجر بعض ما يخرج مضمراً مثله العامل الوصي إذا أخذ أرض الختم لنفسه مزارعة

مل

سأله



ذكر الغنيمة ابو الفتح رحمه الله لا رواية لهذه المسئلة عن اصحابنا رحمهم الله وانما الرواية  
في المصادفة انما يجوز قال رحمه الله والجواب عندي في المزارعة على المفضل ان كان  
البدن من جهة الوهي يجوز وان كان من جهة التيم لا يجوز وعليه الفتوى دفع الرجل كره  
منا بانه لا بد من الكرم اليه بعد انقضاء المدة فلو شاع في هذه المعاملة يكون  
فاسدا لان هذا شرط لا يفتن فيه العقد ولا حد العائد به فيه منفعة انشراح  
ارثا سنة باخر معلومة ثم دفعه الى الاخر من ارضه ان كان البدن من جانب المستأجر  
جوز وان كان من جانب الآخر لا يجوز ذكره الحاكم السمرقندي رحمه الله في سنة ١٠٠٠  
في مسائل المزارعة كره في سنة ثمانية نوادر هذه المسئلة في حله هذا قول جمهور  
الله الاول اما على قوله الآخر لا يجوز دفع الارض الى الآخر مزارعة سواء كان البدن  
من المستأجر او من قبل المزارع ان المزارع يصير احدا ينفق ما يخرج ارضه وانما  
جوز استيفاء ربح الارض لعل سنة ارضه بالذات لا ببعض ما يخرج ارضه سنة  
الكرم اثاره طويلة اذ كان استخرا لا يستحق المزارع الاخر معامل حار كان في  
الاستخرا رصاوت مما هو للمستأجر والمعامل يرد على الاستخرا فصحت المعاملة  
من هذا الوجه دفع ارض الى رجل مزارعة بشرطها فزرع الرجل الارض وادرك  
الغلة فاحمل وقال انما استمرت هذه الارض من ثلثي حصة الذي دفع اليها الارض  
وكانت الارض ملكه تنقصها الغلة الى واحد نصف الغلة ثم قال دفعه فالتفت  
المذمعي فيما قاله ولم يخاصم المزارع فلا شيء له وان كرهه وخاصم المزارع فان كان الرجل  
المذمعي احدث نصف الغلة تغلبت للمزارع ان يشارك المزارع في النصف الاخر لان  
هذه من المالك المشترك بينهما على الشركة وما ينبغي سقي على الشركة وان كان المزارع  
دفع النصف اليه من غير تغلب منه عن احصاء ركن للعامة ان يحدد النصف الثاني  
من المزارع لانه يكون مصنفها حصة فكون صامتا ولو قال المذمعي المزارع بعد  
اخذ نصف الغلة منه حصة هذه الارض مني مزارعة فاحدها هل تجوز هذه المزارعة  
وهل ينقص المزارعة الاولى ان لم يكن البدن من قبل المزارع حتى يكون له ولا بد  
الفسخ مع هذا ينبغي ان لا ينقص الاولى بها لانها لو انقضت لما ينقص ضرورة  
الاقدام على الثانية مع قيام الاولى فلا ينقص الاولى فكلت ما اذا فتح ابدا ان له  
ولا بد الفسخ اذا كان البدن من جانبه على ما ذكره في ضد الكتاب وهما ان المسلمين  
خاسبا وعلى الفتوى وانما يات الرجل وترك اولاد اصغارا وامارة والا ولا بد الكار  
من هذه المزارعة من امرأة اخرى الميت فقل الكار عمل المزارعة وزرعها في ارض مشتركة  
او في ارض اخرى بطريق المذموم كما هو للمعتد فيهما من الناس وهو الا لا بد  
كلهما في عمال المزارعة وسعاهما لهما في يزرعون ويحسون الغلات في بيت واحد  
وينفقون من ذلك حصة وهذه المزارعة يكون مشروط به في الارض والا لا بد او يكون  
المزارع من الكوابة في ذلك على المفضل ان زرعا من يدرى مستوفى بينهما ما دفعه ان كانوا  
الباقيون كما لا بد من المزارع ان كانوا اصغارا كانت الغلات كلها على الشركة وان  
زرعوا من يدرى انفسهم كانت الغلات لهم خاصة لان ذلك بما يورثهم فيكون لهم على  
سبيل الخصوص وان زرعا بغير اذنهم من يدرى مشترك او من يدرى بغير اذن

الملك ما رغبتا بالملك للبدن فصارا كالبدن يدرى نفسه وقد ذكرنا الجواب في ذلك  
المفضل ان المزارع يكون المزارع من حصة فكذا هذا اذا دفع ارضه مزارعة سنة  
او سنة ثم اراد ان يحل الارض من يدرى المزارع وقد كان سريعا للبدن على المزارع  
ورب الارض عدل المزارع اعطى اخر مثل علي فقال رب الارض اعطيك فان اردت  
الارض ان يدرى بنفسه فلما على المزارع ذلك ذهب ورع الارض ثم ادرك المزارع  
ان كان رب الارض احار صعبه كذا كان المزارع عليه لان رب الارض لما كان  
اربع يدرى ان كان ذلك منه ذلك له الفسخ وله ذلك ان يدرى من جهة  
فلما احار المزارع بما احاط وجب منه ذلك الفسخ ايضا فلما وزع المزارع بعد ذلك وري  
رب الارض يدرى ان كان هذا ارضا مزارعة وقد صدر من رب الارض لانه الذي هو  
قوله ارضها يدرى والمساكن كانت ارضه الفتوى الاخر اذا مات ودفع المزارعة  
به والى ورثته لا يورثه الاخر لان عند المزارعة قد انقضت ولم يوجد من المستأجر  
ان الخارج يكون يورثه الاخر لان عند المزارعة قد انقضت ولم يوجد من المستأجر  
ما يدل على ان المزارع او شريكه يكون له لانه قال ارضي او لم نقل وليكون للمزارع  
بينا سنة مثل هذه الصورة لا يستحق الدافع شيئا سوى يدرى وهذا يكون  
ربا لاهية وورث من مثل هذا في اول هذا الكتاب ولان رطب استباح  
ارضا على ان يورثها يدرى صاحب الارض على ان كان المزارع من الجانب لصاحب  
الارض ولكل واحد من الرجلين الثلث ويدرى فليس يحصل شيء من الارض لانه انما  
فعل احداهما لاجل فيه الحرفي فعل احدهما بغير علم صاحبه وحصل لرب الارض  
في الدرع الحرفي شيء كان افضل والاصل في هذه المسائل ان العمل لا يقوم الا  
بالعقد فلا يستحق مجرد العمل شيء بدون العقد لكن محمد رحمه الله ذكر في كتاب  
المزارعة في مثل هذا انه يطلب رضى العامل ومن اراد ان يحدد ارضا مزارعة والا  
رهن عند رجل من يدرى المزارعة قال من الراهن رضى المثل سبيل الشئ العام  
عز الدين رحمه الله عن الكار طلب من المزارع ان يعطيه الارض مزارعة على ان  
الثلث في فاعل والافلا مزارع وحصل قال الاكار اعطيك الرب وكيف حاله فقال  
الثلث للبدن فان لم يشرط قاله وارضيه مني على ذلك قال ويكفي بهذا الحديث  
المزارعة عرفنا ان لم يشرط جميع بشرطها من بيان المدة والبرع لان المزارع  
استحسن احوالها بما دون هذا فان الرجل اذا قال لعزى اعمل في ارضك سنة  
المزارعة ورضي به كفا له ذلك للمعاري وفي فتاوى محمد بن الوليد السمرقندي رحمه  
الله معا كان رجل الصبيان لاهل فزعه فامع اهل القرية وحاكل واحد بعض البدن  
من عنده وزرعوا فيكون الخارج للمعاري حصة وراسوه جميع ما خرج لصاحب البدن  
لا يدرى لهما البدن الى المعاري لكون المعاري للمعاري واما يدرى انفسهم حرم كوفين  
سبيل الذي لا يورثه في كسبي فقضى الحان وذكر المحامي رحمه الله في احاديث في سلة  
سبيل التوبى الثلث والربع ان مستأجر يدرى رحمه الله احدا واهبه باحوال المعاري المذكور  
ونرى الغنيمة عبد الرحمن بن هذا وبين فقرا للمعاري معصوم عليه ولا يكره  
معامل الناس بما هذا ليس معصوم عليه بغير رضى المعامل كما قلنا في التوبة







وتعبر المسير يا سيدي رجل من الأرض بالناس له ساق والشجر ما تحت على ساق وبغايا  
السوس من حمله للشجر لأنه له ساق وبعض مشاغلنا رحم الله قالوا الشوك الأخضر  
وهو من حمله الشجر لأنه له ساق وبعض مشاغلنا رحم الله قالوا الشوك الأخضر  
الأخضر وكان القديس يوحنا رحمه الله يقول الشوك الأخضر ليس من حمله الشجر  
وعن محمد رحمه الله في التهادر روايتان في روايته جعله من حمله الشجر قالوا ليس في  
المسلمة اختلاف الروايتين وإنما اختلاف الجواب لاختلاف الموضوع ما قاله بعض  
الروايات أنه عزى له الشجر راديه ما يقوله الساق ومن حمله هذا الشوك ما يؤم  
على الساق وروى داود بن سعيد عن محمد رحمه الله أنه قال ما أبته الناس وليس  
يكلا وإن لم يكن شجرا وما لم يسمه الناس وهو كذا وإن كان شجرا وفي المنسني قال  
أبو يوسف رحمه الله إذا كانت الخطوب على الطريق هل هي ملك لرجل وليس أحد  
أن يخطها إلا بدنه وإن كان في غير ملك فلا بأس أن يخطب وإن كان يخطب  
البرية وأهلها وأما الشجر في النار في حب الاصطلابا وحديث الباب والعمل  
مضبوها وأما إذا أراد أن يأخذ من ذلك الشجر فإن كان ذلك شجرة له فليس  
لصاحبه أن يسرق منه وله أن يأخذ من غيره أن صاحبه وذكر في موضع آخر إذا كان  
النار حار لو حدت نصير في ليس له أن يفتكس منها وإن كانت حارة لو حدت نصير  
بها فأفله أن يفتكس منها وقيل إن كانت من خطب شجرح أن أدرك الشجر الغايه  
كما يكون في القياس غير أن حرره أولا فله أن يفتكس منه وإن كان حال لو حدت  
نصير في ما إذا أحرره أولا حتى صار ملكا له فهو على الانفصال الذي قلنا قال محمد  
رحمه الله في الأصل قال أبو حنيفة رحمه الله عنه إذا كان للرجل نخل وعين أو ثناء  
فليس له أن يجمع بين السبيل أن يستني منها وإن شرب وإن سقى دابته وهذا  
لأن الماعلى السر لم يعضه الأصل وبالفقيه ينقطع البركة في حق السعد بالحد  
بالموضع كاحراره وهي الأواني والحناء أما دون ذلك لا يقطع الشجر في حق الشجر  
فإن فصل أن يجمع الماعلى الشجر في حق السعد لكن النهر والسيح ملك لصاحبه على الظاهر  
فينبغي أن يكون له حق المنع عن المدحول في ملكه ألا ترى أن الكلب إذا نبت في  
أرض لسان كان لصاحب الأرض أن يمنع الذي يريد الكلب أن يدخل ملكه وإن نبت الكلب  
على الشجر والحداب انفق المنتدون من مشاغلنا رحمهم الله إن المسلم من حارة  
على أطلالها وأختلوا فيها عليهم فكان الطريق رحمه الله يقول أن كان المرسل  
للمشقة عدا ما حرق بقر من هذا الموضع أن يذهب إلى ذلك المكان لصاحب المكان  
ينفعه من الدحل في ملكه وإن لم يجد ما حرق فقال لصاحب النهر ما إن يعطيه  
المال السعد وأما إن نزل في باطن نفسه مشروط أن لا يسرق في النهر كما في  
الكلاب في ذكره الطحاوي رحمه الله في الكتاب أنه ليس لصاحب النهر أن يمنع من  
على ما إذا الرعي ما أخر ولم يعطه صاحبه نفسه ومن المشايخ من يقول ما ذكر محمد رحمه  
الله في الكتاب أنه ليس لصاحب النهر والسيح أن يمنع من يحول على ما إذا كان الحفر في  
أرض الموات ليس لصاحب النهر والسيح أن يمنع من أن يسقي دوابه منه إذا كان  
لا يفسد بسبب ورد دوابه مساه النهر ولا حرق منها حتى قلنا إذا كان الحفر في

أرض

أرض يهاوك منها الجواب ما قاله الطحاوي رحمه الله وهذا لأن الأرض الموات كانت مشتركة  
بين الناس كحروا لذي أحياها بسبب الحفر فإنما أحياها لتجصيل ما هو مشتركة  
للتجصيل ما هو مشترك في الحي فلا ينقطع أثره في حق الرجل لأجل الشجر ويجوز أن  
يكون رضى الشجر لسان وآخر يفتق وهذا المعنى لسان مما إذا كان الحفر في ملكه  
فإن كان يسكنه سببا بالنهر أو حفر في سببها سبب وردوا الجواب بهذا الذي يرد  
السعد وجد الماء بالعرب واسمى دوابه لأن له حفر في الدحل لأجل التجصيل  
إلا في أرض الموات وبوجه ما يملكها قال محمد رحمه الله في كتاب التبر  
كل أرض يملكها أحد وقد انتفع منها الماء أو رعى أهل المصير والغريه كان مواتا وإن  
كانت في سبب من الجارات والماصل بين المعبد والغريب مروى عن أبي يوسف  
رحمه الله قال يقول رجل خبر يروي الضوابط من أرض القارات على مكان على يمين  
أعلى صوته فيه يكون بعد ذلك في الموات بالأنبوب من العمار ويحصل  
عن صاحب الملة للخطب وللر والمضى لكل يدره في ما ذكره الطحاوي رحمه الله  
وعن أبي يوسف رحمه الله رواية أخرى أن المعبد مدعاه وقد جعل آخر رعيه  
الناس العدا مواتا وهو في الأرض موات ولا بأس أن يسقطها فليس ذلك بأحيا وإن  
قضى في الخطب وقيل كالموات ولا بأس أن يسقطها فليس ذلك بأحيا وإن  
سقطها في ذلك فهو لحيوان أو سببها أو سببها كما سقطها المافوقها وإن  
يدرها فهو لحيوان الذي ذكرنا من تفسير الأحياء مروى عن محمد رحمه الله رواه  
ابن رستم وفي أبي يوسف رحمه الله الأحياء البنا أو العرس والخراب أو السقي  
وعن محمد رحمه الله الخراب أحيا وذكر سبب الأحياء المرحسى رحمه الله أن الأحياء  
أن جعلها للزراعة بأن كرها أو ضرب عليها المساه أو جعلها لمر أو من جعلها  
أرض بشاره تشبه المباره فقد أحياها ذكره في المسعى فاك والتجريب ليس بأحيا  
ويؤيد التجريب أن يمر الرجل بموضع من الموات ويعبد أحيا ذلك الموضع ولا  
ملكه الأحياء لولا فعلها بها بعلامة فتجميع حول ذلك الموضع الأحياء وأحده  
ما فيها من الحشيش فيضل حولها أو يجرس حولها أعينها بالأسنة وكذلك إذا نبت  
الأرض من الحشيش أو لغيره فيها من السور فقد أحيا وليس لأحد من غيره  
عمر في سببها إنما قال لمن أحيا أرضا سبب في له وليس له حفر فيها ولا يجرس فيها  
سبب في سببها ليعتق أن يكون له حفر قبل الثلث وبه أخذ بعض مشاغلنا رحمهم  
الله قالوا التجريب بعد ملكا موقفا إلى ثلث سنين للمحفر حتى لو استأجر الواسعي  
هذه الأرض قبل ثلث سنين لا نصير ملكا للمحفر وبعض مشاغلنا رحمهم الله  
قالوا أن التجريب لا يغير الملك للمحفر حتى قالوا لو أحيا الإنسان حفر في الأرض قبل  
ثلث سنين نصير ملكا للمحفر المحفر ومن أحيا أرضا سبب في له أن أحياها بادن  
الأنام وعندنا ما يملكها وإن أحياها بغيره أن الأمانها أحيا بظاهر قول النبي صلى  
الله عليه وسلم ليس لأحد أرضا سبب في كره وأبو حنيفة رحمه الله عنه يقول الحفر  
محول ما إذا كان الأحياء بادن الأمان عرفت ذلك يقول عليه السلام ليس للمحفر إلا ما  
نفس أمانه وفي المسنى إبراهيم بن رستم رجل لحياء أرضا مواتا فحفر فيها

بها



ارضاء الاول ساكت حتى احصوا جواهر الاربع كيف يكون الطريق الى الارض الاول  
قال اخرا رضى لها صاحبها، يترك له فيها طريقا الى ارضه لا يدعى سكت حتى  
الاول والثاني والثالث صاروا في طريقها فاما الرابع فبدا جارا طريقه من حيث  
المعنى فيكون له فيها طريقا واذا احصوا ارضه ما بين انتم فلم يرها صاحبها للزيارة  
فتركها لآخر ورعها هل الاول ان يصرها منه اختلف المشايخ قال القليل  
القسم احدى ان يصرها منه المثلث رحمه الله يقول ليس له ذلك وكان يقول الاول  
اخرها ما دام يستغلها فاذا تتركها او اعرض عنها بطل حقه وكان الثاني احرى بها  
وغده من المشايخ كانوا يقولون الاول ان يصرها من يدها الثاني وحاصل الخلاف في  
الى المثلث بالاجابة رضى الارض او يستغلها كان القليل او القسم رحمه الله  
لا يملك رضىها وانما يملك منعها والاستقلال فيها وعلمه المشايخ يقولون  
بملك رضىها قال محمد وسالت ابا يوسف رضىها الله عن هذا المهر ادا كان قول  
عليه وعدها الما يفسد الما وعدها عن ارض فاحد هذا الرجل وجارها الى ارضه  
قال ليس له ذلك ادا كان يصر المهر كان يصر منه الما حق العامة والبر في  
حق عامة المسلمين لا يجوز ادا كان يصرهم - واد كان ذلك لا يصر المهر فله ذلك ادا  
الاسم عند ابو حنيفة رضى الله عنه وعندها يادى ويغير ارضه عن الما احصا المواد فان  
يتم المهر لا يحصل الا حيا على ما رواه اهل العلم **فصل الثالث**  
**كرى الارض** او اصلاحها **باب** النهى الاعظم اذا اعتاج الى الكرى والبناء  
يكرهان من مال حرام لا يستغنى ذلك عاين الى المسلمين وما بين المال لم يكره  
لمسلم المسلمين وذلك على هذا اصلاح مسانعة ان حقت منه عرقا فصره لا يكون  
هذا الكرى مال كراخ وكجزية وما جرى مجراها ولا يصر الى اليد الصداقات  
والعشور انما هي حاصلة وهي مملوكة الفقراء والخزاج والحربة اعدت لمصلحة  
العامة وهذا يابى للعامة وان لم يكره بيت المال شي فالامام يحرم الناس على  
الكرى لان الكرى تنفع العامة وفي الترف ضرر العامة وفي مثل هذا عرق  
الجبر لان العامة قل ما ينفون على ذلك من غير اضرار الا انه يخرج الكرى من كان  
مطلق الكرى بينهم ويجعل موهبة على الاعضا الذين لا ينفون على الكرى بانفسهم واما  
النهر الذي جعله العبيد لان الترف فيه عام كالكام فكري هذا النهى على  
اهلها لامل بيت المال لان يستغنى ذلك عاين الى اهلها على الترف وان اى يملك  
منها الكرى فهو عليه لان كبرى ضررها من غير عرقه خافق وفي عدم كرم  
ضرر عام ولا شك ان دفع ضررها الى اهلها الذي جعل تحت الغنى والشركة وضها  
حاصد فله على اهلها وان الى بعضهم الكرى هل هو الذى فتنه اختلف المشايخ  
قال بعضهم بحر والماله سالك العفة ابو جعفر رحمه الله بل يرفع الامر الى الامام  
حتى ان اقسام ما رايها في كرى يفسد الى علم ان يسوقوا موهبة الكرى من نصيب  
الامر من الشرب بان يسوقوا نصيب الامر من الشرب مقدار ما يبلغ فبمده ما يرفع  
الى نصيبه من الكرى وان افعوا على ركب الكرى في هذا المهر لا يحرم الامام على ذلك  
في ما هو مذهب اصحابنا رحمهم الله وما كان بعض المشايخ من سكتها عنهم ارضهم على

فان

والله اعلم اشياء الشفعة في النهر وان لم يرضوا الامر القاصي في المسئلة الاول هل يجوز  
على الذى يصفه من الشفعة وهل ينعى الى من سكتها حتى يودي ما عليه من الشفعة  
قال القاصي ان ينعى الشفعة رحمه الله لا يمنعون بخلاف السفل والعمو وكذا خلاص  
المشايخ في نفعات الشفعة رحمه الله وذكر في عمود المسائل في باب الشرب ان  
المنع قول ابو حنيفة رضى الله عنه والى يوسف انما يصح على عبد القوي واما اهل  
حقت ان يسوق المهر الخاص واداد وان خصومه فامنع بعضهم فان كان في هذا  
ضرر عام بان كان الما يصر الى طريق المسلمين والى ارضهم لولو لم يصر لولا  
على ذلك وان لم يكن فيه ضرر عام لم يصر بالانفاق وقال ابو حنيفة رضى الله عنه وليس  
على اهل الشفعة فيما اعلم من الكرى سى ما لا يملكه لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه  
طريق الا باحة ولا ينفق على غير المالك الاول لان سكتهم في الشفعة عامه ما سكتهم  
اهل الشفعة والترك العامة لا عرق لها حتى ينادى النصارى وكذلك حتى الزام  
الذى يملكه اهل الشفعة لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه  
الكبرى عليهم جميعا ولكن من جند ان الشفعة لا يملكه الا ان يملكه الا ان يملكه  
عنهم موهبة الكرى حتى يرفع ذلك وان افعوا على كرى يصر الخاص قال ابو حنيفة  
رضى الله عنه موهبة الكرى وقال ابو يوسف ويحرم رضىها الله الكرى عليه جميعا من  
من اول النهى الى اخره يفسد الشرب والارضى واد ارضه واد ارضه واد ارضه  
عد موهبة الكرى عند ابو حنيفة والعصم انه لا يرفع ماله بها واد ارضه واد ارضه  
عد القياس اذا احتاجوا الى صلاح حافى النهر واما الطريق الخاص من قوم  
في سكة غير نافعة اذ وقت الحاجة لكاحه الى اصلاحه من اوله الى اخره  
انما صلاح اول الطريق عليهم بالاجماع فلا يرفعوا ادا رضى منهم هل يرفع موهبة  
الاصلاح لا رايه لهذه المسئلة وقد اختلف المشايخ فيه منهم من قال هو على  
الاختلاف الذى ذكرته في النهى الخاص وقال شيخ الاسلام في شرفه حاكما على الغنى  
ابو جعفر رضىها الله الغنى من السكة الخاصة وبين النهى الخاص والعرق ان  
صاحب النهر لا يباح له الى الطريق فيما واد ارضه بوجه الا انه لا يستعمل ما واد  
داره بوجه بخلاف النهى لا يمسك الما الى فيما واد ارضه ولولا ذلك لعرق ارضه  
حال كره الما فكان يستغنى الما واد ارضه من النهى بغير ما به وهذا فضل اخر  
لا بد من معرفته ان جازوا الكرى ارضه اذا اراد ان يبنى راس النهى حتى يسبق  
ارضه هل له ذلك لم يرد محمد رحمه الله هذا الفصل في الكتاب وذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله هذا الفصل اختلاف المشايخ واما ادا كان النهى على العامة فكري  
يكرهون منها وهي التي يراها بالغا رضىها كما ما سوا على كرى هذا النهى فبلغوا  
فوهه لغيره هل يرفع عنهم موهبة الكرى فلا يرفعها في المسئلة في الامر  
قال شيخ الاسلام وذكر هذه المسئلة في النوادر انه يرفع عنهم موهبة الكرى ما لا يرفع  
على قياس النهى الخاص حتى لا يرفع ماله بها واد الكرى رضى فيهم في الفصل  
الرابع في بيع الشرب واما يفسد ماله بها واد الكرى رضى فيهم في الفصل











نهرهم فوم لكل واحد منهم على راس يديه له اريد واحد منهم ان يكرى الامدق وسيعمل  
الكوه عن موضعها ليكون اكر احد الما علم ان الكوه مسئلة نظرا ريعت فاراد ان  
بعد ما الى حاله الاول في اما ادا على انشا كانت في الاصل بهذه الصفة فاراد ان  
سجلت ليس له ذلك واليه استشار شيخ الاسلام في شرح كتاب الشرب والشرع  
شخص الامية السرخسي رحمه الله اخرج في المسئلة على ان لا يكون في ذلك وجه الله في  
الكتاب وقال له ذلك على كل حال وان لم يعلم الكوه في الاصل قال شيخ الاسلام رحمه  
الله سئل عن ما يكون مثل ذلك في الشرب والعرف والعادة وان اذ ذلك يرفع الكوه  
وكانت مسئلة لم يعلم في المسئلة ارضه فبلا قال في الكتاب له ذلك من غير قصد الله  
مال شمس الامية السرخسي رحمه الله قال شخص الامية الجواليقي في شرح الاسلام جاهر  
راده وجهه الله ما ويل المسئلة اذا كان هو الرق بعد الكوه الى المسئلة الاول بالاول  
كان في الاصل لذلك ليس له ان يرفعها قال وسأله عن يريد ان يرفع في عرض النهر  
ويخرج الكوه عن في النهر فيجعل على ارضه اذ وج من غير النهر الى اسفل قال ليس له  
ذلك وصورة هذا ان كانت الامواج التي فيها الكوه في النهر اذ ان يوجها عن صفة  
النهر فيصالح في وسط تدفع قوه النهر بعد لوج فانه لا يكون له ذلك قال في شرح  
نهرين فوم لهم عليه ارضه فان ارادوا ان يسرق سريره الى رجل اخرى لم يكن لها  
من ذلك النهر شرب لم يكن له ذلك الا اذا كان الشربا سو كان يريد سريره من بحري  
عده الى هذه الارض وكان يريد سو قد من بحري الارض القديمة وان اراد ان يملك  
الارض القديمة فيرسي من الارض القديمة هذه الارض هل له ذلك ذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله في شرحه ان سد قوه النهر فله ذلك وان لم يسد قوه النهر وليس له  
ذلك اذا كان لرجل يترقب ارض اراد ان يدخل ارضه لصاح من النهر شربا فله  
رب الارض من ذلك وليس له ان يدخل ارضه والا عني في نيل النهر لا صلاح النهر فله  
ذلك في الاصل ولم يعل جلا من مستأجنا من قال ما ذكر في الكتاب قول ابن حنيفة  
رضي الله عنه وما عل فولهما فلهما شربهم فكان له ان يفسد على المستأجر لا صلاح النهر  
وليس له ان يرد بها والمستأجر ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب على الوفاق ان موضع  
المسئلة ان صاحب النهر يبيع المستأجر من صاحب الارض وفي النهر لنفسه فرق من قبل  
المسئلة ومن مسئلة العوات وصورتها اذا كان طريق المرد في العوات في ارض اسان  
كان لباس ان كروا في ارضه بغير اذنه والعرف ان في مسئلة العوات من اطلعت الناس حتى المرد  
ان كروا في ارضه بغير اذنه والعرف ان في مسئلة العوات من اطلعت الناس حتى المرد  
في الارض فذكر علما صبر الخاص بدفع صبر الخاص وابنه لا يجوز اذنه اذ الفاضل  
الاسان في شمس الشرب والعرف في شرحه ان يملك ارضه ان سوتا الى ارضه هذا هو  
وهذا بوناعا لان ذلك سمعها ولا يجرها بوناعا كالمياه في الدار ولو كان لكل واحد  
بغير حاكم فاصطالح ان سفي هذا من بغير صاحبه لم يجر كالماء السكنى بالسكنى  
لان هذه اسم وسع الشرب لا حوزة فتاوى ابي الليث رحمه الله رجل له مياه شرب  
في نهره اراد ان يجمع كله ويحصل في مشا ورواها فله ذلك لا يجمع حقوقه وشرا له  
جا ورجلان هما سارور ومن مائة مبر فوم لكل واحد منهما يوم واحد فاصطالح ان يجمع

ما

ما احصا في يوم واحد كان لهما ذلك وليس المستر كما معهما لا يجرها من ارضه فان سفي على  
وجه لا سعات في حق الشربا وجه في التوارك كم بين اربعة بغير وجب هذا الكرم حاط  
له جاس اشترى احد الشربا الاربعه الحاط واراد ان يسوق اليه ماء حتى ينعشه  
س ما الكرم والشربا المنة فنعونه عنه فان اراد ان يسوق اليه ماء في البحر المستر  
فلم ينعشه وان اراد ان يسوق في حوض خاص له لم يكن له جاس ان يسوق اليه ماء اذا كان شرب  
الحاط المستر من هذا النهر في اوقات الساقط من يوم اصطالح ان يسوق  
لكل واحد منهم سو ما وفيهم غائب فقدم فله ان ينقل فستهم حتى يسوق في حوضه ان  
لم يكن نوا ونوعه وان كانوا او موه فليس له ان ينقل لانه لا ينفذ الرجس وهذا خلاف  
فتية الدار والارض ان كان واحد من الشربا ماء لم ين من العايب حصا اذ بعض  
ولم يرض كان له ان ينقل فستهم وان اوفوه لان الله في هذا لا ينفذ لانه متى  
اعاد العشة فها يبيع في نصيبه غير ما وقع في نصيبه في العشة الاولى ويكون ما وقع  
في نصيبه في المسئلة اجود اما في مسئلة السك لا ينفذ بعض العشة لا نالو  
بعضا لا يد باطحا وان نصيبه بالنصيب لا سعات ولا ينفذ بعض النصيب  
الراسم في حوض ما سياتي بسبب السقي وما سياتي اذ اسقي ارض نفسه وسلاها وكتب  
الارض جاره فله الشربا وجهين ان كان في المسئلة يحال لا يستقر الما فيه بحري  
الى ارض جاره ويستقر فيها فالساق صان وان ارض الساق يحال لسم الما فيه جاره  
سعدى الى ارض جاره فلا حان في الساق ذكره رحمه الله المسئلة في كتاب الشرب  
مطلعه في شرح الاسلام رحمه الله في شرحه ان يسوق اليه ماء حتى ينعشه ان جاهر رحمه الله اذا  
سقى ارضه سقياس في مسئلة العادة فاما اذا سقى ارضه سقياس في مسئلة العادة  
في العرق والعادة بعض وهو بغير ما لور في ما لور ارضه فاحترق جاره ان او تملك  
يويد من مسئلة العادة واما لا يجر ان كان علامه بعض هكذا كرس في الاسلام  
رحمه الله وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله في مسئلة العادة ان لا يجر جاره من  
عن نصيب ولذا لكان يرد ارض جاره فهو على ان يغيب ايضا كذا ذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله وذكر شمس الامية السرخسي رحمه الله في مسئلة العادة ان لا يجر جاره من  
عن نصيب ولذا لكان يرد ارض جاره فهو على ان يغيب ايضا كذا ذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله وكان الشيخ الامام اسمعيل الزاهد رحمه الله يقول اذا سقى ارض  
نفسه سقياس فاعناق وبعدى الى ارض غيره ان لا يجر اذا كان يجمع على السقي ان  
ارض نفسه سقياس فاعناق وبعدى الى ارض غيره ان لا يجر اذا كان يجمع على السقي ان  
سقي يوسه مقدار حقه فاما اذا سقى على غير بويته اية يوسه ربا وعل حقه فحين  
وقل اذا سقى ارضه سقياس فاعناق وبعدى الى ارض جاره وهو يجر ولا يجر جاره بعض  
ذكره في التتالي وقيل ايضا اذا سقى ارض نفسه سقياس فاعناق وبعدى الى ارض  
جاره ان كان الجار قد تقدم اليه بالاحكام فلا يجر من في الاستصان كذا في المسئلة  
اذ انتمد الى صاحب الحاط وان لم يتقدم اليه بذلك حتى يجر في الاخوان وان كان في ارض  
رجل جاره سقي ارضه وبعدى الى الناس ذلك الحاط الى ارض الجار فان كان الجار في  
منه وان كان يعلم ولم يسد فهو من كذا في مسئلة الاسلام في شرح كتاب الشرب

بل

شبكة



وفي فداوي الصلي رحمه الله ذكر سبله المحرر اجاب انه لا ضمان من غير تفصيل واد الفهر  
راس الهن من الهن شيئا ارفع جاره ان يخرج من الماسد ما يجتمع منه في مثل ذلك  
الهبر من رعا وعاده ولا ضمان وان كان علفه فهو ضمان هكذا ذكر شيخ الاسلام رحمه الله  
وفي الفقه اذ افترق الما لم يتركه ما زاد اذ ارمح الهن وليس فيه ما يفرح الما لم يتركه ان لم  
يرود في النسخ على رسمهم يا عمله وكذا اذا اعظم الما ولم يتركه ولم يفرح الما لم يتركه  
عند ارمحه وفي فداوي الى النبي رحمه الله اذ استبي ارمحه فاسل الما في الهن حتى جاور عن  
عرفه وقد كان طرح رجل اسفل منه في الهن يرا الما قال الماسع الهن وسال حتى  
له في الهن حتى وفيه ايضا رجل له مخري ما يعرف وراحت اخرى في الهن الماسع حتى ان كان  
وخرنا قال ان كان السبل جسد الهن يره وقد اخري الما بعد ما يطبق الهن ولو لا السبل  
ما يعدي الما الى دارة الاضمان على صاحب المخري لانه استوفى في حقه لعل وجه المعقدي ان  
كان رجل يملك من الما ما ساعدى به فرب فهو ضمان واصل المسئلة ما ذكرنا رحمه الله  
يعرف من رجل ان اخذ احد هاسك امه لك رزق ستر بكم بعضه عطشا وبعضه عرا  
فال بعض ما هلك غيرنا ولا يضمن ما هلك عطشا واد ارفع سكر ارفع مبر الهامة سكر  
ارمحه وركب السكر ذلك فهو وصل الما ووقع ارض رجل سبب السكر او فسد رزقه فاسل  
على وجهين اما ان اخري الما احد او اخري نفسه في الوجه الاول الضمان على المخري  
الوجه الثاني الضمان على الذي سكر في ارمحه من مبر الهامة وعلى مبر الهامة انما اذا  
صحا او استوجده الموهبات فلا حرج في الامار الصما وفسد يد لك اراضي قوم فو  
ضمان ما به اخري في الما حرج رجل ماله من الما في ذلك الوقت يستطع له وصل  
الما ووقع في موضع الهن في ارض رجل فاضر بالارض وفسد رزقه في الارض قال  
سبط ابن جري الما نفسه بعض الحرب اذا كان الهن للهامة لانه سبب مفقدي وان  
اخري الما رجل فخر من المخري والفاخ دون الحرب واد اكان الهن مستر كاسق في  
من الشراكا ارمحه ولم يتركه راس هذا الهن وطل الما ارض رجل وفسد رزقه يضمن  
قل ان كان هو الذي وقع راس الهن واخري الما الى ارضه فقلبه ان يفسد موهبه الهن واد اكان  
يسعد حتى دخل الما ارض غيره واصطلح يضمن وان لم يفرح فهو موهبه الهن ولم يفرح الما لكرها  
فان جاور في مسعى ارض نفسه فليس عليه ان يفسد موهبه الهن واد اكان يعمل فلا ضمان عليه  
واذا سدا بنا والشراكا ما مثلا الهن ووقع الما في ارض رجل وفسد موهبه وفي فداوي الى النبي  
رحمه الله رجل الخي شاء مسته في الهن الطاحونه فسالها الما الى الطاحونه فخر حرج  
الطاحونه قال ان كان الهن لا يحتاج الى كركي لا يضمن وان كان يحتاج الى كركي فهو  
ضامن ان علم الطاحون حرج من ذلك فله عمل الملقى بفسد باغ الما اذا كان لا يحتاج الى كركي  
لان ذلك يره وسبغ او رعا او اسعد في الما وتحت كالمها هامة وفسد موهبه الهن  
الملقى بهذا السبل كثره في النسخ من جملة ذلك اذا اوسلت دابته فاسايت شيئا في  
وجرها ذلك حتى صاحبها ما امانت وان وقعت ساعد فترسارفا فامارت بعد ذلك  
فلا ضمان فيه على صاحبها وانقطع حكم ارسال الما ونفت ساعده وفي الاحكام اذ لفظ  
الرجل رجلا والذاه في الهن وتوله حتى مات فان عرف من ساعده فقلبه الهن والرجل

ساعده فخرق لم يكن عليه شيء وانقطع حكم الغاية لما سعى ساعده كذا هلهما فان قيل  
ايضا في بعض النسخ انما اذا كان الما حرجا ففت الاغلا عليها اذ ارجل حرجا ما سواك  
بعد ذلك قالوا فيها اسفل ما اذا حصاره ندهيت النار وطلوع جاره فالفقه فانه ان كان  
اليوم رعا وهو يعلم ان الفرج يجب بالنار الى رزق غيره وساعده فهو ضمان وان لم يكن  
رعا لا يضمن قلنا هذا قول خاله بعض المناجرين وهو خلاف جواب الكتاب لم يحدد  
سبل الهن في الما في رزقه الله وانما احمه نفس الهن السوسى رحمه الله الا في الما ذكر  
في الكتاب انه اذا دخل رباط رقي سبله ولسان كان دابته يضمن وان كان حاملا فاداه  
الضمان لا يضمن بالفسد بالفسد لا يفرح رباط ولم يفرح بها اذا كانت السبل طاعة  
الرجل وبها اذا لم يكن طاعة فقلعت بعد ذلك ان الفصح ما ذهب اليه  
المصلح العاصم في اصلاح المسئلة والمخري رحمه الله فاسل الهن فاسل الهن فاسل الهن  
من الارض حرج السبل مخري من الارض فاسل الهن فاسل الهن فاسل الهن فاسل الهن  
لمه اخري من الارض يفرح واذا رقي على ابن احد انه قال ارجوان يكون هله الما حرجا  
وليس لها اسباع عن اعطى الثلثة الاخري قال ابو السبل رحمه الله يوافق فليها وفيه فناس  
قول ان يفتقه رزقه الله عند اخري رزقه الله ما لو افرح ارجوان هذه الارض الاخري  
يلد ارجوان اخري رزقه الله منه يعني فلي هذا لو كانت عينه الاخري المله فانه  
الاسم حرجا رجا الما فخر كبر مسعى سبله مسعى سبله فوهبه الهن الصغير واد اكان  
اسلحه بالآخر والمخري فاصلاح الارض على اصحاب الهن الصغير لانهم هم الذين يفتقون  
به والعموم على من له العم فخر كبر ويفرح صغيرا من اسلحه اصحابها  
على الهن والنفس والفتقه عليها يضمن وان كان على اخري الهن ولا يفرح فله الما وكذا  
تكون من رجل حوله احد هامة كذا فاحتج الى الفتقه عليه فهي عليه نصفان بخلاف  
الشرع واد افسدت فتقنها على فخر ماله فليكون موهبه الملك على قدر المالك في  
الموضع رجل له مخري في ارض رجل فخرت المخري فاحد صاحب الدار صاحب المخري املا  
لا يفرح صاحب المخري في اصلاحه وهذا رجل له مخري على سطح رجل فخرت السبل لم يفرح  
السبل ان يفرح صاحب المخري باصلاح سطحه وان كان الهن يملك اصحاب الهن احمه  
باصلاحه ومنهم من قال اصلاح الهن على صاحب المخري وليس هذا السبل لان الما الذي  
خرق في الهن يملكه فهو الذي يستقبل الهن يملكه فيكون اصلاحه عليه وفيه احد الفقه  
ابو النبي رحمه الله رجل له ارض مخري ما على سطح حار فخرت سطح الحار يقول لصاحب  
المخري وقع راس في موضع المخري على سطح حار فخرت الما الى نفسه فاد اكان المخري فخر  
السطح الذي يخرق عليه الما والله اعلم الفصل الحادي عشر في الما  
داران رجل سبل سبله احد هامة على سطح المخري فباع التي عليها السبل من رجل فخر  
بها فخر باع الدار اخري من رجل اخر واد المشتري الاول ان منع الما من اسالها الما  
على سطحه فله ذلك لان يكون استرط البائع عليه وقت ما بعه ان مسبل ما التي يفرح  
في الدار التي يفرح رجل له داران مملكتان احد هامة والاخرى حراج باع الحرب  
وكانت مملكتان العا مملكتان مملكتان مملكتان مملكتان مملكتان مملكتان مملكتان  
البيع وان استغنى البائع لنفسه مسبل الما وطلح البيع فاستغنى سبل الما حراج وطلح

سبل

شركة







ما ظاهر وهو دور في كل مرة واذا احسبته لا يجد ما لم يسكر واذا طبع الحشر في سكره ولم  
او حل دون حتى صار حاشا فلا راس به لان ما يولد في السمك والخل والخل من اجزاء الحمر  
حلاذ كالمسلة في الاسفل مقلد من غير تفصيل ومن اي يوسف انه كان بعد ان  
تغيبه لا وكان يقول ان السمك والخل معلوما بالحشر يظهر اذ ادمعها صفا وكان يقول  
ان المخل المقلد في الحمر والسمك معلوما كان او عا لبا يصح مجاوره الخمر ماء ولا يصح  
حلا حتى يظهر صبيحنا على حاله بموجب تحسن المخل على المجاوره ولكن اسقطنا الحما  
المذموم اذا كان قليلا ضروره على الخمر ولا ضروره فيما اذا كان المخل كثيرا فيقول لما  
تغيبه العباس فهذا سهل بحسب ولا على شأوله وان صار حاشا هكذا افضل من  
المنافع على ابيه فقال ان كان الما هو الغالب فالمخل بحسب وان كان العنبر  
هو الغالب يظهر الا ان العنبر انه يظهر في الحاشي والخل لا يظهر فيه رحمه الله  
الكتاب يدل عليه في المستحق الحرام في الحري والمري هو الغالب ولا يابس الله  
فقد اعتمر الغالب فلا يابس باكله فقد اعتمر الغالب في هاتين المسلتين وعمران  
يوسف رحمه الله في الحرام اذا وقع في الببند الشديد الذي هو عند حاله قال الخمر  
تفسد في تناوي ما رزق الله من الخمر وتفتت في حرم فيها ما لم يصبه الله  
الما في حب الخمر قال ابو جعفر الدوسي رحمه الله يفسد لكل لان الما الحسب  
ولا يفسد الما فيفسد الخمر الذي في الحب حاشا الما الحسب وقال غير فلا يفسد  
وعنده العنبر لان الما ليس يفسد في الحاشي انما يفسد في الحاشي وذاك احتياط  
به وذلك الخمر ويحتمل ولا يفسد في الخمر انما ظاهر ويكره ان يسلط في الخمر  
وان يفسد في الدواب به قال بعض المشايخ لو بدل الدابة الى الخمر لابس ولو بدل  
الخمر الى الدابة يكره وكذا لو اقيم ارا د تحلل الخمر يفسد ان يحلل الخمر  
الخمر وتصبه فيها الما لو يفسد الخمر في الخمر كرم وقال بعض المشايخ لا يابس به  
في الوجوه جميعا لان حلال الخمر انما يكره اذا كان الخمر لا يفسد ولا يابس به  
الا ان يابس اذا ظلم بالفضل من الشرب في الخمر ومن الخمر في الشرب لانه  
فيه في ترك الا حساب ضروره حتى لو لم يكن فيه ضروره بان كان يقع عليه التمس  
من غير نيل ومن غير نيل يلقى صاحبها من ربح السيف ونحوه لا يجوز الا بغير ابياد  
مسألة في الطبي وفي تناوي اهل سمرقند وذكر عنهم ما ذكرناه المسألة في الجوز ان  
يطعمها كالا به وفي مسأله المسألة نوع فطر فقد ذكر في التبراه عمل الخمر الى  
الحسنة والحبيفة لا يخل الى الخمر ولو سقى ساء حرامه وحسب من ساعده ولا يابس  
لجها ولذلك اذا غلب منه اللبن لا يابس يشربه ولو اعاد وت شرب الخمر  
وصارت حال يوجد ربح الخمر فيها في الساء تحسب عرق ايام وفي البغز  
عكرن وفي البغز يلبس في البغز في البغز في تناوي اهل سمرقند  
وعرفت حرم الخمر في نوع الخمر فانه يظهر كرمه في بعض ما حرمه في نوع الخمر  
واذا كان في الحب حرامه صارت حلالا عنها او تحلل في فطره ورجل عند ما وهي  
معروفه في حال الطهوف لم يذكر محمد رحمه الله وقال الحاكم ابو نصر محمد بن  
مهر بنه لاشك انما هو اري الخمر من الطهوف يظهر لانه ليس فيه الا حرام الخمر

والذي

والذي يبدأ خل اجزاء الطهوف من الخمر خلل اذ يابس اتصال الخمر بها اما على الخمر الذي  
يحل عند الخمر قبل ضروره حلالا يكون حاشا لان ما بدأ على حرام من اجزاء الخمر  
لم يفسد حلالا بحسب من يكون حاشا حلالا في ذلك ان يحلل اعلاه باكل حتى  
يظهر لانه اذا غلب المخل وادخلها من اجزاء الخمر يفسد حلالا فان لم يفسد ذلك حتى  
يلا من العصير يحسن العصير ولا يحل شربه لانه عصير حلالا يفسد وهكذا  
ذكر عن ابي العنبر في طهارة النوارل ان حلتان به ارفه الخمر حتى يفسد جميع  
الطيف واذا مقل ذلك فطره وان لم يفسد فيه الخمر وذكر بعض الغيبة بو  
جعفر رحمه الله ان الخمر اذا صار خلاطها حراما كل من غير هذا الكلف وبه اخذ  
العقلاء ابو الليث رحمه الله وهو حاشا والفسد الشديد رحمه الله على ما مر في  
كتاب الطهارة قال الغيبة ابو الليث رحمه الله ان الخمر يرفع عاده ونصب  
جميع الطهوف فيطهر حلالا وهذا ليس لكن الاول اخطأ فلهذا حرام اذا غلبت  
كثرة مرات ان كان غسما يظهر وان كان حلالا قال محمد رحمه الله يظهر انما  
وبه ابو يوسف رحمه الله يحلل لثا ويحذف في كل مرة فيطهر ومن المشايخ من  
قال ان لم يحذف في كل مرة لكن يخلص الما مرة بعد اخرى في ادم يخرج معوه  
اللون لا يكره طهارة وادخل الما في طهارة ويقول اي يوسف رحمه الله يعني  
طهارة وادخل الما في طهارة في طهارة وفي طهارة وفي طهارة في طهارة  
واما الما في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
فانه حرام قليله وكثيره عند طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
غيره ولا يفسد في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
اسا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
الثوب اكثر من فطره في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
روي هشام عن ابي حنيفة وان يوسف رضي الله عنه وكان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن  
الفضل رحمه الله يقول على فنياس في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
حتى يفسد فيه الكبر العا حاشا لان الاضمار قد تغيرا وصحة اما حاشا وحرمته فان قوله  
عليه السلام حرمت الخمر يعنيها والكبر حاشا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
ويخلق عمر رضي الله عنه اكل بها ب البلبس يزل على حرمته ويحاشا واذ تغار  
الاخبار في ذلك اوجب حاشا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
وفي حاشا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
بدليل ما ذكرنا الاحكام في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
له اها هنا الا انها بركا القياس في حق البلبس لان البلبس لا يطهر الا بغسلها في طهارة في طهارة في طهارة  
دار الاسلام يودي الى طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
يوسف رحمه الله اذا غلب عليه حرمه في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة  
اي يوسف حاشا في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة في طهارة

صحة

شبكة



[illegible][illegible]



ذلك عند ابن الحريم وكذا قال ابو يوسف في العصر اذا طبع ثم يرد وثلاثين درهم  
ثلاثة دراهم حتى يورث الذهب ثلثين فلا يخرج منه وندر من اس عيسى وفي ابنه عن ابنه  
قال كل درهم يورث من الذهب ثلثين ولا يورث من غيره وكل درهم يورث من غيره على طول الدار ولا يخرج منه  
وبار او حديد وغيره لا بأس بهذا لانه لا يخرج منه معلوم باسم الحريم وذلك لا يثبت له  
حتى يورثه او يعرف سببه لم يخرج من الحريم والوطن وحديث يورث من رضى الله عنه  
يحول عظاما اذا اسسده لم يورثه واذا طبع العصب قبل العصر ثم عصب روى الحسن  
عن ابن حنبله رضى الله عنه انه اذا طبع اذن لم يخرج منه شربة اذا علا واسد كما في النسخ  
الربيب والبر والبر المعديون من شربها هذه الرواية فذكر روى الحسن عن ابن حنبله عن  
ابن يوسف رحمه الله قال سمعت ابا حنبله رضى الله عنه انه لا يورث من الذهب ثلثه  
بالطبع وهذا صحيح لان الذي في العصب هو العصر وما في العصر من الفضل بين العصر  
والفضل على العصر يورثه طبعه بل يورثه من الذهب ثلثه بل يورثه من الذهب ثلثه  
ابن يوسف في البر والعصب طبعان قال لو كان العصب الذي يطبع مع البر لو كان وحده  
علا لا يخرج منه حتى يطبع طبعه يورث ثلثه ويبقى ثلثه وسيل ابو يوسف عن حماد  
عنه وثبت في سند فقال اذا كان لو كانت الحجاب وحدها الخلت فاد وقت في اليد  
وعلى السد لا يورث ذلك اليد وان كانت الحجاب لا يورث ذلك كانت وحدها لا بأس  
بشرب ذلك اليد واما طبع الحريم حتى يذهب ثلثها وبقي الثلث فلا يخرج منه لان هذا  
طبع واحد ودرهم او اسد فصار كما لم يخرج منه وقال محمد رحمه الله عشرة دراهم  
عصر اربعة دراهم ويطبخ فيعطي ويورث بالبريد جعل واحد ذلك الزهر حتى يخرج  
ذلك البريد ويدور في طبعه الباقي بعد ذلك حتى يخلص قال يطبخ الباقي حتى يبقى  
ثلاث دراهم وهو الثلث الباقي بعد الدورق التي اخرج منه لان ما اخرج من الدورق التي  
اخرج منه لا ما اخرج من الدورق التي لم يخرج منه لان الزهر ليس بعصر ولو كان  
هنا كان يورث من الذهب بالطلح ثلثا النسخه وذلك سند وسبق ثلثها وذلك ثلثه  
لوهما وان بلغ الزهر المستخرج ثلثا الدورق يطبخ الثاني حتى يذهب ثلثه وذلك  
حينئذ دورق وثلث دورق وبقي من ذلك دورق وثلث دورق وعمل كانه لم يورث  
في العصر لا ما فيه دورق في غير المسائل عن محمد رحمه الله رجل سبب عشرين درهما  
ما على عشرة دراهم وعصر وطبعه لم يورثه حتى يذهب منه ستة وعشرون وثلثان  
وسبق ثلثه وثلث ثلثه من بار ولا غسل ولا يورث في العصر طبع الذهب  
قبل العصر كذا هنا وفي الاصل قال ابو يوسف ويورث من الذهب ثلثه رجل سبب في  
بذره عشرة دراهم وعصر وعشرين دراهم من بار اذا طبعه فيقول فان كان يعلم  
ان الما يورثه او لا يورثه يكون الما اسرع واما لان الما الطيف وارث من العصر وفي  
كان يطبخ حتى يذهب ثلثا العشره وذلك سند وثلاثين وسبق ثلثها وذلك ثلثه  
ونلت وهو سبع الخلاله ووجه ميرته هذا ان جعل كل عشرة دراهم عصر طبع ثلثه  
حاصل في الثلث والباقي يكون سبعة والعصر ثلثه والكل يسعه ما اذا ذهب  
الما الا قدر ذهب سبعة من سبعة وما ذهب جعل كانه لم يكن لان ما بقي هو العصر  
لاخر وهو ثلثه اسره ويطبخ حتى يذهب ثلثا ويورثه سبعة وثلثان فذكر ذهب

ثانيه وبق واحد وهو سبع الكل وهو في الحاصل ثلثه ووارق وثلث لان العصر صار  
على ثلثه اسره كل سهم منه ثلث دراهم وثلث وان كانا يورثان معا يجب ان يطبخ  
حتى يذهب ثلثه عشرين وسبق ثلثه عشرة ولا يورث في عشرة وكان ثلثه ما وثلثه  
عصر اذا كانا يورثان معا يورث ثلثه وثلث عصر او فلكان عشرة فيورث  
العصر الى الثلث فكل سهم رحمه الله على ان العصر يورثان منها ما لو صب للمافه  
وطبع يذهب الما او لم يذهب الما فيه يورثان معا فحصل الخواب فيه حصلا  
وما حصل الخواب ان الما حتى كان اسرع واما بافانه يطبخ حتى يبقى ثلثه العصر  
وان كانا يورثان معا فانه يطبخ حتى يبقى ثلث الكل واذا طبع الرجل عصره حتى يذهب  
ثلثه يورث حتى يورثا معا فانه يطبخ حتى يذهب نصف ما بقي فان اعاد عليه في  
الطلح فليان يورث وسبع من حال الطلح حتى يذهب نصف ما بقي العصر فلا بأس بالطلح  
في بعض الخواب الثلثين منه ويورثه واحد سواء ان اعاد عليه الطلح بعد  
ما علا او لم يورثا معا فانه يطبخ حتى يذهب ثلثه لان الطلح في الما لا يورث ما بقيه  
منه لانه لم يورث حتى يذهب ثلثها واذا طبع الرجل عصره حتى يذهب ثلثه احاسه ثم يورث  
منه النار ولم يورث لعل حتى يذهب ثلثه من النار بعد ما قطع عنه النار يورثه  
النار سلتا بقوه النار فان الذي يورثه من النار بعد ما قطع عنه النار يورثه  
وما لو صار سلتا بقوه النار فان الذي يورثه من النار بعد ما قطع عنه النار يورثه  
ان ذلك النار ومنه النار سلتا بقوه النار فان الذي يورثه من النار بعد ما قطع عنه النار يورثه  
نوع عند النار يورث النار وهو سلتا بقوه النار فان الذي يورثه من النار بعد ما قطع عنه النار يورثه  
يرد ثلثان عصر سلتا بقوه النار سلتا بقوه النار فان الذي يورثه من النار بعد ما قطع عنه النار يورثه  
العلمان بعد ما قطع عنه النار لا يكون الا بعد اسره وحينئذ سبب ما في النار العلمان  
بوه نفسه لا يورث من النار سبب في ربه ثلث العلمان بقوه النار العلمان  
النار سلتا بقوه النار سبب في ربه ثلث العلمان بقوه النار العلمان بقوه النار  
نوع وسبب النسخه منه ان يورث من النار سبب في ربه ثلث العلمان بقوه النار العلمان  
والعصر منه ان يطبخ الزهر الذي طبعه فاما النسخه فان لم يطبخ اصلا فادامه او اعل  
شربه واذا علا واستد وقد بالزهر لعل شربه محمد بن عيسى رضى الله عنه  
لان سبيل من يورثه الربيب قال في الخبر فاجتنبها واذا طبعها في فاجتنبها فهو الزهر  
وكل شربه ما دام حيا واذا علا واستد وقد بالزهر لعل شربه محمد بن عيسى رضى الله عنه  
الله عنه واي يوسف في طاهر الروايه كل الشرب وعل قول محمد والشافعي لعل وروى  
مسلم بن نوادره عن ابن حنبله رضى الله عنه واي يوسف انه ما يورثه ثلثان  
بالطلح لعل قال القتيبي ابو جعفر رحمه الله يجوز ان يكون في المسله روابه واحده  
ولكن اختلف الخواب لاختلاف الموضع موضع ما ذكر في طاهر الروايه ان الذي يورثه  
من ربه حتى يورثه من ربه في الحاله هذه يكفي الا بعد ان يورثه لان ما الحريم وقد  
ابو يوسف في ربه في الحاله هذه يكفي الا بعد ان يورثه لان ما الحريم وقد  
ابو يوسف في ربه في الحاله هذه يكفي الا بعد ان يورثه لان ما الحريم وقد  
كانت الحاله هذه لست بالاصح وذهب الثلثين بالطلح لان النار والحاله هذه











ما ولي من المباحات يعرض عليه المساو كذا هنا وان لم يتناول حق فبأن  
لنا على ما هو رواية اصحابنا ومن لم يوسف رحمه الله انه لا اثم عليه هكذا ذكر  
الامة الشريفة رحمه الله وذكر في الامم التي الاسلام رحمه الله ان ما ذكر في ظاهر  
المراد به محمول على ما اذا علم بالارادة ولم يسمع ذلك اما اذا لم يعلم الارادة  
ان يكون في سبعة منه وكذلك لو اعد بثلثه فمضى بان قال لا قطع بل في ذلك  
هذا الخبر وكذلك لو هددته بغير سبب سوطا وما اشبه ذلك مما لا حاجة اليه  
ذلك ثلث نفسه او ثلث عضوين اعضا به فان هدد ذلك بالحق فقدر في الكلام  
هذا اذا كان في غالب رايه متى لم يتبين له ما اذا كان في غالب رايه انه باجده  
به لك ومملكه ولا يقبله لا حياح انما لو مضى في هذا كما لو دخل عليه في منزله  
رحلا شاة سلاحه وما اذا هلك حق نشأ له المنة والخبر يعتبر الا انه اذا  
كله الكفر على اللسان اذا كان عليه مطين ما لظن في فضل الكفر اذا مضى حق  
كان انما ما هو اذ يذمه لان خربه الكفر لا يرفع بالاكراه فاحاصر لكن يجره لجزا  
كله الكفر في حق الكفر يذمه نفسه باقدا مضى من السباح مكرن ما حودا  
انما ولو هددته بوعيد ثلث لنفسه هذا الرجل ما لظن درهم وان كان اقره باطلا  
اقرارا المنة كذب والكذب لا يثبت ان الاقرار احرازها وليس ثلثه  
سدا والخبر من حيث بين الصافي والكذب وتبام السيف على راسه دليل الكذب  
ما حثنا ولا انسان لا يحصل الكذب وقد صدر من المكلف فحب اعساره ولا ذلك  
البيع واشباهه على هذا لان جميع ذلك انما يصدق الا ان الطلاق واشباهه  
يستوي فيه الحد والحد يرفع ما سدا من الكراهة لا لم يصدق بالاكراه الا ان  
ما اكره عليه فانه ما مضى لعينه حتى يكون راضيا وانما ما شتره كرهه الشتر  
وعدم الرضى لا يمنع صحة الطلاق فاشابهه فيها يستوي فيه الحد والحد في الواقع  
او اعني حارلا انما يمنع البيع واشباهه وكذلك لو هددته بالحق والفساد  
او موقفا بوجوب عاتقها كرهه فومر الانسان الف درهم على مثل ذلك للمكان الاقرار  
لانه اقرارا بكم فقد انشأ الكراهة بالعدو والحق في الاقرار في سائر الخبر والفساد  
ما استلزم الاكراه بالحق والفساد على ما هو جواب المسئلة الكتاب لان اباحه الميت  
شرا ما لم يفت بالاصطرار ولا اصطرا في الحين انما فيه الحرف والتم الا ان هذه الحرف  
لا يباح لدفع العزم اما في الاقرار بملعه بالملوع اعيد لان حجة الاقرار بالصدق  
ولا كراهه دليل الكذب في نيب الطواعية اذا اكره بالحق والفساد لا يثبت انما اقر  
العلم السعي عن نفسه ولو هددته بغير سبب او حشيت يوم لغير لظن بالفساد درهم  
ما في هذا اقرارا بكم فبما في الاستحسان هذا اقرارا بكم لان الانسان لا يلزم  
متررا في يومه على يوم او يوم فمضى جانب الطواعية في هذه الصورة فانه  
رحمه الله وليس في ذلك تغديلا ولم وذلك على حسب ما يري لما كان اقرارا بالناس  
ما الشرا والاحراز من العقل والكره اسفلون عن سبب سوط واحد وعن حشيت يوم  
الكره استنفذ عنهم عن سبب اسواط وحشيت اثم فلهذا لم يقدروا ذلك بغير  
بل بوضه الى ما يري القاضي في الاصل حال من اسلم به وعن هذا قال بعض متأخري

رحمهم

رحمهم الله ان ما ذكره رحمه الله من الجواب ان هذا اقرار طواعية فلا يثبت حق او ساطا  
وفي حق السوءة اما اذا كان الرجل من اشرف الناس بحيث يسكت من ضرب سوط  
واحد على يمين الناس او لعيل اذنه في محاسن السلطان فانه يكون مكرها لا مثل هذا  
الرجل بوضه في دره على ما لم يسمع من اكره هذا الفذر وذكر في الفتاوى المحسنة قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه اذا حشيت الفاضي بطلان امره فاسحب يعني اسحب وانما  
اخذ او مضى من يده ذلك وكذلك ان صدق ذلك ولو قال لا حرازه حشيت من السعي  
اخذ ذلك الخدا ونصدق وقد صدق او حشيت في حق فبما اقره لانه وان كان حشيت  
في غير حق فبما اقره لانه وان كان حشيت في غير حق فبما اقره لانه فبما اقره لانه  
ما اقره في ذلك الحالة واذا اكره على الهدى والتسليم فالحق فاسد لان الملك يقع بها  
وهو كره وسها وان اكره على الهدى فاسد المكر بعد ذلك ان سبب المكر حاشية  
فالتسليم ان يحول الهدى ويكون منه طابع وسبب الاستحسان لا يجوز الهدى ويكون  
هبة بكره ولو سلم والمكره ما يجب حشيت لا يجوز حشيت الهدى ويكون هبة طابع فاشا  
واستحسانا لا اكره على الهدى كراه على التسليم استحسانا اذا كان المكر حاشية  
وقت التسليم ولذا لم يكن المكر حاشية وقت التسليم والاكراه على الهدى لا يكون  
اكرها على التسليم فاشا واستحسانا ما دام الموهوب له الموهوب من المكره وبه  
نه فانه فيها لان هبة المكره هبة ما سدد والهدية الموهوبه في ذلك عند  
اقتبال العتق بها واذا اكرهه على التسليم لا يبرئ من بيعه وسبب طابعه وليس يبيع بكره  
ما اكره على البيع لا يكون اكرها على التسليم فاشا واستحسانا ويكون ذلك احراز  
منه للبيع وعن هذا فاشا ان من ادعى انه كان مكرها على البيع والتسليم واذا استبرأ  
المبيع من بيعه المشتري لا يبيع دعواه ما دام لم يبرأ منه كان مكرها على البيع والتسليم  
حتى كان يبيع بكره اذا مضى المشتري بملكه مكرها فاشا وسدد فاشا فيه  
وبعد ما مضى فيه حال المكره وحاشية او كان مكان المشتري وهو باله فاشا  
منظر الى بغيره ان كان بغيره فاشا حشيت الفضيحة وقوعه كان للمكره ان يفسد بغيره  
ودر العين حشيت وحده فرق بين هذا وبين غيرهما من البيوع الناسية والهيئات  
الناسية اذا حصلت بغيره فاشا اذا بغيره المشتري او الموهوب له فيها فاشا  
لا يفسد بغيره فاشا الا اكرهه والفرق ان في سائر البيوعات الناسية والهيئات  
الناسية بغيره فاشا المشتري يحصل بغيره فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا  
التسليم منه وكذا في بيعه بغيره فاشا التسليم فلا يكون له حق الفضيحة بعد ذلك فاشا  
لم يوجد من المكره تسليطا على الفضيحة ولو وجد فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا  
حق الفضيحة وان كان بغيره فاشا بغيره فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا  
اشبه بما لا يكون للمكره حق بغيره فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا  
سأمن المكره فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا  
له وسأمن المكره فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا  
في حق ازاله اليه الى المكره وانما يبيع المشتري والموهوب له لانه فاشا فاشا فاشا فاشا  
لا يفسد بغيره فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا فاشا

هنا







فما معنى الكفر لان هناك لا يمكنه دفع الامن ما اكره عليه جعل مكرها لا مكره على امر  
 الكفر لا يكفر في النفس ولا فيها بنية وبين ربه وادراكه على ان يعطي على العبد بوجد  
 فهو على نفسه لا يكره الا اذا احطر سأل ان يعطي له تعالى وقد صلي الله تعالى لا لا  
 وفي هذا الوجه لا يكفر في النفس ولا فيها بنية وبين ربه الوجه الثاني اذا قال جازي  
 ان اصلي لله تعالى فلم اصلي لله تعالى وصليت للمسلمين وفي هذا الوجه لا يكفر في النفس  
 وبما بينه وبين ربه الوجه الثالث ان يقول لم يحطر سألني وفي صلبه للصلوات كما  
 وفي هذا الوجه لا يكفر في النفس ولا فيها بنية وبين ربه تعالى وكذا ان يكره على  
 محمد صلى الله عليه وسلم ان يقول في نفسه او حبه ايضا الاول ان يقول لم يحطر سألني  
 وصليت محمد مكرها وفي هذا الوجه لا يكفر في النفس ولا فيها بنية وبين ربه الوجه  
 الثاني ان يقول يحطر سألني رجل من المسلمين فيستغني عنه ولم يستغني عنه صلى الله عليه  
 وسلم وفي هذا الوجه الجواب ان ذلك لا ينافي في الاسم سألني لا في المعنى  
 انه اظهر محمد رحمه الله في العبارة عند قوله يحطر سألني رجل من المسلمين  
 اسمه محمد بما قال يحطر سألني رجل من المسلمين فيستغني عنه فمفعول ذلك ان يستغني  
 دون سألني المسلمين الوجه الثالث ان يقول يحطر سألني رجل من المسلمين فيستغني عنه  
 محمد وبذلك دلت وتثبت محمد عليه السلام وفي هذا الوجه لا يكفر في النفس ولا فيها بنية  
 ربه وان اكره على اعتناق عبد بوجد تكلم فقال للعبد ان يخرج فخرج المسلم على نفسه  
 او حبه الاول ان يقول يحطر سألني اخي من العرب فيها معنى كادها وقد اردت ذلك في  
 الاساءة العربية وفي الوجه لا يكفر في النفس ولا فيها بنية وبين ربه لا يكفر  
 على اكره عليه فكان على كراهة لا يفرق ولا يصدق في دعوى الاحكام والاعمال ولا  
 يقضي المكره شيئا لان العبد انما عتق بالاقتران لا بكونه على المكره فبما دلت  
 الثاني ان يقول يحطر سألني اخي كادها فخرجت ذلك وادرت عتقا مستغنيا لا طلب  
 متى وفي هذا الوجه عتق العبد في النفس وفيها بنية وبين ربه تعالى وهذا ظاهر  
 ويكون المكره صامتا فبما العبد لان الذي يحطر سألني لم يغفل عتق العبد في النفس  
 لانه لم يغفل المكره في النفس حتى يتصور ما يحطر سألني او لم يغفل كان الا  
 في العتق مصداق المكره فكان عليه فثبت هذا الوجه الثالث ان يقول لم يحطر سألني  
 متى وهذا مستطاع معنى اخر انه في هذا الوجه يظهر الجواب في الوجه الثاني  
 والجواب فيما اذا اكره على طلاق امراته وتزوج بها من الا انه لم يقول بها بغير الجواز  
 فيها اما اكره على عتق العبد في حق طلاق الطلاق ورجوع الزوج على المكره في الوجه  
 الثالث ان الرجوع هاهنا ينصف الصداق وفيه خمسة العبد وادراكه الرجل  
 بوجد تكلم على ان يغني عنه او على ان يطلق امراته التي لم يدخل بها بها شاع  
 المكره احد ما بعد ذلك عليه ولديه الاول من نصف الصداق ومن فيه العبد  
 في التام الاول ينصف وفي التام الا انه ليس ينصف الرجوع على المكره حسب الاسطر  
 فخرج بالاقول بهذا وان كان الزوج قد دخل بالمرأة وفي المسلم على المهر يزوج على المكره  
 متى ان اوقع الطلاق فلا اشكال لان المكره بالاكراه على الطلاق ولم يملك عليه  
 سزا كان على سرف السقوط انما انكف عليه مجرد الشكاح ومثل الشكاح ليس على الا

مؤخر

بين المالك وان اوقع العتق فانه كان يمكنه دفع العتق بالطلاق وانه دون العتق لان  
 المالك ليس مال يملك على عتق فلا يكون له الرجوع والله اعلم في الثالث  
 في الرجوع في الاكره ولو اكره بوجد تكلم على ان يكفر بالله تعالى ويعتق المالك  
 فله طيبته بالامان ولا يفسد العقل وان صرح بوجد تكلم على اعظم كراهة وان اكره  
 هذا الرجل في القياس على وجه الاستحسان لا يصلح به اذا كان لا يعلم ان الكفر بسعة ولكن  
 عيب الدية في ثالث سبب في ماله وانما لم يحطر عليه العتق استحسانا اذا لم يحطر  
 ان الكفر بسعة لانه استغنى عليه ما يشبهه من كراهة استغنى الكفر ولا شك ان حرمه  
 الاكره اعظم من حرمه من العقل النفس حتى ان الكفر يبرسوا ما طاع المسلم وما سار في  
 المسلمين على الاسلام الذي لا يملك الكفر فهو معنى اشبه عليه ما يشبهه من كراهة  
 وذلك سببه في العقل فاما اذا علم ان الكفر بسعة مع هذا قيل ان ذلك الرجل لم يكره  
 محمد رحمه الله هذا المصل في الاصل والتمسك بما على انه لم يكره العتق ولا في  
 سببه في هذه الصورة في الاكره على العقل ولو قيل له لما كره هذه المينة او بئس  
 هذا الرجل فانه ينبغي له ان ياكل المينة ولا ياكل الرجل وان لم ياكله حتى قيل فانه ان  
 اذا كان يعلم ان اكل المينة ساج عند الضرورة فان لم ياكل المينة وقيل المسلم عليه  
 العتق ولم يشترط محمد رحمه الله في مسأله المينة لاحاب العتق ان لم يعلم ان كراهة  
 اكل المينة وحكي عن ان يكره من عبد الله ان ياكل المينة لانه يحب عليه العتق او اذا كان يعلم  
 ان اكل المينة يفسد حاله العتق او اذا كان لا يعلم لا فؤده عليه وكان يسوي  
 بين مسأله المينة وبين مسأله الكفر فاما في مسأله المينة لم يثبت  
 العتق على كل حال بل ان اكل المينة بسعة او لم ياكلها اكره اذا كان الاكره بوجد  
 ذلك فاما اذا كان الاكره بوجد الحسن او العبد في مسأله الكفر لا بسعة الكفر وان  
 يغفل يات منه امراته في مسأله المينة لا بسعة الاكل وان اكلنا وكذا في شرب  
 الخمر اذا كان الاكره بوجد حسن او بوجد لا ياكل الشرب فان شرب مع ذلك والناس  
 ان عتق في الاستحسان لا يحد كرسس الابد السرحني رحمه الله العتق والاحد  
 في شرحه يغفل جواب الاستحسان غير الاكره بالعتق والخمس تسعة في حد الشر  
 وقرن فيه وبين الزنا والفنل وان المكره على الزنا بوجد الفتنة والحسن اذ في حد  
 والعصا ولو قالوا للعقل هذا المسلم اوسرى هذه الحظم والاعتقالات لم يسعه  
 ان يعمل واحكامها فان قيل الرجل لم يكره عليه العتق وكان المؤخر على المكره بالغفلان  
 ربي ولم يعمل ما القياس ان عتق في الاستحسان لا يحد ولم يكره القياس والاستحسان  
 في مسأله العقل فينبغي انما ذكر القياس والاستحسان في فصل الزنا ساج لان في فصل  
 الزنا وحد ذلك الطواغيت بوجه ما وهو استغنى والا لم يغفل القياس في فصل الزنا  
 قوله او حنيفة يعني انه عند الاول والاستحسان مؤله الاخر على ما مر من هذا وقيل  
 هذا قياس واستحسان لم يغفل قوله الاخر ولو كان الاكره بوجد حسن او بوجد  
 قيس واستحسانا وكذا اذا قيل لم يغفل واستغنى عن الاستحسان اذا اكره الرجل العقل  
 اكره ان الرجل على العقل بسعة واستغنى عن الاستحسان اذا اكره الرجل العقل  
 على ان يغفل بد نفسه وسعه ان يغفل بد نفسه ان سأل الله وانما وسعه ان يغفل

استحسان



بره لا تعال على من شئت وفتح اليد اهو نها واما سد المسد لان النفع يدوسرى  
 مصره فلا يعال نفع نفسه كمال ولا يدري ولا يدري ولا يدري ولا يدري ولا يدري  
 لهذا ان نفع يد نفسه نه حرام المكروه في ذلك فعل المكروه العود وفتح المكروه العود  
 في النفع كان المكروه نفعه وهذا الجواب ظاهر على قول ان جفعه وفتح المكروه  
 عنهما لا يباح لان المكروه على النفع له المكروه واما اشكال على قول اني يوسف رحمه  
 الله وعلى اختلاف المتنازع على قوله بعضهم قالوا بمعنى علمه بالمعروف وعلاقت فعل النفع  
 وقال بعضهم لا يفهم بالمعروف وانما يفهم بالعدم في ماله في ذلك سبب في ذلك فعل  
 القتل ولو اوجه ما يقتل على ان يلقى نفسه في النار كرسن لائمة السرخسي رحمه الله  
 في شرحه انه في سعة من ان يلقى نفسه في النار سواء كان يرحوا النجاة من النار ولا  
 في كرسن الاسلام اذا كان يرحوا الخلاص والنجاة متى القى نفسه في النار كان في سعة  
 من ذلك واد اطلع نفسه في النار ويات بحسب على المكروه العود في قول اني يوسف  
 رحمه الله وفتح الله عنهما وقد اختلف المتنازع على قول اني يوسف رحمه الله بعضهم قالوا  
 الربح على المكروه وان كان لا يرحوا الخلاص من القتل في نفسه في النار وهذا على وجه ان  
 كان لا يلقى نفسه في النار وان القتل لم يكن على المكروه في النار اذا كان يرى نفسه او يفتنه  
 من ربحه حتى يفتح بعض موره فعند اختلافه في ذلك ابو حنيفة رحمه الله عند سعة  
 ان يلقى نفسه في النار او لا يلقى نفسه في النار في ذلك ما كرسن الاسلام حوازه زاده وحمد الله  
 هذا الخلاف في الاكل كراهه واما ذكره في السير الكبر في حقه هذه المسائل فانه يوم  
 من المسلمين في سعة ثانيا فاما لعد وناصرة موالاته في ذلك في السعة يعلم ان  
 ان قاموا في السفينة هلكوا وان القوا انفسهم في الماء هلكوا قال ان كان لا يرون لانفسهم  
 ولهم او سعة في الغنائم في الماء لا سعة في الغنائم في الماء لانهم في الماء وان كانوا  
 لانفسهم في راحة وسعة في الغنائم في الماء لانفسهم في الماء لانهم في الماء وان كانوا  
 على ان يطرح نفسه من فوق هذا البيت او من راس هذا الجبل كرسن الاسلام رحمه الله الجواب  
 فيه على المعصية الذي ذكرنا ان كان يرحوا النجاة في الطرح كان في سعة من ذلك واد  
 طرح نفسه في هذه الصورة ومات كان على فائدة المكروه الذي جعل المكروه في  
 ذلك كان المكروه طرده بنفسه ومن طرح انفسا من فوق عليه ومات فانه لا يجب العود  
 على الطرح اذا كان يرحى منه النجاة فاما لا يرحى منه يكون يرحى ما لو ضرب انسانا بالسوا  
 الصخرة هناك عيب الذي يرحى عاقبة العاصي ما لا يحاج ولا يجب العود لانها واما اذا  
 كان لا يرحوا النجاة يعلم انه لم يرحى لان النجاة كان يرى نفسه واحدا او راده متعدي من  
 احده موره بالسوا على خلاف فان طرح نفسه في هذه الصورة حتى مات فعل قول اني  
 يوسف رحمه الله الذي على عاقبة المكروه وعلى قوله سعة في العود وعلى قول اني يوسف رحمه  
 الله في مال المكروه لو قالوا للمعصية ففسدت بالسبب او لم يفسد بالسبب اذا كان  
 يوقن القتل هو الذي امر والدان يفتح نفسه وسعدان يفتح نفسه بالسبب  
 واد اقبل نفسه بحسب المعصية بحسب الكراهه لان الكراهه بحقها هذا لا يفتنه بالادام على  
 ما طلب منه وفتح ما هو اشتد والقتل بالسبب اشتد من القتل بالسبب قال كرسن الاسلام

رحمه الله يجب هذا ان يكون الكراهه على قول ابو حنيفة على قياس مصلحة السفينة المذكورة  
 في السير العصب في الحائض الاكره على التوكل اذا كره السلطان وفتح التوكل  
 الطلاق او العتق ففتح ذلك تفران التوكل على العبد او طلق المرأة عن العبد وطلعت  
 المرأة وحسن المكروه في ذلك العبد ونصف العبد ان كان الزوج لم يدخل بالمرأة  
 وفي السلب قياسا واستقصا ان القياس ان لا يبيع التوكل بلامع طلاق التوكل وفتح  
 وفي الاستقصا يبيع التوكل ببيع طلاق التوكل وعتاقه وبعد ما يبيع التوكل وفتح  
 الطلاق والعتق والغنا من ان لا يبيع المكروه شيئا وفي الاستقصا يبيع التوكل  
 الاكره بوعيد ماله وحسب فلا يحتمل على المكروه ولو اكرهه بوعيد ماله على ان يترك  
 هذا يبيع ماله بوعيد ماله وكرهه على دفع العبد لمصلحة ففتح ذلك تفران  
 التوكل يبيع العبد وفتح العتق وفتح العتق وفتح العتق وفتح العتق وفتح العتق  
 المستشري والتوكل يبيع العبد وفتح العتق وفتح العتق وفتح العتق وفتح العتق  
 العبد في يد المستشري والتوكل والمستشري طاعة من يقول العبد بالخيار ان شيئا  
 من المكروه ففتح العبد وان شأ من التوكل وان شأ من المستشري لانه  
 ففتح العبد طاعة على عبيد فاسد فان من المستشري لا يرجع على احد بشئ يريد  
 لا يرجع على احد بشئ من ايمان الغنمة اما يرجع على التوكل لان العبد استحق من ربه  
 معنى المالك ففتح منه ففتح العبد وان شأ من التوكل لان العبد استحق من ربه  
 بفتح ولم يرجع على المكروه لان التوكل كان طاعة في ففتح العبد ولم يكن مكروه عليه  
 من جهة المكروه وانما يرجع على المستشري لانه ملك العبد بالعتاق من جهة المالك  
 الا ان من ان العبد لو كان قائما به المستشري اعطى التوكل من المستشري لان السوا  
 سند على التوكل بالعتاق ففتح العتق وان شأ من التوكل لان العبد استحق من ربه  
 وان ملك العبد بالعتاق ساقط على البيع لانه يبيع العبد للمكروه لا لنفسه ففتح العتق  
 سعة عليه ففتح العتاق اذا باع العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 عليه سعة لانه باع لنفسه ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 سلة العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 حيث سعة عليه بفتح لانه باع لنفسه ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 على البيع قياس سلة العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 باذا العتاق ولو كان هكذا كان لا يفتح بيع العتاق عليه وان اشتد نفس المكروه  
 رجع المكروه يفتح ان شأ من المستشري وان شأ على التوكل ولو كان الاكره بوعيد  
 حاسر او مبدل لمن يبيع المكروه شيئا لان المولى كان طاعة في ففتح العبد لان الله  
 والحق لا يفتح الاكره حتى لا يفتح ففتح العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 الذي سعة على المكروه عتاق باذا كان الاكره بوعيد ففتح العتاق ففتح العتاق  
 الرضا كرسن الاسلام ان المولى بالخيار ان شأ من المستشري والتوكل يبيع العبد وفتح التوكل  
 باض على المستشري وفتح المعاصي بين الغنمة والعتق وان شأ من المستشري ففتح  
 لا يرجع المستشري على احد ومعناه ما ذكرنا في العتاق ففتح العتاق ففتح العتاق  
 ثرب المكروه على ما كره عليه او يفتح وان شأ من المستشري ففتح العتاق ففتح العتاق

س



[illegible]







وادعوا إلى نوح العري مجهر المشركي بنو راحة العين وبين العري كناية ببع المرحض مرض  
 الموت فان باع ماله من العري وجعل الدين فقتلناه بالدين ان كان العري مرضا ولهذا حال  
 ذلك وان كان العري باع ماله من احد من اهل بيته فقتله صحيح كالوفاة من احبني قتل  
 بيته ولكن النكاح لا يقتل وكذلك لو فسخي دين بعيل القربا لم يملك ذلك فيه اشارة  
 على النافين والخاصة بعينها وانما يجوز عليه ومشاركته من مرض الموت ولا  
 يجوز انذاره على نفسه بالدين يعني في حق العري بالدين لا عليهم وجب الحجر كما يجوز  
 انذار المريض بالدين في حق عياله الصحة ولو كان سبب وخوب الدين ما لم يمتد  
 القاضي عليه او لشهادة الشهود وان شربوا الخ الاستغناء او الشرا بمثل القيمة  
 شارك هؤلاء العري ما عدا ماله له الدين قبل الحجر ولو استثنى على ما سلكه لنفسه  
 او لم يملكه فهو حارب وان كان المحبوس في الحبس سرف في اعتاد الطعام منه  
 القاضي عند ذلك وامره ان يتفق المعروف وكذلك في الكسوة ولكن لا يمنع عنه  
 تدبيره ما كان في اسبيلك ما لا يصلح خاص المسبلك عليه العري وان اعتق  
 المحبوس عليه ربا معا او العتق ونحوه فيقتله واذا نزع امره في الحبس وراد  
 على من يشتها في النكاح لان النكاح من اصول حلاله وحاجته مقدمة على حق الزنا  
 ومشاركه لما كره والمشترب ولو اخرج من المرحض شره مقدار سهر المثل حاصلا  
 ما ر العري ان من ذلهم المثل واجب سلب النكاح وان لم يسهل علم يكن سببا  
 ذلك وظاهره لا حق العري ما راد على مهر المثل واجبه بالزهره وسببته  
 وفيه ابطال حق العري لم يوجب حقه من تزاد على عليه القاضي بسبب الدين  
 يشهد به حجر عليه في ياله ولا استفاد ليس بشرط كسبه الحجر وانما لم ينع الله  
 لانه يتعلق بهذا الحجر كما هو بابا في المعادلة فيصاح الى سببه فبشره ونزع  
 الامر من القاضي وجب سبب الحجر فيقول حجت عليه بسبب الدين الذي اطلاق  
 ابن فلان عليه لان الحجر على من تراه حارب كما يحلف اسما به وهو باخلاف  
 سبه يختلف في نفسه لان الحجر بسبب السبب من الاموال كلها والحجر بسبب  
 الدين يحسن بالاموال الموجودة له في الحال ما ما عدا من الماله بالسبب  
 وقدره فلا يؤثر الحجر فيه وسبب من فيه وفيه وانما احتج الى سببه صلح الدين  
 الذي اخله حجر برفع بابا راب الدين المحبوس بوصول الدين اليه فمضاج الى معرفته  
 حتى اذا اذبح ارجل المحبوس وادفع الماله الى رجل فالقاضي يعرف ان ذلك هل يرفع  
 الحجر او لم يرفع واما الحجر بسبب العناد والسبه فهو نوعان احدهما حجة بطله  
 مكان سلم القتل كما يعتد في ابطال الصفات فيجوز عليه القاضي في قولها ما بطله  
 فانه لو لم يجر عليه ومما ياتي على جميع ماله لقله جدا وسببه قلته والباقي ان  
 يكون سببه كسبه او سببه في الماله سابقا للنفقة من جهة اهل الشراب والعسفة في  
 داره وطهرهم وبسببهم وسببهم في النفقة ولحق باب الكايزه والعطاء لهم  
 اولى الحجر من صرف جميع ماله في بنا المساجد واشتد ذلك في حجر عليه القاضي  
 عند ما سانه لاله في خلاف عنه في ان الحجر بسبب الدين لا يستل اذضا لاله  
 ايضا وعند سكر وجهه والله يثبت هذا الحجر بسبب العسفة لا يرفع في القضاء والقول في

[illegible]

10/10/10



لجود ربه الله ان حجر السبعه لم ينفذ فيه وهو سوا حسار الا ان العرف فاستد الحبون وقد  
يجر سفس الحبون ولا ينفذ في الغضا وكذا هاهنا فاما الحجر فليس سبب الدرس لم ينفذ  
بالحق العرف حتى لا ينفذ حقه من ربه ويؤلف على فضا القاضي لان له ولا ينفذ  
فمبطل جرد فاما العدم لا ينفذ عليه فلا حور حره فخر الحجر سبب الدرس بحال الحجر  
نسب السعد اذا اعترف عدا وصحب عليه السعاه فانه لا يرجع فاسي على المولى  
وان راد الحجر والمضي عليه لا ينفذ اذا اعترف عدا بما في يد وجب على العدم السعاه  
واي فانه يرجع فاسي على المولى ليدرك ان الحجر والعرف سبب ان الحجر بالسعاه انا وصحت  
السعاه على المعنى صانه عن الحجر عليه حتى لا يزول ملكه من غير عوض في اسباب العدم  
من الرجوع عليه لا جعل هذا المقصود اما في الحجر في الوين فاما وجب السعاه على  
العدم الا ان المولى وهذا المقصود حاصل وان انشأ العدم حتى الرجوع عليه بما  
سعى فكان له الرجوع لانه ادي منه بعد العرف وهو مضطرب في الاداء يرجع  
عليه والثالث ان الحجر يعود اقراره بعد زوال الحجر ولا يكاد فاما الحجر فما  
سعدت من المال برده ان الاقرار الذي كان في حاله الحجر سبب بعد زوال الحجر  
وسعدت في المال المستعدت في حاله الحجر ولا بعد زوال الحجر لا في المال الغائب  
ولا في المال المستعدت برده ان الاقرار الذي كان منه في حاله الحجر لا بعد زوال  
الحجر ولا في المال المستعدت في حاله الحجر والعرف في بغداد الاقرار بعد  
روا الحجر ان السعاه انا حجر عليه لسبب حساره لا حق غيره فكل كالعقب  
الحجر واقرار العدم المحذور لا يجوز وان بلغ زوال الحجر كذا هاهنا فاما الحجر بالدين  
كن احرصا حتى لا ينفذ حقه من ربه فخره والحجر اذا كان حق العدم لا المعنى في العرف  
فانه اذا زال حق العدم نصرت كالعدم المحذور اذا اقر به من فخره فانه ينفذ ذلك  
الاقرار ان المانع من بغداد الاقرار حق المولى وقد زال كذا هاهنا واما العرف في حق  
معه الاقرار في المال المستعدت ان القاضي انما يحق العدم من العدم في حق  
في يد حتى لا ينفذ حق العدم فلا ينفذ او لا ما كان فاما اذا لم ينفذ الحجر في المال  
المستعدت مع اقراره ونصرت فيه وان لم ينفذ في المال الغائب واما السعاه  
فاما حجر عليه القاضي لسبب ما له عليه وفي حق هذا المعنى المال الغائب والذي سبب  
سوا من حل تحت الحجر المال الغائب والذي سبب ذلك اذا كان سطح المال بعد ما كان حيا  
لما له هل يروا الحجر من غير فضا القاضي حتى ينفذ فانه لا ينفذ حجر ربه الله  
لان سبب الحجر سبب اسناد المال الا بعض القاضي فله ربيع الا بعض القاضي وان صار  
مصلحة للماله فان قبل ينفذ الحجر عليه بالسعاه على ان لا سعد على قول او ينفذ  
رضائه منه بعد ما فقي عليه بالحجر لان حور ينفذ السعاه المدهر ينفذ فيه وقضا  
القاضي متى حصل في الحلفت منه صار سعدا عليه كالموت في القاضي حور مع الذي  
فاما هذا كذا اذا العدا بالحلفت منه وعلى قول جود ربه الله فخره فانه لا ينفذ  
فانه لم ينفذ سبب هذا العدا فخره ان ما سأل به ما كان ما سأل فانه كان حجر  
عليه مثل ما في سبب كان ينفذ الماله وهذا هو جود العدم فيكون هذا أقوى عند  
جود ربه الله ولا ينفذ الا في الضرر الحلفت فيه معناه عليه وعنه اي يوسف ان

كل

كان يحتاج فيه الحكم الحاكم لمصر فحور اعليه فيكون فضا من هذا الوجه لانه  
بنت نصا به بالبركي اما الا انه موى من وجه اخر لانه لم يوجد شرط العدا وهو  
الدعوى والا تارولو جود الدعوى والا تارولو ان ينفذ بعد الحجر من حق القاضي  
الخصومه بين المحذور وبين من عاقده بقضا القاضي عليه بالامان لا ينفذ وصحة  
الحجر فانه نصرت حقا عليه بل موى وليس بقضا ووجد الخصومه اذا فقي  
صار سعدا عليه وكذا هاهنا ان الحجر سبب السعاه عداها انما يقبل في حق ينفذ  
مثل ماله ولكن ينفذ مع الفخر والكراهة كالطلاق والعاقق والدعوى حتى ينفذ منه  
هذه المنفقات بعد الحجر وكذا لا ينفذ في حق ينفذ ينفذ بنفسه ولا ينفذ له  
بالمالك وذلك كالاقرار بالحدود والعاقق حتى لا ينفذ الاقرار به بعد الحجر قال  
ابو حنيفة رضي الله عنه اذا بلغ العدم ينفذ الماله فانه لا ينفذ له ماله ونحو  
ينفذ عدا ان يعلم بان له ما اخذ فوازع ان السعاه هل حجر عليه اذ حجر عليه  
ايعتقوا على انه ينفذ منه ماله ما لم يبلغ خمسة وعشرين سنة وانما ينفذ منه ماله  
نظر الحق لا ينفذ منه الى جود العدا فلا ينفذ فلا وبالاظهار بالناس ويمنع المالك  
عند اسدك ابو يوسف جود ربه الله وجود ربه الله وجود السعد لاسن لاسن وسبب  
اخذها ان سبب ماله المانع عند ماله ينفذ له حجر الحجر رطل له والمالي مانع  
المالك بدون الحجر من المنفقات لا ينفذ لانه ينفذ ماله لا ينفذ فخره عليه انما ماله  
عليه وسبب السعاه في حقه و ابو حنيفة رضي الله عنه يعرف بين منع الماله لاسن  
الحجر عليه ويؤلف في منع المالك ابطال الدعوى عن المالك صانه لاسن فخره  
المالك كونه ينفذ في اليد وفي الحجر ابطال اهلبيه النصف ولا ينفذ في يمانه  
الا ان من سائر الحيوانات وهذه بعد اصله وانما أقوى ونعمه المالك ينفذ ارسلة  
وانما ادي ولا حجر ابطال اعلا المنع من لسانه الا ان وقوله بان منع المالك  
لا ينفذ من الحجر عن ينفذ فضا هذا فاسد لانه لما منع ما له عنه لا ينفذ ماله  
بعد ان كان ينفذ ماله لانه على ملكه ومنع المنع سبب سبب ولسانه كان المنع  
مستد انما ينفذ خمسة وعشرين سنة وتنفذ فضا الماله موى منه رسد  
لا ينفذ المصالحه عندها وان ينفذ لظاهر قوله فان انفسهم رسد اذ دفعوا  
اليهم اموالهم وكان الوجه بلسن المالك السعاه وانما على قوله ان ينفذ في حق  
وعشرين سنة وجب القول كذا المنع لبق الحلفت واما على قوله ان ينفذ في حق  
الله منه فقد ذكر شيئا انه ينفذ المالك اليه اذا بلغ خمسة وعشرين سنة وان لم  
يؤلف منه رسد اذ قالوا هذا في بطله فخره على ان خمسة واسدك اليه وليس  
الذهب عند ان ينفذ هذا على عده وان ينفذ رسد نوع رسد فخره واسدك اليه وليس  
اليه انما ينفذ رسد اذ في الآية اشارة اليه لانه قال فان انفسهم رسد اذ  
اسمهم في حق رسد اذ ينفذ في حقهم من قال لا ينفذ رسد فخره على ان خمسة  
اليه منهم فخره وكان ابو حنيفة اعني الغالب لان الغالب من ماله من بلغ حقا  
وغيره سبب ان ينفذ منه نوع رسد قاله ولو ان امرأة بلغت بمحور كذا عليه  
لا ينفذ هاهنا لما يروى عن رجلا صهر مثلها او باكل من ذلك او اكثر ولا ينفذ

شركة



رفع ذلك الى القاضي فان كان الرجل لم يدخل بها وهو كفو وتندر وجهها على امرئها او  
 اكبرها او اقل سن من مهرها بحيث يتغاضى الناس في مثله فالنكاح جائز ولو هي  
 احدهما ان النكاح مما لا يحتل البعض بعد وقوعه فكان بمنزلة الطلاق والعناق  
 والهما بعضا من المفسد لما ذكرنا النكاح الثاني انه لا يفسد في هذا النكاح  
 بل فيه صلاح في المصلحة ذلك سواء لما ذكر في الكتاب قول ابن حبيب رضي  
 الله عنه وان يوسف كان الحور في حق هذا النكاح والمصلحة لما لها زوجت بها  
 من كونهن من النبل فانما يحوز على قول محمد رحمه الله لان محرم  
 الولي يجب ان يكون هذا كله له لزوجهم من قال ما ذكر في الكتاب قول محمد  
 وهو الظاهر فيكون هذا زوجا من محمد رحمه الله الى ما قاله ابو حنيفة وابو يوسف  
 ان النكاح بغير ولي جائز لا بد من سائل هذا الكتاب على قول نفسه وليس يذكر  
 فيه قول علي وهذا لا زوجت نفسها من غيرها او باكثر او اقل بحيث سعى الناس  
 في سلبه من الزوجات لا يجوز ويحرم الزوج ان يشاء ان يملكها من غيرها وانما في  
 القاضي فيها وهذا لان سائر المصع عند دخولها في تلك الزوج عدلا من حيث  
 الحكم على ما عرف واذا كان لما في المصع على الماعند دخولها في تلك الزوج كان  
 يتناقض المصع في هذه الحالة معتمرا بما هو مال من حيث الكيفية  
 فالحكم ولو راعيت ما هو مال من حيث الكيفية والحكم ما في من قيمتها بحيث  
 لا يتغاضى الناس في مثله فانه لا يجوز ذلك منها وبما لا يشترى ان ثبت قيم  
 لها فقيمتها والايضا عليها وانما حذر المشتري لانه يلزمه زيادته من لم يرد  
 فان شاء ان يملكها من غيرها حتى يزوجها كما كان لزوجت نفسها في الشدة مثل  
 مهر البتة وان شاع النكاح حتى لا يلزمه الزيادة من اصحابنا من قال هذا قول  
 ابو حنيفة رضي الله عنه لان من املكه ان المرأة اذا خطب عن مهر مثلها ما لا يتنا  
 الناس فيه كان للاوليا حق الاعتراض ويحرم الزوج من ان يملك بها مهر مثلها  
 ان يعرف القاضي بينهما وعلى قولها خطبها صح وليس للاوليا حق الاعتراض وكذلك  
 ينبغي ان لا يكون للقاضي حق الاعتراض على قولها ومنهم من قال لا يل هذا قولها  
 لان سائر هذا الكتاب متى على قولها لان عند ابو حنيفة رضي الله عنه المحرم  
 لا يصح فكيف ينقض قوله هذه الاحكام وقرأنا في المصلحة والمفسدة وقالوا  
 غير محرم من الخطب خطبها فلا يكون للاوليا حق الاعتراض واما المفسدة فتجوز  
 عن الخط لان مهرها ولا يصح خطبها فيقول القاضي للزوج اما ان يملكها مهر  
 مثلها حتى لا يقع الخط والعين اذا فرق سكا وصار كما لو اكره الولي والمهر على يروعا  
 بان من يفسد مثلها والافرق سكا كراهنا وبقي احبار الفقه لا يلزمه من المهر لا قبل ولا  
 كثير وان كانت الفرقة من جهة الزوج لان النكاح متى كسب قبل الزوج فانه يفسد  
 الصدق كله سواء اذ الفرقة من قبلها او من قبل الزوج كما في خيار البويع اذا نسخ  
 النكاح قبل الرجوع بها فانه يفسد الصدق سواء نسخ بها واليكن للزوج اول الزاء  
 قلنا هذا فان تزوجت من غير كفر على مهر مثلها كان للقاضي ان يفرض بينهما لان

مصادها

مصادها كما اريد من المباح وجب المحرم بعضا من مهر مثلها لان موثر في نفسها اولى  
 لان مالها لا يضمن الا لنفسها بالتحليل هذه المرأة المستفيدة مال جار الخلع ولم يملك  
 عليه الا في الحال وفي الثاني اما الخلع جاز لان وقوع الطلاق معاقب بقول المال لا يوجب  
 المال الا بترك ان المصلحة اذا اختلفت من روجها وحيث ذلك وقع الطلاق عليها  
 لوجود القول وان لم يوجب المال كذلك هذا في المصلحة ان وقوعها هو صحيح في باب  
 الطلاق كانت طلاقته رجعه ثلث الدخول الرجعة ان كان دخل بها وان وقع له  
 الخلع يقع باعلان العوض لم يجب الدخول في الحال ولا الثاني لان المرأة المستفيدة  
 فيها ما رت محجورة والعوض سواء في محجورة في القرام المال بآثار الطلاق لانها  
 بدلت بالاولى حصل لها مال فكلت كالصبي في الخلع والعوض لولم يملك من  
 زوجها ما لا يجب المال لا في الحال ولا في الثاني واذا لم يجب العوض بهذا الخلع لا في  
 الحال ولا في الثاني ان وقع الطلاق بما هو صحيح في الطلاق يكون رجعا وان وقع له  
 الخلع يكون ما لا يجب له اذا اختلفت من روجها وهذا الخلع الا ما لا يجب له  
 المصلحة اذا اختلفت من روجها فان الطلاق يقع ما لا يملك في وقوعه بل على الصحيح  
 او يلحق الخلع لان هناك العوض ان لم يجب المال في الثاني لانها اذا كانت  
 بالعدة حصلت ما يحكي المولى العتس وعبارة او اذكر في فاسد العتس مع  
 الترام المولى الا انما لا توأخذ به الحال الحق المولى فيكون هذا طلاقا وقع بعوض  
 موحل ما اما المرأة المستفيدة فاصارت محجورة بمنزلة العتس فيكون فاسدها  
 العتس واما ما عدا الزوج اذ كان العتس والعبارة فانه لا يواحد المال لا في الحال  
 ولا في الثاني وكان من المهر المحرم واسه اعلم كما

**الوكالات** هذا الكتاب يشتمل على ثلثة وعشرين فصلا الفصل الاول في الوكالات  
 التي يقع بها الوكيل وفيه سبعة توكل الفصل الثاني في راد الوكالات من الوكيل  
 وفيه ثلث الوكالات الفصل الثالث في تعليق الوكالات بالشرط او بامتناع او بامتناع  
 التهم والخصوص الفصل الرابع في بيان من لا يصح وكلاء من بعض الفصل الخامس  
 في بيان ما يجوز من الوكالات وما لا يجوز الفصل السادس في الوكالات بالعموم  
 الفصل السابع في اسات الوكالات الفصل الثامن في الوكالات لبعض الذين وفي الوكيل  
 باسمات الذين وفيها له من والرسول في ذلك الفصل التاسع في الوكالات بالمشتري  
 وانه انواع الفصل العاشر في الوكيل بالبيع وانه يشتمل على انواع الفصل الحادي  
 عشر في استحقاق الحاربه المشتراة بعد ما هلك في يد الوكيل بالبيع الفصل الثاني  
 في الوكيل بالقبض وفيه استحقاق الثمن بعد ما هلك في يد الوكيل بالبيع الفصل الثالث  
 عشر في ما يجري بين الوكيل والبيع وبين المشتري وفيما يجري بين البايع وبين الوكيل  
 بالمشتري الفصل الرابع عشر في الوكيل اذا اضرعت مباشرة ما قبل ما يشترط فيها  
 معنى الفصل الخامس عشر في الوكيل بالبيع في الطلاق وفي الوكيل بالخلع والطلاق  
 والنكاح والعناق الفصل السادس عشر في الوكيل بالاجارة والاستعارة الفصل السابع  
 عشر في حكم وكلاء الوكيل الفصل الثامن عشر في الاختلاف الواقع بين الوكيل  
 وبين الوكيل الفصل التاسع عشر في المعتاعة الفصل العشرون في الوكيل

شكوه



بالشري اذا استنوي ما وكل بشره وعرض بالامر المسمى العقل الحادي والعشر و  
توكل الرجل العقل الثاني والعشرون في توكل بعد توكل العقل الثالث  
والعشرون في المنقرات **اما** الاول اذا قال الرجل اعني اني ابيع عبدي  
او قال هو سواك ربيته او قال سميت او قال اردت او قال وافقني فبدا كله  
توكل وامر البيع وفي شكوكي والى البيت اذا قال لعنه ولا املك من طلاق امرائي لا يكون هذا  
امرا وتوكل لا يملك لاطلاق لا يبيع وكذا اذا قال لعنه لا املك من طلاق امرائي لا يكون هذا  
قال العقيد رحمه الله انما هو اسبغ الوكالة كذا في الاصل في الامانة بغير العبد ما دونه  
وهذا فوق السكوت اذا قال ليعني ان لم ينع عدي هذا امرائي طالق يكون ذلك  
العبر وكذا البيع لان معنى كلامه ينع عدي هذا ان لم ينع فامرائه طالق وتوكل  
يع عدي هذا يوكل وفيه اتيان المعنى اذا قال لعنه ان لم ينع عدي هذا امرائي  
توكل سمعنا بلفظ الامر به ليعني عدي في الراداة من باب تعدد المعاني في  
المنفي اذا قال لعنه ما انت وكل عدي في كل شيء فهو توكل صحيح استصفا ونصير وكذا في الخط  
لان التوكل استصفا والاشارة الى استصفا بغيره فيما سبغناه والجمع ما سبغناه بهذا  
القدر من معنى وما يوراه مسكوك فاسما القدر المنفي ولو قال ما انت وكل عدي في كل شيء  
امورك فهو كذا في الخط والبيع والشري والطهارة والصدق قد لا ينع من المنة  
المصرات عما جازى كانه قال ما صنعت من شيء فهو جازي فكل جميع انواع العمل  
فهذا العقل اشارة الى انه لو طلق امرائي ببيع فالتخصيص رحمه الله في ادب القاص  
وهذا كذا في الرجل فقال له اجعلني وكلا في ما لا يجازي ما صنعت فاذ جعل ذلك في جاز  
الوكيل وكلا في جميع التصرفات يقع الوكيل على نفسه من مال الوكيل ما يشاء  
ولا يكون ذلك مضمونا على الوكيل لان الموكل احار مضمونه وهذا من مضمونه ومن جاز  
رحمه الله في غيره هذه الصورة ان هذا يوكل بالبيع والاعارة والمعاونة  
والعصاة والعنان وكان العقيد ابو نصر المروسي رحمه الله يقول لو طلق الوكيل  
امرا امرأة الموكل في هذه الصورة او وقع ارضه لا يجوز له احد العقيد ابو الليث رحمه  
الله وهو كذا ان يقول عني قال لعنه وكذا في طلاق جميع اموري ان الوكيل لو طلق  
امرائه او عني عدا بغيره لا يجوز له ان يقول لا بد ما يوراه فكل هذا الوكيل بالطلاق  
والعنان وكان القول بالشريه السخيد الذي يوراه الله بوجوه ليس من فوق العقيد  
او يوراه الله ومن اراد حسمه على الله عدا ما يوراه هذا القول فانه قال في غير  
هذه الصورة هذا الوكيل بالمعاونة دون الهبات والعنان وفيه فتيحة وفي  
فتاوي من فتيحة بان اذا قال لعنه ما صنعت من شيء فهو جازي فكل جميع انواع العمل  
كل من قال اسد الخمس عمن عدا عن ابي جعفر رحمه الله عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
وهذه المسئلة بولد قول ابو نصر رحمه الله في المسئلة الاولى ومن المشايخ من  
قال مثل هذا للمعوض لا يكون الا بعد سبغ عدي بيها فان كان كذلك فلا  
ما يجازي وهو ان جازي الحاطية منه فان تغل الوكيل شيئا حاطا عنه في البيع  
لا ينع على الموكل وانما قال لعنه انت وكل من المشايخ من جعله يوكل بالبيع  
من سبغ عن الموكل اس اردت معوك ومن قال انت وكل ليس بشي وقوله

في البيع

انت وكل في ما يجازي الامر وكل ما في صحيح توكل وفي كماله الله انت وكل في  
الشيء ونصير وكلا في البيع استصفا انت وكل في ما في صحيح ونصير وكلا في البيع  
اعني ما في كل او كذا في البيع وكلا في البيع ولا بالبيع ولا بالاجارة ولا بالبيع وكلا  
سبغ في يومه ونصير ما قال لعنه رحمه الله في الراداة اذا وقع الى رجل الف درهم وقال  
استنوي بعد او بيع او قال اسير بعد او بيع ولم ينع في كل كان يوكل بالاجارة او له ان  
يسير ما بدا له ويبيع لانه ينع النصير البه على الاطلاق والجموع اكثر ما فيها لم  
نصف الشري الى نفسه في الصورة الثانية الا انه اصابه الى ما له في الوكالات  
لا فرق بين الاصابة الى نفسه وبين الاصابة الى ما له الا ان في من مال لعنه او استنوي  
لي جازيه بالث درهم او قال اسير جازيه بالث درهم من مالي او قال استنوي جازيه  
بعد الا لث واصاب الى ما له نفسه كان يوكل صحيحا وكان الاشارة الى ما له منزلة  
اصابا مالك الى نفسه واصافه الى ما له نفسه غير له اصابا العبد الى نفسه  
ولو قال استنوي جازيه بالث درهم او قال استنوي جازيه بالث درهم لا يكون  
يوكلا اذ لم يوجد ما يدل على التوكل من اصابة الشري الى نفسه او ما له في كل  
يوكلا وان كان مسووره ولو قال استنوي جازيه بالث درهم لا يكون يوكلا اذ لم يوجد  
يوجد ما يدل على التوكل من اصابة الشري الى نفسه او ما له في كل  
يكون مستنوي ولو قال استنوي جازيه بالث درهم على ان اعطيتك على سرارت درهم فان  
توكل لانه اذن اذنك ما يدل على التوكل وهو استنوي جازيه بالث درهم على ان اعطيتك  
انما استنوي جازيه بالث درهم على نفسه على بيعه لم لا ينع لغيره ولكن يجب احراز المثل  
الاسم جازي الشري فاسد وكذا في درهمه لانه ينع لغيره واما العبد في  
فتاوي اهل سمرقند اذ اكرهوا لسلطان يطلو كل غيره فطلاق امرائه فذا المكره  
لذلك العبراء وكل وطلق الوكيل امرائه والزوج قال لعنه بطلان الطلاق فبلغت  
امرائه لان كلام الزوج خرج حوايا الكلام السلطان وكل هذا طلاق امرائه والكرام  
ينقض اعاده ما في السؤال قصارا كذا في مال انت وكل بطلاق امرائي بطلاق ما  
قال اسدا انت وكل وذاك لم ارد به الطلاق وفيه ايضا اذا قال لاسر انه يوكل  
شئ سوهو حوايا كن فقلت المراه اكرس وكل يوم جوسس راو اسنوي  
للاق فقلت الزوج لم يرد به الطلاق فان لم ينع من كلام الطلاق ما يكون هذا  
حوايا لا لقول للزوج وسعها بغيره اذا طلق وان سبق بيع واحد ورجعه  
ان كانت المراه مدحولاها قالو اما يبيع واحده اذ لم يكن السابق في البيع اراده  
الثلث لبيع سبي اصل المسئلة فاذ قال لها طلق نفسك واحده وطلعت نفسها  
تلقا وان كان سبغ الكلام بذلك على اراده الثالث ينع الثلث عند الكل اذا قال المراه  
لزوجها في حاله العصب بالودي لم ينع الزوج جود لودن فقلت كذا في مسوور  
يوقع الزوج بين معالي جوسس راسه طلاق اذ لا بد من هذا الطلاق عرفا  
واذا قال لزوجها اسديان اطلق نفسي فقلت الزوج نعم فقلت المراه طلعت نفسي فقلت  
العصبة ابو جعفر رحمه الله مولا الزوج يتم على صبي احدها المويين والآخر لود  
عق على نفسي اذ استنوي عني والزوج من يوراه لك واذا قال الرجل لعنه  
اذا كان اطلق امرائه فذاك الزوج حوايا او قال لعنه فلو على ما ذكرنا من الوكالات

شك











هذه الوكالة غير نافذة لأنه لا بد له  
التي شرط على الوكيل الصبر ورسد فان كان الوكيل جاسوا ولتس الوكيل ان كان ما بال  
قد علم الوكيل ولم يرد لها فان كانت الوكالة بالناس الطالب لا يبيع عزله حال عبدا طال  
ربيع حال حصره على الطالب ويبيع حال حصره على الطالب او يحط لان ما بال  
مستوعق على الطالب فيل الوكيل وهو حق ان يحصر مجلس الحكم وحاصره ويستعده  
وبالعدول حال عبده الطالب لوضع العدول سفل هذا الحق اصلا لا يملكه المحصور  
مع الوكيل والمطلوب بها يجب قبل ان يحصر الطالب فلا يمكنه المحصور معه ان  
مستطاع بعد اصلا ما اذا كان الطالب جاسوا فله لا يبيع لان كان لا يمكنه المبيع  
مع الوكيل يمكنه مع المطلوب ويمكنه ان يطلب من المطلوب ان كان يبيع وكذا  
ويعطى تسليم الوكالة مسلم العدة ليدفع راب الزهر ومنه اذا وضع الزهر على  
عدول ويستطيع الزهر ان يكون العدول سفل على البيع فصار الزهر ان يعزل  
العدول عن البيع حال عبده المرفوع ليس له ذلك لان البيع صار حرا لم يبق له ان  
سفل هذا الحق على المرفوع ان فرق ما بينهما ان عدول الوكيل حال حصر الطالب  
صحيح وان لم يرض به الطالب وعزل العدول حال حصره المرفوع لا يبيع غير  
المرفوع والعدول في تسليم الوكالة لوضع العدول حصره الطالب لا يبيع  
الطالب اصلا لا يمكنه ان يحصر المطلوب اما تسليم العدول لوضع العدول حال  
حصر المرفوع سفل فله لا يبيع لان لا يمكنه ان يطلب الزهر ان يبيع هذا اذا  
كان التوكيل بالناس الطالب وان كان التوكيل بالناس القاضي حال عبده الطالب  
يعزله يحصر القاضي مع وان كان الطالب عابيا فله اذ في المسئلة في الاصله لعل  
الكويت لان بهذا العدول لا يبيع حق الطالب اصلا لان القاضي بايبره ليست  
وكذا اخر كما امره لا يستدفع صاحب الطالب الوكيل الثاني وان عزمه يحصر الطالب  
صح العدول ايضا لا بد ليس في هذا العدول ايضا لحي على الطالب وذكر الخصاف  
رحمه الله في ادب القاضي اذا احاطا المطلوب الى القاضي وقال فذكرت وكنت هذا  
بالخصوص مع فلان القاضي واحا اريد التسليم فانهم هذا في ان يعزله على فان  
اعزله الان واوكل هذا الاخر القاضي بايبره باحضار الطالب حتى كان العدول  
عصرته ولم يبيع بينهما اذا كان التوكيل بالناس الطالب او ما من القاضي اياه  
حال عبده الطالب وما ذكره الخصاف رحمه الله جواب الاحدا باختصاصه حتى يبيع  
به المختار القاضي لا القاضي لو قيل ذلك حال عبده الطالب وما بينهما الطالب في  
القاضي ان يحصر موضح اليهم فان طلب الطالب ولم يحده له القاضي وكاله التا  
ومح ذلك على القاضي لا بد لا يصر عليه في ذلك ولكنه باخذ من هذا الوكيل كذا لا  
عسى يبيع هذا الوكيل وقد خرج الاول من الوكالة فيطلب حق الطالب اصلا  
باخذ الكفيل وقد خرج الاول لو كان التوكيل الاول يحصر من المشهود واخره عن الوكا  
يحصر من اولئك الشهود وكل اخره لان اليهود ها هنا غير كذا القاضي في المسئلة  
المطلوب حق الشهود وذلك حاصل في المسئلة جميعا اذا اراد الرجل سفرا وطلب منه  
انما تدعي وكل وكلاهما ان لم يرجع من سفره هذا الى مد اربعة اشهر فطلق الوكيل

المراء خرج للسفر ولم يرجع حتى مضت اربعة اشهر هل البراء ان يحصر الوكيل على طاعة  
فقد اختلف المشايخ فيه بعضهم قالوا له لا بد له ان يعلق به بعد ما حصر عليه كاحصر الوكيل  
ما يحصره على الجواب لعلق حتى المدعي يدعي راس ذلك الحق المراء ان يرجع وجهه الى القاضي  
لنفسها بالنفقة حتى لا يبيع حصرها في النفقة فيض المراء فانها تركت ذلك وحلت سفل  
الزوج لم يعلقها الوكيل من جهة الزوج فصار المطلب بعد المراء على الوكيل لا من الغضبان  
بالنفقة فهذا هو بيان ذلك الحق وبعضهم قالوا ليس لها التمكن الوكيل لان مواد حصره  
على ذنبه الموكل وهي لا تملك احصاء الروح على ذلك على هذا اذا اراد الموكل عزل هذا الوكيل  
بغير حصرها ورضاها اختلف مشايخنا فيه فالك بعضهم ليس له ذلك لانه يعلق به حصرها  
وقال بعضهم يملك عزل الوكيل بغير رضاها وحالها معها وهو الاصل لا يستحق على الزوج  
الطلاق حتى لا يعلق بعد الوكالة حصرها فيمنع العدول خلاف الوكيل بالخصوصه فان  
المدعي بهذه الوكالة لا بد استحق الجواب على الوكيل بملك ابطال هذا الحق على المدعي  
واذا اوكل رجلا بغير من اعيان ماله سارا او حرا من الوكالة فله ذلك اذا اطلق  
بحق الوكيل حتى ان امره ان يبيع وليس يخرى لذين من كنهه فادخل وكلا المحصوره  
وانك له على غير ذلك فانت وكلي ولم يرد عليه والثاني ان يقول كل من ذلك فانت  
وكلي وكاله مستغنى في بعض المواضع الاول دون الثاني وذكر منه اختلاف المشايخ قال  
الفتاوى ابو الليث رحمه الله من قال بعدم الحوار في الفصل الاول انما قال لا بد وقع  
عنه ان معنى هذا الكلام متى اخرجك عن الوكالة فانت وكلي بالوكالة السابعة  
وهذا مخالف حكم الشرع لان حكم الشرع في الوكالة ان لا يكون كاره وان يرد عليها  
الابطال وكل شرط يبيع حكم الشرع يكون باطلا كشرط الغضبان في المودعة واستا ذلك  
ومن قال بالحوا روع عنه ان معنى هذا الكلام كل من ذلك فانت وكلي موكا لفسد  
وعلى هذا الوجه لا يكون الشرط مخالفا لحكم الشرع الا في انه لو صرح بذلك حازا  
قال الغنوية رحمه الله من اراد بحور هذه الوكالة احاطا بغير ان يقول كل من ذلك  
فانت وكلي وكاله مستغنى في هذا من ان الحلال في الفضل الاول وذكر بعض  
سواء ذكره في اختلاف المشايخ بعضهم قال لا يجوز هذه الوكالة لان  
المواضع  
الوكيل على هذا الوجه لا يقدرا الوكيل على ابطالها مودعيه لبعض على الشرع وقال  
بعض مشايخنا ان وكاله بالطلاق والعنا على هذا الوجه او وكاله بالخصوصه على هذا  
الوجه صحته الوكالة ومنها هذه الاشياء لان الوكالة لان الطلاق والعنا يبيع حصرها  
بالاحصاء فلهذا يعلق الوكيل بها ويلزم حصره لزمه لان شبهه الميم وما سوى ذلك لا يبيع  
تختلف بالشرط والاحصاء فلا يعلق الوكيل بها وهذه الوكالة لا يلزم ايضا لان  
يلزم هذه الاشياء فلا يكون بطلان الوكا له بالطلاق او وكاله بالخصوصه عليه اذا كانت  
بالناس الحصر فكذلك لو كاله بالطلاق وقال عامه المشايخ يجوز هذه الوكالة له ما كان  
وبه كان موكا او يرد الشرطي وهذا لان ليس في هذه الوكالة الا يعلق الوكيل بالعر  
وعلق الوكا له بساتير الشرط وصحبه فلهذا يعلقها بالعدول فاداحت هذه الوكالة  
او اراد الموكل عزلها اجمعا على انه لا يملك عزله عن الوكالة المسئلة وهل يملك عزله عن  
الوكالة المتعلقة باختلافها في الاختلاف في هذه المسئلة ما على الاختلاف في تسليم اخرى ان

في تحرير الوكيل  
بغير حصرها  
او وكاله بالطلاق











المستحق وكل رجلان يزوجهما امرأة بعينها ثم اردت ان المراه تراسل فتزوجها الوكيل  
جاءه كره في المسلمه في المستحق ايضا بطريق الاستسقاء وقال لا يجوز وفي الاصل  
وكلت المراه رجلان يزوجهما من رجل فخر المراه تزوجت بعينها فتزوج الوكيل في الوكالة  
علم ولم يعلم ذلك الوارث وتزوجت بها الحرب او لم تخف وفي التدوير ان الوكيل  
وكانت حتى موت او تخلف بها الحرب وتزوجت به المستحق او المستسلم ان يزوجها  
ثم ان الموكل وهب بنفسه ثم رجعت هيته لم يكن للوكيل ان يزوجها اخرى  
مخالفة رواية السمرقاني ورواية الاصل قال محمد رحمه الله ولا تنسب هذا البيع  
على ما هو الرواية اذا ارد العبد على الوكيل بالعتب بعد ما ملكه الوكيل ان يزوجها  
الا صغر رجل وكل رجلان يزوجهما فلا يذهب الوكيل ويبدل ان يزوجها بنفسه  
فعل ووطئها ومضى على ذلك رمان وجاءت فوكلا لا توطئها وانقضت فديتها  
ورويها من الموكل على العبد ما يزوجها ولو وكل رجلان ففقد من له على رجل من الموكل وهب  
الدين من الدين والوكيل لا يحل ففقد الوكيل المالك وهب في بيعه فان لم يزوجها  
به الموكل ولا ضمان على الوكيل لان الوكيل يملك في الفسخ لانه يبيعها باعتنا والوكيل  
عقد وحده فكانت بيعه من له بدل الامر كان الامر ففقد بنفسه بعد ما وهب وبيع  
عائمه فاذا امر الرجل رجلان يبيع عتبه ثم مات العبد او مات الاسير ولم يعلم الوكيل  
وفقد العتق وهلك عتبه من الوكيل لقن ولم يزوج على الاسير كان العبد قد مات  
ولا يزوج الموكل ان كان الموكل قد مات كان العبد قد مات لا يزوج منه بعد الموت فاما ان  
مات العبد فقد هلك المالك الذي يساو له الوكالة فلا تصح العتق فيه وليس ذلك  
بيع الحق يريده اذا باع الوكيل العبد الموكل معه ثم ان ظهر انه حر كان هناك عتق  
الاسير اليه فصح العتق وطلاق الاصل وكل الرجل رجلان يزوجها امرأة  
ثم طلقها الزوج بنفسه قبل طلاق الوكيل فهذا لا يكون غير لا يملك طلاق الوكالة  
بها يزوجها الزوج او لم يزوج وفيه خبر ولا يزوج التدوير رحمه الله اذا وكل الرجل  
غيره بالطلاق ثم طلق الموكل بنفسه خرج الوكيل من الوكالة فقال نعم وهذا عمل جائز  
الموكل طلق تلقا او انقضت العدة لانه لم ينفى هناك طلاق ينفى الوكيل اما ان  
واحدة وهي في العدة فنصف الوكيل غير صحيح وان موضع الثاني وكذلك لو مات له اجماع  
ثم طلقها بالاسير خرج الوكيل من الوكالة لان الملق بعد الملق لا يبيع ففقد العتق على الوكيل  
واذا وكله ببيع وصنفه او سترها ففقد العتق ففقد الوكيل العتق على الوكيل  
والذي يادى كره في البيع والشري هذه الجملة من المستحق وفيه العتق انه لا يزوجها  
والشري في الحمل والحري والوصف خلاف ما ذكر في المستحق وفيه المراه اذا طلقها  
في المستحق اذا وكله ببيع الحري الذي يملكه او سترها الكوفي الذي لا يملك طلاق  
الكوفي سترها او طلقها او سترها طلق الوكالة له في البيع والمهر والشري وكذا العتق  
اذا صار ربيعا طلق الوكالة له فيها صار ربيعا سترها او طلقها او سترها او طلقها  
في الوكالة في الكل والوطئ اذا صار ربيعا لم يملك الوكالة له في البيع والشري  
خلاف العتق اذا صار ربيعا والعتق الصغر اذا طلق الوكالة له في البيع والشري  
رجل وكل رجلان يزوجها امرأة ففقد من الوكالة لانه لم ينفى العتق من الوكالة

عبد وان خصها فليس يرجع استسقاء او ذكر سبيله الثاني موضع اخر خلاف هذا قال  
عبد رحمه الله والموصى عتدي طلق الوكالة ولو وكله ببيع ربيعة ثم عتق منها رجلا او امرأة  
ثم يزوج عن الوكالة له ولو عتق منها رجلا او امرأة لم يزوج الوكيل ان يبيع الأرض دون  
الزوج والوكيل عتدي داروه او أرض موصى صنفه واطلقها الوكيل لم يزوج على الامر لو  
كانت ببيعته فادخلها بطل او طلقها في حيا ولو طلق استتري هذه الأرض لم يزوجها وهذا  
الخراج او طلقها بغيره ثم عتق رجلا او عتق مبيعا او عتقها بغيره على الامر ببيع ولا يزوجها  
ولذلك ان رجعت ولو كان مبيعا ففقد بعه او طلق استتري في يزوجها بغيره عتق  
فليس في هذا ولا يزوجها بغيره ثم عتق رجلا او عتق مبيعا او عتقها بغيره على الامر ببيع ولا يزوجها  
الامر كذا في امره ففقد بعه او طلق استتري او طلق بغيره على الامر ببيع ولا يزوجها  
بغيره بغيره او عتقها بغيره في هذه المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره  
امر مبيعا او بغيره عتقها او لم يزوجها في المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره  
لا يجوز الشري على الامر بغيره المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره  
وباعها وباعها بصفه العتق والمصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره  
الشري ساعا فلو لم يكن مبيعا ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق من الوكالة  
ساعت بغيره وباعها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق من الوكالة  
كتاب العتق في باب المراه ان الوكالة لا يبيع بغيره بغيره ففقد الوكالة  
لغيره ففقد بغيره او دخل في المراه ان الوكالة لا يبيع بغيره بغيره ففقد الوكالة  
الشري اليوم او ما لا يشري عتق اليوم لا يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
رحمه الله في المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
وهذا في المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
رحمه الله في اول المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
كان في العتق بغيره ولا يكون وكما لا يبيع بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
لا يزوج عتدي الموهو او طلق طلق امرائي اليوم ففقد بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
ففقد بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
لا يزوج بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
طريق المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
والعتق من الوكالة الاصل ولم يطق بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
الموكل الى الغايه والمكاتب استسقاء والغايه ان يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
استسقاء والغايه ان يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
الموكل لان الموكل حصل حصص بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
النه يوم الموكل بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
كذا في المصنف على الامر ببيع ولا يزوجها بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
الموكل ون المكاتبة بعد الموكل الامم بغيره ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق  
بالعرف فان العتق ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق ففقد الوكالة لانه لم ينفى العتق











مستوفى فاد بينه الملاك وان ضمن المالك استحقاق من له فحقه المقتضى بوجه المقتضى على  
الرسول بدونه وبغيره الثوب بدونه لا يرد له من الرهن المالك استحقاق من ضمن بركة الوهب  
المستحق فوجه ما ضمن على الراهن لا بد عامل له في المقتضى هذا اذا خرج الامر الكمال على  
سبيل الرساله فاما اذا خرج الكلام صحيح الوكالة لم يكن فاقه وكلما كان مستغفر من ذلك  
عشرة دراهم و ترضى هذا التوب منه وهو على وجهين اما ان يخرج الوكيل بعد هذا  
الكلام صحيح الرساله بان قال له لان ان فلانا يستغفر من عشرة دراهم و ترضى من مائة  
هذا التوب بالعشرة وهو على المقتضى فان ما استغفر من من الدراهم يكون للرسول لا  
للكل ان يبيع ذلك منه ويكون له منه جزا على الوكيل حتى لا يصير مائتة للتوب بالربع  
الربع ويكون الاستحقاق الاصل الا لا سرود التكاليف العمل بمقتضى الوكيل بالاستغفر من عشرة  
لان الوكيل بالاستغفر من لا يصح والرساله لا بالاستغفر من حساب العمل فعمل التوب الاستغفر  
عبارة عن الرساله حتى لا يظن الكمال لان الوكالة لو صححت عقيبها بغير معنى على الرساله  
وهو السامع عن الامر حتى يحكم ان لم يقض السامع في حق العبارة والتوفيق بعد  
بعد العمل بمقتضى الوكالة لم يحل الوكالة عبارة عن الرساله كماله لو كان له في العبارة  
الى الجدة صار كما به عن النكاح فلا يلحق او اذا صارت الوكالة كماله عن الرساله فكان  
الا يصحح بالرساله ووافق الرسول فانه مع الفرض لا سرود يكون المقتضى واجبة  
العمل لان العمل بها فاد به مائة فيكون هذا ما اذا اخرج الكلام صحيح الوكالة بان قال  
للمفتقر من عشرة دراهم و ترضى هذا التوب من عشرة دراهم فاد به مائة فيكون  
للكل ان يبيع ذلك منه ويكون له منه جزا على الوكيل حتى لا يصير مائتة للتوب بالربع  
الربع ويكون الاستحقاق الاصل الا لا سرود التكاليف العمل بمقتضى الوكيل بالاستغفر من عشرة  
لان الوكيل بالاستغفر من لا يصح والرساله لا بالاستغفر من حساب العمل فعمل التوب الاستغفر  
عبارة عن الرساله حتى لا يظن الكمال لان الوكالة لو صححت عقيبها بغير معنى على الرساله  
وهو السامع عن الامر حتى يحكم ان لم يقض السامع في حق العبارة والتوفيق بعد  
بعد العمل بمقتضى الوكالة لم يحل الوكالة عبارة عن الرساله كماله لو كان له في العبارة  
الى الجدة صار كما به عن النكاح فلا يلحق او اذا صارت الوكالة كماله عن الرساله فكان  
الا يصحح بالرساله ووافق الرسول فانه مع الفرض لا سرود يكون المقتضى واجبة  
العمل لان العمل بها فاد به مائة فيكون هذا ما اذا اخرج الكلام صحيح الوكالة بان قال

الرسول

الرسول لا بد من تصحيح الامر ولا يفتقر حتى يستغفر الامر باعجاب المقتضى بدونه والامر  
بالفتن لم يرد من ذلك المالك العتق ولما بعد تصحيح هذه الوكالة باعجاب صاحب المالك  
واعتبار صاحب العبارة بطاقت خلاص الوكيل بالفتن لان الفتن يجب من المقتضى  
ويقتضى له استغفر من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
الفتن وبقائه بدونه لان اعجاب الفتن مع تلك المقتضى يقتضى فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
بان قيل للرسول ان الوكيل بعد هذا المقتضى فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
ان الوكيل بعد هذا المقتضى فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
ان يحصل مائة دراهم موجهه للمالك بالفتن بعد ما يكون موجهه ومائة دراهم مائة دراهم  
ومائة دراهم مائة دراهم من مائة دراهم لو استغفر من عشرة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
بحوز الوكيل من حيث انما امره بالفتن في مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
ما لم يكن ما فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
مستغفر من عشرة دراهم وكان ما استغفر من من الدراهم له وله ان يحلها من الوكيل  
ولا يصير مائة دراهم وان صار مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
ان يستغفر من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
بان قيل كان يجب ان يفتن من الوكيل بالرساله لا استغفر من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
حتى لا يلحق الوكيل ولي هذا ما اذا اخرج الوكيل الكلام صحيح الرساله بان اصاب  
الفتن الى الوكيل كانت الدراهم لا سرود اصابا عبارة عن الرساله كان يفتن له مائة  
بغير الامر على الرساله وهذا كله بغير ثمة الرساله لا يصادفها الرساله بغير  
ادبه ولا ذلك ما فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
الا انه مع هذا لا يجب الوكيل ان يفتن من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
فقد اعتبرت العمل في فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
هذا امر اجعلنا الاحياء فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
واذا عدرا الوكيل اذ جعل فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
تجميعه الوكالة في حقه واد اعتبرت وكاله في حقه كان الفتق فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
حسب وصار الوكيل بهذا الاعتبار مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
حصل بغيره بدونه من هذا الوجه خلاص ما لو فتن الامر على الرساله واخرج الوكيل الكلام  
خرج الوكالة لا يفتن منه مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
الكلام خرج الوكالة وتدرج منه الرساله مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
الى المفتقر من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
من الوكيل اقل من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
ان الوكيل لا يفتن منه مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
توفا من استغفر من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
ومن استغفر من مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
بغيره له توفا بغيره مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم  
اما ان اخرج الامر الكلام صحيح الرساله واخرج الوكيل الكلام صحيح الرساله والمائة مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم فاد به مائة دراهم

الرسول











بالله لم يبق ودلنا ان سماء الرسول المعترف لما صدق الرسول انه كان رسلنا من  
سجدة المرسى بالخطا الذي ساء الرسول وقد عرفنا ما صدق فيه الرسول والكل  
واندما ما صدق لانه قد صدق المرسى وصار ما صدق الرسول وبنا له على المرسى لان  
المرسل كما انكر رسالته ساء الرسول فادعى انه ارسله بدون ذلك وقد صدق فيه  
وطله ومن ما صدقوا من سجدة اسنان فليس له ان يعلم عني كما لموع اذا صدق الرسول  
في الرساله وانكر الموع الرساله ومن الموع لم يبق الموع ان يرجع بما صدق على الرسول  
فكل الله هذا وقد الركن للرهن ان يرجع على الرسول او اصدق في الرساله بما سمى له  
من الدرهم وان قال الوكيل فقد دفعتهما الى رب التوب لم يبق ولا يصدق في توب  
التوب ان الوكيل امير في رهن الموع والاسمين بصرف فيما يدعي من بر او نفسه عن  
الصنان لانه يكون سكر الصنان ولا يصدق في توب الصنان على الفرك الموع اذا قال  
دفع التوب لوجه الى الرسول وانكر الرسول وان قال الرسول انما امرتني ان اهدنه  
فكل تجسده وفك رب التوب بل امرتك بعفته او قاله رب التوب بصرف وقال  
الوكيل امرتني تجسده عشر فالقول قول صاحب التوب مع عيونه لانه امرتني سندا  
من عيونه فكل القول قوله في نفسه ذلك اذا لم يبق منه اقرار خلاصه لا نزي اياه  
لوا انكر لادن اصلا كان القول قوله فكل اذا اقر بالبعث دون البعض وادرك رجلا  
ان يرهون له ثوبا يدرا بام سعادته عنده عند بعثه ودفع الدرهم الى الموع  
ثوبا فهداه وهدى ان بين الامرا ما بين قال هذه دلاهي افرستك واسستك ثوبا  
رخصا ويرى به الاموال ونصير مدحها منه ومن هذا ثوبه من نفسه وادله من  
الانعام ولم يبق الرهن اخذ الكلام يخرج الوكالة او يخرج الرساله وذلك الرهن من  
نفسه عن داخل حسب الامرا به الوكالة او بالرسالة على ما بعثه ولو يدخل حسب الامر  
فكل له فيه بعد الاموال فكله ومن الامر لو اقر من وراهه من اسنان واحسن ماله  
وهنا بعد اذ لم يكون موقوف على اقراره ان علم ذلك اقرار وان لم يعلم بذلك يجوز الاقرار  
ولا يجوز الرهن بذلك هدايا فلما بان الرهن من نفسه عن داخل تحت الاموال  
بالوكالة او بالرسالة ان كان وكاله فلا اشكال في توبه وكله بالاستغفار والتوب في  
الاستغفار من لا يبع ونصير الموكل يستغفر لنفسه ونصير الموكل معا ثوبه لم يبق  
الوكيل يدين نفسه ولو وقع الرهن من نفسه صار هذا التوب بدين الاقرار ما اقرض  
ما رجلا لم يبق الاقرار فاما توب وهذا بدين الامر ولو يور بذلك فلا يبع الرهن  
فلن كانت رساله صك فكل ذلك ان الرسول ما يعرف مع اسنان لا بعثه على ذلك  
العرف مع نفسه كاله فالو اساله امره اذا وكلت رجلا بان يرهونها فوهبها الوكيل  
من نفسه لم يبق وان كان الوكيل رسولا في التكاثر الا ان يقول حتى من نفسه لانه  
اذا سم رجلا انما امره بوجه من كره فلا يدخل تحت الامر فكل المعرفه والوكيل معرفه  
فلا يدخل تحت اسم النكره الا ان يصر امره على ذلك فكل ذلك في الرهن وادله الرهن  
وان لم يبق ما صدق فقد رهن من نفسه فلا يكون التوب مصونا على الوكيل ما لم يثبت  
فيه شيئا وان فقد الوكيل بالرهون من نفسه استأله لنفسه والتوب اما توبه عنده  
لان الامير لم يبق من يجره فقد استأله لنفسه ماله يستألك او يبيع بعد الطلب

كالوج

كالوج اذا دفع التوب لوجه لنفسه فكل ذلك قبل الاتفاق فانه لا ضمان عليه  
وان فقد الاسال لنفسه حتى دفعها لنفسه على نفسه لانه لم يبق له بها ولا يبق  
من المالك بعد الطلب وكذلك هذا والله اعلم بالصواب  
في التوب بالخصومه اذا قال لغيري وكلت بالخصومه ولم يبق على هذا لغيري وكلت  
لانه لا يري مع من خصمه ونما خصمه وبلغت التفاوت في الخصومه باختلاف اصنام ما يقع  
فيه الخصومه واو ما عتبار الاستخاص وكان الموكل به مجهول الخصم على هذا الاعتبار  
واند ما منع محله التوب اذ لم يبق من المشبه الى الوكيل واما اذا قال وكلت بالخصومه  
التي بيننا وقال جعلت ذلك وكلت بالخصومه بيننا وما استمدك فقد ذكر شيئا لا يلام  
والشيخ الا انهم انما هذا احد الطوائف وهي ما الله ان يصير وكله لانه انما  
الوكالة الى الخصومه الواضعه بين ما لو لم يبق له من نفسه وذكر نفسه الاسم السخصي  
رحمه الله انه لا يصير وكله لانه لم يبق له في اي خصومه وكله وعسى يكون  
بينما خصومات اخرى سوى هذه ولم يبق من المشبه اليه فكان الوكيل عاجزا عن  
تحصيل مفعول الموكل رجل خصم على القاضي رجلا من جنس كل له وباحصه  
فيه وليس معها احد لا يوكيل فكله حتى فان كان القاضي يعرف الموكل او انه كان  
قبل وكان له واحد لها لا يوكيل حتى اذا حضر الوكيل بعد عهده الموكل رجلا لا يوكيل  
عليه فحاسبه خصومه ولا تكلف اقامه البينه على الوكالة لان يوكيل بالخصومه  
بمعطاه القاضي يعرف الموكل باسمه ونسبه فمكنه القضاء لا حاجة الى  
اقامه البينه على الوكالة وان كان القاضي لا يعرف الموكل باسمه ونسبه ربما عني  
رجل الى القاضي ونسبه باسم غيره ويوكيل عبد القاضي وكله لا يبع واحد الموكل  
عنه ذلك المستحق واحد المالك منه على هذه الوكالة الموكل والحق امره بكن موكله  
فيكون نصيبا لا يوال الناس وجفوتها وهذا فصل المعصاة عنه ما نلون اليوم  
فابهم بعبادته ذلك وسندون اذا حضر الموكل بطلب حقا الموكل من غير ان يعرف  
اسم الموكل ونسبه وفيه ساد طاهر على عوام بيننا فان قال الموكل انا اسم البينه  
الى بلان من كلفني بوكا التي هذا الرجل بالقاضي لا يبع بينه لانه لم يبق  
حصول واحد ولا يبق البينه على ذلك هكذا ذكر محمد رحمه الله في الاصل وفي نوادر  
اسن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله ما يوك على ان يبع بينه وموره ما ذكرته  
اذا حضر الموكل القاضي يوكيل رجلا وكله لم يبق من القاضي سالا بشا هذين علمه  
فكل موكله وان عاب الموكل في هذه الصورة ظاهر فان القاضي لا يبغي بعهده الوكالة  
ولا يحل حهما ما لم يبق اسم الموكل شا هذا ان يصر خصم محمد بنسبه لان الغائب  
لا يبره انما النسب والاسم وطريق معرفته بالبينه او البينه لا يبق الا عند خصم  
حاجد فان حاسب هذين يشهد ان على اسم الموكل ونسبه محضه خصم محمد ذلك قبل  
القاضي يشهدا وحمل الموكل حماله قال محمد رحمه الله وكل وكيلا يبع من  
له على غيره وعاب الموكل وغاب احد الوكيلين ايضا في الموكل الثاني بالغير الموكل الثاني  
ما امر المورم بالدين ويحدا الوكالة فانما الموكل بعينه ان فلا وكله ولا يصدق  
الدين على هذا القاضي يبغي بوكا التي حالي لو حضر الغائب لا يحتاج الى اعادة البينه على



على وكأنه لان الحاضر حصص عن نفسه وعن الغائب ها هنا لان حق الحاضر يصل إلى الغائب  
 فان حد الوكيلين يسعها الذين لا يعرفون في مثل هذا فينصب الحاضر حصصا عن الغائب  
 هذه العينة ثابتة على حاضرها فلهذا انفي الثاني بوكالةها وكذلك لو كان صاحب  
 المال وكلها محصورة بعدد من محمد العديم المال والموكل واحد الوكيلين غائب فانما  
 الوكيل الحاضر يند على الغريم بالدين والوكالة فان الثاني يقضي بالدين على الغريم ويقضي  
 بوكالةها لان الموكل بالخصوص في العين والدين بوكالة بالقبض ليس هو من ثمار  
 المحصورة والحاضر اذا عي لنفسه حقا وحقق في القبض متصل بحق الثاني فمما دلت  
 هذه المسئلة بغير تلك المسئلة قاله وليس الحاضر ان بعض شيئا من الدين في المسئلة  
 حيثما حق حصص الغائب لان الموكل شرط احباها على القبض ورضي باسمها وهذا  
 الشرط لا يفسد حق الموكل لان احباها اصون لنفسه من بعد احدها وما كان  
 منه من الشرط يجب رعيتها لان الدين بعض ما يتلقى بالقبض لا يفسد حق الموكل  
 ان يملكه منها من اعيانها له تلك بعضه من الدين المديون وهذا لا يفسد احدها  
 بالقبض فها هنا كذا تفرق بين القبض وبين المحصورة فقال احد الوكيلين بالخصوص  
 بعد المحصورة واحدا الوكيلين بالقبض لا يفسد بالقبض والفرق انما ان ابراع من  
 الشرط ما يمكن رعيتها واحباها على المحصورة غير ممكن لان الثاني لا يمكنهما من التكا  
 معا لا يمكنه استئجار كلهما ولا بد فودي لا الشكيب بين بوي الثاني وفي ذلك  
 من الثاني ما احباها على القبض يمكن من غير ضرر بلحق الثاني فيجب مراعاة هذا  
 الشرط ولو كان الموكل الحاضر فام باسمه ان ولانا وكله وولانا بالخصوص مع واحد  
 ما يملك واحداها على وجه الثاني يقضي بوكالة الحاضر ولا يقضي بوكالة الغائب  
 لان الحاضر ها هنا لا يستغنى عنها لان حق الحاضر يصل إلى الغائب ها هنا لان  
 الموكل اذا اجاز حق كل واحد منهما وكل واحد منهما بغيره بالقبض وما ركاه وكل كل واحد  
 منهما بالقبض بوكالة على وجه وهناك لا يفسد الحاضر حصصا عن الغائب كذا ها هنا  
 غلام المسئلة المتقدمة فان هنا انما ينصب الحاضر حصصا عن الغائب لان حق الحاضر  
 متصل بحق الغائب على ابرارها ها هنا خلاف واستوضح محمد رحمه الله هذا حال التوكيل  
 فذاك انما هو لو وكل رجلين يقضي دين له على رجل ولم يجر قبض كل واحد منهما بانفراد  
 فعمل احدهما لا يفسد هذا الذي قبله وكلا ولو اجاز قبض كل واحد منهما ففعل احدهما صار  
 الذي قبله وكلا وما ائتمنا الا الما قلنا واذا وكل رجلا محصوره فبوي وهو الاول ان  
 بوكالة بالخصوص ولا يفسد من شيء اخر وفي هذا الوجه نصير وكلا لا يملك بالاجتماع ونصير  
 وكلا لا يملك انفرادا عند علمنا بالثلاثة رحمه الله لان التوكيل بالخصوص يوجب بالاجتماع  
 وانما يقع التوكيل بما هو خلاف للتوكيل ونفس المحصورة ليس بخلاف التوكيل لا على  
 مستد بران المدعي حتى في الدعوى لا على المدعي عليه الاما لا يملك اما جواب المحصورة  
 وهو قوله لم او حال ففعلنا هذا التوكيل لا يوجب المحصورة وانما يمكن ان يجعل ذلك  
 لان المحصورة لمصافاتها وحالاتها من صفات وحدف المصاف واقامه المصاف اليه  
 معام المصاف سابع في اللغة كما في قوله وسيل القرية اهل القرية والافراد  
 جواب المحصورة كما لا يملك ما اوعينا ان التوكيل بالخصوص بوكالة بالافراد ونقد ذلك

الصلح

لذلك على ابرارهم انه قال ابو حنيفة رضي الله عنهما التوكيل بالخصوص بوكالة بالافراد  
 في مجلس الحكم لو ائتمنا بوكالة في غير مجلس الحكم لا يصح افراؤه وقال ابو يوسف رحمه  
 الله التوكيل بالخصوص بوكالة بالافراد في مجلس الحكم وفي غير مجلس الحكم وفي غير مجلس  
 الحكم لا يصح ان جواب المحصورة محصور بمجلس الحكم حتى لا يفسد على المطالب الجواب الا في  
 مجلس الحكم لا التوكيل بجواب المحصورة بعدد مجلس الحكم وروى ما يند في المسئلة وكذلك  
 نصيب حصص في مجلس الحكم ولو قال هذا لا يصح انفراد الوكيل عنه في غير مجلس الحكم كذا ها هنا  
 فان من هذه ان اقر في غير مجلس الحكم ولو يفسد افراؤه لا يفسد في غير مجلس المحصورة  
 بعد ذلك لانه بقي وكلا جواب خصوصية معقوده وهو الاقرار لا جواب خصوصية  
 بطلته وهو الاقرار ولا يملك ان الاقرار بعد الاقرار لا يصح وهو انما وكله بجواب محصورة  
 بطلته الجواب خصوصية معقوده لوجه الثاني ان بوكالة بالخصوص غير جاز بالافراد  
 وفي هذا الوجه نصير وكلا لا يملك ان يفسد افراؤه ان يفسد افراؤه ان الوكيل ما ساوله  
 من الجواب انما ساوله جوابا ليعقدها بالانكار وهكذا ذكر شيخنا الاجل سلام في  
 الاصل وذكر الشيخ الاسام الى اهدى الاسلام على السردي رحمه الله في شرح  
 الجامع ان هذا الاستئجار على قول ابو يوسف رحمه الله لا يصح لانه لو صح بيني وبينك بالانكار  
 ونقد لضعف الوكالة بالانكار لاحتمال كونه سطلا منه وعند محمد رحمه الله يصح  
 الاستئجار بطلته ما قلنا وهكذا ذكر شيخنا الامام السرخسي رحمه الله في شرح  
 وقاله الاصل وفي فتاوي الصوري ان استئجار الافراد من مجلس المطالب لا يصح ومن  
 المطالب لا يصح عند محمد رحمه الله وسئل في المسئلة بعد هذا الوجه الثالث ان يملك  
 بالخصوص عن جاز انكار وفي هذا الوجه نصير وكلا بالافراد وفي الاستئجار في ظاهر  
 الرواية وهذا لان الموكل ربما يفسد الانكار وان كان المدعي اما بوجه التوكيل جازا  
 امتا لا يصح وهو الذي قد نصير استئجار الانكار كما يصح استئجار الافراد وعن ابو يوسف  
 رحمه الله انما لا يصح الاستئجار لوجه الرابع ان يملك بالخصوص والافراد حتى لو ائتمنا  
 افراؤه على الموكل عندنا خلافا للشافعي رحمه الله ويجب ان يعلم بان التوكيل بالافراد  
 صحيح عندنا ولا نصير الموكل بغير التوكيل عندنا ذكر محمد رحمه الله المسئلة في باب  
 الوكالة وخوفا ما ذكر ان المشتري اذا وكل رجلا ليعمل له صاح البايع عن العيب  
 فان التوكيل انما التوكيل بطل العيب لم يصح ولو وكله بالافراد اذ جاز بطل العيب التوكيل  
 بالافراد اذ جاز حتى شرط الافراد من الوكيل كذا في حديث قال فان جاز فالوا لا يوجب  
 هذه المسئلة رواه في الاية ذلك الباب حكى عن الشيخ الاسام انما هذا الطواشي  
 رحمه الله انه كان يقول معنى التوكيل بالافراد ان يملك التوكيل وكذا في انعام وتذ  
 عني فاذا ارأيت سلة في تخليق بالانكار واستصعبت الافراد فافراؤه فانما اجرت ذلك  
 الوجه الخامس اقامت وكذلك بالخصوص غير جاز بالافراد لا يملك بالافراد في هذا الصنف  
 عن اصحابنا رحمه الله وقد اختلف المتأخرون فيه بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل اصلا لان  
 التوكيل بالخصوص غير جاز بالافراد لا يملك بالافراد في هذا الصنف عن اصحابنا رحمه الله  
 وقد اختلف المتأخرون فيه بعضهم قالوا لا يصح هذا التوكيل اصلا لان التوكيل بالخصوص  
 لا يملك بجواب المحصورة وجواب المحصورة افراؤه انما يملك بالافراد ونقد ذلك

الوكيل بالافراد



شأنه عن القاضي الإمام ساعدا لسانه رحمه الله أنه قال مع التوكيل ونحوه  
التوكيل وكلاهما سكوت من غير حضور محض إكراه حتى نسبح المبتدع عليه وإنما مع التوكيل  
هذا الخد لأن ما هو معضوفا الطالب وهو الوصول إلى حقه بواسطة انماسته اليه  
محصله وسواء كان أو ضمنيا إذا كان الموكل بالخصومة هو المطلوب المدعي عليه فوكل  
رجلا خصومه الطالب وقال على أن لا يجوز إقراره على من هو جازي في قول أبي يوسف رحمه  
الله على ما وكله وقال محمد رحمه الله إذا كان المطلوب هو الذي يصعب التوكيل فقال القاضي  
لا رضى إلا أن يتم لي رجلا مع مضافه ونحو إقراره كاجور إقراره والأفاحضر وحامي  
فانه يملك المطلوب خاصة أو أم رجلا يجوز إقراره عليه وكذلك لو كان الموكل هو الطالب  
فذاك المطلوب لا رضى إلا أن يصاحبه أو يوكل رجلا فيقوم بمطالبه لا يمنع من خصوصية  
رجل إذا حبس بها ونحو إقراره عليه فذلك إذا كان الطالب حادكا  
أو أن كان عابوا وكل وكلا لا يجوز إقراره عليه بأن استثنى إقرار امر المطلوب  
يدفع ما وجب إلى التوكيل ولا يكون له الاستثناء من خصومه التوكيل بأن يقول لأخاه  
حتى يجوز إقراره على الذي وكله ووجه قول أبي يوسف رحمه الله أن المستثنى  
فيل المطلوب إما الإقرار والأكراه ولو لم يكن له إقراره لفساد المدعي أن لا يرضى  
به ذلك إلا أنه ليس بغيره ولو لم يرضه الله أن المستثنى على المدعي عليه ليس هو  
الأكراه بعينه بل لأن الأكراه بعينه ليس بحق وقطعا فلا يفي مستحقا عليه بعينه إنما  
له أن يرضى مستحقا عليه فإذا وكله بطلب الجواب فكذا وفاء ما هو مستحق  
عليه فلا يكون المدعي أن لا يرضى به فاما إذا استثنى إقراره فقد فوض إليه الأكراه بعينه  
والأكراه بعينه لم يستحق فلم يربط ما هو مستحق عليه فكان المدعي أن لا يرضاه فاما  
إذا وكله وهو عاب لم يربط الطالب عليه بعد فالطالب لم يستحق عليه شيئا لأن المستحق  
بالدعوى ولم يوجد فإن شأنا المدعي البقي بهذا الجواب من التوكيل وعاصمه وإن شأنا  
حتى يصح التوكيل ونحوه رجلا بالى الجواب الآخر وهو لا إقرار وعلى هذا إذا كان الطالب  
هو الذي يوكل وكلاهما لاكتفا بالجواب المفيد من الموكل إذا كان عابا وإن لمطالب  
أي لا يرضى حتى كان الموكل جازيا وسواء أوجب القاضي الخصم رحمه الله أم لا  
الرجل يرضى أن المطلوب إذا وكله فليس خصومه ثم إذا كان يستثنى إقراره  
عليه أن كان يحضر من الطالب حادكا وإن كان يحضر من الطالب مكرهه عند  
محمد رحمه الله فلا فائدة في قول أبي يوسف رحمه الله فابو يوسف يعتبر الاستثناء بالعرف ومحمد  
رحمه الله يقول لا حق للطالب في المطلق الوكالة له بل لا يملك أن يطالبه بتوكيل  
مطلق بل المطلوب أن يستثنى في الاستثناء وعلى هذا الخلاف إذا كان المطلوب يوكل  
في أن يوكل إقراره بعد ذلك أن يحضر عليه في حق هذه الرأية حتى لا يملك التوكيل  
الأول التوكيل عند محمد رحمه الله وإن كان يحضر من الطالب وعنده أبي يوسف  
لا يصح من الطالب وهو كرهه المستثنى المستثنى بعبارة أخرى فقال رجل  
مثل فلان دعوى وأخذه وكلاهما حتى يحضر عن المدعي عليه بعبارة أخرى فلو كان الموكل  
بغير محضر من المدعي فقال آخره من أن توكله من إقراره من آخره من إقراره من آخره  
لا يجوز على ما قال أبو يوسف رحمه الله لا يكون هذا إقرارا حتى يحضر من المدعي وقال محمد

رحمه الله

رحمه الله إقراره من التوكيل ولا إقرارا إذا وكل رجلا خصومه وأنه أخذ حقه من الناس  
فلان يكون وكلاهما مدعي على المدعي وهذا التوكيل صحيح فلو أتب التوكيل المال لموكله ثم إذا  
الدعي عليه الدعي لا يصح على التوكيل هكذا في المدعي والخصم من هاهنا الآية بعد الله بوجه  
قال في الحاشية الصحيح للتوكيل بالخصومة في الدين يملك فحظه عندنا بينا الظاهر رحمه الله  
بوجه الله وسواء الأصل يقول التوكيل بالخصومة في الدين والعين يملك فحظه على قول علي  
وكثير من مشايخ أموي يقولون رحمه الله ليس بأحوال الناس وظهور الحاشيات فيها بينهم  
التوكيل على أبواب الفضايلة الأصل يقول (أو وكل رجلا من الخصومة في دين أو عاهة ونفسه  
فلا بد أن يحضره أو صاحبه أو وكيله لا يصح أن لا يحضره إلا مع الغائب أو مع الاستلام رحمه  
الله في شرحه هذه المسئلة دليل على أن التوكيل بالخصومة في الدين لا يملك التوكيل ذلك  
لم يكن المستثنى من الغائب أن لا يحضره أو وكيله بالخصومة في الدين فلو كان  
كان للتوكيل أن يحضره إلى آخره لأن بعض القاضي لا يحضره أو وكيله بالخصومة في الدين فلو كان  
لم يكن له أن يحضره إلى غيره لأن بعض القاضي لا يحضره أو وكيله بالخصومة في الدين فلو كان  
فإن الدعي عليه الدعي لا يصح على التوكيل أن لا يحضره أو وكيله بالخصومة في الدين فلو كان  
المدعي عليه ولو كان وكلاهما بالخصومة مع فلان في هذه الأقسامها من آخره من التوكيل أن يحضر  
المستثنى لأن التوكيل مفيد في حق المدعي فله وهذا المسئلة بعد لأن الناس معادون  
في الخصومة والمدعي بالخصومة مع الناس ولو يرضى بالخصومة مع المستثنى وهذا  
علا ما لو وكل المدعي عليه رجلا بالخصومة مع وكل المدعي كان التوكيل المدعي أن يحضر  
وكل المدعي عليه والوجه في ذلك أن رضى المدعي بالخصومة مع وكل المدعي عليه أن لم يرض  
بما ثبت من فلان التوكيل بالخصومة مع فلان صرف إلى التوكيل بالخصومة المعادة  
مع فلان والخصومة المعادة مع فلان ومع وكلاهما لأن الناس كالحاصون بعضهم بكونهم  
في الخصومة بعضها بالخصومة مع وكل فلان ساعدا والتابع فاد الله أيضا  
سواء أبا الرضا بالخصومة مع المستثنى غير ثابت أيضا ولا غير فلان الناس في العرف لا يرضون  
بما وقع فيه الدعوى لحام المستثنى مع المدعي وكذلك المستثنى عادة لا يرضى مع ما وقع  
فيه الدعوى ولهذا لم يكن له الخصومة مع المستثنى والله أعلم بالصواب  
السابع في أبحاث التوكيل رحمه الله وإذا شهد شاهدان على وكالة رجل في شيء  
والتوكيل تحت الوكالة ويؤكد لم يوكلي فلهذا على وجهين أن كان هذا وكل الطالب والمطالب  
دعي الوكالة لا يغني هذه الشهادة وإن كان وكل الطالب والمطالب يدعي الوكالة فليس هذه  
الشهادة وهل يحضر على الخصومة مع الطالب ويؤكد هو الوكالة بحضره وإن لم يشهد وأما القول  
لا يعتبر كالمصنف رحمه الله في أدب القاضي لو أن رجلا قدم رجلا إلى القاضي وأدعي عليه  
أن عليه ما عتد به فلان بين فلان والغافل وإن هذا المصنف وأما ما كان الذي باسمه المال  
أقرار هذا المصنف وأما أسسه عاربه في ذلك وأنه وكلي بنفسه ذلك منه وما خصومه فيه  
فالقاضي يسأل المدعي عليه هذه الدعوى فإن أقر بجميعه فإنه أمره القاضي بدفع المال إلى المدعي  
وهذا الماهر أن الدين يرضى من مال المدعيون فأقره منه ذلك فصرف منه على نفسه وما  
صعد فذلك شرط لعدم رحمه الله أن يدعي أن الذي باسمه المال وكله يرضى المال وجعل  
هذا جواب طاهر لا ريب فيه قال وروي عن أبي يوسف أن ذلك ليس بشرط بل إذا ثبت أن المال







والخصوص فيه وصحة المدعي عليه في جميع ذلك فانه يوسع يدعي الدين في المدعي وفي كبره  
المدعي عليه في جميع ادعي اوصدعه في دعوى الوكالة وكبره في المال اوصدعه في المال  
وله في الدعوى الوكالة هو من دعا كبره في المسئلة المستدعيه وان كبره في جميع ذلك وافهم الوكيل  
الدين على الوكالة والمال عليه ذلك الحقائق رحمه الله في ادب القاضي ان كل قول في حقه  
دعي الله عنه القاضي لا ينقل الشبهة على المال بل ينقل على الوكالة ويقتضي بالوكالة ان يكون  
ناقما للدين على المال بعد ذلك وعلى قول ان يوسف رحمه الله القاضي يعقل الدين على  
الوكالة وعلى المال فادعيت العينة يعني بالوكالة ولا ثم بالمال ولم يذكر قول غيره  
الله وذكر في موضع اخر ان يعقل على قول محمد رحمه الله القاضي يعقل الدين على الوكالة  
والمال جميعا وذكر في موضع اخر ان على قول ان يوسف مضطرب وجهه من قال بقوله  
الدين على الوكالة والمال جميعا ان الدين لا يوجب الحق بنفسها وانما يوجب بواسطة  
وانما يوجب بها القضاء بالدين في هذا الترتيب في القضاء فلا حرج عند القاضي  
يعني الوكالة ولا ثم بالمال ولكن نقول الدين على الدين في الامرين في الامرين اوجه قول  
ابي حنيفة رضي الله عنه ان الدين لا يوجب الحق بنفسها ولكن انما يوجب من  
الحق وانما يصير المدعي حجة في دعوى المال اذا كان وكلا ولم ينسب ذلك بعد هذا  
اد اوكله بنفسه الدين والخصوص فيه واما اذا وكله بنفسه الدين ولم يصرف من  
الخصوص في دعوى الدين الوكالة والمال فثبت بدنه الوكيل على الوكالة والمال عند ابي  
حنيفة رضي الله عنه وعندهما ينقل دينه على الوكالة ولا ينقل دينه على المال سألني ان  
الوكيل يدين الدين بماله للخصوص عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما لا يملك  
قال محمد رحمه الله في الارادات رجل وكل رجلا بالخصوص في كل حق له على الناس باخص  
الوكيل رجلا يعني عليه حقا للوكيل وهو واحد للوكالة لم يفسر الحق او واحد الحق ايضا  
واقام عليه الدين بالوكالة لا ينقل ان يظهر بعد الله الشبهة وعاب الرجل له عدته  
الشبهة والقاضي لا يعني بالوكالة لم يملكه لان القضاء لا يملكه من حقه حاشا ليعني  
عليه وان احضر رجلا اخر يدعي عليه حقا للوكيل وهو واحد للوكالة لم يفسر الحق او  
حاذا الحق ايضا واقام عليه بالوكالة لا ينقل ان يظهر بعد الله الشبهة وعاب الرجل  
نزع ذلك الشبهة والقاضي لا يعني بالوكالة لم يملكه لان القضاء لا يملكه من حقه  
حاذا ليعني عليه وان احضر رجلا اخر يدعي عليه حقا للوكيل وهو واحد للوكالة لم يفسر  
القاضي عليه بالدين الاول لان المدعي الاول صار حجة عن جميع الناس في حق  
سراغ الدين عليه لان مدعي الوكالة له حجة في اثبات الوكالة بالدين ولا يمكنه اثبات  
الوكالة على الدين لخصه او الا اثبات الوكالة على جميع الناس لكون الوكالة اذني  
واصحب الدين حجة عن الناس كانه وصار اقامة الدين عليه كانه اقامة الدين على  
الكل ولو اقام الدين على الكل فوعاب وادعته ليس انه يعني بالحق الخاص كذا هاهنا  
واعنده في الكتاب يثبت ثابت على الوكيل فثبت الوكيل وخضر الموكل اوقامت على  
المورث حجة خضونه وخضر الوارث اوقامت على وارثه فغاب هذا الوارث وحضر  
وارث اخر فان في هذه القضية يدين تلك الدين على المدعي حضر والمعنى ما ذكرنا  
المعنى الشافعي في التوكيل يدين الدين وبقائه في التوكيل

يعني

يعني في التوكيل اثبات الدين وقضا الدين والرسول في ذلك واذا وكل رجلا  
دعيه فهو جابر رضي المطلوب او لم يرض سوا كان الموكل حاضرا او غائبا وسوا كان موكله  
سريعا قالوا هذا كان المطلوب سريعا بالدين واما ان كان حاضرا لا يوجب التوكيل عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه من غير رضي الحق اذا كان الموكل حاضرا لانه اذا كان حاضرا كان التوكيل  
القاضي بوكلا بالخصوص والجواب في التوكيل بالخصوص من غير رضي الحق عند ابي حنيفة  
رضي الله عنه هكذا هو قال الله ما لك تنسب الائمة السوسني رحمه الله او ذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله ان التوكيل صحيح على كل حال وخبر ما ذكره في الكتاب فقال التوكيل بالخصوص  
هاهنا تنسب من القاضي وخبر الشيء ان ثبت في من غير وان كان لا يثبت بنفسه  
واذا وكل رجلا بنفسه دينه فهو جابر رضي المسئلة في اشكال لان التوكيل يفسر الدين  
توكيل بالاشتقاق يعني لان الدين ينفذ بانها لما تنفذت من المديون فهو  
مستوفى عليه وله على الغير مثل ذلك فمستوفى فصار وقد ذكرنا ان التوكيل بالاشتقاق  
غير صحيح والجواب التوكيل لا يفسر رساله بالاشتقاق من حيث المعنى وليس  
يتوكل بالاشتقاق لانه لا يملك التوكيل بنفسه الدين من اضافة الفرض على موكله  
ان يقول ان يلاك او كلي يعني ماله عليك من الدين كما لا بد للرسول في الاشتقاق من  
من الاضافة الى المرسل بان يقول ارسلني فلان اليك يقول لك افرضي لداخلة  
الوكيل بالاشتقاق من ماله نصف الى نفسه فيقول افرضي لعمي باذنه ان هذا رساله  
معنى الرساله بالاشتقاق من ماله ان سفاقي دينه كلها او بعضها لان الدين اسم  
خاص بمصرف الى المديون كلها وليس للوكيل ان يوكل غيره بالدين اما لان المال  
ينقل وتكون في الفرض والموكل انما رضي بنفسه الاول دون الثاني او ان التوكيل الفرض  
في معنى الوكيل بالتسري وانما وكيل يبيع ما في دمه المديون بما يعطيه من المديون  
والوكيل بالتسري ليس له ان يوكل غيره على ما بان سألته بعد هذا ان سألته  
عالي وعرف من هذا ومن الوكيل بالبيع اذ ابيع وكل من ليس في ماله يعطى الحق  
حسب له ذلك والفرق ان الوكيل بالبيع في حق الفرض من ماله المالك حتى لا يملك الموكل  
حده عن الفرض فملك توكيل غيره كذا لك حفيظه واما الوكيل بنفسه الدين بانسب  
الدين عن رب الدين ولفظ مالك رب الدين يمينه والاسم لا يملك اياه غيره الا اذا  
امر المعبود ولم يامر بغيره المستحب هاهنا فان وكل مع ذلك ونفس الوكيل الثاني  
المالك من المطلوب فان وصل الى الوكيل الاول بغير المطلوب من الدين وان لم يصل  
اليه ان كان الوكيل الثاني من هو في ماله الوكيل الاول بغير ان فبين من عباده  
الانسان ليعينه حتى يكون الامر بين الاول اذ ينفذ هذا يحصل نفس الوكيل بان  
رب الدين وانما يوسع يدعي المديون كما لو وضع الى الوكيل الاول وان كان الموكل الثاني  
من ليس في ماله الوكيل الاول لا يملك ان يفسر من ليس في ماله الانسان  
ليس لنفسه حتى لا يكون الامر بين الاول اذ ينفذ هذا يحصل نفس الثاني يعني  
امر رب الدين وان لا يوجب براءه المديون كما لو وضع واحدا من عرض الناس ولو كان  
المالك يد الوكيل الثاني يملك ان يصل الى الاول على غيره ان يعين الوكيل الثاني للوكيل  
الثاني ان يرجع على الوكيل الاول لان الاول من الثاني سلامه فمضد فكان معدو اس



حقيقته والمعروف يرجع على العاقل بما يحققه من العدم واحترق من انقربه ان شهد الله  
 ذكره باب التوكيل بالسلم اذا السلم وكل رجلا يتبع المسلم فيه  
 التوكيل الثاني المسلم فيه انه يبر المسلم والمسلم ما ذكرنا في التوكيل بالبيع اذا وكل رجلا  
 يتبع التوكيل الثاني المسلم فيه بالبيع اذا وكل رجلا يتبع التوكيل الثاني المسلم فيه  
 وذلك في بيع قال ابو حنيفة رضي الله عنه لا ضمان على الغائب وانما الضمان على التوكيل  
 مع شرطه صحيح الاسلام رحمه الله التوكيل يتبع الدين اذا وكل مائة على التوكيل  
 حتى لو هلك في يد الغائب عدلت على رب الدين التوكيل يتبع الدين اذا وكل قال  
 فتبعته الدين من العدم فضاء متى او قال نكح فقلت ان الطالب مع اقاربه ويرى  
 العدم خلاف ما لو اقرب يتبع الطالب لان نص الطالب لم يطل حتى التوكيل في الاستعانة  
 ودال يسمى اما نص التوكيل يصور رخصته في الاستعانة مع القول لم مع بيته  
 في دعوى الضمان او الدفع الى الطالب في باب اثبات التوكيل من ادب الغائب  
 للصدور التبريد رحمه الله وفيه وكذا له الخاسم التوكيل بالبيع اذا اقرب يتبع التوكيل  
 من المشتري يقع اقاربه ويرى المشتري غير التوكيل كما لو اقرب يتبع نفسه فعلى  
 قياس هذا يتبع ان يقع اقاربه يتبع الطالب الذي في المسئلة المتقدمة اذا وكل  
 غيره يتبع الدين وانما في العدم المبيته على الاثبات الى الطالب فعلى قول ابو حنيفة  
 رضي الله عنه يتبع نفسه على الاثبات وكذا يتبع من الدين وعلى قول اب يوسف ويكره  
 رحمه الله لا ينافي حق بوب المراه له ولكن يتبع بيته في حق فخره التوكيل  
 حتى لا يفتي من نفسه بل يوفى الامر الى ان يحضر الغائب وسأل بعد هذا من اي  
 حقيقته رضي الله عنه خلاف هذا واعلموا ان من وكل رجلا يتبع عده لم ينفذ  
 وعاب التوكيل فانما الذي يدره العدم نفسه ان الغائب باعه منه فانه يتبع بيته  
 على البيع حتى يضر به التوكيل ولا يتبع بيته في حق رواد ملك الغائب من العدم  
 واذا وجد العدم الدين واراد التوكيل بالتبني ان يتبع المبيته على الدين هل يتبع بيته  
 على قول ابو حنيفة رضي الله عنه ينفذ وعلى قولهما لا ينفذ والاصل في حقيقته  
 المسائل ان التوكيل اذا حصل يتبع ما هو ملك العدم من كل وجه حتى التوكيل عليه  
 التوكيل يتبع حقيقته حتى الاثبات وهذا لان التوكيل بالخصوص له بوجده  
 لو لم يتبع التوكيل بالخصوص انما ثبت ضرورة ان التوكيل لا يتصل به الا انه قد  
 تمكنه ويوصله الى النص بدون الخصوص بان لا يجحد وقد لا يمكن الوصول اليه  
 بالخصوص واحد الاستدلال بوجبه ان يكون حقيقته الاخر بوجبه ان لا يكون حقيقته  
 والعمل بما عزم على كل حال فقلنا بما عزم على فقلنا اذا حصل التوكيل يتبع من  
 هو ملك العدم حتى التوكيل فله نصيب التوكيل حقيقته الاثبات وانما عزم على  
 هذا الوجه لا لوقا على العكس وجعلناه حقيقته الاثبات اذا حصل التوكيل  
 من ملك العدم لان الحاجة الى الخصومة في ملك العدم اكبر من حقيقته في ملك  
 العمل المعتن من اذا ثبت هذا فعول التوكيل بالشفعة يتبع حقيقته حتى  
 اثبات الشفعة بالاثبات لا يملك وكل يتبع ملك العدم حقيقته وحكا في التوكيل  
 تملكه والتوكيل يتبع العدم لا يتبع حقيقته في الاثبات بالاثبات لا يملك

نقو

يتبع من هو ملك التوكيل حقيقته وحكا واما التوكيل يتبع الدين هل يتبع حقيقته  
 في الاثبات فهو على الخلاف بين ابي حنيفة وصاحبه رحمه الله على ما يتبين من الاول  
 يتبع الدين ما هو ملك التوكيل او وكل ما هو ملك العدم فوقع عند اب يوسف رحمه الله  
 انه وكل يتبع ما هو ملك التوكيل حكا على ان المتصور به الدين عن حق صاحب الدين  
 حكا حتى كان له الاخذ من غير الضمان كما لو كان عنده وديعهما وعصم ووقع عند اب  
 حنيفة رضي الله عنه انه وكل يتبع ما هو ملك العدم على ان المتصور به الدين ليس  
 ملك رب الدين حقيقته لان المتصور به الدين ليس عن حق صاحب الدين بل هو ملك  
 حقه لا عن حق صاحب الدين في الدين وهذا عين والعين مع الدين مختلفان وكان تصرفات  
 المدينون في حقيقته بل في يد رب الدين وله بر من وادامه حقيقته الاثبات عند اب  
 حنيفة رضي الله عنه انه وكل يتبع العدم والاثبات سبب لعدم حقيقته في الاثبات  
 الاثبات الى الطالب لان الاثبات الى الطالب ومضى التوكيل سواء ان التوكيل يتبع الدين الى  
 الطالب واما التوكيل اذا الشفعة اذا ادعى عليه مسلم الاخر بانه لا يصح حقيقته ذلك  
 لان التوكيل اذا الشفعة انما صار وكذا في الاثبات لا يوصل اليه وهذا المعنى لا يطل  
 في حقيقته التوكيل لان يتسلم الامور لا يوصل الى التوكيل بل يتبع حقيقته في التوكيل  
 حقا من التوكيل في ذلك قياسه على الاثبات من مسلم دعوى تسليم الشفعة من الامور  
 اذا ادعى المدعيون الامور الاثبات لا يملك الاثبات ولا يملك التوكيل حقا لا  
 ليس في حقيقته حقيقته ذلك لصاحب رب الدين بل في حقيقته حقيقته ذلك في الاسلام  
 رحمه الله في شفعة مسلم دعوى الاثبات في الوفاق وكرها الشفعة الاثبات اذا وجد  
 العلوق في رحمه الله على خلاف الذي ذكرنا مسلم دعوى الاثبات واليه انما يتبع  
 رحمه الله في اول وكذا له الاصل ثم ان ابا حنيفة رضي الله عنه تفرق بين التوكيل يتبع  
 الدين وبين الرسول والمأمور حقيقته الاثبات ودعي الاثبات عليه  
 ولم يجعل الرسول والمأمور حقيقته الاثبات الدين ودعي الاثبات عليه وكرها مسلم  
 التوكيل يتبع الدين هل يكون وكما لا خصوصه واختلف ورواه العمل عن اب  
 يوسف عن ابي حنيفة ان التوكيل بالغائب يملك الخصوص ان لم المطلوب ان يعطيه  
 ويعطيه فالواقد يبر وكذا ذكرنا ساعه عن محمد رحمه الله في رجل ادعى رجل رجلا  
 غائب وانما حقيقته ان الغائب وكله يطلب حقيقته وخصوصه في ذلك فانما المدعي عليه  
 بيته ان التوكيل اخرج هذا من الوكا له حصص منه او يبر حصص منه فانه يتبع بيته  
 اسفل الوكا له لانه يريد اثبات العدم على العدم لم يدع خصوصه عن نفسه ولا يمكنه  
 ذلك الاثبات العدم عن الغائب في ذلك فلو كان له لوانه بيته على اقاربه التوكيل ان  
 التوكيل اخرج من الوكا له لانه يثبت ما لم يثبت اقاربه انه ليس بحق من الغائب وامشاه  
 يدفع الخصومة عند فيكون حقيقته اثبات اقاربه فيثبت ذلك بيته وفي المشتري  
 الحسن بن زباز عن اب رضي الله عنه اذا وكل رجلا يتبع باله على رجل في مصر الذي هو فيه  
 فانكر المطلوب المالك والطالب حاضر لم يكن للتوكيل ان يعم الدينه وهكدي روي الحسن  
 عن اب يوسف في كتاب البيع وعد ذكرنا عن اب يوسف رحمه الله قال في المشتري



فان اقام عليه البينة بذلك فاقام العزيم بيمينته انه قد اوفاه الطالب او اقاله او ابراه  
منه قبل ذلك في دفع مطالبة الوكيل عنه ولم يكن ذلك نصا على الغائب فاذا حضره  
الطالب احده المالك الا ان يقيم العزيم بيمينته عليه بذلك ونهذ لنا قبل هذا ان العزيم  
اذا اقام بيمينته على الاصل لا يفي الطالب بفعل قول ان يمينه يعني انه قد واداه  
لا يبر العزيم كما هو قولنا وفي المتن وان اقام العزيم بيمينته ادراج من الطالب داراه  
الا ان الذي كانت له عليه وفي الامر حتى يفي الموكل لان الخصومة الآن في الدرافات وايضا  
فقد ولو لم يكن العزيم بيمينته على الغضا والابتا وبقي القاضي عليه بالماء وفيه الوكيل  
وضاع من بركه فزاعام المطلوب بيمينته انه قد مضى ربه المالك الاستيلاء على الوكيل  
في ذلك انما يستلزم على الموكل ان يدا الوكيل به واذا وكل الرجل رجلا يقيم حاربه له في  
بدي لان الاستيلاء امر او اسفل مما هو عليه فاقام المالك بيمينته على العناق واقامت المرافة  
بيمينته على الطلاق بحصة الوكيل القياس ان لا يستل هذا البينة اصل الا في حق العتق  
والطلاق ولا يفي حق مصر يد الوكيل عنه ما وسته الاستحسان بفعل هذه في مصر يد الوكيل  
عنه ما ولا يفي في غير ما في حق الطلاق والعناق ووجه ذلك ان البينة من المرافة  
والملوك ثابت على سبيل زوال ملك الموكل لانه اقامت على غير حق ففي حق مصر يد  
وعلى مصر يد الوكيل وهذه البينة في حق زوال ملك الموكل ان اقامت على غير حق  
ففي حق مصر يد الوكيل ثابت على حقه ذلك اذا وكل الرجل رجلا يقيم دله في بركه  
رجل فاقام له في بركه الدرافة بيمينته انه استراحا قال لا يبر ذلك عليه قالوا  
ووجب ان يكون المسئلة على القياس والاستحسان وفي الحامع الصغير يقول انه  
حتى يحضر الغائب رجل استودع رجلا متاعا وكل رجلا يقيمه مدفع المستودع الى  
الوكيل في دفع الوكيل يدعه الوكيل الى الموكل فذلك عند ضمانه على الوكيل  
لان نصه على انه متاعه ولا ضمان على الوكيل لانه حين دفعه الى الوكيل رساله  
لان على ايمه فلا يبر فقد سقطه على الدفع الى فلان في المتن اذا دفع الرجل الى رجل  
الدرهم وقال ادفعه الى فلان فضا على دفعه الوكيل غيرها والقياس ان يكون مستوعبا  
حتى اذا اراد ان يحبس الالف التي دفع لنفسه لا يكون له ذلك وفي الاستحسان لا يحل  
مسرعه له ان يحبس الالف التي دفع اليه لنفسه فكذا في كذا الاصل وجه القياس  
في ذلك انه قد بقي به غير امره لان الدرافة متعدي في الوكالات بعد الفسخ حتى لو هلك  
الدرهم المدفوعه لمطالب الوكيل واذا ثبتت الدرافة المدفوعة في الوكالات كان الوكيل  
ما مؤلفا للدين من تلك الدرافة فادفع من دراهم نفسه صارتا كما يجب  
اسره فكان من غير وجه الاستحسان ان الدرافة من دراهم نفسه صارتا كما يجب  
بعد الفسخ حتى مطالب الوكيل لم يبالا كذا لا يفي في حق الفسخ ان يري ان  
المطلوب ان يدفع الى الطالب دراهم عمن ما دفع الى الوكيل والاسري ان الفسخ لا  
يسقط بطلاقه او ادا لم يفي هذا الفسخ في حق الفسخا كما قال بعض ديني فيكون  
فامتناعه ما به باعتنا رجاست الفسخ لا يكون مستوعبا واعتنا رجاست الوكيل لا نصير  
فامتناعه اسره فيكون مستوعبا ولا يعمل مستوعبا ما ادي بالملك والاعتقال واذا وكل الرجل

رجله

رجلا يفي فيه دفع الوكيل الطالب بها وانما يبر او عرو منه فهو جابر ورجع الوكيل على  
المطلوب بالدراهم فرق بين هذا وبين الطالب اذا وكل رجلا يفي الدرافة التي  
على المطلوب فاحكم مكانها وانما يبر فانه لا عرو والحق ان المقصود والطالب من  
الوكيل يفي الدرافة يحصل الدرافة فمضى احد الوكيل الدرافة لم يحصل له الدرافة  
نصارحه العا او اما مقصود المطلوب من الوكيل فضا الدين اسقاط ما في يمينه من  
الدين مثله وقد صار مستطافا في دينه لان الغضا انما دفع الدين الذي وجب للوكيل  
على الطالب حكم المعاصاة وذلك واداهما ما جعل مستطافا في دينه مثله كان  
موافقا لمرامه فحاز في الامر وكان للوكيل الرجوع على المطلوب بالدراهم لانه صارتا  
دينه بالدراهم لا يوافق الى الطالب من الدرافة واعتقد ومن بين هذا وبين اذا  
دفع المطلوب لرجل دراهم وعنده ان يفي فيه دفع الوكيل وانما عرو و  
من الطالب يدعه فانه لا يجوز على الموكل وغير الوكيل سطوعا حتى لو اراد ان يحبس  
ما في يده من الدرافة لنفسه لم يفي له ذلك وفي الموضعين الوكيل ما هو باسطة  
ما في يده من الدين مثله وقد فعل لان الغضا يقع بالدين الذي وجب للوكيل على  
الطالب حكم المعاصاة وذلك من جنس الذي على المطلوب والفرق ان المعاصاة  
في المستلزم حيث كان حكم دفع الوكيل الدين الى الطالب لان المالك متى لم  
يكن مدفوعا الى الوكيل والوكيل يدفع الدرافة وانما عرو في الدرافة بيمينته وافق  
من وجهه مخالفت من وجهه من حيث انه ما هو يدفع الدرافة لاسره بالقياس  
بالدراهم ولم يدفع الدرافة فاداهما كان الدفع موافقا من وجهه في القياس ووجه  
كان في المعاصاة التي هو حكم الدفع موافقا من وجهه مخالفت من وجهه لان الحكم لا  
يخالف السبب واعتبارا لما لا بد مستوعبا لانه يكون فاصلا بامره فلا يكون مخالفا  
بالسبب تاما اذا كان دفع اليه الدرافة يدفع الوكيل الى الطالب وانما عرو و  
بديته فلو كان مخالفت في دفع اليه دفع اليه من كل وجه لانه اسره ان يدفع الدرافة الى الطالب  
وهو يدفع اليه دراهم اذ دفعه وانما يبر نفسه فكان هذا الدفع مخالفت من كل  
وجه باعتنا رجاسته والبيع فكان الدفع بغير امر من كل وجه واذا صار الدفع من  
غير امر من كل وجه صار مستوعبا قياسا ثلاث المسئلة من هذه المسئلة ان لو دفع  
الوكيل دراهم لنفسه الى الطالب ولم يدفع دراهم الاسره في هذه الصورة لا  
يصير مستوعبا استحسانا حتى كان له ان يحبس ما في يده بما فقي لانه في هذا  
الدفع موافق من وجهه من حيث انه اسره يدفع الدرافة كما في مسئلة والنكر  
ما ذكرنا في نوادره فاما عن محمد رحمه الله يقول دفع الى رجل دراهم واسره  
ان يعطيه باعتنا رجاسته فاعطاه الما مو يفرها من عند او ابعدها بغيرها او كان للما مو  
على العزيم ان يدفع دراهم محاسنا فضا بيمينته بيمينته حايه قال هشام رحمه  
الله ينبغي لا يكون مستوعبا ما ادي في يده رجحه الله وان دفع اليه مالا او قال  
بعضه واغبط فلان فضا له ما على فاعطاه من عنده مثله من الغلام مثله ان يبيعه  
نصارحه ما على ربه العزيم فهو مستوعب وفي نوادره من ساعده ايضا رجل وكل رجلا  
ان يفي من فلان الدرافة عليه ويصدق بها عنه فكذا الما مو ويعبد في مثل







هذا في الوجه في ذلك ان يقال ليس طريق الرجوع في فضل الدين والاستغفر  
وكيف يجوز ان يقال ليس طريق الرجوع في ذلك وان الغرض والاستغفر اضيق من  
والضمان غير ما ركز ويرى طريقه ان الامور المأمورة بالدين هي التي هي  
عنده فليس ملك الامور من ملكات العرش في المقنن من حيث ملكه لان  
الدينون يقتضي بانها هي المقتضى من مقتضى العرش وله على مثله فليكن  
ذلك ان ملك الملك للامور فيه بعض وكان الامور ملكه ملكه هذا يعوض  
ادفع الى ملان ولو صرح بما مقتضى الرجوع فيها هذا كذا في فضل الصدقة  
واحد لها الملك لفتا من مقتضى بعض من ملكه الملك يعزى له لا يكون  
الا بغيره او الصلوة وكان الامر بطلب من المأمور ان يبيت ذلك القدر منه  
او بغيره على القدر بكونه ولو نص على ذلك لا يثبت للمأمور حق الرجوع عليه  
كذا هو ما لو كان انقذه القدر هم على ان يضمن لها او على ان يكتل بها او على  
امر الله على اولى او قتل او عتدي فمقتضى المأمور ذلك كان له ان يرجع المأمور  
على امر بغيره الدين احوه كما امر به يرجع مثلي امره ولو يقتضي لردى من امره  
رجع بغير المودعي والوكيل في هذا الحالة الوكيل بالملك وان التكيل بالملك اذا  
ادى احدى ذلك به او ادى يرجع بالكلية وكل امسا بغيره غير ما رجل  
واسم ملك العرش بغير التخصيص ليس بملك ان يخاصه بغيره بغيره لا يثبت  
في بعض العرش بغيره التوكيل بغيره فان كان التوكيل بغيره العرش واسم ملكه  
كان التوكيل ان يخاصه المستعمل بالملك بغيره فان كان التوكيل بغيره العرش  
والمودع ذلك المخصص في ان يملك بغيره التوكيل بغيره العرش واسم ملكه  
كتاب التوكيل بغيره باب التوكيل بغيره العرش واسم ملكه  
عن محمد رحمه الله رجل قال لغيره ان يملك بغيره العرش واسم ملكه  
وكذلك بغيره بغيره في عقد التوكيل بغيره العرش واسم ملكه  
الى التوكيل بغيره التوكيل بغيره العرش واسم ملكه  
عن محمد رحمه الله ولو قال ادفع الى رسولك الالف التي عنك فقال الذي  
عنده الدين قد دفعته وصدق الرسول وقال فمقتضى الامر بغيره العرش واسم ملكه  
الامر بغيره الدفع والتخصيص بين العرش عن الدين واذا قال لغيره ادفع الى ملان الله  
درهم فقال له بغيره على اوقات امس فلان الله بغيره العرش واسم ملكه  
على ان يملك على اوقات الله بغيره العرش واسم ملكه  
له بغيره العرش ان يكون المأمور في السنون بغيره العرش واسم ملكه  
من جازي بغيره او بغيره بغيره منه فانه يرجع على الامر بغيره العرش واسم ملكه  
الحامضين مستوفى على الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
لان العرش بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
يرجع ما له المصلحة في الامور بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
وكذلك اذا كان المأمور بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
بالامور وان لم يملك على ما من اعتبار العرش وان لم يوجد شيء من هذه الاشياء الثلاثة

فالمأمور

المأمور لا يرجع على الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
فيما لا يملكه افضل فلان الف درهم فاما بغيره العرش واسم ملكه  
بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
حق الرجوع على الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
الرجوع على الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
حق الحامضين بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
يجل على الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
وان لم يملك على الامر بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
ودكر الشيخ الاسام اهل طريقه من الدين المرعاني في شرح كتاب الفقه في الامور  
بالانفاق والخراج والصدقات الواجب الرجوع الا بالسرط او اذ كان  
الى يوسف رحمه الله ولا يجد رحمه الله في الجامع اذ قال لغيره ادفع الى ملان الله  
درهم او قال اعط فلان الف درهم قال لي يضمن لها والمدة في الله بغيره العرش واسم ملكه  
بغيره العرش واسم ملكه لان العرش بغيره العرش واسم ملكه  
ان يملك هاهنا الفاضل والامان باخذها بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان  
لاعتوان احد الوجهين اما العمل بطريق الكفاية وهو المعروف من لفظ الضمان  
واما جهة الاصله لا ستراف او لا وحده الله لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
التقليل بان يكون الضمان بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
لعمله الامر بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
وكذلك في الامر بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
لان في وكلمه بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
الف بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
شرط في الكفاية بان يكون المودع العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
وسما على بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
لها والمودع العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
شأنه وان يكون المال بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
الله لها بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
وهو التكاليف كتمان بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
مضمون على المستغفر من بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
ناب ادفع الى ملان الله درهم قال لي يضمن لك هذه الالف والمدة في الله بغيره العرش واسم ملكه  
حاضر بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
عنه بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
والعشر انه لما قال لي يضمن فبغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه  
القاضي بغيره العرش واسم ملكه لان شرط الضمان بغيره العرش واسم ملكه











واما العاقل ونوع على الذكر والانثى في الامصار وغيرهما لم يسم له ذكر الا وانثى ولو امره ان  
يسئري له لعل لا يلزمه الانثى ولو امره ان يسئري له لعل لا يلزمه الذكر وهذا  
ما ذكره المشغور الكبير فقد ذكر انه ان السعوط مع على الذكر والانثى والها فيها الاثني  
دون الماسك ولو امره ان يسئري له يفرز الانثى ولو قال بفرز الانثى المذكور  
هذا علة ما ذكره في الجامع والسم الذي يندد ذكره ان المعتر مع لها بدون لها  
اسم ليس بمأول الذكر والانثى والها فيها الاثني دون الماسك في السراير اسم  
الجامع يسم على الانثى والذكر واسما لخاصة للانثى خاصة واسما لخاصة للذكر خاصة  
واسما لخاصة للذكر والانثى واسما لخاصة للانثى خاصة وفي بعض النسخ اذ البر  
استان ان يسئري له كما ان يسئري الامر الى ما يركبه مثل الامر حتى لو كان الامر هو الذي  
فاسئري الغامو رجلا مقطوع الذنب ولاد من لا يجوز عليه خلاف ما اذا امره النسا  
ليرى فالتسلي له باداة واذا وكل الرجل رجلا ان يسئري له له ادواب والاسباب  
باليد درهم ودفع اليه الف اوله من نفع فالتوكل على الله لان هذا اسم ليس بكن  
يعرفني انه لم يرد به نعيم الجنس اذ سبها للوحد يسئري جميع ما في العالم من  
الادواب والنبات مكان المراد ما سبها لمن ذلك الجنس ولكن لا يلا على  
انه قطع رايه ونقض الراي الذي كانه قال استئري ما شئت او مات ما بدا لك  
ولو لم يكن ذلك كان التوكل ايزا لدا هذا واذا قال استئري دوايا او ثيابا لك ولم  
لان اسم الجنس المذكور بالالف واللام المذكور بغير الف واللام سواء ولو كان  
ان يسئري له بواي الف لا يفرق ان هذا اسم جميع وليس هذا باسم الجنس الذي  
انه يستعمل من ان العددية تكلف بغير ما تواف واذا الجمع العشرة والواحدة  
يسئري ثوب لا يقع مكانها له بعد ذكره عدد بغير الجارية واولي ان لا يقع ولو  
قال استئري اي اي ثوب شئت اي دابة شئت اي ثلثة ادواب شئت فح لا  
هذا الكلام للتعظيم ولعوض الراي لان كلمة اي اذا اضيف الى المتكبر يراد  
بها التعظيم ويعوض الراي واذا اضيف الى المعرفة يراد بها التعويض ولو دفع  
الى رجل الف درهم وقال استئري الف او قال استئري بها فاني انما يسم بكون  
باطلا وما استئري الوكيل من شي فهو له لان الامر لم يسم ما استئري فكان  
ما استئري به هو لا الا ليري انه لو وكله ان يسئري له شيلا لا يجوز ان ما يستئري  
يكون لراهاها وما الاستحسان يكون صحيحا وما استئري الوكيل فهو الامر لان  
المدحوس اليه سلطان الشئ وليس فيه ما يدل على التخصيص بمصرف الى العموم  
علا ما اطلاق اللفظ وصار معناه استئري ما بدا لك اذا دفع الى سبها راك درهم  
وقال استئري بها حازا استحسانا وله ان يسئري ما بدا له باعتبار ذلك لا بالان  
والعموم الا اذا كان سبها نوع خاص فحينئذ يستعمل ذلك النوع لان تخصيصه  
ايها من بين سائر المماسه ذلك المعتمد بذلك النوع وفي المتن ايهم عن  
اي يوسف رحمه الله اذا امره ان يسئري له فعلا رائق فاستئري حاسا واحدا  
حازا فانه ولذا قال قول محمد رحمه الله وفيه ايضا الجنس من زياد عن ابي حنيفة  
رضي الله عنه اذا قال استئري حازا فاسم الشئ حازا وكذلك اذا قال استئري

نور

ثوب حازا في لزمه حازا وكذلك اذا قال يوسف رحمه الله لزمه الجنس نوع  
اخر في سان ما يحري على اطلاقه من ذلك وما لا يجوز كله يسئري حازا  
ومن جميعها ونحوها فاستئري دارم محرم من الموكل او حازا حلت الموكل بعضها ان  
ما يحريه وعنفات ولو استئري حازا حريمه عينا او مطلقا اله بجزا في الامر  
عند ابي حنيفة حازا حريمها وعورا لعورا او مطلقا احدي اليدين اجماعا وفي  
وكذا في المتن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة رضي الله عنهما ان اذا استئري حازا  
عينا عينا ويسئري مثلا في ذلك لم يحري في الامر ثم رجع وقال حوز هو قول ابو  
يوسف ولو وكله سبها رايه لم يحري الحريم وكذا لو قال حازا حريمي او  
سبي عيالي من الاعمال لم يحري الحريم وكذلك لو قال حازا حريمي او سبي عيالي من الاعمال  
لم يحري الحريم في كالح المسقى محمد عن ابي حنيفة رضي الله عنهما فيمن اسر رجلا ان  
بروجه امراء من وجهه عينا حازا لا يجوز قبض لحد ان قال روجي اسرا وسرا  
من وجهه سبها قال لا يلزمه وان قال روجي عيالي وجهه حازا لا خلاف الاول  
لان الاول ليس وكذلك لو قال في الوكالة بالستري وفي الغندري وكذلك ان  
يسئري له حازا عينا عينا فاستئري له اخذها اخرائه واخوته وولده واجارته  
في عده فهو حازا عينا عينا اذا استئري حازا في كل له وطها على حال حازا عليه  
رس نواد رخصا من محمد رحمه الله انه لا يجوز على الامر عن ابي يوسف  
ايه اذا كانت السبورة لزم الامر وفيه ايضا اذا استئري اخذ امه هي عند  
الامر وقد وطها الامر قال لا يلزم الامر لان له ان يبيع اخذت قال هشام  
ثابت لمحمد رحمه الله وله ان يطلق المرأة قال وطول ذلك يوجب العدة  
قال وهذا في القياس سواء استحسن ذلك وفي التوارك اسير وان يسئري  
له حازا عينا عينا فاستئري صغيرة لا يوطأ منها او يتوسم فيه فهو حازا عينا عينا  
واليهوديه يجوز على الامر والعصا به يجوز على الامر في القياس قول ابي  
حنيفة رضي الله عنه وفي قياس قولهما لا يجوز ولو استئري ريفا ولم يعلم حازا  
على الامر وكذا حق الرد ولو كان يعلم فهو حازا عينا عينا وذلك لولم يعلم براه اليه عن  
كل عيب وكذا لو امره ان يسئري له حازا عينا عينا عن طهارة فاستئري حازا عينا  
عينا او مطلقا اليدين ولم يعلم فند على الامر وحق الرد ولو كان يعلم فهو  
محال نوع اخر في الوكيل سري في عياله اذا اذن سري ذلك  
لنفسه قال محمد رحمه الله في الوكالة اذا وكل الرجل رجلا ان يسئري له عينا  
بعينه فحينئذ يسئري وقبل الوكيل الوكالة ثم خرج من عينا الموكل واستبدان  
شئ به لنفسه شئ استئري العبد عينا ذلك الشئ فهو الموكل لان الوكيل  
سري في عياله لا يملك سري ذلك الشئ لنفسه على موافقة امر الامر الا ان  
يعزل نفسه عن الوكالة مثل ان يسئري حتى بعد الوكالة فابدا لان ما يرد  
الوكالة ان الوكيل يتي بامه ما دخل تحت الوكالة يكون واقعا لو كان ولو دفع  
للوكل ما اقامت فابدا فابدا لا يمكنه عزل نفسه قبل استئري الموكل  
غائب لا يدرى فند ي من الوكيل حال عياله الموكل لا يقع بفساد امره واست

نور











بيد الوكيل لا شأن على الغير أن الوكيل أمين فيما يخص قبل الشراء فإن اشترى  
 الوكيل بعد ذلك جارية بألف درهم بعد الشراء على الوكيل لأنه لم يصفه وكلا  
 بعد هلاك تلك الدراهم لتعلق الدراهم بذلك القدر المفقود عنده فعلى المالك  
 ولو ثبت بقاء الوكالة بعد تلك الدراهم من عامة الماشح فاستوى أن علم الوكيل  
 بهلاك تلك الدراهم أو لم يعرف عن هلاك تلك الدراهم فاستوى أن علم الوكيل  
 ببقاء تلك الدراهم أو لم يعلم ولو دفع إليه الف درهم وأمره أن يشتري له جارية  
 جارية بثلث مائة خمسين في يد الوكيل وبقي خمسين في يد المالك والوكيل بعد ذلك  
 جارية بألف درهم فمصرفه مستحب لأن الوكالة هي طلبت أو انتهت بها  
 بعد رضا هاتين فثبتت بعد ذلك مائة مائة في يد الوكيل فمصرفه مستحب  
 والوكيل يشري الجارية بخمسين إذا استأجر جارية بألف فينفذ الشراء  
 على الوكيل كذا أهلهما وإن اشترى جارية بنفس مائة وإن كانت تساوي ألف  
 درهم أو مائة فيدري بمقابل الناس منه فمصرفه مستحب لأن الوكالة لا تارة  
 بشيء جارية بألف درهم بعد بين أن مقصوده جارية بثلث الف درهم  
 فإذا اشترى جارية بتسعين الف درهم فمصرفه مستحب لأنه قد استأجر  
 مائة في تسعين فيكون قد أوفى من مقصوده وأما لو دفع إليه خمسين  
 درهم وقال له اشترى كذا الف درهم الذي في هذا الكيس بألف درهم فمصرفه  
 مستحب لأن ذلك الكيس بألف درهم استأجر الوكيل جارية بألف درهم فمصرفه مستحب  
 بنفسه لأن الوكيل لما دفع خمسين عام بعد دفع الوكالة في اليد لم ينفذ كذا  
 عامة الماشح فإذا هلكت القوت الوكالة في حقه وبعث في حق المالكين ودفع  
 خمسين في يد الوكيل لا يشري الجارية بخمسين فإذا اشترى جارية بألف درهم  
 بعد الشراء على الوكيل وإذا اشترى جارية بخمسين مائة فهو على الفصل الذي  
 قلنا وإذا أمكن الوكيل أن يجل الف درهم وأستأجر بعينه فذلك القدر  
 في يد الوكيل لأن دفعه في ذلك وجه من ذلك الدراهم قبل الشراء من الشراء  
 الوكيل بعد ذلك أمره بشراء بعد الشراء على الوكيل وليس هلك الدراهم  
 بعد الشراء والشراء فيه وأما فذلك يرجع في حق المالك على الأمر في ذلك  
 انقضاء على هلاك قبل الشراء أو بعد وأما إذا احتل في ذلك فاقول هو المالك  
 مع بقاء عامه ولو لم يهلك الدراهم حتى بعد هلاك الوكيل فمصرفه مستحب  
 المالك يرجع على الوكيل ويصح الوكيل على المالك وهذا والقدر هلاك سواء  
 ولو هلكت الدراهم في يد الوكيل بعد الشراء يرجع على المالك ولو ذلك جارية  
 منه فاستأجر المالك عامه فاستأجر المالك عامه فاستأجر المالك عامه فاستأجر  
 الدراهم من المالك بعد الشراء وهلك في يد المالك يرجع على المالك ومصرفه مستحب  
 للمالك من مائة نفسه وفيه من المقصود قبل الشراء إذا هلك بعد الشراء ومصرفه  
 مستحب لأن الوكيل وجعل المقصود بعد الشراء إذا هلك قبل الشراء والوكيل  
 أن ينفذ الشراء من المالك قبل الشراء المائة في يد المالك لأن دفعه في يد المالك  
 لا ينفذ منه لأنه لا شيء له في المالك حتى دفع المائة هلك في يد المالك على المالك

[illegible]







هو جاز لا ملازم له في اليوم من جميعا والحاصل ان التوكيل بالشري اذا اصبحت  
 او من على التوكيل لا يقع عند الوضوء حتى يسهل الله عليه ان لا يكون له ما يبيع ولا يبيع  
 منعنا وعندها يبيع واذا كان الباع او المبيع مبيعا لغير التوكيل بالاجماع  
 والتوكيل بالبيع ان قال له يوبه اسكر مالي فليكن من سكرت على الخلف واذا  
 كان المسكر مبيعا لغير التوكيل بالاجماع يبيع لان ما كان له من الدراهم والذنان  
 لا يبيع ان يسهل الله الا يبي ان من وكل رجلا ان يشتري له يهدى الف  
 عمدا او حاربه وهلك الف في بيع التوكيل لا يبيع التوكال ولو علمت التوكال  
 بعينها لم يبيع كما لو قال استنري يهدى الف حفظه ويهدى الف عرض عداها  
 العرض او هلك الف حفظه في بيع التوكال واذا لم يبيع الدراهم ولا يبي التوكال  
 بعينها فلهذا يبيع وصار كانه لم يبيع التوكال له اليها وهذا الجواب كما قلنا فيها  
 له ان ابو حنيفة رضي الله عنه يقول امره بملك الدين من غير من عليه الدين  
 ولا يبيع احدا بغيره ان يسهل الله له يسهل الله له الدين الذي له عليه والشري  
 بملك من الخبيث كما قال مالك مالي غلبت من الدين خلاف ما اذا شري الباع  
 لان هناك امر بملك الدين بانه ان الباع اذا كان مبيعا لغير الباع وكذا يبيع  
 رب الدين بغيره باعلى التوكيل من الدين او لا فامكن كذا ان التوكيل بالبيع  
 المعين يبيعه لغيره الباع وكذا يبيع رب الدين او لا فليكن من التوكيل يبيعه التوكال  
 بالشري وكذا الشري بملك المدفوع منه عمدا واما اذا لم يكن الباع مبيعا لغير  
 ان يجعل الباع وكذا يبيع او لا ان التوكيل للمجهول بالبيع باطل الا ان  
 ان من قال له يوبه او دفع مالي عليك من الدين الى من سكرت كان باطلا فليكن  
 هذا امر بملك الدين من غير من عليه الدين وان لا يجوز اذا طهر الكلام فيها  
 اذا كان الباع مبيعا لغير الكلام فيما اذا كان المبيع مبيعا لان المبيع اذا كان  
 معلوما كان مبيعا وهو الباع معلوما ايضا كذا في قول ابو حنيفة رضي الله  
 عنه ان التوكيل بالشري الباع ولا يبيع مبيعا لغيره التوكيل شيئا  
 لزم ان يبيع التوكيل في بيع التوكال عليه واذا دفعه الى التوكال على وجه  
 التوكال يبيعه بغيره بالبيع وفيه ما مع التوكال اذا استنري التوكال شيئا  
 كان المشتري للتوكال واذا كان الباع او المبيع مبيعا لغيره التوكال المشتري  
 بالتوكال بالاجماع واذا قال له يوبه فليكن من التوكال عليه الى الغفلة  
 او قال له يبي مالي عليك او قال له يبي من الصغير التي في عليك يبيع التوكال  
 بالاجماع هكذا في سبب التوكال في بيعه الله وكره في كتاب الاحكام  
 فمن استنجد الله لكره ما من يله الى يله يله ان الآخر وكل المستنجد ما من  
 يستنجد بالآخر علاما يسوقها ان التوكال لم يبيعه ولم يبيعه خلافا وكره ايضا اذا  
 استنجد اذا شري بالآخر استنجد لزم ما استنجد من الارض الاخره التي في عليك  
 ان التوكال لم يبيعه بعض مشايخنا والواحدة كذا في الاحكام قولها ما على قول ابى

حنيفة

حنيفة رضي الله عنه التوكال باطل وبعضهم قالوا ما ذكر في الاحكام قول التوكال والاد  
 اجمع نوع احده في التوكيل لشري ما له من ماله اذا استنجد الله واستنجد الله  
 الشري واذا وكل الرجل رجلا ان يشتري له حفظه فاستنجد الله واستنجد الله  
 فله عليه فاعلم بان هذه المسئلة على ثلثة اوجه اول ان يوكلا ان يشتري  
 له حفظه او طعاما في يواحي المصرا الذي هاهنا فالغياض الاستنجدان لا يبي  
 مستنجد ويرجع بالكره لان ان لم يبيعه من المصرا فله عليه فاعلم بان ما حمله من نواحي  
 لان الحدث انما هو فيها بين الناس ان من استنري طعاما ما حمله من نواحي  
 المصرا فاما يشتري ليعمل اليه من المصرا لا يبيعه في ذلك الموضع الوجه الثاني ان يوكله  
 ان يشتري حفظه في يديه من فري المصرا الذي هاهنا وفي هذا الوجه يبيع  
 التوكيل مستنجد ولا يرجع بالكره فاساسا واستنجد في الوجه الثالث اذا وكل له ان  
 يشتري له حفظه في يديه من المصرا فله عليه في هذا الوجه يبيع التوكيل مستنجد  
 واستنجد بالكره لان لم يبيعه من المصرا لا يبيعه في يديه من المصرا فله عليه في  
 مستنجد هاهنا من الناس من يشتري طعاما في يديه من المصرا فله عليه في  
 يديه من المصرا فله عليه في يديه من المصرا فله عليه في يديه من المصرا فله عليه في  
 فان كان الامر وكذا ان يشتري له طعاما وان يستنجد له يبيعه ابيهم فاستنجد  
 يبيعه ابيهم ورضف فان الكراخي المستنجد لا يرد في الاخره لما يوبه فصار  
 يبيعه ابيهم والتوكيل بالاجماع اذا كان يبيعه مستنجد التوكال كذا لو كان يبيعه  
 اذا قال يبيعه مستنجد بالفسد ولا يبيعه في يديه من المصرا فله عليه في يديه من  
 في اذا يبيعه في يديه من المصرا فله عليه في يديه من المصرا فله عليه في يديه من  
 ورضف وبعدها التوكيل عليه لكان الخلاف في يديه من المصرا فله عليه في يديه من  
 اذا استنري بالث وحسن ما يري انه سجد الشري على التوكال دون التوكال ولم يبيعه  
 احدا من يديه من المصرا فله عليه في يديه من المصرا فله عليه في يديه من المصرا فله عليه في  
 يبيعه ابيهم كذا امر به على الامر كذا وافق امره ولم يكن له ان يبيعه الطعام  
 بالكره لما كان له الجنس بالبش والفرق ان الذين يولون عن الطعام قد صار التوكال  
 تابعه ما استنري فكان له ان يحسن الطعام به فاما الكراخي من يبيعه عن التوكال  
 والمقول لا يحسن باجر التوكال كالحال لا يحسن المحول بالاجر فلو  
 ر في ثلثة اوجه العيب قال محمد رحمه الله في الربادات التوكال  
 بالشري اذا وجد ما يبيع عيبا ورضي به ان كان ذلك قبل التفتيش لزم التوكال كانه  
 استنجد مع العلم بالعيب وان كان ذلك بعد التفتيش لزم التوكال لان بعد التفتيش  
 العيب حمله من الثمن فوجب العيب من الثمن للتوكال وما التوكال بالرضي  
 من التوكال الذي حمله له في حصة العيب خلاف العيب قبل التفتيش  
 قال محمد رحمه الله في الجامع رجل دفع الى رجل الف درهم واداه ان يشتري له بها  
 حاربه فاستنري التوكال بالث حاربه وتفتيشها ثم وجد بها عيبا فان كان يبيعه  
 الحاربه عند التوكال ردها من غير استطلاع راي التوكال وان كان التوكال قد ردها  
 الى الاسر يريها التوكال الا بالامر وهذا لان التوكال بالشري في الحنفية اصله كانه

سنة



عقد لنفسه وفي حق الملك بائنه ورسول وسبه السام لا يطاق له من غير استطلاع  
 رأي الموكل وسبه الاما له وطاق له الرد من غير استطلاع رأي الموكل فلهذا  
 نسبه القضا له فعل الرد في حق الموكل وعلى نسبه الممايه قبل التسليم الى الموكل فيه  
 اراد ملك الموكل وبه تحسده بغير العمل بالمشيدين فلهذا على الوكيل  
 قلنا لعلنا على بالمشيدين ولو رضى الوكيل بالعيب واما البايع عن العيب مع  
 الاسر وهذا الجواب ظاهر على قولنا ان حقيقه رضى الله عنه وتعد رحمه الله ان  
 الرد بالعيب من حقوق العقد والوكيل اصلي في حق حقوق العقد الا ترى ان  
 الوكيل بالبيع يملك انشر المشتري عن التمتع عند ما بالوكيل بالمشيدين يملك انشر  
 البايع عن العيب ايضا واما على قولنا ان يوسف رحمه الله فقد اختلف المتأخر فيه  
 غاصرهم على انه يبيع ابر الوكيل البايع عن العيب وقروا بين هذا وبين ابر الوكيل بالبيع  
 المشتري عن التمتع عند ان يوسف رحمه الله فان ذلك ليس بصحيح عندنا والفرق  
 ان الوكيل بالمشيدين والمشم اصلي من وجه واعتبر باحمده الاصل له في حقوق الا يفر  
 بالموكل عن المطالبه بفسخ المبيع والتمن وما يشبه ذلك واعتبر باحمده الممايه في  
 حقوقه بغير المالك والامر عن التمتع بغير المالك لان قبل هذا التمتع في دمه المشتري  
 وجه الامر بغير التمتع في دمه الوكيل وما ياتون المشتري على ما لا يبرأ عن العيب  
 لا يبرأ المالك لانه لا يمتنع في حق الموكل بعد الاسر الا ما كان ما يبا قبل الاسر فان  
 قبل الاسر للموكل عند ان يرضى بالعيب وان لا يرضى ويلزم الوكيل وهذا الجواب  
 با في بعد الاسر عن العيب وتلك في حق هذا بغير المالك وانما كان للموكل هذا  
 اختيار بعد رضى الوكيل بالعيب لان البايع في حق الحقوق عقدان فلهذا واعتبار  
 فترضى الوكيل بالعيب بوجوب رد لان حق الرد في عقده اما لا بوجوب بطلان الرد  
 في عقد الموكل فان لم يرض الموكل بالعيب ولم يرد المالك الوكيل بالخيار فيه حتى  
 ما شاء الخار فيه يد الوكيل ما يت على ملك الموكل لان رضى الوكيل لم ينعى في حق  
 الموكل ما يرد بها بعد رضى الوكيل وموئها قبل رضى الوكيل سواء هناك لو كانت  
 الخار يد ما يت على ملك الموكل لكانها هنا لم يرجع الموكل على الوكيل بفسخ العيب  
 لما عرف ان عقد الوكيل في حق الحقوق بغير المالك فلهذا كان استبراء نفسه بغير  
 اعم من موكل وقبض موكل لما عرف ان قبض الوكيل بغير موكل من قبض الموكل اذا  
 لم يحدث الوكيل فيه سعا ولو كان هكذا ووجد الموكل بالخيار فيه سعا وما يت في  
 يد وقبض الرد للبيع انه يرجع على الوكيل بفسخ العيب لكانها هنا ولو لم يمتنع  
 الخار فيه يد الوكيل ولكن بالقبض لزم الامر لان حذرنا العيب بائنه يد الوكيل  
 ويد الوكيل بوسايد واما يد ما يرجع الى نفس المبيع عند رضى يد الاسر وهذا  
 لوجب من الخاريه الامر لكانها هنا وكان الامر ان يرجع على الوكيل بفسخ العيب  
 الذي رضى يد الوكيل لانه لم يمتع بين الوكيل وبين الموكل سرى حكمه بعد  
 الرد بالعيب السابق خذرت عيب رايه فيذهب الرجوع بفسخ العيب  
 فهو نحو رجوع الخاريه واحبار الامر لزم الوكيل الخاريه فان لم يمتع اياه وقبض التمن  
 ثم وجد الوكيل بها عيبا اخر غير العيب الذي رضى به وقد كان ذلك العيب عند

البايع

البايع لم يمتنع الوكيل رد لها ذلك العيب لانه لا يمتنع على البايع واذا كانت  
 الخاريه يد الوكيل بالمشيدين واذا كان يرد لها بالعيب فادعى البايع رضى الخار  
 بهذا العيب لم يمتنع في ذلك من غير عيبه لان حق الرد بائنه لا يمتنع من  
 حيز الظاهر ما دعى من رضى الامر يرد ابطال حقه في الرد فلا يرد  
 على ذلك الخاريه وان اراد البايع استيفاء الوكيل على عيبه على رضى الامر لم يمتنع  
 له ذلك ومنه نوع اشكال لان الوكيل انصب خصما للبايع في هذه الدعوى  
 بالاجماع حتى اقام البايع البينه على الوكيل ان الامر رضى بالعيب بغير  
 الرد والبيهة لا يغفل الا على خصم واذا انصب خصما في هذه الدعوى  
 موجه عليه الممن الذي ايدى له لو ادعى على الوكيل انه رضى بهذا العيب  
 ولم يرد له بينه فيستحق عليه وطريقه ما قلنا لكانها هنا والجواب  
 وهو الفرق بين المشتري منى ادعى رضى الوكيل بالعيب فاما بالبيهة  
 الوكيل خصما له في حق البينه والاختلاف بينهما لان الوكيل بالمشيدين اصلي  
 في حق الرد بالعيب لانه من حقوق العقد وكان اصلا يدعى عليه من  
 الرضى بالعيب كانه استمر لنفسه ومن كان اصلا في خصوصه اسنان  
 كان خصما في حق سماع البينه والاستيفاء جميعا واما الوكيل فيما يدعى  
 البايع على الموكل من رضى بالعيب ليس بالاصلي بل هو نائب وقيل عند حكا  
 من حيث ان البايع ادعى على الوكيل ابطال حقه في الرد بالعيب بسبب  
 ادعاءه على الموكل العيب وما ادعاه على الموكل الغائب بسبب لشوبه تارة  
 على الوكيل لخاصة حاله فامسبب الوكيل خصما عن الموكل وصار كالبايع والوكيل  
 عند حكا ولو كان بائنه وكلا عن الغائب فيما يدعى عليه البايع من الرضى في  
 بالعيب فلهذا انصب له خصما في حق سماع البينه لانه استيفاء وكذا اذا  
 كان بائنه وكلا عنه وان لم يمتع للبايع بينه على رضى الامر بالعيب ورد الوكيل  
 الخاريه على البايع بالعيب بوجوه الامر وادعى الخاريه واذا احدث الخاريه فالى  
 البايع ان يرد عنها اوقال قد بعض القاضي المنع ولا سبيل لك عليها فان  
 القاضي لا يمتنع ان يرد البايع ويرد الخاريه على الامر لان البايع مع الامر  
 نقا دعى على الخاريه ملك الامر لان البايع ادعى رضى الامر بالعيب ولو  
 الخاريه اياه وصدرت الامره ذلك فاستد العقد الى وقت الانذار وحسب  
 هذا المتأخر ان القاضي اخطا في قضاء به بالرد وان قضاه بالرد بعد ظاهرا  
 لا باطنا فبعض الخاريه على حكم ملك الامر البايع فكان الامر ان يرد لها بعض  
 مستأجرهم انه قالوا هذا على قول محمد رحمه الله فاما على قولنا ان  
 حقيقه رضى الله عنه لا سبيل للاسره الخاريه وبعضهم قالوا هذا قول  
 الكل وهو الاصح ووجه ان بعض القاضي هاهنا البيع لم يمتنع على دليل موجب  
 لبعض واما كان محلهما لا دليل المستقط للرد وهو رضى الامر بالعيب ثم ظهر  
 الدليل على خلافه وبه مثل هذا لا يرد القاضي فاطنا كما لو قضي في حاد ثمة اجابا  
 ومنه نص خلافه واذا امر الرجل رجلا ان يشتري له خارية فبالت درهم فاشترى

ده







دون الامر ذكره في وكاله الكافي وهذا لان العقد حال وقوعه وقع للوكيل  
 لمكان الخلاف فالواقع للانسان لا يحول الى غيره وفي المسمى رجل امر رجلان  
 بشري له عند ابي الف درهم وشي معتمده وحليته فاشترى عبد ابي الف  
 الصنف بضع مائة منظر في ذلك فان كان اذا اراد ما به اشترى حصة منه  
 هذا على الامر وان كان لا يشتري الا مثله جاز على الامر العبد المادون اذا اشترى  
 عن رجل بشري بشي بعينه فاشترى ذلك المسمى اسمه بضع البشري للوكيل  
 لا لغيره كماله في كماله للمادون وهو ليس من اهلها فوقع احسن  
 في بعينه الوكالة بالشري الوكيل بالشري مطلقا اذا اشترى بغير التهمة  
 او اكثر منه اربابا فباع الناس فيه يجوز اذا اشترى بالقرن التهمة مقدار  
 ما لا يتغيب الناس فيه لا يجوز لغير المصلحة ان الوكيل بالشري مطلقا يخل  
 منه العين اليسرى ولا يخل منه العين الفاحش وتكون له اليد الفاضل بين  
 العين اليسرى والفاحش والعصم ياروي عن محمد رحمه الله في التوار  
 ان كل عين يدخل تحت عموم المقومين فهو يسير وما لا يدخل تحت عموم المقومين  
 فهو فاحش والبيه اشار في الجامع في عقيدته مسلمة في كتاب المذكرة قال  
 شيخ الاسلام رحمه الله هذا الحديث فيها لم يكن له فيه معلومه في اليد  
 كالعبد والاداب وهو ما ما له فيه معلومه في اليد كالحرة والاداب  
 وغيرها فراد الوكيل بالشري لا يسد على الوكيل وان كانت الا زيادة شيئا فليد  
 كالقبول وخو لان هذا فيما يدخل تحت عموم المقومين لانه انما يدخل تحت  
 عموم المقومين ما يحتاج فيه الى عموم المقومين وما هذا لا يحتاج ولا يدخل  
 ما ذكر بان الوكيل بالشري يخل من العين اليسرى دون الفاحش فانه  
 في الوكيل لشري بشي بعينه ما ما الوكيل لشري بشي بعينه فلا يصح فيه  
 ودراسة المتابع فيه بعضهم قالوا لا يخل منه العين اليسرى دون الفاحش  
 وقال بعضهم لا يخل منه العين اليسرى والوكيل بالصراف اذا اشترى بما لا  
 يتغيب فيه لا يجوز بالخلاف لان العين على قول الى حقيقته وهي الله  
 عنه ان كان يجوز باعتباره ان يدب من كل وجه لا يجوز باعتباره ان يدب من  
 وجه الا ان الشري اصلية هذا لعدم لان التهمة في الدراهم والاداب  
 اصل والعبارة للاصل فكان شري من كل وجه والعين الفاحش لا يخل في  
 الشري بما لا يقع في الوكيل لشري بشي لا بعينه لا فرق بينا اذا سمي  
 الموكل لشري او لم يسم على عهد العين اليسرى على حاله بغير علمه في  
 الزيادة استجابة ابواب الوكالة وذكره رحمه الله في بعض الاشب ان العين اذا  
 كان مسمى لا يخل منه العين اليسرى واذا وكرهه بشري بعينه او بشري  
 حاربه بعينه فاشترى من او من دون بعينه او غير عنه لم يذكر هذا  
 الفصل في الاصل وقد اختلف المتأخر فيهما وانما اختلفوا لان محمد اراه  
 انه ذكرها اذا اشترى بمكمل او من دون بعينه فاحاب بعدم الخوان فهو  
 هذا انه اذا اشترى بدراهم او بدراهم من غيره من قال بعدم الخوان ان

حاشي

الوكيل

الوكيل بالشري يستدنا يعرف بالاحكام والمنعاقف الشري بالاداء او بامر  
 الوكيل لشري الشخصية مستدنا بامر العبد وشري العبد والحد مستدنا بامر العبد  
 والصنف اذا اشترى في وقتها في السنة الاولى وكل يجوز ولو لم يشتر في  
 السنة الاولى فاشترى في وقتها في السنة الثانية لا يجوز كذا وكذا  
 ها هنا وذكر في باب الوكالة بالبيع مسلمة الوكيل بالبيع المطلق في  
 الخواب عن محمد ان بعد الوكيل ببيع البشري الاخصيه والبيع والحد مروى  
 عن ابي يوسف رحمه الله وابا عبد الله حنيفة يعني الله عند تعيين الاطلاق  
 بوجه احسن في الجمع بين الاشارة والملا واستقر في جارية بما في اليس  
 من الدراهم او قال استقر بهذا الالف درهم التي في هذا اليس  
 حاربه ودفع اللعين لئلا الوكيل فاشترى الوكيل حاربه بالث درهم كما  
 امر به ثم قل الوكيل في اللعين زاد عليه الف دينار او الف فلس او تسعة  
 درهم فاشترى حاربه على الامر هكذا في الاصل في حليس هذا المسائل  
 ان الموكل متى جمع بين الاشارة والشخصية في من موكل يستأجره والمشار  
 اليه بخلاف حليس المسمى فلا يجوز ان كانا حاربه من حال المشار اليه  
 او كان احداهما حاربه والاخر مالا او كانا مالا من غير ان كل واحد منهما اجل صاحبه  
 وان كانا مالا من غير حال المشار اليه فلا ان الوكالة لو بعنت بالمشار اليه  
 ادى الى المحدث في حق الوكيل والموكل اما في حق الوكيل فلا بد لشري  
 بالمسمى بما على طاهر الوكالة فلو بعنت الوكالة بالمشار اليه نصبر  
 الوكيل بالشري بالمسمى بشري بعينه فيعز عليه العين من غير رضاء واما  
 في حق الموكل فلا ان الوكالة لو بعنت بالمشار اليه فاذا اشترى الوكيل المشار  
 اليه انما رضى بزال المسمى عن يده واما في الوجه الثاني فهو مالا او كل  
 احدهما مالا والاخر حاربه فلا ان بعنت الوكالة بالمشار اليه بودي الى المحدث  
 في حق الماهل على نحو ما ساء واما في الوجه الثالث وهو اذا كان عالمين بحال  
 المشار اليه الاذن كل الدراهم وان كان الوكالة بعنت ولو من الماهل  
 ان صاحبه يعلم به فلا بد في كل واحد منهما ان صاحبه جاهل بحال الدراهم  
 وان كان الوكالة بعنت بالمسمى في حق صاحبه بعينه فهو رضاء وفي الوجه  
 الرابع وهو ما اذا كانا مالا من غير حال المشار اليه ويعلم كل واحد منهما بحال  
 والعقد بخلق بالمشار اليه وهذا لان الاشارة لا يخرق والشبهة لا يخرق  
 ايضا لان الاشارة لا يقع في التعريف بين التسمية لان المسمى قد يشترى  
 في التسمية غيره والمشار اليه لا يشترى في الاشارة غيره فعينه هذا  
 تخليق الوكالة بالمشار اليه في الوجه كذا الا اننا عدلنا هذه التسمية في  
 الوجه الاول والثاني والثالث ومعنا للفرق بينهما او عن احداهما ولا عروبة  
 الوجه الرابع فيقول الوكالة بالمشار اليه وعن هذا ان من قال بعنت  
 بعنت منك هذا الحاربه او اشار الى عبيد قائم بينهما فقال الاخر اشترى بغير  
 العقد على العبد وبين هذا ان ما ذكر في سائر المواضع ان العقد يخلق بالمسمى



اذا كان المشار اليه من جنس المسمى محمول على الوجه الاول والثاني والثالث  
هذا اذا كان المشتري اليه من خلاف جنس المسمى فالوكاله يتحقق  
بالمشار اليه لان الاشارة اليه في التعريف الا اذا كان في تخليق العقد المشار  
اليه ضرره بالوكيل فحينئذ يتحقق بالعقد المسمى على ما في سائر ان شاء الله  
وقال اذا ثبت هذا احسنا الى المخرج المسائل مع قبول ما ذكره من وجه انه محمول  
على ما اذا كان احدهما في الجنس او كان احدهما هلاوكا في عالمين الا ان  
كل واحد منهما لا يعلل ان صاحبه يعلم او بما بعد الشري على الموكل في هذا الوجه  
لان الموكل جمع بين الاشارة والتسمية في فن ما وكل بشر اياه والمشار اليه في  
جنس المسمى اذا كان في الجنس الف دينار وروالف فلس وفي هذه الصورة يتحقق  
الوكاله بالمسمى في الوجه الثالث وان كان في الجنس يسعاه درهم فالمشار اليه  
وان كان من جنس المسمى الا ان يتحقق الوكاله بالمشار اليه عز ورا لو كان  
الوكيل يشتري بالمسمى يتا على ظاهر الوكاله وتخلعت الوكاله بالمشا واليه  
تتخذ الشري على الوكيل بغير رالف فن عليه من غير رصفه فلهذا اعلنا بالمسمى  
وتد اشترى بالمسمى لذلك لو نظر الوكيل الى ما في الجنس وعلمه في اشترى  
جاريه بالف درهم كان الشري للوكيل لان الوكاله حال وجودها تخلعت في  
المسمى لما ذكرنا لا يتحول الى غيره بعد ذلك بالنظر في الجنس ولذا لو  
كان في الجنس الف وحمس مائة فاشترى الوكيل جاريه بالف درهم كذا  
فالشري ما د على الموكل والوجه ما ذكرنا وكذا اذا قال اشترى جاريه بالف  
درهم علة التي في هذه الجنس فاشترى له كما امر به فاذا في الجنس الف  
درهم بعد ذلك في الشري جاريه على الامر والمعنى ما ذكرنا ان المشار اليه  
وان كان من جنس المسمى الا ان يتحقق الوكاله بالمشار اليه ضررا بالوكيل فتخلعت  
الوكاله بالمسمى وتد اشترى بالمسمى بالف ولو كان الموكل ورن الف درهم  
من يدي الوكيل والوكيل يخطر اليها فقال اشترى بهذا المائة الذهب جاريه  
فاشترى جاريه ما يريد بشار كاسي الموكل كان مستخر بالثمنه وان اشترى بذلك  
الدرهم جاز على الامر وكذا اذا قال اشترى بفضة الف الف الف الف درهم  
فاشترى بالفلس كاسي الموكل كان مستخر بالثمنه ولو اشترى بذلك الدرهم  
جاز على الامر وتخلعت الوكاله بالمشار اليه كما ذكرنا في ذلك لفضل وحملت  
التسمية على الزوج والمدح اذا سمي المشار اليه دينارا وعلى الدرهم اذا سمي فلوسا  
وهو متعارف فيما بين الناس يقول الرجل لغيره تحت منك هذا الجنس  
واسم الى الحار وريد به المدح والزوج ويقول لغيره تحت منك الحار ويسير  
الى العبد ويريد به الدم ولود فعليه كذا واسره ان يشتري له جاريه بهذا  
الف الدرهم التي في هذا الجنس في تلك الجنس بما فيه يد الوكيل ثم  
اشترى الوكيل جاريه الاسراف درهم وجها وان الدرهم كانت سنوفا او  
رمضا فاشترى الموكل وهذا اذا كان غير عالمين في الجنس وقت المدح  
وكان احدهما غير عالم به او على ولكن لو علم كل واحد منهما يعلم الآخر وهذا لان المشار

اليه

اليه خلاف جنس المسمى وراهم والسنوفا والرمضان لسناس جنس الدراهم  
في مثل هذه الصورة فيخلق التوكيل بالمسمى في هذه الوجهين الثاني  
والمسمى وراهم وسطلق اسما للدراهم مستخر في الخياض فكا به وكاله يشري  
جاريه بالف درهم جاريه ولم يسر الى شيء هذا الحار كما قلنا فاما اذا علمنا  
ما في الجنس وعلم كل واحد منهما يعلم صاحبه تخلعت الوكاله بالمشار اليه وكانت  
التسمية المدح والزوج حتى لو اشترى بعد هلاك المشار اليه بغير سنوفا  
لنفسه ولو اشترى في العلم بما في الجنس او العلم بعلم صاحبه فالقول قوله  
لانه متمسك بالاصل والاحز يرضى عليه امرا عارضا وهو العلم بذلك ولو نادى  
ان الدراهم كانت زبوا او فخرجه وما في المسئلة عارضا فاعلم ان المدح على ما  
في الجنس وقت المدح او علم احدهما دون الآخر او علم كل واحد منهما  
علم صاحبه فالشري للوكيل ولو كانت الزبوا فاعلم بعلمها في يد الوكيل  
فاشترى الوكيل جاريه بالف درهم جاريه في الشري على الموكل فلم يتعمل  
الديون منه فبعد الشري حاله العتاق حتى لا يسجد التوكيل بالشري  
بغيره او جعلها مدعنه في الهلاك حتى يوت بقا الوكاله سعيها والوجه  
في ذلك ان الديون ليست الجار من وجده لانه دراهم جنس المدح وبتد الرضا  
من وجهه لانه لا يجوز لاجور السنوفا والرمضان والحفاها ناعيا وحاله  
الهلاك حتى تخلعت الوكاله فلا يملكها علما بالثمنين فاما اذا علمنا وعلم كل واحد  
منهما يعلم صاحبه تخلعت الوكاله بالمشار اليه والشري بعد الهلاك للوكيل  
واسم اعلم بالصواب الفصل العاشر في توكيل بالبيع يتصل على انواع  
البيع الاول في التوكيل بالبيع المطلق اذ باع باسوي الدراهم والدينار وبيع بالثمنه  
او باع بالدين التوكيل المطلق بملك البيع تمامه وهان وماي فمن كان عتدا في جنسه  
رضي الله عنه وقال ابو يوسف وهذا صحيح انه لا يملك الا عتدا في جنسه او بائنا  
بعدا ربا يباع فيه ولا يملك البيع الا بتمام المعنات فيما بين الناس التوكيل  
بيعه العبد يعرف من موصوفه اذا باعه بغيره من بعين فاحسن جاز على  
حسنه رضي الله عنه وان كان بيع العبد بالعين شري من وجهه والغني  
الفاخر لا يتعمل بيوكل بالشري بل بخلان لان الحصة افضل فيما وكل بعه  
والعبد للاصل وباعتبار الاصل هذا بيع والعبد في العاشر من اجل  
بالبيع عتدا في جنسه رضي الله عنه واذا باع باجل متعارف فيما بين الناس في الظاهر  
في تلك السلعة جاز عتدا على بائنا رهم الله وان باع باجل غير متعارف فيما بين  
التجار في تلك السلعة كان باع مثلا المسمى منه او ما اشبه ذلك  
بعل يوك في جنسه رضي الله عنه يجوز له ان يوسف ويخبر رهم  
الله لا يجوز وانما يجوز البيع بالثمنه اذ لم يكن في لفظه ما يدل على البيع بالبدل  
فاما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالثمنه لا يجوز البيع بالثمنه وذلك  
بحر ان يقول بغير هذا العبد ما قص ديني ونالك بغير فان العبد ما لا يوتي  
لو قال بغير فاني اضاح الى نفعه عتدا في هذه الصور ليس له ان يبيع في

شركة



ادامه دارد

[illegible]

Discussion



الوكيل كان على الوكيل الغنية لكون الشري فاسدا ثم يرجع بما ضمن من الغنية  
على الامر فان كان اكثر من الالف لان الشري وقع للوكيل لانه لم يصر بمحال  
لان الاحل في الدين بمعنى المسمى فصار كالوكيل بالشري بالالف اذا اشترى  
بشرايه وذلك لا يغير خلافا ولا يضر محالفا بان يكون فقيرا الغني لان ذلك  
امر على ما لم يزل يمت البعد حتى اعنته الموكل من حيث انه يلزم الموكل  
ربا و لو اعتقد الوكيل لا يرجع لان الشري لما بعد على الموكل صار العبد محو  
للموكل فكان الموكل معينا ملك نفسه والوكيل معينا ملك غيره ولو ان  
هذا الوكيل اشترى الف بعشرة الى اعطاه باقي المسألة محاله لا يرجع بها  
ضمن من الغنية على الامر لانه لم يكن مستترا بالاسلام وكذا بالشري بالالف  
وهو استراة بالزنا و قد على ذلك فصار محالفا الى سبعة مئة مستترا بنفسه  
حتى لو اعنته الموكل قبل ان يموت لم يرجع ولو اعتقد الوكيل مع نوع آخر  
في الوكيل بالبيع اذا باع من لا يتقبل شهادته له وبطأ به الوكيل بالبيع اذا  
باع من لا يتقبل شهادته له ان كان بالشري من الغنية يجوز بالاحلاف وان كان باطل  
من الغنية يعني فاحش لا يجوز بالاجماع وان كان يعني ليسر لا يجوز عند  
حقيقة رضى الله عنه وعند جماهير الروان كان بمثل الغنية يعني اي حقيقته رواها  
في رواية الوكا له والنوع لا يجوز وفي رواية المضاربة يجوز وفي المضاربة  
وسراوه من لا يتقبل شهادته له يعني ليسر لا يجوز عند اي حقيقته رضى  
الله عنه وسعه منه ما ذكر من الغنية وشراؤه منه باطل من الغنية يجوز ولا  
خلاف وبمثل الغنية يجوز زعمها وكذلك عند اي حقيقته رضى الله عنه باع  
ما هو حقيقته فزق على رواية الوكا له والنوع بين المضارب وبين الوكيل  
الحامس وفي وكاله الا الظاوي لا يجوز بيع الوكيل من نفسه او ان يقره  
او عند غيره يدون وان لم ير الموكل بالبيع من هو لا او اخذ له ما مضى  
حاز نوعا آخر في الوكيل بالبيع اذا خالف في الثمن الوكيل بالبيع  
بالف اذا باع بالعين حاز عند اخلاف الزعم وجه الله وكذا الوكيل بالشري  
بشيء بعينه بالعين اذا اشترى بالالف حاز عند اخلاف الزعم وفي وكاله  
المسمى اذا امر رجلا ان يبيع علامة بائة ويصا رفا عه المأمور بالالف وراى  
ولم يعلم الامر ما باعه فذاك المأمور بعينه العلامة وقال الامر قد احدث  
حاز البيع بالالف وكذلك في النكاح ولو قال الامر قد احدث ما امرت بدله  
يجوز في زواجره فاشتم من محمد رحمه الله انه قال سالت ابا يوسف عن  
رجل دفع دينا الى رجل يبعه فامسك الرجل ذلك الدينار لنفسه واخذ  
من عند نفسه دينا مثل ذلك الدينار و باعه الامر بجوز لا موافق من وجه  
من حيث انه باع الدينار بمحالف من وجه من حيث انه لم يبيع دينار الامر  
ونصرت الوكيل انما لا يصدق على الوكيل اذا خالف من كل وجه وذكر عن هذه  
المسألة عن ابي يوسف رحمه الله في ثماوي ان النبي رحمه الله وذكر انه  
لا يجوز مضارعة ابي يوسف رواه بيان وفي رواية اشترى من ابي يوسف رحمه الله

اذا امر

اذا امر رجلا ان يبيع عنده فباعه بفلس او ذهب ثم اوفضه بعينه او بغير عينه مما  
يكون بماله عز و به يواد من ساعده عن ابي يوسف رحمه الله اذا وكله ان يبيع  
نوبة بعشرة وراى فباعه بثلثه و بائنه لا يجوز وقد ذكرنا عن ابي يوسف  
في الوكيل بالشري خلاف هذا اذا وكل وكلا مع عبد بالف وهو يضمن فخر بعشر  
سعره مضارعة ابي النبي قال الغنيح ان يبيع الوكيل ان يبعه بال  
وفي العيون عن محمد رحمه الله في الوكيل يبيع حاربه بالف درهم اذا باعها  
بالف على انه بالخيار يعني الوكيل ورادت فمضاه الى العيون ليس للوكيل ان يبيع  
البيع وهو قول ابي يوسف رحمه الله وفي فناس مؤلفاى حقيقته له ذلك لانه  
عبر الخ الوكيل بعين فاحس قال في المسمى وكذا اذا كانت الحاربه حاملا فلو  
بعد البيع ولدا سواي الف درهم فالحاصل ان على قول محمد رحمه الله لا يجوز للوكيل  
ايضا البيع الا اذا كانت فمضاه وقت الامضا وقت و ساس الثمن بما ساس  
الما من فيه فلو لم يفس الوكيل وسكت حتى مضت الثلث حاز عند ابي يوسف رحمه  
الله وعند محمد مطلق ولو كان البايع وصفا كان مئاس قول اي حقيقته مثل قولها  
و على شمس الية السدس رحمه الله عن يواد رهشام اذا اجاز الوكيل البيع او  
مضت مدة الخيار طار البيع عند اي حقيقته رضى الله عنه وعلى قول محمد لا يجوز  
الوجه من جميعا وعلى قول ابي يوسف ان اجاز الوكيل في الثالث فهو باطل وان  
سكت حتى مضت المدة فالبيع حاز وقد مر مثل هذا في البيع في نوع آخر  
في الوكيل في البيع اذا خالف بشرط الموكل الاصل في هذا النوع ان الموكل اذا شرط  
على الوكيل بشرطا معينا من كل وجه بان كان يبعه من كل وجه فانه يحس على  
الوكيل مراعاة شرط المدة بالنفي او لم يولد وما يد فيما اذا قال بعه عبا  
فباعه بغير خيار لا يجوز لانه ترك شرطه معينا من كل وجه لان البيع بشرط  
الخيار لا يولد الا بالان كان لا ينعقد بوجه ما يلزمه لا يجب على الوكيل مراعاة  
شرطه لا ينفذ الا بان كان لا ينعقد بوجه ما يلزمه لا يجب على الوكيل مراعاة  
اكره الموكل بالنفي او لم يولد سانه فيها اذا قال بعه بالف نفسه او قال  
لا يبعه الا بالف نفسه فباعه بالف فلا يجوز على الامر لان هذا لا يغير اصلا بل  
يغير ملاحية مراعاته واذا شرط بشرطا معينا من وجه ولا ينفذ من وجه بان كان  
كان يبيع من وجه فلا يبعه من وجه ان اكره بالنفي يجب مراعاته وان لم يرد  
يؤكده بالنفي لا يجب مراعاته بائة فيما اذا قال بعه في سوق كذا فباعه في سوق  
اخر سدد على الامر وان اكره بالنفي لا ينفذ على الامر لان بعض السوق قد يغير  
وتد لا ينعقد لان من الاسواق ما يكون الفاره فيه ارجح في بعض الاريا  
ومما لا يكون الفاره فيه ارجح في بعض الاثان فذا ر التمس معينا من وجه  
دون وجه ولو كان معينا من كل وجه يحس مراعاته ولو كان غير معينا ولو كان غير  
معينا من كل وجه لا يجب مراعاته اصلا اذا عرضا هذه الحجة حسابا غير  
المقابل لمقول اذا امره بان يبيع ويشتري على معه فان لم يولد بالنفي بان  
فابيع واشهد فباع ولم يشهد حاز وان الداء بالنفي بان قال لا يبعه الا بشهود







الوكيل من حاله والعبد في يد الموكل فان هناك الموكل ان يحبس منه عن المشتري  
 بالثمن والفرق ان يبيع الوكيل بالثمن وانما دخل تحت الامر منزلة بيع الامر نفسه  
 من وجه والامر لو باع بنفسه بالثمن وانما دخل تحت الامر منزلة بيع الامر نفسه  
 ولو باع حالا لا يبيع الا اذا باع الوكيل وهذا هو الوجه في الموكل اذا اراد تسليم  
 المسألة الى المشتري قبل استيفاء الثمن ان يبيع بثمن موحد رجل امر ببيع  
 بيع عبيد وبها من ثمن الثمن الا بمسألة او لا يبيع بثمن لان لا يبيع بثمن حتى  
 كان له ان يبيع الثمن من غير محض بلان ومن غير ثمنه ولو باع الامر العبد  
 بنفسه ووكله ببيع الثمن نظر بها من الثمن الا بغير بثمنه ومن يبيع  
 والفرق وهو ان يبيع الوكيل بالثمن الذي في حق الوكيل لان ثمن الثمن في حق الوكيل  
 لا بد من حقوق العقد والوكيل بالبيع في حق الخوف مماثلة المالك ولهذا كان  
 للوكيل البيع ان يبيع الثمن من المشتري بعد موت الموكل ولو كان الوكيل جنونا  
 مطعنا لا يبيع بالثمن مطلقا كان او عند الاستحقاق الوكيل فاعلم ان الموكل  
 يبيع الثمن فهو نائب محض في حق ثمن الثمن وليس بمالك وهذا لو مات الموكل  
 او جن جنونا مطلقا يترك بالثمن في حق الموكل بخلاف ما تقدم ولو مات  
 عن البيع الا بغير شاهد من اول المحضر فلا يباعه من غير محضر با هذا  
 بغير البيع لانه في حق نفس البيع وكل من الامر وليس بمنزلة المالك من كل وجه  
 بل لانه لو مات الموكل او جن جنونا مطلقا يترك بالثمن في حق الموكل بغير ثمنه  
 ذكرنا من هذه المسألة في فصل التوكيل بقا الدين ومن يبيع بالثمن  
 بهذا النوع او ادفع الى رجل شراب هروني لبيعه وهما بالكونه ما يوافق  
 التوبة اعد حار ولو فعل الى مصره القياس ان لا يبيعها الفاحش لو هو هناك هناك  
 لا يبيع وفي الاستحسان يبيع بها الفاحش لو هو هناك يبيع ولو لم يبعها حتى يبعه  
 بالمصره ذكرته وكاله الاصل انه لا يجوز بيعه على الامر وذكرته كتاب الصرف جواب  
 القياس وهو قول ابي يوسف رحمه الله وما ذكرته الموكل له جواب الاستحسان  
 وهو قول ابي حنيفة رضي الله عنه فلا يبيع في القياس يجوز بيعه على الامر  
 وقيل في المسألة روايتان واليه مال شيخ الاسلام رحمه الله وان كان قبل الامر  
 بالكونه بان قال بعد بالكونه صحت فتعلمه الى مصره من جناسا واستحسانا واما  
 باع بالمصره فاعلمه المستأجر على انه لا يجوز بيعه على الامر في شيخ الاسلام رحمه الله  
 يجب ان يكون المسألة على الروايتين وفي فتاوي الاصل اذا وكل الرجل رجلا ببيع  
 شئ بعينه وان كان ذلك الشيء في حاله وموونه فهو على الموكل الذي الوكيل  
 والموكل فيه حتى لو اخرج الموكل من البلد وبيع فحق وان لم يزل له رجل وموونه  
 ببيع  
 الوكيل بالثمن لا يملك بالثمن ليس عليه ولا يبيع على الثمن  
 والاستحسان الا انه يترفع فيما دخل من البيع والمصره لا يبيع على الثمن ما يترفع به فان  
 يداني وثمنه وبها ولا تعال احل الموكل على المشتري او وكله بالثمن واعلم بان  
 حق ثمن الثمن للوكيل بالبيع ولو يبيع الموكل الثمن في نفسه استحسانا وهو قوله  
 غير الصرف اما في الصرف لا يجوز ثمن الموكل لان حوازا الصرف معلق بالثمن كان

التبوة

البيع في الصرف بمنزلة الاعقاب والغنول ولوثبت التوكيل حق الغنول وقيل الموكل  
 لا يجوز قبوله وكذا اذا انتب له حق الغنول وثمنه الموكل وفيه ودعة شيخ الاسلام  
 رحمه الله ان الوكيل ما دام حيا وان كان عايبا لا ينتقل لصنف في الموكل وفي فتاوي  
 الغنول ان الوكيل البيع اذا مات عن وصي فله حقوق ينتقل الى وصيه دون الموكل ولو  
 مات ولم يوص ببيع الميراث الى القاضي ليصوب وصيا وهو موقوف بعض مناجنا ورحمهم  
 الله وقال بعضهم ينتقل الموكل لانه ثمن الثمن ذكره في آخر الباب الاول من كتابه  
 الجامع الصغير وان قال الوكيل اما العاصي وقال الموكل اما العاصي فبالعاصي يكون  
 الى الوكيل ولا يجوز الوكيل على ان يحصل الموكل على المشتري بشرط ذكرنا ان التوكيل بالبيع لا  
 يترفع على استيفاء الثمن بلان في حاله اذا كان وكلا بغير امر فاما اذا كان وكلا بغير امر فاما  
 والسمسار والبيع بغيره استيفاء الثمن ذكره الصدر الصغير رحمه الله في مصادر  
 الجامع الصغير قال مناجنا رحمه الله السمسار والبيع اعتبر الوكيل من جهة المالك  
 فان الناس يحلون الاستبابة اليها لبيعها بها وليد السمسار والبيع اعتبر الوكيل  
 المشتري وانه يبيع من الاشياء على المشتري وسعت اليه فاعلم ان المشتري  
 عادة ولها احث العادة فيها من الناس ان السمسار والبيعة على المالك والشارع  
 وانه على المشتري في حق الموكل في حق الموكل المشتري بالبيع وبعده الثمن من غير ذلك  
 وحله مع الامر وقالة الامر على المشتري بالثمن قال في شرحه انه رجل امر ببيع  
 عبا له ثمنه من رجل بالثمن وذهب العبد ولم يبيع الثمن ان البائع الوكيل  
 من الموكل الثمن من المشتري فضا به ما كل لا يكون للموكل ان يبيع الوكيل بالثمن  
 واذا لم يبعه الموكل في ذلك فضا به بعض ان سم دمه التكيل الى دمة الاصيل  
 يبيع في الاصيل من المالك ليه ولا مطا ليه الموكل بالثمن على المشتري ليس له الوكيل  
 على الضمان واما المطا ليه على المشتري للموكل فثمنه الوكيل فله الكفا او ما اذا  
 على المشتري لنفسه وضمان الانسان من غيره لنفسه باطل لانه يودي الى ان يري  
 نفسه وهذا لا يجوز فترى بين هذا وبين التوكيل بغير الثمن اذا كان على المشتري الموكل  
 بالثمن الذي وكل بغيره حيث يجوز ان هناك المطا ليه بانه الموكل قبل المشتري  
 بغير الموكل فله الكفا له بغير المطا ليه بوجوه على المشتري الموكل فيكون مخلصا  
 الغير للغير لما زاما هناك فله بطلان ما اذا روج امته الصغيره او الباطنة بغيرها  
 من رجل ان الاب كذا لا يثبت بغيرها عن التزوج حيث يجوز ان هناك حق المطالبة  
 بالمهر لا يثبت او حقوق العقد في باب النكاح يرجع الى من وقع له العقد الى العاقد  
 ولهذا قلنا ان الامة الصغيرة لو بلغت قبل ثمن الاب مهرها كان حق ثمن المهر  
 لها دون الاب وما يحد الاب حال مهرها باحد بطريق النكاح الصغيرة لان  
 العقد في حق الخفوق واقع للاب ولما كان هكذا كان الاب يحد حق مهرها لا يثبت  
 بمنزلة الاحبى فيصحب كذا لانه اماها هناك فله وعبارة بعضهم ان الوكيل امين  
 في حق الثمن بغيرها ولهذا امر هناك بوجوه لا فان عليه الا ان لو صح ما الكفا له وعند  
 الكفا له عند ضمان وان ان يصح ما مع بقاء الامام ولا وجه اليه لانه يودي الى ان يبيع  
 الشخص الواحد امينا ومن يبيع في حالة واحدة في مال وان لا يبيع او يبيع الاما بوجوه

ت

ح



وحيده اليه ايضا لان هذه اما لا يملك الموكل اخراجه منها الا ترى ان الموكل لو بقي  
الوكيل عن شخص الحق لا يملك له فبعد ربحه هذه الكفالة بالطرقتين جميعا فبذلك  
مردودة وفي الموكل بنفس الدين اذا قبل الموكل بالدين طريقين يصح بيع الكفالة ارتفاع  
الامانة وبذلك الامانة يملك الموكل اخراجه منها الا ترى انه لو باعها عن الفتيق بمثلها  
ولما اراد بيع الكفالة لم يبق الموكل والوكيل مع علمهما ان الامانة لا يبيع مع الكفالة  
فقد اخراجه الموكل عن الكفالة فبما ربحه فبما ربحه اما هاهنا بخلافه وفي الاب اذا ربح  
اجتهه وكذلك بالمهر من الزوج طريقين يصح بيع الكفالة ارتفاع الامانة وهذا لان الاب وان  
كان امينا في هذا المال الا انه امين بخلافه عن الامانة فاما اذا بلغت المصروف  
وربها عن الفتيق خرج عن الامانة وبذلك فبعد ربحه اخراجه عن الامانة فاما اذا كان له  
ان يقول الاب هو المخصوص من سائر الناس يكونه ممتنا واسما في مال ولد  
وركن ممتنا واستثناء حاله واحده يكون امينا في الفتيق ممتنا في التسليم اما  
الوكيل لا يجوز ان يكون ممتنا واحدا ممتنا الا ترى ان الوكيل لا يملك البيع من نفسه  
وان يرض عليه الموكل وبما ربحه من الامانة لا فائدة في هذه الكفالة لان الكفالة  
مطلوب على الاصيل والمستشري الذي هو اصل ممتنا ان يربح الفتيق في الوكيل  
وبين ان يربحه الى الموكل استحسانا ولا يخرج في الدفع الى الموكل فكل ذلك الكفالة  
بعد الكفالة يكون ممتنا ان يربح الى الموكل وبين ان لا يدفع وهذا لان الامانة  
كان بايضا قبل الكفالة فان الوكيل بالبيع لا يخرج عن الفتيق ورفعه الى الموكل  
وهذه الكفالة لا ينبغي فاق لم يبق وبذلك هذه الكفالة بغير الكفالة بغير  
الكفالة لان الكفالة ممتنا ان يربح في الكفالة وبين ان يربح نفسه فلو كانت  
الكفالة ان كان الكفيل يملك الكفالة ايضا وهذه الكفالة كانت باينة لا قبل الكفالة  
فلم يعد هذه الكفالة فلا يقع خلاف الوكيل اذا قبل لان هناك الذي عليه الاصيل  
وهو المستشري يربح على الاداء الى الموكل فيصرف الكفيل ممتنا ابيع الاداء ايضا فيبعد  
الكفالة وكذا لو كان الموكل اجاب بالفتن على الوكيل كانت الكفالة باطلة وانما  
خرج على العبارة استثناءا على العبارة الاولى فلا ان الكفالة لم يملك المظالم ولا  
سطر له الموكل على المستشري وكيف ينقلها الى الوكيل واما العبارة الثانية ولان الكفالة  
لو كانت صار الوكيل ممتنا واسما على العبارة الثالثة ولان الكفالة ولو كانت ممتنا  
بين ان يربح في الموكل وبين ان لا يربح لان المظالم عند كان ممتنا وكان الكفيل  
كان بايضا قبل الكفالة فبعد اخراجه لا يفتقر شيئا واذا لم يبيع الكفالة في المال  
في دية المستشري في حاله وان كان الموكل يربح المستشري من الفتيق وقت قبول الكفالة  
لا بد ما ابراه مطلقا اما ابراه لم يملك الفتيق من دية الوكيل فيقبل في دية  
المستشري في حاله لو لم يربح على الامر على البايع ولكن الوكيل ممتنا الامر عن المال  
الذي له على المستشري في حاله لو لم يربح الكفيل بغيرها كان الصلح جائزا او اكرهه  
لان الدفع عن الدين ممتنا للدين حكما وان كان على خلاف جنس الحق لان الصلح في بيعه  
لغيره دون الحق وانما يجوز دون الحق باقتضا البعض واما البعض وهذا اذا ربح  
الصلح على خلاف جنس الحق ثم يفتنا وتا على ان لا يلاحق بطل الصلح وان كان هكذا كان

نقد

بهر له الموقفي الثمن عن المشتري وذلك جائز لان فتناء بين العبر حاسر فان قبل يبيع  
ان لا يجوز هذا الوكيل الثمن على المشتري لا يفتقر ولا يحكم لان الوكيل غير له المال بالحق  
في حق العتق وهذا ما لا يربح في نفسه ممتنا للدين عليه غيره وانما لا يجوز لانه يربح  
الى ان يصر الشخص الواحد فاضحا ومقتضيا في حالة واحدة فبذلك الثمن باينة للوكيل  
من وجه من حيث المظالم وما شئت للوكيل من وجه من حيث الملك حربه لو تداها بالوكيل  
بيع هذه المظالم من صالح من دين نفسه بما لا يفسد لا يجوز الا ان الصلح ممتنا اربح  
القول والمساءلة الحوار لان الصلح في الاصل وضع ارفع اخص منه والشارعة وهما  
مقتضا الى الحاصل والدعوى فاما ان يبيعها الى اربعة ممتنا كان واجب العبر ومن  
والفتيق ممتنا ان يربح من سائر العتق فاما اذا كان الصلح لا يكون للوكيل ان يربح الصلح  
الامر على المشتري اما على الامر فها هو واسما على المشتري لان من جهة المشتري  
ان يقول له انك لست ممتنا في هذا الصلح عني والمشتري لا يستحق الرجوع على البيع  
عليه لشيء قالوا هذه المسئلة دليل على ان الثمن يجب الامر على المشتري فيكون حقه على  
من يقول من اصحابنا ان الثمن يجب للوكيل على المشتري ووجه الدلالة ان الثمن  
لو كان واحدا للوكيل على المشتري ووجه الدلالة ان الثمن لو كان واحدا للوكيل على  
الوكيل كان لا يربح هذا الصلح من الوكيل مع الامر لانه لم يصر ممتنا عن دين وجب له  
على ان يربح من مال نفسه ووجه الدلالة ان الثمن اذ اصاح عن الذي له على ان يربح  
بدلا من مال نفسه لا يجوز فاق لو كان الوكيل باع حاربه من الامر بالثمن الذي  
للمر على المشتري كان البيع باطلا لان البيع يوجب الملك في البداء ممتنا للوكيل  
بما كان اكره من الامر بالدين الذي لا يربح الامر على المشتري ووجه الامر بما كان الدين  
الذي له على المشتري من الوكيل ومثل ذلك الدين من غير ممتنا للدين لا يجوز خلاف  
الصلح لان الصلح كما جعل حربه التملك بغير جهة الاستفاد فالصلح الذي جري  
بين الوكيل وبين الامر ان يربح بغيره التملك بغير جهة الاستفاد فالصلح الذي جري  
الدين لا يجوز ان يربح بغيره استفاد فيكون هذا فضلا بين له يسري الامر المشتري  
عن الثمن وذلك جائز اما البيع لا يملك الا حقه التملك فلا يمكن بيعه تملكه لان كفاية  
الدين من غير ممتنا للدين لا يجوز ولو وجد في الصلح معنى البيع هذا فان صالح  
الوكيل الامر على حاربه نفسه على ان يكون الثمن الدين الامر على المشتري الوكيل  
لا يربح الصلح لانهما لهما على التملك فيبعد بغيره استفاد وبعد ربحه ممتنا  
لما ذكرنا فاما اذا لم يربح على التملك يمكن بيعه استفاد بغيره لانه يربح الدليل  
على ان البيع يوجب التملك والصلح لا يوجب ان البيع على الاكره لا يجوز والصلح على  
الاكره لا يجوز فاذا ادعى على رجل دية وصاحبه المدعي عليه بالدين الذي ادعى ولا  
يمكن ان يربح عليه فانك تملكه على ما اوصيت بسبب الصلح فصرحت بمعاري  
به ذلك ومثل لو اعد شيئا بالدين الذي ادعى كان المدعي ان يربح على المدعي عليه  
بالدين ويصح عليه بان البيع يوجب التملك فقد تملك على الدين الذي ادعت  
بالبيع وصرحت بمعاري بالدين فان ارجع عليه بذلك قاله ولو ان الوكيل فتنى الامر  
الثمن الذي له على المشتري ولم يفتقر في العتق ان يكون الثمن الذي الامر

شبكة







على الوكيل وبذلك الوكيل حيث يلزم الوكيل فرق بين هذا وبينها اذا كان الرد فصل  
التفريق والفرق انه لا يرد الوكيل من كان الرد بالعيب قبل التفريق  
لان الرد بعد الرد قبل التفريق بله البائع اوله ببيعته فصار في معنى المحرر  
عليه وظاهره ان بغير اعلانه صورته فانه لا يرد بغيره فوكيله لانه هو الذي اوجبه  
العقد فكان حليصه على لزمه من غير احتياجه فاما اذا كان الرد بعد التفريق  
بالعيب فليقول الوكيل انه لا يرد لانه لا يرد بالرد ولا يفسخ العقد به ولا  
يعمل الوكيل وهو مختار في القول وكان مختاراً في الفسخ فيلزم الرد ولا  
يلزم الوكيل لان الموكل وكله ما يبيع اما وكله بالفسخ فكان مختاراً ما لو قال العقد  
مع المشتري فانه يلزمه لانه مختار في الاقاله فليزومه دون الموكل صلاهاهاها  
ومما رآه بالعيب قبل التفريق بطر الدخول والرد بغير التفريق ويعلق فان  
الوكيل يبيع اذ الباع ما وكل ببيعته من رجل لم يره تراه قبل التفريق ويعرض  
فرد مختار الرد بغيره فليد الوكيل فانه يلزم الموكل فانه لا يرد بغيره فليقول الوكيل  
لان المشتري يبيع دنا لرد عيار الرد به كذا ههنا الوكيل بالبيع اذا مات وجد  
المشتري عياراً رده على وارث الوكيل او وصيه ولو لم يكن له وارث ولا وصي رده  
على الموكل في روايه سمعت القاضي عنه وصباح حتى يرد عليه قال الشيخ رحمه  
الله في الجامع رجل اشترى من رجلان مائة درهم فباعها لثالث بثلث مائة  
درهم فمشتت الثمن فمهلك عهدي اوتاه ابراهم وبراء المشتري لانه امين  
مسلط على بيع العبد من بعه الموكل وقبض الثمن من المشتري فقبض قوله فيما  
هو مسلط عليه ومما رآه بالناس بطلان ما يملكه ولو ثبت اقراره بالبيع  
لم يضمن الوكيل وبما المشتري كذا ههنا فان وجد المشتري بالعبد عياراً فرد  
على الوكيل بغيره فلو كان بين الثمن المشتري من ماله لان الوكيل يبيع المشتري  
بما دون على كون الوكيل بغيره وجمع في العقد يرجع الى العاقل لصله لان او  
وكيله لا يرجع الوكيل بله على الامران الوكيل غير مسلط على ابراهم موكله مالا  
اخر ولا يرد قوله في ذلك ولكن القاضي يبيع العبد بما عزم الوكيل لانه اذ اراد  
قبض الثمن ان لم يقبضه حق الرجوع على الموكل بماله اخر سوى العبد وعنده  
لانه غير مسلط على ذلك فلو ثبت في فيما يرجع الى العبد ويعلى في وصوله الكون  
مسلطاً عليه فثبت باقراره قبض الثمن فيما يرجع الى العبد ويعلى به وبما  
في حق العبد ان قامت البيعة على قبض الثمن وهلاكه عزمه ولو كان هكذا كان  
الوكيل حق قبض العبد من المرد في سنة في سنة الثمن وعند بعد استيفاء الثمن  
من الموكل بان عاب الموكل عليه سقطت كان القاضي ان يبيع العبد ويوفى من  
العبد بما عزم الوكيل المشتري عند طلب الوكيل فكذا ههنا ثم قال في بعض  
روايات هذا الكتاب القاضي العبد ويوفى البائع ما عزم المشتري وذكرى  
بعضها ويوفى المشتري من ذلك الثمن الذي اداه الى البائع ان لم يكن ادى الثمن  
من ماله فيوفى من ثمن العبد فثبت المشتري الذي اداه الى البائع فاذا استوفى  
ثمنه فان بعض الثمن الغالي على الاول كان العفصان على المشتري لارجح ذلك

على

على احد هكذا ذكر في بعض الروايات وذكر في بعضها ان ذلك على البائع يرجع  
المشتري بذلك على البائع ولا يرجع البائع على احد من ذلك وهو العفصان اما العفصان  
على البائع فلا يرد بغيره فليقول كل الثمن من المشتري واما لا يرجع البائع على امر  
بالعفصان لانه لم يرد في اقراره في حق الرجوع على امر عاب اذ وان كان  
الثمن الثاني اريد من الاول كايست ابراهم الوكيل لانه يرد ملكه وقد خلا  
عما تسعاه قال شيخ رحمه الله في الجامع البائع رجل باع عبده من رجل وكيله  
اليه ووكيل رجل بغير الثمن فقال الوكيل قد قبضته ودفعته اليك او قال  
صاع عهدي ومحمد الموكل ذلك كان القول فلو لم يرد الموكل مع عهده ذلك لانه  
اخر عن ابنا هو مسلط فعلى الناس باقراره كالناس بالبيعة وعنده  
ذلك من المشتري عن الثمن كذا ههنا ولو وجد المشتري بالعبد عياراً فارد ان  
يرده لم يكن له ان يرجع بالثمن لا على البائع ولا على الوكيل اما على البائع ولا يرد  
وصول الثمن اليه والوكيل بالقبض غير مصدق في عاب العفصان على الموكل  
واما على الوكيل فلا يرد في قبض الثمن وهلاكه عزمه في حق براءه نفسه  
فصار الناس باقراره كالناس بالبيعة انه قبض الثمن وهلاكه عزمه ورد المشتري  
العبد على البائع بغير اقراره ان يرجع على الوكيل بالثمن ليس له ذلك لانه ليس له اقرار  
كذا ههنا فان رده على البائع باعه القاضي على المشتري الثمن لان الناس باقرار  
الوكيل كالناس بالبيعة فيما يرجع الى العبد وما يتعلق به لان الوكيل يبيع  
الثمن كان مسلطاً من جهة الموكل في حق العبد لما كان مسلطاً في حق الثمن ان  
العبد يرد على الثمن كان التسليم على الثمن مسلطاً على العبد الذي هو قوله  
لا يرد ان امره لو لم يكن دفع العبد الى المشتري وكل هذا قبض الثمن كما ثبت  
بما له العبد للمشتري معاً في قبض الوكيل الثمن من المشتري واذا صار ان  
السلمط على الثمن مسلطاً على العبد ما رآه الناس باقراره فيما يرجع الى العبد  
كالناس بالبيعة ولو ثبت ما امره الوكيل بالبيعة بغيره المشتري بالعبد  
عساً فرد على البائع كان المشتري ان يحبس العبد الى ان يستوفى ثمنه من البائع  
وعنده بعد الاستيفاء الثمن من البائع ليسب العبد اذا طلب المشتري من  
القاضي ان يبيع العبد ويوفى من ذلك ثمنه الذي اداه الى البائع اياه القاضي  
الى ذلك كذا ههنا متى بعد استيفاء الثمن من جهة الاسير لم يمسك القاضي ان  
يبيع العبد ويوفى من ذلك الثمن الذي اداه المشتري الى الوكيل قال شيخنا  
رحمهم الله العبد يبيع في هذا الفصل ثمن البائع في قول القاضي رحمه الله  
لان المال حادثة في هذا الفصل فان العبد يرد عليه بالبيع وفي الفصل  
الاول وهو عاب القاضي ولا يبيع ماله العاقل اذ كان عروفاً بطريق  
الطلب فان فصل من الثمن على الثمن الاول كان للبائع لا يرد ملكه  
وتتعلق من غير اقراره وان بعض لم يكن له على البائع ولا على الموكل سبيل اما  
على البائع لان قول الكل غير معنوي في حق الرجوع عاب البائع واما على  
الوكيل فلا يرد كان وكيله قبض الثمن ولم يكن عاباً ولا ليس عاباً عاباً ان يرجع

سنة



على الوكيل ينقض التمسك من التمسك الذي اذاه الى الوكيل فلا يحل الوكيل البيع  
حيث يرجع عليه المشتري عند الرد بالعيب بالتمسك لانه عاود فكان موافق  
العيب اما ما هنا فلا بد ان قال محمد رحمه الله في الجماع ايضا رجل دفع الى رجل  
جارية وامر ببيعها فقال المأمور الامر بعد ذلك ببيعها من يملك بالتمسك  
درهم ونقض التمسك ودفعته اليك اوقات وضاع مني وصدة المشتري  
ولم يرد الموكل وقال ما تجتبت الشرا لانا نقول قول الوكيل في الجارية المشتري  
لان الوكيل اختار المصا ما سيطر عليه فيكون القول قوله فيقال محمد رحمه  
الله في بعض روايات هذا الكتاب ولا يمس عليه وفي بعض النسخ ولا يمس عليه  
ان كان الحاس في قوله عليه كما يدعي المشتري ما للعطلان صحيحان لان الاول في  
حق الحق في غير ذلك الباعث لنفسه فحق اقراره بالتمسك في حق براء المشتري  
فاداري لا يولى عليه بعد ذلك لا المبيع ولا التمسك وان كان الهابة قوله عليه كما يدعي  
عن الوكيل فقول لا يمس عليه صحيح ايضا وانما ظاهره لا يمس من حيث هلاك  
الامانة او من تسليمها الى صاحب الامانة وفي التعليق القول قوله وقوله  
ولا يمس عليه معناه انه لا يمس على الوكيل فيما يرجع الى ينقض البيع لانه لو امر  
الوكيل ان يبيع الجارية من يملك بعد ما اقر انه باع منه لاصدق في كل انطاك  
حق المشتري فلا عيب على ذلك ان فاداه التعليق بالوكيل الذي هو اقراره  
ما على الوكيل من حيث هلاك التمسك بل ادسها الى الموكل لانه يمس  
والتمسك من ادعي هلاك الامانة او تسليمها الى ربه كان القول قوله ليعتبر  
التمسك فان وجد المشتري الجارية عينا وفيها على الوكيل يرجع على الوكيل بالتمسك  
فلا يرجع الوكيل على الامر بشي لان التمسك لما يصدق فيها كان سيطر عليه  
لانما لم يكن سيطر عليه ولو كان سيطر من جهة الموكل في البيع الجارية  
وسليمها ونقض عنها من المشتري فيكون مصدق في اقراره بذلك اما ليس  
بمسلط في احياء دمه الموكل ولو صدقناه في حق الرجوع على الامر صار  
مصدق فيها لم يكن سيطر عليه من جهة الامر وهذا مما لا وجه له ولا سبيل  
اليه واذا لم يصدق في حق الرجوع على الامر صار في حق الرجوع كان الوكيل لم ينقض  
اصلا لانه لا يكون له ان يرجع على الامر بالنقض وليس القاضي يبيع الجارية نقول  
المأمور اذ يمس على المشتري من ثمنها لان الوكيل قد عزم التمسك على ما شتره  
للموكل وبعد ما بات الرجوع في دمه الامر يبيع رجوعه في المالك المدعوع  
اليه وهو له اريد لانه موقوف العقول فيما يرجع الى الجارية فيستوفى ما عزم من  
التمسك واذ كان لا يكون الا بعد بيعها ونقض هذا المشتري اذا غاب اوقات معلنا  
تسل التمسك فان البيع باع في يد البائع استوفى عند ثمنها لانه اذا باع  
القاضي الجارية وادى الى الوكيل ما دفع الى المشتري يحصل في يده فاقاضي  
به ثمنه الى الوكيل لان الوكيل مع الموكل مضاد فان الفصل ملك الموكل لان  
في زعم الموكل انها ما شترت قبل ذلك وانما شترت الان وسمع التمسك الباقي في وفي  
دعم الوكيل ان الجارية ملك الموكل لانها تحبوسه عندي بما اذنت من التمسك في

المشتري

المشتري والزيادة لاحل في نفسها الوصول حتى الى وهو بذلك ملك الامر فقد مضى  
على ان الفصل ملك الموكل فيكون له وان نقض من التمسك في غير الرجوع على  
الوكيل بالرد لا لما قلنا انه ليس بامس في الدار حتى في دمه الموكل هذا  
الذي دلنا اذا انكر الموكل البيع ونقض التمسك فاما اذا اقران الموكل باع ونقض  
التمسك الا انه انكر دفعه اليه والهلاك عنده ثم وجد المشتري الجارية عينا  
في ردها على الوكيل ولتضمن الوكيل التمسك كان الموكل ان يرجع به على الامر ويكون  
الحازم لا يمس لان الوكيل امس الموكل ويذكر الوكيل فيما نقض من التمسك لانه الموكل  
نقض الوكيل التمسك في يد الوكيل كان يمس له الهلاك في يد الموكل ولما كان يد الوكيل  
يذكر الموكل ما اقر ان الموكل فنقض الوكيل التمسك بمزله اقراره بقضه بنفسه والامر  
الموكل انه يقض التمسك من الوكيل حقيقة فادعي سبب الضمان على الوكيل بان  
ادعي انه عصبه منه وانكر الوكيل لا يصدق في الوكيل وكان الوكيل ان يرجع  
على الموكل بما ادعى الى المشتري من التمسك فكلما اقر من حيث الحكم فادعي  
سبب الضمان وهو بيع الوكيل التمسك في ذلك الذي ذكرنا كذا اذا كانت الجارية قد  
الى الوكيل ولو لم يكن الموكل دفع الجارية الى الوكيل وباتى المسألة بحال من اقرار  
الوكيل انه باعها ونقض التمسك وضاع عنده وصدة المشتري ولرب  
الموكل لم يجر هذا على الامر ويقال للمشتري ان ثبت فادع القاضي وانقض  
الجارية وان سبقت فابعد البيع لان الوكيل غير مسلط على تسليم الجارية فكل  
بيع مسلط على ثمنها اما ملك نقض التمسك اذا ملك تسليمها وقت تسليم الجارية  
الى الوكيل لا يملك تسليمها فلا يملك نقض التمسك ولم يكن مسلط على التمسك فلا  
يقتل قوله خلاف الوجه الاول لانه حق حين لم يرد بها الى الوكيل لم يجعلها  
فيها بل نفي لنفسه حق الحذر لان جعل اليه ثمنها ظاهرا فلا يقتل قوله  
الوجه في انطاك حقه عن حضيضها خلاف الوجه الاول وانما اوجب عيب المشتري  
لان الوكيل لما لم يصدق لم يمس التمسك المشتري وفي زعم المشتري انه دفع  
التمسك منه وانته هذا عزم مضاعف فكان له الحذر فان اختار اخذ الجارية وادى  
الث درهم واخذ الجارية من الامر فالمشتري يرجع على الوكيل بالتمسك درهم  
لان الوكيل قد اقر ببيعها منه فلو قبلتموه ان ليس الجارية بغير عزم العزم  
عليه ما اقر ما عزمه فادع المحرم تسليم الجارية بعض ردها اثر باع وهو الاث  
ر من المسمى الوكيل بالبيع اذا باع العبد بالتمسك درهم كما امره وباعاصوا هناك  
التمسك عند او دفعه الى الامر ثم ادعى المشتري بالعبد عيبا حدث مثله  
واكره البائع وهو الوكيل وانكر الامر لم يمس البيع باقرار الامر ولم يمس  
الامر ولا البائع شي لانهما باعوا اقراران البيع قد ثبت في البائع والمشتري انه  
لن يمس ايضا او يفسد البائع يوفى المشتري ولذلك لو حدث عيب المشتري  
المشتري عيب اذ اقرار المشتري ان يرجع بنفسه ان العيب وان ادعي  
العبد على المشتري على الوكيل وانكر الوكيل ذلك واقره الامر على المشتري  
العبد على الامر ونما انما عزم الوكيل الى تصديقه عزم العبد من الموكل الى



الوكيل ويرى الموكل منها فان ادعى المشتري بعد ذلك عبثا فلا بد له من المانع ويجوز  
 التراجع ان يكون قد دل عليه عبثا بطلت على ذلك وصرف المشتري فيما ادعى من  
 العيب للاختصاص بين المشتري وبين الامر نوع **الحكم** في الموكل  
 بالبيع مع وقوع عبثا له اذا قال كرهت ان يباع هذا العبد فهو جازي فانها باع  
 حازر وكذا لو قال ان يباعه احد فله من فهو جازي فانها باع حازر ولو قال  
 وكنت هذا وهذا بعبثي بطلت بطلت واشتد استعصانا ولو قال لو ابيع احد فله من  
 العبد من ان قال هذا الذهب لعمري وبيع احد هامة وكلة الاصل في باب بيع التاجر  
 والارض ولو قال يبع عدي من عدي في بيع وعندها عديت من جازي لا يصدق  
 الموكل على قوله لو ان هذا كرهت من الامور السريسية وفيه الله في باب  
 لو قيل الرجح بالطلاق نوع **الحكم** في قسم الوكيل ثم شتره من المشتري في ذكر  
 ساج الاسلحة رحمه الله في باب الشهاد من كتاب الشفعة الوكيل اذا باع ثم  
 استرد المبيع من المشتري ثم استرد من يدي المشتري والثاني وهو الوكيل  
 الوكيل على المشتري اذ لو لم يرجع الوكيل في موكله وفي ذلك الحامع اشترى حاربه  
 ونفسه وابعدها من غيره ونفسه بالطلاق ثم اشترىها المشتري الاول من المشتري  
 الثاني ثم طاع على عيب كان عند البائع الاول لا يرد على البائع ولا على المشتري  
 الثاني وانما طاع على العيوب **الحكم** في استحقاق الحاربه  
 المشتري ان بعد ما هلكت في يد الوكيل لا يفسخ في استحقاق التمس بعد ما هلكت  
 في يد الوكيل بالبيع قال رحمه الله في الحامع واذا اعد الرجل رجلا ان يشتري  
 له حاربه قالت دهم ما شترها وبعد الثمن من مال الامر فانت الحاربه في يد  
 الوكيل ثم ان رجلا استحقها فان المستحق بالخيار ان يشترى البائع فبها الحاربه  
 لا بد صار عاصبا لها النفس السابق وان شترها المشتري لا بد صار عاصبا لها  
 بالنفس السابق وان شترها المشتري لا بد صار عاصبا لها على المشتري وليس  
 له ان يبيع الامر ان الامر لم ينفذ كحاربه حقيقه فلا يبيع عاصبا لها فان  
 قيل الامر ان لم ينفذ الحاربه يرد على الموفقه فذلك صار عاصبا لها حتى ينفذ الامر  
 لان شتر الوكيل ونوع الوكيل ولهذا وهلكت الحاربه في يد الوكيل قبل ان ينفذ  
 لها من الموكل هلكت من مال الموكل كلها والنفس الحلي كانت بصيرة النفس  
 حاسبا الا يرى الى ما ذكره رحمه الله ان من استترى حاربه وكل استترى  
 بعض اقل منها الوكيل وهذا في بيع ثم استحقه مستحق كان للمستحق ان  
 يبيع الموكل واعين الموكل عاصبا لبعض الوكيل وكذلك الوكيل بالبيع اذا باع  
 ومن الثمن وهلك الثمن في يد الوكيل ثم استحق والمستحق بالثمن كان المستحق  
 ان يبيع الموكل واعين الموكل عاصبا لبعض الوكيل وكذلك الوكيل بالبيع اذا باع  
 ومن الثمن وهلك الثمن فلهذا الوكيل ثم استحق والمستحق بالثمن كان المستحق  
 ان يبيع الموكل ان شتر واعين الموكل عاصبا للنفس بعض الوكيل والحواب اما  
 العون من المشتري وبين الوكيل لا يفسخ ان الوكيل لا يفسخ باع عن المال  
 من الموكل من وجه ولهذا لو بده الموكل من النفس بطلت بعبه وبعد ما تبين لواو

ان ينفعه عن المالك لا يملكه واذا كان باع من الموكل في العيص وقع قبض الوكيل  
 فهو كل وجه فضا الموكل تا بضاها بوضع ما ذكرنا ان الامر لا يفسخ فوضع  
 من حيث الظاهر وفعل المامور بعد صومه الامر بطل الى الامر ويجوز ان الامر  
 بفعل ذلك العقل بنفسه وقد نصرا لاشيان فاعلا بفعل المامور وانما لا يرى  
 ان من اصره وان يصر بعبه سوطا فنصب سوطا من ماله من ماله من ماله من ماله  
 من المصارف بصفه فثبت وجعل كان المالك من ماله سوطا ثم ماله الا من سوطا  
 الا ترى انه جعل صوب المامور ليدسوطا من ماله المالك من ماله من ماله من ماله  
 كذا ما صاها الموكل في النفس اصل وليس ياب من المالك لان النفس من  
 حقوق العقد والوكيل في حق من العقد اصل وليس ياب من المالك لان المالك  
 عن النفس لا يجل بعبه وبعد ما قبض الوكيل المشتري كان له ان يفسخ من الموكل  
 الى ان يستوفي الثمن من الموكل فكان القبض من هذا الوجه وانما لو قيل ان  
 ما في الباب ان قبض الموكل من وجه اخر واويع الموكل لا يفسخ بعبه الموكل  
 فاذن من وجه دون وجه وانما لا يفي للعقب الاخرى ان من استترى عبثا  
 وعلى السباع بين العيص وبين المشتري وهلك العين في هذه الحالة ثم استحق  
 واستحق العين ليس له ان يبيع المشتري وان كانت الحاربه افعالا ان  
 الفسخ بالخيار ما قبض في بيع المشتري بها عاصبا كذا هنا واما الفرق بين  
 الوكيل بالمشتري وبين الوكيل بالبيع ان الوكيل بالبيع في قبض الثمن يثبت  
 عن الموكل من كل وجه الا ترى انه لا يملك منع الثمن من الموكل ولا يفسخ  
 بعبه العبد وهو في العبد باع من الموكل من كل وجه الا ترى انه لو خالف  
 امر موكله بطلت بعبه لولا واذا كان باع من النفس كان يفسخ بعبه الموكل  
 وصار الموكل عاصبا لبعضه فاما الوكيل بالمشتري اصل في قبض المشتري  
 على ما ذكرنا الى اخره عند ما الى اصل المساله فيقول ان امره المستحق  
 بعض البائع ثم البائع بين البائع وبين المشتري ولم الثمن البائع ان كان  
 قد قبض الثمن لان البائع لما قبض قيمه المستحق ملكها باء العيان  
 من وقت العيص السابق والبيع حصل بعد ذلك من بين البائع  
 ملك بنفسه فتدبر بعبه وكما المبيع للمشتري فليس له الثمن وان اضرار  
 بعض الوكيل واخذ منه فلهذا الحاربه كان الوكيل ان يرجع على البائع في  
 بالثمن لان استترى او المستحق الغنيمة بعبه له استترى ادعيها ولو استترى  
 عنها ليس انم عنقبس العقد بين البائع والوكيل ويرجع الوكيل على البائع  
 بالثمن فلهذا لا يتعد لاشان ان كان كان الوكيل بعبه الثمن من مال نفسه  
 امساك المامور لنفسه وان كان فقد الثمن من مال الامر والمأمور وجعل  
 الامر ثم لا يرجع الوكيل على الامر بما عزم من قبض الحاربه المستحق يرد  
 بين هذا وبين الوكيل بالبيع اذ باع ومن الثمن وهلك في يد واستحق  
 المبيع من يد المشتري ويرجع المشتري على الوكيل بالثمن كان الموكل ان  
 يرجع على الامر بما عزم من الثمن للمشتري ان الوكيل بالبيع في قبض الثمن وانت



بعض لما ذكرنا والمعني ان الحق في مثله المبيع وهو ملك الموكل لا حق الوكيل فيه بل  
به له فكان قبضه واقتضا الموكل فكان ضمان القبض في الحاصل على الموكل  
فلهذا قال يرجع الوكيل بما ادى من العزم على الموكل فاما الوكيل  
في المشتري اصيل في القبض من وجه لما ذكرنا والمعني ان حق القبض  
للمالك عليه من الثمن فيصير فاما القبض من هذا الوجه ان كان  
فاما للموكل باعتباره الحك وهو الملك واما ان القبض مما لا يثبت  
من جهة الموكل مع الرد ولو لم يثبت الحاربه والكفاي يثبت من رد الوكيل  
فمن المستحق الوكيل منه الحاربه ثم ظهرت الحاربه كانت الحاربه للموكل  
من جهة المستحق لان قرار الضمان على الوكيل لا يرجع للموكل  
الا لما مر والمالك في المضمون يثبت لمن كان قرار الضمان عليه ويرجع الوكيل  
بالثمن على البايع لان الحاربه انما سلبت للموكل من جهة المستحق لان من جهة  
البايع ولو كان الامر هو الذي في المشتري الحاربه لم يرجع اليه بل يثبتها للموكل  
الامرور ما يثبت بل يثبت المستحق بالحق والمستحق بالحق ان شاء من البايع  
لكنه عامسا وان شاء من المأمور لكونه غاصب الغاصب بالحق ان شاء من البايع  
لما ذكرنا قبل هذا فان ضمن البايع بقرضه ويد و سلم الثمن وان ضمن المأمور  
بالمأمور يرجع على البايع الا ان ضمن المأمور وقع الامر على المأمور فكان قرار  
ضمان القبض على الامر ويرجع الامر للثمن على البايع لان الحاربه لم تسلم له  
حيثه وان ضمن الامر لا يرجع بما ضمن على المأمور لان ضمن المأمور  
وقع الامر مكان الامر فيضمنه وملكته يد و الله تعالى المأمور  
الفصل الثاني عشر في بيع الموكل بالبيع وبين المشتري وضمان  
عري من البايع وبين الموكل بالمشتري الموكل بالمشتري اذا كان المشتري عن الثمن  
مع الايراد هذا هو مذهب اصحابنا رحمهم الله وبعض متأخريهم قالوا لا يبرأ  
الامر ولا يحد به والبايع اذا ابرأ الموكل بالمشتري عن الثمن مع الايراد ذكره الثاني  
في اوله وقاله عن محمد رحمه الله وهما ذكره في كتابنا اسم المختلف بين  
الحيثه وصاحبه رضى الله عنهم والحوادث في السد يكون كذلك على فناس  
الامر او كفي هذا الجواب يخالف ظاهر اصول اصحابنا رحمهم الله في اصولهم  
ان المشتري الوكيل بوجوب دينا للبايع على الوكيل ودسا للوكيل على الموكل لان الموكل  
ملك المشتري بعد عري يثبت وبين الوكيل لان الوكيل في حق الحقوق اصيل  
وكما انه اصح من اشتراؤه لنفسه بقرضه من الموكل فلهذا من البايع يعرف  
في حق الوكيل ويثبت ان لا يثبت ولكن الوجه في ذلك ان الوكيل بالمشتري انما يبرأ  
من البايع من الوكيل في حق الحقوق التي لا تسفل العند عنها اما الحقوق  
التي يملك العند عنها فالموكل يكون كالمشتري من البايع الا ان المشتري  
لو كان قريب الموكل او متواخا لا يثبت عليه ولا يثبت بقرضه فلهذا والبايع  
الموكل من الثمن من الاحكام التي تنقل البيع منه في الحاله فيجعل الموكل في  
حق البايع عن الثمن مستقر من البايع لاس الوكيل فكان هذا من البايع

نقرا

نقرا في حق نفسه فيبيع والله اعلم الفصل الثالث عشر في التبرعات التي  
بما حكم الوكيل والتي لا يملكها قال محمد رحمه الله في الاصل في باب التبرعات  
بالدين واداء كل الرجل رجلا سدا في دين له على رجل فليس له ان يشتري  
منه شيئا بذلك لان المشتري به غير داخل في الوكالة بالقبض فان قيل  
يبيع ان يملك المشتري بالدين كانه بالمشتري بغير مسوقا الدين حكما لا  
حقيقه فانه لم يقبض غير الدين وهو ما مور يقبض يكون استيفا حقيقه  
وحكما ولا به انما لم يقبض شيئا بالدين اذ ابيع المشتري فلا بد من قضيته  
المشتري او لا ويصعبه غير ممكن لانه غير داخل تحت الوكالة وان ذهب الدين  
من الدين او ابراه منه او اخره الى اجل او حط عنه لم يبرأ من غير داخل  
تحت الوكالة ولذا لا يبرأ لو اخذ به رهنا لا يبرأ لانه غير داخل فان داخل الكس  
ان ضمن الرهن شيئا استيفا حق ليعجز الرهن براس مال السيل والموت  
فلما ضمن الرهن لا يكون ضمن استيفا الحال وانما يبرأ استيفا عند الهلاك  
الا يرى انهم قالوا الوافق اقبل هلاك الرهن سفل الرهن ولو اخذنا احد  
هلاك الرهن لا يبرأ الصرف والسيل ذلك ان ضمن الرهن ضمن استيفا  
عني بيع الرهن براس مال السيل والموت فلما ضمن الرهن لا يكون ضمن  
استيفا الحال وانما يبرأ استيفا عند الهلاك والا يرى انهم قالوا الوافق اقبل  
هلاك الرهن سفل الرهن ولو اخذنا بعد هلاك الرهن لا يبرأ الصرف والسيل  
ذلك ان ضمن الرهن ضمن استيفا بعد الهلاك حكما لا حقيقه وهو انه انما يبرأ  
بضمن بيع به الا لاستيفا حقيقه وحكما فان هلك الرهن في يد الوكيل هل  
للمطالوب ان يعينه الاكل من قيمته ومن الدين فهذا على وجهين الاول  
ان يقول الوكيل امرى المطالب بقبض الرهن فذفع المطالوب اليه وهذا  
هذا الوجه ان ضمنه ذكر المسئلة في الاصل مطلقة وذكر شيخ الاسلام  
رحمه الله في شرحه فقال ان كذبه المطالوب في الوكالة او سلمت لم  
يصدق له ولم يبرأه او صدقه وشترط عليه الضمان له ان يعينه وان  
صدقه ولم يصدق فليس له ان يعينه والحوادث في هذا بطر الجواب  
فيها اذا مال وكلني فلا يفتن الدين الذي له عليه فذفع المطالوب  
اليه الدين ولم يبرأ المطالب وكل يفتن الدين وذلك المال في يد القادس  
وهناك الجواب على التفصيل الذي قلنا ان صدقه المدينون في الوكالة  
ولم يعينه فلا ضمان وفيما عداه من الفضول الوكيل ضمان كذا هاهنا  
الوجه الثاني اذا قال الوكيل لم يبرأ من يفتن الرهن مع ذلك ذفع المطالوب  
اليه رهنا وذلك في يد فلهذا ان الوكيل كاذب حقيقه الاستيفا اذا قال  
لم يبرأ كلني فلا يفتن مع هذا مع المطالوب الدين اليه وهل في  
يد وهناك لضمان على الوكيل كذا ههنا وانما اذا اذن بالدين كذبا  
فصر على وجهين الاول ان يبرأ منه كذبا بشرط براه الاصيل واخذ لا حور  
لان الكاذب بشرط براه الاصيل حواله والله يملك الاحكام فلا يملك احد





الكفيل بشرط طراه الأصل واما اذا اخذ كفيل بغير شرط طراه الأصل صح وكان  
 له ان يأخذ كرهما شاء وكان يجب ان لا يجوز ان الكفيلة غير واحدة تحت  
 الوكالة فلا يجوز احدها وان كان فيها بوسعا والجواب ان الكفالة لا يفسد  
 اضراراً بالموكل والرهين بوسع شخص اضراً بالموكل فانه متى هلك من  
 الرهن تسقط الدين الثالث ان الموكل العاقل وكل بالخصومة والوكيل المحض  
 بمالك احد الكفيل ولا يملك احد الرهن فترق بين الوكيل بالبيع وبين الموكل  
 بعض الرهن وسوى بينهما حتى اخذ الكفيل محضاً احد الكفيل من كل  
 واحد منهما والعقد ان الموكل بالبيع اصل في حق الوكيل والعقد واستنبط الرهن  
 حقه وبه الكفالة والرهين بوسعاً استنبطاً فملك ذلك بطريق  
 الأصل فاما الموكل بعض الدين بآب محض في حق الرهن وقد ائتمن المولى  
 سائر بوسع في حق نفس الدين كما في حق نفس الرهن وبه نوادر سماعه  
 عن محمد رحمه الله وحمل من يظن ان يستغنى له نصف داراً بشرطه فله ان  
 يعاسم قال ارايت لو امره ان يشتري له نصف داراً بشرطه فاستغنى هو لعدي  
 الوكيل ورجل اخر كره خطبه اياه ان يعاسم وقد هتتمت في نوادره عن محمد  
 رحمه الله ان نفسه الوكيل في الدار لا يجوز وانه المكيل والمورون يجوز قال  
 ثم قال محمد رحمه الله كل شيء اذا فاسد الرجل مشركه لم يكن له ان يبيع نصيبه  
 مراعاة على ما استوى فليس للموكل الذي اشتراه ان يعاسم وكل شيء اذا فاسد  
 شريكه كان له ان يبيع نصيبه مراعاة على ما استغنى فليس للموكل الذي اشتراه  
 له ان يعاسم ولا يجوز اقاله الوكيل بالشري بخلاف اقالته الموكل بالبيع على غيره  
 فانه يجوز على الوكيل ان اقاله الوكيل بالبيع نظراً في حاله الوكيل وهو  
 حق العتق والوكيل بالشري الوكيل بالبيع اذا اسر المسلم اليه من المسلمين  
 او رهينه منه او اقاله المسلم فذلك حلال في قول أبي حنيفة ومحمد وبكر  
 الاسر طعاماً مثل المسلم فيه الوكيل بالاحارة اذا فاك مع المستأجر ان كان  
 اقالته تشل احد الأجزاء وتبطل استنبطاً المتعقد بعد اقالته على الوكيل وان  
 كان اقالته بعد تنقذ الأجزاء او بعد استنبطاً المتعقد لا يبيد اقالته على الوكيل  
 هكذا يروي ابن سماعه عن محمد رحمه الله وهكذا يروي اصحاب الاسامي عن أبي  
 يوسف رحمه الله والوكيل بالاستحقاق اذا باع من الأجزاء مع الإضرار لم يبيد الوكيل  
 شيئاً منه حقيقةً وشأنه واستحقاقاً وان فتونه لا يبيد ما فتنه استحقاقاً  
 الوكيل بالمعاملة والمزارعة هو الذي يبيد نصيبه بالموكل لانه هو الذي يولي  
 العقد فيكون النقص اليه هكذا ذكر في كتاب الوكالة وهكذا ذكر الحنفية  
 رحمه الله في مسأله وذكر في كتاب المزارعة ان الوكيل بالمعاملة ان كان وكلاً من  
 جهة صاحب العمل لا يكون له نصيب نصيبه لان ما يستحق صاحب العمل  
 يستحقه بماله لا بالعقد فلا يكون الوكيل حق النقص وان كان من جهة المعامل  
 كان له حق نصيب نصيبه لان المعامل يستحق ما يستحقه العقد والمعامل  
 لهذا العقد الوكيل فيكون النقص اليه ما لو كان بالمرارة كان وكلاً من جهة

صاحب

صاحب اليد لا يكون له نصيب نصيبه لا وما استحققه صار له دستحقه حكم ملكه  
 لا حكم العتق فلا يكون للوكيل حق النقص وان كان وكلاً من جهة من لا يملكه كان  
 له حق نصيب نصيبه لان الذي لا يدر من جهته يستحق ما يستحقه حكم  
 العتق وما يستحقه العتق الوكيل فيكون النقص اليه بنفسه الدين  
 ويعاصه ليس له ان يبيع غيره بذلك وان وكل ونقص الوكيل الثاني من  
 المطلوب ان ومثل المال الى الوكيل الاول تزي المطلوب من الدين سواء  
 كان الوكيل الثاني ممن هو في عيال الاول او لم يكن وان هلك في الثاني  
 ان كان الثاني في عيال الاول بين المطلوب وان لم يكن لا يبرأ كره خمس  
 الآية السرخسي رحمه الله في سرجه في باب الوكالة بالدين والوكيل بالبيع  
 اذا باع ووكل من ليس له عيال بنفسه الخ من ذكره شيخ الاسلام في سرجه  
 في هذا الباب ايضا والله اعلم العقول **كتاب الوكيل** في الوكيل اذا تعين  
 بها مشرة ما وكل به بما يشترط فيها مضي فاك في كتاب العتق اذا وكل الرجل  
 عبد لعبه فقال الوكيل اعف عنه امس وقد وكله قبل امس فانه لا يصدق  
 على ذلك من غير يده ولو كان ذلك في بيع او نكاح او عقد من العتق فانه يصدق  
 الا في بيع الوكيل بالبيع والنكاح لوعقد رجل اخر واحراز الوكيل لا يجوز وكان  
 اقاله الامم ابو محمد العتق رحمه الله يقول بان يبيد رحمه الله ذكر مسأله العتق  
 والنكاح في كتاب الوكيل كما ذكر في كتاب العتق وكما يقول ابا حنيفة  
 الجواب لاختلاف الوضع موضوع مسأله العتق انه وكله اليوم والوكيل قال  
 اعف عنه امس فيكون هذه ادعوى الاصل في الوكيل لا يبيع ولا يبيعه  
 وموضع مسأله البيع والنكاح انه وكله قبل امس فيقول اليوم لعقد رجلاً  
 امس فيكون هذا ادعوى النكاح والبيع بعد الوكالة والوكيل في العتق  
 هكذا كان يقول بانه يبيد قوله الا ان يبيد رحمه الله ذكر مسأله العتق  
 والطلاق معراج في كتاب العتق وفريق بين الوكيل بالنكاح والبيع وبين الوكيل بالعتق  
 والطلاق كما ذكرنا واما ما قال والله اعلم ان الوكيل في الطلاق رسول لان العمل  
 بعقده الوكالة مستعذر لان التوكيل يعطى الراي الى الوكيل وجعله بمنزلة  
 المالك ويعطى الراي الى الوكيل ما يستحق فيما يحتاج منه الى الراي والعلاق  
 المهر والعتاق المعز لا يحتاج فيها الى الراي فيعذر العمل بما يفتنه من  
 حقيقته الوكالة لم يجعلها لها من الرسالة لان التوكيل يتم من معنى الرسالة  
 والرسول يسل عياله المرسل مضافاً لما مورسوا سأل عياله الامر لا شيء اخر  
 الا الذي يبيد عمره لو باشر ذلك العتق واحاراه المأمور لا يجوز لانه ما يورث العمل  
 والاحارة ليست من العمل في شيء وكذا لا يمكن الحكاية عن عتق وطلاق ما في  
 ان الحكاية ليست من العمل في شيء فاما في النكاح والبيع العمل بحقيقته  
 الوكالة يمكن لان البيع والنكاح مما يحتاج فيها الى الراي فاعذر المأمور وكذا  
 والوكيل بمنزلة المالك من حيث ان الراي مفوض اليه كما هو مفوض الى  
 المالك والمالك كان يملك مباشرة البيع والنكاح وبذلك الاحتمار من بيع وكذا



ماض وكذلك الموكل ايضا بذلك الا ترى ان غيره لو باشر البيع او النكاح واجاره هو جاز  
كما لو اجاره المالك وكذا ما امكن عن نكاح ماض وعن بيع ماض فجمع حكايته عند  
جعل الموكل بالنكاح على رفاة كتاب العتق وكذا لا رسولاً وهله اذ كرسه العيون  
وفي المستفي جليله رسولاً وهله اذ كرسه الخوكا لانه الاصل وسبقه سلة وكالهم  
الاصل في كتاب العتق ايضا اذا وكل رجلاً بالنكاح او البيع او اخلع ففعلوا  
لم يجرع ملك فقال لان كل واحد منهما وكل لا يملك الا بفعلها وليس كالطلاق لان  
الطلاق رساله فاما دي الرساله جازوا الخواص في العتاق فكذا في  
الطلاق وسائر العقود ليست برساله ولكن بما وكاله ثم قال عهده رحمه الله وليس  
لانا حجاج الى ايهما لانه لو بين طهما الثمن والامر لم يجرع فعل احدهما هذا هو  
لفظ عهده رحمه الله في كتاب العتاق وكان الحاكم الامام ابو محمد رحمه الله يقول  
في الفرق بين النكاح والبيع والخلع وبين الطلاق من حيث ان النكاح والبيع  
واخلع عموماً يحتاجان الى الراي لدفع العيب عن نفسه فافاد وكل يظهر  
عما ذكره في رايهما لا اراي احدهما فلا يكون لاحدهما ان يعطل ذلك وفي الطلاق  
والعتاق والبيعة لا يحتاج الى الراي لانه يخرج محض جازان بمجرد احدهما وانما  
يقول ما ذكره رحمه الله في كتاب العتاق وليس لا يحتاج فيه الى الراي لانه  
لو بين طهما الثمن فالامر كله لم يجرع فعل احدهما خطأ لان سميته البدل ان كان من  
حاشب الزوج في النكاح ومن جانب المستري في البيع ان كان يمنع الزايدة لا يمنع  
الانقضاء وان كان من حاشب المراه والبايع ان كان يمنع الانقضاء لا يمنع الزايدة  
فكان الراي محتاجاً اليه في كل من هاتين من قال ما ذكره عهده رحمه الله في كتاب  
العتاق لم يجرع بقوله وليس لا يحتاج الى رايهما في الحاحه الى الراي من كل وجه  
فان الخلع الى الراي يسهل مع بيان الثمن جازاً واعتباراً اما غيرها من حيث الحقيقة  
على ما بين ان سئل الله تعالى واما جعل عهده رحمه الله الامر بالطلاق والعتاق رساله  
بالخلع والبيع والنكاح وكاله لما ذكرنا ان العمل بحقيقة الموكل له في البيع والخلع والنكاح  
ممكن لانه يحتاج الى الراي في هذه العقود لدفع العيب والوكالة لتقويض الراي  
بحكمها فحفظناه وكاله واقيم الموكل هذه العقود وهذه العقود ما يحتاج فيها  
الى الراي وقام الحاحه الى الراي فكان الراي محتاجاً اليه من حيث هذه العقود عند  
تسميته البدل حكماً واعتباراً ولو كان محتاجاً اليه من حيث بان يبررها البدل  
لم يجرع فعل احدهما فكذا اذا كان الراي محتاجاً اليه حكماً واعتباراً فهو معنى قوله لم  
يبرد بقوله لانا لا يحتاج فيه الى الراي في الراي من كل وجه واذا وكل الرجل رجلاً  
بيع من معين فذلك الامر عهده احر حثك من الموكل لانه فقال الموكل قد بعته لغير  
نصفه وخرج الموكل عن الوكالة فلو اهدا اذا كان الشيء قائماً بعينه فاما  
اذا كان هالكاً فالقول قول الموكل مع يمينه والفرق بينهما اذا كان الشيء  
قائماً وبينهما اذا هلك ان هلك الموكل كان هالكاً في اصل اختلافهما في الحال  
الصانع على الموكل لا في رواله ذلك الشيء من ملك الموكل وتناوبه من ملكه  
لا الهلاك ناله ملكه ما نفعها واما اختلافهما في احباب الثمن على الموكل

الموكل

الموكل يقول للموكل بعث وسلمت بعد اعراسك عن الموكل له فضررت صامئاً وانكره  
الموكل ذلك والضان كان سعيها على الموكل في الاصل فانه كان استيفاه معنى  
الضمان بمسئله بما هو لسانه في الاصل فيجعل العتق قوله حتى يثبت غيره  
فاما اذا كان الشيء قائماً فملك فيه ما في حاصل اختلافهما اقول ونعني في رواله  
من ملك الموكل الموكل يدعي رواله من ملكه والموكل يدعي بقائه على ملكه  
فكان الموكل فيما يدعي من ملكه ما هو الاصل فيكون العتق قوله في  
و يظهر هذا في ان عهده رحمه الله في كتاب الاقرار وعهده ان الموكل بالبيع  
اذا ادعى انه كان باع فبطل موت الموكل وانكرت الورثة ذلك قال اذا كان  
الشيء قائماً فالقول قول الورثة وان كان قال قولك يقول الموكل وكان ان الرجل  
يعتق بعث الموكل بعث موته وكل حواسه في الموت يكون  
وكما هنا في نوادر من سماعه عن عهده رحمه الله يقول له على رجل الف درهم  
ناصره ان يشتري له منها عبداً فقال المأمور قد اشتريت لك عبداً من  
بلان ونصبت ودعيت الثمن اليه ومات العبد في يدي وقال الامر قد  
استبره لكنه ما سأل في يد البايع ولم يدع المراه الثمن فالحق قول الامر  
ولو قال المأمور قد اشتريت لك من بلان عبداً فلم انصت حتى مات  
عنده وقال الامر قد اشتريته ونصبت ومات عتقك لم احرار اراي  
على المأمور في هذا الامر وامرت الامر بدفع الثمن الى البايع واحلف المهود  
عليه وفي المستفي قال لعنه اعمق عهدي على الف درهم وانصها وادفعها  
الى اوقاف اخلع امراني على الف درهم وانصها وادفعها الى مفاة الموكل بعد  
ذلك ونصبت الف الف ودفعها الى الامر فله به الامر فان الموكل يعهد في  
قوله اعتقت وخالعت ولا يصدر في قوله ففعلت الف فان قال بعد اثبات  
العتق والخلع ففعلت ودعيت اليك الفصل الخامس عشر في التوكيل  
بالطلاق وفي التوكيل بالخلع والطلاق والنكاح والعتاق والتوكيل بالثمن  
بالطلاق قال العبد والتشديد رحمه الله استخرجته من مسئلة باب من الطلاق  
الذي يكون من غير الزوج في طلاق الحامع وصورة تلك المسئلة رجل قال لامراه  
الغير اذا دخلت الدار فاذنت طلاق فاحل الزوج ذلك فدخلت بعد الاجارة فطلقت  
لان الثمن تصرف بملك الزوج مما شره بنفسه وساحه فموتت على اجارته  
ولو دخلت الدار قبل الاجارة لانطلاق فان عادت بعد الاجارة فدخلت لانطلاق  
لان تصرف المصولي انا تصرف بمثل الاجارة معصوماً على حاله الاجارة والامان  
يعني شرطاً في المستقبل غير اعي وجود الشرط بعد الاجارة فدخلت حكر  
التمس معصوماً على حاله الاجارة ونفرت بينه وبين البيع الموقوف على الاجارة فله  
فانقضت حكمه عند الاجارة من وقت العقد حتى قال يمين المالك المستري في  
الولد والبراءة والحساب بينهما بين العقد والبراءة وذكره في الباب الاول من  
عصبة الكافي والفرق وهو الاصل في حبس هذه المسائل ان كل تصرف توقف  
حكمه على الاجارة فالاصل ان يحمل سميته معلون بالاجارة لان سميته معلوم



وفت وجوده على الحكم من السبب وانتهى خلاف الأصل الا ان المقر في الدعوى لا يخل  
بالتعليق بالشروط كالبيع ونحوه فجعل سببا للحال وجعل حكمه من احواله  
وفت الأحارة فبعد الأحارة تمت الملك من وقت مباشرة البيع اما المقر  
الذي يخل بالتعليق يمكن تخليعه بالأجارة فيجعل معلقا ويجعل عند الأحارة  
كانه وقد لا نوالا من التعليق بالشروط فجعلها معلقة بالأجارة  
وصار من حيث المعنى كأنه قال لها بعد الأحارة ان دخلت الدار وانت طالق  
فانما ثبت حكمه من هذا الوقت وكذا في الأمر بالرد ونحوه من العتق إذا أحارة  
الزوج بنت حكمه مفعولا على وقت الأحارة حتى لا يقع الطلاق الموقوف بعد الأحارة  
وإذا وكل الرجل رجلا ان يخلع امرأته وكانت المرأة في ذلك الرجل انما يخلع ان كان  
الملك مستمرا في الوكيل حال رد الوكيل عما شره في الأصل ان الواحد في باب الخلع  
يؤثر الخلع من الجانبين إذا كان الملك مستمرا يوافق الروايات وإذا لم يكن مستمرا  
لا يثبت الأجر رواه بن ساعد عن محمد بن محمد بن أبيه وقد ذكرنا ذلك في كتاب  
الطلاق في فصل الخلع وعلى هذا وكلت المرأة زوجها بخلعها وإذا وكلت الأبيه  
سلطانا بخلعها من الذي على حرة أو خنزير يجوز وليس هذا كالوكيل يستري الخمر  
والخنزير لأن الخنزير لها صفة لا يرجع إلى العاقبة وهو الوكيل لأن الوكيل في  
الخلع سفير ومعدر ولحقوق لا يرجع إلى السفير وإنما يرجع إلى من وثق العقدة  
وأنما قلنا إنه سفير من وجهين أحدهما أنه لا يستغنى عن أصاغة الخلع في المرأة  
لأنه لو كان يقول للزوج خالغ امرأتك وهذا يعتبر الوكيل سفيراً كما لو وكل  
في باب النكاح وإذا وكل العبد المحرور رجلا ان يزوج له امرأة تتراد المولى في  
النكاح أو عن العبد صاراً لو وكل ولا يزوج له امرأة كزوجها وتعتبر المسألة  
أبداً وهي في كراهة إذا أصرت سادوا أو عتقت وهذا لأنه بعد رفعه الوكالة في  
الحال لعدم اهتدبه الموكل فاعتبرت مصادفة إلى حاله أخرى يصح إهلاكه  
كما لو وكل رجلاً ان يزوج له امرأته فالوكالة تفسر مصادفة إلى بطلانها وتنفق  
عدها في وكالاته الأصل في باب وكالاته العبد المهادن إذا وكل الرجل رجلاً ان  
يزوج له امرأة فزوجته فيجعلها بالزوج طالقاً فلهذا ان يزوجها فالتكاح جائز  
والطلاق واقع لأن الأمر عام في جانب المرأة يعني هذا العبدان هذا نكاح لا ينفق  
مقصوده فلا يخل بخت الأمر والحوادث أنه بعد بعض المتأخرين وهو الموصل  
بالأمر أنه فان الموصل بالصاهرية فيما يقصد بعد النكاح وانما يحصل بطلان هذه  
الأمراء فيستلحق ان يكون هذا الحجاب على قول أبي حنيفة رضي الله عنه  
وعلى قولهما عاب أن لا يجوز هذا لأن عندهما الوكالة مستندة بالعرف والعادة وفي  
العرف والعادة لا يزوج الإنسان امرأة خلف بطلانها كما لا يزوج العبد والمرثا وإذا  
الماء رجلاً ان يزوجها فزوجها من غير لغيره لا يجوز هذا ذكر في الكتاب قالوا وهذا  
الجواب يجب ان يكون على قول أبي حنيفة رضي الله عنه يجب ان  
يجوز ويكون للأول ما هو الاعراض على ما طلق في اللفظ في جانب الرجل الأخرى ان  
هذا الوكيل لو حط عن محرماتها جاز النكاح عند أبي حنيفة والأول ما هو الاعراض

وكان ذلك خلافاً للفظ فيها يجب ان يكون كذلك ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب  
قول الكل فرق هذا القابل بين الوكيل بالنكاح من جانب الرجل وبين الوكيل  
من جانب المرأة على قول أبي حنيفة رضي الله عنه قالوا فان الوكيل من جانب الرجل  
النكاح لا ينفق بالوكالة والنفقة من جانب المرأة لا ينفق بالوكالة والنفقة  
ان المرأة ممنوعة من تزويجها نفسها من غير لغيره لا يجوز في الأول ما هو  
مطلقاً من أجل النكاح إلى النكاح الذي غير ممنوع عنه بغير عاصم إلا امرها على  
الصلاح وأما الرجل غير ممنوع عن الزوج من لست بكوله كما لست بمنعوه  
عن تزويج من هو لغيرها فانصرف بطلان امره إلى الموعود وعلى قياس ما ذكرنا  
لأن منعه من الكفاة ان لا يجوز الخط من غيرها بعد امرها لا ينفق الناس فيه  
ولا سعد النكاح عليها لأن المرأة ممنوعة بعد امرها لا ينفق الناس فيه ولا سعد  
في النكاح عن الأول ما هو لا يخل بهذا النكاح بخت امرها كما ذكر في فصل الكفاة  
بغير رواية في فصل الخط عن محرماتها وقد نص محمد رحمه الله في مسألة الخط  
ان النكاح يجوز على قول أبي حنيفة ويكون الأول ما هو الاعراض ان ما ذكر في فصل  
الخط بغير رواية في فصل الكفاة في محرماتها الأصل في كل فصل روايتان على  
قول أبي حنيفة رضي الله عنه وفي شرح كتاب الأحكام امرأة وكلت رجلاً ان يزوجها  
بالت درهم فزوجها الوكيل غرضاً به لزومها النكاح وبيع مهرها ولو كان  
هذا ووكيل الزوج لا يجوز فستقام عن محمد بن محمد بن أبيه وإذا وكلت المرأة رجلاً ان  
يزوجها وقالته ما صنعت في أمري من شئ هو جاز حتى جاز الوكيل ان يوكّل  
غيره بزوجها محصر الوكيل الموت فإني موثقة أن رجلاً بالزوج فزوجها الوكيل  
الثاني بعد موت الوكيل الأول جاز وكان ينبغي ان لا يجوز لأن الأول أصاب الموكل  
في بعد موته وبعد الموت لا يبقى وكذا كيف يصح تزويجه غيره بعد الموت  
والجواب الأول رسول عن المرأة في الوكيل وعنده الرسول منقول إلى  
الرسول فحين قال لعمره أوصيت إليك بالزوج وهو جاز ما قاله  
الغاية ما روي من قوله في المرأة فكانت المرأة ثالثاً وكذلك بزوجي بعد  
موت الأول ولو صرحت المرأة بذلك في ثبوت الأول فزوج الثاني المرأة كان  
ذلك جائزاً كما هو هنا وإذا وكله ان يخلعها طلاقاً فطلقها طلاقاً ما ينفقها  
طلاقاً رجعيّاً فإنه يقع عليها بطلانها على حسب ما أمره الزوج لأن الوكيل  
بطلان المأمورية وهو أفعال الطلاق إلا أنه لا ينفق في الصفة والطلاق مما لا  
يختلف باختلاف الصفة وهو محلي مؤثراً ان بطلان المأمورية فوقع أصل الطلاق  
لا يفسد الأمر فيه فبطلان الصفة التي أمر بها لأن الصفة باقية بعد بطلان  
أفعالها لا يثبت بطلاناً انفسياً لأنها لم تكن أحدتها نفسها وما حجبها لأنها طلقها  
لكن ينبغي ان يطلق نفسها وطلقاتها ما حجبها يجوز في مجلسها أو غير  
مجلسها ولو قال لها طلقا انفسياً ان سمعها طلقاً أحدتها بالطلاق لأن  
تذمره طلقاً انفسياً ان سمعها طلقاً وبما ينفق من أحدتها وحدها  
الشرطية أول الباب السابع من طلاق الحامع ولو سلطت الوكيل في الطلاق



توطلق ذكره في التوارك عن سندا انه لا يقع فاك ابو الميت رحمه الله هذا لعل  
توطلق اي يوسف رحمه الله لان التوكيل بالطلاق بطريق الطلاق بلعطف التوكيل ومن  
قال لعنه ان قلت لا ياتي بالتطابق في طلاق من سكت ذلك العرف فلا  
لها ان تطلق بغير كذاها هذا وكذا بان يعنى نصف عبد فاعنى كله لا يجوز ولا  
يعنى شي منه وقال ابو يوسف ويحد بينهما الله عز وجل يعني كلاً ولو كان  
يعنى كلاً فاعنى نصفه عني النصف عندكوا لكل عندكها في وكاله عندكها  
العبد لى الميت رحمه الله وعن محمد رحمه الله في تطيق لكل واحد منهما عبد وكل  
وحد بينهما رجلا ان يعنى عبد فقال التوكيل اعني احد هاتين مات التوكيل  
فهل ان بين ما لقياس انه لا يعنى واحد منهما ولكن استحسن ان اعنيهما جميعا  
وسمي كل واحد منهما نصف فمعناه وجه القياس ان الماتى به غيرهما وكل به  
لا وكل باعنا في محروا عتاق المحرور اعني من امة حق العتق وان كان حلقا  
في الباب الثاني والثلث من المباديات اذا وكل الرجل رجلا ان يطبق احدي سابه  
وطابق واحد من سابه لا يعنى طابق ويكون الحيا والزوج وهذا ان احدي طابق  
على واحد به طابق على واحد بكرة طابق على واحد بعينه الا اني انه يستحسن  
ان يقال هذا احدي سابه وتدخل التوكيل مطابعا من غير قصد احدي  
بالعبد ولا يلزم له فحري على اطلاقه ويصير في تقدير المسألة كانه طابق  
واحد من سابه ان شئت بعينه وان شئت لغيره وكذا كان في  
الحواس كما قلنا فيها هذا لان اذا وكل الرجل رجلا ان يطبق امراته للسنة وهي  
من عتق طابق التوكيل في حاله الحيض او في الطهر لا يقع لانه ليس بتوكيل في حال  
بل وكذا في مضاه الى الطهر في الصورة الاولى والى الحيض والطهر في الصورة  
الثانية وكذلك لو قال له ان تطلق ابنته لست طالق للسنة انت طالق اذا طهرت  
في الصورة الاولى انت طالق اذا حبست وطهرت في الصورة الثانية لا يصح وطلعت  
التوكيل بغير الطلاق لا صار وكذا ان الانتاع حصل على التوكيل بغيره اذا قال لعنه  
اذا رجعت بلاءه فطلقها من زوجي فطلقها التوكيل لان هذا يعنى التوكال بالشرط  
ويعنى التوكال بالشرط حتى اذا وكل عبده بطلاق امراته تراج العبد وهو على ذم  
ولا وكل رجلا باعنا عتق على ما لا يعنى وليس التوكيل ان يبيع المالك ولا يبيع  
التوكيل على الخس وهذا لعل ما لو قال لعنه ان تطلق ابنته فان ذلك يقع على الخس  
واحد ام لا فقال الساسد من عشر بالا حازه الاستمارة لا يجوز رحمه الله في  
الخامس لو ان رجلا وكل رجلا ان يبيعهما له اذا بعينه من رجل هذه السنة ما به  
درهم فاستباحها التوكيل وبيعهما من الآخر واذا التوكيل احدهما من التوكيل فبيعهما  
التوكيل من التوكيل حتى يبيعهما من الآخر وهو اما ان يكون الآخر مطابعا او محلا  
او يكون موقفا كان الآخر مطابعا لبيعهما التوكيل حتى يبيع من الآخر ليس له ذلك  
لان التوكيل لا يستحق في حق الخلق فانه استباح لنفسه بغير امر من التوكيل ولو كان  
هذا وان الآخر مطابعا لم يكن له منع الدار منه لاجل الآخر لان الاجر يكون بغير العقد  
فلذا هاهنا اليه اسارة الباب فيكون ان لا يجوز له بيعه بالسكنى ما دفعه التوكيل

الاجر في نصف السنة ففي ذلك حكم بين الامر وبين التوكيل وحكم بين التوكيل  
وبين التوكيل اما الذي بين الآخر وبين التوكيل ان الآخر واجب على التوكيل الآخر  
لان التوكيل في حق الخلق فانه لا يملك له العاقد لنفسه والآخر من حله الخلق ولو  
استباح الدار لنفسه سنة ونصف الدار له الا حازه عليه الآخر وان لم يكن  
لنفسه من استيفاء النفع في المدة لهما هاهنا واما الحكم الذي بين التوكيل والتوكيل  
ان التوكيل يرجع الى التوكيل بذلك الآخر لان التوكيل نصف الدار من الآخر وله حق العتق  
ونصف التوكيل مني حصل عتق فهو عتق له نصف التوكيل في حق المعقود عليه لما  
عرف ان يرد التوكيل في حق المعقود عليه الذي يقا له اليك ديارا به وسابه  
وللمعقود حله التوكيل وسابه في حق المعقود اذا صار به التوكيل فلا يستحق  
فيه التوكيل ما كان المنافع وعدت سببا في رد التوكيل فلا يستحق شيئا من الاجر  
اذا خرج به التوكيل من ان يكون به التوكيل وذلك بمعنى احدهما بان عتقه التوكيل  
باليد حتى يصير به التوكيل بضمان حكم المعقود وذلك لم يوجد هاهنا لانه  
ليس للتوكيل هاهنا حق الخس بالاجر على ما مر والثاني ان يصير التوكيل عاملا لا يكون  
خلفه العتق هاهنا لا في حق المنفعة ولا في حق العين اما في حق المنفعة فلان  
عتق المانع لا يحد منه على ما عرفت واما في حق العين لانه لو اعتبر عتقها  
في حق العين اما ان يعتبر من الآخر او من التوكيل لا وجه الى الاول لان نصف  
التوكيل الدار من الآخر حصل حكم العتق ولا وجه الى الثاني لان التوكيل ليس بمالك  
للعين والعقب من غير المالك لا يحد منه فاذا لم يغلب به التوكيل بد عتق ولا  
فان ملك الخس يحد به التوكيل بد اما في مضارعة التوكيل في بد التوكيل  
وحد منه في بد التوكيل سواء اختلف التوكيل بشري حتى بعينه اذا اشتراه بالثمن  
حاله او مطابعا وعتق على التوكيل بالثمن حله هلك حيث يسقط الثمن عن التوكيل  
لان هناك عتق المبيع ولم يحق الخس لان الثمن واجب للتوكيل على التوكيل بنفسه  
العتق اذا كان حلالا ومطابعا فحق الخس ويدل ذلك به التوكيل بضمان حكم العتق  
اذا حصل الخس على العتق والمبيع المبيع على العتق اذا حصل الخس على العتق  
والمبيع سواء كان حلالا ومطابعا فحق الخس ويدل ذلك به التوكيل بضمان حكم العتق  
مستحقة هذه من ذلك المسألة ما لو عتق التوكيل بشري العين المبيع على التوكيل  
وليس له حق الخس بان كان الثمن موقفا له هلك هلك هلك به التوكيل في بد التوكيل  
امانه ولا يسقط الثمن من الامر فيها لانه لو كان الآخر الى سنة فباعتها  
والاولى سواء في هذا الفصل المعنى الظاهر ان العتق اذا كان مطابعا لاجر له يجب  
الا بالسكنى وان كان موقفا لا يجب الا بعد السنة فكان ان يبيعهما حق الخس هاهنا  
التوكيل لم يرد بان لا يحد منه من عتق سابه والامانة الى الثمن  
ولو كان رجل احمى عتق الدار من المستاجر او من امر حتى تمت السنة لم عتقها  
اجر لان به الغاصب ليست له المستاجر ولا يحد الامر فيها يرجع الى حكم العتق والبا  
عدت شيئا فسيما لا بد من نفس الدار حكم العتق عند حدوث المانع ليرجع في  
ضمان العاقد او في ضمان من وقع له العتق فلهذا يسقط الاجر عنها خلاص الفصل

نحو

سبعة



الاول لان هناك الارض عند حدوث المنفعة في يد الوكيل حقيقة ويد الوكيل كيد  
 الاخر حكمنا فلهذا المفعول بعد تضييق وقع له العقد من حيث الحكم وليس  
 لم يسطر الامر هكذا ونعم هذه المسئلة في بعض الروايات ووقع في بعض الروايات  
 ان الوكيل لا يرجع الا على الامر استخسانا قال القاضي الامام جمال الدين حمدي  
 رحمه الله هذا هو الصحيح ووجه ذلك ان المنافع في الاحاد تكون ساعة وساعة  
 سيما في مكان ليس من حقوق الوكيل في حياض من المنافع حاصلات فيل  
 التسليم فلا يكون له حق الرجوع بالاحرار وكذا لو كان الامر تضييق الار  
 من الوكيل ثم عد عليه الوكيل فخرجها من يد الامر حتى مضت السنة لم يجر  
 لرب الارض على الوكيل ورجع الوكيل على الامر لان الوكيل تضييق له ارضه حتى التضييق  
 معا والوكيل في منافعة حياضها لم يسطر الامر على الامر لاسيما اذا خرجت  
 يد الوكيل من ان يكون في يد الامر ولم يخرج على ما سرفان التقييد في الدار من سكني  
 الوكيل فلا ضمان عليه لانه لم يصير ماسكا الدار من الامر لما مر ولم يصير ماسكا  
 من الاخر لانه يصير ماسك الاخر وله حق التضييق ولذلك لو لم يصير ماسكا  
 بالسكني لان الكرم في الباب انه شرط سكني الامر لان السكني مثل السكني  
 الا يري ان من استأجر دارا ليسكنها بنفسه فاسكنها غيره او غيرا غيرا فغيرا فغيرا  
 يصير ماسكا حتى يلزمه الاخر فبما لم يكن ثم قال حمدي رحمه الله في هذه المسئلة  
 وفي المسئلة الاولى ان الوكيل يرجع بالاحرار على الامر في التماس بعض شايها  
 فاولا وانما اراد به والله اعلم التماس على الوكيل بالشري اداهين وليس له حق  
 الخمس من ذلك لاسيما ان التماس من الامر لم يسطر الا من الوكيل ما هنا  
 والصحيح انه اراد به ان رجوع الوكيل على الامر تماس فاسيما الاستخسان لا  
 رجوع على الامر عرف ذلك بما ذكره في بعض الروايات على ما ذكرنا هذا  
 الذي اذا استأجر الدار سنة ثمانية ودرهم موحلة او مطلقه فاما اذا شرط  
 الوكيل بعمل الاخره صح عليه وعلى الامر لان الاخر مطلق وتقبل الاخر معتاد فبذلك  
 الوكيل كالوكيل بالبيع المطلق يملك البيع الاجل المعتاد بالانفاق فلهذا لو كان  
 فان تضييق الوكيل الدار وبيع الاخرة او لم يبيع فله ان يبيع الدار من الامر حتى  
 يستولى الامر كما ذكرنا ان الوكيل بالاسيما في حق حقوق العبد كما في استأجر  
 لنفسه ثم اخره من موكله ولو استأجر لنفسه ثم اخره من موكله بشرط  
 العمل احدث ان رجعت الدار بالاحرار اها هنا وادامع الوكيل الدار من  
 الوكيل بعد ما طلب الوكيل حتى مضت السنة والدار في يد الوكيل فلا رجوع  
 على الوكيل لما مر ولا يرجع به على الامر لانه لما حوسب الدار من الاخر وله حق الخمس  
 خرجت يد الوكيل من ان يكون في يد الامر وساء ولم يصير المنافع حاصلة في يد  
 الوكيل حتى يلزمه الاخر على الوكيل وصار كالوكيل بشري العين اذا تضييق النفس  
 وطالب الامر فخرج منه الوكيل ثم هالك في يد الوكيل وهذا كسبيل الاثن عشر  
 امر ليه في ذلك ها هنا ولم يطلب الامر الدار حتى مضت السنة  
 لزم الوكيل الاخر ورجع على الامر لان الامر صار في الدار فبعض الوكيل فتو سلات

والوكيل

يد الوكيل اما سلك المانع وذلك اما يكون بعد الطلب ولم يوجد فصار يد الوكيل  
 اما على حكم النيابة كما في الوكيل بشري العين وان مضى نصف السنة ثم  
 طلب الامر الدار فخرج الوكيل حتى مضت السنة وجب الاخر كله على الوكيل ويرجع  
 على الامر بمصدا ما كان قبل لطلب ولا يرجع بمصدا ما كان بعد الطلب  
 ولا يمنع اعتبارا للمنع بالكل وصار كالوكيل بشري الاعيان اداها هنا بعضها  
 في ذلك قبل طلب الموكل وبعضها بعد طلب الموكل ويبيع الوكيل وهناك الوكيل  
 يردع بالبيع كله ويرجع الوكيل على الامر بمصدا ما هلك قبل الطلب ولا  
 يرجع بمصدا ما هلك بعد الطلب والمنع لداها هنا وفي الاصل الوكيل الاجارة  
 مطلقا اذا احدث ما عروها وباع احرار كانت اجارته ولم يخل منه حاله ان  
 متاعنا رحيم الله من ثاك هذا فوك في حقيقته رضي الله عنه اما على قولهما  
 لا يجوز الاجارة الا بالاراضة والدنانير احسب المثل الا في اجارة الاراضي فانه لو اجر  
 الارض لشئ من ارباك الا في حرة ومدها وذلك بحوزة العطين والحنطة وغير ذلك لان  
 اجاره ما هو ان ارباك الارض متعارف وهو المزارعة فاما ما عدا الاراضي فانه معتاد  
 الاجارة بالاراضة والدنانير ومنه من قال بحوزة مدها فوله في الاجارة كقول  
 ابو حنيفة رضي الله عنه والوكيل بالاجارة ان يواجر بعض ارضه على جزأين  
 حقيقة رضي الله عنه فلهذا لا يملك بيع المنافع والوكيل يبيع العين يملك  
 البيع العين هذه نكاح الوكيل يبيع المنافع واما على قولهما فقد اختلف في  
 المتأخر فيه قال بعضهم ليس له ذلك كما في الوكيل يبيع العين وقال بعضهم له  
 ذلك بخلاف الوكيل يبيع العين واذا وكله باجاره ارض وفيها يبيع  
 واصله ولم يسم السوت والا يملك ذلك ان يواجر الارض مع السوت ولذلك اذا كان  
 فيها رعا فامثل هذا الجواب على عزمهم فاما في حرة فانا لو اجر ارضه  
 والصبي لا يكون وكلا باجارة السوت والابنية ولو وكل ان لواجر ارضه  
 بدراهم فاحرها بدنانير او دينارها مزارعة ما يبيع لا يجوز ولو اجرها مخططة  
 او شجر او ما استبد ذلك مما يخرج من الارض ذكرها هنا انه لا يجوز ذكر المزارعة  
 انه يجوز او كان باجره مثل نصف ما حرجه هذه الارض او كثر جوار  
 كما ذكر في المزارعة ومنهم من قال على رواية هذا الكتاب لا يجوز على كل  
 حال ولكن هذا القابل لا يجعل في المسئلة روايتين يحملان ذكرها هنا جواب  
 الناس وما ذكر في المزارعة جواب الاستخسان ولو وكله ان ياجد له ارض مزارعة  
 ما استأجر له مخططة او بدراهم او دينارها لا يجوز في قول ابو حنيفة رضي الله عنه  
 لا لا بد من العمل ولكن لان المزارعة ماسدة عنده وعندهما يجوز الوكيل بالاسيما  
 يملك الاستيصال الدراهم والدنانير والمكيل والموون اذا كان يبيع عنه بالانفاق  
 ولا يملك الاستيصال ارض من بعضه ولا يملك ارضه او يبيع عنه ارضه او يبيع عنه  
 رحيم الله في شرح الشافعي لا يملك الاستيصال الدراهم او دينارها او الدنانير  
 او ما يخرج منها بالمزارعة ولا يجوز يكتفي ولا يوروني في الدية الفصل  
 الثاني عشر في حكم وكيل الوكيل قال حمدي رحمه الله الجامع الصحيح

سليخة





الوكيل ببيع العبد اذا وكل غيره به فان باعه الثلث والاول حرام جازوا كان  
عابا لم يحرم وان باعه رجل غير الوكيل فباع الوكيل فليس المبيع موقوفا بوقاف  
في الوكيل بالشري اذا وكل غيره اذ استأجره والاول حرام فهو لا بد ان المقصود  
من التوكيل الاستئجار ببيع الوكيل لا بغيره لان الناس يفتونون في الراي لا في  
العقار واذا وكل غيره ببيع الثاني فاستأجره حصصه الاول فمقتضى رايه واذا باع الذي  
اواستأجره ببيع الاول فمقتضى رايه واذا باعه واخاره فمقتضى رايه فمقتضى رايه  
اي اواستأجره ببيع الاول فمقتضى رايه فمقتضى رايه فمقتضى رايه فمقتضى رايه  
التمس في الجامع الصغير وكذا في الفقه في الله في فقهنا وفيه ان الحق في شرحه الى  
الاول وفيه على الاصل والعيون ان الحق في شرحه الى الثاني في شرحه الى  
فالمع في الجامع الصغير اذا باع الوكيل الثاني حصصه الوكيل الاول جاز ولم يفتقر  
للموازاة في الوكيل الاول وهذا لا بد في وكاله الاصل في موضع وذكره موضع  
المرس وكاله الاصل في شرط اجارته فقال اذا باع الوكيل الثاني والوكيل الاول  
حاضر او غاب فباع الوكيل الاول حرام حتى عن الكرخي رحمه الله انه كان يقول  
ليس في المسئلة روايتان ولكن ما ذكره في المسئلة بعض المواضع انه يجوز اذا باع حصصه  
الاول محمول على ما احرازه كان محل المطلق على المقتضى ولا يحصل في المسئلة روايتان  
والى هذا ذهب عامة مشايخنا رحمهم الله وهذا لان بوكاله الاول لما لم يبيع كانه  
موقوف له بذلك ما روي في وجود هذا الموكل وعدمه ولو لم يبيع الوكيل من الاول حتى  
باعه هذا الرجل والوكيل غاب او حاضر فانه لا يجوز في هذا المقصود الا باجارته  
لان الاجاره تشبه الموقوف لا يشترط بالسكوت تكون المسئلة محتملا ولذا اهاهنا وبق  
لما رافنا يجوز لان الموكل ملك مما يشترط في نفسه فبذلك اجارته من ط بيق  
الاول في حرمه من جعل في المسئلة روايتان وحده واية الحوا من غير اجارة الاول  
ان مع الثاني حال عيب الاول انما لا يقع ليعجز العبد عن راي الاول وعلى هذا  
احد وكيل البيع والاجاره اذ امر صاحب البيع والاجاره ببيع حصصه في زوايه يجوز  
الا باجارته فمقتضى رايه يجوز من غير اجارته ان قد الاول الثاني بما كان قال بعد  
مكتا باعه الثاني ببيع الاول فيه روايتان في رواية كتاب البرهمن يجوز  
وهكذا ذكر في المتن لان مقتضى الموكل ان يكون البيع ببيع الوكيل الاول  
فاذا باع الوكيل ببيع الوكيل الثاني ببيع راي الوكيل الاول وعلى رواية كتاب  
الوكاله لا يجوز لان الاول لو كان الذي سائر عما يبيع بالبرادة على ذلك المقتضى  
لكانه وهذا مستمذم وذكره احد كاله الاصل اذا وكل الرجل رجلا في حصصه او باعه  
من اوسع او شري او نكاح او طلاق ارضه كانه يبيع للوكيل ان يوكله غيره فان وكله بغير  
الثاني لم يجز ذلك الا حصل واحد استمذم وهو البيع والشري اذا فمقتضى رايه  
مقتضى رايه الاول فانه يجوز استمذم في رواية النجاشي ان لا يجوز في الغنبة ابو بكر الخ  
وجهه انه من جميع ما ذكر البيع والشري فيكون ما عدا من المقررات الى اجزائه كونه  
من الطلاق والنكاح والطلاق المستثنى منه ففعل هذا الوكيل بالنكاح او الطلاق  
اذا وكل غيره ففعل الوكيل الثاني حصصه الاول لا يجوز استمذمنا ففعل جعل الوكيل رسولاً

هاهنا

هاهنا وقد ذكرنا قبل هذا في الفصل الرابع عشر خلافا ما ذكرهنا والعزق على  
على وجه الاستحسان ان الوكيل في باب الطلاق والنكاح رسول والرسول لعل  
عبارته المرسى فيكون العتق له المرسى فاما الوكيل غيره ببيع ذلك فانه لا يبيع وطريقه  
ما قبله واذا لم يبيع الامر صار وجوده والعدم بمنزلة ولو طلق الثاني فمقتضى رايه  
او نكح بغير امر الاول ليس انه لا يبيع له اهاهنا لما لو وكيل في باع البيع والشري ارضه  
سئل بانه لا يبيع لانه امره بالبيع والبيع ممنون له والعقار في البيع له وهذا  
رجح مقتضى العقد اليه ببيع امره غيره به ذلك فانه امر الموكل الاول غيره انه  
اذا باع الثاني ببيع الاول ان لا يبيع على الموكل الاول لان الامر من الوكيل الاول  
لم يبيع ولكن لان هذا يبيع لم يبيع راي الوكيل الاول فالموكل الثاني ببيع حصصه  
راي الوكيل اما اذ باعه الثاني حصصه الاول فمقتضى رايه ببيع راي الاول  
وقد دفع الامر من الوكيل الاول فمقتضى رايه الثاني ففعل هذا كبيع الوكيل  
الاول بنفسه فمقتضى رايه الموكل الاول وبذلك وكاله عيون المسائل رجل  
ذكر غيره ان سرقه من رجل سوي الوكيل خاصة فاحاز ولو وكل رجلا ان يطبق  
اسرته او يعتق عبده فطلق او اعتق رجل سوي الوكيل فاحاز فاحاز له ببيع  
قال في موطأ والخلف والكتاب مثل النكاح وروي بشر عن ابى يوسف رحمه الله في  
فصل البيع والطلاق بطريقا روي في سماعه عن محمد رحمه الله وفي الخلف خلافا في ذلك  
فمقتضى رايه ببيع رايه من سرقه من رجل سوي الوكيل خاصة فاحاز ولو وكل رجلا ان يطبق  
اسرته او يعتق عبده فطلق او اعتق رجل سوي الوكيل فاحاز فاحاز له ببيع  
راي الوكيل الاول فمقتضى رايه الموكل الاول على العموم واذا مضى فمقتضى رايه  
من صبيحه فمقتضى رايه الموكل الاول فمقتضى رايه الموكل الاول فمقتضى رايه  
من حيث كان الاول ان يوكله غيره ويجوز ففعل الوكيل الثاني على الوكيل الاول والكل  
في هذا الفصل اظهر ان الموكل الاول فمقتضى رايه الموكل الثاني ففعل الوكيل  
الاول او يخرج الوكيل الاول عن الموكل لانه الثاني على وكاله هذه المسائل  
دليل على ان الوكيل الثاني وكيل الموكل الاول لا وكيل الوكيل الاول كانه وكل  
بنفسه وهناك احوال ما قبلنا فهاهنا كذلك وان اراد الوكيل الاول ان يوكله  
الثاني هل له ذلك وذكر الحنفية رحمه الله في ادب القاضي في موضع اخر ان له  
ذلك وهكذا ذكر في المتن وفي نوادر هشام رحمه الله بعض شيوخنا رحمهم  
الله قالوا ما ذكرنا له ذلك ليس الى ان الوكيل الثاني وكيل الوكيل الاول ولكن باعتبار  
ان الموكل الاول احاز صبيحه الوكيل الاول وعزل الاول الثاني من صبيحه وفي نوادر  
هشام قال سمعت محمد بن يحيى رحمه الله يقول رجل قال لا ارضى ببيعك في انصاف بيني  
وكل من شئت بذلك ففعل الموكل بذلك رجلا ففعل الوكيل الاول ان يبيع الثاني من الموكل  
اذا ففعل الموكل الثاني ففعل الموكل الثاني ففعل الموكل الثاني ففعل الموكل الثاني  
الثاني لان الموكل الاول احاز صبيحه الاول وعزل الثاني من صبيحه فان في هذه المسئلة  
الموكل بالعارض صبيحه الاول ومع قال الوكيل الاول ففعل الثاني من الموكل له ولو قال  
انت وكنت في اقتضائي ووكلي فلا بد لك ففعل الوكيل بذلك لم يكن الاول



ان يعزل لا يصادف غير ذلك الرسول حتى يمتد الامر له ولو قال للموكل وكل فلانا ان يشتري  
فوكلا كان للموكل ان يعزله واذا وكل الرجل رجلا ببيع او بشري وقال له اعطانيه  
سرايت ثم بين الخلف ان يوكل الثالث فعلى من يملكه ان يكتسب الشفعة وذكر في كتاب  
المصارف اذا قال رب المال للمصارع رب اعطني من ايت كان الخلف ان يبيع للمالك الي  
غيره بمصارفه فمن سئل عن بيعه من ايت من قال ما ذكر في المصارف يصير ذلك في الموكل  
وما ذكر في الموكل يصير رواه في المصارف بغير قول هذا الخلف يصير في المصارف  
روايتين ومن قال بين المسلمين فرق وهو الاطهر في نوادر من سماعه من محمد  
ومحمد بن ابي رجل وكل رجلا ببيع عده واحدا منه في ذلك وحمل له ان يوكل به في فوكل  
او فوكل رجلا فله ان يوكل الاول استغنى العبد من الموكل الثاني فان كان له ان يوكل  
لنفسه العبد فله ان يوكل له وانه اعطى الفصل الثاني في الاختلاف الواقع بين الموكل  
وبين الموكل قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل يقول لرجل امزك ان يبيع  
عبدي بالثمن فباعه بالشفعة فقال المأمور بل يبيع ولو نقل شيئا من الثمن  
فول الامر لان الامر مستقيم من جهة الاثر ان الامر لو انكر الاصل كان القول  
بالثمن وقال المصارف بل دفعت الى مصارفه ولم يبيع شيئا فالقول قول  
المصارف لان الاصل في المصارف هو الاطلاق والعموم الاثر ان له ان يبيع ويوكل  
والامر ان يصد المصارف عند الاطلاق وعند الاطلاق يجب الاذن من مطلقا عما ذكره  
القول قول من يملك بالاصل فله ان يوكل له فان الاطلاق والعموم بينهما لا يملك  
الاثر ان يابى او يوج ولا يوكل واذا باع لا يشتري حتى ارسل المصارف لو سئل اعني في العموم  
والاطلاق باقيا فيها بان كان رب المال يبيع المصارف في نوع مسمى والمصارف  
يدعي في السنة نوع آخر فالقول قول رب المال وتعتبر المصارف بغير الموكل في  
المشتري من سماعه في نوادر عن محمد رحمه الله اذا قال لغيره امزك ان يبيع عبدك  
علي في فقه البخاري وقال لم يملك ان اشترط لك لغيره فالقول قول المأمور ولو كان  
او قال امزك ان يبيع بيعة فابدا قال في الجامع الصغير امزك اذا زاد مع الى رجل  
الث درهم وقال استغنى بها حاربه فاستغنى قال الامر استغنى بها خمسة مائة وقال  
المأمور استغنى بها ثلث فالقول قول المأمور ولو اذ كانت الحاربه تساو في ذلك  
درهما اذا كانت الحاربه تساو في خمسة مائة لا تقبل قول المأمور على الامر وهذا لان  
الامر تساو حاربه استغنى بالث درهم والمأمور يستغنى حاربه بالث درهم  
لا يملك حاربه خمسة مائة وهذا السري لا يبيع ان يكون واقفا للموكل سوا  
استغنى بها ثلث او خمسة مائة فاما استغنى حاربه بشري بالث فله ان يكون واقفا للموكل  
سوا استغنى بها ثلث او خمسة مائة لان الامر يدعي لنفسه حق الرجوع على المأمور  
بحسب مائة الباقية في المأمور يتكره هذا في اختلافها والثمن من الماشية  
الشري وان لم يكن في الف البيع وفي المسئلة حالة فالقول قول الامر ويلزم  
الحاربه المأمورا اذا كانت الحاربه تساو في خمسة مائة لان هذا الشري لا يملك  
ان يكون واقفا للامر استغنى بها ثلث او خمسة مائة ولا تقبل قول المأمور فيها

نحو

او سئل في المأمور ما اذا كانت الحاربه تساو في درهمين لان المأمور يدعي عليه الرجوع  
بالث درهم بغير المصارف وبكر الزيادة عليها والعول قول المشتري في البيع وقوله  
في الكتاب ولهم بخاربه المأمور يعني بعد خالف الا في هذه العورة يجب الخلف  
لان هذا المشتري يملك ان يكون واقفا للموكل لانه استغنى حاربه بشري بالث  
في الامر به لكن وقع الاختلاف بين الامر والمأمور في مقدار الثمن وفي مثل هذا  
جب الخلف وهذا لما عرفت ان الموكل بالمشتري يترك منزله التابع مع المشتري  
وهذا اختلاف وقع بين البائع والمشتري في مقدار الثمن وانه موجب الخلف  
واذا خالفنا فالخلف في نفسه اذ طلبنا وطلب احدهما وعند ذلك يلزم الحاربه المأمور  
ولو وكله ان يشتري له حاربه بعينه فاستغنى بها فوقع الاختلاف بين الموكل وبين  
الامر في ثلث الموكل امزك بالمشتري بالث وقد استغنى بها ثلث كما امرتني وقال  
الامر امزك بالمشتري بحسب مائة وقد استغنى بها ثلث وفترت من سماعه من محمد  
فالقول قول الموكل ولا يخالفان والاصل في حديث هذه المسائل ان الموكل مع  
الموكل اذا استغنى وقع المشتري للموكل ثلثا فله ان يبيع حاربه ما يملكه  
فان لو وقع الاختلاف من البائع والمشتري ولذا الاعتناء في نوع المشتري للموكل  
فانها لا يخالفان وكون القول قول الموكل مع محسنة كما في هذه المسئلة فان  
الموكل يقول للموكل صرت محالفا بالمشتري بالث كما امرتني بالمشتري بحسب  
مائة فلم ينع المشتري له والموكل يقول امزك بالمشتري بالث وقد استغنى به ثلث  
فوقع المشتري له وفي مثل هذا لا يخالفان وفي المتن في رجل يشتري عبد غيره  
بالثمن او يشتري ذلك العبد فقال الامر استغنى بحسب مائة قال المأمور اخر  
الثمن فالقول قول الامر في محمد رحمه الله فاما من يرى ان يلزم الموكل بالثمن  
بعينه والذي يصح عند اذا استغنى بما سئل من المصارف فيه وان اقام البينة  
فالبينة بينة الموكل في رواه بن سماعه عن محمد رحمه الله وفي ما هو الدراية  
البينة بينة الموكل واذا وكل رجلا يشتري عبد همدى بكذا فاستغنى الموكل عبد  
همدى بالثمن امر به واما العبد الى الموكل فقال الموكل هذا عبدي وقد كان  
لان عصبه الموكل لا يقبل قول الموكل لانه يريد امزك او الثمن من الموكل  
وان لم يكن الثمن مدفوعا الى الموكل فالقول قوله في ان يكون للموكل حق الرجوع  
الرجوع عليه بالثمن مالم يرد بغيره على ما دعاه لان حاصل اختلافهما في الرجوع  
على الموكل بالثمن وعدم الرجوع فالقول قول همدى فلان قد استغنى له لاجل  
وتمت في حق الرجوع عليه بالثمن والمولى يتكره ذلك فان اقام الموكل بينة على عود  
فقد بواحه وان اقام الموكل بينة ان العبد عده فبينة الموكل اولى لانه اثبت  
زياده وهو الرجوع على الموكل بالثمن وفي فتاوى ابي الليث رحمه الله وكل رجلا  
ان يشتري له اداة فاستغنى الموكل وحل به فقال الموكل هذا ليس باني وقال الموكل  
لا يملك اقول فالقول قول الموكل مع بينة لانه انكر الرجوع العبد في هذا العبد الخلف  
ويلزم العبد الموكل ويثبت عليه بالثمن لان سري الموكل وان هذا هو الموكل فان  
سواه نزل عليه وعنف العبد عليه فصار موقرا عليه وهو في ذلك موقوف



عليه وفي المشتق دفع الى رجل الف درهم وامره ان يشتري له عبداً غنياً العبد  
 وقال استترى من هذا الف درهم وقال الامر له ستره وقد اصرحت  
 من الوكا له ولا تستري غنياً فالغول قوله المأمور **المشتق** الناسع مستتر  
 في الصاعه المستفهم لا يملك الا بصاع والاداع من ليس في عمله الا بادن صاحب  
 المديعه او لا لا يملك الا من والحق في الامين ما ذكرنا هكذا كرس في ادوي الصغري  
 الحريه وانه ليس بصحيح والصحيح انه يملك الانصاع والاداع وسيلان ذلك في  
 اخر هذا الفصل ان شاء الله تعالى قال هو رحمه الله في الزايات واذا  
 دفع الرجل الى عرق الف درهم فصاعه وقال استترى بها لو ان اوقالت ان اباؤا  
 بانه انواب صحيح لان الصاعه يد على العموم ونوعه في الراي فكانه قال  
 استترى بهذه الف اي ثلثه انواب شئت ولو في ذلك عن ذلك لانها هنا  
 وكذلك اذا دفع اليه الف درهم فصاعه وقال استترى بها شيئا حائلا ذكرنا ولو  
 قال له اجعل لي من مالك فصاعه الف فاستترى بها شيئا ففعل كان حايروا في  
 شئ فهو الامر وهذا لانه لما امره ان يجعل له من ماله فصاعه الف ففعل  
 استترى الف درهم ليكون فصاعه في يده واذا امره ان يترى كان بمنزله لما دفع  
 اليه فصاعه وهما كان الخواص كما قلنا فهنا كذلك فان كل ثمان الا فاضل يكون  
 بالفضي ولم يوجد الفضل هاهنا من المستفهم قلنا ليس بشرط ففعل المشتري  
 لا يحل له ان يترى انه لو قال لعمري اطلعني عشرة مساكين ففعل ما ز وما زال الامر  
 مستغنياً وان لم يوجد منه الفضل فباعت بمسكين عن استعماله لا يتم  
 وعن فضول الامر كذا هاهنا سرت فيه من الذي يقع من المستفهم عن استعماله  
 لنفسه وعن فضول الامر المستفهم ولو قال ففعل هذه الالف فصاعه ففعل  
 ما دوننا بالشري ولو قال ففعل هذه الالف التوب فصاعه ففعل ما دوننا  
 بالبيع وهذا ان الصاعه يعوقف الاسرائي راى المعترف في المال المدفوع غير  
 ان المعترف في الدراهم عادة يكون بالشري لها والمعرف في الانسان عادة يكون  
 بالبيع ومطلق الامر ينصرف الى المعاد شرعية التوب بتدبيره بما عرفت هان  
 وبأي من كان عند او حينه رضي الله عنه وعندها لا ينفذ بشراؤه على الامر لا يملك  
 والدنا لير ما يتغير الناس في مثله وفي المواد لا ينفذ بشراؤه على الامر لا يملك  
 البتة او تعارض الناس في مثله ولو قال ففعل هذه الالف فصاعه واستترى بها  
 ومع لعل الله يردني شيئا كان حايروا له ان يشتري بها ويبيع لانه فوسن الله  
 البيع كما فوسن الله الشري ومن يبيع له لعل الله يردني شيئا من مفضوده  
 استترى به لا يحصل الايمان بكان هذا والمصاربه سواء فالحاصل ان المستفهم  
 لا يملك بيع ما استترى الا اذا بيع على البيع او ذكر في كلامه ما يد له على امره  
 الاستترى لا يحصل الايمان في يده بملك البيع اما به وبه لا يملك البيع ولو قال  
 رجل لغريمه اني ارد ان اقم صراعا استترى الرقيق والسياب فقال له رجل خذ  
 هذه الالف فصاعه لي اوقالت اجعل لي من مالك فصاعه الف درهم كان حايروا  
 ويصر ما دوننا استترى الرقيق والسياب ولعمري ما تقدم من الكلام دليل على انه اذا

لشري

له بشري هذه الاشياء والمطلق ينبغي بدلالة الحال وبدلالة الكلام سالك  
 الكتاب عن نفسه سوا لافقال كيف يصير ما دوننا لشري هذه الاشياء وان  
 الصاعه تدعى يكون على غير المال ومعنى هذا الكلام ان الانسان كما دفع  
 المال فصاعه ليكون المصروف هو يدفع فصاعه لم يذهب به الى غير غيره ليكون  
 المصروف ذلك العين فلما دفع ما دوننا المصروف بسلام محتمل بغير اجاب  
 فقال المستفهم من اسم الصاعه عند الاطلاق ما ذكرنا وما ذكرنا لا يراد من  
 اسم الصاعه عند الاطلاق عبداً ومطلق الكلام جعل على المعناه اذا وحده  
 المعين حتى لو وحده المعين بان قال خذ هذه الالف فصاعه الى فلان كان  
 رسولاً لا يصير ما دوننا لمصرف واستند في الكتاب بمثلها بل لسان  
 ان مطلق الكلام بعيد بالذلة وسعر المعين فيها ان الرجل اذا قال لغريمه  
 اني اريد الخروج الى الري فقال له ذلك العبد اني اريد البحث الى فلان معارفه  
 الف درهم ففعل هذه الالف فصاعه كان رسولاً وبغير حكم قوله خذ هذه الالف  
 فصاعه عما سبق من المقدمه ولو قال اني اريد هذه الالف فصاعه  
 ما دوننا لمصرف فيها ومعها ان من قال لغريمه اني اريد ان تشتري لي  
 الطبايه ففعل هذه الالف فصاعه صار ما دوننا بشري الطبايه لست لا عير  
 اعتبارا لما حري بينهما من المقدمه ولو قال اني اريد هذه فصاعه صار  
 ما دوننا بشري الطبايه لست لا عيرها ولو قال خذ هذه الالف درهم فصاعه  
 في حوائج كان باطلا لانه الحق باخذ كلامه ما يمنع دفعه الى امره في  
 سبيل العوم وهو فوله في حوائج فان دفعه الصاعه على حوائج مما لا يقف  
 عليها امرها فلم ينفذ المستفهم على تحصيل مفضوده والاستسكان بما امره به ففعل  
 هذا الامر قال في الكتاب الا تترى انه لو قال خذ هذه فصاعه على ان تشتري  
 بها لما ارد به كان باطلا وطريقه ما قلنا ولو قال خذ هذه الالف فصاعه  
 الى الري في الساب او قال في الرقيق او قال في الطعام واستترى المستفهم  
 جميع المال ما اريد به رجل ذلك وانفق من ماله حتى لا يبر صاحبه كان  
 مستغنياً لانه كان يسد ما على رب المال وليس له هذه الوكا به غير امره ولو  
 استترى بعض المال ما امر به وجعل ذلك ما في المال وانفق حتى ان صاحبه  
 فهو حايروا لعمري ما اسدانه على رب المال وفي هذا منع استكال لان المستفهم  
 ان كان مأمورا بالشري كل المال فاذا استترى ببعضه يصير محالاً ففعل ان لا ينفذ  
 على الموكل والخواص ان يقول المالك امره ما يحصل له هذه الاشياء في مصر  
 عوضاً عما دفع اليه فذلك طريقان احدهما ان يشتري بالكل ويبيع في مال  
 نفسه مستغنياً وهذا احسن والثاني ان يشتري بالجميع ويبيع الباقي وكل  
 ذلك مضافاً فيما بين الناس وبأي طريق ما شئت كان ما يرب المال فلهذا  
 نذكر عليه فان قيل الصاعه كما يترى في الساب والرقيق واستحجارا لا يواب  
 الخ والافاق ليس مرسوي الرقيق في شئ فلما قال ملك المستفهم والبيع الوجه  
 الثاني قلنا انما يملك المستفهم ذلك لانه لا يملكه في شري الرقيق وتحصيله

شركة







دريم قال بشر وهو نوك ابو يوسف رحيم الله قال بشر لابي يوسف قول اخر  
ان الرب كذا الامر في المشي ادا امره ان يشري له موكبا هو لا يعشرون في الشري  
هو ومن يعشرون وكل واحد منهما سبوا في عشرة قال ابو حنيفة رحيم الله عليه لا يجوز  
البيع في واحد منهما كذا لا اري انهما اعطيه حصته من العشرة ولا ان العتقة  
لا يقرن الا بالبحر والوطن وكذلك قال ابو يوسف رحمه الله ولو امره بشري  
نوك وهو يبيعه لزمه ذلك حصته من العشرة ولذلك لو امره بغير حطه لزمه  
العتق الا في العشرة وان في موكب المرطين اذا وكل رجلين بالمعصية في  
دين او عتقه ونقصه فلا بد ان يحاط به دون صاحبه ولا يعصيان الامراء ولا يرد  
المسلم من مثل واد وكل رجلين يبعان عبدا له او اذ او شيئا من استباح احدهما  
دون صاحبه لا يجوز ان البيع يحتاج فيه الى الراي وهو انما روي براهما فلا يكون  
رايا براهي واحد منهما كان نصيبه ما اقتضى ذلك من بائعهما فلا يكون  
احدهما بالخصوصه لان الخصومة امر يحتاج فيه الى الراي الا ان احتجنا على الخصومة  
والا فكل واحد لا يثبت على القاضي ونقصه شيئا فاما احتجنا على البيع ولذلك  
اذا وكل رجلين بشريان له دارا فاشري احدهما دون صاحبه لم يجز وكذلك  
ان سمي لهما الشري والبيع والامر يجرى لهما في احدهما ان يشترى بذلك لان تسمية الشري  
ان كان محورا لكل البيع عن النقصان لا يخرج عن الداراه بنظره حتى لو كان الشري  
لشتمه الشري ان كان محوره عن الداراه لا يخرج عن النقصان ولو احتجنا على الشري  
ربما يكتفي بالنقصان وكذلك لو احتجنا على البيع لهما مكنهما الزيادة ولو وكل رجلين  
بطلاق امرانه فطلق احدهما والآخر ان يطلق فهو جائز لان الاعراف المفرد  
لا يحتاج فيه الى الراي ولذلك اذا وكل رجلين باعتاق عتق ما عتق احدهما والآخر  
الاخر فهو جائز لان الاعراف المفرد لا يحتاج فيه الى الراي وفي الجامع الصغير  
اذا وكل رجلين بالطلاق ونكاح لا يطلاق احدهما دون صاحبه فطلق احدهما  
نقض طلاق الآخر او طلق احدهما واحدا الآخر لم يجز وكذلك لو كان بالعتق ولو  
قال لهما طلقا فاحبهما لثما فطلق احدهما واحدا لم يطلعهما الآخر بطلقتين  
لم يقع شيء حتى يحتجنا على ثلث بطلقات ولو وكل رجلين بالخلع لخلع احدهما لم  
يجز لان الخلع امر يحتاج فيه الى الراي وهو انما روي براهما وانما سمي لهما البذل  
ولذلك لما اقتضى البيع والشري وصارا كصلة في حشر هذه السبل ان كل  
بشر يحتاج فيه الى الراي فاذا وكل به رجلان فخلع احدهما ذلك دون الآخر  
لا يجوز وكل يقرن لا يحتاج فيه الى الراي فاذا وكل به رجلان فخلع احدهما ذلك  
دون الآخر جائز ولو جعل امر امرانه سيد رجلين لا يفسد احدهما به واذا وكل  
رجلين ببيع او شري فباع احدهما او اشري الآخر ما لا يجوز الا بغيره الآخر  
وفي المشتق وكل رجلين ببيع عتقه فباع احدهما والاخر ما لا يجوز ما لا يجوز  
وان كان قاسمته فاما لم يجز في قول ابو حنيفة رحيم الله عليه قال  
الحاكم ابو الفضل رحمه الله هذه الخلاف ما ذكر في الاصل وقال ابو يوسف رحمه  
الله وكذلك جائز وفي نوادر ابن سماعه عن ابي يوسف رحمه الله وكل رجلين

مختار

عصومه رجل في دارا عاها ونقصها منه لها مائة فيها ثمرات احد الموكلين به  
قال اخذ من الحى السبد على الدار واقضى بها الموكل ولا يقضى بدفع الدار اليه  
ولكن جعلت للموكل المبيت وكل ما جمع هذا الحى ودفعته الدار اليها وكذلك  
لو كان الموكل واحدا فاقام البيعة على الدار وقسمت الدار للموكل ثمرات  
هذا الموكل قبل ان اذنها اليه فان اجعل له وكبلا واسرا لم يقضى عليه  
بدفع الدار اليه ولا انزلها به بد العاصب الذي نصب عليه قال ابو حنيفة  
الله في الاصل واذا وكل رجلين بعتق ورده له فقتل احدهما بغير اذن صاحبه  
كان صاحبه لا يند شرط احتجنا على العتق واحبها على العتق يمكن  
والموكل فيه فانه لا يند شرط الاستي من عتق الموكل فادان بقتل احدهما  
صار قاتلا بغير اذن غيره فاما فان قتل بغير اذن بغير اذن صاحبه لا يند  
قل واحد منهما ما موري بقتل العتق فاذا بقتل مع صاحبه فاما لا يند  
معنى ما موري بقتل شيء منه هذا اذا بقتل احدهما بغير اذن صاحبه فاما اذا  
قتل باذن صاحبه فانه لا يفتن لان له ان يودع عند صاحبه بعد العتق كان  
له ان يامر صاحبه بالعتق لانه ليس له امر صاحبه العتق الا اذاع الكل من صاحبه  
وله ذلك وكل رجلين بدينان الى رجل بصادقة درهم ودفع الالف اليهما  
فدفع احدهما دون الآخر الغياض ان يفتن وفي الاستحسان لا يفتن لان  
احدهما يدفع كل الالف بغير اذن صاحبه وان صار عاصيا للعقوبة ان العاصب  
بما من الصمان متى دفع المال سلمه من كان ما موري بقتل ذلك المال من جهة  
المالك لما مورا لرد الى صاحب المال الا يري ان العاصب يبرأ من المعصية  
الى وكيل المعصية منه العتق وهاهنا وصل المال الى من كان ما مورا بالعتق  
من جهة المالك وهو المستقيم لا يند ما مورا بالعتق متفق على ان المالك  
اما ما يدفع المال اليه ولو وكل رجلان بدفعها الى ثلث الذي سماه المالك وفتن  
المالك اليه ندفعها للموكل اليه فالقياس ان يفتن وفي الاستحسان لا يفتن لهما  
لان المالك وصل الى من كان ما مورا بالعتق من جهة المالك العتق الثاني والعشرون  
في تركل بعد نوك وفي التفتي وكل اخر عن محمد رحمه الله رجل وكل رجلان بعتق  
كل حق له ثم قارقه ثم وكل اخر بعتق كل دين له بعتق الموكل الاول شيئا من  
الدين بعتق الموكل الثاني ان يفتن من الاول لان الساعه عن وليس يدين ولو وكل  
الاول بعتق كل حق له ثم وكل الثاني بعتق كل شيء له وفتن الاول شيئا من  
الدين فليفتن ان يفتن من الاول وفتن الثاني وكل رجلان بعتق داره التي في  
بومع كذا القصة يد ثلث شي الموكل ثم وكل اخر بعتق ثلث ما وكل به الاول  
في بومع كذا القصة فان كان الاول يد بعتق الدار قبل بومع كذا القصة  
بالمساكن ان يفتن من الاول وان وكل الثاني بعتق الاول الدار ليس  
الثاني ان يفتن لانهما رت بعتق صله لصاحبها العتق الثالث  
والعشرون في المعترفات اذ ادفع المديون الى ديب الدين عبد او ثوبا وقال  
بعه وحدثك منها وحدث في الدار فباع او صرفها وفتن الدار لم تملك الدار



في ذلك هل عرفت من مائة المديون ما لم يحدث الا ان فيه باقتضاها ومصر احداهما  
لو قال بيع الدنانير جعل ففعل بعدد المقيس من مائة عليه كما تقدم في صرف  
شتم الاسلام رحمه الله على باب الرهن المستزى من الوكيل اذ ابايع المستزى من  
الوكيل ثم استحق المستزى من يد الوكيل ما لو قيل يرجع على المستزى ثم المستزى يرجع  
على الوكيل ثم الوكيل يرجع على الموكل في شتمه على الاسلام في باب الشفعة  
وفي وكاله ابايع المستزى من احس حاربه وشتمه المستزى الاول والطلع على عيب  
كان عند البائع لا يكون للمستزى الاول اعلى البائع ولا على المستزى الثاني وفي  
الجامع ايضا في باب ما يكون له رجل حصة بعد كسب الشفعة وحل في يد عبيد  
لا يشترط ان يكون له رجل ان يستزى هذا العدد له من مولاة فقال  
الوكيل بعد ذلك استزيت وبعدت الشئ من مالي وصعدت الموكل يوم الموكل ياد  
المن الى الموكل ولا يلتزم الى مولا الموكل ان اخاف ان يبيع صاحب العبد ويترك البيع  
ويسترد العبد من يده وفي الزوائد رجل في يد مولا له رجل فقال رجل فاما  
العبد ان صاحب العبد ان يبعده بكذا او كذا فبعدت صاحب العبد وسكت في  
واعه منه ونفذ ايضا في البائع عند القاضي وذلك ان صاحب العبد قد حضر  
ومعه الاسر بالسبع واغنام البعثة على ذلك فارد بعض البع او اراد استخلاصه  
المستزى على ذلك فان لم يكن له يتيمة لا يمتنع له قوله لان هذا الدعوى فيه  
لم يرجع لكان السامع في بعض ما به فلما اذ صدق المستزى فيما  
قال فطاهر فاما اذ اسلمت مولاة ابايعه في على ادعائه الامر فصار مولا  
المعبر بالامر فلا يبيع منه دعوى عدم الامر بعد ذلك فلا يرب عليه سماع البعثة  
والخليفة ولم يترك في الكتاب ان صاحب العبد لولده في دعوه الامر واعه  
بعد ذلك والصححي ان الجواب فيه فطير الجواب فيما اذ صدقته او سكت لانه  
اما بايعه بما على دعوى الامر فيبطلت به حق الغائب فلا يملك اطالته فان حضر  
صاحب المهور عند القاضي ومحمد الامر بالبائع ثم عاب وطلع البائع من القاضي  
بغير البيع لانه القاضي الى ذلك لانه لما جحد الامر عند القاضي ففقد طهر عند ان  
البائع كان مضطربا وان العقد كان موقوفنا والعصوي يملك بغير العقد ويكون  
بيع الداني لعانه له وصوي لان يكون بعضا على الحنفية بخلاف الوجه الاول  
لان هذا عند القاضي لم يعان محو صاحب العبد واما البائع يرد ان يتيمة لا يبيعه  
او يبيح المستزى وبشرط سماع البعثة والتخفيف بينهما على دعوى صحته  
ولم يوجد ذلك اما هاهنا بخلافه وان كان المستزى القاضي ان يبيح صاحب العبد  
بانه ما امره ببيع المولى والبائع على القاضي لا يوجب القرض لذلك ولكن يقول له  
امر البائع واد العبد على البائع والطلن والطلب صاحب العبد لان حق القرض  
وتمت الحاق به دليل وهو محو صاحب العبد الامر والتمسح لما جعل القرض  
فول المستزى ففعل قوله محمد فيثبت به عدم الامر من غير يبي اذ ان يبيح  
لغير الشفعة لا يكون محو منه وهو معنى قولنا ان حق القرض قد ثبت للحال  
برويل ولا يجوز ناخيره فطلب البع على ذلك وهذا خلاف ما اذا استزى شيئا ووجده

عنا

عينا فذلك رجلا بالرد بالعيب فاحم الوكيل البائع والبيد وكالته وانتم العيب  
فقال البائع انا اطلب من المستزى بانه ما علم به يوم الشري ولا يبي منه  
بعد ذلك ولا عرض على بيع سند استزاه ولا ابي عن العيب ان القاضي يوجب القرض  
به والذين وهو ان حق البائع في سلبنا وحق الوكيل في الرد في سلبه  
العيب يذهب الا ان سلبه العيب له فحق القاضي بالرد لمن البائع مولا  
بانه التدارك لو ظهر الخطا لان الموكل وان ان البع بعد ذلك الرد لان فضا  
القاضي بالرد بالقسم يذهب طاهر او باطنا عند ان حقيقته رضى الله عنه فوجب  
الناخير ميبا يدين البائع من المظالم حتى قال مستأغنا على ذلك عهد ومعه  
اسه عت ان يرد القاضي لعبد له مال لان التدارك غير ممكن على تدر بطل الخطا  
لان فضا القاضي بالقسم عند لا يثبت باطنا ولا ضرورة الى تدر حق الوكيل في الرد بعد  
طوره اما في سلبنا وحق القاضي بالرد له مال لا يبي المستزى مولا لا يمكنه  
التدارك لان القاضي لا يثبت العقد هاهنا لسوء فضاها وطاها وباطنا لا العاقد  
ينقض العقد والقاضي يعينه على ذلك فيمكن التدارك لو ظهر الخطا ولا حاجة الى ناخير  
الرد وان سلبنا من ذلك المسألة ما اذا كان له رجل على رجل من مولا رب الدين  
بولا يبيح الدين فاحم الوكيل المطالب انا فصب الامر بينه او قال ابراهم منه  
قال القاضي ببول افسس الدين وبيع الامر ولا يوجب ذلك لان فضا او قال ابراهم منه  
قال القاضي ببول افسس الدين وبيع الامر ولا يوجب ذلك لان فضا او قال ابراهم منه  
وطاها فتيقن ان التدارك لو ظهر الخطا ولا ضرورة الى ناخير حق الوكيل في القرض  
بعد طوره كذا هاهنا قال ولو كان صاحب العبد لم يحصر ولم يحدد الوكالة  
حتى مات وورثه البائع فقال ان صاحب العبد لم يصر في البيع لا يلتزم  
العبد لا يباع في بعض ما به وله سلف في على ما مرفان قيل يبيح ان لا يثبت  
المية من حيث انه صار بمنزلة المبيت وقام مقامه لان من هذا الوجه لا يفتق  
الارب ان صاحب العبد لو كان حيا لم يبيح الوكالة مثل ذلك منه فضا لان  
قضا الما يثبت الى قوله اذ صار بمنزلة المبيت فاما مقامه في هذا العين بشرط  
ما به مقامه المبيت في هذا العين بذا هذا العين على ملكه وذلك لا يثبت  
بغيره قوله فلهذا لا يلتزم في قوله وكالته المستزى الحسن من ان حقيقته  
رضي الله عنه اذ وكل الرجل رجلا يبيح ماله على فلان ثم ان الموكل فضا بعد ذلك  
ثم ان الوكيل خاتم العريم فادعي العذير فضا بعض ما كان عليه ومحمد الوكيل  
ولا يثبت للعزيم فاحم الوكيل سند جميع المال فزحها الموكل واغام العزيم  
ببينة بالنقض فانه ان يجد الموكل بولت الا ان يكون ذلك المال فضا بغيره  
يد الوكيل فضا على من يد الوكيل وان صاع من يد الوكيل وقال الوكيل ففقد  
الى الطالب له حط البع الطالب فقط وكذلك ان ان الطالب انه عذرا  
فقصه وان كان قد وكل بعد ما فضا فزح على الموكل بولت ان اقام ببيته  
فحق الطالب قبل وكالته ولا يبي على الطالب وان اضر الطالب بذلك لم يرجع

شتم



على احد الان يكون ذلك المالك فاما بعينه في صد الوكيل فمرد عليه وفيه ايضا  
اذا وكله بنفس ماله على بلان ودفع اليه الصلح وقد كان من بعض الناس  
والمسئلة حالها رجع به ان سنا على الوكيل وان سنا على الطالب فان رجع على الطالب  
على الطالب احد في الدين ادا وكل احديهما بنفسه فبعضه فبعض حتى لو  
هات في يد الوكيل من ماله من ماله الاخر ولكن ادا كان فاما فليست في يد هات من  
فما فبعض الوكيل كما لو فبعض احد في الدين بنفسه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
ماله ولو كان فاما فليست في يد هات من ماله فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
يوسف رحمه الله في رجل استترى بهذا العبد بالثمن درهم من ماله فلان فلان  
فلان اما استترى بذلك المالك المعسر الميرى به لكن عصبته بالثمن فاستترى به بها  
العبد والنفق قول صاحب الالف قال كرايت لو او دعه بعد فبعضه فبعضه فبعضه  
اما استترى به الا ان الفول قوله في المستترى يستترى في يوسف رحمه الله  
يعلم في يد عبيد مقرر بالثمن ادا فاما الغائب استترى من ماله هذا بالثمن  
د رهبر لم يفكر ذلك منه وان اقام المينة ان المستترى وكله باخصومة تبيل  
ذلك وجعلته حصنا فيه ولو كان العبد كلف عبد الفلان فاعني ذلك بالثمن درهم  
وكلني يتصل بالثمن من ذلك على ذلك مينة فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
عن الخصومة فان لم يجره فلو كان له جارية وله ان يفسد الثمن وهو المولاه ولو قد  
ابا عبد بلان وتد وكلني باخصومة مينة مينة واما المينة على ذلك تبيل ذلك مينة  
الوكيل بشري عند بعينه على الموكل ولم يعلم الوكيل فلو كان ان يرد بالثمن  
ولو كان وكله بشري عند بعينه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
ان يرد بالثمن ولو كان وكله بشري عند بعينه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
يعلم الوكيل فليس الوكيل ان يرد بالثمن الوكيل بشري عند بعينه فبعضه فبعضه  
عند اذاه الموكل ولم يرد الوكيل فليس الوكيل فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
بعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
امر الوكيل يعلم بشري عند وامره احتر بشري عند فاستترى به فبعضه فبعضه  
لهذه المسألة في الكتب واما الرواية فيما اذا طلق الشري وعنده الاطلاق على  
المدفوع الشري لمن يمد من ماله يدون التذوق ان لم يكن المالك مدفوعا اليه  
بعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه فبعضه  
**الكفا** في هذا الكتاب يتناول على احد وعشرين فضلا الفصل الاول في بيان ركن  
الكفا وشرايط حوازمها وحكمها الفصل الثاني في الالفاظ التي يقع بها الكفا في  
الفصل الثالث في بيان من يحرم منه الكفا ومن لا يحرم ومن يحرم عنه العمان  
الفصل الرابع في الكفا ومطالبة الكفا بالتعلم وصحة التسليم وعدم صحته  
الفصل الخامس في الكفا بالمالك الفصل السادس في الاجل بالكفا بشرط  
الانوار فيها الفصل السابع في بطلان الكفا بشرط الفصل الثامن في الكفا  
بالمالك على ان يعطيه من وجه كذا الفصل التاسع في الكفا بما ذاب له على فلان  
وكما اقر له من فلان ونما سلكه الفصل العاشر في الكفا التي لا رجوع فيها

الوكيل

للكفا على المكفول عنه الفصل الحادي عشر في براه الكفا بابر او غيره ابر  
الفصل الثاني عشر في الكفا بالحيوان وما استشهد به الفصل الثالث عشر  
عشر في الكفا بالمالك ادا ادعى فساد الكفا له الفصل الرابع عشر  
عشر في الخصومة لو افقعه في الكفا له واغامه المينة عليه  
الفصل الخامس عشر في اخراج الكفا بنفسه عن الكفا له  
الفصل السادس عشر في الكفا له مع ابراه له الفصل السابع عشر  
في احد الكفا له من الموكل وفي المكفول عنه ادا اراد الخروج من  
الضرب في الرجل الذي يامر غيره ان يكفل عن فلان الفصل الثامن عشر  
عشر في الامر بفساد الدين وفي الامر بفساد المالك واعطاه بشرط الفصل  
الفصل التاسع عشر في الامر بفساد الدين وفي الامر بفساد المالك واعطاه  
بشرط الفصل العاشر في الامر بفساد الدين في الامر بفساد المالك واعطاه  
بشرط الفصل الحادي عشر في الامر بفساد الدين في الامر بفساد المالك واعطاه  
بشرط **الفصل الاول** في بيان ركن الكفا له وشرايط حوازمها  
وحكمها اما ركنها فالاجاب والقول عند ابي حنيفة ومحمد وهو قول  
ابي يوسف ولا حقي ان عندهما الكفا له لا يتم بالكفا وحده سواء كفل  
بالمالك او بالنفس ماله بوجه قول المكفول له او قول احبني عنه  
في محاسن العتد او عطاب المكفول او عطاب احبني عنه بان قال  
الطالب لا خرا كفل بنفس فلان في فقال كفلت او قال رجل احبني  
لغيره اكفل بنفس بلان او مال عن فلان فلان فيقول ذلك العتد  
كفلت فبقي الكفا له فوجب ما ورا المحاسن على اجازة المكفول له  
وللكفا ان يخرج نفسه عن الكفا تبيل ان يحبر الغائب كذا له واما  
اذا لم يوجد شيء من ذلك فقال الكفا كفلت بنفس فلان فلان  
على بلان من الدين فاما لا تنفق ورا المحاسن حتى لو بلغ الطالب فبعضه  
يعتد في رجع ابو يوسف رحمه الله وقال الكفا له من الكفا له بالوكيل وحده  
وحده العتد او الخطاب من غير او لم يوجد واحتلت المشاع على  
قوله الاخران الكفا له بجمع من الكفا له وحده موقوف على اجازة الغائب  
او فصح باندا والطلب حق الرد وما بلغ هذا الاختلاف انما يظهر في  
فيما اذا مات المكفول له تبيل العتد من يتول بالثمن فيقول  
لا يواحد به الكفا له في قوله لا يواحد بالوجه لا في حقيقة ومحمد رضي الله  
عنهما ان الكفا له غلبك من كل وجه لالحال وليس باستطاعة فلان فلو ابر  
لا يافد او لا موقوف على ما ورا المحاسن وان كان غلبك بجمع عوض فبعضه  
على المينة واما قلنا بطلان من كل وجه لان الكفا له كفا له غلبك المكين  
له مطالبه لم يكن له وليس يفسد من حق الطالب شيئا من ماله ولا  
مطالبة بل غلبك ما ليس له فكان لا يفسد من حق الطالب شيئا من ماله  
ومنه ولا مطالبة الدين بل غلبك ما ليس له فكان غلبك من كل وجه

الوكيل



والشرع لم يجعل لنا ولاية اسات المالك للغير فلا يملك الواحد لهذا ولا يلزم الوصية  
لانا نملك المالك والوصية مملوكة مصاف الى ما بعد الموت وليس  
يملك المالك خلاف الكفاية ولا يلزم الا لا قلنا قلنا مملوكة من  
كل وجهه والابرا اسقاط من وجه مملوكة من وجه من حيث انه اسقاط  
بم الميرى وحده ومن حيث انه مملوكة بغيره فاما المطلوب لرجل  
اكثر عني لئلا ينقضي او يملكه على او كثر رجل يملك عن المطلوب او يملكه  
وحصل عند المطلوب ان وجد الخطاب او الغيبول من المطلوب  
في محله فانه لا يبيع الكفاية عند ان يبيعها ومحمد رضي الله عنه وهو  
وهو قول اب يوسف او لا الوحد في ذلك ان الغيبول او الخطاب من  
المطلوب وجوده وعدمه غير له لان المطلوب لا يبيع باساعين  
الطالب لو وكل بالاستيفاء لا يبيع واذا لم يبيع المطلوب باساعين الطالب  
في الاستيفاء لا يبيع باساعه في قول الكفاية لا يبيع وطريق  
الى الاستيفاء فاما اذا لم يبيع المطلوب باساعين الطالب في الغيبول  
والخطاب من المطلوب صار وجوده وعدمه غير له ولو علم كان لا يبيع  
لانه عند مملكه وحده من الغيبول وكذلك هذا الخلاف ما لو وجد الخطاب  
من الطالب او من الاجنبي لان الطالب يبيع منه الاستيفاء فبيع منه  
الخطاب والغيبول والاجنبي انما يبيع باساعه في الاستيفاء لا يبيع باساعه  
عنه في قول الكفاية التي هي طريق الاستيفاء هذا او وجد الخطاب  
منه في مرض الموت انما يطلب بالكفاية اجنبيا فانه لا يبيع الكفاية  
عندهما فباستقواء استقصاها وانما يطلب وارثه بذلك فالقياس ان لا يبيع  
الكفاية عندهما وفي الاستقصاء يبيع وجه القياس في ذلك ما ذكرنا  
ان المطلوب لا يبيع باساعه في قول الكفاية فصار وجوده في قول  
وخطابه وعدمه غير له ولو عدم الخطاب من المريض حتى كفل عنه الوارث  
لم يبيع هذه الكفاية عندهما اذا لم يوجد من المملوك له في قول  
بذلك ان هذا الوجه الاستقصاء في ذلك وهو ان الخطاب من المريض  
في مرض الموت وحده من المطلوب من وجهه ومن الاجنبي من وجهه  
اما وحده من المطلوب من وجهه لان المريض مطلوب من حيث الحقيقه  
لان هذا الطالب بالدين واجنبي من وجهه من حيث انه وحده سبب  
شروط المطالبة عن الميت وتوجهها نحو الوارث لان الموت يوجب سقوط  
المطالبة عن الموت وتوجهها الى الوارث ومن مرض الموت سبب ذلك  
فهو الاعتبار بممالة الاجنبي فيكون مطلوبا من وجهه جنبا من وجهه  
ولو وجد الخطاب من المطلوب من كل وجه بان جعل الخطباء  
من المطلوب من كل منبه حال لم يوجد سبب بوجه المطالبة نحو  
فلا سبب سقوطه عنه كما في حالة الصحة لان لا يبيع هذا الخطاب سواء  
خطاب اجنبيا بالكفاية فانه كان المريض مطلوبا من وجهه او اخطب بذلك

اجنبي

اجنبيا لبيع الكفاية ومن حنف انه اجنبي من وجهه لبيع الكفاية اذا اخطب  
بذلك وارثا يوفرا على السهمين خطوبهما يكره للميت ان يملكها لنفسه كونه  
اجنبيا في حق الوارث لا في حق الاجنبي ليمتصا العمل بالنسبه لانا  
لو علمنا ان نفسه كونه مطلوبا في حق الوارث وقد صار المريض في حق  
الوارث كما لاجنبي من وجهه ضرورة الوارث مطلوبا من وجهه بلزمنا  
العمل بهذه النسبه في حق الاجنبي لان الاجنبي لم يصح مطلوبا للمريض  
مونه لوجه ما حتى يصح كالا جنبي في حقه فحينئذ ينعقد العمل بالنسبه  
فان علمنا بنسبه لونه مطلوبا في حق الاجنبي ونسبه كونه اجنبيا  
من وجهه في حق الوارث خلاف ما لو اخطب وارثه في حالة الصحة لانه  
مطلوب من كل وجه فانه لم يوجد سبب سقوط المطالبة عن المريض  
وبوجهها نحو الوارث حتى بعد الوارث مطورا من وجهه بمصر يرد  
العقد واختبا فبيع الخطاب منه خلاف ما لو حصل الخطاب في  
مرض الموت ثم ترك كل موضع وجد اخطاب من الاجنبي حتى تمت  
الكفاية عندهما موقوفه على اعادة الطالب لو اراد ان يكره  
فبيع الكفاية قبل ان يخطب الطالب في حقه ولو اراد ان يخطب  
فبيعها يبيع وان قال الكفيل لغوم اشهدوا اني كفيل لفلان بنفس  
لان الطالب عايب فان انعقاد على ان هذا اشتكائه لا يبيع عنه  
انما انعقاد على هذا ان كفاية وحدها الخطاب والغيبول كان معا  
وان اختلما فالغيبول قول الطالب الذي يدعي ان هذا امره  
كفاية وحدها الخطاب والغيبول حتى لو اخطب الكفيل به **والبيان**  
شروط حواز الكفاية فهو ان يسترابط حواز الكفاية على  
الخصوص كون المملوك به مضمونا على الاصل بحسب الاصل اما  
حكونه مضمونا على الاصل لان الكفاية يجمع فجمع الكفيل على  
دفع الاصل لا لزوم المطالبة بما على الاصل لا بد وان يكون المملوك  
به مضمونا على الاصل فيكون مطالبا به فليزوم التجهيز الكفيل بالمال  
المطالبة به ومن هذا قلنا بان الكفاية بالامانات كالوداع واموال  
المصارفات والشركات باطله لان هذه الاشياء غير مضمونه لاجنبي  
ولا اسلامها واما الكفاية فيمكن المودع من الاخذ صحبة والكفاية  
تغني العارية والمستأخر باطله واما الكفاية بالنسبه **ذكر**  
شمس الامه السرخسي رحمه الله ان الكفاية بتسليم العارية باطله  
فهذا ليس بصواب فقد نص محمد رحمه الله ان الكفاية بتسليم العارية  
صحبة والكفاية عن المريض للمراهن لا يقع سواء حطت الكفاية  
بعض الرهن او بمرده متى بقي الدين وكذلك الكفاية عن الراهن  
للمرتهن لا يجوز هكذا ذكر بعض المشايخ رحمهم الله وذكر الغدوري ان

شايخ



الكفالة للراهن بتسليم الرهن جارية وان هلك سقط الغنائم والكفالة  
بالعبد والامه لا يوجب بتسليم الرهن لا يجوز زسوا كان في بيت المال  
او ايتا من يدور في الكفالة بتسليم المبيع مضمونه وان هلك  
المبيع لا يوجب الضامن شي والكفالة سيد الكفاية لا يوجب الضامن  
شئ الشاهد لبعض الناس القاضي لا يشهد لا يجوز ان يكون  
المكفول من دور المسلمين لا يكتب وعن هذا قلنا ان يسلم من رجل  
سائر معلومه او كراب ارض معلومه واعطاه كفلا بذلك فان كان  
شروط العمل مطلنا حادث الكفالة وان كان شروط العمل على هذا  
الرجوع بعينه فان كفله بنفسه العمل لا يجوز وان كل يتسلم بنفسه فهو  
حاضر وكذا ان كان يلا الى بلد من البلدان واخذ من الكاركي  
كفلا فان كانت الابل بغير اعتنا بها صحت الكفالة كفلا بمحموله وهو الكفيل  
او تسليم الابل وان كانت الابل بغير اعتنا بها صحت الكفالة بالتسليم ولا يصح  
بالعمل عليها وكذلك لا يصح الكفالة بالعضامن والحدود وكذا الكفيل يقض  
رجل عاب لا يعرف مكانه لا يصح ومن شرط ان يكون الكفيل من اهل  
الشرع وسما في هذه المسألة في فصل على ذلك ان شاء الله تعالى وحل  
في حكمها فيكون حكم الكفالة في الحال بوجه المطالبة على  
الكفيل ما على الاصل لا وجوب المطالبة به فالذهب عندنا ان  
يقضى الكفالة لا يجب الدين في ذمة الكفيل اذا جمعت الحاحه الى اثبات  
الملك للكفيل في الدين وقيل ذلك لا يحل الدين واجبا في ذمة من ذكر  
شئ الاسلام رحمه الله في شرحه وسما في بعده من المسائل من  
هذه الجنس ان شاء الله تعالى

**الفصل الثاني**  
في الاضطرار الذي يقع بها الكفالة واذا قال انما كفله بك بنفسك  
فلان اوقات انما يحتمل به هذا حادثة بوجه الكفيل وهذا احوال  
قال انما كفله لك بنفسك سواء له لك لوقال على ان اوقالك به  
صار كفلا وكذلك على ان القالك به صار كفلا وهذا احوال لوقال على  
اسمك به سواء محله على ان اسمك كفالة ووقال هو على حتى يحتمل  
منه كفلا الى ذكرها ووقال انما ضامن لك حتى يحتمل او حتى  
موات او بلفظ اخر يختلف الروايات في هذا الفصل ذكره في رواية  
ابن سليمان رحمه الله انه يصير كفلا وذكره في رواية اخرى في حقه  
ابن ابي شيبة لا يصير كفلا بل ليس في المسألة اختلاف الروايات ولكن  
ما ذكره في رواية اخرى في حقه رحمه الله جواب التباين وما ذكره في جواب  
ابن سليمان رحمه الله جواب استصحاب لوقال انما ضامن لك  
او بمعرفته فانه لا يصير كفلا وكان بمنزلة ما لوقال انما ضامن  
لك على ان اذ لك عليه او اوفيك عليه وذلك لا يكون كفلا كذا هي

وفي الشئ في حقيقته رحمه الله منه رايه لا يلزمه وفي قول المالك  
يلزمه وعلى هذا معاملة الناس وكذا قال اسابي بلان برسن  
قال العتقة او جعفر يكون كفلا وهكذا ذكره في الامام  
في شرحه وقال العتقة او اللبث رحمه الله في شرحه وكذا  
قال بلان اسنا است لا يكون كفلا ذكره صدر الاسلام  
رحمه الله في شرحه وفي احاس الناطق اذ قال لك عندنا  
هذا الرجل اوقات جيا ووقال الى اوقات دعه الى فهذا كفالة  
ورايه في بعض المواضع ان له اوفك به عند اخذك لك هذا  
المالك فموات به عند الزمة المال واذا قال هو له في يدي ان  
يكون كفلا ايضا اذ قال ان برسن بلان است من يدهم فلهذا  
وعدلا كفالة وبعض مشايخنا قالوا في قوله اخ موسى بلان است  
من جواب كرم ان هذا كفالة بحكم العرف وكان الشئ الامام الاجل  
طهرم الدين المرعي في رحمه الله يعني بانه لا يكون كفالة وكذلك  
كان يعني في قوله في جواب ماك برسن است جواب ماك بونكم  
انه لا يكون كفالة وعن القاضي الامام ركن الاسلام على السعدي رحمه  
الله انه اذا قال دين بلان جارية سواء لو لدن جواب ماك برسن  
ان هذا لا يكون كفالة ولا يوجب قنات الشئ ان من قال لغيره  
الدين الذي لك على بلان انا اذ دفعه اليك انا استك اليك انا افقته  
لا يصير كفلا ما لم يملك بلان ذلك على التزم بحقه قوله كفله صحت  
على الى وكان الشئ الامام الاجل طهرم الدين المرعي رحمه الله يقول  
اذا اني بعدك الاضطرار مني الا يكون كفالة واذا اني بها مطلقا بان تاست  
ان لم يودن بلان مالك عليه فاما اودي فاما اذ دفع بصير كفلا ووقال  
هو بطرما ذكر في سائد الصاوي ان من قال انا اخرج لارمه واذا قال  
ان دخلت الدار فانا اخرج لارمه الى اذا دخل الدار واذا اهل الرمانس  
رجل ودفعه الى الطالب ويرى منه شر ان الطالب اخذ المطلوب فقال  
الليل دعه وانما على فاني اودعه وان على شكل فاني مملك وهو  
لازم له وهو كفله بنفسه مع ما كان عليه وهذه ضاه اخرى سنداه  
وهذا الجواب يظهر في قوله وانما على شكل كذا في شكل في قوله وانما  
على فاني لان هذا اخبار عن كفاية الماميه ولكن الوجه منه انه ادير  
العمل بمضمونه هذا اكلامه حصل بخار عن قتالة اخرى في التسليم لان  
القتالة الماميه لو لم يمت فان حكمه في التسليم حكم كفاية حصل صار  
منه ولما مال وهذه ضاه اخرى سنداه عن هذا العذر انه لم  
يوجد من الطالب قول هذه الكفالة والقول من الطالب ركن  
وجرد افعاله عنه في حقيقته وهذه الجواب لابل وجدا قبول  
ولكن دلالة كفاية ترك الممان به بعد قوله دعه وان كفله رايه

السلامة



دليل قوله الكفالة وفي المتن من الحسن اذا قال الرجل لغيره وهو لا ارم  
 بوجه حل عليه فانما او بئله في التماس بذلك وفي الاصحان يكون  
 كماله بالنسب واهل المدينة اغانا واهل حياة الكفالة كفل فلان  
 لوجه فان ويريدون بذلك التمس وفي نص في الكفالة الوجه  
 في المتن كلف فلان من مملوكان ووجهه فورا عن خذاف اهل  
 المدينة وصار الاصل في حش هذا ان كل ما صح اضافته الطلاق في  
 النص صح اضافته الكفالة اليه واد اختلف الكفالة اليه المعنى  
 لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في كتاب الكفالة ولا في  
 كتاب الطلاق وعلى من العتقة ان يذكر الصلح رحمه الله انه  
 لا يصح الكفالة ولا يصح الطلاق الا اذا سوك به جميع البدن ولو  
 حل بوجه صح في مفضل الروح حاشا ولم يدعى في الطلاق في  
 النوادر ان نص اضافته الطلاق اليه في فصل في كتاب  
 الطلاق وتتم مكرها قالوا ويبني ان يصح حتى كان الزوج مضامنا  
 الى المراه وفي نوادر من ناعه من محمد رحمه الله رجل له على رجل  
 قال فقال رجل لغيره سمعت لك ما على يدان انا قصبة قتة بغير  
 منه وادفعه الدنان لم يضره على من المال ان يدفعه من ماله  
 انما هذا على ان ساقاه وادفعه اليه وعلى هذا ساقى فلان الناس  
 ويترد على مذهب من رجل الف درهم فمضاه المصوب منه  
 واره احدى ما منه فقال له رجل لا تقبله ما ما من نصا  
 احدا وادفعها اليه لونه ذلك ولا يسه هذا الدين ولو كان  
 القاصب استعمل الا لغيره وما رد بها فان هذا القان باطلا  
 وكان على حان القاصي والله اعلم الفصل الثالث  
 في بيان من يجوز منه الكفالة ومن لا يجوز وفي بيان من يجوز  
 عنه القان ومن لا يجوز قال محمد رحمه الله في الاصل ولا  
 يجوز كماله العبد فورا او المولى اياه في اذنته سواء كان العبد  
 محمورا عليه او ماله وناه في الصارون فالاذن بالخاره لا يكون  
 ادنا ما كماله لان الداء تحت الاذن بالخاره الصاره الكفالة  
 من المولى فلا بد من تحت الاذن وان ادن له المولى بان كماله كليل  
 عن المولى او من احس بالحق الكفالة من المولى لان اذن  
 المولى العبد الكفالة لا يصح في حق مراه العبد لانه يتردد على العبد  
 بدنه بدمان فان سلكه بدنه مراه واداه لم يراه في حق  
 المراه العبد صار الحال بعد الاذن في الحال كماله وعلى الاذن لو  
 كفل لا سواء حد من الكفالة قبل النص كذاها نصا حال ادعي  
 العبد من المولى بعد النص وقد كان كفل ما دونه لا يرجع بذلك  
 على المولى فلا يصح موجه في الاخره فكم لا كفل المولى عن محمد

خازن

اجازت الكفالة وادنا دي مدعو العبد لا يرجع على العبد ولا الكفالة  
 حال وموجعا سمعت من موجه الرجوع ولذلك يجوز كماله العبد  
 محمورا عليه او ماله وناه في الخاره وسواء ادن له او في الكفالة  
 او لم يادن له لان ادن الاب للصبي الكفالة باطلا لادان محمورا  
 هو بصر والبرع مراه حل تحت ولا يسه الاب فلا يملك الاذن  
 مال ولو مال لرجل من رجل مال فاد حل المطلب ساسه في كماله  
 دد المال ومذرا هو ولم يحل كان باطلا مان بصر واقر الكفالة  
 حل البدع ما مره باطلا لانه كماله باطله وان حدد الكفالة  
 بد البدع تحت الكفالة هذا اذا كان الدين في الاب فان كان  
 الدين من الصبي فان ادى الاب او الوصي شي للصبي بالنسبة  
 او من الصبي حتى تمت المال لصاحب الدين ومن نص الاب او الوصي  
 فغائه المال جار وماله نص في الاب او الوصي باطل اما غائه المال  
 لاه الرزق شي فان يترد قبل القان فان لم يلقان فان يرجع بذلك  
 المال عليه فلا يكن هذا القان نورا ولا القان نص في الاب والوصي  
 فانه الرزق شي فان يترد دد قبل هذا القان وهو احضارها  
 محلي القان فان سوما ولو محلي رجل نصي ان كان الصبي فاحضارها  
 الاضارة الكفالة وان كان الصبي محمورا عليه ان حاشا عليه  
 ومن تحت الكفالة وان خاطب احشا ومن منه موفى على  
 اجاره عليه وان لم يحل عليه ولا احشا وانما خاطب الصبي  
 فالكفالة على القان على مولى ابي حنيفة من الله تحت  
 لا يصح الكفالة وهو قول محمد رحمه الله وعلى قول ابي يوسف  
 رحمه الله يجر لان مخاطبة الصبي وهو ليس من اهل قوله الكفالة  
 لا من لها فخرجت هذه المطالبة من الصبي والكفالة لا يصح  
 وحده مندها خلا لا في يوسف وان كفل رجل عن صبي بنفسه  
 او بامه يادن وله او بغير اذن وله تحت الكفالة سواء كان  
 الصبي محمورا عليه او ماله وناه في الخاره لانه كفل محسنا  
 معصون على الاصل محسنا لا يملك من القاية وهو مذهب الثلج  
 لا كليل فظاهر واما الكفالة بحق مضمون على الاصل اما اذا كانت  
 الكفالة مال على الصبي فظاهر انما واما اذا كانت الكفالة غيره  
 فمحسور الصبي محسور القان فان الصبي ماله في القاية لا يملك  
 عليه تحت حفيه اذ هي عليه المحسور مان قبل او مان مولى  
 وان كان الصبي محمورا عليه محسورا محسورا محسور الحق عليه  
 لانه الله اذا ادعي حفيه عليه مان قبل لان الصبي مراه القان  
 القيل من محسور لا يملكه اليه ان كان لا يملك محسوره للراية  
 شرا اذا تحت الكفالة واخذ القيل باحضار الصبي فاد القيل

شبهة

الأمانة  
 www.ajkhal.net



ان عمر الصبي بعد على وجهه ان رجل الغالة باذن من أبيه عليه عمر الصبي  
 على ان يخرجه لان باذن من أبيه على الغالة منه جاره لا بد الا ان  
 بالغالة من الصبي امرضا ما عليه من الدين والحب والوصي ملكات  
 الامور ما يكتسبها من الغالة من الدين على الصبي ملكات الامور ما يكتسبها  
 عنه واذا كان الامر بالغالة من الصبي منها ما ينزله امر الصبي بعد  
 النوع والبالغ اذا امر اخر ان يكتسب منه اذا طوبى الكفل باحتواء  
 كان له مطالب الكفول به حتى يخرجه واذا كان لغرض من من يخرجه  
 ان كان من اذن الصبي انما لا يخرجه الصبي على ان يخرجه فان كان  
 باذن الصبي فان كان الصبي ما دون ما في القارة يخرجه على ان يخرجه  
 ولما اذا كان منه مال باسمه وادى كان له ان يرجع ذلك عليه لان  
 اذن الصبي المادون في الكفالة بنسبه وبما عليه من المال مسترعى  
 وان كان لا يجوز كماله من العتق لان كماله من العتق من منتهى  
 العتق من وجه وهو ليس من اهل ان يرجع على غيره اما الاذن بالكفالة  
 عنه طلب الترخ عليه وهو من اهل الرجوع عليه وان كان الصبي محجورا  
 عليه لا يخرجه ان يخرجه الكفل لان امره بالكفالة لم يصر باعنا  
 انما ما ومنه ان يخرجه حيث اشاء من لان المحجور لا يملك المعاوضة  
 بصاد وجود هذا الامر والعدم ينزله حداف المادون لان المادون  
 بذلك المعاوضة مع الامر بالكفالة منه من حيث اشياء معاوضة في  
 بيع مرتبة اشياء وان كان الصبي عتقا جازي فطلب ابوه من  
 رجل ان يصنه قصبة فان جازا واخذ به الكفيل ولما وصيه  
 اوجده اذا كان الاب منيا ولما كان الصبي اذ لم يكن له ومرة  
 حده وان عاب العلام واخذ الكفيل ابو العلام ومال ان امره  
 ان اخذه محض فان الاب يوجده من حيث يخرجه او ليس له من  
 الاب امره بالكفالة من الصبي فان يخرجه الامر بالكفالة من العتق  
 لا يثبت للمادون حق مطالبه الامر بالرجوع الى من مال العتق  
 اكمل شخص فدايه من فلا يكتفل وعاب المطلوب ان يكون له  
 ذلك ولكن طريقه ان الصبي في قصبة يخرجه ويخرجه ويخرجه  
 العرف من هذا ومن ما اذا مال الرجل لغيره اكمل من فلان كان  
 من الكفول بالنسب ليس به الامر بالكفالة وقصبة لطلب  
 باحتواء حكمه في قصبة ويخرجه فطلب به حكم الامر بالكفالة  
 ولا وجه اليه لان يخرجه الامر لا يثبت المطالبة بمقتضى الذي اشتره  
 عنه باسمه رجل دفع الى يبي محجور عنه من قصبة فاستقيا على شكل  
 فاشان ومن الدافع عن الصبي بعد العتق لا يجوز له من  
 بالبرغم من على الاكفيل وبما له لو من كل الدافع بان قال  
 له ادفع اليه من على ان يخرجه ان يخرجه بهذا العتق من الدافع يجوز

وطريق

وطريق الجوار ان الصبي من بعد سرور الفقه وامراله بالدفع الى الصبي  
 صوب من الصبي عن قصبة وكذا الصبي الجوار اذ باع شيئا من اثاره  
 وكل بالدرج بالمرتبة ان كل بعد شيئا من الصبي التي لا يجوز ان  
 كان قبل ولا جاز وفي بادون من الامور درجة الله في اخرها  
 الاذن للصبي والمصوب وفي المقتضى بعد محجور عليه امره شيئا  
 فمن رجل لقايه التي عليه لا يجوز الكفل الكفيل ولو من النافع  
 عليه كان ما من الله اعلم بالصواب في كل  
 في الغالة ومطالبه الكفيل بالسلم ووجه السلم ويخرجه فان  
 بدرجة الله ما اذا كفل رجل من رجل ولما يخرجه به وطريق  
 ما عليه عند القاضي حده القاضي من من يخرجه من مال ولا يحسنه  
 في اول المهر يعني في اول مهره بوجه الطالب الا ان القاضي وان  
 يحسنه بعد مرتبة اوله يعني بعد ما من الطالب الامر في  
 القاضي من مرتبة اوله وامر القاضي بالاشارة به وبوعده بالمحس  
 ولم يات به الا ان يحسنه القاضي وما قبل المسبب اذ كان الكفل  
 من اياما اذ امان مكر الغالة واقسم عليه الله بذلك او اجعل  
 تلك القاضي بحسبه في اول مهره بامر الله ولما في هذا  
 الموضع خاصة في الحقوق كلها اذا كان من عليه الحق من  
 القاضي له بحسبه في اول مهره بامر الله وهذا اذا كان الكفيل  
 قادرا على السلم في المال فان كان عاجلا من السلم ان عاب الكفول  
 به الى مدة اخرى ولا يوفى مكانه وانما الطالب والكفيل على  
 ذلك سقطت المطالبة من الكفيل الطالب الى ان يوفى مكانه والكفيل  
 واخذ به وبمراة السلم ولكن كفل قدر الحسب والذهب  
 ولتوفى منه كفيل فاما من ذلك الوقت وكسب حبل الا حسبه  
 وهو من له بالرجوع الكفول له بعد الحرب مردها ان كان الكفيل  
 يادر على رده فان كان معاوين اهل الحرب مودعة ان من  
 لم يخرجه من رده او رده علينا اذا طلب ما كفل كفل الذهب  
 والحسب وان كسر من مادرا على رده بان كسر يخرجه مودعة  
 على الوجه الذي قلنا ما كفل لا يواحد له وان وقع الاختلاف  
 من الطالب والكفيل فقال الكفيل لا عرف مكانه وقال الطالب  
 يعرف مكانه فان كانت له حرجه مودعة يخرج الى موضع معلوم  
 فيجاء به كل وقت والقول قول الطالب وبمراة الكفيل ان يخرجه  
 الى ذلك الموضع وطلبه واحتواءه لا الطاهر غا هذا المعنى وان  
 لم يكن ذلك من زمانه فان كان الكفيل لا يخرجه من الكفيل  
 وهو المفضل مكره لومر المطالبة اياه والطالب مدعيه ومالك  
 بمصحه لا يثبت الى قول الكفيل وحسبه القاضي الى ان يخرجه



لان المطالب كان سوجه عليه ولا يصدق على انما طامع في نفسه ما يقول بان  
انما المطالب منه انه في موضع اذا امر الفعل بالذهب الى ذلك الموضع اعتبارا  
للمال بالنسبة الى ما ساسه وفي المتن اذا حصل الفعل بالنسبة الى المال  
وهو ان المكفول بالنسبة الى ما ساسه بعض الاسماء كمن امر ان يوحده  
كل بالنسبة يخرج من الحق حتى الى ما ساسه كمن امر ان يوحده  
الفعل بالنسبة الى ما ساسه فادرا على ذلك المكفول به حتى لم يطالب  
به فلهذا لم ينسب اليه كمن امر ان يوحده الله انه لم يرد ذلك واذا حصل  
ان له ذلك وصدق الاسلام روجه الله انه لم يرد ذلك واذا حصل  
المكفول بنفسه من او غيره يواخذ المكفول به بهذا الملقب بالاصل  
لانه ما ذكر على السلام بان يودي ما جبره ماله او هذا اذا كان محسوبا  
في سائر اخره من ما ذكر اخره ما اذا كان محسوبا في سائر اخره  
فما لكفاله في حق الناصر الذي يحاسبه الله بالنسبة ولكن الناصر يرحمه  
من الحق حتى يحسبه سعة الله الى الحق ما اذا كان محسوبا في  
الحق الذي دفعه مما لكفاله ولكن في حق ما من اخره ان كان في  
في الناصر ما ان اوصى في حق الناصر ان يواخذ المكفول  
بالسلام في الاستحسان لا يواخذ ويكون الحكمه فالحكمه ما اذا كان  
محسوبا في حق الناصر لان حق الناصر او حق الناصر في حق  
المعسر له محسبه ولما قالوا لا اؤاخذ احدنا حتى فان بعد الثاني  
ان يذهب بالمعسر الى حق الناصر الاخر خلاف الحق الذي في سائر  
اخر في المتن اذا كان المكفول بالنسبة محسوبا في حق اخر في هذا  
المعسر في القاص امر المطالب ان يذهب الى الناصر الذي جبره ويؤخذ  
محسبه عنده واذا حصل بنفس محسوس فان كان في حق هذا الناصر  
الذي دفعه المحسونه جازت الكفاله وان كان في حق ما من اخر  
او في جبر امر او فان يرد اخره لا يصح وقال بعضهم الكفاله  
صحبه على كل حال وفي الحل وادام الكفيل المكفول بنفسه في  
الحق لا يراعى المال اذا حصل المكفول بالنسبة بعد الكفاله قاف  
منها روجه الله هذا اذا كان محسوبا في حق ناصر اخر ما  
اذا كانت محسوبا في حق الناصر الذي دفعه المحسونه الله  
فمنه اختلاف المسامح روجه الله قال بعضهم لا يراعى ما من  
على انه يراعى وهو الصحيح وعلى فاني المسامح ان يراعى  
اذا كان محسوبا في حق الناصر الذي دفعه الكفاله فيه استحسانا وان كان  
محسوبا في روجه المطالب من الناصر في حق الكفاله وفي الناصر  
اذا لم يكن في الحق المطالب يراعى الا حاشا اذا كفل من اياك  
والفعل روجه في الحق من الناصر يراعى ولو على سبيله سرحس  
ناشأ من ان لمالك الفعل وهذا الحق الثاني سوى الحق الاول سرحس

ان كان الحق الثاني من امور الخادمه ان لم يكن هذا الحق وان كان الحق الثاني امور  
السلطان فليس له ان يملك في هذا الحق وفي المتن اذا حصل المكفول  
بنفسه في حق هذا الناصر يرد من روجه ناصره الناصر في حق المطالب  
فقال المكفول المطالب قد دفعه اليك وان يراى منه وهو محسوب عنه  
رسول الثاني من الحق المكفول يردك من الكفاله ولو قال ذلك فقام القاص  
والطالب عامر المكفول به يرد من الناصر وقال في الاصل اداسا  
المكفول المكفول بنفسه في القاصه لا يرد فان يملك في سائر اخره ان كان  
سائر اخره في حق السلطان ولا يراعى لاسا وان كان معاقبه سلطان يراعى  
وصلا على وجهه ان وقعت الكفاله بطلقه وكسر شرطها المحسب  
السلام في الحق الذي وقعت منه الكفاله فليجول في حق حقيقه رضى  
الله عنه من او على قولها لاسا واما اذا شرط السلام في الحق الذي  
وقعت منه الكفاله فليجول في حق حقيقه رضى الله عنه فليجول  
اختلف المسامح منه واستمرط السلام في مكان يملكه في الحق الذي  
وقعت الكفاله منه في غير ذلك المكان من ذلك المعسر في حق  
الاصل انه يراى الكفيل ولم يرد في حق ما وذكى المحسوف روجه  
الله من الحق يوسف انه لا يراى وهو القياس في القياس قول  
الحق يوسف والا حسان قول الحق حقيقه وسحر من الله فلهذا  
الناس والاحسان اسما في يرد عاده فلهذا لا يراعى الحق الذي  
فلهذا يرد المطالب من طر به بل يعين على الكفاله في باب العاين  
فاذا كان يرد من ماد يراعى الذي عليه من يراعى محسب  
مرامه هذا الرط فاشا والاحسان والحق ان هذا اشار محمد رضى الله عنه  
في الكتاب ناك روجه في الحق والمكفول لا يستطيع ان يمس عنه  
ولو شرط على الكفيل ان يملك في غير مكان المحسوف في الاصل انه يراى  
فالوا هذا اذا لم يكن له في الحق المكفول الاستماع والى في حق  
المحسوف على الاصل والى والى اشار محمد روجه الله في الكتاب  
حت ناك فان المكفول لا يستطيع ان يمس من الطالب وكان العيب  
انه نكر الله روجه الله يقول ان هذا الرط في روجه ما هذا  
الموضع المحسوف المحسوف من الطالب يراعى المحسوف المطالب  
محسوف رماه هذا الرط وان كان في موضع فاده اهدد الموضع  
انفسه لا يحسبون المطلوب من الطالب بل يعينون الطالب  
على روجه الحساب الناصر لا يجب مرامه هذا الرط فورا اذا سلم  
في الناصر في مكان اخر فادام الكفيل المطلوب بنفسه الى الطالب  
وليس قل بنفسه الله حقيقه الكفاله فلهذا في حق الاول ان  
له من طالب الطالب السلام من الكفيل وفي هذا الوجه لا يراعى  
الكفيل فلهذا ذكر في الاسلام روجه الله في روجه مال الكفاله قد صحت



وفي انك في ارضها ان اراد الكفيل السلم بحقه الكفالة قبل او اسحق  
 في عمل سرقته الكفيل اسفقت فذلك ان عمل كذا او اسحق سرقته قبل  
 كذا ما اراد ان يبيع به سرقته على هذا الوجه لا يبيع الكفالة ما اذا اطلق  
 فقد وقع النكاح في ارضها على هذا الوجه فربما اذا مال الطالب  
 قد مضت شرايات من مدان هناك سرق الكفيل وجعل يظن  
 الاثر ان بالنفس على الاثر بالنفس من جهة الكفالة هذا جله  
 ما ذكره في الاستلام في حقه وذكر في السهم الواحد احد  
 الطوابع رحمه الله في هذا الوجه سرق الكفيل وذكر في سرقته  
 الرحمن رحمه الله في حقه اذا سرق الكفيل المفقول به الى الطالب  
 منه ولا يشرط السلم بحقه الكفالة ولا السلم بعد طلبه الله وادفع  
 الكفيل المفقول به الى الطالب زمان الله اليه بحقه الكفالة والى  
 الطالب المفقول به على المفقول وسماه انه سرق ولا دفعه  
 للمؤمنين الكفيل وادفع المفقول منه الى الطالب وانما دفعه  
 اسأله في حقه الكفالة فان سرق الطالب على المفقول سرق الكفيل  
 من الكفالة كالمسلم الكفيل بنفسه سرقه ان يحد رحمه الله  
 شرط في هذا المسألة السلم في كفاية فان مال سرق الاسد  
 هو راد رحمه الله قال لا يخفى شرط السلم من كفاية فان سرقه  
 محتاج اليه اذا كان بنفسه لئلا يكل واحد منها بعد على حده ما  
 اذا كان بنفسه كل واحد مالا خاصة الى درمات واحد او كل الطالب  
 وحده ان يحد له لئلا من الطالب شمس معه على وجهين اما ان  
 اصناف الوكيل الكفالة الى نفسه وفي هذا الوجه حق مطالبة الكفيل  
 الموكل وهذا ما عرفه وكاتب الوكالة ان حقوق المفقول ترجع الى من كان  
 المتقدم فاما الله وادفع الكفيل المطلوب الى الموكل برغم  
 الوجه معهما احسانا كما في الله اذا دفع الموكل الى الموكل رتب  
 هذا الحسنة الفاضلة او سرقه اذا سرقه الكفيل الذي عليه فان  
 اصناف الكفيل بنفسه حق مطالبة الكفيل بالسلم ولو سرقه ولا يملك  
 الى المدين فان اصناف الكفالة الى الذي مال اعطى كذا  
 منكم الله في حق المطالبة للذي وادفع الموكل الى الذي ما اذا سرق  
 الى الثاني او سرقه لا يملك الله الله الله في حق المطالبة  
 في الكفالة بالمال كل من وجب على الضمعة في ذمته ان  
 مرادكم ادركوا ان ما دونت له او محرم عليه اذا كثر له اسان  
 محنت الكفالة اذا كان الكفيل من يبيع سرقه وقد سرقه  
 في حقه الكفالة ولا يجوز الكفالة بالسلمية منه الى حقيقته  
 ومن الله كنهه ومنه ما يجوز ويحق الكفالة بالخراج دفعه في الخلق  
 الصنف وفي كل موضع صحت الكفالة وادى الكفيل ما كثر به من

عنه

عنده وجع على المفقول به اذا كانت الكفالة بامر المفقول عنه ولا يرجع  
 عليه في الادا حق من كذا ومن الوكيل الذي مال له ان يرجع  
 على الموكل قبل ان يودي بنفسه وادى الكفيل من عند  
 نفسه ما كثر به وجع على المفقول عنه ما كثر به في ادائه  
 حتى لو كثر بالحداد وادى الوكوف مال ويجوز له من له  
 الدار الصنف على المفقول عنه بالربوب لان رجوع الكفيل  
 على الكفالة ما لا يرجع اذ دخل تحت الكفالة وفي بين  
 الكفيل وبين المامور بينهما الذين فان المامور عما ادى من  
 رجوع ما ادى حتى ان من امر غيره بشا دونه وهو كما في فادى  
 وهو ما يورد ما من له رجوع المامور بالربوب انما لا يرجع  
 من كذا في كذا لاداءه من غير الاثر والاداء في العمل  
 الثاني لم يوجد الا في حق الرابطة وفي العمل الاول ان  
 وجد الامر لم يوجد الاداء وادى رجل من رجل مال وادى  
 المفقول عنه المال الى الكفيل قبل ان يودي الكفيل الى المفقول  
 سرقا اذ ان له من ذلك من الكفيل فكذا على من اما ان يخط  
 المفقول عنه المال على وجه الرابطة بان كونه مطالبة الكفيل  
 فاعطاه المال وما جده وادفعه الى المفقول او اذ دفعه  
 على وجه الافصا وفي الوجهين لم يرد ان سرق المال من الكفيل  
 ومات الله ابو الله سرقه الله اذا كان الاثر على وجه  
 الرسالة فله الامر اذا مال والله محد رحمه الله في  
 باب الكفالة بالمال في الوجه الاول اذا لم يكن الاثر في المفقول  
 لو طالب الطالب المطلوب اخذ الكفيل حتى فسخها الطالب او و  
 عليه خلا قاله الحسن فان كان الطالب اخر المال من الكفيل  
 منه وقد اخذ الكفيل المال من المطلوب فطالب ان الطالب  
 فادى الطالب المطلوب ان اخذ الكفيل حتى يرضى ما دفع الله  
 او يرضى بالرضا الى الطالب واذا كان لرجل على رجل  
 الف درهم سرقه رجل فطالب به رجل ولم يسل في الكفالة  
 اجل فانه يصير كذا بالمال الى ذلك الاجل لان الكفيل سرق  
 من الكفيل فاما يكونه بالربوب الاصل الذي انه لو كان عليه  
 الاصل الف درهم يوفى فكل بما دجل ولم يمس الربوب فانه  
 يصير كذا الربوب والمضى ما ذكرنا بان مات الكفيل قبل الاجل  
 حتى عليه حاله لان الاجل ثبت للكفيل والاجل عند ما سرقه  
 بحيث من له الاجل والاداء في ذمته الكفيل الذين من الربوب  
 لم يكن لهم ان يرجعوا على الكفيل ما لم يسل عند ما كان له  
 رضى الله عنهم لان الكفيل انما يرجع صدر ما لم يمس الرابطة وقد





البرية الموحل والمحل اريد من الموحل فلا يرجع بالموحل الا يرى انه لو  
 كثر الموقوف وادب الجهاد ساعيا لا يرجع اليها دعي المدة وانما  
 يرجع الموقوف ولو ما است الذي عليه الاجل قبل حلول الاجل حل  
 المال على الذي عليه الاجل حتى يوحى المال من الرقة حاله وان  
 لا ينفط الاجل في حق الفاعل لان الاجل استلحق عن الذي  
 عليه الاجل فمن من حقه فان حو له بان استلحق الاجل ومما  
 لا ينفط في حق الفاعل لان الاجل استلحق الاجل ويدان بل  
 الفاعل رادده لم يفتك معارجل في سنة معدا على وجهه اما  
 ان كان الاجل مضافا الى المال المكفول به بان مال مكنت معاد  
 الى سنة فان كان مضافا الى المال ودر من به الطالب من الاجل  
 في حق الاجل والفعل معا وان كان الاجل مضافا الى الكفيل ورضي  
 من الاجل في حق الفاعل ولا يستحق في حق الاجل لان التام  
 براه بوقته معنى بالراه المؤبد والراه المؤبد اذا كانت مضافة  
 الى المال بان مال الكفيل بتطالبه فالحق على من ساه على ان  
 يرضى من الفاعل الطالب دللته الراه في حق الفاعل ولا يستحق  
 الراه في حق الكفيل فلذا في الاموال الموقوفة وهو الاجل واذا  
 كان لرجل على رجل الف درهم بوجهه فله ان يملك ما كثر من الاجل  
 مثل ذلك الاجل اودونه او اء منه فهو حار والمال على الفاعل  
 الى الاجل الذي يملك ولو كان المال حلالا على الاجل والفعل واجبا  
 للفعل المكفول عنه الى اجل صح الناحية في حق الكفيل والكفر  
 عنه ولا يصح في حق الطالب حتى كان للطالب ان يطالب في  
 المال ان ساء الفاعل وان ساء المكفول عنه وادى الكفيل  
 لا يرجع على المكفول عنه بالرجوع من الاجل وان احل الطالب المطلوب  
 الى الاجل صح التناخي في حق المطلوب والفعل معا وان  
 احل الكفيل الى اجل صح الناحية في حق الكفيل خاصة وان  
 ادب الفاعل في هذه الصورة وهو ما ادب الطالب الكفيل  
 خاصة فله من الاجل لا يرجع على الاجل قبل منى الاجل وانما في  
 الروايات وادى كان لرجل على رجل الف درهم من ثمن بيع او  
 عصب وما شئت فما حل الطالب انك من الذي عليه الاجل  
 السنة فاني ان فعل كان المال حلالا عليه وعلى الفاعل وصار  
 الموقوف لا يملك على قول من يقول لان هذا القابل سوى من الاموال  
 المؤبد وبما ابر الموقت وانما كل على قول من يقول بان هذا القابل  
 بان زده في حق الفاعل على ما في سعة هذا ان شاء الله تعالى  
 لان هذا القابل فرق بين الاموال المؤبد وبين الاموال الموقت والوقت  
 له ان يضر راداه على رد الكفيل وانكفيل لوجه الاموال المؤبد لا يعمل

رده في حق الكفيل والاموال الموقت لورده الكفيل على رده فله ان يضر راداه  
 الاجل على رده في حق الكفيل ايضا ان ارفع الفرق بين الاموال المؤبد  
 وبين الاموال الموقت في جانب الكفيل لان الاموال المؤبد استلحق  
 في حق الكفيل ليس فيه تلك قال لان الواجب بعد الكفيل  
 على الكفيل بخلاف المطالبه وقد استلحقنا بغير الاجل من غير ان  
 يضر المال واجابا به فانه موضوع للاستلحاق بملك والاستلحاق  
 المحل لا يضر الرد لاستلحاق النار بما استلحقنا فاحتملنا وب  
 استلحق الا ترى ان المطالبه تعود بعد الاجل والتاخير قبل  
 الاستلحاق خلاف الاستلحاق المحض واداهت الطالب المال من  
 المطلوب او ابراء منه فالت المطلوب قبل الرد وهو يرى وهذا  
 بناء على ان فيه الدين لمن عليه وبراءه من من يقول ويورد  
 بالرد ولم يوجد فان لم يرد ورد القيمة فوجه صحة والمال  
 في المطلوب وعلى الكفيل على حاله وان يرد الاموال لا يضر وعلى  
 من الكفيل لم يرد بخلافه الله هذا الفصل في حق من الكفيل  
 وذكر الناطق بوجه الله في احاسه رأت في سوط الحضانة  
 رجه الله انه لا يرد ويذكر الناطق ابو جابر من اصحابنا رحمهم الله  
 انه لا يرد وذكر في شرح الطحاوي ان فيه اختلاف المناهج يصر  
 مالوا الاموال الكفيل وهذا القابل سوى بين الاموال واليه وجهه  
 ولان البراء ما هنا لو لم يات في من مراء الاصيل لان الطالب  
 ما قصد الا الكفيل بالراه استلحق الاصيل وليرتب الراه في  
 حق الاصيل لما رده فلا يثبت في حق الكفيل وبعضهم مالوا ببراء  
 الكفيل وهذا القابل يفرق بين الاموال وبين القيمة ووجه الفرق  
 ان فيه الدين من الاصيل وبراءه من الدين فيه من الكفيل  
 وبراء الكفيل فصر ما لو كان الكفيل منصوبا بالقيمة والبراء ولو كان الكفيل  
 منصوبا بالقيمة والبراء فله من رده القيمة ولو رجع منه رده  
 الاموال فله ان يضر راداه الاصيل بغير رده القيمة في حق الكفيل وكما خالف  
 الفرق بين القيمة والبراء لان الواجب على الكفيل نفس الكفيل له  
 بخلاف المطالبه لا الدين لو اضر واجبا في حقه الكفيل نفس الكفيل  
 مع ان المكفول عنه كبره من الدين بغير الدين الواحد من وانه  
 خلاف القيمة وخلاف القيمة لا يضر بالبراء الا لضرورة ولذا  
 من رده الاموال الدين في دمه الكفيل نفس الكفيل لان الكفيل  
 في موضعنا لمطالبه الكفيل على الاصيل وليس من ضرورة توجه  
 المطالبه وجوب الدين فالمطالبه قد سوجه على الانسان من غير  
 ان يكون المطالب به واجبا عليه الا ترى ان الوكيل بالشئ مطالب  
 بالثمن واصل الثمن على الموكل والا يصح ان ابر الياح الوكيل عن الثمن

لا يرد



صحح وادلم يكن من ضرورة المطالبة وجوب المطالبة به كان المطلب ينسب  
المطالبة بغيره الكفالة يكون الا برأستطاعا بمحط فالطلاق فلا يرد الرد  
عناث العنة في موضوعها للملك وحاله التملك من الضرورة الم  
اصحاب الدين في دمه اكسل حتى يملك ما عليه لا ما على غيره فذلك  
الدين من غير من عليه الدين لا يجوز فادخل الدين واجبا في  
دمه الكفيل حاله فيه الدين منه كان حبه منه كحبه الدين من  
الاصيل يرد يرد تكديا حبه من الكفيل فادخل الا برأستطاعا  
الامل وبطلت له الاستطاعا ان يصر في ذمته بغيره المطالبة فلم يكن  
الا برأستطاعا اصلا بل كان استطاعا من كل وجه فلا يرد بالرد وبما  
ما اذا دى الكفيل لان عدا ارا دى المطالب به واجبا في دمه الكفيل  
لان الادا لا يد وان سدد له الملك في الدين كالوادي الاصيل يتسبب  
تد بلك اما الملك ما ادى في الدين الواحد في دمه الاصيل لانه يودي  
الى بلد الدين من غير من عليه الدين وانه لا يجوز والحاصل ان الكفالة  
به من واجبا في دمه الكفيل ادا اوتعت الحاجة اليه الى ملك المطالب  
به استكمل ذلك بغير الواحد في دمه بغير المطالبة والله اعلم  
السادس في الاجل في الكفالة وفي شرط الفاء فيها قال محمد  
رحمه الله في كمال واذا اكل ينسب رجل في شهر او الى ايام او ساء  
اشبه ذلك فهو جابر فاج اصحت الكفالة فاستطاع الكفيل سدد  
النهر ولا يطالب به للمال فطاهر مذهب اصحاب رحم الله ان الكفالة  
اذا اختلفت الاجل فاستطاع الكفيل خلا سدد على الاجل ويطالب به  
سدد على الاجل ولم يمتناه انه ليس بملك للمالك الا يرى ان الكفيل لو  
لم يمتناه به فمات لم يمتناه على الفوت ولكن ذكر الزناجيل  
بالمكمل حتى لا يطالب الكفيل بمال وانما يطالب سدد على الاجل لا يرى  
او الكفيل كونه الكفيل به ولا الكفيل ادا اجل بغير المطالب على الفوت هذا  
هو جواب الكتاب ومن ان يوسن رحمه الله انه يطالب به في الاجل فاذا  
مضى الاجل لم يمتناه وهو من الحسن بن راد رحمه الله وسيله المطالب  
والابلا سمران لها فانه ادا طاهرها مده سلومه او الى سنها مده  
مالا بلا والفقار سمان في الدمه وسلمان معن الدمه وسيله الطلاق  
سدد لظاهر الرواية فانه ادا اقال لا مرانه انت طالق الى عمره ايام  
فاستأنع الطلاق فليس بها سدد معنى عمره ايام الا على قول راد رحمه  
الله فانه سدد الطلاق فليس بها سدد وكان الناصر الامام الاجل  
ابو ابي النضر رحمه الله يقول قول في يوسف رحمه الله لفرنا ان الناس  
اذا اتموا الى مده يمتنهم بغير الدمه اسهم يطالبون في الدمه  
لا سددها الا انه يجب على الحسن ان يملك في الفتوى انه ادا مضت  
الدمه المذكورة فاما من يصرحه عن الكفالة احراز عن خلاف جواب

الكتاب

الكتاب وان وجد هناك فمعه يد على ارا دة جواب الكتاب وهو على  
جواب الكتاب ولوقال ذلك نفس فلان من هذه الساعه الى شهر منى  
الثالثة نفس الشهر لا خلاف ولوقال كلف نفس فلان شهر او ايام بل انه ايام  
لم يذكر محذره الله هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المسامح فيه  
قال بعضهم هنا وبالموافق الى شهر الى دمه ايام سوا وسهم بان  
قال ان في هذه الصورة طالب الكفيل في الدمه وبما مضى الدمه اواله  
ما الساعه الا ما من الواحد من الواحد الباقي رحمه الله واداكفل  
الى الحصاد والدياس اولى الخزان اولى المهر حان اولى السر وراي الله  
جابه الى الاجل ليس لان ما دى من الاجل وان كان في نوع  
حالة سدد بركه وان سدد الحصاد والدياس سدد المهر وراي  
ما سداد البرم يكون شفا ونا ومن هذه الحالة لا يمنع صحة الكفالة  
حتى ان من قال لغره كلف لك مالك على فلان من الدين ولم  
س او قال كلف لك من فلان ما يخرج في حائل عليه او ساء  
فلان فانه يصح مع ان المثلول له سدد اياه سدد سدد عليه  
وهو الاجل اولى ديه فارق اليه لان الحالة في الفتوى من كلف  
من صحة الفتوى ولذا في الاجل الشروط فيه وهذا لان الاجل  
اذا شرط في نفس الفتوى من التقد وبما روي ان يامع عن محمد  
رحمه الله انه ادا اخله في الدين سدد اليه الحصاد والدياس  
بحر لانه ادا لم يكن الاجل منوطا في الفتوى لا يصح من الفتوى  
وتكن يار في ناحي المطالبة وبحر ناحي المطالبة الى هذا الاحال  
واذا ترويح اسراء بعد ان يوج الى هذا الاحال فلا ذكر لهذه الحالة  
في من من الفتوى وقد اختلف المسامح فيه قال غير الله الرحمن  
الله الامم عندي ان هذا الاحال يثبت في الصدق ويثبت لوقال  
الكفالة الى العمل او الى الرق او الى يوم الضاري او بغيرهم وهذا  
كله ناجيل وان كان فيه جملة لا سدد له سدد بركه وذلك  
اذا قال ان يفرم المثلول به من سددت الكفالة مع هذا الناجيل  
سدد الكفالة مع الاجل فمعه على كل حال جميع الاحال على السواويل  
منه الاجل سلطان كان من الاجال المتناقضة يست سوا كان اجلا  
حلوله في الحال او لا يصرح حلوله اصلا وان كان يصرح حلوله في  
الحال لا يثبت الاجل قالو كلف نفس فلان الى ان يصرح الرجح الى ان  
يصرح اليها وان كان لا يصرح حلوله في الحال ولا يصرح ذلك مست  
قالو كلف الى الحصاد اولى الدياس سدد اياه سدد بعض سدد اياه  
الله وسدد بعضهم ان دوا خلا سدد على الكفيل الا دامت على كل  
حال لغره من اللغزالي به من سدد وبما ذكره وان دوا خلا لا يصرح  
الا اذا كان اجلا يصرح حلوله في الحال او لا يصرح حلوله اصلا لا يثبت وان



صحيح وادلم يكن من ضرورة المطالبة وجوب المطالبة به كالمطالب نفسه  
 المطالبة بحد الكفاية فكون الامر اسقاطا لمحا بالطلاق فلا يريد الرد  
 خلاف البينة في موضوعها للملك وحاله التملك من الضرورة المطالبة  
 احباب الدين في دونه اكمل حتى تملك ما عليه لا ما على غيره فذلك  
 الدين من غير من عليه الدين لا يجوز فادعوا الدين واجبا في  
 دونه اكتمل حاله عليه الدين منه كان فيه منه كسبه الدين من  
 الاصل يريد الرد فكذلك منه من اكتمل فادعوا الاصل اسقاطا في  
 الاصل ولو لم يكن الاستسقاط ان يصر في ذمته بحد المطالبة فلم يكن  
 الا بطلبه اصلا بل كان اسقاطا من كل وجه فلا يريد الرد وقاد  
 ما اداى الكفيل لان عدا اداى الدين كالمالك في الدين كالمالك في الدين  
 لان الاداء لا بد وان سئل له المالك في الدين كالمالك في الدين  
 فلا يملك ايا الله ما اداى في الدين الواجب في دونه الاصل لا يرد  
 الى يملك الدين من يرد من عليه الدين وانه لا يجوز والحاصل ان المطالبة  
 به نفس واجبا في دونه الكفيل اداى فادعوا للمالك اليه في ذلك المطالبة  
 به اسقط ذلك من الواجب في دونه بحد المطالبة والى الله العمل  
 التمسك في كل حال في الكفاية وفي شرط الدنيا فيها قال محمد  
 رحمه الله في كل حال وادعوا كل نفس رجل الى شهر او الى ايام او ما  
 اتى به ذلك فهو جابر فادعوا الكفاية فاسقط المطالبة الكفيل بحد  
 الدين ولا مطالب به فادعوا المطالبة بحد احبابهم الله ان اكتمل له  
 ادا حلت الا اجل فاسقط الكفيل خلاصه في الاجل وبطلبه  
 بحد من الاجل ولم يمتد له ان يملك فادعوا للمالك في كل حال  
 في الكفيل في بحد المطالبة على الفلوس وفي كل حال في الاجل  
 في الكفيل حتى لا يطلب الفلوس فادعوا المطالبة بحد من الاجل في كل حال  
 ان اكتمل كونه الكفيل في بحد المطالبة بحد من الاجل في كل حال  
 هو جواب الكتاب ومن ادعى بحد وجه الله انه مطالب به في الاجل فادعوا  
 من الاجل في الكفيل وهو قول الحسن بن زياد رحمه الله وسيله الفلوس  
 والاب لا يهران لها فانه اداها بحد بحد سلومه او الى منها بحد  
 بالاب لا يهران رايه فانه اداها بحد لا يهران رايه فادعوا الفلوس في كل حال  
 فاسقط الفلوس في بحد من الاجل فادعوا المطالبة بحد من الاجل في كل حال  
 الله فانه سئل في الطلاق عليه فادعوا المطالبة بحد من الاجل في كل حال  
 ابراهيم النبي رحمه الله بنون فادعوا في بحد وجه الله لفرقنا ان الثاني  
 اداها بحد من الاجل في بحد من الاجل في بحد من الاجل في بحد من الاجل  
 لا يهران رايه فادعوا المطالبة بحد من الاجل في بحد من الاجل في بحد من الاجل  
 الله المذكور ما عدا من بحد من الكفاية احرازه عن خلاف جواب

الكتاب وان وجد حاله فانه يدعى لادعوا جواب الكتاب وهو على  
 جواب الكتاب ولو قال ذلك نفس فلان من هذه الساعة الى نهر منى  
 اداها بحد من الاجل في بحد من الاجل في بحد من الاجل في بحد من الاجل  
 لم يذكر بحد وجه الله هذا الفصل في الكتاب وقد اختلف المسامح فيه  
 قال بعضهم هذا وما لوقال الى شهر الى ايام او ما  
 قال ان في هذه الصورة طالب الكفيل في المدة وما لخص المدة والى  
 ما لخص الا ما لم يرد من الواحد الثاني رحمه الله وادعوا  
 الى العباد والدياس او الى الخوان او الى الشهر حان او الى الشهر حان  
 جابره الى الاجل في كل حال من الاجل وان كان في بحد من  
 جهالة سدره وان سدره للعباد والدياس سدره المهر واجر  
 ما سداد البر بحد من شفاونا ومن هذه الحالة لا يمنع صحة الكفاية  
 حتى ان من قال لغيره كذا لك على فلان من الدين ولم  
 لم او قال ذلك لغيره فلان ما يخرج في حباله عليه او ما ساد  
 فلان فانه يصح مع ان المثل له ستره عليه مما ليس بمثل عليه  
 وهو الاجل اولى به فادعوا اليه لان الكفاية في المقنن هناك  
 منع صحة التمسك ولذا في الاجل الشرط فيه وهذا لان الاجل  
 ادا شرط في نفس المقنن بحد من المقنن وبعذارى ان ناعه من بحد  
 رحمه الله انه اداها بحد من المقنن سداد اليه الى العباد والدياس  
 بحد لانه اداها بحد من الاجل في كل حال في المقنن بحد من المقنن  
 ولكن يار في ناظر المطالبة ويجوز ناظر المطالبة الى هذا الاحال  
 وادعوا بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 في كل حال في بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 الله الاصح عندي ان هذا الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 الكفاية الى العباد او الى الورق او الى يوم الضاد او بحد من الاجل  
 كله ناجيل وان كان في جهالة لا يهران رايه سدره بحد من الاجل  
 ادا قال ان بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 سدره الكفاية مع الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 حوله في حاله او لا بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 الحال لا يهران رايه فادعوا الكفاية بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 فادعوا الكفاية بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 الله بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 حال لغيره من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل  
 الا اذا كان اجلا بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل بحد من الاجل



كان اجل لا يراه من اجله في المال وعلى يد ذلك من على ما ذكرنا وفي  
 المتن من ان يوسف رجلا الله في رجل كثر بالمال عن رجل الى العمل  
 قال باحده به حاله بالبره منه قول اخر انه الى العمل او مال  
 ابو حنيفة رضي الله عنه انه من ان يكون الى العمل ولا لا في  
 وفي المتن ايضا رجلا من رجل انه على طامه او على انه كماله  
 طامه منه قبله اجل شهره وكذا له جاره عند رواء بن سنان  
 عن محمد بن رجما الله كان مقابلته الناس على هذا ومن طامه منه قبله  
 اجل شهر من يوم طامه واذا مضى شهر من ذلك الوقت لم يكن  
 باحده من ثانيا بالطلب الاول فلا يكون له الطلب الثاني اجل شهر اخر  
 لان هذا انما طامه منه بالطلب الاول الذي قد اجله فهو عليه  
 شيئا اخر به ما لم يدفعه اليه فاذا دفعه اليه كان قال حين  
 دفعه اليه برب الله منه فانه يرى منه فاستل وان دفعه اليه  
 ولم ير منه فانه ان طامه منه ثانيا فلا يكون ذلك رواه ما سئل  
 قال انه قال في الكفالة فانه كلما طامه من على اجل شهر كان  
 في الكفالة كلما طامه منى وامك به الا ان الى اجل شهر حتى  
 الطامه وكله كلما مضى التوارى مضى بمرار المواناه به كلما يكون  
 الطالب ما دفعه اليه من ثانيا بمرار المواناه به كلما يكون  
 سوافاة بمرار طامه بوجد في المسئل وانما عن ذكر بمرار الا  
 فاذا روي اليه حين دفعه موه وقد حدث في الخبر وراي المسئل وسأ  
 لا فلا فان دفع اليه مرة ولم ير طامه بعد ذلك فلكل اجل شهر اخر  
 ايضا من يوم طامه منه لان هذا غير الطلب الاول عاقل ما قال  
 بدفعه مرة رجل له على رجل الف درهم حاله كل رجل معا على ان  
 الطالب من طامه فلكل اجل شهر هذا جاره ومن ما طامه منه قبله  
 اجل شهر فاذا مضى شهر كان له ان يا حده منه من ثانيا بالطلب الاول  
 ولا يكون له اجل شهر اخر ولو كان كثر له المال ولرشد عليه  
 انه من طامه به قبله اجل شهر بمرار المواناه له لثمة بعد ذلك وقال  
 من مالك بعد المال طامه اجل شهر كان موله هذا طامه وله ان يا حده  
 بالمال من ثانيا واذا اكمل بالمرح بوجه الى اجل في الكفالة جاره وقال  
 على الكفيل الى الاجل الذي يراه وعلى الاصل حاله واذا اكمل الى مال الرجل  
 وكثر من اكمل اخر بمرار الطالب اخر المال على الاصل كان ذلك  
 باحده من الكفيلين ولو اخره من الكفيل الاول فهو باحده من الكفيل  
 الآخر والمال على الاصل حاله ولو اكمل رجل من رجل الف درهم اليه  
 سنة بمرار الكفيل باع الطالب بعد ابعدا قبل الاجل فله اليه بمرار  
 البعد بالمال على اكمل الى اجله وكذلك ليرده المتي بغير نقدا وان  
 كان الرد بالعيب بغير نقدا او ساعلا البيع لا يعود الاجل فمذ فرق في حق

الاجل

من الرد بالعيب بغير نقدا ومن الرد بالعيب بغير نقدا ومنها في الكفالة  
 حتى قال اذا كان ثلثين قبل ورد المتي البيع بالمتن او بغير نقدا  
 بر الكفيل عن التني والفرق ان يراه البيل يراه الاصل والاصل وهو الذي  
 يدرك عن التني بالرد سواء كان الرد نقدا او بغير نقدا وفي الكفيل  
 ضروره اما بعد الاجل ما سفا من البيع لان الاجل انما سقط حكمه البيع  
 فانما يعود الاجل اذا استقر البيع فلا وبالا حقا والرد بالعيب بغير نقدا  
 البيع من كل وجه بغير نقدا من حق موه الاجل اما بالرد بالعيب  
 بعد التني بغير نقدا لا يفسد البيع في حق الاجل لان الرد بالعيب بغير  
 التني بغير نقدا لا يفسد في حق التني بل في حق الاجل وصار في  
 حق الاجل كان الكفيل يرى البعد ثانيا من الطالب وضاع لايوم  
 الاجل لان البيع سقط به الاجل لم يفسد كما عاينا ولو لم يفسد التني على ذلك  
 فني وبهذا موه ما سفا منه ودرهما كان المال على الكفيل الى اجل  
 ولا تد لو جدها بغير نقدا او بغير نقدا ورد ما سفا او بغير نقدا وان كان  
 حين اعطاه المال امله انها بغير نقدا وفسد مع ذلك فهو جاره وكذا  
 في التني وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفسد شرط الخيار في الكفيل  
 للكفيل ولا للخيار له من قبل انما وجب بالمطلق في كل الطلاق  
 والطلاق من هذا الوجه لا تترك انه لو قبل ان اكمل لفسد الخيار على  
 ان يرى منه ان ثبت عدلان الكفالة لا ربه وانما لا يقول له ولو قال  
 كذا فكلت له به على ان يظن بغير من الفد بعد اتمام كماله وليس هذا  
 ودو محمد رحمه الله في اقرار الاصل في باب الخيار في الكفالة ولا يور  
 بالدين ان شرط الخيار في الكفالة صحيح وصورة ما في محرمه الله  
 انه اذا امر الرجل انه كل لسان بالف درهم على ان يظن بغير ايام ان مدقة  
 الطالب من الخيار فانه ادعى شرط الخيار في الكفالة وشرط الخيار في الكفالة  
 صحيح لانه عقد خال وبه فكل كايه فكل ادعى شرط الخيار ومدقة  
 صاحبه فيه صحت وان محمد الطالب في الخيار ما يفسد التني عليه  
 وقرن بين دعوى الاجل وبين دعوى الخيار فكل ادعى الكفيل الخيار  
 ومحمد صاحبه لا يثبت الخيار ولو ادعى الاجل ولديه صاحبه من الاجل  
 وذكر في الباب ايضا ان شرط الخيار في الكفالة هو الواز بعد ان يكون  
 سلوما جارا بالانفاق والله على اتم بصواب الفصل الثاني  
 في سلف الكفالة بالمراد بمرار رجما الله في كتاب الكفالة وفي الخبر  
 ان سلف الكفالة لم يفسد خياره لا يجوز ما لو اذاعه او كماله  
 في المعصاة وان كانت الاشياء عند التاني بدعى الكفالة الكفالة  
 لم يفسد خياره فانه يفسد بغيره واما ان يفسد ما سفا على خيار الكفالة  
 وكاله سلفه بالمراد لان الكفالة ما يجوز بغيره فمذ سفا فلو سفا



رحمه الله في القامع ان العبد المادون اذا اختلفت من وجاف صاحب المال  
ان يمتعه المولى فذلك رجل لصاحب المال ان ائتمنه المولى فانما من لربك  
عليه تحت القالة قال المذوق لهذا رحمه الله هذه الحالة دليل على ان  
سلفي الكفالة شرط غير متعارف جاري وعندي ان هذه سب الوجوب  
وليس سلفي على القسمة وامانة العيان الحب الوجوب جاري في العيان  
في تلك المسألة من هذا الوجه قال محمد رحمه الله في الكتاب رجل لم  
على رجل مائة درهم كفل رجل نفسه وشرط في الكفالة بالنفس ان لم يفر من  
عدا عليه المائة وهو جاري حب ان يعلم بان من هذا الشخص سائل عنه او  
اداسرط الكفالة بالنفس ان لم يفر من هذا الشخص به فدا على المائة التي  
له عليه فالكفالة بالنفس جارية عندنا والكفالة بالمال جارية عندنا استحسانا  
والناس ان لا يفر من وجوب الساقو رضى الله عنه وجه الاستحسان ان  
القالة للثانية علمت شرط متعارف كسائر شرط متعارف على القالة  
بالعرق وصورتها اذ امان الرجل للمري او المحكول ذلك مما امر به ما عليه  
حل وانما قلنا ذلك لان الناس يعاملون الكفالة بالمال الاول من  
فقد الحقوق بالثانية سائل فابن الناس وانما قلنا في القالة الثانية  
باله مكانه من حيث الشئ كماله المال حقيقة فكانت الثانية موكدة  
الاول معنى فكانت الثانية مع هذا الخط متعامل فابن الناس يجوز  
والى هذا انما محمد رحمه الله في الفصل فقال لانه من عمل الحار واجامته  
الكفالة الثانية سلفية لعدم الوفاء بالنفس هذا السبب وان نفسه قد  
مصر كذا بالمال لان الملق بالشرط يترك عند وجه الشرط ويصير كغيره بالنفس لان  
القالة بالنفس تحت والكفالة بالنفس من تحت ما ابرأ عنها المالكون اما في  
المعقود او بالامرا او لموت الموقوف عنه ولم يوجد شيء من ذلك صاهنا فان  
ادى الكفل المالك في المال لا يبرأ من الكفالة بالنفس لان الكفالة بالنفس تحت  
مذنبه لا بالمال الذي ادى من القيد انه دخل بنفسه سب هذا المال بل ادا  
ادى ومن الماز انه كفل بنفسه سب ما ابرأ فلا يبرأ ادا ادى هذا المال  
فلا يبرأ عنه القالة بالنفس المسألة الثانية اذا شرط في الكفالة بالنفس ان لا يفر من  
به فدا على مائة عليه من المال ولم يفر من الكفالة بالنفس تحت القالة الثانية  
واذا لم يفر من به فدا ان يترك مائة من الكفالة او فاقات السنة به لو لم  
التمس ذلك وان اصدقوا في بعد القيل المكفول بنفسه موقوف فقول الكفيل  
لا تخار الزيادة المسألة الثالثة اداسرط في الكفالة بالنفس ان لم يفر من  
عدا على مائة درهم ولم يفر من المائة التي عليه فلو يفر من هذا نظر ان الزيادة  
الكفيل انه له عليه مائة درهم وقد كفل عنه مائة درهم مكره مكره كذا  
وان قال الكفيل لم يكن لطلب المائة في وكان هذا من اقرار الكفيل  
بانه درهم وكان المالك يقول في عليه مائة درهم وقد كفل في عنه مائة  
مكتسبا لعدم الوفاء والمالك ان لم يفر من الكفيل في ويكون القول قول

الكفيل

الكفيل به اخذ محمد رحمه الله وهو قول ابو يوسف الاول في الاستحسان  
لزم الكفيل المالك وهو قول ابو حنيفة والى يوسف الاخر المسألة الرابعة  
اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة درهم التي لك عليه والطلب يدعي  
عليه مائة دينار كساره درهم فلو لم يفر من مائة لا يلزمه المالك بالاختلاف المسألة  
الخامسة اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة درهم التي لك على فلان على فالكفالة  
الثانية جارية بالاتفاق ان كان ذلك الرجل شريك المكفول بنفسه في الدين بان كان  
الدين وجبه عليه ما لنفسه واحد وكل واحد منهما كفيل عن صاحبه وان كان الرجل  
اعتبرا عن المكفول بنفسه فالكفالة الثانية جارية في قول ابو حنيفة والى  
يوسف حتى اذا لم يفر من مائة فدا على مائة درهم التي لك على فلان الثانية  
باطلة بخلاف ما اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة التي على فلان الاخر  
وملان جارية في قولنا ان لا يجوز المسألة السادسة اذا قال ان لم اوفاك به فدا  
فالمالك الذي ليدان اخر على فلان اخر على لا يصح الكفالة الثانية بخلاف المسألة  
السابعة اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة التي لك على فلان اخر على هذا المكفول  
على لا يصح الكفالة الثانية ايضا بخلاف هذا ذكر الشيخ الامام شيخ الاسلام وشيخ  
المسالك على الخلاف ايضا المسألة الثامنة اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة  
مائة درهم سوي المائة التي لك على فلو يفر من مائة فدا على مائة المسألة التاسعة  
قول محمد وانما سأل على قولنا فقد اختلف المتأخر على قول بعضهم لا يلزمه  
المالك املا وقال بعضهم يصير كغيره اصناف فلو لاها بينهم انه يصير كغيره  
قال بعضهم يصير كغيره من عدم اخر اذا ادعى الطالب ذلك وهذا القول قول  
التعصب الى الطالب وقال بعضهم يصير كغيره من عدم اخر والتعصب الى  
الكفيل فاد الا خلاف في الحقيقة ان الكفيل يصير كغيره من عدم اخر وانما في  
الاخلاف في تعيين التعزم الذي يصير كغيره المسألة العاشرة اذا قال  
ان لم اوفاك به فدا على مائة درهم سوي المائة التي لك على فلو يفر من  
عدا فدا على المسألة لاني على قول محمد رحمه الله وانما سأل على قول محمد  
رحمه الله وانما سأل على قولنا وقد اختلف المتأخر على قولنا قال بعضهم  
لا يصير كغيره اصلا ولا يلزمه المالك املا وقال بعضهم يصير كغيره من عدم اخر  
هو لا يفر من مائة درهم سوي المائة التي لك على فلو يفر من مائة فدا على مائة  
والتعصب الى الكفيل فاد الا خلاف في الحقيقة ان الكفيل يصير كغيره من عدم اخر  
عند المسألة التاسعة اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة درهم سوي المائة التي لك على  
مكانه وهو يبرئ المالك قال شيخنا الامام السرخسي رحمه الله معنى قوله  
انه لم يفر من مائة درهم سوي المائة التي لك على فدا على مائة درهم سوي المائة التي لك على  
المسألة العاشرة اذا قال ان لم اوفاك به فدا على مائة التي لك على فلان سوي المائة  
لغير الطالب عليه حتى في الكفالة الثانية جارية حتى اذا لم يفر من مائة فدا على مائة  
بنفس الثاني ذكر المسألة في الاصل من غيره ذكر خلاف قال شيخنا رحمه الله



ويبنى ان يكون في المسألة خلاف على قول محمد رحمه الله لا يقع الكفاية الثانية  
 استدل لا المسألة المختلفة التي تقدم ذكرها وهي ما اذا قال ان لم يواف به  
 هذا قال له الذي على خلاف ان اعلان في المستثنى من الكفاية الثانية معافاة  
 بالخطرة والطالب بمحمد المكحول لم يفتأ ان يقول بنفسه رجل وحال اخر  
 وكذا بنفسه الكفيل على انه ان لم يواف به بنفسه الكفيل في وقت كذا ان  
 قال له الذي للطالب على المكحول في الاول عليه صحت الكفاية الثانية بالخطرة  
 اذا كفل بنفسه على انه اذا لم يواف به هذا الذي على المكحول به ما به مواردا  
 به في عليه الدراهم فلم يواف به هذا الذي على الكفيل في من المال  
 وفي المنقضي بن ساعده من عهد رجبها الله فيمن كفل بنفسه رجل فقال  
 على انه ان وفاته ما به فيه وبين شهرة والا فاما له لان في هذا هو لو افاد  
 فيما به فيه وبين شهرة فهو يري من الكفاية وفيه المال وليس الكفاية  
 ان لا يجد الكفيل بالماء ولا لا يجد الى ان يفتي الشهرة فان معنى الشهرة  
 ان يوافي في الزمة المال وان مات الذي كفل به في الشهرة قبل ان يوافي  
 به الكفيل فان به ذلك لا يخرج الكفيل من الضمان وان كفل المكحول له ان  
 باخذ الكفيل حتى يفتي الشهرة ان اخرج به واذا كفل بنفسه فلا ان  
 انه ان لم يواف به عند اقاله الذي عليه للطالب عليه فأت الكفول  
 به فتقبل معنى العقد نصفي كفاية بالماء كوجود شرط الكفاية بالماء  
 وهو عدم الموافاة بالنفس عند افان فتقبل شرط الكفاية بالماء عدم  
 الموافاة بالنفس فان تمام الكفاية بالنفس الاخرى ان الطالب لو ابرا  
 الكفيل عن الكفاية بالنفس فتقبل معنى العقد معنى العقد ولم يواف به  
 لا يلزمه الماء ولما لا يلزمه لان الكفاية بالنفس قد اقصيت وشرط  
 الكفاية بالماء عدم الموافاة به عند اقاله تمام الكفاية بالنفس فلما والكفاية  
 قد اقصيت بوقت المكحول به فتقبل معنى العقد تمام الكفاية بالنفس  
 بعد موت المكحول به فافهم في حق ثبوت الكفاية بالماء حتى عدم الموافاة  
 به في العقد وهذا لان موت المكحول به ليس بسبب موضوع لتغير الكفاية  
 فاما فتحت به من وروعه للكفيل عن التسليم المستثنى عليه في عقد  
 الكفاية وهو تسليم المكحول به لا مكان له بصورة لوجه والتمسك بالصورة  
 لا بعد موضوع الصورة ولا ضرورة الى التمسك الكفاية في حق ثبوت الكفاية  
 بالماء حتى عدم الموافاة لان عدم الموافاة يحقق مع التمسك عن تسليم  
 المستثنى بعد الكفاية معفت الكفاية بالنفس في حق هذا الخلف ابرا  
 لا الاصل لا بد سبب موضوع لا سقاط الكفاية ومسمى في نفسه الكفاية  
 بالنفس في جميع الاحكام فلا يفتي شرط ثبوت الكفاية بالماء بالنفس حال  
 قيام الكفاية بالنفس هذا اذا مات المكحول به فتقبل معنى العمل وان مات  
 الكفيل قبل معنى العمل فان وافي به ورثته الكفيل بان دفعوا المكحول  
 الى الطالب لا يلزمه الماء الكفيل لان دخل الموارث وانه مات عن الميت في

حقنة

حقنة بعد موته غير له فضل الميت في حال حيوته وان لم يوافق به حتى  
 مضى العقد لزم الماء الكفيل لتحقيق بشرط الكفاية بالماء وعدم الموافاة  
 به منه ومن ناحية اخرى ان الكفيل ميت حال وجوب الماء عليه  
 ولكن اجاب المال على الميت يمكن بسبب وعدمه في حال حيوته بالحق  
 يروا على فائدة الطريق في وقت فيه استبان بعد موته وما هنا الماء يلزم الكفيل  
 بسبب وجده حال حيوته وهو الكفاية المعقولة فان قيل يجب ان  
 يجب على المورثه فان وافق بعد الموت لان الموافاة حصلت بعد الاصل  
 لان الاصل في عقد الموت من له الاصل فلتا شرط ثبوت الكفاية بالماء عدم  
 الموافاة معفاه بالحد وذلك لا يفتي في حق معنى العقد فان امتنع وجوب  
 الماء لعدم شرط الوجوب لا لبقاء الاصل بعد موته ولو مات المكحول له  
 لا يطل الكفاية ولو رثته مطالبة الكفيل بتسليم المكحول بنفسه فان  
 رد على بعض المورثه يري في عقد فان رده على الوصي يري الادا كان  
 للميت ومما ان يفتي به عن حق الذي رد عليه دون الاخر ولو لم يكن  
 وصي وعليه به من يخط ما كدوره على العدم وعلى الوارث لا يرا او لورده  
 على الوصي الذي نصبه القاضي بعد ذلك من اذا كفل بنفسه رجل على انه  
 لم يواف في الماء المذموم الذي للطالب على المكحول به على الكفيل فيجب  
 الطالب في العقد فطلبه الكفيل فخرج حتى مضى العقد لزمه الماء لان  
 شرط ثبوت الكفاية بالماء عدم الموافاة المكحول به الطالب في العقد  
 مطلقا فمقتضى فوجدان الطالب وكذلك اذا قال ان لم اوافك به في مكان  
 كذا فاما لجهة المذموم على فوافي به في ذلك المكان ولم يعد الطالب  
 لزمه الماء ولو قال ان لم اواف به في مكان كذا ولم يقل ان لم  
 اوافك وما في المسئلة على فوافي به في ذلك المكان لا يلزم الماء وحده الطالب  
 او لم يجد لان شرط ثبوت الكفاية بالماء في هذه الصورة عدم الموافاة في  
 ذلك المكان لا لعدم الموافاة به الى الطالب وقد وافي به في ذلك المكان  
 خلاف المسئلة المتقدمة لان ثمة بشرط ثبوت الكفاية بالماء عدم الموافاة  
 به الى الطالب في ذلك المكان وذكر المسئلة الاولى في فتاوي ابو الليث رحمه  
 الله وقال اذا بعث الطالب برفع الكفيل الامر الى القاضي فمقتضى وكلا  
 عن الطالب وبسبب اليه شيئا وهو خلاف ظاهر الرواية انا هو في بعض  
 الروايات عن ابو يوسف رحمه الله قال الغنيمه ابو الليث رحمه الله لو فعل  
 فافهم هكذا اذا قل ان الخصم يعيب بذلك فهو حسن ولو كفل من لم يوافي  
 اذا احس القاضي فوافي به فكل الماء الذي للطالب عليه فمقتضى القاضي  
 فطالبه صاحبه فزاد به ثلاث عليه لان الكفاية بالماء معافاة بعد  
 موافاة الكفيل به فاحس القاضي ولم يوجد عدم الموافاة على هذا الوجه  
 قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل لزم رطلا وادعى عليه ما يدعي  
 ولم يدع المايه دينار بل ادعى عليه حقا مطلقا وما لا مطلقا او دينار ولم يبين

شركة



فيها فقال له رجل دعوه واما كنيل بنفسه فان له اوقا ثم دعا ضلي مائة  
 دينار رضى به الطالب فلم يواف به عدا عليه ما به دينار في الوجيبين  
 عند ان يوسف رحمه الله اذ ادى صاحب الحق المائة الدينار وهو قوت  
 الى خديجه رضى الله عنه وقال محمد رحمه الله اذ اوعاها ولم يسمها حتى  
 كنل له ما به دينار ثم ادى بعد ذلك لا يلتفت الى دعواه لمحمد رحمه الله  
 المسئلة طريقتان احدها ما احتاره ابو منصور المازندراني وقتره من  
 متابع سمرقند ان الكنيل اليوم المائة الدينار معلقا بعدم الموافقة  
 بالمطلوب من نفسه الى انا عليه والثلثم المالك من غير نسبة الى ما  
 على المطلوب رستوه معني والرشوة حرام وهذا الطريق ليسير الى انه  
 وان كان سدادا مناسب الدعوى انه لا يقع في الالتزام اذ لم يقل الكنيل  
 المائة الدينار التي لك عليه السابى ما اخذته ابو الحسن الكرخي رحمه الله ان  
 الكنيل لا بالنفس وفقت باطله اذ لم يدع شيئا معلوما لم يسحب احدا  
 المطلوب بحل نفس القضا فلا يقع الكنيل بالنفس ولا يقع الكنيل بالمالك  
 لا ينافي على الكنيل بالنفس وهذا الطريق ليسير الى انه متى ادعا ما لا  
 معلوما يقع الكنيل بالنفس وهما يقولان كلام العاقل يصل على وجه  
 العصة ما اشكى وقد امكن ههنا اما اذا كان المالك مقدرا لاسم عليه الدعوى  
 فلا ن سادسة المجره منزله ما به في ابتداء الدعوى وهذا امر معتاد  
 فيما بين الناس انهم يحلون المالك المدعى في نفس الغاصي ولا يثبتون  
 الا عند الغاصي بمبانه لكلامه الى وقت الحاحه فصحت الدعوى  
 على احقنا البيان من جهة فاداهن مصر من سابه الى ابتداء الدعوى  
 فطهر به صحة الكناله بالنفس فاذا فصحت الكناله بالنفس فصحت الكناله  
 بالمالك سابه اذ اكل بنفسه رجل سبحانه ان لم يواف عدا عليه من  
 المالك ما يفرقه المطلوب في المستعمل للطالب فالكناله الثانية جازية  
 حتى ان الكنيل خلاف ما اذ كنل بنفسه على انه ان لم يواف به عدا عليه  
 من المالك مدعيه الطالب فلم يواف به عدا اذ ادى الطالب خمس مائة مثلا  
 واقر الطالب بذلك ومحمد ما به لا يلزم الكنيل حتى الا ان يعقم الطالب الدينه  
 على ذلك او سلك الكنيل والفرق ان في مسئلة الاقرار الكناله اصح الى ما هو  
 سبب الوجوب من كل وجه اعني في حق الطالب والمطلوب وجميعا واما  
 الكناله الى ما هو سبب الوجوب في المستعمل من كل وجه جازية لا تتعامل  
 كما في قوله ما يدوب لك على فلا ن ما عني لك على فلا ن قوت على سابع مسئلة  
 الدعوى الكناله اصح الى ما هو سبب الوجوب من وجه دون وجه  
 لان الدعوى ان كان سبب الوجوب في حق المدعي ليس لسبب الوجوب  
 في حق المدعي عليه ولا ينافي في اصافه الكناله الى ما هو سبب الوجوب  
 من وجه ويرد الى ما تقتضيه القياس ولا يبيح يقتضيه هذه الكناله لو حيلناه  
 مضافه الى مجرد الدعوى فعملها ما مضافه الى دعوى سبه الطالب ما يحج

حتى يعبر سبب الوجوب من كل وجه فيكون الكناله مضافه الى ما هو سبب  
 الوجوب من كل وجه حتى لا يفرق الا صافه اصلا وما بعد بفرق المسئلة  
 اما كنيل لم يادع في المستقبل ان يثبت دعواه بالحق ولو فرح بهذا انهم  
 انكر الكنيل باعادة لا يلزمه حتى نالهم بغير الدينه او سلك كراهيتها  
 وهذا خلاف ما لو ادعى على آخر الف درهم والمدعي عليه بكثر دعواه وهل  
 رجل بنفسه على انه ان لم يواف به عدا عليه ما ادى عليه الف درهم  
 فالكناله الثانية جازية انبت المدعي دعواه بالحقه او لم يثبت وقد جوز الكناله  
 مضافه الى مجرد دعوى بوجه والفرق ان الكناله اذا اصبح في حق المدعي ان  
 لم يكن واجبا في حق المدعي عليه وصحت الكناله بما هو واجب له لئلا  
 من كل وجه على ما موافقة القياس فيجوز بالموجب من وجه نيا سكا  
 الواجب من وجه على الواجب من كل وجه فاه مال ما في الكناله  
 الى ما هو سبب الوجوب من كل وجه متبناه على حاله القياس بالتفاضل  
 فلا يمكن ان تقتضى عليه الا صافه الى ما هو سبب الوجوب من وجه  
 ويرد الا صافه الى ما هو سبب الوجوب الى ما تقتضيه القياس واذ  
 كان لرجل على رجل الف درهم فقال الرجل لرب الدين ان مات فلان  
 مثل ان يعطيه ما تاتى بها كنيل او كان الا لى فقال ان اعطيت ولم يعطها  
 فاما لغيري بها فذلك جاز فان ادعى الكنيل بعد موت المطلوب او  
 بعد مضي المدعي ان المطلوب قد اعطاه المالك ولم اصر كنيل وقال  
 الطالب لم يعطني المالك وضرت كنيله ما لغت قول الطالب مع يمينه  
 قبل هذا الاستحسان والقياس ان يكون الغت قول المطلوب  
 وجه القياس ان الكنيل بدعوى الا اعطاه بكثر موت الكناله والطالب  
 به عليه سابه ان دعوى الاعطائه وانكاره ليس بمقصود لعينه  
 واما المقصود منه دعوى الكناله وانكاره وانكاره للمقصود وباعتبار  
 المقصود وهو الكناله ولا يكتفي بكثر وهو بغير ما لو قال لعبد ان  
 لم يدخل فلان اليوم فانت حرته وتم الاختلاف بين العبد وبين المولى  
 بعد مضي اليوم قال المولى قد دخل ولم يعترف العبد وقال العبد لم  
 يدخل وقد عنفت والغت قول المولى وطريقه ان اعبره للمقصود  
 هاهنا دعوى العتق ومجوده فالمولى متى يرجع الى العتق بكثر وجه  
 الاستحسان وهو الاصل في معنى هذه المسائل ان يحن كل موضع يمكن  
 اعتبارا المنازعة في عين ما وقع الدعوى لا بغير المنازعة بين هو المقصود  
 وفي كل موضع بغد اعتبار المنازعة فيما هو المقصود واما تعرف ان كان  
 اعتبار المنازعة فيما وقع فثبتت الدعوى اذا كانت المنازعة فيما وقع  
 فثبت الدعوى بمعنى سبه نفسها من غير النظر الى ما هو المقصود كما في  
 مسئلة الشق بان العتق لو لم يكن معلقا بدخول الدار وفقت المنازعة  
 بين المولى والعبد في دعوى الدار وعدمه لا يعتبر هذه المنازعة ولا



يلتفت إليها فاعتبر المنارة فيها هو المقصود وهو العتق المولي منك  
 والتعدد مدح وأما المنارة في اعتبار الدين وعدم اعتبار الدين معناه  
 نفسها من غير أن يكون الكمال معناه عدم الاعتناء به ولو وقع الاختلاف  
 بين الطالب والمطلوب في الاعتناء وعدمه فلا كفاية فالعاشق يلتفت  
 إلى سائرهم ويجعل القول قول الطالب فإذا أمكن اعتبار المنارة  
 فيها وقع فيه الدعوى الطالب ينكر ولهذا كان القول قوله وهذا  
 الأصل يشكل بمسألة ذكرها في المشتق وصورتها رجل كفل  
 بنفس رجل وبما عليه وقال الطالب ان لم يرض هذا مجلس الناس  
 واحده منك وانت ترى من اعتكاف بعد الغد فالقول قول الكفيل  
 أي قد حسنت ولم يرضي أنت والمنارة في الجاهل وعدم الجاهل غير معسرة  
 نفسها ولو لم يرضها من عدم الجاهل براه الكفيل وعدم براهه فينبغي ان يعتبر  
 المقصود وهو براه الكفيل وعدم براهها الجاهل باعتبار المقصود والطلب  
 منك والكفيل مدعى يجب أن يكون القول قول الطالب وفي المشتق  
 إذا كفل رجل بنفس رجل على الكفيل ان عاب عنه فالكفيل ضامن لما  
 عليه مع عاب الكفيل بنفسه إلى الكوفة ثم رجع ودفع الكفيل إلى  
 الطالب فماله على الكفيل ولو قال الكفيل عند الكمال ان عاب  
 منك فلم أوافقك فانا ضامن للطلب الذي عليه مع عاب الكفيل  
 إلى الكوفة فماله ان يوافقك ثم رجع ودفع الكفيل إليه فماله  
 لازم على الكفيل ان يوافقك ثم رجع ودفع الكفيل إليه فماله  
 فكذا على ان يوافقك بعد العيب وفي المشتق إذا قال الكفيل  
 بالنفس ان لم أوافقك به عند مجلس الناس أو قال إلى مجلس الناس  
 فانا ضامن المالك ولم يذكر ما إذا قال ان لم أوافقك به ولم يترك ان  
 لم أوافقك به وعلى قياس ما ذكرنا قبل هذا في قوله ان لم أوافقك به  
 ولم يترك ان لم أوافقك به يجب ان لا يشترط الدعوى بل يكفي بالانسان  
 به في مجلس الناس إذا قال للطالب المالك ان لا يخرجك من دارك  
 ما لك من المالك فلما كفل به أو قال فانا ضامن بما لك عليه فقد  
 قبل ان لا يظهر عهده إذا عاب له بالاداء ولم يترك عليه وقبل ان لا يظهر  
 عهده بالمجلس بل يعلم انه لو كان قادرا على الاداء لما عمل مراه المجلس  
 تلك المدعى إذا كان للرجل على رجل العدم فماله فقال ان لم يعط  
 فلا ما لك عليه فهو على معاصي ولم يحطه فانه لا يصح كفيل المالك  
 ما لم يرض الطالب قبل الاعطاء والاستحسان يصح كفيل المالك  
 لما كان العرف فان العرف فيما بين الناس في مثل هذه الكفالة انهم  
 يعطون الكفالة لعدم الاعطاء من الأصل وقت الطلب لا لعدم الاعطاء  
 في جميع العرف فيقتدر المسألة على العرف ان لم يعطك فلا ما لك  
 عليه وقت الطلب لأنه فاما كفيل به هكذا ذكر المسألة في الأصل وفي

المشتق

المشتق وفي المشتق ادعاءات الذي عليه المالك قبل ان يطالبه الطالب  
 لزوم الكفيل المالك قال والموت استثنى الأسر أو غيره ولذلك انكر  
 المطلوب في هذه الصورة ان يكون للطالب عليه شيء فماله في تلك  
 الساعة على الكفيل والطالب ان يحضر في ان يثبت المالك على الذي عليه  
 الأصل وعلى هذا إذا قال ان لم يرض ما لك عليه فهو لك على ان لم  
 يعط من مالك عليه وهو على ان الطالب ان يعطى بقا في المطلوب بماله  
 معك لا دعهما اليك لا اقبلك أو قال لا يرضي لك على فماله في ذلك ان  
 السامع على الكفيل والطالب ان يحضر الكفيل في اعطاء المالك على  
 الذي عليه الأصل ان يرضي وان يرضي ولو يرضي فقال انا اعطيتك فان  
 اعطاه منك اودعته به إلى المشتق فانا اعطاه اودعته به إلى  
 منزله فاعطاه فهو جائز ولا يكره الكفيل إذا حاسن بقول الذي عليه الأصل  
 امر بعارف نفسه هذا أو غيره وان طالع ذلك ولم يعطه من يوم لم  
 الكفيل المالك ولو قال ان يعاصبك فلا تأمالك عليه لم يعطك فانا ضامن  
 فاما المطلوب قبل ان يعطيه بطل الضمان **الفصل الثامن**  
 في الكفالة المالك على ان يعطيه من وجهه كذا إذا كفل الرجل من رجل  
 درهم على ان يعطيه ما يراه من وجهه المطلوب مدح فالضمان جائز  
 المدح على ان الدين من الوديعه وهذا الاستحسان لان رد الوديعه  
 على عزم صاحب الوديعه وهو قادر عليه فيض الضمان كالوصف  
 الانسان ما له فان قبل لوصف هذا الضمان يرضي الوديعه مصونه  
 الرد على المدع فانه يجب على المدع ردها إلى عزم صاحب الوديعه  
 فلما يرضي إلا ان الوديعه انما يصح مصونه الرد بالشرط معصونه  
 ان يصير مصونه الرد وحكم الثبوت الأمارة الأثر ان صاحب الوديعه  
 لو اعاد الوديعه من المدع صادرت مصونه الرد على المدع إذا ثبت هذا  
 فينبغي ان لا يرضي بها حب الوديعه منه لان الكفيل فيها يرضي  
 عن نفسه فيصير يرضي المدع بالوديعه فيصير كالمستعير منه والود  
 عود ان يصير مصونه الرد بالامارة فان هلك الوديعه فلا ضمان  
 الكفيل مصونه العيب بحال من الأحوال بدون التخلي فكانت بمنزلة  
 العارية إذا هلكت في يد المستعير من غير غش لا ضمان عليه بحال  
 من الأحوال ولو ضمن له الف درهم على ان يعطيه ما يراه من وجهه الدار  
 فلم يرضها فلا يرضي الكفيل ضامن لانه ضمن الاعطاء من ضمن هذه الدار  
 لم يرض المالك من هذه الدار بالبيع لا يرضي المالك من هذه الدار  
 هذه الدار لانه انما يرضي عليه إذا لم يرضه الدار قبل البيع وإذا قبل البيع  
 واجب لان الكفالة معناه ان ما بعد بيع هذه الدار من حيث التخلي في  
 والكفالة متى كانت مضاعفة إلى وقتها المستقبل لا يلزم الاداء الكفيل في  
 الحال وفي المشتق رجل من رجل الف درهم على ان يعطيه ما يراه من وجهه

شرا



المصون عنه بأسره ثمران الصانع من رد الودعية على المصون عنه فالمال  
لازم المصان من ولو هلك الودعية في يد غيره من الصان وذكر هذه  
المسئلة بعد هذا وقال لو أجاز المصون عنه المال من الصان يرى  
من الصان ولو ضمن على أن يعطيهما من ماله ووجه المصون عنه  
عبد الصان من رده على صاحبه فلا ضمان عليه قال ولا يضمن هذا  
ودعيه إلا إذا هو لا يضمن على أن يعطيه منها ولا يجبر على بيع ولكن  
مضى باع العبد وصار ثمنه بالآخر على أن يقضيه من ذلك المالك ولذلك  
لو كان ضمن على بيع العبد في الصان فان باع العبد بعد ذلك بالآخر  
جاءت عليه أن يقضيه من ثمنه الذي أجاز هو استحسن ذلك ولو ضمن  
على رجل مالا على أن يعطيه من ثمن هذا العبد والعبد الكفيل فان  
العبد قبل أن يبيعه بطل الصان من الكفيل وان باع العبد بغير  
دفعه وهي وجهه والدين الف لم يلزمه من الصان إلا بقدر قيمة  
العبد وقال أبو يوسف سيف رحمه الله إذا ضمن على أن يعطيه من ثمن  
هذا العبد وليس العبد له فالصان ماطل ولو ضمن على أن يعطيه  
من ثمن ماله ولا يضمن له فالصان لازم قال من قبل أن يستقر أن  
يعطيه ذلك من ثمن ماله وليس هذا كالكفيل بغيره الذي يرى أنه  
لو قال من ماله فلا ضمان له لم يضمن الصان وأبى العلم الفصل  
السادس في الكفالة ما ذاب له على فلان وما أقر له فلان وما وافق  
له به قال محمد رحمه الله في الأصل إذا قال الرجل لغيره ما ذاب على فلان  
وهو على ومعه ما يدوب لك على فلان ورخصي به الطالب ثمران المطلوب  
أقر لو حوب شيء معي على نفسه بعد ذلك وانكر الكفيل ذلك لزم الكفيل  
ذلك لزم الكفيل ما أقر به وهذا اختلاف ما لو قال ما فقي لك عليه  
وهو على حيث تكلمه ما فقي به على المطلوب بعد الكفالة ولا يلزمه  
ما تقر به المطلوب وأعلم بأن الدوب والذوم يدر عرف أهل الكوفة  
يراد بهما لو حوب بجهة الغضا في قوله ما ذاب لك على فلان ما لزم فلان  
لأن لا يلزم الكفيل بما أقر به المطلوب للطالب ولم يقض به الطالب  
وما فقي به الطالب يلزم الكفيل وصار قوله ما ذاب لك على فلان  
مكرهم بمنزلة قوله نصي لك فلان أما في عرفنا الدوب والذوم عبارة  
عن الوجوب فكل ما ذاب وجب على المطلوب يلزم الكفيل وإن لم يكن ذلك  
المال بغيره فإنه وجوب هذه المسئلة في الدوب يتأخر عن ثمنه ولو قال  
ما أقر لك فلان من شيء فهو لك على ما أقر له فلان يضمن الكفيل ذلك  
لزمه والكلام في هذه المسئلة أظهر من الكلام في المسئلة الأولى في الفصل  
لأن هناك على الكفالة لا أقرار بها إلا أن فرق ما بين ما ذاب لك المسئلة  
إذا وجب المالك أي سبب وجب يلزم الكفيل وما هنا وجب المالك  
لسبب آخر سوى الأقرار من المدانة أو الغضا لا يلزمه لأن هناك لم يذكر

الوجوب

للو حوب سببا في سبب وجوب على المطلوب يلزم الكفيل وما هنا عني  
السبب وهو الأقرار فلا يلزمه شيء بدون الأقرار ولو قال مالك على فلان  
فهو على فقال فلان على كذا وانكر الكفيل ذلك لا يلزم الكفيل شيء ماله  
يضمن ذلك باليمين أو ينكح الكفيل عليه كذا وكذا وكذلك إذا قال  
ما أقر به فلان لك آمن فهو على مقابل المطلوب ثمنه أو رث له آمن كذا  
ومحمد الكفيل ذلك لا يلزم الكفيل شيء ماله يضمن أقراره آمن البينة  
واعتبره ما لو كان المعلق به عتقا لا يثبت العتق في هذه الصورة مجرد  
أقرار المطلوب بعتا فلو لم يقر له به فلان ولو قال ما أقر لك به من  
شيء فهو على فقامت عليه يمينه أنه قد كان أقر له قبل الكفالة بالثمن  
ورغم ما لا يلزم الكفيل وأما العلم الفصل السابع في الكفالة  
في الكفالة التي لا يجرع منها الكفيل على المكفول عنه ولو أن رجلا كفله  
لرجل من رجل خاص بيمينه درهم بغير أمره فقال المكفول عنه قد رخصت  
بكتا لك أن كان رضاه قبل قبول المكفول كان للكفيل أن يرجع بما أرى  
على المكفول عتقا أو أمره قبل الكفالة أن يكفل عنه وإن كان رضاه بعد  
قبول المكفول له لا يكون لكفيل أن يرجع بما أرى على المكفول عنه ولا  
يكون له رضاه غيره وذلك لأن أبا الكفالة قبل قبول المكفول له حكم  
الشفاء الكفالة من حيث أن الكفيل قبل قبول المكفول له الخيارات بين  
أن يرجع عنه وبين أن لا يرجع وإذا كان الكفيل قبل قبول المكفول  
له منتهى من نفسه ما كان للرافع قبل قبول المكفول له حكم أستاذ الكفالة  
ولو وجد الأمر حال أستاذ الكفالة كان للكفيل أن يرجع بما أرى على المكفول  
عنه فذكر ذلك ما هنا فاما بعد فتبطل المكفول له فالكفيل غير متمكن  
من صحتها حتى يعطى له وأما حكم الأستاذ أن لا يستأن العتق وتذكر وبعد وإذا  
لم يمكن أن يجعل لغيره ما حكم الأستاذ بعد قبول المكفول له جعل هذا  
الأمر من المكفول عنه بعد الكفالة من كل وجه ومضى حصل بعد الكفالة  
من كل وجه لا يكون الأمر غيره لأن الرجوع إنما يثبت للكفيل حكم العتق  
وتد العتق على وجه لا يثبت له الرجوع على المكفول عنه فلا يخبر بأمره  
ورضاه بعد ذلك وإذا كفّل العبد عن مولاة بالثمن درهم بغيره وأما  
وكل المولى عنه بأسره وأما بعد العتق لم يرجع وأحمدت بما على صاحبه  
في الباب الآخر من كفاية الجامع الصغير لأن الكفالة وقعت عن موجه  
للرجوع في الأبد لا يصير موجهة في الأثناء إذا تزوج أمره والمرأة ساكنة  
في بيتك تعلم وتولد بها وتضمن منها الآخر رادي لا يرجع عنها أسوا كان بأمرها  
أو بغير أمرها لأن العادة أن الزوج يعين العلة فصار كما لو شرط في الكفالة  
أنه لا يرجع عليها وبغير هذا الموضع الأب المهر من الأب الصغير لا يرجع على  
الابن وإنما لا يرجع لما قلنا وأرواية يعضو طه في الأب إذا شرط وتحت  
العمان والأدائه إنما يضمن وأدي لم يرجع على الابن في المرأة يجب أن يكون

الله







اثنى لك الضيف لمرية منه قال اذا كانت المرءة حينما قبل ذلك على هذا  
 نصف المال لا يتم للكنيل ولا يبرأ براه صاحب الأصل مما ذكر في  
 مجموع التوارك فالحال المروي عن ابى يوسف وعدهما الله قال  
 اذا مات المكنول له بالمالك للكنيل فدرى من هذا المال  
 فهذا اقرار من الطالب بضعف المال من الكنيل حتى كان  
 للكنيل ان يرجع ما قبل به على الذي عليه الأصل لانه اصاب البراءة الى  
 نفسه والى الكنيل حيث قال بريت المولى والبراءة التي تصاب بها البراءة  
 بالانفا للفتن مضار فوله بريت الى نفسه وقوله فلتصت مثل المال  
 الذي كذبت به سواء لو كان قال له ابرأ بك بري الكنيل ولا يكون هذا  
 من الطالب اقرار بضعف المال حتى لا يكون للكنيل ان يرجع بالمالك على  
 المكنول عنه ويرجع الطالب بالمالك على المكنول عنه لان الطالب  
 اصاب البراءة الى نفسه على الخصوص والبراءة التي تختص بها الطالب  
 البراءة بالبرادون الاستيفاء فكانه قالك ابرأ بك بغير فتن ولو قال  
 له الطالب بريت ولم يقل الى قال بريت رحمه الله لا يكون هذا اقرارا  
 بالفتن لانه كلام محتمل بريت لانك اذيت المال فيكون اقرارا بالفتن  
 ويحتمل بريت لابي ابرأ بك فلا يكون اقرارا بالفتن فلا يثبت الاقرار  
 بالفتن بالشك ولكن براء الكنيل لانا سقمنا اسم اي الاحتمالين  
 اعترفا به وقال ابو يوسف رحمه الله هذا اقرار بالفتن لانه اصاب  
 البراءة الى الكنيل على سبيل الخصوص فيه حيث ذكر محرم الباقا فاقبل هذا  
 اما بركه في موضع واحد العقل من المضاف اليه على الخصوص كما في قوله  
 فتن وتعدت والبراء التي يوجب الكنيل على الخصوص البراءة  
 بالانفا فانه يجمع المال بين بري الطالب وكل بينه وبين المال  
 فينتج له البراءة فكان هذا اقرارا بالفتن من هذا الوجه قال هشام في  
 نوادره سالت جدهما الله عن رجل قال لقوم اشهدوا على ان قد خربت  
 بهذا الكايت درهم التي لم على هذا ثم ان فلانا المكنول عنه اقام بينه  
 انه نكران فني هذا الذي له الالب العم فقل ان لخصمك قاله قال براء  
 الذي عليه الأصل عندنا ولا يبرأ الكنيل ولو اقام البينة على القضاء بعد  
 النكاح لم يبرأ الكنيل لان الباب بالبينة المعاد له كالباب عينا ولو عاين  
 نصا الأصل بعد كذا له الكنيل براء الكنيل وكذا اذا ثبت ذلك بالبينة فلا  
 لو اقام بينه على النكاح قبل الكفاية حيث لا يثبت بينه في حق الكنيل  
 لا يبرأ الكنيل لان اقراره على الكفاية اقرار منه بالمالك وبذلك الاقرار  
 سكره باسبه والقضاء على الكفاية الحسن بن زياد رحمه الله في كتاب الايمان  
 رجل قال لامراه ان زوجك طائفك بظلمة ما بينه وصدقة المرأة ومن  
 لها المهر قال ابو يوسف رحمه الله المال لا يتم للضامن ما لم يحضر  
 الزوج وبكر الطلاق نادا احضر واكره بطل الضمان وهكذا هذا

الشيخ

السبع ذكر في شهادات ما دوى الفصل اذ البراءة لرجل حده عن مبرأ منه  
 الضمان فلم يبرأ اليه فلان شي على الاب وهذا الضمان باطل لانه لم يرض  
 للزوج شيئا كان له على غيره انما ضمن له ان يدفع اليه من ماله مثله  
 وهب له ان يبرأ البينة ولو ان رجلا قال لغيره سمعتك ان اذنتك  
 من بالكذا وكذا لا يلزمه شي كذا هاهنا **الفصل الثاني**  
**عشر** في الكفاية بالحيوان وما اشبهه قال محمد رحمه الله  
 في الجامع الصغير ادعى على عبد رجل دينا وقتل رجل بنفس العبد ثم مات  
 العبد بيري الكنيل ولو ادعى رجل على دي الدية وقتل بنفس العبد  
 رجل ثم مات العبد فاقام المدعي ببينه على الكنيل لزمه قيمة العبد  
 والفرق ان في المسألة الاولى الكنيل كذل ينسب اليه العبد لان المدعي  
 يوجه على العبد المطالبة بخصوصه بحسب النفس المصوبة فالكنيل  
 المتم المطالبة بأعصاب العبد كان كغيره بنفس العبد من العبد  
 نادا مات العبد سقط عن العبد تسليم نفسه الى محاسن العضاء بيري  
 عن ذلك فبرأ الكنيل ايضا عنه لان برأه الأصل يوجب براء الكنيل في  
 المسألة الثانية كذل ينسب اليه العبد من دي الدية فاذا مات العبد  
 وقامت البينة على ان العبد للمدعي فقد طهر ان اذنتك كان غاصبا  
 وان ما عاينه من تسليم العبد تحول الى القيمة صغر ليه في حق الكنيل ايضا  
 لان الكنيل قايما مقام الأصل يلزم ما عليه وفي كتاب الاقضية كل  
 ادعى عبدا في دي رجل او رجل عصب من رجل عبدا واخذ منه كنيله  
 بنفسه والعبد قات العبد في دي المطلوب فانام المدعي البينة ان  
 العبد عبد وقتها القاتني بقيمة العبد للمدعي على المدعي عليه ويكون  
 ذلك فقا على الكنيل ايضا في قوله علما براءه الله لان الكفاية بالا  
 المصونة حايية وقيمة العبد المصون عند الهلاك قايمة تمام  
 العبد في البر وقيمة الكنيل بالعبد كنيله بقيمة عند الهلاك فاذا قضى  
 القاتني بالقيمة على المطلوب كان ذلك قضاء على الكنيل ضرورة وان لم يقيم  
 الطالب البينة على دعواه ولكن المدعي عليه بكل حجة المصون عن البينة  
 او اقرارا بالعبد للمدعي وكذا مات العبد في دي المدعي فقي بقيمة  
 العبد في المطلوب ولا يلزم الكنيل شي الا ان نكح الكنيل بمثل ذلك  
 او اقرارا بالنكاح فحينئذ كان الطالب له الخيار بين ان يبرأ من رجل  
 المطلوب حجة على الكنيل وكذا في كفاية لو ان رجلا قتل من رجل ما يجب  
 عليه لئلا يقر ان الطالب ادعى انه وجب على المطلوب بعد الكفاية  
 لبنته الف درهم واقر المطلوب بالقي درهم واقر الكنيل بالقيتها  
 فانه يوجب الكنيل بالقي درهم كما اقره المطلوب وحصل اقرار المطلوب  
 حجة على الكنيل والعقد ان شرط وجوب المطالبة على الكنيل كون  
 المال واحدا على الأصل وقتت الكفاية في تسليم الأصل الكفاية بالمالك

شريعة

الاله



في معنى المعلق بوجوب المال على الأصل فاما ما سطر من طمطالبه الكفيل فبما  
وان اقر المطلوب بعد الكفالة لم يظهر ان المقيد كان واحدا مثل الكفالة  
لان الاثر ارجح فاصلا لا يقتضي بغير المقيد من الأصل ولهذا لو افتره  
لحاربه في بده له رجل بالمالك المطلق ومعه منه المخذ له لم يكن المقيد  
ان باجدر واما ما اذا لم يظهر باقراره الوجوب فثبت الكفالة لم يجد  
ما هو شرط مطالبة الكفيل بالمطالب الا اذا اقر الكفيل بمثل ذلك  
او الى الجمين بغير مقتر الحين ويؤخره عليه المطالبه في الاقرار  
اذا اقراره بوجه ساقفه وفي المتن رجل عصب عبد رجل ومحمد  
فادعاه المعضوب منه وهو قاسم بعينه ثم اقره كذا لا بعد ثم  
هلك العبد لم يضمن الكفيل شيئا الا ان يتهم المعضوب منه وهو  
قاسم بعينه ثم اقره كفيلا لا بعد ثم هلك العبد لم يضمن الكفيل شيئا  
الا ان يقيم المعضوب منه المدينه فيضمن الكفيل ثم يدينه فيضمنه  
فوك في حقيقته وان يوسعت رضى الله عنهما وكذلك الاداء والنوب  
والعروض فاما الاداء هم والاداء يروى كالكفيل او يورث فالمسئله فيها  
على ما وصفتا انه يوحد الكفيل بالكفالة ولا يشرط اقامه المعضوب  
منه المدينه ان الأصل له وفيه ادعاء عصب رجل عبد رجل واستنكاه  
مطالبة ما عليه من فضمن له رجل هذا العبد فادعاه المطالب ان  
ما حل ليس له ذلك حتى يقيم المدينه انه عبده ولما اكل بالابستقر من  
وان ضمن فبما ذلك المعضوب فله ان باجره ولا يكلف المعضوب منه  
اقامة المدينه من قبله انه دين ضمنه وان كان الأصل كفيلا او رشا  
سبنا كما تكفل به كفيلا جاز ولزمه ما نه ولا يكلف المعضوب منه  
مدينه ان الأصل له هذا الدين ادعاه رجل على رجل فضمن له رجل فضمن  
في نواذره من ان يوسعت رضى الله عنهما لو ان رجلا ذبح شاه رجل واكلمه فضمن  
رجل تلك الشاة لم يكن عليه ان يرضاه عبدا في حقيقته رضى الله عنه لا منه  
ليس عليه بيا واما عليه فبما وكذا لو اقر من رجل رجلا شاه فضمنها  
واستنكاه فضمنها رجل عنه لم يلزمه الضمان لا بد ليس عليه شيء من  
الشاة وكذا لو اقر من رجل رجلا فضمنها الناس فيها بغيره من مثل الشاة في تباين  
فوك في حقيقته رضى الله عنه بغير المسائل بغيره من ان يرضاه ان حق  
المعضوب منه بعد هلاك المعضوب في الغنى لا في العيب وفي  
صلح الأهل من ان يرضاه رضى الله عنه ان حق المدينه عليه في  
الغنى حتى قال عوارا الصلح عن المعضوب بعد الهلاك في الغنى من  
فبقيته وقال ابو يوسف واما المأخوذ اذا عصب شاه غيره وكذا  
فضمنها له اخر منه انه يلزم الضمان وادع فيه الناس قال وكذا  
الحيوان كله ولذلك لو عصب عبدا ومات عبده فضمنه رجل صفه  
اياه الا يرى انه لو ابراه من عبده يري من فبقيته او لا يرى ان العبد عليه

وهو

وهذه المسائل بغيره من ان يوسعت رضى الله عنه ان حق المعضوب منه بعد هلاك  
العيب في غير المعضوب لا في بغيره وقال ابو يوسف في الغائب اذا  
بقي عليه القاضي بالقيمة او ما له عليه من فمضى له رجل بعد ذلك  
الشاة لم يضمن الضمان ولذلك امر لو ابراه المطالب المطلوب من الشاة  
بعد ذلك لم يضمن البراه وفي المتن رجل ضمن عن رجل ماله شاه قال  
ابو حنيفة رضى الله عنه الضمان باطل الا ان يعلل منها من المهر وقال  
ابو يوسف هو خارج في العصب والله اعلم الفصل الثالث عشر  
في الكفيل بالمال اذا ادعى فسد الكفالة رجل فدخل من رجل بالف درهم  
ما مره وقاب الكفيل منه واحدا الطالب الكفيل بالمال فقال الكفيل  
ان الالف التي كتبت من عشر حر او سبع تاسد ولا سبيل لك على وقال  
الطالب بل كان من عن عبد فالقول قول الطالب لانه يدعي حوان  
الكفيل يدعي فساداها والقول قول يدعي الحوان الا يرى انه لو دفع هذا  
الاختلاف بين الطالب والمطلوب كان القول قول الطالب وطريقه  
ما فلتنا فان اقام الكفيل بغيره على يد ادعى لا فلتل بغيره فمضى بين  
الكفيل وبين المطالب فانه لو وقع مثل هذا الاختلاف بين الطالب  
والمطلوب واقيم المطالب بغيره فله دعواه فلتل بغيره والفرق  
ان المطالب عاقده واحد المعافدين اذا ادعى فساد العقد كان له ان يثبته  
على صاحبه لا يثبت فاما الكفيل فبغيره عن العقد الذي حرى بين الطالب  
والمطلوب والا يثبت اذا ادعى فساد عقد غيره واراد اثباته باليمين  
لا يسمع ذلك منه فان قيل الا يثبت اذا ادعى فساد عقد العقد لا يدعي  
لنفسه حقا اما ما هنا يدعي لنفسه حقا وهو يراه بنفسه من  
ضمان الكفالة فانه يقول الالف التي كتبت بها من معنى غير  
وغيره لا يصير دينا على الأصل فلا يسمع كذا في فهو قولنا الكفيل  
يدعي فساد العقد يدعي يراه بنفسه وكان دعوى فساد العقد  
من الكفيل شيئا لما يدعيه لنفسه على الحاضر وهو يراه بنفسه والأصل  
ان من ادعى حقا على الحاضر يسبب بغيره على الحاضر الغائب بنصب  
الحاضر حقا من الغائب اذا كان ما يدعي المدعى من سبب عقد على  
الغائب دعوى الغائب من كل وجه ولم يكن دعوى عليه لوجه ما فلتنا  
بنصب حقا من الغائب فلو ثبت انه اذا كان ما يدعي من سبب حقه  
على الغائب اسكنه الالبات بانكار الغائب متى حضر فبكته الانتبات  
بانكار الحاضر الذي قام مقام الغائب واذا كان دعوى الغائب من كل  
وجه لا يسمع بكته الانتبات على الغائب ما نكاهه متى حضر وكذا ما نكاه  
الحاضر الذي قام مقامه مثقال الاول اذا ادعى عينا كان يدعي ان  
استقره من فلان الغائب واقام على ذلك بغيره وداليد ينكر دعواه  
فلت بغيره وينصب الحاضر حقا في اسات الشري لان الشري من

شاة



الغائب سبب لنشوت حقه على الحاضر وأنه دعوى على الغائب لأنه يدعو  
 المشغور يدعي عليه استغناء في ملكه لا يمكنه الاستغناء على الغائب لأنه  
 با بكاره متى حضر فكذلك ما كان دي البذل الذي قام مقام الغائب مثلاً  
 الثاني إذا استغنى من آخر بعد استغنى فاستغنى البائع برهان يشهد  
 من المشغور فقال المشتري لك بعد اقترت به لعل الغائب  
 وانقطع حقه في الاستغناء وأراد البائع ذلك فأراد الخامسة  
 البينة على اقترانه للغائب لا تقتل بینه ولا يصر الحاضر وهو البائع  
 حاضراً عن الغائب لأن ما يدعيه من سبب الحق على الحاضر وهو الاقرار  
 للغائب دعوى للغائب من كل وجه وهذا لا يمكنه اثباته على الغائب  
 بالبينة متى حضر الغائب وانكر اذ اثبت هذا فيقول كما سألنا ما يدعي  
 الكفيل بين قساة العقد الذي جرى بين الطالب والمطلوب وأذن  
 سبب لنشوت ما يدعيه على الطالب من برانه عن ضمان الكفالة لأنه  
 ليس دعوى على الغائب بل هو دعوى له فانه يدعي برانه عن الغائب وأنه  
 دعوى له من كل وجه الأبري لو حضر المطلوب وانكر ان عليه من  
 عن حرم وانما كان من بعد لا يمكن الكفيل اسات ذلك عليه بالية  
 والبينة ما ذكرنا قال ولو اقام الكفيل بینه على اقرار الطالب  
 بذلك لا يبره بینه لأنه اعني يدعي ضمانا العقد على الغير ولو اقر الكفيل  
 استغناء الطالب على ذلك ليس له ذلك لأن الاستغناء مرتب على دعوى  
 صحت والدعوى لم يقع هكذا كبر بعد ربحه الله في الأصل وفي الترتيب  
 هشام عن محمد رحمهما الله لو اقام الكفيل البينة على اقرار الطالب بطل  
 فثبت بینه وأبطل المال منه فأكفاه وأغاب بینه البينة عليه  
 با قراره بمنزلة اقراره عند القاضي ولو اقر بینه عند القاضي بطل المال  
 عن الكفيل كذا ما هنا قال في الأصل فان ادى الكفيل الالذ  
 الى الطالب وغاب الطالب وحضر الكفيل عند قضاة المال من  
 بمرحوم جاب البينة لم يكن بینه وبين الكفيل حضورية و لو مر الكفيل  
 عنه بدفع المال الى الكفيل ويقال له اطلب صاحبك و خاص معه  
 واما لا يثبت الكفيل حقه عن الغائب وهو الطالب وان كان  
 ما يدعيه المطلوب دعوى على الغائب من كل وجه حتى لو حضر الطالب  
 وانكر ذلك امكن اثباته بالبينة لأن الحاضر انما يثبت حقه عن الغائب  
 اذا كان ما يدعي على الغائب سبباً لنشوت حقه على الحاضر لا يحال عرف  
 دلالة موصفة اذا ثبت هذا فيقول المدعي على الطالب الغالب  
 ليس سبب لنشوت المدعي على الكفيل الحاضر وهو انقطع حقه  
 في الرجوع لا يحال له لأنه لو ثبت ذلك كان للكفيل الحاضر ان شأج بما  
 ادى على المكفول منه لأنه ادى بامره بشرط الضمان وان سبب استغناء  
 من الطالب ما يدعيه الله لأنه دفع اليه حكم الكفالة الفاسدة والله اعلم

الفضل

الفصل الرابع عشر في المحصوره الواضحة في الكفالة  
 واثامة البينة عليها قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير رجل ممن من  
 رجل ما فقي له عليه شرعاً المكفول عنه قام الطالب بینه على الكفيل  
 ان له على الغائب الف درهم فانه لا يقضي له بذلك لا على الكفيل ولا على  
 الأصل انه ادعى كفا له غير كفا له لم يكن المدعي عليه حصالة حتى يثبت  
 المدعي عليه عن الغائب بتصير القضاء على الغائب معقود او انه بالمل  
 حق لو قال الطالب ان قد تمت المطلوب الى فلان القاضي فانه  
 وانقضت عليه البينة بآلف درهم بعد الكفالة ونقض في عليه بذلك  
 وانكر الكفيل فانام الطالب البينة عليه بذلك فقي القاضي عليه  
 الالف لأنه ادعى عليه كفا له لأنه لا لزومها معاقب بالقضاء على  
 الأصل وقد اثبت الطالب ذلك بالبينة فوجب القضاء على الكفيل  
 ويكون ذلك قضاء على الغائب لأنه لا يمكن القضاء على الكفيل الا بعد ان  
 يقضي به المال كذا في الأصل معقبي به فكان الاثبات على الأصل  
 سفي به كان الاسات على الأصل سبباً لنشوت على الكفيل فأنشبه  
 الكفيل الحاضر حقه عن الغائب وفي هذا الكفا له بامره والكفا له بغير  
 امره سواء فيه ايضا رجل اقام بینه على رجل ان له على فلان الف  
 كذا وكذا من الدين وان هذا كفيل في حقه ما من قضى القاضي  
 بالمال على الكفيل والمكفول عنه جميعاً وان ادعى الكفالة  
 بغير امره فقي القاضي بالمال على الكفيل دون الأصل اما الغشاق  
 الأصل في الفعل الأول لأن المدعي لما كان حقه الكفيل في اثبات  
 حقه بینه كان حصالة اسات سببه وفي عن لهذا الحق سبباً وهو  
 الكفا له بامره فثبت نصيب حصالة في ذلك فان قيل معنى ان يقضي القاضي  
 بغير الكفا له ولا يقضي بالامر لأن ما هو عوض المدعي حاصل بنفسه  
 الكفا له فثبت المدعي ادعى الكفا له بامره والمشهود سنده و بذلك  
 والكفا له بامره بغير الكفا له بغير امره لان الكفا له بغير امره بغير  
 محض الرجوع فيها والكفا له بامره معاوضة من وجه وفيها رجوع لأن  
 لو قضى القاضي بغير الكفا له كان ذلك قضاء بغيرها وخلخت الدعوى  
 والتمناه وأنه لا يجوز قسمة الضرورة الى القضاء بالكفا له بامره وذلك  
 بيقض اقرار الغائب بالمال لأن الأمر الكفا له اقرار بالمال دلالة  
 فاقرار الغائب سبب لنشوت المال على الكفيل وكان المدعي على الغائب  
 من الأمر الكفا له سبباً لنشوت المدعي على الحاضر وهو الكفيل وب  
 مثل هذا يثبت الكفا له سبباً لنشوت الغائب فيقضي القضاء على الغائب  
 بعد اتمام القضاء على الكفيل دون الأصل في الفصل الثاني لأن التزود  
 بشرطه واما لكفا له بغير امره ان يكون المال واعيا على المكفول عنه  
 الأبري ان الرجل اذا حاك لغيره لك على فلان الف درهم وقد كفلت



ما كان احتيا على المكفول عنه الا برعده وجب المال على الكفيل وكفى  
 على الاصيل شي والما كان هكذا لم يصب الحاضر وهو الكفيل احتيا  
 عن الغائب ولا يبعدى القضا اليه قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير  
 رجل ادعى على رجل انك كفيل لي عن فلان بكل ما لي قبله بامر وجهه  
 الكفيل في ذلك فاقام المدعي بدنه على الكفالة بامر فلان وان لم يعل الكفول  
 عنه لم يدره كانه مثل الكفالة فالقاضي يقتضي بالمالي على  
 الكفيل ويدين ذلك قضا على المكفول عنه الغائب حتى اذا حضر  
 كان مطالبا بالمال اما من جهة الطالب ان لم يقنع الطالب  
 من الكفيل واما من جهة الكفيل ان يقنع الطالب من الكفيل ولذلك  
 ان لم يشهد الشهود ان الكفالة كانت بامر المكفول عنه فالتفت  
 يقتضي بالمالي على الكفيل والمكفول عنه لكن لا يقتضي بالامر حتى  
 لا يرجع الكفيل على الاصيل بما ادعى في حق من هذه المسئلة ومن مسئلة  
 الجامع الصغير فان في تلك المسئلة لو لم يشهد الشهود ان الكفالة  
 كانت بامر المكفول عنه فالقاضي يقتضي بالمالي على الكفيل لا على المكفول  
 عنه والفرق بينهما ان القضا على الحاضر اما يتعدى الى الغائب اما  
 انصب الحاضر حقا عن الغائب والحاضر اما يتنصب حقا عن  
 الغائب اذا لم يكن اثبات ما يدعيه على الغائب الا اذا امكن التماسا  
 على الغائب لانه يدعى على الحاضر الذي سبب الكفالة وقول الكفيل كذا  
 له من فلان بالالف التي لك عليه امر اذن الكفيل بوجوب الف وهذا  
 كالي لعمدة القضا بالدين على الكفيل فلا ضرورة الى اثبات شي اخر فلم  
 يصب الحاضر حقا عن الغائب اما في مسئلة الجامع الكبير لا يمكن  
 اثبات ما يدعيه على الحاضر الا باثبات ما يدعيه على الغائب لان قول  
 الكفيل كذا لك بكل ما لك عليه ليس بامر اذن الكفيل بوجوب شي  
 عليه لانه لم يدره بشي معلوم فصار بقدره كذا لك بالالف عليه  
 ان كان ان عليه شي وكانت الكفالة محله بوجوب المال على الاصيل  
 فما لم يثبت القضا على الاصيل لا يثبت الوجوب عليه وبالم يثبت الوجوب  
 عليه لا يوجد شرط صحة الكفالة ولا يثبت الكفالة واذا لم يكن اثبات  
 الدين على الحاضر بسبب مسئلة الجامع الكبير الا باثبات الدين على الغائب يقتضي  
 الحاضر حقا عن الغائب فيتعدي القضا الى الغائب وتصح مسئلة  
 الجامع رواية وحيلة لاثبات الدين على الغائب اذا حلف الطالب  
 موت الشهود قبل رجوع المطلوب بمواضع رجل وادعى عليه مثل  
 هذه الكفالة ويكره وجوب المال على الاصيل فيقيم الطالب البيعة  
 على الدين فيقبل بيته ويقتضي بالدين على الكفيل والاصيل جميعا ادعى  
 على رجل ما لا معصيا بسبب كذابه له عن رجل ولم يبين سبب المكفول  
 عنه هل يبع دعواه حكى موي شيخ الاسلام الا ورحمدي رحمه الله

ان لا يبع الدعوى وهكذا كان يفتي طهر الدين المرحوم رحمه الله في باب  
 الشهادته في الكفالة لو شهد شاهدان ان هذا الرجل كل بيتي رجل  
 لا يعرفه باسمه ولكن يعرفه بوجهه ان حازه فهو حايير ويوجد بها الكفيل  
 لا يثبت كذا بخلافها سيما من الكفيل الكفا له عن رجل يعرف بوجهه  
 وقد فلا لذلك مسلسل بينهما وكذلك اذا فلا يعرف وجهه ابونا بوجهه  
 الكفيل بالكذا له لا يثبت بخلافها بخلاف الكفيل من فان بين الكفيل  
 بخلاف ذلك المكفول به هذا وصدة الطالب في ذلك فيها ويثبت ولو  
 يكن عليه من كذا ليعتبر ادان من شي من المال وصدة المقر له  
 في ذلك لو ان كذبه تعتبر فيه الدعوى والا نكار كافي الا ان يهلك  
 المسئلة دليل على ان دعوى الكفالة لا يثبت دليل لان وضع هذه  
 وقد ذكر سببه وقد قبل هذه المسئلة لان الشهود ولا يعرفونه  
 المسئلة ان الكفا لو ثبتت عن شخص معين الا ان الشهود ولا يعرفونه  
 ولا يدرون سببه يكون هذه الكفالة وانفرد عن شخص معلوم  
 في نفسه وبوجوب ما حكمي من شمس الاسلام ان المدعي قال ان هذا  
 الرجل كذا عن رجل فيكون الكفالة واقعة عن شخص مجهول  
 في نفسه فلا يقع واذا شهد شاهدان على رجل انه قتل بيتي رجل  
 واخفاها عنه فقال احدهما هو فلان وتلك الاخر هو فلان ان الذي  
 الطالب كذابه احدهما لا يقتضي له بشي احدهما انه ادب احده  
 شاهديه والثاني انه ليس على ما ادعى الا شاهد واحد والشاهد  
 الواحد لا يقطع الحقا فان ادعى الكفالتين لا يقتضي له بشي للعلم به  
 التماسه وبذلك له اصحف الى كل شاهد شاهد اخر حتى يقتضي  
 له بالكفا لتبين واذا ادعى على رجل كذابه بالالف درهم الى شهود  
 الاخر انه كذا الى شهودين قال محمد رحمه الله ان ادعى الطالب اكمل  
 وادعى اقرب الاحبين ثبتت شهادتهما ويقتضي بالكفا له وان ادعى بعد  
 الاحبين لا تقبل شهادتهما ولا يقتضي بالكفا له وهذا لان الذي شهد  
 ما بعد الاحبين شهد ما قبل المالين معني والذي شهد باقرب الاحبين  
 شهد ما قبل المالين معني لان الموجل اعصى من المجل فالمالين  
 الذي فيه زيادة الاحل يكون لنفس من المال الذي ليست فيه  
 تلك الزيادة فيعتبر عما لو شهد احدا بالشاهدين ما قبل المالين حقيقة  
 وشهد الاخر بالمالين حقيقة وهناك لو ادعى المدعي اكثر المالين  
 فقبل الشهادته وان ادعى اقل المالين لا تقبل الشهادته وكذا هاهنا  
 فان قبل ادعى المدعي اقرب الاحبين يقتضي ان لا تقبل شهادتهما  
 لانهما ادب احدهما لا يثبت له شاهد وهو الشاهد الذي شهد له ما بعد  
 الاحبين فلما المدعي مشهود له الشاهد ينع ثبوت الشهادة فاذا ادعى  
 المدعي بعد الاحبين فقد ادعى اقل المالين فيفسر باعتبار المال المذكور



شاهد الآخر وهو مشهور به باعتباره المالك فكذلك ينبغي قبول الشهادة  
نادا دعي اضرب الاجل فقد ادعى ان المالك ليس غلاما صغيرا فكذلك  
الآخر باعتباره المالك انما كثر به في الاجل لا غير وهو حق الاجل مشهور  
عليه وتكذيب المشهور عليه النفا هذا لا يمنع قبول الشهادة ولذلك  
لو شهد احدهما النكاح وشهد الآخر الى اجل كقبول الشهادة اذا كان  
الدعي يدعي المالك وان كان يدعي الاجل لا تقبل الشهادة  
**القصة الخامسة عشر** في اصرار المكفول نفسه  
عن الكفالة الكفيل بالنفس او المالك اذا اصرح لنفسه عن عهد  
الكفالة بحضرة المكفول له والمكفول منه لا يخرج وبقي كقبول المالك  
والوكيل اذا اصرح لنفسه عن الوكالة بسبب دي الموكل يخرج عن الوكالة  
واشياء كتاب الجبل الى ان له ان يخرج من الكفالة وسورة ما ذكره  
اذا كان الرجل على رجل ماله موكلا ومعه ماله فلو كان له ماله  
مالك على فلان فلو كان ماله كقبول نفسه او قال كماله على فلان  
على فلان فلو كان ماله كقبول نفسه لك عند كل رجل على فلان من هذه العود  
من الكفالة قبل قبول المالك فليس له ذلك فبعد المسئلة بما في  
حلول المالك فلو كان المالك لو كان خلا لا كان له ان يخرج  
من الكفالة قال القاضي الامام ابو علي النخعي رحمه الله وهذا  
الوكالة قال ومن وكل رجلا بان يبيع عبده عند فلان الموكل قبل على العقد  
وعزل نفسه بمحض من الموكل مع العزل وكذلك لو وكل رجلا بطلاق  
امرأته عند الواخرج الموكل نفسه عن الوكالة قبل على العقد والعرض  
اذا باع ماله الغير بغير امر صاحبه بغير ماله العقد قبل ان يخرج من ماله  
ولا يقع التعرض من هذه المسائل وبين مسئلة الكفالة قال القاضي الامام  
هذا رحمه الله المسائل شامكت في الصورة واختلفت في الجواب ومنه  
رجم الله عدوا هذا من حله العواصم وفي الاصل اذا اناب الرجل لغيره  
بائع فلانا اليوم فانه بعته اليوم من شيء فانا صام من بيعته ان الكفيل  
رجع عن هذا الضمان قبل ان يبيع شيئا ولا يبيع البائع من ماله فبعد  
نرجعه الطالب بعد ذلك لا يلزم الكفيل شيء منكون رجوعه املا ولا  
على رجوعه لان الكفالة في هذه الصورة سببية على ما هو لازم لانها ينفذ  
على الامر فانه قال ما بعته اليوم فانا بعته من شيء اليوم فانا صام من ماله  
في الكفالة على الامر ولا يلزم لادم فيها يبيع عليه لا يكون لان ما بعته  
ما داب لك على فلان فهو على ما بعته فلانا فهو على ما بعته فلا فهو على  
رجع عن ذلك لا قبل رجوعه لان هناك الكفالة على ماله على ما ليس لازم  
حقن بغير لادنه سكا لها بل ذلك كفا له مستند اجرت بين ماله من  
هشام عن عهد رحمه الله رجل ضمن لاسراء بشفقة كل شهر وهو كذا وكذا  
عن روجهما ثم اراد ان يرجع عند كمال الشهر قال ليس له ذلك ولو كان

احدا

احدا او الكفا وضن له اثنان باجره كل شهر والصفين ان يفسخ صانه عند راس  
كل شهر قال رحمه الله والصف هو الفرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة  
الكفالة **القصة السادسة عشر** في الكفالة مع الجاهل او اذ انك  
الرجل لرجل ككفالت لهما على فلان وهو الف درهم واراد بما له عن  
فلان اخر فهو باطل لان المكفول له مجهول ولو قال لرجل ككفالت لهما  
على فلان او ما لك على فلان اخر جاز ويكون لكفيل الجاهل وان كان المكفول  
عنه مجهولا لا يقدح في كفا له المكفول له ما بعه جوازا لكفاله ولم يجعل  
جهاله المكفول عنده ما بعه والفرق ان الكفالة في حق الطالب بمنزلة البيع  
حتى لا يقع من غير قبول المشتري وفي حق المطلوب بمنزلة الطلاق والعتاق  
حي يقع من غير قبوله كما يقع الطلاق والعتاق من غير قبول املا واذا كان غفلة  
في حق الطالب كان جهاله الطالب ما بعه جوازا لهما ان جهاله المشتري  
ما بعه جوازا للبيع فاذا كانت بمنزلة الحق والطلاق في حق المطلوب لم يكن  
جهاله المطلوب ما بعه كما ان جهاله المعنى لا يقع جوازا الحق ثم فرق بين  
جهاله المكفول عنده في الكفالة والمسئلة وبين جهاله المكفول عنده في  
الكفالة المعناه ما بعه جوازا لكفاله حتى ان من قال لغيره ككفالت لهما باعش  
احدا من الناس كانت الكفالة باطله والوجه في ذلك ان الكفالة المعناه  
ما بعه جوازا لهما جهاله المكفول عنه بل لاجل الامانة فان امانة الكفالة  
الى وفقة المستغفل بما يابها الفياض لانها غفلة في حق الطالب وانما  
جوزت استفساها لكان التكامل والتعاطل فيها اذا كان المكفول عنه  
مجهولا وما اذا كان مجهولا لا يقع على اصل الفياض واذا كفل بنفس فلان او ماله  
عليه ما لكفالة جازة لانها لو لم يخرجها له المكفول به لان المكفول عنه معلوم  
الا ان جهاله المكفول به وان تحطت لا تقع هذه الكفالة واذا كفل لرجل  
بنفس فلان او ماله عليه وهو ما يدره ديار او ماله عليه وهو الف درهم  
فالکفا له محصية وان كان المكفول عنه مجهولا واختلفت عبارة المشايخ في  
خرج المسئلة لان جهاله المكفول عنده في الكفالة والمسئلة وبعضهم قالوا لان  
هذا جهاله المكفول عنده مع الجاهل لان كلمة او كله غفلة وجها له  
المكفول عنده مع الجاهل ولا يقع هذه البيع فلان لا يقع هذه الكفالة اولى فانه في  
الاصل ولو قال لغيره ان عصبك فلان من شيء ما بعه كقبول لهما لانها كفا له  
اعتبرت الى سبب الوجوب وقد كفل بمعلوم من معلوم فصحت وان كان المكفول  
به مجهولا كما لو قال ما بعه فلانا ما كفل لك بما عجب لك عليه من الف درهم  
خلاص ما لو قال ان عصبك انسان شيئا فانا كقبول بجهت لآخر الكفالة لانها  
كفا له معناه في حق المستغفل وانما وقعت من مجهول قال صاحب  
رحمه الله في تخليص المسئلة لا بد من ولو حصر اسما او تواما لزمه ذلك هذا هو  
لفظ محمد رحمه الله الاصل قالوا اذا جفت فاما انما جفت اذا اسفد درهم فان قال  
ان عصبك هو فلانا اذا لم يستر ولو كان ان عصبك فمهر شيئا فانا كقبول لك

في كفا



بدلت كانت الكفالة باطلة لان الكفالة وقعت عن محمول قال ولوقال  
ان تلك لان خطأ فاصلا من ذلك كانت كفالة باطله فاصلا من ان حمله  
المكحول عنه في الكفالة المرسلة كايه قوله لعنه كذا وكذا  
على زيد او مالك على عمرو وغيره ما بعد حوار الكفالة هذه كذا وكذا  
سبح الاسلام رحمه الله شرح الجامع في كتاب الصلح ان من قال لعنه اسلمت  
هذه الطريق فانه امن فان اخذ مالك قال ما من من مسئلة فاصلا ما كان  
العمان مصححا والسكوت عنه محمول ما هنا ومع هذا يجوز العمان واذا قال  
الرجل لعنه كذا وكذا لنفسه فلا ان لم او انك عد اغفل ما عليه وهو ما به  
دينا وذكرك حيا لان الجاهل له ما هنا في المكحول عنه لا في المكحول له  
وجها له المكحول لا يضر بعد ذلك بغير ان وفي احد هما في العقد فقد  
برى عن الكفالات كلها لان الكفالة بالنفس الماصحة باحدهما الان له  
بغير الكفالة الى انهما شيئا حتى باحدهما فقد صرف الكفالة الذي وفي  
به فتعين هذا ما لو افاه وما ركبا من الاستدراك في الكفالة الذي وفي  
بالماله لعدم الموافقة في الحد لو كان كذا لكان في يد في العديري  
عن الكفالة التي نكداها هنا ما اذا لم يوافق باحدهما حتى معنى العقد فانه  
تكرمه الكفالة للمالك عن احدهما وله الخيار لانه على الكفالة بالمالك عن احدهما  
بعدم موافقة احدهما في العقد فقد وجد شرط وجوب الكفالة بالمالك  
فلزمه ذلك وله الخيار لان الابعاد منه الا ترى ان الكفالة على هذا الوجه  
لو كانت بواسطة كان للكفيل الخيار وطرفه ما قلنا الفصل السابع عشر  
في اخذ الكفيل في الدين الموحل وفي المكحول عنه اذا اراد الخروج من المصروف  
وفي الرجل ما يرضع ان تكفل عن فلان رجل له على رجل الف درهم موحل  
وطالب رب الدين من الدينون كذا فلانا لقاضي لا عير وعلى الكفيل في  
ظاهر رواية اصحابنا رحمهم الله ان له ان يطالبه باعطائه الكفيل وان كان  
الدين موحلا جلا وفيه ايضا ان المشتري لو طالب من الباع ان يعطيه  
كفلا لا يدرى لو طهر كان المشتري ذلك في الدين الموحل اولي وذكر  
بعد هذا ان في الدين الموحل لو اخذ القاضي كفلا من الكفيل الذي يريد  
ان يغض لا بعد اسبيل لا بالمرأه اذا طلقت الكفيل بغيره عند اراده  
الزوج السفرة لقاضي باخذ منه كفلا بنفسه شهره في يوسف  
انه استخسنا رفقنا بالناس قال الصدر الشهيد رحمه الله في واقعا  
الفتوي في مسئلة التفتة على قوله اي يوسف رحمه الله رفقنا بالناس  
وفي سائر لديون لو اتى مفت يد لك كان حارسا رفقنا بالناس اذا ضمن  
رجل عن رجل ما لا يراه او ضمن بنفسه فاراد الحكم ان يخرج من المصروف  
ومنه الكفيل قال محمد رحمه الله ان كان ضامنا الى الماحل فلا يسبيل  
له عليه وان لم يكن الماحل فله ان ياخذ حتى يحلصه منه اذا اذالمالك  
او يتراه منه في كفاية الاصل رجل امر رجلا ان يكفل فلان فلان رجلا وادي

لم يرجع على الامر في العقد الثاني من عشر في الامر بغير الدين وفي الامر  
بغير المالك واعطاه بشرط العمان وما يتصل به اذا قال الرجل لعنه  
افض عني ديني فغضاه رجع عليه وان لم يدل على ان من قال لعنه كذا وكذا  
قال افض ما لك فلان على فغضاه رجع وان لم يدل على ان من قال لعنه كذا وكذا  
قال الرجل لعنه فلا ناعني الف درهم وتعد فلان الف التي له على  
او افض فلا ناعني الف درهم او دفع فلانا الف التي له على او قال اعط  
فلا ناعني الف درهم او قال اعطه الف التي له على فان هذا كله اقرار  
الدين من الامر في الغضول كلها واذا قضى المأمور كان له ان يرجع بما  
فقي على الامر منه بم جميعا اما يكون هذا اقرارا من الامر بالدين بما  
فانه قال في بعض هذه المقصود الالف التي له على وفي بعضها  
اقرارا للدين اتصالا قال عبي واذا يفسر وان يكون فاصليا عنه وتاخذ  
عنه الا بعد ان يكون عليه دين مضارب انما الدين في بعض هذه الغضول  
بما وفي بعضها امضا وانما اذا قضى المأمور كان له ان يرجع بما قضى على  
الامر لا في دينها وحسب على الامر بما مره فكان له الرجوع عما قضى على  
الامر من دين هذا وبها اذا قال كذا راعني وكذا مالي او اطمعني عشرة  
مسالك فادي فانه لا يرجع على الامر له بشرط العمان معقول على ان  
لا ضامن وما هنا يرجع المأمور على الامر بما قضى بشرط له في ذلك مما اوله  
بشروط والوجه في ذلك ان الامر يطلب التملك من المأمور في الغضول  
كلها امره بان يقضي عنه ويؤدي عنه ولا يتصور ان يكون قاضيا عنه  
الا بعد ان يصير المفتي به ملكا للامرا لا ان الملك للامرا بما يقضي به  
من ملك القاضي بسطرا الى ملك القاضي ان يثبت للقاضي ملك مصون  
بالمثل ثبت للامر ذلك وان ثبت للقاضي ملك غير مصون بالمثل ثبت للامر  
بالمثل ثبت للامر ذلك انما ثبت للقاضي ملك مصون بالمثل لا يملكه  
مثل ذلك وفيه ايضا ان لا دين عليه تسترد منه المفتون فثبتت للامر ملك  
بالمثل حتى لو طهر ان لا دين عليه تسترد منه المفتون فثبتت للامر ملك  
مضون بالمثل لانه ملكه بالمثل حتى وليس ذلك الا العرض وفيه ايضا  
مضون بالمثل لانه ملكه بالمثل حتى وليس ذلك الا العرض وفيه ايضا  
الزكوة والكفارة بثبت للقاضي ملك غير مصون بالمثل حتى اذا طهر ان لا زكوة  
عليه لاسترد من الغضول ما قضى فثبتت للامر مثل ذلك فاذا ثبت الملك للامر  
في الموصوفين جميعا مثل ما ثبت للقاضي وليس ذلك لوان المأمور قد دفع ما به  
دينا كان له الرجوع على الامر لانه او فاه الف درهم بالمقاصد لانه لما ملك  
الطالب ما به دينيا ورايت درهم فقد صار الف درهم ديني لا على الطالب لمر  
حجلا مضامنا بالالف التي للطالب على المطلوب مضارب فصار المأمور غاضيا ما على  
الامر بطريق المقاصد فثبتت له لو افاه باليد ولو افاه بالف درهم باليد  
رجع بها على الامر لانه اذا او فاه بالمقاصد وكذلك ان باعده بها دينا او مضامنا  
او غرضا من العرض يرجع بها على الامر وفيه ايضا لو اشتد من يجرهما الله وكل  
دفع الى رجل الف درهم وامره ان يعطيه غيره واعطاه المأمور غيرهما من





عند او باعه بها ثوبا او كان المأمور على العبري الف درهم فجعلها فضا مائتها  
فقد كل حابر فاك هشام رحمه الله يعني لا يكون منطوقا فيما ادى  
قال محمد رحمه الله وان دفع اليه عتاقا وقال بعد واعط فلانا منه  
مضا سماعا عليه ما عطا من عند مثل من العبد قبل ان يبعده فضا عمله  
على رب الفلام فهذا منطوق في هذا التفرع من المنعني واما اذا قال  
ادفع فلانا الف درهم فضا له ولم يقل عني او قال اعط فلانا الف  
درهم ولم يقل عني وقال على اني مامن فلانا على اني كفيلا بها على انما  
لك على يوقها المأمور الى فلان فان كان المأمور شرطا للمأمور كان  
خاطبا له ونفسه الخاطبا ان يكون المأمور في السوق يترها اخذ واعطاه  
وسمها ما اوصعه على انه يرسله او وكيله يبعده منه او يفرسه منه  
فان يرجع على الامر بالاخضاع لان الضمان في الخاطب من شرطه وعلى الامر  
عرقا لان العرق فيما بين الناس انه ان كان بين اثنين شرطا واخذ واعطاه  
اذا امر احداهما صاحبه بدفع ما له الى غيره فانما لم يكن المأمور في شرطه  
الامر المعروف كالشرط ولذا اذا كان المأمور يرضع من عبيد الامر  
وكان المأمور يرضع الامر يرجع على الامر بالاخضاع وان لم يرضع ان مامن  
اعتبار العرق وان لم يوجد حتى من هذه الاشياء الثلاثة فالماور  
لا يرجع على الامر عند ان يذبحه ويهدى رحمه الله وعند ابي يوسف يرجع  
فيها فيما لا يكون له اصل فلانا دفع فلانا الف درهم فضا كلاما على  
عني وعلى هذا التفرع لا يثبت له حق الرجوع على الامر فلا يثبت له  
حق الرجوع بالشك الا ان في الخاطب يرجع قوله عني في العرق ولا يجوز  
في حق غير الخاطب مني الكلام بخلافه احد الا على التواقات بعض  
شيئا بخلافه رحمه الله مستعمل الحمار والطاخرة ليس يملكه لان الاصل  
يكون بينهما من احد الخائنين كما من كل جانب ولو قال لعنه وانفق عليه فاستوفى  
دفع على الامر وان لم يشترط الرجوع في كتاب النفقات في باب نفقة ذوي  
الارحام وذكر الشيخ الامام الاصل طهر الدين المرفعي رحمه الله في شرح  
كتاب الاصله ان الامر بالاخضاع اذا اخرج والصدقات الواجبة لا يوجب  
الرجوع الا بالشرط الا واية ابي يوسف قال محمد رحمه الله في الخاتم اذا قال  
لغض ادفع الى فلان الف درهم او قال اعط فلانا الف درهم على ان مامن لها  
والمدفوع اليه حاضر تسع هذه الخاتمة بدفع المأمور الى فلان الف درهم  
قال الف فضا له دفع على الامر وليس للمأمور ان يأخذها من القابض فذا  
ولامران يأخذها بعينها من القابض لان شرط الضمان لا يجوز ان يهدى  
اما التمليط بن المكفاله وهو المعهود من لغت الضمان واما جهة الاصل  
بالاستفراغ الاول لوجه اليه لان شرط الضمان بطريق الضمان ان يكون  
الضمان مائتا حق الاصل ولا ضمان في حق المدفوع اليه ها هنا لا يملك  
الامر بالاخضاع فتيقده وتبطل الاصل وصار المدفوع اليه وكلا عن الامر

بالبقي

بالبقي كان الامور الدافع او ضمي الف درهم وادفعها الى فلان فان قد  
وكتلتها بنفسه فاذا فضا ماضيا فضا على الامر ودفعه عند الوكيل وهو  
القابض ان يملك في يد لا يملك عليه لكونه اسما وان التملك كان عليه الضمان  
وانا شرط في الكتاب ان يكون المدفوع اليه حاضر تسع الكلام لان المدفوع  
اليه يصير وكلا عن الامر بالبقي والوكيل لا يرضع من الف درهم على  
وسماعه لم يصير وكلا ولو قال الامر ان يرضع هذا الرجل الف درهم على  
ان مامن لها والمدفوع اليه حاضر تسع هذا الكلام ففعل فان المأمور  
ياخذ ما له من ايها مامن ويكون المالك فضا على القابض والامر كفيلا  
لان لما اصاب الغرض الى المدفوع الى الدافع اليه ها هنا يترك ضمان  
نفسه الممنحل لفظ الضمان على ما هو المعهود من هذا اللفظ وهو المكفاله  
لوجود شرط وهو لون العين مضبوطا على المكفول عنه فان المستثنى  
مضبوط على المستثنى ففعل في المكفاله وادفع فلانا الف درهم  
او قال ادفع الى فلان الف درهم على اني مامن لك عنه فذا الف درهم  
والمدفوع اليه حاضر تسع هذا الكلام ففعل بالالف فضا المأمور  
القابض والامر مامن لها عنه باحداهما سافرق بين هذا وبين ما اذا  
قال على ان مامن لها ولم يقل عنه والعرق انه لما قال على ان مامن  
عنه فقد نص على ان القابض مكفول عنه واما نص القابض مكفول عنه  
اذا صار القابض يستقر فضا رنفذ بها قال ارض فلانا الف درهم  
على اني مامن عنه فاذا قال على اني مامن لها ولم يقل منه لم يملك الامر  
القابض بكونه مكفولا عنه بعد ان جعل الامر مائتا على المكفاله ففعل مائتا  
لها على الغرض احتياالا للمعصية فان القابض هو الذي خاطب للدافع  
فذا الف درهم على ان مامن لها فان القابض هو الذي خاطب للدافع  
للمأمور على القابض وفلان كفيلا بها عنه فرفق بين هذا وبين ما اذا كان  
الامر هو الذي يملك الحاطية والقابض ساكت والعرق ان الحاطية  
مضى كانت من القابض فيخرج بين القابض وبين الدافع ما يوجب  
الضمان وهو سواء القابض ايا دحق يدفعه اليه بدليل ان القابض  
لو لم يشترط ضمان غيره فذا كان مضمونا عليه فاذا شرط القابض  
مما اخرج كان هذا ضمانا له لانه في طرأ على ضمان ثابت على غيره  
وهو هذا المكفاله وصار نفذ بها قال القابض ارضني الف درهم  
على ان فلانا مامن لها فاما اذا كانت الحاطية من الامر لم يرضع بين  
القابض والدافع سبب الضمان بدليل انه لو لم يملك الامر على ان مامن  
لها وانصر على الاول ودفع اليه الف كان القابض مائتا لانه وان كان  
هذا من الامر مستثوره ان دفع اليه الف درهم ودفعه فاذا لم يرضع  
بينها سبب ضمان بعد ان جعل هذا من الامر مائتا على المكفاله على ما  
فجعل استفراغا وادفع فلانا الف درهم على ان مامن لها

بالبقي



فقال نعم ففعل ما فرض على الفاضل والأمر كغيره لأن قول فلان بعبارة  
حوادث والجواب بعبارة أعادته الكلام الأول فصار كأن فلان قال نعم  
أعطينا الف درهم على أن يفلان منا من طاهر لو نقص على هذا كانت هذه كانت  
هذه المسألة عين المسألة المتقدمة إذا كان له غير وهو بطلان التمسك  
درهم على أن يفلان منا من طاهر لو قال ففعل فلان على أن يفلان منا من طاهر  
ففعل فلان من ذلك وتصرفها الموهوب له منه كانت الحجة جارية والأمر من  
للدايم ويكون الواجب في الحقيقة الأمر دون المأمور حتى كان الأمر أن  
يرحم في الحقيقة ولا يكون المأمور ذلك وهذا لا بد بعد دفع هذا الضمان  
من الأمر على الكفاية عن الفاضل إذا ضامن على الموهوب وعلى من  
الضمان عليه ففعل الأمر ما عدا العرق جاعلا للمأمور وكلا عن نفسه  
بالهبة والصدق وجاعلا للفاضل وكلا عن نفسه في ابتوائه حتى  
يتم نفعه ثم يصيرنا فيما لنفسه على الهبة وصار بغيره كان الأمر أن  
لذلك فرضنا الف درهم بتركه وكبيل بالهبة من فلان ولو نقص على هذا  
كان الجواب كما قلنا أنها هنا كذا وإذا قال الرجل لعرضه هبط الدنيا  
على أن يفلان منا من طاهر فلان جازو قال نعم وهبه المأمور الف درهم  
فأعطيه من الضامن ويكون المال فرضا للفاضل على الضامن لأن قول  
الفاضل هبط الدنيا يصح على أن يفلان منا من طاهر لا جاز في المقتضى فلا  
يكون أن يجعل قوله على أن يفلان منا من طاهر استقراضا من غير الكفاية  
فجعل ذلك ضمنا على العرض فصار فلان يقول نعم مستغنى الألف من  
الدايم جازعلا للفاضل وكلا عن نفسه بالهبة من الفاضل أحيا لا الهبة  
وإذا جعل على أن يفلان منا من طاهر بالهبة ويؤدى لسودي  
الأمر إليه فادى المأمور الف درهم لا يرجع على الأمر لأن التملك منضم  
الأمر بالأمور إنما ثبت أخا من الأمر ولم يثبت التملك وبذنه  
لا يثبت حق الرجوع وإذا قال له الرجل لعرضه هبط الدنيا فلان الف درهم  
ولم يزل عني ففعل فلان من طاهر فلان جازو قال نعم وهبه المأمور الف درهم  
فأعطيه من الضامن ويكون المال فرضا للفاضل على الضامن لأن قول  
الفاضل هبط الدنيا يصح على أن يفلان منا من طاهر لا جاز في المقتضى فلا  
يكون أن يجعل قوله على أن يفلان منا من طاهر استقراضا من غير الكفاية  
فجعل ذلك ضمنا على العرض فصار فلان يقول نعم مستغنى الألف من  
الدايم جازعلا للفاضل وكلا عن نفسه بالهبة من الفاضل أحيا لا الهبة  
وإذا جعل على أن يفلان منا من طاهر بالهبة ويؤدى لسودي  
الأمر إليه فادى المأمور الف درهم لا يرجع على الأمر لأن التملك منضم  
الأمر بالأمور إنما ثبت أخا من الأمر ولم يثبت التملك وبذنه  
لا يثبت حق الرجوع وإذا قال له الرجل لعرضه هبط الدنيا فلان الف درهم  
ولم يزل عني ففعل فلان من طاهر فلان جازو قال نعم وهبه المأمور الف درهم  
فأعطيه من الضامن ويكون المال فرضا للفاضل على الضامن لأن قول  
الفاضل هبط الدنيا يصح على أن يفلان منا من طاهر لا جاز في المقتضى فلا  
يكون أن يجعل قوله على أن يفلان منا من طاهر استقراضا من غير الكفاية  
فجعل ذلك ضمنا على العرض فصار فلان يقول نعم مستغنى الألف من  
الدايم جازعلا للفاضل وكلا عن نفسه بالهبة من الفاضل أحيا لا الهبة

ما

ما من على هذا للكنيل يمنع عن تسليم المال المكتوب به حال حصر الأمر  
أدلى بحق المكتوب له بهذا الاستطاع ضرر فاما إذا لم يكن المأمور مخطئ  
الأمر على قول أو حقيقته ويجوز حتى أنه عنها ليس له أن يمنع من  
تسليم ما ضمن إلى المكتوب له لأن على قولها إذا لم يكن المأمور مخطئ  
الأمر لعدم كفاية الأجنبي لأن الأمر ولهذا لم يكن له الرجوع على الأمر  
والأجنبي غائب وقد ذكرنا أن حاله عليه المكتوب عنه ليس للكنيل الاستطاع  
عن التسليم المكتوب التاسع عشر في السبقية لو فرضه على أن يكتب  
له إلى بلد كذا الأجر وإن أقرضه بغير شرط وكتب له سلفه إلى بلد آخر  
جاز ولذا لو كتب المكتوب في سلفه إلى موضع على أن أعطيك ما أهله  
هذا إلى الأم ولا حرجه لأن القبض وإن كان غير كذا العارضة حق بعض  
الأحكام إلا أنه معا ومنه في الحقيقة فيفسد ما الشرط الذي يفرضه  
السعر وكذا كتاب سلفه إلى رجل من شركه أو مخطئ ودفعه إليه فجاز  
نعم قال كذا كتب لك عدي أو قال له الدافع عنها إلى فقال قد أقرضتك  
عدي أو قال كتب لك عدي فهو باطل ولذا لا بد من ولو قال كتبها  
لدي على أو قال استأجر لك على هذا ما نه باخذ به صاحب السبقية  
لأن كذا على كذا أعجب خلاف كذا عدي ولو منع سلفه ثم إن الأمر له  
بذلك وذكر الطحاوي رحمه الله شروطه إذا قبل كتاب السبقية  
وفرض ما فيه وجب المال والغوى على ما تقدم في دعوى العطل في  
أورد سلفه من آخر على بعض قومه عليه من حله المال بعضه وثبت  
سلفه بقصد ما كان الذي كتب مال المكتوب إليه فكتب إليه أن يفلان  
إلى صاحب الكتاب وأمر المطاوع إليه بالكتاب وإن المال دين عليه  
أخبر على دفعه وإن لم يقرضه لا جاز وإن لم يكن الغرض كتب ففعل  
المكتوب إليه مال لا غير على دفعه إلا أن يكون ضمن المال لصاحب  
الكتاب وفي إجازات العطل باجبر بقصد أجره إلى بلد من البلدان  
وأمر إليه بخرجه من مدينة سقيا من السوريات ثم كتب  
لرجل في آخره هذا سلفه فلما وصل الكتاب إلى آخره فادى  
بعض المال وبذل حظه بالمال في ضرورته كتاب من عند استأجره أن  
لا يترك السبقية التي كتبها باسم فلان وإن كتب قبلها فلا بد من المال  
ورد عليه كتاب السبقية فإليه بغير الأمر قال فإن كان الأجير  
ضمن المال لصاحب السبقية فصار ذلك ديناً عليه مع ضمانه ولم يكن له  
أن يمنع من دفع ذلك إلى صاحب السبقية وإن كان صاحب السبقية قد  
لم يدفع المال إلى الاستئجار لم يرجع ضمان الأجير وله أن يمنع من  
دفع المال إليه ولم يكن له أن يسترد ما دفع إليه وإن كان الأجير لم يجعل  
له المال كان له أن يمنع من دفع المال إليه في الوجهين جميعاً وبذلك  
الحظ لا يكون ضماناً له إلا أن يقرض باللسان أو يكتب لفلان على المال

٢٢٣

الأمر



فقال ثم فعلنا فرض على القاضين والامر كقوله لان قول فلان بوجه  
 جواب وال جواب بغير اعاده الكلام الاول فصار كان ولا يقال نعم  
 اعطاني الف درهم على ان فلان صامن لها ولو فسخ على هذا كانت هذه الكلمة  
 هذه المسئلة من الكثرة المتقدمة اذ ان القاضين هم القاضون لفلان الف  
 درهم على ان صامن لها اوقات ففعلنا على فلان على ان صامن لها  
 ففعلنا بالامور ذلك ونصيرها الموهوب له منه كانت المصلحة جارية والامر صامن  
 للداخ وكون الواجب في الحقيقة الاسودون المأمورين كان الامر ان  
 يرجع في الحقيقة ولا يكون للامور ذلك وهذا لا يغير حقيقة هذا الضامن  
 من الامر على الكفاية عن القاضين ولا ضمان على الموهوب وعلى من  
 المصدق في طلبه ففعل الامر صامنا عن الغرض جاعلا للامور وكلا من نفسه  
 بالطلب والمصدق جاعلا للقاضين وكلا عن نفسه في ابتداء ففعلنا حتى  
 يبرئ نفسه ثم يصيرنا فيها لنفسه على الحقيقة وصار بغيره كان الامر ان  
 لذلك اقرضني الف درهم فترك وكلي بالحقيقة من فلان ولو فسخ على هذا  
 كان الجواب كما قلنا فيها هنا كذلك واذا قال الرجل لغيره ففعلنا  
 على ان فلانا صامنا لها فلان جاز وقال نعم وهذه الامور الف درهم  
 فالحقيقة من الضامن ويكون المال ففعلنا لداخ على الضامن لان قوله  
 القاضين هم لي يخصص على ان فلانا صامن عليه كجدة في المعنوي فلا  
 يمكن ان يجعل قوله على ان فلانا صامن لها استثناء من الضامن من كمال الكفاية  
 ففعلنا ذلك صامنا غير الفرض فصار فلان يقول نعم مستقر في الالف من  
 الدايخ جاعلا لداخ وكلا عن نفسه بالحقيقة من القاضين احببنا لا الله  
 واذا كمل على غيره ان يبرهن ما لا يبرهن بالبرهان وبودي لسودي  
 الامر اليه فادي للامور والبرهان لا يرجع على الامر لان التملك متضمن  
 الاداء بالامر انما ثبت اذ صام الامر ولم يخصص فلا يثبت التملك ويؤثر  
 لا يثبت حق الرجوع وادعنا قال الرجل لغيره اخني فلان الف درهم  
 ولم يترك على ففعلنا فادعنا الضامن ان لا يعمل الطالب شيئا ففعلنا  
 وجهه من اما ان يكون المأمور بالضامن جازيا لغيره وانما ان يكون  
 الامر صامنا او عابثا فان كان الامر عابثا ليس للكنيل ان يمنع من تسليم  
 ما كلف به الى الموقوف له سواء كان المأمور بطلب الامر له ام لا ففعلنا  
 اما ان يكون الموقوف له صامنا من الامر وعلى هذا التفسير كان المأمور  
 كفاية للمالك وليس للكنيل ان يمنع من اذا المالك الى الموقوف له  
 حال غيبه الموقوف عنه ولما ان لا يكون للموقوف له دين على الاسود يكون  
 للاسودين على الكنيل وعلى هذا الاعتبار يكون الموقوف له وكلا القاضين  
 وليس للدين ان يمنع من تسليم الدين الى وكيل الطالب وان كان  
 الامر جازيا ان كان المأمور بطلب الامر ففعلنا ان يمنع من دفعها الى الموقوف  
 له استقنا ناعندهم جميعا لانه متى كان حليلا الامر صار كنيلا عنه على

ما

ما يرضى هذا والكنيل يمنع عن تسليم المال الموقوف له حال غيبه الامر  
 ادلا بطلب الموقوف له بهذا الاستماع صرنا اما اذا لم يكن المأمور بطلب  
 الامر ففعلنا قول او جازية ومحمد رضي الله عنهما ليس له ان يمنع من  
 تسليم ما ضمن الى الموقوف له لان على قوله اذا لم يكن المأمور بطلب  
 الامر نصير كنيلا عن الاجني لانه الامر ولهذا لم يكن له الرجوع على الامر  
 والاجني غائب وقد ذكرنا ان حاله عند الموقوف عنه ليس للكنيل الانتفاع  
 عن التسليم المصالح التاسع عشر في السقفة لو اقرضته على ان يكتسب  
 له في بلد كذا لا يجوز وان اقرضته بغير شرط وكتب له سقفة الى بلد آخر  
 جاز ولذلك لو قلنا ان السقفة في سقفة الى موضع على ان اعمدك اماهاته  
 هنا الى ايام ولا حرجه لان القبض وان كان غير ذلك العارضية حق بعض  
 الاحكام الا انه معاوضة في الحقيقة فيفسد بها الشرط الذي يفسده  
 البيع ولو جاز كتاب سقفة الى رجل من شركه او غلط ودفعه اليه ففعلنا  
 ثم قال كنيها لك عندي اوقات له الدائم اصبها الى فقال قد اصبها لك  
 عندي اوقات كنيها لك عندي فهو باطل وله ان لا يدفع ولو قال كنيها  
 لك على اوقات اصبها لك على ففعلنا انه ما دفع به صاحب السقفة  
 لان كنيها على كنيها اجاب خلاف كنيها عند ولو دفع سقفة ثم اتي بغيره  
 ففعلنا ذلك وذكر الطحاوي رحمه الله في شرطه اذا قبل كتاب السقفة  
 وفرا ما فيه وجب المال والغنوى على ما تقدم وفي دعوى الفضل في  
 او رد سقفة من اخر على بعض قومه عليه من حاله المالك بعضه وقبيل  
 منه بغيره فان كان الذي كتب مال قبل المكتوب اليه فكتب اليه ان كان  
 الى صاحب الكتاب واقر المطاوع اليه بالكتاب وان المالك دين عليه  
 اخبر على دفعه وان لم يبره لا يجبر وان لم يكن الغرض كتب قبل  
 المكتوب اليه مال لا غير على دفعه الا ان يكون حق المالك لصاحب  
 الكتاب وفي اجازات الفضل ما جاز ففعلنا اليه الى بلد من البلدان  
 وامد اليه بعد حروجه من مدينته شيئا من السوريات ثم كتب  
 لرجل في اخره هذا سقفة فلما وصل الكتاب الى اخر ففعلنا وادي  
 بعض المال ورد خطه بالمال في ممره وكما من عند استناده ان  
 لا يفتك السقفة التي كنيها باسم فلان وان كتب قبلها فلامر المالك  
 ورد عليه كتاب السقفة فانه بغير الامر ففعلنا فان كان الاجير  
 ضمن المالك لصاحب السقفة ففعلنا ذلك ففعلنا من ماله ولم يكن له  
 ان يمنع من دفعه الى صاحب السقفة وان كان صاحب السقفة  
 لم يدفع المالك الى الاستاء لم يمنع صان الاجير وله ان يمنع من دفع  
 دفع المالك اليه ولم يكن له ان يسترد ما دفع اليه وان كان الاجير لم يضمن  
 له المالك كان له ان يمنع من دفع المالك اليه في الوجهين جميعا وذلك  
 الخط لا يكون فيما ما منه الا ان يقر بالتساوي او يكتسب فلان على المالك









الحسب من زبا عن ابي حنيفة والي يوسف رضي الله عنهما انهما قال لا يبر الا  
 لمرير بعد وكان القاضي الامام ابو علي الحسين رحمه الله انهما قال لا يبر  
 الذي لم يبر بعد وكان القاضي الشافعي الامام ابو علي النخعي يقول الذي  
 مع غيرنا ان المصالح في هذه المسئلة وفي رحمه الله الا ان الخصم من رحمه الله  
 روي عن عن ابي حنيفة والي يوسف انها وفي بعض نسخها ولكنه ذكر  
 هذا من بعد رحمه الله فصار في المسئلة عن اصحابنا وجه من انه رواه ان اذ  
 قبل الاثنان او قضا الدين من ماله ثم ان لا يبر بدينه اذ اركله المديون  
 بقضا الدين فقبل الوكالة ذكره الصدوق والشهيد رحمه الله في احوال  
 العتق بعد باب الدرايم التي جعلها من احوالنا في سفيته ومعها  
 متاع كثير وانتهوا الي مكان قليل الماله فقال احدنا صاحبنا  
 متاعك في الماله ان يكون متاعا بيني وبينك فصفان قال عبد رحمه  
 الله هذا فاسد وجن لصاحبه نصف فيه متاعه في فاعبات الناطق  
 رحمه الله الف **الحادي والعشرون** ما يوجب رجوع الكفيل  
 بوجوب قد ذكرنا قبل هذا ان الكفيل عند الاد ابرج على المكفول بما قبل  
 به لا يما دي ولا يرجع قبل الاد او اذا اذهب الطالب المالك من الكفيل  
 كان له ان يرجع المالك على المكفول عنه غلات ما اذا ابر الطالب الكفيل  
 من المالك لا يرجع الكفيل على المكفول عنه بشئ والفرق ان مرجوع  
 الكفيل على المكفول عنه تعلم ملكه الكفيل ما في دمنه ولهذا الرجوع له  
 قبل الاد الا قبل الاد الا يملك ما في دمنه فلهما وباحصه ملك ما في دمنه  
 ولهذا الرجوع له قبل الاد الا ان قبل الاد الا يملك ما في دمنه فلهما وباحصه  
 يملك ما في دمنه اما في ابر الا يملك ما في دمنه وهذا الفقد ان الواجب  
 في دمنه الكفيل بعد الكفالة بحمد المطالبة وسعد المطالبة ليس ماله  
 ولا قابل للملك واما بعينه الماله في دمنه ورضه نصرت لاجل المالك  
 والا يبرج في غير الماله لانه موضوع الاستقاط وبيع ما ليس بمالك فكان ليرا  
 الكفيل استقاطا محضا ولهذا لا يريد بالرد **والثاني** في موضوعه التملك  
 لا يحق لها الاستي المالك فيعتبر ما في دمنه ما لا ضرورة فيصير الحصة  
 فيملك ما في دمنه واذا ابر الكفيل ما في دمنه بحمد المطالبة فيكون استقطا  
 استقاطا محضا فلا يملك شيئا بهذا البر او عن هذا قلنا ان من يرجع بعض المالك  
 عن الكفيل فان الكفيل لا يرجع على المكفول عنه بشئ لان التبرع بقضا الدين  
 عن الغير لا سقاط الدين عنه لا يملكه لا للتأخير قضاء وهذا الا بر او اذا  
 مات الطالب والكفيل وارثه فان الكفيل هل يرجع على المالك المكفول عنه  
 ينظر ان كانت الكفالة بامر به يرجع وان كانت الكفالة بخبر امره لا يرجع وكان  
 ينبغي ان يرجع سواء كانت الكفالة بامر او بخبر امره لان الكفيل يملك هذا  
 الدين بسبب الكفالة انا ملكه بسبب الارث الا ان كان ملكه  
 وان لم يكن كفيلة او اذا ملكه بسبب الارث لا بسبب الكفالة كان بملكه اياه

سبب

بسبب الارث وهو كنفيل وعملك اياه بسبب الارث وهو ليس بكنيل  
 سواء ولو يملك الارث وهو ليس بكنيل المير ان يرجع على المكفول عنه على  
 كل حال كذا ما هنا غلات ما اذا دي الكفيل المالك او هذه فان هناك  
 لا يرجع الكفيل على المكفول عنه اذ كانت الكفالة بامر لان هناك ملك  
 المالك بسبب الكفالة اما اذا دي بلانه ملكه بالاد او بالامر لانه  
 حكر الكفالة واما ادي فلهما ملكه بالامر وهب له بلان بسبب الكفالة  
 صحت بالحمد انما وان لم يسلط على الدين فكان ملك هذا الدين  
 بواسطة الحصة والابقا معناه الى الكفالة والكفيل اذا ملك الدين  
 بسبب الكفالة كان الجواب فيه على التفصيل ان كانت الكفالة  
 بامر يرجع وان كانت بخبر امر لا يرجع والجواب كنفيل بالامر ملكه ما في  
 دمنه وهذا يري من الدين وملكه ما في دمنه بسبب الكفالة لانه  
 لو لم يكن كفيلة لكان ملك ما في دمنه المطالب ولا ما في دمنه نفسه  
 واذا كان ملك ما في دمنه بسبب الكفالة كان يملكه ما في دمنه  
 بسبب الحصة وهناك الجواب على التفصيل قال عبد رحمه الله في  
 الاصل المعبر اذا اخذ كنفيل لا رد المستعير او المعصوب منه اذا  
 اخذ كنفيل لا رد المعصوب حتى يارب الكفالة على ما تدرى في مقيد الكتاب  
 ثم ان الكفيل يملك المكفول به الى المالك كان الكفيل الرجوع على المستعير  
 والخاص به بغير اجل وهو اخر مثل هذه الاستحسان والقياس ان  
 لا يرجع عليه وجه القياس ان اد ابرج الدرة فانه يملك ويمنعه والمنفعة  
 لا تقوم بدون عقد الاجارة وجه الاستحسان عقد الكفالة بوجوب الرجوع  
 مثل المكفول به عند الامكان او اقله عند النقد الا ان ان الكفيل  
 بالطلب اذا ادي وانقطع او انه اراد ان يرجع على المكفول عنه بطلب  
 الطالب يرجع ماله بالطلب وهو يمينه واذا ابر المستعير او العاصب  
 بانكحاله عقد الزهر له بطلب بالقرم بعقد الكفالة وهو العمل بكذا استاجر  
 على ذلك فثبتت الاجارة بينهما بعد ثرا منيعوم المتابع ولو كان مكان الكفالة  
 وكاله لان وكل المستعير او العاصب او حبيب وضع العاصب او العار به  
 وهذا بواضا ولكن لا يبر الوكيل على الغل غلات الكفيل فان الكفيل  
 يبر على الغل لان الوكيل يبر بعض المالك شيئا لان عقد الوكالة  
 ليس عقد ضمان له بما وعده ان يبرج به لان والوعد بالقرم لا يبرج شيئا  
 غلات الكفيل لانه ضمن المكفول له ما كان على المكفول عنه ان الكفالة  
 عقد ضمان والتزام بغير عليه الا ان الكفيل بالدين يبرج على الاد  
 والوكيل بقضا الدين لا يبرج على الاداء قال عبد رحمه الله في سبب  
 الجامع رجلى استخري من رجل عهده بالقرم وكل اخر بالقرم عن  
 المشتري فنفذ الكفيل البايع القرم وقبض المشتري العبد ثم مات الكفيل  
 قبل ان يرجع على المشتري ما نفذ عنه من القرم ثم حاسن فاستحق



فاستحق العبد من يد المشتري ما زاد المشتري ان يرجع على البايع بالثمن  
 لم يكن له ذلك حتى يحضر الكفيل وهذا لا بد له ليرجع على البايع بالثمن  
 لما ان يرجع بلا ادان لان ادان الكفيل جعل كادانه لا وجه له لان  
 لا استحقاق بين ان الكفيل لم يود شيئا واحدا عليه وان الكفيل كان  
 باطلا وما ان يرجع بعلمه انه مطلق المودي ولا وجه له لانه انما يملك المود  
 اذا ضمن الكفيل مثل المودي ولم يضمن له بعد ثم يحضر الكفيل كان الكفيل  
 الجار ان سارح على ادى على البايع لان الكفيل ادى ما كفل به ان يحضره  
 العاسر لان الاستحقاق ظهر ان الثمن لم يكن واجبا في ذمة المشتري  
 وان الكفيل لم يضمن فاسر وان البايع يضمن ما فتنه ككفاله فاسر  
 وان غنا الكفيل يرجع على المشتري لاستحالة امره ان يضمن عنه بالثمن فقد  
 امره بقضا الدين منه والامر بنفسه الدين امره فمالك بغير العنان  
 لم يطل كانه قال ادفع الى مملوكك الف درهم على ما يرضى من ثمنه واذل  
 اختار لنفسه احد ما يكون له ان يضمن الاخر كانه نصير مملوكا من  
 احده وتضمنه فلو ضمن الاخر فقد رجع عن الثمن من الاول وبذلك  
 من الثاني ونسب له هذه الولاية فان ضمن البايع فليس للبايع ان يرجع  
 عليه بما دفع الى الكفيل لانه ادى دينه واجبا عليه للكفيل وليس للكفيل  
 في هذه الصورة ان يرجع على المشتري لان الكفيل لما رجع على البايع ولم  
 سدد ما دفع اليه فكذا يضمن نفسه وصار كانه لم يكن وان كان الكفيل  
 ضمن المشتري من الاثر اذ المشتري من الاستحقاق المشتري ان يرجع على البايع  
 بمسكه كونه ايا لانه مملوك ذلك اذ الصانع اذ لانه قام مقام الكفيل وصار كانه  
 ادى بنفسه قال الشيخ الامام الاجل شمس الامم الشريفي رحمه الله  
 لم يرد رحمه الله بقوله وان كان الكفيل ضمن المشتري من الاستحقاق  
 حتى غنى الثمن والنفسين والاحد وانما ارد به ان الكفيل اختار لنفسه فان  
 فان تحدد اختياره نفس المشتري نصير مملوكا لمالك من المشتري  
 وان لم يوجد الاداس من المشتري كما ان المعصوب منه اذا اختار لنفسه  
 الغاصب الاول نصير مملوكا المعصوب من الغاصب الاول حتى كان  
 للغاصب الاول حتى ان يرجع على الغاصب الثاني وان لم يوجد الاداس  
 الغاصب الاول كذا هيئته ولم كان الكفيل حتى يقد الثمن رجع على  
 المشتري وغاب ثم ظهر الاستحقاق كان المشتري ان يرجع على  
 البايع بالثمن كانه يملك المودي بالثمن وصار كانه يضمن نفسه وكذلك  
 لو لم يستحق العبد ولكن ظهر انه كان حرا او مملوكا او مدبرا او كان له  
 المشتري حاربه وظهر انها كانت ام ولد كان الجواب فيه كالجواب في فصل  
 الاستحقاق واما اذا لم يرجع فكذا ذلك بخلاف فصل الاستحقاق والعرض  
 ان يملك العبد قبل القبض لا يضمن ان الكفيل ككفالت فاسد اذ به  
 لا يبين ان العقد لم يكن صحيحا بل كان العقد صحيحا وكان الثمن واجبا

ولكن انقص يملك العبد بمقتضى اعل الحالت محض الادا حكمه كذا لم  
 صحيحه وصار اذ الكفيل كاد المشتري ولو كان المشتري ادى الكفيل  
 وهلك العبد قبل القبض الثمن ان المشتري يرجع على البايع بالثمن كذا  
 هاهنا اما ما لا يستحقان يظهر ان الثمن لم يضمن واحدا وان الكفيل لم يضمن  
 فلم يرجع اذ الكفيل كاد المشتري ولم يملك المشتري المودي ايضا  
 لما لم يرجع الكفيل على المشتري فلهذا لم يكن للمشتري حق الرجوع على  
 البايع فان حضر الكفيل او كان حاضرا فاذا ان يرجع على البايع بالثمن ليس  
 له ذلك خلاف ما اذا استحق والعرض ان في فصل الاستحقاق في ظاهر  
 بطلان الكفاله يظهر ان البايع احد من الكفيل ما احدث حق فكون له  
 حق الرجوع على البايع او يضمن العبد قبل القبض لما يظهر بطلان الكفاله  
 لا يبين ان البايع احد من الكفيل بخلاف ما يكون له حق الرجوع  
 على البايع ولو لم يضمن العبد ولكن وجد المشتري به عيبا فكذا نصيبا او بعد  
 قضا اورد به عيبا وروى او خيار شرط كان للمشتري ان يرجع على البايع  
 بالثمن ولا سبيل للكفيل عليه لان هذه الاسباب لا يبين ان الثمن لم  
 يكن واجبا وان الكفاله لم تكن مصحبه فضاوت هذه العيوب يظهر  
 فصل الموت بعض مشايخنا قالوا اما ذكر من الجواب مستكرا في فصل خيار  
 العشر فممنع حذو حذو الثمن عن ملك المشتري فلا يظهر ان الكفاله كانت  
 مصحبه بل ظهر انها كانت باطلة اذ الثمن لم يكن واجبا لكون حق الرجوع في  
 بالثمن على البايع بل يضمن لا للمشتري وبعضهم قالوا لا ويل المسله لهما فقد  
 على السات واليه اشار بعد رحمه الله في الكتاب فانه قال ولا سبيل للكفيل  
 على الثمن اذا كان البيع ناسا واسعه وانما يكون البيع ناسا اذا كان ناسا بالملك  
 ملكا وان كان الكفيل كفل بالثمن في هذه الوجوه بغير امر ثم استطلق العبد  
 او مات في يد البايع اورد المشتري بعد القبض بنفسه او قبل القبض بغير  
 نصا اورد به عيبا روربه او عيبا بشرط فالكفيل يرجع على البايع بالثمن ولا  
 سبيل للمشتري على البايع لان المشتري لم يدفع الى البايع شيئا لا بنفسه  
 وانه طاهر ولا سبيل لان الكفيل ليس يملك منه في هذه الصورة  
 لانه لم يملكه بالرفع حتى يجعل بعلمه كعلمه للعبد المودي المشتري على البايع  
 سبيل ولكن الكفيل يرجع على البايع بالثمن لانه فصل البيع على المشتري  
 بالثمن ولم يبق الثمن في حق الكفيل لما انفس البيع ما هو مضمون حق الناس  
 كانه بعد اتميز لم يحصل مضمونه فكان له حق الرجوع على البايع ولو كان  
 الرد بالثمن بعد القبض بغير نصا او بغير البايع والمشتري الثمن بينهما  
 فان الكفيل لا يرجع على البايع بالثمن لان الكفاله والرد بالثمن بعد القبض  
 بغير نصا عند حذو حذو حق الثالث والكفيل بالثمن فصار رجع حق الكفيل  
 كالمشتري باع عبيد البايع ولو باع ثانيا من البايع لا يكون للمشتري  
 على البايع سبيل لان بانه قد عد على وجهه لان الثمن الوجب حكم البيع باق على



حاله في حق الكفيل ولكن المشتري يرجع على الباع بالحق لان العقد قد انفسخ  
فما بين الباع والمشتري وعاد الى تلك البايه ولا يجوز ان يترك المشتري على  
وتعذر انما تحقق الرجوع للكفيل على ما شرط فكان اول الناس بالرجوع  
عليه المشتري لان سبيله وهو البيع خرج من يده ولم يتركه الكتاب  
ان المشتري اذا رجع على الباع بالحق والحق يسيل له او يرد على الكفيل وذكر  
شمس ائمه الشرح على رجه انه انما يسيل للمشتري وبعض المتأخرين ذكره ان  
ان يرد على الكفيل فان قيل ان محمدا رحمه الله ذكره في ابواب البيع  
وان رجلا ناسوا رجلا بدينار فباعه بدينارين او صاحب الدار ان يعطيه  
فقال اخرجه بثلث درهم على ان يضمن لك خمس مائة درهم من الثمن  
سوي الا ان يباع منه ان الباع جابر وينفذ المشتري الف درهم والفدر  
خمس مائة وادان ذلك ونقض المشتري المبيع ثم ان المشتري مع الباع  
نفاذا البيع وكرى في شئ من ماله ان يضمنه ويحرم من ماله الباع  
للبيع وورد الباع الا ان المشتري والمشتري على الكفيل واعتبرت  
الاقالة فيها في حق الكفيل فيه واعتبرت معادتها ما هنا قلنا من  
وجهين احدهما ان الكفيل في تلك المسئلة عاقد حكما ان لم يكن ما عاقد حقيقة  
لان الزيادة منه قد حصلت على ما ذكرنا في الزيادة لاثبات صحة  
من اوصاف العقد والاقالة ففسخ على العاقد فيما كان من حقوق العقد  
ثانها ما هنا الكفيل ليس بما عاقد اصلا فكان بالناس من كل وجه والاقالة  
بعد الفسخ في حق الثالث مع حديد الثاني في مسئلة الزيادة فيقدر ان  
يحل الزيادة سائلة للبايع والبيع انفسخ في حقه وتقدر ان يحل الزيادة  
سائلة للبايع والبيع انفسخ في حقه وتقدر ان يحل الزيادة سائلة للبايع  
والبيع انفسخ في حقه وتقدر ان يحل الزيادة سائلة للبايع والبيع انفسخ  
في حقه وتقدر ان يحل الزيادة سائلة للبايع والبيع انفسخ في حقه  
لان الاقالة قلت فانما يستوجب المشتري بالاقالة على الباع ما كان يستحقه  
البايع عند البيع على المشتري والبايع يستوجب على المشتري عند البيع  
العقد وادان بتقديران يحصل تلك الزيادة سائلة للبايع والمشتري منه وجه  
رد هاهنا من احد هاهنا بيع منه ضرورة وهو سائل لما ذكرنا ان الاقالة  
يفسخ البيع فاستوجب المشتري عند الاقالة ما كان يستوجب الباع عند  
البيع فلا يجوز ان يثبت الرجوع للكفيل فان قيل عاقد الاقالة  
المشتري من الباع ايضا وان كانت الاقالة فيها شيئا منها لان الفسخ حصل  
قبل بعد المشتري لان المشتري لم ينفذ الثمن الباع لا بنفسه ولا بغيره  
لان الكفيل لم يكن ما عاقد في الادا كانت الاقالة بغير امره قلنا الكفيل  
نزع على الباع بالحق لا بالهبة وادان كان المحضر المستوفى عما لم يجران يسيل  
للبيع بعد فسخ البيع وبعد رده على الكفيل على ما تبين فينبغي الرجوع على المشتري  
لان المشتري هو الذي دفع المثل الى الباع فهو الذي احل اليك منه ايضا وكان

اقالة

الاقالة لعقد العقد فاستوجب المشتري على الباع بالاقالة ما كان يستحقه  
البايع على المشتري بالبيع والبايع ما كان يستوجب على المشتري من العقد  
فالمشتري عند الاقالة يستوجب بالاقالة من العقد ايضا الحق للبايع  
فالبس ولو ان رجل اشترى من رجل عبدا لث درهم وكفل رجل الف درهم  
المشتري بائنه فزان الكفيل سماع الباع من الف على خمسين دينار او الكفيل  
يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير وهذا لان رجوع الكفيل على المشتري  
عند حكم الاقالة لان الكفا له موجب دينس وديا المطالب على الكفيل ودينا  
للكفيل على الاصيل على ما عرفت فهو مرجع الكفيل على الموقوف عند حكم الكفا  
فانما يرجع بما دخل تحت الاقالة والدا حل تحت الاقالة الدرهم ولا ان الكفيل  
صار موهبا الدرهم باد الدنانير لان صلح الدنانير على الدنانير ماله الدنانير  
بالدرهم وانما لم يتعلق بغير تلك الدرهم على سبيل ما في الدية فوجب الكفيل  
ذلك الدنانير وهو الف درهم موهبا الباع فصار موهبا فموجب فلو لم  
الكفيل صار موهبا الدرهم باد الدنانير فوجب على الدرهم خمسة وهاذا  
يرجع على المشتري بالدرهم دون الدنانير ولو لم يكن ما عاقد من حيث ما عاقد  
لا يرجع عليه شيئا فلهذا لا يرجع ما عاقد الدنانير لا يرجع بالدرهم فزان  
استحق العبد والكفيل ما يب المشتري لا يرجع على الباع الا ان الكفيل  
لو ادعى غير ما عاقد له به وباقى المسئلة حاله على المشتري لا يرجع على الباع  
لما ذكرنا ما ادعى غير ما امره اولي فان صغير الكفيل بيع الباع بالدرهم  
لانه اعطاه الدنانير بغير الصلح ولا استحقاق طهر سلطان الظلم ولو اراد  
الكفيل ان يرجع على المشتري رجع بالدرهم والعرق ان في صن الامر بالظلم  
الكفا لما امر به في الشروط الصان وادان كان المودي درهم فموجب ما امره  
بأحاده فثبت له حق الرجوع ولو كان مكان الصلح سخايا باع الكفيل خمسين  
دينارا من الباع بثلث درهم ثم استحق العبد من الباع والصلح في ذلك والصلح سقوا  
وان اراد محمدا رحمه الله بهلك النسيب بين الباع والصلح السوفيا اذا استحق  
العبد بعد افتراضها فان هناك البيع بطل كما ان الصلح بطل وهذا لان البيع  
يمثل تلك الدرهم وليت المعاصرة بين الدرهم التي في ثمن الدنانير وبين  
الدرهم الى الباع فبطل الاستحقاق ونقض المعاصرة ووجد فبطل احد الدين  
مستأ هذا وفيه بطل الا حركنا محاروا بالاستحقاق طهر ان المعاصرة  
ان بيع وان الاقرار حصل قبل فبطل الباع في الباع بطل البيع كما سئل  
ان الصلح فاما اذا استحققت الدرهم وهما في الحواس بعد فالبيع لا يطل  
والصلح بطل والعرق ان البيع اذا اصيب الى درهم في الدية لا يعلق  
بغير تلك الدرهم التي اصيب الباع اليها وانما يتعلق بدرهم مطلعه وما دام  
الحاس فاما ان دفع الف درهم فلم يطل البيع لنا الصلح الى اصيب الى درهم  
في الدية يتعلق بغيرها لان سبي الصلح على ثمان والتميز بدون الحق وذلك  
انما يكون ما سبعا من الحق ويرك المعن كالدرهم والدنانير سبعا في

شبهة



الاستيفاء فيتعين في الصلح ايضا ولقد اورد في الصلح على الدرام على ثوب  
 معينه ثم يصادف على انه لا دين بطل الصلح حتى لم يكن المدعي ان يفسد  
 الثوب ويحيط مثل ما ادعى من الدراهم من غير معنى المدعي عليه واذا نظر  
 الصلح في الدرام المشار اليها في الدمة وظهر انه لا دين في الدمة كان الصلح  
 باطلا فغل ان المراد من تسوية عهد وجه الله بين الصلح والبيع والشبهة  
 بينهما ان الاستحقاق العبد بعد افرافهما لا للشبهة بينهما في جميع الاحوال ولم  
 يستحق العبد وتكتمه مات في يد البائع قبل التسليم وقد كان الكفيل باع من  
 البائع خمسين دينارا في الدرام ونقص البائع الدنانير كان المشتري ان يرجع  
 على البائع الدرام ولا سبيل للكفيل على البائع لان الكفيل بهذا المبيع او في  
 الدرام نظر في المقاصد لان الموت لا يبين ان الثمن لم يكن واجبا لمع  
 العبد وبيع الكفيل الدنانير بالدنانير في الدرام من البائع وهو الكفيل على  
 البائع مثل تلك الدرام وتعت المقاصد بينهما والاصح بالمقاصد كالا  
 ما كان ولو ان الكفيل او في البائع الدرام بالدنانير في المسئلة كاله لا يكون  
 للكفيل على البائع سبيل وانما السبيل للكفيل البائع من الدرام على خمسين  
 دينارا ثم مات العبد قبل التسليم في المشتري وهو نظير سبيل المبيع  
 للمعني الذي ذكرنا في البيع الا ان فرق بين الصلح والبيع ان في الصلح البائع  
 العبد الخيار ان سارده خمسين دينارا وان سارده خمسين الف درهم  
 وفي البيع لا يحرم بل يرد الف درهم لا ماله والفرق ان معنى الصلح على  
 الاعاص والتوريدون الحق لا يوصل الى بعض حق من الدين لا يترتب رد  
 الدرام زيادة على ما قسمت من الدنانير فاما البيع فزيادة على الماكسة  
 والاستيفاء فيصير البائع مستوفيا الثمن بكماله وقد انفس العبد بملك  
 المبيع قبل الغنص يجب على البائع رد جميع الثمن بقر في مسئلة الصلح اذا  
 احتار البائع رد الدنانير يكون في بعض الصلح فينتقل الصلح ويكتفي  
 بدنانير الكفيل في يد البائع غير سبيل فكان للكفيل ان ياخذها وان احتار  
 رد الدراهم بالمشتري هو الذي يفضيها من البائع لان رد الدراهم انما  
 يكون بامضاء الصلح وادامضي الصلح يفتك بعراقا الثمن من الكفيل  
 بطريق المقاصد فيعتبر بالموافاة حقيقة وهناك لموات العبد فصل  
 التسليم الى المشتري كان حق احد الدراهم من البائع المشتري دون  
 الكفيل اكرهاها ولو كان مكان الكفيل ما هو من جهة المشتري ان  
 يفتي البائع الثمن فباع المأمور من البائع خمسين دينارا بالثمن او صاحبه  
 من الثمن على خمسين دينارا يجوز وهذا الجواب لا يشك في الصلح لان  
 المأمور بعضا الدين لا ينظر رتبته عن التبرع العفوي والمكسب المتو  
 لوم البائع عن الثمن على دنانير جازع انه ليس بقاء مقام المشتري  
 فلان يجوز صلح المأمور وان قايه مقام المشتري اولى انما يشك  
 في البيع ويبيح ان لا يجوز بيعه وهو طعن الغاضي ابو الحسن الشاولي

الصلح

وجه الله ووجه ذلك ان المأمور بفضا الثمن بمنزلة المشتري بالفضا لان الفتي  
 لم يجب عليه ولهذا لا يجب على الفضا لو ادى الصلح والمشتري العفوي لو  
 ماله بالثمن والعقد في ذلك ان الثمن اذا لم يكن واجبا على المأمور بفضا  
 الدين وعلمك من غير من علمه الدين لا يجوز خلاص الكفيل لا بالمكان لا بغير  
 الدين في ذمة الكفيل من وجه فيصير البائع مملوكا للدين الذي له على  
 الكفيل من الكفيل وانما ما يبر والجواب وهو الفرق بين المأمور بفضا  
 الثمن وبين المشتري العفوي ان بيع الدنانير لا يفتك بعض الدرام  
 التي هي حق الا ان البائع اذا كان قصو لما كان في هذا شرط تسليم الثمن  
 على غير العاقد في هذا العقد هو المشتري في العقد الاول لانه لو لم يكن هذا  
 يجب على المشتري الاول لتسلم الثمن الذي عليه البائع الاول الى العفوي  
 قلنا وشرط تسليم الثمن على غير العاقد معبد للعقد بالفساد في فضله  
 العفوي بعد العلم لانه انه عليك الدين من غير من علمه الدين  
 ثمران هذا الكلام ان البيع معاوضة فالمشتري يبيع الدنانير بفضا  
 استيفاء عوضها وقد جعل عوضها الدرام التي هي ثمن في ذمة المشتري  
 في البيع الاول لما اصاف البيع فليس بعد احوال هذه الاضافه فيها  
 يرجع الى استحقاق عيبها لكن اعتبارها فيها يرجع الى استحقاق  
 مثلهما عن من علمه تلك الدراهم وهو المشتري في البيع الاول  
 لان المشتري الاول ايضا تلك الدراهم لانها في ذمة وهو رقيق  
 المسئلة كان المشتري قال ليا بيع العبد بعثت منك هذه الدنانير  
 بالف سلمها الى المشتري الاول فهو معني قولنا ان في بيع المشتري  
 شرط تسليم الثمن على غير العاقد في هذا العقد والتفريق ما ذكرنا  
 فاما المأمور بفضا الثمن على غير العاقد في هذا العقد والتفريق ما ذكرنا  
 فاما المأمور بفضا الثمن لا يبيع ماله من البائع لاستيفاء الثمن عن المشتري الاول  
 لان عوض المأمور بفضا الثمن من جهة المشتري الاول لان المأمور بفضا الدين حق  
 الرجوع على الامر بما ادى وانما لمع حثي يجب له على البائع الاول مثلهما  
 البائع الاول على المشتري الاول ثم جعل ماله على البائع الاول فمقتضا  
 بما وجب للبائع الاول على المشتري الاول فيتعذر الشرط الفاسد في مسئلة  
 المأمور وهو شرط فضا الثمن على غير العاقد وفي هذا العقد لا يبيع  
 عاذه اخرى في الفرق ان المأمور بفضا الدين ان كان بمنزلة البضوي  
 من حيث انه لا دين عليه حتى يحرم على الفضا وهو بمنزلة المشتري من وجه  
 والدين باس في ذمة من وجه لا يترى لانه لو فضا له فاجبر البائع على الفوت  
 كما لو فضا المشتري بنفسه من حيث ان الدين ثابت في ذمة حوز بعهده الدنانير  
 من بايع العبد لان بايع العبد يصير ملكا منه من علمه في الكفيل  
 ومن حيث ان الدين ليس ببايع في ذمة لا يجوز بيعه الدنانير من بايع في  
 العبد يصير ملكا منه من غير علمه بما في العفوي الا ان ملكا عليك الدين

شبهة





من غير من عليه الدين انما لا يجوز اذا حصل القليل من غير عليه الدين من كل  
 وجه فاما اذا حصل القليل من عليه الدين من وجه من غير من عليه  
 من وجه عور كما في الكفيل فان بيع الكفيل الدنا من بايع العبد جاز  
 والكفيل بهذا البيع يتملك الدين والدين في دمة الكفيل ثابت من وجه دون  
 وجه لانه باي دمة لا يصل مع هذا جاز عندك ببيعة الدنا من بايع  
 العبد لاجلها هذا وهذا لان الدين اذا كان باي دمة الجاهل من وجه فذلك  
 من ذلك الوجه بيع الدنا من قبله من جميع الوجوه ضرورة عدم القوي  
 ولكن كان الكفيل كفيل عن المشتري بفروا المشتري ثمران الكفيل  
 باع من البايع حسين دينا فالبايع عور على كل حال لان الكفيل اذا كانت  
 بغير امر كان الكفيل فصولا متبرعا وقد ذكرنا ان العضوي اذا باع دنا من  
 بالثمن لا يجوز لما فيه من شرط تسليم الثمن على غير العاقد ولان فيه تملك  
 الدين من غير من عليه الدين واما الصلح ان صلح على ان يكون الثمن  
 الذي للبايع على المشتري للثمن فذلك باطل ايضا لانه يصير في بيع  
 البيع والصلح محتمل معنى البيع وان صلح كمن شرط ابراه المشتري عن الثمن  
 جاز ان يملك ويكره هذا عليك العين بغير الصلح الفراق الذي حصل لغير من  
 وجه منه التملك وانما يترك في الجامع وان اطلق الصلح اطلاقا ولم  
 يبينوا شيئا من الصلح لان الصلح كما يقع بطريق التملك والبيع فمع  
 بطريق الاستقاط كما لو صلح من الف على منسما به فغدا اطلاق  
 عمل على الاور او الاستقاط فذلك لا يصح فبند والتمس بخلاف البيع لانه  
 لا يقع للامر وجه واحد وهو التملك وتعد لخصا به بطريق التملك  
 لما ذكرنا من ضرورة اما الصلح خلافة فلو مات العبد قبل التسليم  
 الى المشتري او استحق فيها اذا اطلق الصلح اطلاقا حتى جاز الصلح فلا  
 سبيل للمشتري على البايع لان المشتري لم ينفقه شيئا لانفسه ولا  
 ساسه لان الكفيل ليس ساسه عن المشتري في هذه الصورة لانه كذا  
 بفروا المشتري ولكن الكفيل هو الذي يرجع على البايع بغير ما دالت  
 لا يصح لوجه لاسباب لم يبق المنفرد بها وكان الكفيل حق الرجوع  
 لهذا صحت البايع بين اعطاء الدراهم وبين اعطاء الدنا في البيع امام الزاهد  
 عبد الواحد المشتري رحمه الله اشياء في نفسه المسئلة الى التملك الكفيل يرجع  
 بالدين من غير ان يكون للبايع فيه حيا لانه شبه هذا الصلح عن دين  
 مطعون وهذا لا يبطل الصلح واذا اطلق الصلح بحسب الرجوع بالموتى من غير ان  
 يكون للبايع فيه حيا ركذاها هنا قال محمد رحمه الله واذا اشترى الرجل  
 عبدا بالف درهم حاد بدينه المالك وكفر رجل بالثمن بامر المشتري ثمران  
 الكفيل ادى الى البايع الف درهم بشره وعوز بها البايع فالكفيل ان يرجع  
 على المشتري حكم الكفالة وانما يرجع عليه بما دخل تحت الكفالة وهو الحيا  
 وان لم يرجع الكفيل على المشتري يعني حتى استحق العبد ولا سبيل للمشتري

على البايع ولكن الكفيل بالخيار ان يراجع على البايع بالثمن درهم مبهرجه وان  
 سارح بها على المشتري اما الرجوع على البايع فلا يستحق عليه ان  
 الثمن لم يكن واجبا وان الكفيل ادى ما ادى على كفا له فاسد فخرج  
 عليه بما ادى له او اما الرجوع على المشتري لان بالاستحقاق ان يطل  
 الامر بغيره الدين لانه ظهر ان الثمن لم يكن له سبيل الامر بالرجوع بشرط  
 الضمان فكان له حق الرجوع لهذا لانه انما يرجع بالنيهرجه لان المأمور  
 بالاداء انما يرجع على الامر بما ادى وتدادى النيهرجه فلا يرجع بالمره  
 هذا اذ ادى الكفيل بعض مما التزم فاما اذا ادى حيا اما التزم بان كان  
 الكفيل له نيهرجه وادى الكفيل الحيا فلا يرجع على المشتري الا بالنيهرجه  
 لان الكفيل يرجع بزيادة الحوذه من غير ما لو يتبين بزيادة العدد وهناك  
 لا يرجع على المشتري بغير ما تدر به كذا هذا فان استحق العبد من قبل  
 المشتري فالكفيل بالخيار ان يراجع على البايع بمثل ما دفع الدين من الدراهم  
 الحيا ولا ياتي في ذلك حكم كفا له فاسد وان سارح على المشتري بمثل ما التزم  
 من الدراهم النيهرجه لان رجوع الكفيل على المشتري باعتبار الامر لا دفع  
 بشرط الضمان والامر بالرجوع بشرط الضمان مساو للنيهرجه لا الحيا و اذا  
 رجع الكفيل على المشتري بالنيهرجه فالمشتري يرجع على البايع بالحيا ولا  
 المشتري لما ادى الضمان فندفام مقام الكفيل في الرجوع على البايع وكان  
 للكفيل ان يرجع على البايع بالخيار بثلث ما لم يلقه ولو لم يستحق العبد  
 في به البايع قبل التسليم الى المشتري وقد كان الكفيل ادى الضمان  
 التزم لا يكون له الكفيل على البايع سبيل لان موت العبد لا يثبت ان اذا  
 الثمن لم يكن واجبا وان الكفالة كانت فاسدة ولكن يرجع على المشتري بالف  
 درهم نيهرجه وخرق بين هذا وبينها اذا لم يمت العبد بل سلم للمشتري  
 فان الكفيل يرجع على المشتري بالف درهم حيا والخرق انه اذا مات العبد  
 فخرج الكفيل على المشتري لانه فني دينه لان موت العبد قبل  
 التسليم سبيل الثمن عن المشتري ولكن لعله انه امره بالاداء بشرط الضمان  
 وانما يرجع بالقدرا الذي ادى فاما اذا لم يمت العبد فخرج الكفيل عليه  
 لعله ان يفتي دينه لان الثمن واجب في دمة المشتري وقد صار الكفيل  
 فاما لانه في رجوع عايد ومقتضا هو الحيا ولو ان الكفيل ادى  
 اجود مما التزم لم يرجع على المشتري الا بما دخل تحت الكفالة وهو النيهر  
 مات العبد او لم يمت كانه متبرع بالحوذه فخرج الكفيل على المشتري بالنيهر  
 ثم يرجع المشتري على البايع بالحيا لان بطلان الكفالة لم يطرأ فصار كان  
 الكفيل ملك ما ادى من المشتري ويخرج عليه بالحوذه لانه ما امره به  
 بالكفالة بما تدر ادى البايع ذلك بمسألة المشتري فصار كان المشتري هو  
 الذي ادى بنفسه ولو كان كذلك حقيقة كان لهما فكلنا فكلنا هاهنا وقد جعل  
 الكفيل منبرقا لاجلوه على المشتري ولم يجعله منبرقا بثلث لاجلوه





البائع لان المودع مع الاصل لانها صفة الاصل والكنيل مندرج بالاصل على المشتري  
 لا على البائع فلهذا الصفة فالتشديد رحمه الله وهو نظير ما لو امر رجل ان يعطى  
 ثلاثا عشرة دراهم على ان يكون فريضا على التناقص الامر ويكون فريضا  
 للمعطي على الامر ان ذلك حسب ان كان اعطاه المامور عشرة دراهم جاز  
 بعد ثبوت المال كان المامور على الامر عشرة دراهم عليه ويرجع الامر على القيا  
 بالحياد ويجعل المامور مندرجا بالحدود على الامر لا على التناقص فلهذا فيما تقدم ولو  
 كان المشتري امر رجلا ان يشتد عنه الشئ من غير كفا له فتعد المامور اصل  
 ما امر به لم يرجع على الامر الا ما امر به وان فقد اردي عما امر به رجع عليه  
 بمثل ما ادي لان الرجوع هاهنا حكم الامر بالاداء حتى الزيادة لم يوجد وفي  
 الفضل الثلاث ان وجد الامور الا لاداء لم يوجد وتختلف الكنيل اذا ادي منها التزم  
 ويجوز به البائع فانه يرجع على المشتري بمثل التزم لان رجوع الكنيل حكم  
 الكفا له ويرجع ما ادخله الكفا له فان استغرق العبد حكم المامور من اتبع  
 البائع وبين اتباع المشتري على ما مر من الكنيل فان رجع على البائع رجع بمثل  
 الفتيق فان بالاستعانة بين ان البائع فتيق ما فتيق حكم كفا له فاسد وان  
 رجع على المشتري يرجع بالمودي ان كان المودي اردي وان كان احوذ يرجع  
 بما امر به المشتري يرجع على البائع بمثل ما اخذ من المامور انما يرجع بالمودع  
 على المشتري لا على البائع وقام المشتري مقام المامور في ذلك ولو لم يستق  
 العبد ولكنه مات قبل الفتيق لاسبيل للمامور على البائع ولكن يرجع على  
 المشتري بما ادي ان كان المودي اردي بما امر به وان كان احوذ يرجع  
 بما امر به وسيد رحمه الله ههنا في الكتاب من اجل احكامه اذا من رجل  
 ثلثة درهم ودفعها اليه فلم يسكنها المستاجر حتى امره رب الدار ان يعطي  
 وعلا عشره دراهم من اجرة الدار على ان يكون فريضا لرب الدار على الفنا  
 قدفع اليه المستاجر عشرة دراهم ما سيعصب الاجارة بموت احد ههنا لا يخل  
 للمستاجر على المستقر من لان رب الدار يصير كالمستقر لهذا القدر  
 من الاجرة فتعد اسعاض الاجارة يكون رجوعه على رب الدار لا على المستقر  
 فبعد ذلك ينظر ان كان المستاجر اعطى الفنا بعض اردي من اجرة الدار رجع  
 على رب الدار بمثل ما ادي اعطاه احوذ من اجرة الدار رجع على رب  
 الدار بمثل ما امر به ويرجع الاجر على المستقر من بمثل ما فتيق من المستقر  
 وكذا فيما سبق والله تعالى اعلم بالصواب

بسم الله الرحمن الرحيم  
 الحمد لله المبارك الذي اخرجنا من الظلمات الى النور  
 والبراهمة عشر من شهر شعبان سنة ١٢٤٥

رأيت غلاما من اهل الاسلام قد ولد له ان كان - الخنزير البرياني ثم كتب كتاب الكفا في عايد الشيخ وقد وقع فيها  
 اربعة كتب كمن - الفقه والمغنين في بعض كتاب - الخنزير والشيخ وكمن - الشرايع وكمن - الاقرار  
 وكمن - اللؤلؤ والابن كمن - الدعوى وكمن - الفنايات وكمن - الدماء وكمن - المعامل وكمن -  
 اجابة العايد وكمن - الوصايا وكمن - الخنزير وكمن - الزنن في شية كتب ما فتيق لم ينظر الا ان يرى ان  
 ربه





